

ربيع دمشق
قضايا – اتجاهات – نهايات

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
سلسلة قضايا الإصلاح (١٧)

ربيع دمشق

قضايا – اتجاهات – نهايات

إعداد وتقديم
د. رضوان زيادة

(٤)

الإهداء

إلى كل من نزع زهرةً في الشتاء... في الربيع...

"ربيعٌ جديدٌ سوف يعيد إلى البلد ما أطاح به الشتاء"

هنري هايني

المحتويات

٩	تقديم: ربيع دمشق - رؤية من المستقبل
١٧	الفصل الأول: من الأسد إلى الأسد : انتقال السلطة
١٠٥	الفصل الثاني: مؤتمر "البعث" وسياسة الاستمرارية
١٨٣	الفصل الثالث: استكمال الشرعية السياسية والقانونية
٢١٧	الفصل الرابع: خطاب القسم وإطلاق الوعود
٢٥٧	الفصل الخامس: بدايات الربيع الخجولة: وحراك المجتمع المدني
٢٧٥	الفصل السادس: منتديات الحوار والتعبير
٣٣٧	الفصل السابع: نبضات الإصلاح السياسي
٣٦٣	الفصل الثامن: عودة المثقف بعد الغياب القسري: حوارات "المجتمع المدني"
٤٦٩	الفصل التاسع: عودة السياسة: بؤس الحياة الحزبية في سورية
٥١٣	الفصل العاشر: نهاية "ربيع دمشق"
٥٨٣	الفصل الحادي عشر: اتساع طيف المبادرات المعارضة
٦٢٣	الفصل الثاني عشر: اغتيال "ربيع دمشق"

(A)

تقديم

ربيع دمشق رؤية من المستقبل

ما استأثرت حقبة سورية في التاريخ المعاصر باهتمامٍ لافت كما جرى الاهتمام بفترة "ربيع دمشق"، والحال، فإن هذا الاهتمام لا يعود فقط إلى مفصلية هذه الحقبة داخلياً فحسب، وإنما لاتساع الفضاء الإعلامي العربي والعالمي، صحيحٌ أن الكتابات الجادة في دراسة هذه الفترة نادرة، ولا تقارن بحجم الدراسات المتميزة التي اهتمت بحقبة الانتداب الفرنسي على سورية، أو فترة ما بعد استقلال سورية، إلا أن وجه المقارنة هنا يختلف من زاويتين: الأولى هي أن التاريخ السوري ما بعد الاستقلال يكاد يكون مستمراً كتعبيرٍ عن حراكٍ ونشاطٍ سياسي للنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذاتها التي عاصرت الاستقلال، وساهمت في صنعه بشكلٍ من الأشكال، وبالتالي لم يكن هناك انقطاع ما أو فجوة في

الأجيال. إن التاريخ هنا بمعنى من المعاني هو تاريخ مستمر موحد مع اختلاف في التفاصيل وعددها وحجمها.

أما "ربيع دمشق" فلقد كان أشبه بالطفرة في تاريخ السكون المتصل، صحيح أن التاريخ السوري الحديث شهد حركات معارضة اختلفت في الخطاب والممارسة، لكنها ما استطاعت أن تتصالح مع المجتمع كجزء منه، بل بقي خطابها يمتح من معين السلطة ذاتها، ولا تختلف عنها إلا في سعيها لاستبدال أهلها بأهل الحكم، أما ممارساتها وآليات عملها فقد كانت أشبه بعمل الأحزاب العقائدية ذاتها التي خرجت من أحضانها، هذا بالتأكيد، لا ينفي التضحيات "النبيلة" التي قدمتها هذه المعارضة خلال صراعها، ولا يخفي حجم القمع الذي مورس عليها، ولا يغيب سوء المقارنة أحياناً بين السلطة والمعارضة لجهة تشابه الخطاب، ذلك أن فساد السلطة واستشرائه في رجالها لا يقارن مع التعفف الأخلاقي الذي ميّز رجالا المعارضة على اختلافهم.

مهما يكن، فإن ربيع دمشق ومن هذه الزاوية تحديداً بدا انقطاعاً عن تاريخ كامل، في الخطاب والممارسة والشعارات والأهداف، بدا فضاءً وتعبيراً عن الحرية ببراعتها الأولى، وبدا غائباً عن السلطة أو على الأقل لا يطمح إليها، ليس تعففاً فيها، ولكن إدراكاً أنه قبل الوصول إلى السلطة، علينا أن نعمل جاهدين كي يسترد المجتمع وعيه وعافيته.

أما الزاوية الأخرى التي اختلفت فيها حقبة ربيع دمشق عن غيرها، هو انطلاقها من مبادرات فردية وشبه جماعية من مختلف القطاعات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، أي أنها ابتدأت من "تحت" وليس من "فوق"، وناشطو هذا الربيع في مجملهم، يمكن ردهم إلى الثقافي أكثر من وصمهم بالسياسي، على اعتبار أن الأحزاب السياسية شاركت بوقت متأخر في هذا الحراك، وبدا الناشطون والمثقفون أكثر حساسية للتغيير وطلباً له، وحضاً عليه.

هذا الاختلاف هو ما دفع "ربيع دمشق" إلى أن يكون رهن المجتمع أكثر من كونه تعبيراً عن تلوينات حزبية وعقائدية مختلفة ومتباينة، وهو ما أمّن له باستمرار دخول قطاعات جديدة مغامرة، رغم ثقل الوطأة الأمنية بعد اغتيال الربيع، وهو ما منع حزباً أو جماعة ما من رهن الربيع بذاتها، إذ بقي الربيع ملك المجموع بحراكه الأعم الأوسع.

على ذلك كله، يبدو التاريخ لربيع دمشق أكثر صعوبة وأقل وثوقية وبقينا، فالرواية هنا روايات بحكم تعدد المشاركين فيها، والحادثة لها استطلاعات لا تنتهي عند حد معين، بل تمتلك مضاعفات تعم، شمل الحراك بأكمله.

التاريخ هنا أشبه بالدوائر المتقاطعة منه بالخط المستقيم المستمر صعوداً أو نزولاً.

ولذلك تبدو المهمة ليست مستحيلة فحسب، إنما منتقصة الكمال منذ لحظة البدء، لكنها تغزو ضرورية ولازمة لإضاءة حقبة ذات دلالة تاريخية مهمة، ما لو أحسن استثمارها واقتناص فرصها لبدا التاريخ السوري مختلفاً تماماً عما عليه الحال اليوم.

يمكن العودة بربيع دمشق إلى بذوره الأولى مع بداية التملل الشعبي العلني من سكون الأوضاع والأحوال اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً، حيث تجلّى ذلك في مندييات علنية بعضها رسمي، مثل جمعية العلوم الاقتصادية السورية التي كانت تعقد لقاءاتها كل ثلاثاء، وناقشت بجدية وبفعالية السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة السورية، وزاد نقاشاتها لهيباً حضور الدكتور بشار الأسد قبل تسلمه الرئاسة لبعض ندواتها مما جعل البعض يعتقد أنها "مغطاة" حسب المصطلح السوري الدارج، ووفقاً لذلك فقد فسحت المجال لنقاش أكبر شريحة وبأوسع هامش، وبعضها الآخر غير رسمي قبيل الندوات الدورية التي كان يعقدها منتدى أبو زلام للدراسات الحضارية في منطقة البرامكة بدمشق، ومنتدى دمر الثقافي اللذان اكتسبا حيوية أكبر مع شعور المشاركين بضرورة الانخراط الجدي في نقاش الأمور السياسية المحرمة، والإسهام بفعالية في كسب قطاعات مجتمعية جديدة للمشاركة في التعبير عن الرأي بحرية ومسئولية.

ثم أتت انتخابات الدورة التشريعية السابعة لمجلس الشعب (١٩٩٩ — ٢٠٠٣) حيث ظهرت أصوات أكثر جرأة في المطالب وأشد حدة في التعبير عن الرأي، سيما عضو مجلس الشعب رياض سيف، والدكتور عارف دليلة اللذين ترشحا عن مدينة دمشق مطالبين بتعديل قانون الانتخابات، وتفعيل دور مجلس الشعب للمراقبة والمحاسبة، وأتى خطاب الرئيس حافظ الأسد في افتتاح المجلس التشريعي السادس لينقد الفساد والبيروقراطية ويحث على

التطوير والتحديث وهو ما سمح للسوريين بأخذ جرعة إضافية من "الحرية الممنوعة" عبر توجيه النقد علناً لشخصيات و"رموز الفساد"^(١).

لكن انتقال السلطة في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠ من الأسد الأب إلى الأسد الابن، وما سبق ذلك من تحضيرات لعقد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث الحاكم، وتشكيل حكومة جديدة، وإقالة ثم انتحار رئيس الوزراء محمود الزعبي بعد اتهامه بالفساد منح المجال لنقاش أكثر عمقاً وجرأة.

لكن، هل هذه الجرعات المتزايدة كانت محسوبة ومضبوطة لتمرير انتقال السلطة بشكل سلس وهادئ عبر إعطاء شرعية داخلية وخارجية لآلية انتقال السلطة، عندما تُبرر بالطريقة التي تمت فيها، لحملها مشروعاً لمكافحة الفساد وتحديث القوانين وإفساح المجال للمشاركة، يبدو أن ذلك هو ما كان المقصود فعلاً، خاصةً إذا نظرنا إلى آلية الطريقة التي جرى انتقال السلطة فيها عبر اصطفاقات سياسية جديدة تمت ضمن النخبة السياسية والعسكرية والأمنية الحاكمة^(٢).

إن ربيع دمشق لم يكن ليتم لولا مساران اثنان أنتجا حراكاً سياسياً اجتماعياً في لحظة تاريخية، المسار الأول هو مسار تغيير رأس النظام السياسي، لكن على الأسس والقواعد ذاتها، بما يحمله ذلك من صعوبة، سيما أن النظام السياسي الشمولي قائم على ترانجية هرمية صارمة، يقع فيها الرئيس موقع المدير الفعلي والوحيد لكل مفاصل النظام ومؤسساته، أما المسار الآخر فهو رغبة مجتمع يتصف تاريخياً بالتسييس والحيوية والثقافة في المشاركة عبر صيغ ووسائل وآليات جديدة، إنه يحاول اختراق حواجز المنع الكتيمة باتجاه إسماع صوته ورأيه وأخذ بعين الاعتبار.

(١) انظر: رضوان زيادة، منتدى الحوار الوطني: التكوين الاجتماعي والحراك السياسي، ضمن كتاب (من أجل مجتمع مدني في سورية)، (باريس: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، المؤسسة العربية الأوربية للنشر، ٢٠٠٤) ص ٧ - ٢٦.

(٢) للمزيد حول ذلك، انظر: رضوان زيادة، ((حدود الإصلاح السوري)): آلية انتقال السلطة ورهانات التغيير، ضمن كتاب (الإصلاح في سورية بين السياسات الداخلية والتحويلات الإقليمية والدولية)، (جدة: مركز الراهبة للتنمية الفكرية، ٢٠٠٥).

كلا المسارين كانا يتقاطعان في عدة لحظات، بل يتصادمان، لكنهما في أغلب الأحيان كانا يسيران بشكل متواز ومتساوق، إلى أن جرى تطبيق العسف النهائي بحق المسار المجتمعي بحيث تم إلحاقه واستتباعه عودةً بذلك إلى سيرة الصمت والسكون القديمة التي سادت سورية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

مسار النظام السياسي الرسمي كان يقوم على إعادة بناء هذا النظام على الأسس ذاتها، وتجميل سورية في الخارج والقيام بتحديث قانوني وإصلاح اقتصادي دون إصلاح سياسي، وبدأت مؤشرات واضحة في هذا الخط، أما مسار المعارضة الناشئة، والتي تبلورت تدريجياً نتيجة إحباطها من خطوات السلطة، فإنها حملت رؤية للتغيير بدت مطلية في بداياتها، لكنها أصبحت أكثر نضوجاً ورؤيوية فيما بعد.

وعلى ذلك فيمكن التأريخ لربيع دمشق وفقاً لهذين الخطين أو المسارين.

فقد بدت السلطة السورية عند إعلانها لوفاة الرئيس حافظ الأسد متكتمة ومستعدة للسيناريو سابقاً، سيما مع تردي الوضع الصحي للرئيس حافظ الأسد بشكل كبير، مما أثر على اتصالاته وعلاقاته الدولية^(٣). إذ قرأ المذيع السوري مروان شيوخو المعروف لدى السوريين سيما في أيام رمضان نص النعي الرسمي في التلفزيون السوري بعد ظهر يوم السبت الموافق للعاشر من حزيران/ يونيو ٢٠١١، وبدأت دموعه تتهمر بين عينيه، وعلى الفور شاهد السوريون أعضاء مجلس الشعب مجتمعين في الساعة السادسة مساءً من اليوم ذاته لمناقشة تعديل المادة (٨٣) من الدستور السوري التي تشترط للمرشح إلى منصب رئاسة الجمهورية أن يكون متمماً الأربعين من عمره، وبدأ رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة قائداً للأوركسترا، ولكن بسرعة وعجلة، فكل كلمة هنا لها معناها سيما وأن الجلسة كانت منقولة على الهواء مباشرة وهي حالة نادرة، بل وحيدة في تاريخ جلسات مجلس الشعب السوري، وشكلت لجنة لدراسة التعديل الدستوري، كانت أسماؤها معدة مسبقاً، واجتمعت لمدة نصف ساعة ثم أقرت ((بالإجماع)) - وهي كلمة كثيرة التداول في جلسات مجلس الشعب السوري - تعديل المادة ٨٣ من الدستور بحيث تشترط فيمن يترشح للرئاسة

(٣) انظر بشكل خاص ما يرويه دنيس روس، المبعوث الأمريكي السابق لعملية السلام في الشرق الأوسط الذي قابل الأسد مرات عدة، وكان على اتصال دائم معه خاصة في السنوات الأخيرة، دنيس روس، السلام المفقود: خفايا الصراع حول سلام الشرق الأوسط، ترجمة عمر الأيوبي وسامي كعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٤).

أن يكون متمماً للرابعة والثلاثين من عمره، ووافق المجلس ((بالإجماع)) أيضاً على تعديل المادة ورفعت الجلسة.

انتهى الشق القانوني والدستوري إذاً، وبدأت المكنة السياسية فقد أصدر النائب الأول لرئيس الجمهورية عبد الحليم خدام - الذي يفترض به دستورياً أن يصبح رئيساً للجمهورية - المرسومين التشريعيين ٩ و ١٠ بتاريخ ٢٠٠٠/١١/٦ اللذين يقضيان بترقية العقيد الركن بشار الأسد إلى رتبة فريق، وتعيين الفريق بشار الأسد قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، دون أن يظهر وقتها خدام على الإعلام أبداً.

ثم حان الوقت للتغطية الحزبية عبر المؤتمر التاسع لحزب البعث الذي كان مقرراً عقده في ١٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٠، والذي جرى فيه اختيار قيادة قطرية جديدة، أمينها القطري العام بشار الأسد ليجتمع بعد ذلك بين المنصب العسكري كقائد عام للجيش، والمنصب الحزبي كأمين عام لحزب البعث العربي الاشتراكي، وليصبح بذلك أوتوماتيكياً رئيساً للجهة الوطنية التقدمية، ثم قامت القيادة القطرية بترشيح الدكتور بشار الأسد لمنصب الرئاسة ((بالإجماع))، فأقر ذلك مجلس الشعب ((بالإجماع))، وحدد موعداً للاستفتاء على الرئاسة في ١٠ تموز / يوليو ٢٠٠٠ وحصل بعدها بشار الأسد على نسبة قدرها ٩٧،٩٤ ليصبح بذلك رئيساً لسورية.

هنا لابد من ملاحظة أن المؤتمر القطري التاسع كان قد راهن عليه الكثير من السوريين خاصة أن انعقاده أتى بعد خمسة عشر عاماً من انعقاد المؤتمر الثامن، والرهان عليه يعود بشكل رئيسي إلى ربط مصائر السوريين كمجتمع بالحزب ومساره خاصة أن المادة الثامنة من الدستور تنص على أن حزب البعث هو القائد للدولة والمجتمع.

في الواقع لم يفرز المؤتمر أي تغيير يذكر اللهم إلا استبدال بعض أعضاء القيادة القطرية بآخرين جدد هم أبناء المدرسة ذاتها تفكيراً ومؤهلات، أما اللجنة المركزية فقد بدا ملاحظاً اتساع جسم التمثيل العسكري في مؤشر على ضبط التوجهات المستقبلية في إطار الاستمرارية، وعدم طرح خيارات التغيير الجدية ثم أتى خطاب القسم للرئيس بشار الأسد في ١٧ تموز / يوليو ٢٠٠٠ ليحمل نبرة مختلفة فقط على صعيد احترام الرأي الآخر، وبدا متفائلاً لجهة طرح أفكار تعتبر ((ثورية)) بمقياس الخطاب البعثي، كما تكرر خلال عقد التسعينات، ويمكن القول أنه شجّع اتخاذ مبادرات جديّة باتجاه حرية التعبير، كانت ((المنتديات)) أحد تعبيراتها أو تجلياتها، سيما وأن هذا الخطاب اتبع بخطوات أخرى مثل

الإفراج عن ٦٠٠ سجين سياسي، ثم إغلاق سجن المزة، وعدم اتخاذ ((إجراءات)) بحق الناشطين من مثل الاستدعاء الأمني للتحقيق، أو منع السفر وغيرها فضلاً عن الاعتقال، ولذلك بدت المنتديات أشبه بنويات التغيير القادمة من حيث سرعة الانتشار وجرأة الطرح، خاصة أنها توافقت مع مبادرات تحمل بعداً نقدياً ومطلبياً من مثل بيان الـ ٩٩ مثقفاً، ثم بيان الألف مثقف وناشط.

تم كبح جماح المنتديات من قبل السلطات السورية في شباط / فبراير ٢٠٠١ كمؤشر على عدم جدية التغيير، وإنما كان المطلوب أشبه بتجديد الصورة الداخلية والخارجية بعد اهتلاك كليتهما خلال السنوات السابقة، وهو ما خلق جدلاً ونقاشاً حادين في أوساط السلطة والمثقفين، الأولى بدت نقاشاتها خفية وغير معلنة وتتعلق بالوسائل الأنجع لكبح جماح المثقفين والناشطين ووضع أولوية للإصلاح الاقتصادي على السياسي، أما المثقفون والهيئات والمنتديات فقد بدت أكثر حيوية في نقاشاتها وكتاباتهما، وتتعلق بموقف السلطة من هذا الحراك بمجمله وأين هي نهاياته؟ وما هي وسائل التعامل للحفاظ على مكتسبات ((الربيع))؟.

لقد كانت خطوات الانفتاح الاقتصادي جزئية ومحدودة، ولا تنضوي في إطار مشروع إصلاح اقتصادي شامل و متكامل، إنها أشبه بسياسة الترقيع عبر فتح مصارف خاصة، وتعديل بعض القوانين ووضع خطط لمكافحة البطالة، وما زالت النقاشات حول جدواها جارية حتى الآن، ولذلك لجأت السلطة وكخطوة لتبرير الإبطاء والممانعة في الإصلاح الاقتصادي إلى خطوات خجولة في الانفتاح السياسي الضيق والمحدود جداً، من مثل السماح لأحزاب الجبهة بفتح مقار لها وإصدار صحفها الخاصة، وهي تعلم تماماً مدى التمثيل الضعيف بل المعدوم أحياناً لهذه الأحزاب في الشارع السوري.

أتى الاغتيال النهائي لربيع دمشق في أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ عبر اعتقال أبرز الناشطين والفاعلين في حراكه في رسالة إلى المشاركين فيه بشكل خاص وللمجتمع بشكل عام في ضبط الأمور، وإظهار خيار الثبات الذي لاحظ النظام السوري منذ نهاية عقد الثمانينيات، ولذلك بداس السؤال مشروعاً حول إمكانية التغيير الحقيقي من داخل النظام ذاته، وكيف أن ربيع دمشق لم يكن في حقيقته سوى إعادة تأهيل النظام إعلامياً على الأقل في الداخل والخارج، ولم يكن نابعاً من رغبة جادة وعميقة في القطع مع سياسة الماضي القائم على القمع واحتكار الحقيقة والوطنية.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه كل النقاشات والحوارات التي دارت خلال فترة ((ربيع دمشق)) والتي تعكس حقيقةً حيوية المجتمع السوري وغناه وتنوعه، وتعطي صورة عن طريقة التفكير والأفكار التي طرحت من قبل المثقفين والناشطين المعارضين، ومن قبل أعضاء حزب البعث والمسؤولين السياسيين الحاكمين بما يؤرخ للحظة التفكير التي مرت بها سورية خلال عام غني وحيوي وثري من تاريخها.

د. رضوان زيادة

الفصل الأول

من الأسد إلى الأسد .. انتقال السلطة

النعي الرسمي للرئيس حافظ الأسد^(٤)

بسم الله الرحمن الرحيم

"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلاً" صدق الله العظيم.

أيها الأخوة المواطنون،

أيها العرب في كل مكان،

القيادتان القومية والقطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، مجلس الشعب، مجلس الوزراء، القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، المنظمات الشعبية، النقابات المهنية، أبناء الراحل العظيم: بشار، ماهر، مجد، بشرى، آل الأسد ومخلوف ينعون إلى الأمة العربية والشعب العربي السوري الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس الجمهورية الرئيس القائد حافظ الأسد.

ففي صباح يوم الثامن من ربيع الأول ١٤٢١ هجرية، الموافق للعاشر من حزيران ٢٠٠٠ ميلادية، قضى الله تعالى أمره، فغيب الموت قائداً قل مثيله وحكيماً قل نظيره. اليوم أيها السوريون والعرب، غاب القائد الصامد دفاعاً عن حقوق الأمة والوطن.. غاب القائد

^(١) أذيع في الساعة السادسة بتوقيت دمشق من مساء ١٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.

الذي شمع بقيمه ومثله وسياسته ونهجه، غاب القائد الذي كافح أكثر من نصف قرن من أجل
عز العرب ووحدته العرب وحرية العرب وصيانة كرامتهم واستعادة حقوقهم.

غاب القائد الذي صارع الأعاصير الهوجاء، فما لانت قناعاته، ولا ضعفت شجاعته،
ولا ضاقت بصيرته ولا اهتزت قناعاته، فكان الأشجع باتخاذ القرار، والأقوى في مواجهة
أعداء الأمة وخصومها، والأعطف في حب الناس.

اليوم هوى الكوكب الذي أثار سماء سوريا والعرب أكثر من ثلاثة عقود، فأعطى من
عقله وجسده وقلبه، وكابد لترتفع راية الأمة، وجاهد وكافح وصبر وتحمل من أجل وطن
آمن مزدهر عزيز وقوي.

كان حافظاً للعهد، عهد حب الوطن والكفاح من أجل استرداد حقوق الأمة... رفع
شأنها وكان أسداً في مواجهة الملمات والصعاب والعواصف... كان جندياً مقاتلاً مؤمناً بأن
لا قيمة للحياة دون وطن عزيز حر موحد، وكان رئيساً مدركاً مسؤولياته في بناء الوطن
وتوفير متطلباته وتحرير أرضه المحتلة. كان أباً في حبه لمواطنيه، يحزن لحزنهم ويفرح
لفرحهم.

فقدنا اليوم يا أخو الرفيق والصديق والأب والقائد والمعلم... فالיום يوم الحزن
والأسى في كل بيت، في كل مدرسة وجامعة ومصنع ومزرعة ومتجر... الحزن في كل
قلب، قلب كل رجل وامرأة وطفل. وأما الذي غاب، فكان قطعة من الفؤاد، وسيبقى في تراثه
 وإنجازاته وفكره وسلوكه كوكباً يضيء، ليس لهذا الجيل فحسب، إنما للأجيال القادمة.

سلام عليك أيها الرئيس القائد.

سلام عليك أيها الرفيق المناضل.

سلام عليك أيها المثل في الصدق والوفاء والعمل والكفاح.

"يا أيتها النفس مطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي
وادخلي جنتي". صدق الله العظيم.

"إنا لله وإنا إليه راجعون".

مجلس الشعب عقد جلسة استثنائية من أجل تعديل المادة ٨٣ من الدستور^(٥)

عقد مجلس الشعب برئاسة السيد عبد القادر قدورة رئيس المجلس جلسة استثنائية في الساعة السادسة من مساء أمس نعى فيها سيد الوطن السيد الرئيس حافظ الأسد وقال : إن كلمات الأسى والحزن والأسف والفجعة لا يمكنها أن تعبر عن مشاعر شعبنا وأمتنا بالجلال العظيم الذي وقع والذي والله ما كنت أتمنى أن أكون في هذا الموقع لأعلنه ولكن إرادة الله فوق كل إرادة وما راد لقضائه.

لقد فقدنا حبيبنا وزعيمنا وقائد مسيرتنا ابن شعبنا البار وحكيم أمتنا وسيد الرجال ورجل الدولة البار وواحداً من الشخصيات التاريخية النادرة الذي تجسدت فيه الأمة بآمالها وأحلامها وآلامها وشجاعتها وحكمتها.

كان زعيمنا بحق وأبانا وقائدنا بنجاح إلى شاطئ الأمان والنصر الدائم في أصعب الظروف وأحلك الليالي. ماذا نقول بفقدان قائدنا العظيم حافظ الأسد، نحن أمام خطب جلد لكننا نؤمن بشعبنا وقواه السياسية والاجتماعية وجيشه الباسل بأنهم سيواجهون هذا الخطب الجلل بشجاعة وحكمة في الشدة، وخاصة أن الراحل العظيم بنى لنا نهجاً نسير عليه منذ

^(٢)البعث،(دمشق)، الأحد ٢٠٠٠/٦/١١ .

التصحيح، وسنبقى جند القائد العظيم حافظ الأسد لأن هذا النهج كان فيه الخير والعطاء لشعبنا.

(كل نفس ذائقة الموت، وإنا لله وإنا إليه راجعون)

وقد وقف الجميع دقيقة صمت حداداً على روح الفقيد ثم قال :

أيها الزملاء وردني اقتراح من أكثر من ثلث أعضاء مجلس الشعب بتعديل المادة ٨٣ من الدستور التي تنص : يشترط فيمن يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية متمماً الأربعين عاماً من عمره.

لذا أطلب موافقتكم على إدراج هذا الاقتراح في جدول أعمال جلسة اليوم. وقد وافق المجلس بالإجماع على الاقتراح. وعملاً بأحكام المادة ١٨٧ من النظام الداخلي قرر مكتب المجلس تشكيل لجنة خاصة للبحث في اقتراح تعديل الدستور والمؤلفة من السادة : عبد القادر قدورة، عبد الله موصلي، محمد سعد، أحمد الأحمد، عبد الرزاق عوادو، مروان شيوخو، أحمد السعيد، أمين أصفر، رمضان عطية، شاكر أسعيد، أحمد قرنة، عمر الشالط، زعال العلي، محمد بشار الشامي، عبد الله الأطرش، أكرم الخوري، عبد القادر نعناع، رأفت الكردي، بديع فلاحه، عبد الحميد اغباري، علي المزعل، عيود الصالح، يوسف أبو رومية، ياسر النحلاوي، شرف الدين أباطة، سديف الأسعد، أحمد أبو موسى، سعاد بكور، عبد الكريم الخولي، علي عواد، محمود الفدعوس، عمار السباعي، مياد يعقوب، محمود عرواتي، عبد العزيز طراد الملحم، عبد العزيز المعقالي، عبد الملك بري، عبد الهادي الجمل، كمال عامر، سيمون إبراهيم، محمد جميل الحجون، وليد إخلاصي، محمد نعلسان، جاسم السعد، عيود الصالح، حامد الجاسم، وعد خدام، عودة قسيس، زهير الرئيس، أحمد الرز، محمد علي ناصر، مهدي خير بك، كمال عبد الأحد سفر، هيفاء صقر، ناديا هاشم، محمد جميل سعيد، محمد غريب، نجيب مصطفى، عبد الوهاب رشواني، مأمون قسطلاني، كمال آل عمو، عصام الجمل، عبد الكريم إسماعيل، عثمان جمعة و ملك زيا إسماعيل.

ودعا السيد قدورة هذه اللجنة للاجتماع فوراً ثم علق المجلس جلسته لمدة نصف ساعة.

ثم عاد المجلس إلى الانعقاد وتلا السيد عبد القادر قدورة رئيس المجلس تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس لدراسة اقتراح السادة الزملاء في المجلس بتعديل المادة ٨٣ من الدستور.

وجاء في التقرير: اجتمعت اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة اقتراح أكثر من ثلثي أعضاء المجلس برئاسة رئيس المجلس تنفيذاً لقرار مجلس الشعب في جلسته بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٠ الساعة السادسة مساءً، لتعديل نص المادة ٨٣ من الدستور، وبعد المداولة وعرض السيد رئيس مجلس الشعب قررت اللجنة بإجماع أعضائها الموافقة على الاقتراح المقدم، والخاص بتعديل المادة ٨٣ من الدستور بحيث تصبح كما يلي :

المادة ٨٣: يشترط فيمن يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية متمماً الرابعة والثلاثين من عمره.

واللجنة إذ ترفع تقريرها لمقامكم نرجو عرضه على المجلس الكريم للموافقة على رأيها، وقد طرح هذا التعديل على التصويت فوافق المجلس عليه بالإجماع.

ثم رفعت الجلسة إلى الخامس والعشرين من حزيران (يونيو).

رئاسة الجمهورية في الدستور السوري

الترشيح.. الانتخاب.. الشغور^(١)

فيما يأتي النصوص المتعلقة بالرئاسة في الدستور السوري قبل التعديل الذي أجراه مجلس الشعب والذي قضى بأن يكون المرشح للرئاسة متمماً للرابعة والثلاثين من عمره، بعد أن كان ينص على أن يكون متمماً للأربعين من عمره :

الفصل الثاني - السلطة التنفيذية

١ - رئيس الجمهورية :

المادة ٨٣: يشترط فيمن يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية ومتمماً الأربعين عاماً من عمره.

المادة ٨٤-١: يصدر الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية عن مجلس الشعب بناء على اقتراح القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه.

٢ - يجري الاستفتاء بدعوة من رئيس مجلس الشعب.

٣ - يتم انتخاب الرئيس الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم في مدة لا تقل عن ثلاثين يوماً، ولا تزيد على ستين يوماً.

^(٢) من دستور الجمهورية العربية السورية الدائم الصادر في عام ١٩٧٣.

٤ - يصبح المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأكثرية المطلقة لمجموع أصوات المقترعين، فإن لم يحصل على هذه الأكثرية رشح المجلس غيره، وتتبع بشأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات نفسها على أن يتم خلال شهر واحد من تاريخ إعلان نتائج الاستفتاء الأول.

المادة ٨٥: ينتخب رئيس الجمهورية لمدة سبعة أعوام ميلادية تبدأ من تاريخ انتهاء ولاية الرئيس القائم.

المادة ٨٦: إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية مهامه أناب عنه نائب رئيس الجمهورية.

المادة ٨٧: إذا قدم رئيس الجمهورية استقالته من منصبه وجه كتاب الاستقالة إلى مجلس الشعب.

المادة ٨٨: يمارس النائب الأول لرئيس الجمهورية أو النائب الذي يسميه صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها، وإذا كانت الموانع دائمة وفي حالي الوفاة والاستقالة يجري الاستفتاء على رئيس الجمهورية الجديد وفقاً للأحكام الواردة في المادة (٨٤) من هذا الدستور، وذلك خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوماً، فيمارس نائب الرئيس الأول صلاحيات رئيس الجمهورية حتى اجتماع المجلس الجديد.

المادة ٨٩: إذا شغل منصب رئيس الجمهورية، ولم يكن له نائب، يمارس رئيس مجلس الوزراء جميع صلاحياته وسلطاته، ريثما يتم الاستفتاء خلال تسعين يوماً على رئيس الجمهورية.

المادة ٩٠ - قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته يقسم أمام مجلس الشعب القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.

المادة ٩١: لا يكون رئيس الجمهورية مسؤولاً عن الأعمال التي يقوم بها في مباشرة مهامه إلا في حالة الخيانة العظمى ويكون طلب اتهامه بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، وقرار من مجلس الشعب بتصويت علني وبأغلبية ثلثي أعضاء المجلس بجلسة خاصة سرية، ولا تجري محاكمته إلا أمام المحكمة الدستورية العليا.

المادة ٩٢: يحدث بقانون ما يقتضيه منصب رئيس الجمهورية من المراسم والميزات كما تحدد مخصصاته بقانون.

المادة ٩٣ - ١: يسهر رئيس الجمهورية على احترام الدستور، وهو يضمن السير المنتظم للسلطات العامة وبقاء الدولة.

٢ - يمارس رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب ضمن الحدود المنصوص عليها في هذا الدستور.

المادة ٩٤: يضع رئيس الجمهورية بالتشاور مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرف على تنفيذها.

المادة ٩٥: يتولى رئيس الجمهورية تسمية نائب له أو أكثر، وتقويضهم ببعض صلاحياته، وتسمية رئيس مجلس الوزراء ونوابه، وتسمية الوزراء ونوابهم وقبول استقالتهم وإعفاءهم من مناصبهم.

المادة ٩٦: يؤدي نواب رئيس الجمهورية وقبل مباشرتهم عملهم القسم الدستوري الوارد في المادة (٧) من هذا الدستور.

المادة ٩٧: لرئيس الجمهورية أن يدعو مجلس الوزراء للانعقاد برئاسته، كما يحق له طلب تقارير من الوزراء.

المادة ٩٨: يصدر رئيس الجمهورية القوانين التي يقرها مجلس الشعب، ويحق له الاعتراض على هذه القوانين بقرار معلل خلال شهر من تاريخ ورودها إلى رئاسة الجمهورية، فإذا أقرها المجلس ثانية بأكثرية ثلثي أعضائه أصدرها رئيس الجمهورية.

المادة ٩٩: يصدر رئيس الجمهورية بالمراسيم والقرارات والأوامر وفقاً للتشريعات النافذة.

المادة ١٠٠: يعلن رئيس الجمهورية الحرب والتعبئة العامة ويعقد الصلح بعد موافقة مجلس الشعب.

المادة ١٠١: يعلن رئيس الجمهورية حالة الطوارئ ويلغيها على الوجه المبين في القانون.

المادة ١٠٢: يعتمد رئيس الجمهورية رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الأجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه.

المادة ١٠٣: رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة ويصدر جميع القرارات والأوامر اللازمة لممارسة هذه السلطة، وله حق التفويض ببعض هذه السلطات.

المادة ١٠٤: يبرم رئيس الجمهورية المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويلغيها وفقاً لأحكام الدستور.

المادة ١٠٥: لرئيس الجمهورية الحق بإصدار العفو الخاص ورد الاعتبار.

المادة ١٠٦: لرئيس الجمهورية الحق بمنح الأوسمة.

المادة ١٠٧ - ١: لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس الشعب بقرار معلل يصدر عنه وتجري الانتخابات خلال تسعين يوماً من تاريخ الحل.

٢ - لا يجوز حل مجلس الشعب أكثر من مرة لسبب واحد.

المادة ١٠٨ - ١: لرئيس الجمهورية حق دعوة مجلس الشعب لانعقاد استثنائي.

٢ - وله الحق في أن يخاطب المجلس برسائل وله الحق في أن يدلي ببيانات أمامه.

المادة ١٠٩: يعين رئيس الجمهورية الموظفين المدنيين والعسكريين وينهي خدماتهم وفقاً للقانون.

المادة ١١٠: لرئيس الجمهورية أن يعد مشاريع القوانين ويحيلها إلى مجلس الشعب للنظر في إقرارها.

المادة ١١١: يتولى رئيس الجمهورية سلطة التشريع خارج انعقاد دورات مجلس الشعب على أن تعرض جميع التشريعات التي يصدرها على المجلس في أول دورة انعقاد له.

المادة ١١٢: لرئيس الجمهورية أن يستفتي الشعب في القضايا المهمة التي تتصل بمصالح البلاد العليا، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة ونافذة من تاريخ إعلانها وينشرها رئيس الجمهورية.

المادة ١١٣: لرئيس الجمهورية إذا قام خطر جسيم وحال يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة واستقلال أرض الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن مباشرة مهامها الدستورية أن يتخذ الإجراءات السريعة التي تقتضيها هذه الظروف لمواجهة الخطر.

المادة ١١٤: لرئيس الجمهورية أن يشكل الهيئات والمجالس واللجان المتخصصة، وتحدد اختصاصاتها وصلاحياتها بقرارات تشكيلها.

مجلس الشعب السوري

نستمر.. هل أنتم موافقون؟^(٧)

د. محمد الدروبي^(٨)

في أول ردة فعل له على موت الرئيس الأسد أسقط مجلس الشعب معظم الآمال الخجولة التي راهنت على بدء مرحلة جديدة في الوضع الديمقراطي بعد رحيل الرجل القوي.

إنه الرهان العربي دون غيره، والذي يقوم على الفرد فساعة أن مات الرئيس كان مجلس الشعب منعقداً في دورة استثنائية لمناقشة فصل العديد من أعضائه المتورطين بخيانة الثقة وبيع الضمير، لكنه بدلاً من ذلك صوت على تغيير فقرة جوهرية في الدستور، مدعياً بذلك للمشينة السياسية - العسكرية وحسب.

فالتغيير الذي طرأ على الدستور كان محدداً بما يؤهل الدكتور بشار الأسد لوراثة الرئاسة والاستفتاء التقليدي ذي النتائج التقليدية من ناحية أولى، ثم إنه تعديل جرى خلال أقل من ربع ساعة من الوقت اللازم لصياغته، دون إشراك خبراء حقوقيين ودون نقاش ودون قراءات أو مداولة شعبية، ثم إنه تم التصويت، عليه في مجلس الشعب بالإجماع خلال ثلاث ثوان فقط ! ولعله يكون بذلك أسرع تعديل دستوري عرفه العالم والتاريخ البشري.

^(٤) القدس العربي، (لندن)، ١٣/٦/٢٠٠٠.

^(٥) باحث وروائي سوري مقيم في سويسرا.

يمكن القول إن الأمر كان منتظراً على حد تعبير أحد الدبلوماسيين الذي أضاف، لكنه مع ذلك جاء مفاجئاً وغريباً ومهما يكن من أمر فإن تعديل الدستور على هذا النحو أعاد للأذهان الحقيقة المرة: حقيقة دور مجلس الشعب الشكلي في إطار نظام قائم برمته على إرادة الحاكم المطلق المطلقة. كما أنه بدد معظم الآمال التي كانت تعقد على بداية المرحلة التالية للرئيس الأسد في تقوية الدور الديمقراطي والوظيفي الحقيقي لمجلس الشعب، وأبرز مفارقات عدة، تكمن المفارقة الأولى والأساسية في الوظيفة المفترض أن تضطلع بها هذه المؤسسة، والتي تتجسد في حماية الدستور من التلاعب السياسي المحتمل.

مجلس الشعب السوري كما هو معروف لم يكن يوماً من قبل مؤسسة مستقلة عن القرار السياسي أو عن الإرادة السياسية، وكان على الدوام خاضعاً للسلطة التنفيذية (العسكرية) دون أن تكون هذه خاضعة له. بالتالي جاءت قراراته لتعبر دوماً عن الحاجة السياسية، أو عن الرغبة السياسية للنخبة العسكرية، وفي قمتهما الحاكم المطلق الرئيس الراحل حافظ الأسد.

ثمة هامش بسيط كان بإمكان مجلس الشعب أن يناور في إطاره لتعزيز دوره وقراراته، لكنه لم يفعل، ولم يرد أن يفعل. لقد فضل على ما يبدو دوره (التقليدي) الخالي من حمولة المسؤولية والخالي من التبعات السياسية وسلم شأنه للقرار السياسي القادم من مراكز القوة الحزبية والعسكرية. إنه تصرف يفتقد الرصانة، ويؤكد على أن اللعبة السياسية في النموذج السوري مستمرة، مجلس الشعب أداة سياسية في خدمة السلطة التنفيذية العسكرية والحزبية وقائم على احتياجاتها من أطر (قانونية)، هو مؤسسة خاضعة للمزاج السياسي وللحاجة السياسية الآنية. وفي خضم هذه العلاقة واشتراطها في بنيتها وتفاعلاتها يكون الدستور أقل حصانة وأهمية من سطر في جريدة، تغيير فقراته يحتاج إعادة صياغة بقلم رئيس التحرير.

غير أن بعض المحللين والمراقبين، وبخاصة منهم المستعربين في حقل السياسة أمثال باتريك سيل تشجعوا في الآونة الأخيرة، وراهنوا على أن المآل السوري في مرحلة ما بعد الأسد سيكون إلى مزيد من الانفتاح على الآخر، وعلى الممارسة الديمقراطية، وذلك كحل بديل يجنب البلد الانزلاق إلى وحل العنف والصراع.

فقد عمل الرئيس الراحل بهدوء وذكاء على تنويع مصادر القوى في ظلّه، بحيث يضعف الكل أمام الكل، لكنه يضمن دعمهم بمقابل أن يؤمن لهم البقاء، وربما أيضاً الارتقاء.

هذا هو الأساس الذي قامت عليه استمرارية سلطة الأسد وقوته. على أن الرئيس الراحل الذي نجح إلى حد بعيد في إبراز ابنه الأول باسل كواحد من مراكز القوى الأكثر فاعلية وأهلية لخلافته، وحافظ على وجود مراكز القوى الأخرى في أدوارها وحدودها المحددة في آن، تفاجأ بموت ابنه ولم يكن أمامه متسع من وقت لتأهيل الابن التالي الدكتور بشار الأسد لمستوى معين من القوة بنفس المنوال الذي اتبعه مع الابن السابق باسل.

الرئيس الأسد في تقوية موقع بشار كان في سباق مع الزمن. ولأنه كان يستشرف الصعوبة الحقيقية في أن يصعد الابن القادم من جامعة بريطانية إلى قمة هرم مركز السلطة ذات الطابع العسكري والبنية المعقدة راح يزيح بعض المراكز، وخاصة الأشد منافسة من المواقع التي خصها بها في زمن باسل. كان شقيق الرئيس الذي ساندته بقوة في النصف الثاني من الستينات، ثم في معركته مع الإخوان المسلمين رفعت الأسد أبرز المنافسين، فكان أول الذين تم تحييدهم.

وهذا منهج مع الرفاق عن الأسد منذ بدايات عمله السياسي في إطار اللجنة العسكرية التي كانت تتألف من خمسة أفراد ينحدرون بمعظمهم من الطائفة العلوية (محمد عمران وصلاح جديو حافظ الأسد) ثم توالى الإجراءات ضد مراكز القوى التي أمنت سلطة الأسد عقدا وراء عقد، وبخاصة في صفوف النخبة العسكرية المتمرسية التي يمكن لها أن تخلط الحسابات والتوقعات.

مات الرئيس السوري ولم ينته بعد من ترتيب المؤسسات السورية بما يكفل بشار رئيساً أكيداً وقوياً، لكنه بالمقابل نجح إلى حد بعيد في تحييد أو إضعاف الأقوياء المنافسين لبشار، وفي تقوية جيل جديد عليه واجبات مقابل الترقية السريعة، وليس له حقوق مقابل لخدمات للنظام لم يؤدها بعد.

والسؤال الذي يطرح هنا ترى إلى أي حد سيتمسك الضباط المعزولون أو المهمشون بالصمت والصبر وهم الذين يعتبرون أنفسهم أصحاب حق في جزء من السلطة، وقد (قدموا

التضحيات الكبيرة) في المعركة من أجل استمرار النظام ؟ وهل يا ترى لديهم خيار غير الاعتراف بالهزيمة والضعف والواقع الجديد ؟.

إن هذا ما ستكشفه الأيام المقبلة، ففي ظل غياب المؤسسات الديمقراطية والصواب الديمقراطي والمصالح الديمقراطية كل شيء وارد، كل الاحتمالات ممكنة. خاصة حينما نأخذ بالاعتبار أن الرئيس القادم بالإرادة السياسية قد لا يستطيع أن يقوم بالتحويلات الديمقراطية اللازمة والتي قد تصون من المفاجآت.

لماذا بشار الأسد؟^(٩)

خالد الدخيل^(١٠)

منذ اليوم الأول لوفاة الرئيس حافظ الأسد اتضح أن ابنه بشار سيكون خليفته في الحكم، وأصبح السؤال (لماذا بشار؟) مثار جدل واسع في العالم العربي. لم يكن السؤال عن شخص بشار ومدى قدرته على تحمل مسؤولية الحكم، وإنما عن توريث السلطة من الأب إلى ابنه في نظام جمهوري، وكان من الطبيعي أن يطرح مثل هذا السؤال نفسه بإلحاح، لأن ما حدث في سورية هز فرضية استقرت مع الوقت لتتحول إلى ما يشبه المسلمة، وهي أن توريث السلطة يتناقض مع طبيعة النظام الجمهوري. مع أن النظام في العالم العربي ليس له من اسمه نصيب.

ثم تفرع عن السؤال الأول، خصوصاً في مصر، سؤال آخر هو: هل ما يحدث يعكس خصوصية سورية، أم بداية لتحويل الأنظمة الجمهورية في العالم العربي إلى أنظمة ملكية شكلاً ومضموناً؟

كان من أبرز الطروحات التي قامت كإجابة عن السؤال تلك التي تقول إن حافظ الأسد كان مسكوناً بفكرة الاستقرار السياسي والاستمرارية في سورية، وانسجاماً مع ذلك، ومع

^(٩) الحياة، (لندن)، ٧/٧/٢٠٠٠.

^(٧) كاتب سعودي.

اقتناعه بأن التسوية لا تعني التنازل عن الحق المشروع، كان من ناحية يريد المحافظة على الاستقرار الداخلي، ومن ناحية أخرى استمرار التزام خطه التفاوضي الصلب مع إسرائيل من بعده.

والسبيل الوحيد الذي رآه الرئيس الراحل لتحقيق ذلك - كما يقول الكاتب المصري محمد سيد أحمد - هو أن يخلفه على رأس الدولة أحد أبنائه، باعتبار أن الابن هو المؤمن الوحيد على مواصلة نهج أبيه. ولا شك في أن هذه الإجابة تتسجم، في جانب منها، مع حقيقة أن أهم إنجازات الرئيس الراحل كانت تحقيق الاستقرار في سورية، والموقف التفاوضي الذي لا يقدم تنازلات مجانية. ثم كان من الطبيعي أن يكون الرئيس الراحل حريصاً على الإبقاء على هذه الإنجازات من بعده خصوصاً الاستقرار السياسي. لكنها مع ذلك إجابة تتسم بالكثير من التبسيط لأنها تتساق مع فرضية أن التزام المواقف السياسية والمحافظة عليها رهن بإرادة أصحابها فحسب، وأن هذه المواقف هي الأخرى تخضع لمعادلة التوريث. وهذه فرضية فاسدة علمياً وتاريخياً. لأنه بمقدار ما هو من الأهمية بمكان، في مثل هذه الحالة التي أمامنا، معرفة من الذي يؤمن على الإرث، لا مفر أيضاً من التأكد من أنه يملك القدرة على المحافظة على هذا الإرث.

وإذا كان صحيحاً أنه لا يمكن المحافظة على استقرار النظام في المثال الذي أمامنا إلا بتوريث السلطة إلى الابن، فإن هذا يعكس طبيعة النظام: الأسس التي قام عليها، والآليات التي تحقق بها استقراره، والهدف أو الأهداف المرجوة من ذلك الاستقرار، وأن هذه الطبيعة لم تسمح بأن تتم عملية المحافظة على النظام وعلى منطلقاته الإيديولوجية والسياسية من خلال مؤسسات النظام ذاته، وإنما من خلال الأفراد وقدراتهم وأهوائهم الشخصية، ولكن يبقى أن هؤلاء الأفراد بقدراتهم وأهوائهم جزء من تركيبة اجتماعية وسياسية أوسع. وفي المثال الذي أمامنا جزء من شبكة توازنات حاكمة داخل النظام. وكل ذلك له تأثيره العميق في أولئك الأفراد، وتوجهاتهم، وقبل ذلك في قدراتهم، وأدوارهم، ثم إن الحديث عن السبب أو الأسباب التي حدت بالرئيس الأسد إلى أن يحصر خلافته بأبنائه مرتبط أولاً وقبل كل شيء بطبيعة النظام، ليس فقط بما كان يريده الرئيس الأسد، أو بمن هو في رأيه أهلاً لأن يؤتمن على الإرث.

والبحث عن هذه الأسباب لا بد من أن يبدأ بما حدث عام ١٩٨٣، فهذه السنة، كما تشير المعطيات المتوافرة، وكما لاحظ أكثر من مراقب، كانت حاسمة بالنسبة إلى موضوع الخلافة في ذهن الرئيس الأسد. وفي تلك السنة، والتي قبلها (١٩٨٢) وقع أكبر الأحداث التي واجهها النظام وأخطرها، وشكلت ليس تحدياً قاسياً له فقط، وإنما تهديداً مباشراً لوجوده واستقراره. كانت هناك الحرب مع حركة (الإخوان المسلمين) مطلع ١٩٨٢، وكانت هذه حرب وجود بين الطرفين، ولذلك كانت طويلة وشرسة. بدأت في الحقيقة قبل عام ١٩٨٢، لكنها وصلت إلى ذروتها في ذلك العام بمأساة حماة العام نفسه. بعد ذلك جاء الاجتياح الإسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢ وحصاره لبيروت. وفي تلك الحرب بلغ الصراع السوري- الإسرائيلي على لبنان ذروته، ثم جاء عام ١٩٨٣ ليشهد أحداثاً وتطورات داخل النظام نفسه لا تقل خطورة عما سبقها من أحداث، لكنها أكثر مباشرة في تهديدها لاستقرار النظام، وفي علاقتها وتأثيرها على موضوع الخلافة بالتحديد، ومن الأرجح، أنه في خضم هذه الأحداث المتلاحقة، والظروف المضطربة، بدا للرئيس الأسد أن حسم مسألة الخلافة أصبح ملحاً، ولا بد من حسمه قبل فوات الأوان.

بدأت الأحداث المعنية سنة ١٩٨٣ بتعرض الرئيس الأسد لنوبة قلبية اقتضت بقاءه في المستشفى ما يقرب من ثلاثة أسابيع بعيداً عن صنع القرار، وكان يمكن أن يكون الأمر عادياً لولا أن ذلك حدث في ظروف غير عادية، والأهم من ذلك أنه حدث في إطار سياسي تعتمد السلطة فيه على رجل واحد، ويفتقر إلى مبادئ وإجراءات دستورية واضحة ومحددة تبين كيف ومن يتولى إدارة شئون الدولة في مثل هذا الظرف الاستثنائي. لذا فإن ما حدث بعد ذلك كشف أن مرض الرئيس كان أمراً غير عادي، وينطوي على مخاطر جسيمة تتعلق بمستقبل النظام ووجوده. (عن أحداث ١٩٨٣ انظر الفصل ٢٤ من النسخة الإنجليزية من كتاب باتريك سيل ((الأسد : الصراع على الشرق الأوسط)) وسيل معروف بصلته القريبة بالرئيس الأسد وعدد من رموز النظام السوري).

بدأت التداعيات التي أعقبت دخول الرئيس المستشفى، من القرار الذي أصدره الأخير من على سرير المرض بتشكيل لجنة من ستة أعضاء تتولى إدارة شئون الدولة. واللافت هنا أن قائمة الأعضاء لا تضم اسم رفعت الأسد على رغم أنه كان المؤتمر حتى ذلك الوقت، على حماية النظام من خلال قيادته لما كان يعرف ب(سرابا الدفاع). وهذا يشير إلى أن الرئيس في تلك اللحظة كان يريد إبعاد شقيقه عن موضوع الخلافة. ولا يعني ذلك أن

الخليفة سيأتي من بين أعضاء اللجنة، لأن تشكيلها بهذا الحجم ولتلك المهمة الخطيرة لا يحسم مسألة الخلافة، وإنما يفتح الباب على مصراعيه للصراع على السلطة، وهذا ما حصل. إذ أنه بعد تشكيل لجنة الستة تسرب إلى قناعات جنرالات الأجهزة العسكرية والأمنية الخوف من أن الرئيس يحتضر، وانتابتهم حال من الفزع من التغيرات التي قد تترتب على ذلك، من هنا لجأ أولئك الجنرالات إلى رفعت الأسد تحديداً لتولي القيادة، على رغم معرفتهم باستبعاده من لجنة الستة.

لماذا ؟ هناك أكثر من سبب، كما يرى سيل. أحدها أن رفعت هو شقيق الرئيس، وبالتالي يمثل الاستمرار. الثاني أن رفعت هو أبرز الإقطاعيين المستفيدين من النظام، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه، إذا تولى السلطة، في الإبقاء على إقطاعيات الآخرين ومصالحهم كما هي. وانطلاقاً من ذلك فإن آخر شيء كان يريده الجنرالات في تلك اللحظات هو أن تنتقل الخلافة إلى أحد أعضاء لجنة الستة. فهؤلاء الأعضاء في نظر الجنرالات ليسوا أكثر من موظفين يمثلون واجهة النظام وليس أعمدته الحقيقية التي يقوم عليها.

وفيما يبدو أن له علاقة بتحركات الجنرالات، استدعى أعضاء لجنة الستة بدورهم رفعت الأسد، وأقنعوه بأن رجلاً في أهميته لا يجوز استبعاده من المجموعة التي ستتولى شؤون الدولة في غياب الرئيس تحت المرض، ولتحقيق ذلك دعيت القيادة القطرية للحزب إلى الاجتماع، وصوتت على أن تحل هذه القيادة محل اللجنة وأن تتولى الدور المنوط بها.

كان من الممكن أن تسير الأمور في هذا الاتجاه، لكن بشرط استمرار صلاحية الفرضية التي قامت عليها الإجراءات السابقة، وهي أن الرئيس لن يتمكن في أحسن الأحوال من العودة إلى ممارسة مهماته في القيادة. لم يحدث ذلك، بل راح الرئيس يستعيد عافيته، وعندما عرف بما تم على عكس ما رغب وقرر كان استيأؤه شديداً.

بعد تأكدهم من أن الرئيس تجاوز مرحلة الخطر، وفي حركة تعكس ولاءهم له، تخلص الجنرالات تماماً عن رفعت. أكثر من ذلك تولوا مهمة احتوائه بعد ذلك. والغريب أن الرئيس الأسد لم ير فيما حدث أثناء غيابه في المستشفى إلا أن أخاه رفعت كان يعمل، وبدعم أمريكي، على إزاحته عن السلطة، وتسلم القيادة بدلاً منه، مهما يكن، انتهت الأمور

بالصدام بين الاثنين، وهو صدام كاد يتحول إلى حرب أهلية مدمرة. لحسن الحظ أنه لم يحدث، وانتهى الأمر كما هو معروف بإبعاد رفعت.

مع ذلك بقيت مسألة الخلافة معلقة، ولم تحسم لبعض الوقت، صحيح أنه بعد الأحداث السابقة، خصوصاً بعد المواجهة مع أخيه، عين الرئيس الأسد ثلاثة نواب له بينهم أخوه رفعت، الآخران هما عبد الحليم خدام وزهير مشارقة. ما أوحى بأن موضوع الخلافة قد حسم. لكن الواقع لم يؤيد هذا الاستنتاج لأسباب عدة. منها أن تعيين رفعت نائباً للرئيس من دون مهمات محددة كان مجرد خطوة في اتجاه استبعاده تماماً عن الخلافة، ثانياً أن تعيين أكثر من نائب للرئيس في الوقت نفسه الذي يفقر الدستور إلى تحديد واضح للمبادئ التي يجب أن تحكم عملية انتقال السلطة، كان مجرد إجراء وقائي مؤقت فرضته ظروف الأزمة.

يكشف التأمل فيما حدث عام ١٩٨٣ ملاحظات عدة مهمة حول تركيبة النظام، وطبيعة العلاقة بين مؤسساته وقياداته وشكل توازن القوى الذي يستند إليه استقراره. وهذه أمور ذات تأثير مباشر وحاسم في موضوع الخلافة، خصوصاً في خيارات الرئيس حيال هذا الموضوع.

أول ما كشفته تلك الأحداث هو مدى شكلانية المؤسسات السياسية التي لا يتجاوز دورها في الغالب الجانب الإداري التنفيذي، وإضفاء شيء من الشرعية الشكلية على تركيبة الحكم، والترتيبات المتبعة لما يجري داخل هذه التركيبة من عمليات سياسية ودستورية. واتضح هذه الشكلانية فيما حصل أثناء الأزمة من إجراءات وتحركات، وأخرى مضادة، فالرئيس يعين لجنة الستة متجاوزاً القيادة القطرية. والجنرالات يلتقون حول رفعت ويختارونه قائداً متجاوزين اللجنة التي أمر بتعيينها الرئيس. ويتجاوز أعضاء اللجنة، بدورهم، أوامر الرئيس ويضعون القيادة القطرية مكان اللجنة.

الأمر الثاني الذي تكشف عنه أحداث ١٩٨٣ أن جنرالات النظام وساسته كانوا منقسمين فيما بينهم، إما على أسس حزبية، أو مؤسساتية (عسكرية ومدنية)، وربما حتى طائفية. ومن الوارد جداً أن معرفة الرئيس بما حدث أثناء غيابه في المستشفى كشفت له - بل ربما أكدت ما كان يعرفه - عن عمق الانقسام داخل المؤسسات العسكرية والأمنية من ناحية، وبين هذه والقيادات السياسية والحزبية من ناحية أخرى. ومثل ذلك أثار شكوكاً عميقة لدى الرئيس بقدرة تلك القيادات على الإمساك بزمام الأمور، والمحافظة على استقرار النظام من بعده.

الأمر الثالث هو أن استقرار النظام يقوم على ركيزتين : الأولى هي المؤسسة العسكرية والأمنية، والأخرى هي التوازنات بين العناصر التي تدير تلك المؤسسات، وبين هذه المؤسسات والقوى الفاعلة في المؤسسات الحزبية والسياسية للنظام. كان وجود الرئيس في دفة القيادة يمثل الرمز الذي تلتف حوله قيادات النظام، ومن ثم يخفي ذلك الانقسام الذي لم يكن أيديولوجياً، وإنما كان انقساماً هيكلياً فرضه تقاطع الأدوار، والخوف من أن المستقبل قد لا يأتي برمز، أو صمام أمان يحافظ على الترتيبات السياسية القائمة.

نأتي بعد ذلك إلى ما كان الأهم بين ما تكشف عنه الأحداث السابقة. وهو الدلالة السياسية التي ينطوي عليها لجوء قيادات الأجهزة العسكرية والأمنية، ومعهم أعضاء لجنة الستة، وفي ظروف الأزمة، إلى الالتفاف حول رفعت الأسد باعتباره الرجل الذي ينبغي أن يتولى زمام القيادة. فهذا لم يؤكد فقط انقسام الطبقة الحاكمة، وإنما أشار إلى تطور آخر، وهو أنه بسبب ذلك الانقسام تشكل لدى القيادات السياسية والعسكرية اقتناع بأن البديل الممكن للرئيس في حال غيابه لا بد أن يأتي من بين أفراد عائلته. لأن هذا كما بدا لهم هو الخيار الأفضل، إن لم يكن الوحيد، للمحافظة على استقرار النظام واستمراره. وإذا صح ذلك، فإنه يعني أن عائلة الرئيس الأسد أصبحت بعد ثلاث عشرة سنة من استلام الأسد الحكم - فوق الانقسامات داخل النظام، ومحط الإجماع الوحيد، وبالتالي ارتهان بقاء النظام باستمرار هذه العائلة في سدة الحكم.

ولا بد أن الرئيس لاحظ هذا التطور، وهو المعروف بدقة المتابعة والملاحظة، بل ربما أن ذلك أكد ما كان لديه من افتراضات سابقة، من أنه نتيجة لانقسام قيادات النظام السياسية والعسكرية، أصبح أفراد عائلته من بعده هم نقطة الالتقاء، وصمام الأمان، وبالتالي محال الإجماع الممكن لتلك القيادات في موضوع الخلافة. وفي هذه الحال لا بد أن يأتي الخليفة من هذه العائلة. كما لاحظنا، كان رفعت مستبعداً عن الخلافة. وإذا أضفنا إلى ذلك الميل الإنساني نحو تفضيل الأبناء، يصبح من الطبيعي أن خيار الرئيس استقر على أبنائه، فكان المرشح الأول لخلافته الابن الأكبر بادل. لكن لأن بادل توفي في حادث سيارة في دمشق عام ١٩٩٤، وقع الخيار على بشار الابن الأكبر بعد بادل.

في هذا الصدد تجدر ملاحظة رد فعل الرئيس عندما عرف بما حصل أثناء غيابه في المستشفى، خصوصاً تجاه تصرف الجنرالات على عكس ما أمر وقرر، ففيما لم يتجاوز ردة

فعله تجاه هؤلاء الجنرالات مستوى التوبيخ، اتخذ تجاه أخيه رفعت موقفاً نهائياً بضرورة خروجه من النظام، الأمر الذي يوحي بأن الرئيس الأسد لم ير في تصرف قيادات النظام أكثر من قصر نظر، وعدم قدرة على قراءة تفكيره، وإدراك بأن رفعت لا يمثل بالنسبة إليه خياراً مطروحاً للخلافة.

الأمر الآخر الذي يوحي به رد فعل الرئيس أنه لم ير في انقسام القيادات السياسية والعسكرية خطراً يهدد استقرار النظام، وذلك بدليل بقاء الكثير من تلك القيادات في مراكز مهمة وحساسة في الدولة حتى هذه اللحظة.

قد يقال إن ما تقوله هذه الملاحظات يفترض منطقياً -وليس عملياً- أن جميع أفراد تلك القيادات كانوا من العقلانية والبراغماتية بحيث إنهم أدركوا خطورة انقسامهم. وعليه قبلت التنازل عن طموحاتها السياسية في السلطة، وقبلت خلافة بشار كأفضل خيار لتحقيق الاستقرار والاستمرارية. قد يكون مثل هذا الافتراض افتراضاً جميلاً وأخذاً من الناحية المنطقية، لكن في الواقع ليس هناك ما يسند ذلك، خصوصاً أن الواقع والتجربة الإنسانية كشفاً بأن الإنسان، لكونه حيواناً سياسياً، كثيراً ما ينتحر سياسياً بسبب اندفاعه وراء طموحاته ووراء إغراءات السلطة التي كثيراً ما تعميه عن رؤية المخاطر التي قد تنطوي عليها هذه الاندفاعات. وهذا اعتراض في محله تماماً، لولا أنه يفتقر بدوره إلى حقيقة أن استخلاف بشار كان متروكاً بالكامل لحرية اختياره، ومن ثم إجماع القيادات السياسية المتناحرة، وهو افتراض لا ينسجم إطلاقاً مع واقع حال النظام، ولا مع طبيعة العملية السياسية التي تجري في داخله.

قد لا يجوز في هذا الصدد استبعاد احتمال أن حملة الفساد التي بدأت أواخر حكم الرئيس الأسد كانت في الجانب السياسي منها عملية تصفية للقيادات التي لم تكن منسجمة بشكل أو بآخر مع فكرة خلافة الأبناء، وما يدعم فكرة أن هدف الحملة ليس محصوراً في القضاء على الفساد ليس التوقيت فقط، وإنما حقيقة أن الكثيرين ممن اتهموا واعتقلوا أمضوا في مناصبهم الحزبية أو الحكومية وقتاً طويلاً يصل في بعض الحالات إلى أكثر من عشرين سنة. ثم إن الطريقة التي تم التعامل بها مع هذه القيادات المتهمه بالفساد كانت ذات طبيعة سياسية وليست قضائية في المقام الأول، إذ يلاحظ أن التصفية السياسية في الحملة تسبق بداية الإجراءات القضائية. كانت خلافة بشار لأبيه الخيار الذي فرضته طبيعة النظام،

وتوازنات القوة والمصلحة داخل هذا النظام. وفي هذا الإطار ربما كانت فكرة التوريث هي رغبة الرئيس بغض النظر عن هذه العوامل؟ الأمر ليس واضحاً. لكن يبدو أن التكوين الشخصي والسياسي للرئيس لم يسمح له بتجاهل عوامل كهذه لها تأثير مباشر على مستقبل النظام واستقراره.

سورية تحت مجهر طبيب العيون^(١١)

سليم نصار^(١٢)

العارض الصحي المفاجئ الذي أودى بحياة الرئيس حافظ الأسد، هو الثالث بعد عارضين مماثلين داهماه عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٣.

ومع أنه خلال المعالجة السريعة الأولى استطاع أن يخفي النبأ المقلق حتى عن ضباط القيادة.. إلا أن نقله إلى مستشفى (الشامي) يوم ١٢ من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣، لم يترك أي مجال للتكتم أو لحجب الحقيقة. وكان من نتيجة وقوعه آنذاك في غيبوبة عميقة وطويلة، أن تضاربت الأخبار حول مدى خطورة وضعه الصحي، الأمر الذي استغلته الصحف الغربية لتشيع أن الحكومة السورية تكتمت إعلان النبأ بانتظار الاتفاق على الوريث السياسي. ويبدو أن الإدارة الأمريكية يومها تلقت معلومات مضللة بخصوص الأسد، بدليل أن الرئيس ريجان أبلغ أحد الحكام العرب نبأ الوفاة مؤكداً له أن رفعت يسيطر على الوضع. وظلت موجة الغموض تتنامى فوق أعمدة الصحف الأجنبية طوال مدة المواجهة بين عسكر رفعت الأسد (سرايا الدفاع) من جهة.. وبين معسكر علي حيدر (القوات الخاصة) وعدنان مخلوف وشفيق فياض، من جهة أخرى. وفجأة ظهر الرئيس حافظ الأسد وسط القوات المستترة، ليحسم الخلاف بطريقة حازمة، أنهت نفوذ رفعت، ودفعته إلى مغادرة البلاد.

^(٨) الحياة، (لندن)، ١٧ / ٦ / ٢٠٠٠.

^(٩) كاتب وصفي لبناني.

يوم الأحد الموافق ٣٠ نيسان (ابريل) الماضي نشرت صحيفة (صانداي تلجراف) البريطانية خبراً مفاده أن الرئيس حافظ الأسد أصيب بجلطة، وأنه يعاني من اختلاطات السكري والتهاب الأوردة، الأمر الذي أضعف قلبه وعرضه لخطر الوفاة المفاجئة. وادعت الجريدة أنه أعطي جرعات إضافية من المنشطات قبل اجتماعه بالرئيس كليتتون في جنيف، وأن تغيبه عن مناسبتين وطنيتين يؤكد الأنباء المتعلقة بتدهور صحته. وتوقعت الصحيفة حصول صراع على السلطة في حال تمت الوفاة قبل أن يحسم دور الدكتور بشار الأسد في عضوية القيادة القطرية ونيابة الرئاسة. واستندت (التلجراف) في تحليلها إلى أحداث ١٩٨٣ لتشير إلى احتمال وقوع أزمة خلافة بسبب تدخل رفعت الأسد.

نشرة (فورين ريبورت) السرية توسعت في تفاصيل الخبر، وأكدت بشكل جازم أن الرئيس حافظ الأسد يعيش أياماً محدودة بسبب تدهور وضعه الصحي، وأن الأطباء يحذرونه من مساوئ الإرهاق. ولما استوضحت الحكومة الإسرائيلية عن حقيقة هذه الأنباء تلقت من سفارتها في باريس معلومات إضافية مستندة إلى مصادر الخارجية الفرنسية تؤكد تعرض الرئيس السوري لانتكاسة صحية حادة منعه من مواولة نشاطه المعتاد. وتخوفت المصادر الفرنسية الرسمية من ظهور انقسامات داخل القيادة يستفيد منها رفعت الأسد في حال توفي الرئيس قبل أن يرسخ مكانه نجله في الحكم. ويبدو أن الكلام الذي نسب إلى الوزير الفرنسي هوبير فيدرين حول تشكيكه في قدرة الدكتور بشار على الاستمرار طويلاً في الحكم، يعكس تصور الخارجية قبل حصول الوفاة. وقبل ترتيب عملية انتقال السلطة من دون إرباك أو تشويش.

الإدارة الأمريكية تعزو قرار الانسحاب الإسرائيلي المفاجئ من جنوب لبنان، إلى مجموعة مصادر موثوقة وفرتها الأجهزة الأوروبية التي أجمعت على تأكيد تدهور صحة الأسد. وفي ضوء هذه المعلومات اتخذ إيهود باراك قراره المنفرد بضرورة تقديم موعد الانسحاب لاقتناعه بأن (حزب الله) والمقاومة الفلسطينية ستحرران من ضوابط التوجيه السوري. ومعنى هذا أن التقهقر الميداني سيتعرض للإرباك، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من الاشتباكات والضحايا. ولكي يتحاشى نتائج الانسحاب المتأخر في غياب رقابة الأسد، أمر باراك بالانكفاء المبكر من دون أن يطلع وزراءه على ذلك خوفاً من تسريب الخبر.

يمثل غياب الرئيس حافظ الأسد عن مسرح الأحداث، غياب زعيم استطاع خلال ثلاثين سنة أن يكون العنصر المؤثر في النظام الإقليمي. ولقد رسم لنفسه في أذهان المواطنين صورة شبيهة بصورة يوسف العظمة. وأعطى بلاده الصغيرة حجم الدول الكبرى، ودور

اللاعب الأبرز في أزمة الشرق الأوسط. من هنا تبدو صعوبة المهمة التي سيضطلع بها نجله، خصوصاً، وأنه تعهد بالحفاظ على الخط السياسي الذي حدده والده، من دون أن يتخلى عن دعوته للإصلاح الداخلي ومكافحة الفساد الإداري. وعليه يتوقع المراقبون أن يكون المؤتمر القطري التاسع في دمشق، منبراً لإعلان تبني سياسة حافظ الأسد، داخلياً وخارجياً. وهي سياسة معقدة سيسعى (الأسد الثاني) إلى ضبط إيقاعها بطريقة تتسجم مع متطلبات العصر، خصوصاً أن والده كان قد منحه خلال السنوات الثلاث الماضية هامشاً من التحرك يقضي بتصحيح مسار الحركة التصحيحية. ومثل هذا التصحيح ظهر في الحملة المعلنة التي شنّها الدكتور بشار لمحاربة الفساد. واعتبرت الحملة في نظر الحزبيين أول اختبار عملي لمدى تجاوب مراكز القوى المؤثرة مع التحول التدريجي في الحكم لصالح الابن. كما اعتبرت أول عملية سياسية لإقحام نجل الرئيس في العمل العام عن طريق تحديث أجهزة الدولة، ومحاربة الفساد المستشري وكان من نتيجة ذلك فتح التحقيقات مع أكثر من ثلاثمائة مسئول في الجهازين الأمني والإداري. وربما توقفت هذه الحملة مؤقتاً بانتظار التغييرات الهادئة التي ستجرى في صفوف الحكم لصالح المرحلة المقبلة.

الدول الأجنبية فوجئت بسلاسة انتقال السلطة، وبالطريقة السريعة التي جرت خلالها عملية المبايعه كأن الرئيس الوالد أعد السيناريو سلفاً، ثم أوكل إلى عبد الحليم خدام الملقب (بميكيان العهود) مهمة التنفيذ. أي الرجل الذي اختاره في ١١ آذار (مارس) ١٩٨٤ ليكون نائبه الأول، وشاهداً على إقصاء نائبه الثاني شقيقه رفعت، بعد قيامه بحركة اعتبرت تهديداً للنظام. ويقول السوريون للمراسلين الأجانب إن العاهل المغربي الشاب أو الملك عبد الله بن الحسين، لم يتدرباً على الحكم قبل وفاة والديهما. بعكس الدكتور بشار الذي أمضى أربع سنوات في مدرسة والده. ومعلوم أنه أمضى نصفها الأخير في زيارات عواصم عربية وأوربية بهدف استكشاف آفاق السياسة الخارجية والتعرف إلى زعماء العالم. ويعني ذلك أن الرئيس الراحل كان يدرب نجله على أسلوب الحكم، ويقدمه للرأي العام المحلي والعربي، كوريث جاهز لتحمل المسؤوليات. وهذا ما قاله عنه صديقه الملك عبد الله بن الحسين الذي قدمه على شاشات التلفزيون كمسئول عصري الوجه، قادر على تطوير بلاده بطريقة تتماشى والتغييرات الحاصلة على الصعيد الدولي.

الرئيس الأمريكي كلينتون دعا سورية إلى الاستمرار في دعم عملية السلام والانخراط في المفاوضات من أجل التوصل إلى سلام نهائي في المنطقة. وهذا ما قاله للدكتور بشار الأسد أثناء مكالمته الهاتفية للتعزية بوفاة والده. بل هذا ما حملته للوزيرة مادلين أولبرايت

التي مثلت بلادها في جنازة الرئيس الراحل، وأعربت عن أملها في أن يعطي تغيير القيادة في سورية دفعة جديدة لعملية السلام، ولكن إيهود باراك يشكك في احتمالات حدوث اختراق على المسار السوري قبل انقضاء ستة أشهر تقريباً بحيث يكون الحاكم الجديد قد ثبت مكانته داخل الحزب والجيش والمخابرات والمؤسسات الرسمية الأخرى. وهو يتوقع أن يكون الدكتور بشار متشددًا مثل والده، في الأمور المتعلقة بالسيادة السورية والمصالح القومية. ومع أن فاروق الشرع سيكون الوزير المؤتمن على تطبيق مبادئ الدبلوماسية السورية، إلا أن الرئيس الجديد سيشرف شخصياً على سير المفاوضات، تماماً كما كان يفعل والده.

في حربه ضد الأجهزة البيروقراطية الآسنة، يصر الدكتور بشار على فصل عملية الإصلاحات الاقتصادية عن عملية الإصلاحات السياسية عن عملية التسوية مع إسرائيل. وهو يرفض انتظار السلام الإقليمي لكي يعيد تنظيم خطط التحديث بطريقة تتلاءم وسياسة الانفتاح على نحو يعزز مناخ الاستثمار. ومن المتوقع أن يقوم بانقضاء فريق عملي يعهد إليه بمهمة الإصلاحات السياسية، وإعادة بناء النظام التعليمي، وتجديد المؤسسات الرسمية على نحو بعيد عن الأيديولوجيات العتيقة والأفكار المحنطة الرافضة كل المتغيرات الدولية والإقليمية. وفي هذا السياق لا بد من إدخال دماء جديدة على المؤسسات الحزبية التي ولدت في الخمسينات، واستمرت تعمل بعقلية مرحلة تاريخية بائدة.

بعد اختيار الدكتور بشار الأسد خلفاً لوالده تحدثت صحيفة (التايمز) إلى الطبيب الاختصاصي الذي أشرف على تدريبه في مستشفى (سانت ماري بادينغتون). وعدد الدكتور ادموند شولنبرغ مزايا تلميذه فقال إنه كان جدياً ومثابراً في تعاطيه مع جميع الأمور العلمية. ووصفه بأنه يتحلى بخصال التواضع والابتعاد عن مظاهر البذخ أو التبعج إلى حد أنه لم يذكر مرة واحدة أنه نجل الرئيس السوري حافظ الأسد. ومعنى هذا أنه كان يطلب من الأساتذة والطلاب معاملته بطريقة عادية لا تختلف عن الطريقة التي يعامل بها رفاقه في الصف. ويقول البروفيسور ادموند إن اختيار مهنة طب العيون تحتاج إلى صفات خاصة أقلها هدوء الأعصاب، والقدرة على التركيز الطويل، والتحلي بالصبر أثناء القيام بعمليات جراحية لأغلى أعضاء الجسم. وقد تكون سورية من أكثر بلدان المنطقة خبرة بحكم الأطباء الذين تناوبوا على تحمل مسؤوليات رئاسية ووزارية مدة طويلة من الزمن. ولكنها بالتأكيد لم تختبر بعد حكم أطباء العيون إلا في هذه المرحلة الصعبة. وهي تتمنى - كما يتمنى اللبنانيون - أن تساعد صفات الصبر والهدوء والتواضع والتركيز، الدكتور بشار الأسد، على إنجاح العملية الجراحية المطلوبة لتحسين رؤية سورية على نفسها أولاً، وإلى جاراتها ثانياً.

من الأب إلى الابن

النظام الجديد في سورية^(١٣)

باتريك سيل^(١٤)

لم تشهد الدول النامية إلا نادراً انتقالاً للسلطة بهذا المستوى العالي من التنظيم والتنفيذ، ففي يوم واحد، من ١١ إلى ١٢ من شهر حزيران (يونيو)، انتقلت السلطة في سورية بهدوء من الأب الراحل إلى الابن.

الدكتور بشار الأسد هو اليوم الحاكم الفعلي لسورية، فيما تستعد البلاد لتوديع الرئيس السابق بجنائز تليق بالرجل الذي يمكن القول إنه الأبرز بين القادة العرب من جيله.

ورغم التدهور الحاد لصحة الرئيس الأسد في السنوات الأخيرة، إذ عانى من مرض السكري الذي أوهن نظره وأضعف دورته الدموية، ومن آلام متكررة في الظهر، ونوبات متوالية من الأنفلونزا، سببها كما يعتقد السرطان أو اللوكيميا، فقد حرص على تجنب بلاده صراعاً حاداً، بل ربما دامياً، على السلطة.

هذه الهدية التي لا تقدر بثمن إلى نجله وإلى بلده جاءت على مراحل. أولاً، كان هناك منذ ما يقرب من سنتين التسليم التدريجي للمقاليد إلى نجله، تحييداً لأي معارضة وضماناً

^(١٠) الحياة، (لندن)، ١٢/٦/٢٠٠٠.

^(١١) كاتب وباحث بريطاني متخصص بمنطقة الشرق الأوسط، وكاتب السيرة الذاتية للرئيس حافظ الأسد.

لنقل آمن للسلطة، وثانياً الاستمرار حتى اللحظات الأخيرة من حياته في توفير التفويض والشرعية لهذه العملية.

وها هو الطاقم الجديد يوطد نفسه الآن، وسيعقد مؤتمر حزب البعث الحاكم من ١٧ إلى ٢١ من شهر حزيران (يونيو) ليعين بشار الأسد قائداً للبلاد، فيما ينعقد مجلس الشعب في ٢٥ من الشهر نفسه لإقرار التعيين، ثم يطرح القرار خلال ثلاثة أشهر على الاستفتاء العام لينال الشرعية الشعبية.

رغم ذلك كان هناك حاجة إلى الالتفاف على الدستور. فقد سارع مجلس الشعب إلى تعديل المادة ٨٣، التي تنص على أن لا يقل عمر الرئيس عن الأربعين، لكن تحول السن إلى ٣٤، وهو عمر الدكتور بشار. أما المادة ٨٨ التي تولي السلطة للنائب الرئاسي الأول في حال وفاة الرئيس فيبدو أنها أهملت.

سيذكر التاريخ للرئيس الراحل أنه استطاع الوقوف في وجه المخططات الأمريكية والإسرائيلية للهيمنة الشاملة على الشرق الأوسط. وقاوم الأسد بتمسكه الذي لا يلين بالحقوق العربية، كل أشكال الضغط العسكرية منها والسياسية والاقتصادية. واستمر في التحدي إلى النهاية، وكانت وقفته العنيدة الأخيرة في قمته مع الرئيس بيل كلينتون في جنيف خلال آذار (مارس) ٢٠٠٠، عندما رفض بإصرار، رغم الضغوط الأمريكية التنازل لإسرائيل حتى عن جزء ضئيل من ارض الجولان.

يمكن القول إن همه الحياتي كان الحيز الجغرافي - السياسي، وله أن يدعي إنجازات رئيسية ثلاثة في محاولته تشكيل نظام إقليمي ملائم لتطلعاته. الإنجاز الأول كان منع سقوط لبنان في مدار النفوذ الإسرائيلي، وربطه في شكل وثيق في مدار سوري عربي مسلم. وكلفه هذا ٢٥ سنة من الصراع، تكللت أخيراً بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان تحت بنادق حزب الله، حركة المقاومة المدعومة من سورية. وكان الأسد يتطلع أن تشكل سورية مع لبنان، وأيضاً الأردن ودولة فلسطين المقبلة، محوراً للنظام العربي، وجسراً برياً ما بين الخليج والبحر المتوسط، والوزن الاستراتيجي المقابل لقوة إسرائيل المتفوقة.

الإنجاز الثاني: كان تحالفه المفاجئ مع إيران، الذي يعود إلى الأيام الأولى من الجمهورية الإسلامية في ١٩٧٩. وساهم هذا التحالف، إضافة إلى التقارب المحدود أخيراً مع العراق، في إنهاء سياسة واشنطن في (الاحتواء المزدوج) الهادفة إلى عزل العراق

وإيران بعد حرب الخليج وتحويلهما إلى دولتين (منبذتين) لتقوية السيطرة الأمريكية على دول الخليج وثرواته النفطية. وكان الأسد حريصاً على إرساء أسس تحالف سوري-عراقي-إيراني، معتقداً أنه يشكل رداً على المحور الإسرائيلي-التركي المدعوم من قبل الولايات المتحدة. أما الإنجاز الإقليمي الثالث فقد كان توثيق العلاقات مع مصر والمملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى. وكان من بين العناصر الدائمة في تفكيره الحاجة إلى تضامن عربي في وجه التهديدات العسكرية من إسرائيل، وكذلك إصراره على عدم تطبيع العرب للعلاقات مع إسرائيل، أثناء استمرارها في احتلال الأراضي العربية.

هكذا نجد أن حافظ الأسد خلف لنجله بشار تركة صعبة، تتمثل في احتواء إسرائيل ومقاومة الضغوط الأمريكية. وسترينا الأيام ما إذا كان بشار على مستوى والده في المهارة عند ممارسة اللعبة الإقليمية.

كان على بشار الأسد لكي يستطيع تسلم السلطة والاحتفاظ بها أن يبذل كل ما يستطيع من قوة الإقناع والمناورة والتخطيط لنيل دعم الجيش وأجهزة الأمن وشيوخ العلويين والحكومة وحزب البعث. كما كان عليه مواجهة المنافسين والفوز بثقة الشعب عموماً. ولم يكن كل هذا سهلاً على طبيب لم يدخل حيز السياسة إلا منذ فترة قصيرة نسبياً، لكن الظاهر حتى الآن أن أدائه كان ممتازاً.

ولضمان ولاء الجيش وسلك ضباطه الواسع، اعتمد بشار اعتماداً كبيراً على زوج شقيقته اللواء آصف شوكت، وهو شخصية بارزة في الأمن العسكري. وحصل على المساعدة أيضاً من شقيقه الأصغر، ماهر، وهو ضابط بارز في الحرس الجمهوري. وقد أكسبه مركزه في الحرس برتبة عقيد وقائد لواء خبرة عسكرية قيمة، وسمح له بإقامة علاقات شخصية مع ضباط كثيرين.

أما في أجهزة المخابرات فإن حليفه الرئيس هو العميد بهجت سليمان، الرئيس السابق لجهاز مكافحة التجسس، والذي يشغل منذ العام الماضي منصباً حاسماً الأهمية في دمشق هو منصب رئيس الفرع الداخلي لجهاز أمن الدولة.

ويشرف العميد بهجت على مراقبة الوزارات الحكومية، والجامعة، والصحافة، والأحزاب، والمتقنين وأمور أخرى كثيرة إلى جانب ذلك. ويوصف بأنه رجل المخابرات

واسع المعرفة، يحفل مكتبه برفوف الكتب وأنه (المدير) الرئيس لعملية الانتقال، أو (مدير المراسم) إن جاز التعبير، لنظام الحكم المقبل.

وكي يقنع طائفته العلوية بقبول زعامته، تعين على بشار أن يحد من نفوذ عمه، ونائب الرئيس المخلوع رفعت الأسد، الذي اعتقد بعض أعضاء الطائفة بأنه أقدر على الدفاع عنهم وعن مصالحهم من بشار الشاب. وحدثت المواجهة السنة الماضية عندما اقتحم المجمع البحري الفاخر الذي يملكه رفعت والقائم على شاطئ البحر قرب مدينة اللاذقية في شمال البلاد وأغلق. وكان السبب الذي أُعطي هو أن المجمع بني في صورة غير قانونية على أرض للدولة واستخدم للتهريب، واقتيد كثيرون من أتباع رفعت إلى السجن.

وقد شكلت في آذار (مارس) ٢٠٠٠ حكومة سورية جديدة، طافحة بالنشاط، اختار الدكتور بشار نفسه أعضائها، برئاسة محمد مصطفى ميرو، محافظ حلب السابق، وأوكلت إليها مهمات صعبة هي إصلاح الإدارة الحكومية المتداعية، والقضاء على الفساد، وإخراج الاقتصاد السوري من وضعه الضعيف، وحل ميرو محل محمود الزعبي الذي بقي رئيساً للوزراء لمدة ١٣ عاماً. ولكن عندما استهدفت الحملة الحالية المضادة للفساد الزعبي نفسه، فضل أن ينتحر على أن يواجه الاعتقال. وحى الآن يظل هذا حادث العنف الوحيد في عملية الانتقال.

وببقى وزير الخارجية فاروق الشرع، مفاوض السلام الذي لا غنى عنه لسورية، والمؤتمن الرئيسي على رؤية الأسد الجيو-استراتيجية، عضواً بارزاً في الحكومة. ومن بين النجوم الجديدة أستاذ الاقتصاد عصام الزعيم، الذي عيّن وزيراً للتخطيط ووزير الإعلام عدنان عمران الذي يعد سياسياً مستثيراً من الوزن الثقيل، وكان في السابق سفير سورية في لندن، وبعثاً أميناً عاماً مساعداً للجامعة العربية لنحو عشر سنوات.

ويعبر هؤلاء الرجال عن تصميم واضح على وضع سورية على مسار مختلف. وأمامهم مهمات صعبة على طريق تحديث البلاد. وهناك خطط طموحة لاجتذاب أموال من الخليج العربي مع قوانين جديدة للاستثمار ونظام مصرفي متحرر من القيود، ولتعبئة رأس المال السوري في الخارج، وإعطاء أقصى الدعم للقطاع الخاص ولكن مع مشاركة الدولة بنشاط أيضاً في الاقتصاد، ولخلق ثورة في نظام التعليم العالي، ولإعادة إعمار الخط الساحلي كله، من تركيا إلى لبنان كمورد سياحي، ولإدخال المزيد والمزيد من التكنولوجيا. ولا شك في إنه يجري إرغام سورية على النهوض من سبات طويل جداً. وثمة عدد من

الأسئلة التي يسألها السوريون والأجانب على حد سواء: هل سيكون بشار أكثر مرونة من والده في المفاوضات مع إسرائيل؟ والجواب المباشر هو لا. ذلك أن سورية في حاجة ماسة إلى السلام، ولكنها يجب أن ترى وقد استردت كل شبرٍ من أرضها.

هل سيكون نظام الحكم الجديد مؤيداً للغرب، وهل سيعتق قيم السوق الليبرالية؟ مرة أخرى من غير المرجح أن يكون الجواب بنعم واضحة. سيكون النظام أكثر انفتاحاً، وبالتأكيد أكثر ليبرالية، وأكثر حداثة في تفكيره. ولكن لا بد له من أن يبقى وفيّاً لتركعة الأسد القومية العربية.

هل الدكتور بشار في موقع السلطة بأمان؟ إن المؤشرات المتوافرة إلى الآن تدل إلى أن عملية انتقال السلطة أنجزت بسلاسة، وقد تم تحييد المتحدين المحتملين أو الحط من سمعتهم، وإخراج الحرس القديم من الحلبة السياسية. ويمثل مجيء بشار الأسد تسلم جيلاً جديد ذي نظرة مختلفة إلى المستقبل زمام الأمور.

الاستقرار في سورية هدف مشترك

لمراكز القوى وقطاعات واسعة من المجتمع^(١٥)

فولكر بيرتس^(١٦)

- بعد القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وبعد الأمانة العامة لحزب البعث العربي الاشتراكي، ها هو بشار الأسد يتسلم رئاسة الجمهورية رسمياً، برأيك أين سيبدأ الرئيس الجديد عهده ؟

سيبدأ بشار الأسد في غالب الأحوال على الجبهة الاقتصادية، وذلك بمتابعة عملية إصلاح القوانين الاقتصادية. ويمكنه هنا استصدار قوانين أكثر ليبرالية، وإلغاء أخرى سارية حالياً، تعيق الاستيراد والتصدير والاستثمار، مثل القوانين التي تعاقب على الاتجار بالعملية الصعبة، إذ تم تخفيف العقوبات في الأشهر القليلة الماضية إلا أنها لم تلغ نهائياً. كما أن بإمكان بشار تنفيذ مشروع البورصة أو سوق الأوراق المالية في سورية الموضوع منذ فترة فوق رفوف الانتظار. وهذا مشروع لا يحتاج إلى تحضيرات طويلة، ويمكن إنجازه في

^(١٢) الحياة، (لندن)، ٨ / ٩ / ٢٠٠٠.

^(١٣) رئيس قسم الشرق الأوسط و أفريقيا في المعهد الألماني للدراسات الدولية والأمن الدولي في برلين، له عدد من الكتب عن سورية، أهمها : I.B. London (The Political Economy of Syria under Assad, Tauris (الاقتصاد السياسي في سورية في عهد الأسد).

وقت قصير نسبياً، لتحقيق بذلك آمال جزء مهم من الشريحة الاقتصادية الليبرالية. كما يمكن للحكم الجديد بدايةً إفساح المجال لمصارف خاصة، ولتكن المصارف لبنانية أو عربية كخطوة أولى، لفتح فروع لها في دمشق. ثمة إمكانات واسعة في هذا المجال لا تحمل معها مجازفات سياسية أو اقتصادية كبيرة، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى آمال الشارع السوري العريض بأن يجلب الرئيس الجديد معه الرخاء، ربما من خلال رفع رواتب العاملين في القطاع العام.

- ما هي طبيعة التحالف الاجتماعي الذي يقف خلف بشار الأسد ؟

في الوقت الحالي يقف تحالف واسع خلف الرئيس الجديد، والسبب هو أن الاستقرار في سورية لا يمثل هدفاً لمراكز القوى وحدها فحسب، بل أيضاً لقطاعات واسعة من المجتمع السوري، فالبرجوازية السورية ورجال الدين في مختلف المدن يبحثون عن الاستقرار في الدرجة الأولى، ولا أحد يرغب بشكل جدي في جر سورية إلى حافة صراعات دموية. لذلك فإن هذا التحالف الواسع يضم قطاعات كثيرة وقوى سياسية واقتصادية ذات توجه ليبرالي تأمل بأن ينجح بشار في فتح النظام بطريقة إصلاحية تدريجية من دون ثورات أو انقلابات، كما يضم شباباً مهتمين بالمعلوماتية ونواباً مستقلين ومتقنين يأملون في رؤية أسلوب حكم حديث في سورية.

- من يعني الباحث الأوروبي بالضبط عندما يتحدث عن البرجوازية السورية؟

البرجوازية السورية يمكن مقارنتها بما نسميه في أوروبا الشريحة العليا للطبقة الوسطى، ويقصد بها الصناعيون والتجار، وهم في سورية دائرة صغيرة من المستثمرين الكبار النشطين على مستوى العالم، هذه الدائرة التي اتسعت في الآونة الأخيرة تعود في جذورها إلى البرجوازية التقليدية في دمشق وحلب ومدن أخرى، وتربطها علاقات وثيقة بالبرجوازية التي تركت سورية في الخمسينات والستينات تحت وطأة الإجراءات الاشتراكية والتأميمات واستقرت في لبنان وأوروبا وأمريكا الجنوبية. وتختزن هذه البرجوازية إمكانات استثمارية ضخمة، على الأقل بالمقاييس السورية، كما يوجد اهتمام من جانب الحكم الجديد في دمشق في اجتذاب جزء على الأقل من هذه البرجوازية المهاجرة واستثمارها عبر تحسين العلاقة مع البرجوازية المحلية، وهذا أمر حاوله الحكم السابق من دون تحقيق نجاح كبير.

- ذكرت في كتابك (الدولة والمجتمع في سورية) أن أركان الحكم في سورية الثمانينات أربعة : الحزب والجيش وقوى الأمن والجهاز البيروقراطي، هل تنطبق هذه الرؤية على عهد بشار الأسد ؟

هذه الأعمدة ستبقى موجودة وإن اختلفت أهميتها، ورأينا كيف تم تنشيط الحزب كوسيلة تعبئة ومصدر للشرعية في المؤتمر العام التاسع للحزب، بعد أن تضاعف دور الحزب في السنوات الأخيرة، وتجلّى هذا التنشيط في ضخ الدماء الشبابية لا إلى الصفوف المتقدمة فحسب، بل أيضاً إلى الكوادر الوسطى. لكن لا بد من القول، إن مركز الثقل كان وسيبقى، على الأقل في السنوات القليلة المقبلة، متمثلاً في قوى الجيش والأمن التي تمتلك الخبرة الأكبر في إدارة الأزمات داخل سورية وخارجها، خصوصاً أن الصراع مع إسرائيل لم ينته بعد. أما الجهاز البيروقراطي فقد عانى كثيراً في السنوات الأخيرة من سياسة تحرير الاقتصاد، وأهميته أخذت في التضاؤل شيئاً فشيئاً.

- انعقد المؤتمر التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي، هل ثمة دلالات على وجود توجهات جديدة في فكر الحزب؟

النقاير التي قدمت إلى المؤتمر لا تتناسب برأيي مع حجم التغيرات في العالم وحتى في السياسة السورية نفسها. وعلينا انتظار صدور المحاضر والتقارير الختامية، الأمر الذي يتم عادة بعد عام أو عامين من انتهاء المؤتمرات الحزبية، قبل أن نعرف ما إذا كان الحزب حقق قفزة عقائدية أم لا. ويمكن القول إجمالاً إن الاجتماعات التي جرت قبل المؤتمر على مستوى القاعدة والكوادر المتوسطة أظهرت بكل جلاء استيعاب أعضاء الحزب لتغيرات العاصفة التي أصابت العالم. فالاتحاد السوفيتي لم يعد موجوداً كما كان عليه الحال إبان المؤتمر الثامن عام ١٩٨٥، والصراع مع إسرائيل لا يأخذ اليوم الشكل الذي كانه آنذاك، كما لم يعد هناك توجه إلى توسيع القطاع العام أو المطالبة بشكل جدي بتطبيق نموذج اشتراكي في سورية. ولكن ليس بالإمكان بعد معرفة إلى أي مدى سينعكس وعي العالم الجديد، عالم العولمة والعملية السلمية والليبرالية، على مسيرة الحزب عموماً.

- هل يشكل فكر الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية الموجودة في أوروبا وفي بقع أخرى من العالم بديلاً عقائدياً معقولاً أو إضافة عقائدية معقولة لحزب بعث عربي اشتراكي في سورية أكثر انفتاحاً وتعددية ؟

حزب البعث هو حزب قومي في الدرجة الأولى، والقومية العربي لا الاشتراكية هي حجر الزاوية في أيديولوجية هذا الحزب. وإذا كان من الواضح حتى لأعضاء الحزب أن الدولة القطرية ثبتت دعائمها، وأن الوحدة الاندماجية كما حلم بها القوميون العرب في الأيام الخوالي لم تعد واقعية اليوم، فإن ثمة ظواهر معاصرة في العالم العربي تتجاوز حدود الدولة القطرية، منها المناقشات حول القضايا الثقافية والسياسية العربية العامة، ومنها بعض وسائل الإعلام التي تقرأ أو تسمع أو تشاهد من المحيط إلى الخليج. وبهذا المعنى توجد اليوم تجليات معاصرة لفكرة الوحدة العربية، وهذه التجليات ثقافية الطابع أكثر منها سياسية، وإذا نجح حزب البعث في التعامل مع هذا الواقع الجديد وفي استيعاب إمكانات هذا الشكل الجديد من التعاون الثقافي العربي، فسوف تكون للحزب جاذبيته مستقبلاً سواء في سورية أو في البلدان المجاورة، أما إذا لم ينجح الحزب في ذلك فسوف تقتصر جاذبيته على كونه الحزب الحاكم في هذا البلد أو ذاك. أما فيما يتعلق بتيارات ما يعرف بالديمقراطية الاشتراكية فأفترض أن لهذه الاتجاهات مجالاً واسعاً على الخريطة السياسية السورية خصوصاً مع انخفاض مستوى المعيشة، وتفاوت الدخل الكبير بين طبقات المجتمع وتراجع الخدمات، إلا أنني أعتقد أن حزب البعث هو الحزب الذي سيملاً هذا المجال.

- يعتبر كثير من المحللين الغربيين أن الشعارات والتوجهات القومية الوحديّة الطاغية على عقيدة حزب البعث تمثل عملية هروب نحو الأمام، ويشيرون في هذا الصدد إلى التنوع الكبير في البنية الدينية والإثنية للمجتمع السوري الشبيهة بالموزاييك، ما هو الشيء الذي سيوحد السوريين في المستقبل برأيك؟ هل هو الدستور؟

لا أعتقد أن تعريف السوريين لبلادهم يقوم على أساس الدستور على الطريقة الفرنسية مثلاً، ذلك أن الدستور السوري تم تغييره من قبل كل نظام سياسي وصل إلى الحكم منذ الاستقلال حتى اليوم. ليس الدستور هو ما يجمع السوريين، بل ذلك الشعور بالانتماء إلى بلد اسمه سورية، له دور معين في محيطه الإقليمي، يتمثل حالياً في كونه جبهة الصدام الأقوى مع إسرائيل، وفي دوره في لبنان مثلاً. هذا البلد _أي سورية_ أثبت قدرته على الحياة بعدما قسم المستعمرون المنطقة، وبهذا المعنى توجد رغبة في الحفاظ على هذا البلد حتى على حساب أفكار الوحدة العربية أو وحدة سورية الكبيرة التي كانت أقوى زخماً في الستينيات والسبعينات، وهذا ما يفسر في رأيي ذلك الميل عند السوريين لإعطاء أهمية كبيرة للدولة السورية، وللخبر بالانتماء لهذا البلد ولاعتباره أكثر أهمية من باقي أجزاء سورية الكبرى.

هذا الولاء للدولة الوطنية السورية والاعتزاز بإنجازاتها هو ما يجمع السوريين، لكنه لا يحول في الوقت نفسه بينهم وبين التضامن مع الشعوب العربية الأخرى عموماً ومع اللبنانيين والفلسطينيين خصوصاً .

- تزداد الأصوات المطالبة بإصلاحات سياسية واقتصادية في سورية ارتفاعاً منذ مطلع التسعينات حتى داخل الجسم الحاكم، إلى أين تتجه سورية على المديين المتوسط والبعيد .

يلاحظ المتابع للجدل السياسي الدائر حالياً داخل سورية أن هناك ميلاً لما يمكن تسميته بالنموذج التركي الذي يعطي الجيش، أو مجلساً للأمن القومي صلاحيات واسعة كونه مركز القرار الأخير، إلا أنه يسمح في الوقت ذاته وتحت هذا السقف بانتخابات حرة، وتبادل دوري للسلطة بين الأحزاب المختلفة على مستوى الحكومة. ولا تطمح القوى الواقعية في سورية التي تريد الحفاظ على الاستقرار من جهة والانفتاح تدريجياً من جهة أخرى إلى أكثر من هذا النموذج حالياً، الذي يمثل في الحقيقة خطوة واسعة نحو الأمام بالنسبة لسورية في حال تطبيقه. وثمة نموذج آخر يمكن الحديث عنه أيضاً في هذا الإطار، هو النموذج المصري الذي يمثل نسقاً ديمقراطياً داخل نظام قوي الاعتماد على المؤسسة الرئاسية، هذا النموذج يسمح بالتعددية الحزبية لكنه يحدد الحزب الحاكم والأحزاب المعارضة ويرتب الغالبية البرلمانية قبل الانتخابات عملياً، وبالتالي لا يذهب بعيداً كمثله التركي، ولا يحقق الآمال المعقودة على الحكم الجديد في سورية، وإن كان يمثل خطوة أولى باتجاه التغيير.

- بعض المراقبين السياسيين يذكرون في هذا الصدد النموذج الصيني الذي يختصرونه عادة بالانفتاح الاقتصادي والانغلاق السياسي.

هذا النموذج يكثر الحديث عنه، لكنه لا يمثل إمكانية حقيقية للمقارنة بسبب اختلاف طبيعة الاقتصاد السياسي في كل من الصين وسورية، فالصين بلد يستطيع الاعتماد بشكل أساسي على سوقه الداخلية، وهذا ما لا تستطيعه سورية التي يتوجب عليها الاندماج بشكل أكبر مما تفعل الآن في اقتصاد المنطقة وفي الاقتصاد العالمي إذا أرادت الوصول إلى الرخاء الاقتصادي. هذا أمر له علاقة بحجم الاقتصاد وبالموقع الجيواقتصادي للبلد، وسورية كانت عبر التاريخ بلد تجارة ينتعش من خلال التبادل مع جيرانه ومع أوروبا، ولا يعني هذا أن تتوقف سورية عن تحديث زراعتها وصناعاتها، ولكن الانفتاح على الجوار وعلى العالم كان وسيبقى عظيم الأهمية بالنسبة إلى سورية.

على واشنطن مساعدة بشار^(١٧)

ديفيد ورومسار^(١٨)

- ماذا بعد وفاة حافظ الأسد في السيناريو الأمريكي ؟

الرئيس كلينتون قال عنه شيئين : إنه كان يختلف معه، وإنه كان يحترمه. الاحترام لأنه كان رئيس دولة وشخصية مهمة. والاختلافات بسبب عدائه لإسرائيل، وبسبب نظام حكمه. يجب ألا نخدع أنفسنا : الأسد لم يكن صديقاً لنا ولا كان محبوباً عندنا، وبلده لا يزال على قائمة الإرهاب. ربما لولا مشكلته مع إسرائيل، وحرصنا على أمن إسرائيل، لما وضعنا له كل هذا الاعتبار. ويجب ألا ننسى أن الأسد حتى وقت قريب كان صديقاً للروس ضدنا. كان يدور في محورهم، وكان يتسلح بأسلحتهم، وكان يتآمر معهم ضدنا.

- لكن الأسد تغير في السنوات الأخيرة ؟

تغير بعد أن انهار الاتحاد السوفيتي وسقطت الشيوعية، وانتهت مرحلة الشعارات الثورية والرايات الاشتراكية في منطقة الشرق الأوسط.

- كاد يوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل ؟

^(١٤) مجلة "المجلة"، (لندن)، العدد ١٨، ١٠٦٢، ١٠٦٢-١٠٦٢/٦/٢٤. ٢٠٠٠.

^(١٥) البرفيسور ديفيد ورومسار، خبير في شؤون الشرق الأوسط في معهد (أمريكان انتربرايز) في واشنطن، ومؤلف دراسات عن سورية وعن العلاقات الأمريكية السورية، آخرها: (هل تريد سورية السلام) ؟.

نعم، ولكنه كان مثل المضطر. قال إنه يريد السلام مع إسرائيل، لكنه لم يقل كلمة واحدة طيبة عن إسرائيل. وكان يتفاوض معنا، لكنه كان دائماً يعاديننا.

- ماذا فعل ؟

هل تذكر عندما أرسل وزير خارجيته، فاروق الشرع، للتفاوض مع رئيس وزراء إسرائيل، إيهود باراك ؟ وخطاب فاروق الشرع في البيت الأبيض، أمام كلينتون ؟ قال ما معناه، إننا وإسرائيل شيء واحد، وإننا معاً نخطط المؤامرات ضد سورية. هذا هو الكلام الذي كان الأسد يقوله دائماً، ولا بد أنه أمر فاروق الشرع أن يقوله علناً في البيت الأبيض. وهل تذكر عندما زار كلينتون سورية قبل خمس سنوات ؟ والمؤتمر الصحفي في دمشق الذي دعا فيه كلينتون الأسد للتوقف عن دعم الإرهاب ؟ رد الأسد في تشدد، وتحدى كلينتون أن يقدم أي دليل على دعم سورية للإرهاب. وهل تذكر عندما أرسل كلينتون وزير الخارجية السابق وارن كريستوفر إلى دمشق، فانتظر في مطار دمشق ساعات وساعات، ولم يذهب أحد لمقابلته، فعاد إلى واشنطن.

- خلافاً الأسد مع أمريكا ليست سراً، وكلينتون نفسه تحدث عنها عندما علق على خبر وفاة الأسد.

هذه أكثر من خلافاً. هذا كان مخططاً لاحتقارنا والإساءة لنا. وإلا كيف تفسر ما حدث قبل أكثر من سنتين، عندما أمر كلينتون بقصف العراق، وخرجت مظاهرات عنيفة ضدنا في دمشق، احتل السوريون مبنى القنصلية الأمريكية، ورفعوا العلم السوري فوقها، وذهبوا إلى منزل السفير الأمريكي، وهاجموا عليه، واضطرت زوجته إلى الاختفاء في غرفة أسفل المبنى.

- هل تقول إن كلينتون تسامح مع الأسد ؟ وما كان يجب أن يفعل ذلك ؟

كلينتون كان يريد، بأي ثمن، إقناع الأسد بالتوقيع على اتفاقية سلام مع إسرائيل، حتى يسجل التاريخ ذلك في سجل كلينتون. وأنا أقول إن لكل شيء حدوداً، وإننا يجب ألا نسمح لأي رئيس أو زعيم أن يبني مجده على حسابنا. الأسد، مثل صدام حسين، ومثل القذافي زعماء يرددون الشعارات الثورية، ويعتقدون أن الهجوم على أمريكا يكسبهم حب شعوبهم.

- ماذا كان يجب أن يفعل كلينتون مع الأسد ؟

كان يجب أن يطلب منه سحب قواته من لبنان، وأن يتوقف عن دعم حزب الله، وأن يجري إصلاحات سياسية واقتصادية داخل سورية.

- الآن توفي الأسد، وجاء ابنه بشار. هل هذه بداية جديدة ؟

نعم، ولا. نعم لأن هذا عهد جديد. وهناك أمل أن يفتح بشار الأسد صفحة جديدة داخل سورية، وفي العلاقات الأمريكية السورية. ولا، لأن هذه الطريقة في الحكم لا تروق لنا، ولا تشبه مبادئنا. وأنا ظلت أقول إن مشاكل الحكم في الشرق الأوسط ليست بسبب الشخصيات، إنما بسبب المؤسسات.

- انتقدت أسلوب كلينتون مع الأسد. ماذا تقترح لأسلوب كلينتون مع ابنه بشار ؟

ليس من الكياسة أن نهجم بشار الأسد منذ أول يوم. بالعكس، يجب أن نرحب به بحسن نية، وأن نقول له أننا مستعدون لمساعدته داخلياً وخارجياً. هذا شاب من الجيل الجديد، ومثل غيره من الشباب لا بد أن تكون نظرته لكثير من الأمور مختلفة عن نظرة والده.

- ماذا يمكن لكلينتون أن يفعل ؟

يحذر صدام حسين أن يسبب المشاكل لابن الأسد، وألا يصفي معه حساباته القديمة مع والده. ويحذر إيران ألا تستغل قلة خبرة بشار الأسد لمصلحة أجندتها مع إسرائيل. لكن كلينتون لا بد أن ينتظر ليرى كيف تسير الأمور داخل سورية، وكيف سيقدر بشار الأسد على السيطرة على الحكم.

- انتقدت في الماضي دور سورية في لبنان. هل تتوقع شيئاً جديداً في عهد بشار

الأسد ؟

هذه فرصة للبنانيين ليعلموا رأيهم بصراحة في دور سورية في لبنان. إنني أتوقع أحداثاً أكثر إثارة في لبنان عنها في سورية، أي أن الاختبار الذي سيواجهه بشار الأسد في لبنان ربما سيكون أهم من الذي سيواجهه في سورية.

- ماذا تعني أحداث سورية بالنسبة إلى بقية دول الشرق الأوسط ؟

تعني أن الطريق لا يزال طويلاً أمام شعوب الشرق الأوسط. ما يجري في كثير من الدول هناك يشبه ما كان يجري في دول شرق أوروبا قبل سقوط الأنظمة الشيوعية : حكم

الفرد، وحكم الحزب. ولهذا فإن أمام بشار الأسد خياران : التحديث أو الحكم. إننا نأمل، وهو الشاب، أن يسير في طريق التحديث والتطوير والانفتاح. لكن هذا ربما معناه التنازل عن بعض السلطة. أما إذا ركز على الحكم، وقضي كل وقته يواجه ويصارع ويكبت، فإنه لن يجد الوقت والإرادة، ليحول سورية نحو التحديث والانفتاح. إذا نجح، وانفتح، سيكون قدوة لبقية دول المنطقة. لا تنس أنه أصغر رئيس جمهورية في كل العالم. أمامه خياران وهو الذي سيختار، ونحن نراقب.

على بشار الأسد الاحتياط من سيناريوين^(١٩)

البروفيسور إيرهرد كينلي^(٢٠)

- في سورية الاقتصاد هو القضية كما يقولون هذه الأيام. هل تشاطرهم هذا الرأي ؟
من المشوق أن هذا السؤال يطرح بعد أيام من رحيل الأسد، لأن الاقتصاد هو من حيث أداء الأسد أقل إثارة للإعجاب.

- حين نقول الأقل إثارة للإعجاب، هل تقصد أن هناك فرصاً أضاعها ؟

بالتأكيد ليس بإمكان المرء أن يلقي باللوم على حافظ الأسد أو الحكومات السابقة لعلل الاقتصادية لسورية، فهناك أمور مثل الجفاف الذي يصيب سورية في سنوات كثيرة. لكن ما يمكن أن يقوله هو أن الإصلاح الاقتصادي الذي باشر به الأسد توقف نوعاً ما في منتصف الطريق، وفشل في التقدم أكثر من خطوات أولية. وليس ما أقوله إن إصلاحاته الاقتصادية كانت ستحسن اقتصاد البلاد بشكل مثير، لكن الأسباب التي لن تسمح بتقديم إصلاحاته الاقتصادية لم تكن أسباباً جيدة.

^(١٦) مجلة "المجلة"، (لندن)، العدد ١٠٦٢، ١٨-٢٤/٦/٢٠٠٠.

^(١٧) البروفيسور إيرهرد كينلي أكاديمي من جامعة لندن، وله كتابان منشوران (بالإنجليزية) عن سورية (سورية المعاصرة والانفتاح الاقتصادي بين الحرب الباردة والسلام البارد) (نشر عام ١٩٩٤) والثاني (البعث يواجه البعث) المنشور عام ١٩٩٠.

- على سبيل المثال؟

في تصوري هو أنهم أصبحوا يخشون من أن يخسروا السيطرة السياسية.

- أي من الأسباب الجيدة لتقدم الإصلاحات الاقتصادية يمكن أن يفكر فيها بشار الآن؟

المشكلة هي مشكلة مقعدة، فالإصلاحات التي بدأت في أواخر الثمانينات بإمكان المرء أن يسميها وصفة بلدية لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية، وهي توقفت بسرعة، ما يعني أن الحكومة كانت مقسمة أو أنها لم تكن ملتزمة بها تماماً.

المشكلة الآن بالنسبة إلى الحكومة الحالية هي أن تجعل تلك الإصلاحات ناجحة المفعول، وهي إصلاحات جاءت ربما متأخرة، وربما لم تكن كافية أيضاً.

سورية بحاجة إلى أن تبذل جهداً كبيراً لتعوض عن تأخرها، لأنها الآن في خطر من أن تصبح هامشية من الناحية الاقتصادية، فهي بحاجة إلى الكثير لتطوّر مجالات مثل الاتصالات.

أما إلى أي مدى بالإمكان إصلاح ما يمكن إصلاحه، فهذا بالطبع هو التحدي الكبير بالنسبة إلى الحكومة الجديدة. ما أقوله هنا هو أن الاقتصاد السوري لم يقدر في السنوات العشر الماضية على تحقيق الموارد، لتمكين السوريين من العيش بمستوى المعيشة الذي يعجبهم أن يحققوه. بالطبع هذا لا يعني أنه لا يوجد هناك بعض الأثرياء، لكن مشكلة سوء التغذية موجودة يقيناً في سورية.

ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد السوري نفسه لا ينتج لأي من الحكومات، سواء كان للأسد أو بشار موارد تمكنهم من الأخذ بمثل هذه البرامج والسياسات، وكل رؤساء الحكومة السورية اعتزموا في الماضي أن يصبحوا لاعبين كباراً في المنطقة. لكن سورية نفسها لا تملك الموارد لتمكينهم من هذا، على سبيل المثال ليست لديها الموارد لتحديث قواتها العسكرية، فالجيش السوري في متاعب كبيرة وبحاجة إلى قطع غيار.

- طالما الاقتصاد والسياسة متداخلان إلى هذا الحد في سورية بشكل خاص فربما سيفكر بشار في أن يدخل من مدخل السياسة إلى الاقتصاد فهناك مثلاً عوائد سورية من لبنان.

هناك درجة من العوائد تأتي من لبنان، لكن إلى أي مدى ستستمر هذه العوائد بالنسبة للرئيس السوري؟! الجديد هذا ما لا نعرفه لأن الوجود السوري في لبنان قد يكون في

موضوع شك نتيجة الانسحاب الإسرائيلي. وهو بالتأكيد سيحاول إيجاد أسباب أخرى لمواصلة هذا الوجود، لكنها قد تتم عن مخاطر أكثر. إضافة إلى هذا فإن العوائد التي يمكن جلبها من لبنان بالطرق التقليدية، أو ما يمكن تسميته فرض ضرائب قانونية على لبنان، ربما لا تكون هذه العوائد كافية لسد الثغرات التي ظهرت في الاقتصاد السوري على مدى السنين.

- هل تعتقد أن بشار سيعيد ترتيب الأوراق بقدر تعلق الأمر بعملية السلام، وربما يتخلى عن بعض ما لم يكن يفكر فيها الأسد إطلاقاً؟

أعتقد أن حافظ الأسد كان يلعب أوراقه بحذر كبير، وبهذا المعنى خسر قليلاً من الأوراق، وأعتقد أن مركز سورية منذ بداية التسعينات كان ضعيفاً للغاية فعلاً. ومع أن سورية لم تخسر ما كانت تتمتع به من قدرة، فهي لم تستطع أن تحرك شيئاً على الإطلاق وأصبح ميزان القوى بشكل عام لصالح سورية.

وأكثر ما أستطيع أن أفكر فيه هو أن الأسد بدأ بإقناع الأوروبيين والأمريكيين بمنح إسناد سياسي ودبلوماسي إضافي لسورية ومساندة أقل لإسرائيل، كي تسترجع سورية الجولان ضمن الحدود التي تعجبه. لكن فيما عدا هذا لم يكن لحافظ أسد أي إمكانيات في ضغط حقيقي على إسرائيل.

وابنه بشار سيجد نفسه في الوضع نفسه، وكما قلت الوضع الاقتصادي تدهور أكثر، وهو لا يملك الموارد المحلية لمضاهاة القوى الخارجية. ولذا فإن سورية في ظل بشار يمكن أن تكون أضعف حتى مما كانت عليه في عهد الأسد.

- إذن إلى أين تتجه سورية؟

سورية بقدر تعلق الأمر بعملية السلام بإمكانها أن تبقى متعنتة وعنيدة، وأن تصر على حقوقها، وهذا من حقها طبعاً لكن السياسة ليست دائماً حول الحقوق، وإنما هي حول الاحتمالات. وصحيح أنه بمقدورها أن تصر على حقوقها، أما إذا كان هذا سيوصلها إلى مكان بعيد فهذه مسألة أخرى، وربما لن يوصلها بعيداً لأن إسرائيل في وضع يمكنها أن تختار أن تقبل أو ترفض.

في حين أن السوريين أمامهم احتمالان، إما أن يقبلوا بمعاهدة السلام، والتي قد تفي بتوقعاتهم أو لا تفي، أو أنهم يقلصوا حجم معاهدة السلام وهذا بالطبع يعني استمرار حالة

اللاحرب واللاسلام، وهذا بالطبع يعني لن يكون له محاسن بالنسبة إلى سورية، لكن لن تكون له مساوئ بالنسبة إلى إسرائيل.

أحد الشروط لتحسن الاقتصاد السوري هو التوقيع على معاهدة السلام، لكن توقيع معاهدة السلام سيكون واحداً من الشروط لتحسن الاقتصاد السوري وليس الشرط الوحيد.

- والانقسامات السياسية كيف سيتعامل معها بشار ؟

أعتقد أن مشكلته الأولى ستكون في تثبيت نفسه في السلطة وأن يرسخ سلطته. فهو لا يملك لا السلطة ولا القوة التي كان يملكها والده الذي ربما حكم بقوة، لكنه مع ذلك كان يحظى باحترام ويمارس سلطته، وبقي في السلطة فترة طويلة. الآن ابنه شاب، ولا يملك أي سلطة وهو لم يتمكن إطلاقاً من أن يثبت نفسه، ولهذا فإن الناس ليس بالضرورة أن يتبعوه.

- القضاء على الفساد كان أحد الأمور التي نشط بها بشار هل يمكن أن يعود إلى فكرته ؟

بالطبع هو قام بحملات أعجب بها الناس مثل الفساد، لأنه منتشر ومع أن هذا قد يخلق درجة من الشعبية له بين العامة لكن ليس بالضرورة بين الضحايا أو بين الناس الذين عندهم صلات جيدة بالحكومة. وهذا قد يجعل الأمر أصعب بالنسبة إليه ليثبت سلطته. ولهذا فإن حملة الفساد سلاح ذو حدين، ولا ندري إلى أي درجة ستساعده على تثبيت نفسه في السلطة.

- هل تتوقع نكسات بالنسبة إلى بشار وأنت ذكرت الانقسامات السياسية.

هناك سناريوان، فإما أن بعضهم لن يقبلوا به خلفاً لوالده، ولا أعتقد أنه من الأرجح أن يحصل هذا لأن هناك قيوداً معينة على الذين يريدون التصرف بهذا الشكل، ولن يكون هناك أي مركز دولي أو شرعية لمن يريد التصرف بهذا الشكل، فهم عموماً لا يملكون الخبرة في التفاوض، وهم عموماً من المخابرات أو من القادة العسكريين.

وقد يفكرون أيضاً أن هذا النوع من التصرف لم يعد مناسباً في الشرق الأوسط ولو أنه موجود في فيجي مثلاً. والسيناريو الأكثر احتمالاً هو أن البعض قد ينشطون خلف الستار ليشعروا بشار أنه ليس الحاكم المطلق، وأن عليه أن يأخذ في الاعتبار نفوذهم، ونصل إلى شيء يشبه بالطبع نظاماً جمهورياً مثل نظام والده، حيث كانت السلطات جميعها من الناحية النظرية متمثلة في والده، لكننا سنرى رئيساً أضعف، وعليه أن يأخذ بالحسبان أكثر من والده آراء القادة العسكريين.

هل يستطيع بشار الأسد الصمود في سوريا^(٢١)

إيال زيسر^(٢٢)

عانى الرئيس حافظ الأسد من مسألة سوء التوقيت، إذ أنه أجل لسنوات جعل ابنه بشار خليفة بشكل رسمي، في سعيه لتسوية الأمور بشكل صحيح. ذلك أنه توفي قبل أسابيع من وضع الأمور في نصابها، وترشيح ابنه لخلافته، ومع ذلك فمن المتوقع أن يتسلم بشار الرئاسة، والسؤال المهم هنا فيما إذا كان بشار سيملأ بقدميه حذاء والده الواسع جداً، من حيث استقرار الحكم، وهل يتمكن من البقاء رئيساً طوال المدة نفسها التي بقي فيها والده رئيساً أي حوالي ٣٠ عاماً.

وخلال إعداده للخلافة، خلال السنة الأخيرة من حياته، فقد كان سرّاً مفضوحاً كون الرئيس الأسد يعاني من تدهور غير مسبوق في صحته، وأن أيامه في الحياة باتت معدودة.

⁽²¹⁾ Policy Watch, Washington Institute For Near East Policy ,Number 470,June 12,2000.

^(١٩) أستاذ في جامعة تل أبيب - قسم تاريخ الشرق الأوسط، وباحث في مركز موشي ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ومؤلف عدة كتب عن سوريا، أهمها:

Decision Making in Asad's Syria (Washington, D.C: Washington Institute for Near East Policy, 1998).

وخلال الأشهر الأخيرة من حياته تصاعدت عملية إعداد بشار للخلافة، وخلال الأسابيع الأخيرة دبت الحياة في عملية إعداد بشار للتتصيب كخليفة لوالده في الحكم، وتم الاتفاق على عقد المؤتمر القطري لحزب البعث المؤجل في ١٧ حزيران (يونيو) في عام ٢٠٠٠، وكان من المتوقع أن يصبح بشار خلاله عضواً في القيادة القطرية الحاكمة، بشكل يسمح بتسميته نائباً للرئيس، وهذا سيكونه شكلياً من تسلم الرئاسة بعد وفاة والده. وقد قام بشار بحملة علاقات عامة، كان الهدف منها، تعبئة الدعم له في أوساط الجماهير السورية، وقد قدم نفسه كداعية ضد الفساد ودعمه لإصلاحات واسعة، وتغيرات في الاقتصاد السوري باتجاه انفتاح أكبر، وتحرير الاقتصاد، وفي هذا الإطار تشكلت حكومة جديدة في آذار (مارس) عام ٢٠٠٠، وجعل من محمود الزعبي رئيس الوزارة كبش فداء في العمل من أجل مكافحة الفساد، وصدرت بحقه مذكرة اعتقال، وصودرت أملاكه، وهذا مما أدى به للانتحار في شهر آيار (مايو) ٢٠٠٠، وتعرض الوزراء والمدراء في حكومته لسيف الاتهام بالفساد، ومع ذلك ينبغي الانتباه، فمع كون تلك الحملة هدفت لمكافحة الفساد، فإنها توجهت أيضاً إلى خصومه السياسيين. كما تحدثت الصحافة الغربية بشكل واسع، عن مهاراته وعن اهتمامه بالمعلوماتية، ولم تكن هذه المهارات من النوع الذي سيساعده في النجاح بمهمته الجديدة إذ أنه يملك تصميمًا، وحزماً تفترضه مهمة القيادة إذا أراد البقاء في سدة الحكم، هذا بالإضافة لكاريزما، وأخيراً درجة معينة من القسوة تجاه أعدائه داخل الوطن، فهذا يملك بشار (غريزة القاتل) هذا ما ستكشف عنه الأيام، مع أن بقاءه في الحكم يعتمد على ذلك.

وإذا تمكن بشار من تعزيز حكمه، فهذا يطرح السؤال الكبير، وهو هل سينجح في قيادة سوريا في طريق جديدة خاصة في مجال الاقتصاد؟. ذلك أنه خلال ثلاثين عاماً من حكم حافظ الأسد، وصلت سوريا إلى طريق مسدود في المجال الاجتماعي، وأصبح اقتصادها على شفا الانهيار، ومن خلال ما تحدث به بشار في الأشهر القليلة الماضية، بدا، وكأنه يمكن الاستنتاج بأنه سيسعى للتغيير، المرافق بالاستمرارية، ذلك أن هناك خوفاً من أن يؤدي التغيير الدرامي في بلد حكم بقبضة حديدية لمدة طويلة أن يسبب انهياراً في البنية السورية.

ومن المتوقع أن يسير بشار بشكل حذر بين الحاجة إلى التغيير والاستمرارية، وبالنسبة لعملية السلام فالظاهر أن بشار قد ورث التزام والده بهذه العملية، كخيار استراتيجي لسوريا، ذلك أن تسوية سلمية مع إسرائيل ستسهل عملية الالتفات للشئون الداخلية، وفي الوقت نفسه ورث بشار من والده القضية المتعلقة بالمطالب السورية بالانسحاب الإسرائيلي

الكامل لخطوط الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، ويخدع نفسه كل من يظن بأن بشار سينتبنى من هذه المسألة موقفاً مساوياً أو براجماتياً، وبالتأكيد فإن بشار يختلف عن والده، فهو أكثر انفتاحاً على العالم خارج سوريا، وعلى العكس من والده فهو سيبتسم للجمهور الإسرائيلي وحكومته، وهو أكثر استعداداً للانخراط في الدبلوماسية العامة، على عكس والده الذي كان يتعامل معها كوباء، ويمكن لذلك أن يساعد عملية السلام، وأثناء ذلك كان يبعث برسالة، مفادها أنه لن يتردد باتخاذ إجراءات حازمة ضد منافسيه.

وقد توجب على بشار أن يقلق بشكل خاص من المعارضة العسكرية، وتشير بعض التقارير إلى أنه خلال الأسبوعين الماضيين هرب رئيس الأركان حكمت الشهابي إلى لوس أنجلوس، حيث يعيش ابنه. وقد تم تسريح الشهابي من الجيش في عام ١٩٩٨، كجزء من توجه خلال السنوات الخمس الأخيرة لاستبدال الحرس القديم من رفاق الرئيس الراحل حافظ الأسد في القيادة السورية، والذين يمكن أن يعرقلوا سعي بشار للرئاسة، ومن أولئك الذين استبدلوا أيضاً علي دوبا، رئيس المخابرات العسكرية، ومحمد الخولي قائد السلاح الجوي، وبشير النجار رئيس جهاز أمن الدولة.

وبجانب السعي للكسب ودعم القادة العسكريين والرأي العام العسكري، فقد بذل الرئيس الأسد أقصى جهوده لإكساب ابنه خبرته في إدارة شئون الدولة وإشراكه في إدارة سياسة الدولة الخارجية، وكذلك شئون تدخل سوريا في الشئون اللبنانية. وهذه العملية التي كانت تتم بتسرع هل ستمكن بشار من تدعيم سلطته؟ المهمة الأولى التي كان يسعى بشار إلى تحقيقها هي أولاً: كسب دعم عائلته وكسب ولاء الطائفة العلوية، وبعد ذلك الأجهزة الأمنية، ولم يكن ذلك أمراً مسلماً به حتى ضمن عائلته. ذلك أن كلا من عمه رفعت وعمه جميل قد عبرا في الماضي عن تحفظات تتعلق بترشيحه للخلافة، وقد قامت قوات من الجيش السوري بمهاجمة أنصار رفعت بالقرب من اللاذقية. وقد قتل عدد كبير من هؤلاء الأخيرين، ومع أنه تمت تتحية عدد من أفراد الحرس القديم من مواقع نفوذهم، فمازالوا يملكون نفوذاً ملحوظاً في السلطة، وهؤلاء يترصدون بشار عند اتخاذ أول خطوة خاطئة.

وقد عرف عن بشار خلال السنوات الأخيرة الماضية تفتحه الذهني، وتلقيه تعليماتاً غربياً، يحيط علماً بما يحدث حوله في العالم، وخاصة حاجة سوريا، للانضمام لهذا العالم بعد أن ظلت خلال الثلاثين عاماً خلف جدران من العزلة، سببها حكم والده حافظ الأسد، وقد ذكرت الصحافة أن والده يتعامل مع إسرائيل من خلال قذائف حزب الله. ويمكن لبشار أن

يتكلم مع إسرائيل كرجل يتمتع باحترام والده، وأعني بذلك أنور السادات من خلال المقابلات، والابتناسات، وحتى المصافحات، ولا يعني ذلك أن هذا سيحدث قريباً، وسيتحدث بشار مع إسرائيل عندما يتمكن من تأمين استقرار حكمه، واكتساب الثقة بالنفس.

ماذا يخبئ المستقبل لسوريا؟ إن هذا سيعتمد على قدرة بشار على ضمان ولاء المؤسسات الرئيسية، والمحافظة عليه. قد بدأ الامتحان بالنسبة له؟.

أسد جديد.. وسوريا جديدة^(٢٣)

د. إيال زيسر^(٢٤)

د. بول جورداني^(٢٥)

د. روبرت ساتلوف^(٢٦)

د. إيال زيسر

أن يصبح بشار رئيساً فقد كان ذلك ترتيباً حرص عليه الرئيس حافظ الأسد القائد الذي يجيد الحسابات، ولكنه لم يكن قد أنجز كامل الخطوات لضمان انتقال هادي للسلطة لابنه بشار في الوقت الذي داهمه الموت فيه. ومع كل ذلك سيصبح بشار الأسد الرئيس التالي لسوريا.

ليس هناك تهديد مهم لسلطته، ذلك أن بعضاً من الحرس القديم قد جرى إزاحتهم من مناصبهم بما في ذلك الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية علي دوبا، والرئيس السابق

⁽²³⁾ Policy Watch, Washington Institute For Near East Policy ,Number 471,June 16,2000.

^(٢١)خبير في الشؤون السورية في جامعة تل أبيب.

^(٢٢)باحث في مؤسسة أرميتاج.

^(٢٣)المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

للأركان حكمت الشهابي. أما البقية، مثل نائب الرئيس عبد الحليم خدام فإنه كبير بالسن بما فيه الكفاية أو مريض جداً كي يشكل تهديداً جدياً. كذلك فإن عم بشار د. رفعت، لم يعد يشكل تهديداً طالما أنه في المنفى، أكثر من ذلك فإنه يواجه إجماعاً من القيادة السورية برفضه (في مواجهته)، أبعد من ذلك فإن الوجوه الجديدة داخل الجيش السوري تدين بالولاء لبشار، كما أنه يتمتع بدائرة تدعّمه من الأصدقاء بمن فيهم زوج شقيقته آصف شوكت وبهجت سليمان اللذان يشكلان مداخل له (مفاتيح) في أوساط العسكريين.

التحديات: بالرغم من أن الحرس القديم يدعم الرئيس بشار راهناً، فإن المستقبل قد يشهد توتراً، لأنهم يريدون الإمساك بزمام السلطة من خلف المسرح بينما يجري المحافظة على بشار كعنوان (رئيس) فقط. والسؤال هنا هو هل يمتلك بشار (غريزة القائد) التي يحتاجها لحكم سوريا. هذا إذا استخدمنا تعبير باتريك سيل.

إن الحرس القديم سوف يكون بالانتظار مراقباً لأي إشارة ضعف، والتي تؤثر على نهايته.

إن بشار قلق من الإصلاحات الضرورية لوضع سوريا في العصر الراهن، ولكنها في ذات الوقت تشكل خطراً على درجة إمساكه بالسلطة. ولذلك فإنه سينصرف في الأشهر القليلة القادمة إلى تأسيس نفسه كزعيم، وعندها فقط فإنه سوف يتقدم على طريق الإصلاح الداخلي، أو التقدم على جبهة السلام مع إسرائيل.

العلاقات الدولية: ولكي يقدم إصلاحاً وينجح في البقاء، فإن على بشار أن يتقرب بالسياسة السورية من الغرب، وبهذه الصلة يمكن لبشار أن يعتمد على الدعم من القيادة في المنطقة. مثل الملك عبد الله في الأردن، والملك محمد في المغرب. وفي لبنان فإن بشار سوف يتعاون مع حزب الله كي يحافظ على الاستقرار في جنوب لبنان. أما إذا ظهر كقائد ضعيف فإن السيطرة الإقليمية السورية "الدور الإقليمي" ستكون في خطر.

د. بول جورداني

بشار قبل وصوله إلى السلطة:

كان بشار يقوم بدور مفتاحي في السياسة السورية للسنوات القليلة الأخيرة. وقد نفذ العديد من المهمات الأساسية بتكليف من والده في الأشهر الستة الأخيرة. فهو لم يقابل فقط

كل الزعماء المهمين في المنطقة، ولكن أيضاً لعب دوراً بإزاحة عدد من اللاعبين الأساسيين بما فيهم دوبا والشهابي، وثبت عدداً آخراً مثل علي أصلان. والذي هو الآن رئيس هيئة الأركان في الجيش. إن كل مسئول نظر إليه بشار على أنه يشكل تحدياً أصبح الآن إما معتقلاً أو منفياً أو غير ولاءه لصالح بشار. باختصار إن من هم في السلطة الآن هم رجال بشار.

التحديات: إن التحديات التي تواجه بشار قابلة للحل، ولا تضمن تهديداً لقيادته.

في البداية كان بشار يعتقد أن العوامل الدافعة التي كانت متوفرة لنظام والده متوفرة له فأخوه ماهر وصهره آصف شوكت لعبا هذا الدور وفوق ذلك، فإن قيادة سوريا اليوم لا تطلب الدرجة نفسها من القمع الوحشي كما كانت مطلوبة في ذروة حكم حافظ الأسد. ثانياً: إن الاقتصاد السوري يعيش في حالة ركود، وانحدار. وستكون هذه المعضلة هي التحدي الرئيس لحكم بشار، والتي تتضمن بذل جهود عظيمة في مجالات التعليم والطرق حيث موقع سوريا في مؤخرة الصفوف.

أخيراً : الليبرالية السياسية واتفاقات جديدة للمشاركة في السلطة لتحقيق الاستقرار بعيد المدى:

أحد المؤشرات على نوايا بشار هي تعيينه مستقلين غير منتسبين إلى حزب البعث في مواقع حكومية رفيعة، ويضغط باتجاه كفاءات تقنية وليست حزبية.

ولكن إذا لم يتعاون بشار مع الأجيال الجديدة وخاصة أولئك الذين أكملوا دراساتهم في الغرب فإن حكمه سيكون قصيراً. ولدى بشار بضع سنوات للتعامل مع هذه القضايا، وبما يشمل كلاً من لبنان والأردن في هذا الإطار. إذا فشل كقائد فسيكون هناك فوضى وصراع قوى سيمزق البلد إلى أجزاء.

عملية السلام: إن بشار يمتلك القوة الكافية لوضع ترتيبات سلام مع إسرائيل، إلا أنه غير متعجل لهذا الموضوع. وهو يدرك أن مرتفعات الجولان بقدر ما هي مهمة لسوريا إلا أنها ليست قضية وجود لسوريا.

في الوقت نفسه وإذا تقدم باراك بعرض سخي لبشار فإن بشار لن يرفض فكرة السلام. وارتباطاً بالحالة في جنوب لبنان فإن بشار سوف يؤكد أن الحدود بين لبنان وإسرائيل ستبقى هادئة.

إن بشار سيكون براجماتياً ولكنه سيبقى متشككاً حيال الغرب مثل أبيه، ولذلك فإنه سيعمل مع الغرب، ولكنه لن يتعلق به (بعاقبه). ذلك أن علاقات سوريا بإيران كانت دوماً زواجاً عن قناعة وسوف لن تتغير.

د. روبرت ساتلوف

من يترتب على سدة المسؤولية:

إن بشار كقائد أقل من أن يصور كـ "بارون" للعلويين ومجمل بنية السلطة ومن يتعاون معهم من السنة. إن إثبات هذا يمكن أن يبرز من خلف مشهد المناورة، فعلى سبيل المثال كيف مرر البرلمان التعديل الدستوري الذي يسمح لبشار بتولي السلطة من عمر ٣٤، وترقيته غير الواقعية من رتبة عقيد إلى فريق. وقد أعطى بشار الحرس القديم أفضل فرصة لمواجهة التحدي مباشرة.

إن صورته كليبالي وعصري، وابتسامته المؤثرة لإسرائيل يمكن أن تؤدي إلى انحياز المعارضة الداخلية وأن يتبع ذلك دعم دولي لاستمرار الحكم العلوي.

على كل فإن "البارون" سيبقى مهدداً إذا ظهرت قيادة حقيقية في سوريا. وللسخرية فإن القضايا ذاتها التي يتوقع الغرب من بشار أن يعالجها هي القضايا ذاتها التي تجعله مقبولاً لدى (البارونات). وهذا يتضمن أي محاولة حقيقية لإصلاح الاقتصاد، وهو ما سيزيد من قوة التجار السنة، وأيضاً محاولة حقيقية لاقتلاع الفساد من أوساط النظام أو بذل جهود فعالة للسيطرة على الجيش والمؤسسة الأمنية.

إن بشار سوف ينجح بالبقاء فقط إذا تصرف بشكل مخالف لما هو متوقع منه.

عملية السلام: لقد أبدى السوريون اهتماماً بالسير على الاستراتيجية الأمريكية التي تقوم على التباحث مع الشركاء الفاعلين في عملية السلام، ولذلك عملوا على الحصول على نسختهم من "الهجمة الجذابة" (عملية السلام)، ويستطيع بشار أن يجتاز هذا القطوع دون أن يتجاوز أياً من الخطوط الحمر التي وضعها والده. أكثر من ذلك كان باراك قد أعلن فقط قبل ساعات من موت الرئيس حافظ الأسد أن مدى الانسحاب من مرتفعات الجولان سيرتبط بمدى جاهزية تطبيق ترتيبات قابلة للحياة ومستقرة وثابتة، والتي هي أساسية للسلام في المنطقة والتي سوف تحدد مدى الانسحاب من مرتفعات الجولان.

إن موقف باراك الجديد وبمواقف أكثر ليونة فإن بشار سيميل إلى الابتسام أكثر لإسرائيل. وبسياسة متجددة أكثر احتمالاً على كل إن هذا الإنفاق لم يظهر بعد..

اتجاهات السياسة الأمريكية:

إن على الولايات المتحدة أن تعود إلى المبادئ الأساسية فيما يخص العلاقة مع سوريا وتتضمن هذه القضايا، الاستقرار الداخلي، إنهاء رعاية الدول للإرهاب، السلام مع إسرائيل، الانسحاب من لبنان، التقارب مع العراق، وتباعد مع إيران، إخلاء سوريا من أسلحة الدمار الشامل، ومجتمع أكثر انفتاحاً وحرية.

إن واشنطن بحاجة لاختبار بشار أو قدرته على الإمساك بالوضع من أجل إغراء سوريا للقيام بخطوات عملية تجاه المبادئ المذكورة سابقاً، لتحديد فرص سوريا للقيام بدور إقليمي في الشرق الأوسط. وهذه السياسة ينبغي أن تكون عصا أكبر لجزرة أكبر (سياسة العصا والجزرة).

إن الاختيار الأولي ينبغي أن يتضمن الاستقرار في جنوبي لبنان، وأن يبقى خالياً من أي عنف موجه لزعزعة عملية السلام الإسرائيلي الفلسطيني، وإنهاء أي عمليات تهريب عبر الحدود إلى العراق، ويمكن أن يشمل الإغراء أيضاً تشجيع الشركات الأمريكية للاستثمار في اكتشافات النفط أو إنعاش الاقتصاد أو رفع العقوبات الاقتصادية.

إن الولايات المتحدة ستدعم سوريا فقط في حال أجرت سوريا قطعاً وإنهاء، لأساليب حافظ الأسد البدائية، وفي حال حدوث ذلك فإن واشنطن ستكون مهتمة بانتظار سوريا الجديدة أكثر من مساعدة سوريا الجديدة القديمة.

(vξ)

من يحكم سوريا؟^(٢٧)

ميثال ايسينستادت^(٢٨)

إن انتقال السلطة السلس بعد موت الرئيس حافظ الأسد، وفق آلية الانتقال الدستورية السورية، أُلقت ضوءاً كاشفاً على دور أبنية السلطة الرسمية للدولة السورية: غرفة الرئاسة، والجمعية الوطنية (مجلس الشعب)، وفق الجميع، حزب البعث. وهذا، من ناحية ثانية، يحجب الدور الحاسم الذي يلعبه أعضاء في بناء السلطة غير الرسمية — ونعني "البارونات العلوية" التي تترأس أهم مواقع الجيش والمواقع الأمنية — في فترة حكم بشار الأسد.

ومع أن بناء السلطة الرسمي يصبغ الحكم بهالة من الاحترام الجمهوري، فإن الأعضاء في البناء غير الرسمي للسلطة أثبتوا في النهاية وجودهم. ويلعب البارونات مع ذلك، دوراً أقل أهمية في صياغة القرارات اليومية في عهد حافظ الأسد الذي كان يميل إلى الاعتماد على مستشارين مدنيين وعلى مجلس الوزراء — الكثير منهم مجرد أدوات بعثية — لتقديم النصيحة والمشورة في السياسة الداخلية والخارجية والاقتصادية. ومع ذلك، لعب البارونات دوراً بارزاً في الصراع مع المعارضة الإسلامية ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٢، وفي فترة

⁽²⁷⁾ Policy Watch, Washington Institute For Near East Policy ,Number 472,June 21,2000

^(٢٥)باحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

انحراف رفعت الأسد نحو محاولة القيام بانقلاب عسكري عام ١٩٨٤، وفي تأمين انتقال سلس للسلطة إثر وفاة الرئيس. ويبدو أنهم سيواصلون لعب دور حاسم في الأشهر المقبلة، وباعتبار أن الحكم يتطلب وحدة سلطة فإن بشار، إما أن يحاول أن يحافظ على طريقة الأب، أو أن يرسم مجرى آخر في عهد بشار. وبقدر ما تكون إدارة بشار لعلاقته مع رؤساء الجيش والأجهزة الأمنية ناجحة بقدر ما تكون أساساً لبقائه وللاستقرار سوريا في السنوات القادمة.

بناء السلطة غير الرسمية للحكم:

بعد موت الوريث المعلن بادل الأسد في عام ١٩٩٤، بدأ الرئيس يمهّد السبيل لخلافة بشار، ناقلاً بصورة متزايدة أوائل المسؤولين الذين يُعتقد أن بالإمكان أن يصبحوا معارضين للانتقال الوريثي للسلطة، أو من يمكن، بسبب مراكزهم الرفيعة، أن يكتسبوا طموحات شخصية، واليوم، فإن كل الأعضاء تقريباً في بناء السلطة غير الرسمي هم رجال عيّنهم الأسد الكبير في السنوات الست الأخيرة، إلا أنه من غير الواضح إن كانت هذه العملية قد تمت قبل حدوث الوفاة.

الخدمات الأمنية: للحكم أربعة أجهزة أساسية تراقب السكان بحثاً عن إشارات تدل على المخالفة أو المعارضة، في الوقت الذي تبقى فيه العين مفتوحة على نشاطات الخدمات السرية الأخرى.

وبترأس المخابرات العسكرية اللواء حسن خليل (علوي) حل محل العميد علي دوبا (علوي) إثر إحالته المبكرة على التقاعد في شهر شباط (فبراير) في هذه السنة ٢٠٠٠. واللواء غازي كنعان (علوي) وهو رئيس المخابرات في لبنان، والثاني في المرتبة بعد خليل ولديه طموح — حسب مصادر موثوقة — لقيادة المخابرات العسكرية.

ومن جهة ثانية، فإن اللواء آصف شوكت (علوي) قد يفقد بالفعل المخابرات العسكرية، مع أنه أحدث عهداً في الرتبة من خليل وكنعان، وهو قريب من بشار ومتزوج من صاحبة النفوذ أخت بشار الأكبر منه عمراً بشرى. ويتمتع شوكت — حسب التقارير — بوصول للمراكز المؤثرة بفضل روابطه بعائلة الأسد.

ويرأس الإدارة العامة للمخابرات اللواء على حوري (إسماعيلي) مع أن السلطة الحقيقية تمارس من قبل فرع داخلي برئاسة اللواء بهجت سليمان (علوي)، والفرع الخارجي برئاسة العميد إياد محمود (علوي) واللواء محمد ناصيف (علوي)، يخدم كرئيس في الواقع للمخابرات العامة في ظل سلسلة من المدراء غير العلويين في تسعينات القرن الفائت، وكانت تعتبر بمثابة حجر الزاوية للحكم في عهد حافظ الأسد. ويترأس المخابرات الجوية اللواء إبراهيم حويجة (علوي) جاء بعد اللواء محمد الخولي الذي بقي أمداً طويلاً رئيساً للمخابرات العسكرية (علوي) في عام ١٩٨٧ كنتيجة للمحاولة الفاشلة لوضع قنبلة في طائرة "العال" الإسرائيلية في لندن عام ١٩٨٦. وليست واضحة طبيعة العلاقة بين حويجة وبشار، مع أن المنظمة تعتبر أقل تأثيراً مما كانت عليه في عهد الخولي. وأخيراً، فإن الأمن السياسي كان برئاسة اللواء عدنان بدر الحسن (علوي) وكان رجل الساعة في المحادثات الأمنية الأخيرة مع تركيا. ولا شيء معروف بأبي طريقة أو وسيلة يتعامل مع بشار.

الحرس الجمهوري: يلعب كم الوحدات العسكرية قرب دمشق دوراً حائماً أساسياً للحكم. والحرس الجمهوري، وهو أهم وحدة، وهو فرقة مسلحة، والوحدة العسكرية الوحيدة المسموح بوجودها داخل العاصمة. ويترأسها اللواء علي حسن (علوي)، جاء بعد اللواء عدنان مخلوف (علوي) كقائد في عام ١٩٩٥ (ابن أخ زوجة الرئيس الراحل) وكانت له مشاحنة كلامية مع بشار، وشقيق بشار الأصغر، ماهر، هو عقيد في الحرس الجمهوري ويقود كتيبة (كما فعل بشار قبل أن يصبح رئيساً) في حين أن سكرتير بشار الشخصي، العميد عبد الفتاح القدسي، يترأس أمن الحرس الجمهوري. والوحدة ٥٤٩ (فوج ضد المصفحات) عرفت أيضاً بسرايا الصراع، يترأسها عدنان الأسد (ابن عم بشار)، الذي يشكل حلقة دفاع خارجية عن العاصمة، بالتوحيد مع الفرقتين الثالثة والرابعة المدرعة (وآخرها هي الوحدة ٥٦٩ القديمة لرفعت الأسد، سرايا الدفاع - القوات الخاصة - تنتشر في جوار العاصمة وفي لبنان. ويترأسها اللواء علي حبيب (علوي)، الذي حل محل علي حيدر (علوي) في عام ١٩٩٤، بعد أن عبّر الأخير عن معارضة انتقال السلطة بصورة متوارثة. ولعب العديد من هذه الوحدات دوراً رئيسياً في قمع الانفجارات الرئيسية للعنف المعادي للنظام في حلب في عام ١٩٨٠ وفي حماة عام ١٩٨٢ وقد انخرطوا في الصراع اللاحق ما بين رفعت ومناقسيه في أوائل ١٩٨٤.

وتتضم لوحة الضباط الأساسيين رئيس الأركان العامة اللواء علي أصلان (علوي) الذي يقدر أنه ضابط سياسي محترف ومخلص لبشار، وقادة فرق الجيش الثلاثة، الذين يقودون القوات، في الجولان (فرقة واحدة) وفي لبنان (فرقتان) وفي وسط سوريا (ثلاث فرق).

حلقة بشار الداخلية: لقد حل محل العديد من أعضاء "الحرس القديم" في السنوات الأخيرة ضباط أصغر سناً مدينون بمراكزهم لرئاسة بشار. وأهم أعضاء الحلقة الداخلية لبشار هم "شباب التركس" في الثلاثين أو أوائل الأربعين من أعمارهم، مثل آصف شوكت، وبهجت سليمان، وعمار محمود، وعبد الفتاح القدسي، وماهر الأسد، وفراس طلاس (ابن وزير الدفاع). وتتضم الحلقة الداخلية أيضاً العديد من "الأعمام" من الحرس القديم — وهم رجال في الستين من أعمارهم مثل، علي أصلان، ومصطفى طلاس، (الوجه الشعبي لهيكل السلطة غير الرسمي)، وربما محمد ناصيف. وكل هؤلاء علويون باستثناء طلاس وابنه، فهما من السنة (مع أن بعض أعضاء الحلقة الداخلية العلوية قد أقاموا روابط زواج أو عمل مع أعضاء من الطائفة السنية، بغية توسيع القاعدة الاجتماعية للحكم). وغير واضح موقف العديد من أعضاء الحرس القديم — مثل علي دوبا ومحمد الخولي، وعلي حيدر (فدوبا وحيدر، كما تقول التقارير، يعارضون خلافة بشار، ومن المحتمل أن يكونا خاضعين لمراقبة شديدة). ومن المحتمل (مع عم بشار المبعد) أن يلحقوا الأذى ببشار إذا رغبوا في ذلك.

التحديات المستقبلية: مع أن بشار لا يزال غير متمرس نسبياً، وهو مبتدئ في السياسة السورية، وكانت له ست سنوات من الإعداد والاستعداد للرئاسة — ومحاط بمستشارين شباب، إلا أنهم متمرسون. ويبقى أن ننتظر لنرى إن كانت لدى بشار رباطة الجأش المطلوبة لحكم سوريا.

غير أن عدداً من الرجال من حوله — ماهر وشوكت بصورة خاصة — يمتلكون من ناحية السمعة، النوعية الضرورية، وإذا تطلب الأمر فإنهم يلعبون دور الأقوياء الذين لا يرحمون، (أي الدور الذي لعبه في الماضي رفعت). ومن المحتمل إلى درجة معينة أن يكون اختيار بشار قد أحبط صراعاً عنيفاً على السلطة كان محتملاً في وسط الحرس القديم. وسوف يبقى أحد أكبر تحديات بشار منه نشوب صراعات على السلطة في داخل حلقة الداخلية.

يشكل بشار الأسد الآن محور جهاز الأمن المعقد والواسع الذي خلفه أبوه، ويديره بشار بمساعدة العديد من الزعماء الأمنيين الذي يبدو أنهم مخلصون له. وعليه، لضمان بقائه، أن يصبح سيداً من الطراز الأول في نظامه، يلعب دور زعماء جهاز أمنه الذي يقف أحدهم ضد الآخر، في الوقت الذي لا يسمح لأن يصبح أحد منهم قوياً جداً، وإن المنافسات بينهم لا تخرج عن مدى محدود. ويتطلب ذلك استعداداً دائماً للقيام بدور دبلوماسي شخصي رشيق، ولبسة ميكيا فيلية.

وستنشأ الانشقاقات في تركيب السلطة غير الرسمية من النزاعات حول مسائل تنتهي إلى قوة الإجرام والمال. وسيستند الإخلاص، مع ذلك إلى الصداقات الشخصية والزواج. وثمة إشاعات عن مشاكل وجدت منذ فترة: يُقال إن ماهر لا يحب شوكت، وثمة تقارير عن إطلاقه النار عليه أثناء مشاحنة كلامية في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٩. وأخيراً فإن بشار بحاجة لأن يحول دون تحالف محتمل ما بين الجيش وملاك الأمن، وأن لا يمتلكوا الوسائل التي تسمح لهم بالقيام انقلاب عسكري لصالحهم، ومثل هذا الاتحاد قد يشكل خطراً عليه. وعليه أيضاً أن يكون حذراً بشأن احتمال تأمر من قبل أولئك الذين يشعرون بأنهم مهملون، وبصورة خاصة الأعضاء الساخطين من الحرس القديم الذين أحيلوا إلى التقاعد. والزمن هو الذي سيخبرنا إن كان هذا الرجل بمستوى التحدي.

($\wedge \cdot$)

التحول في سوريا..

الآفاق أمام الرئيس بشار^(٢٩)

مايكل هدرسون^(٣٠)

بدأ الدكتور هدرسون محاضرتَه، بالحديث عن ملاحظاته الشخصية عن الساعات والأيام التي تلت وفاة الرئيس حافظ الأسد، (تواجد الدكتور هدرسون في سوريا أثناء جنازة الرئيس حافظ الأسد كمعلق لصالح شبكة (CNN) مشيراً إلى الأحزان الحقيقية للمشاركين في الجنازة على رحيل الرئيس، ولكن تلك الأحزان لم تكن تماثل تلك الأحزان المفعمة كما هو الحال في جنازة الملك الحسين أو الملك الحسن، لقد تمتع الرئيس الأسد باحترام شعبه، وخوفه منه ولم يتمتع بحبه، وكان التطور المثير للاهتمام وغير المتوقع هو السرعة التي تحول بها الحزن على وفاة الرئيس إلى دعم للدكتور بشار، وقارن هدرسون بين تلك الظاهرة وظاهرة ارتداء دولاب بعد تعرضه للثقب.

^(٢٩) قدم الدكتور مايكل هدرسون في مركز الدراسات العربية المعاصرة سلسلة من المحاضرات، حول الأوضاع السياسية في سوريا ولبنان وحضر تلك المحاضرات أكثر من ٦٠ شخصاً، أقيمت في غرف CCAS. وذلك بتاريخ ٣٠ آب (أغسطس) ٢٠٠٠.

^(٣٠) باحث أمريكي مختص بشئون الشرق الأوسط.

المضمون الأكاديمي:

تبنى الدكتور هدسون لتقديم ملاحظاته خمس مقاربات تحليلية بالنسبة لسوريا :

- ١ - مقارنة باتريك سيل الذي يعتبر حافظ الأسد كمركز لشبكة سلطوية.
 - ٢ - المقاربة الطائفية التي تبناها نيقولاس فان دام، متأثراً بالسياسات اللبنانية.
 - ٣ - المقاربة من خلال العلوم السياسية المؤسسية، القائمة على منظمات شعبية، وحزب البعث لتفسير استقرار سوريا السياسي خلال ٣٠ عاماً الماضية.
 - ٤ - التحليل الاجتماعي، والاقتصادي، والذي طوره حنا بطاطو، والذي درس القاعدة الفلاحية للنظام وفولكر برتس، الذي ركز على تطوير بورجوازية الدولة.
 - ٥ - محاولة ليندا ديدنس التي ركزت على ثقافة النظام القائمة على الطاعة، والمداينة.
- وأكد أن كل واحدة من هذه المقاربات تلعب دوراً مفيداً، وأن القول بالعامِل الوحيد لا يكفي لتفسير وفهم ما يجري في سوريا، فهي ليست مجرد دولة مخبرات.

الستون يوماً الأولى للرئيس بشار

التحولات في السياسات الداخلية والدولية:

لقد قام الدكتور هدسون بالإجابة عن عدد من الأسئلة المتعلقة بالرئيس الجديد بشار الأسد، وأكد أنه على الرغم من أن الرئيس الجديد لم يحدث سوى نقلات سياسية محدودة في الساحات الإقليمية والدولية، فقد ظهرت اتجاهات عديدة على الجبهة المحلية "ويصر الدكتور هدسون على القول بأن (هناك ثمة أشياء تحدث) وأنه متأثر حقاً بالغريزة الليبرالية للرئيس الشاب التي تجلت مؤخراً".

حالما استلم الرئاسة، أظهر الرئيس بشار مهارة سياسية مستكملاً "الإلغاء اللائق" لبعض خصومه السياسيين، وبيّن كيف أن الرئيس أدخل إلى حكومته بعض "الأتراك الجدد"، مبدياً سخريته من المصطلح "الذين يعملون على التحديث الاقتصادي والتكنوقراطي". كوزير التخطيط عصام الزعيم المهتم بالعلومة وغير المعجب بـ "سياسات واشنطن، التي يدافع عنها صندوق النقد الدولي".

ولقد تدهورت ثقافة عبادة الفرد التي كانت تميّز عهد الرئيس حافظ الأسد، وأمر بإزاحة صوره عن جدران المؤسسات غير الحكومية، وحظيت وزارة الإعلام بوزير منفّتح نشط إلى حد ما في وسائل الإعلام.

وهناك مؤشر أكثر وضوحاً حول ليبرالية الرئيس وهو دعوته إلى تنشيط دور الجبهة الوطنية التقدمية إلى وهي عبارة عن تجمع لجماعات سياسية يقودها حزب البعث. وبين أنه على الرغم من أن ذلك المؤشر لا يدل على توجه نحو إقامة تعددية حزبية في البلاد، فإنه يؤكد وجود نية للسماح بتعدد الآراء في الحياة السياسية السورية، وهناك مؤشر آخر هو العفو عن سجناء سياسيين من ضمنهم أفراد من الإخوان المسلمين، والشبوعيون، والإنجاز الأخير للدكتور بشار هو زيادة راتب الموظفين بنسبة ٢٥% للعاملين في القطاع العام، ولم تحدث تحركات مماثلة في السياسات المتعلقة بالمستويات الإقليمية والدولية والتي توقعها بشار من قبل، وظلت سوريا تتسق سياساتها الإقليمية مع كل من مصر والسعودية، ولم تحدث أية تطورات جديدة بالنسبة للعلاقة مع إسرائيل، وقد أخبره بعض السوريين سراً بأنه لا مجال لإصلاح اقتصادي طويل الأمد دون السلام مع إسرائيل.

وبالنسبة لهدسون فقد أخذ بشار بإرخاء القبضة على سوريا، وإن حصول بعض أفراد المعارضة على نجاحات في الانتخابات اللبنانية يدل على أن السوريين لم يتدخلوا بقوة في الانتخابات اللبنانية. ولخص الدكتور هدرسون محاضراته أن هناك عدة عوامل ينبغي تذكرها بالنسبة لسوريا في ظل حكم الرئيس بشار الأسد.

توجد أشياء مشتركة كثيرة بين بشار، والجيل الجديد في سوريا بالنسبة للتحديث، وبالنسبة لقادة مثل الملك محمد في المغرب، والملك عبد الله في الأردن. وقادة عرب آخرين في الخليج، ومع ذلك فإن هؤلاء قد ورثوا بنى سياسية مهترئة، ولا يستطيعون القيام بالتغيرات الضرورية بأنفسهم، وعبد الله وبشار هما رهائن في ظروف إقليمية غير مستقرة.

سيشكل الاقتصاد المسألة الرئيسية في الشؤون المحلية السورية، كإصلاح القطاع العام وقطاع المصارف، ونمو القطاع الخاص، وهذه المسائل ستسيطر على جدول أعمال المستقبل، ويشكو وزير التخطيط السوري الحالي من سياسات صندوق النقد الدولي، ويفضل إصلاح القطاع العام بدلاً من اللجوء للخصخصة.

سواجه بشار تحديات لسلطته من قبل الأوساط العلوية المحيطة به أو من العناصر الإسلامية الأصولية، وستظل مسألة عملية السلام المتعثرة مع إسرائيل تشكل ضباباً في العلاقات الصحية بين سوريا والولايات المتحدة.

ثم قام الدكتور هدسون بالإجابة عن عدد من الأسئلة، منها سؤال مباشر يتعلق بـ "ماذا كان سيفعل لو كان هو محل بشار"، فأجاب ليس كثيراً، وحول موقف سوريا من إقامة الدولة الفلسطينية، أكد هدسون أن سوريا اتخذت موقفاً عدائياً من طريقة إدارة السلطة الفلسطينية للمفاوضات مع إسرائيل، مع أن موقف بشار في هذا المجال ما زال غامضاً ولخص ذلك بقوله:

"إن إعلان دولة فلسطينية في ١٣ أيلول (سبتمبر) أو تأجيله لن يلقي تشجيعاً من القيادة السورية".

وحول حملة محاربة الفساد التي بدأها بشار، بيّن هدسون أنها أكسبته شعبية في سوريا، مشيراً إلى ملاحظة طالب دكتوراه يدعى بسام حداد أن الحملة مستمرة ولكنها فقط تشمل الأفراد الذين لا يشغلون مناصب عالية.

وأما بالنسبة لعلاقة سوريا بلبنان، فإن معظم أفراد الطبقة السياسية في لبنان هم أصدقاء لسوريا (أو على الأقل مطيعون) ومن أن الوجود السوري العسكري غير مرئي أو مصلحة سورية في البقاء في بعض المواقع الاستراتيجية لكي تمنع اختراقات إسرائيلية لسوريا من لبنان، وقال إن سوريا خلقت نزاعات بين اللبنانيين تكفل لها مصالحها، وليست بحاجة لوجود عسكري.

تأملات في انتقال السلطة

بين مشاهد الخبراء والمشهد الفعلي^(٣١)

محمد جمال باروت^(٣٢)

فاجأت طريقة انتقال السلطة، الهادئة والسريعة في سوريا بعد رحيل الرئيس السوري حافظ الأسد، الخبراء (الغربيين) بـ (الوضع السوري) وقد كانت رؤية هؤلاء الخبراء كما لخصها مايكل هيدسون الباحث الأمريكي المعروف في شئون الشرق الأوسط والخليج (٣٠ آب ٢٠٠٠، جامعة جورج تاون) محكومة بخمس وجهات نظر تحليلية تم تطبيقها على سوريا، وتتلخص بوجهة نظر باتريك سيل التي كان حافظ الأسد وفقاً لها (وسط شبكة من الاستبداد)، وبوجهة نظر نيكولاس فان دام الطائفية التي (كانت متأثرة بأقطاب لبنانية)، وبوجهة نظر العلوم السياسية التي فسرت الاستقرار السوري النسبي بحزب البعث ومنظماته الشعبية والجبهوية، ووجهة نظر التحليل الاجتماعي والاقتصادي الذي قدمه كـ لـ من حنا بطاطو في دراسة (القاعدة الفلاحية للنظام)، وفولكر بيرتس الذي ركز على نمو الطبقة البرجوازية في الدولة، ووجهة نظر ليزا ودين في تفسير آليات مبدأي (الطاعة والإذعان). وقد بنيت المشاهد الاحتمالية لطريقة انتقال السلطة بدرجات متفاوتة على وجهات النظر تلك،

^(٣٨) السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/١/٣.

^(٣٩) كاتب وباحث سوري، له عدد من الكتب، أهمها: موسوعة الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، وموسوعة الأحزاب والحركات القومية (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١).

وتميزت في مجملها بـ (التشاؤم)، والتي يكتنفها فولكر بيرتس الذي أقام في سوريا، وأنجز كتاب (سوريا الأسد واقتصادها السياسي) (لندن - نيويورك، ١٩٨٥) (سيناريو الحرب الأهلية، وتوقع الفوضى، والحرب الطائفية الوحشية إلى حد ما، بل واحتمال تفكك سوريا في الفترة التالية لرحيل الأسد في خاتمة المطاف). حتى أن بيرتس الذي لم يستطع أن يرى في هذه المشاهد، (إلا واحداً من تلك السيناريوهات المحتملة) قد تبنى مشهداً احتمالياً آخر لا يخلو من الدراماتيكية، وهو احتمال (الانقلاب العسكري).

تقدم رؤية (الخبراء) وثيقة تمثيلية نسبة لحجم (علاقات الرأس) في التقديرات على حساب (علاقات الأشياء) إذ أن المشهد الفعلي لطريقة انتقال السلطة في سورية كان مغايراً بالكامل للمشاهد الاحتمالية في حديها الأدنى والأعلى، وما حدث هو شيء آخر، وإن كان بعض الخبراء يعززون أنفسهم بأنه لم يكن خارج إدراكهم بالكامل. ويكمن السبب الرئيسي في محدودية تلك الرؤية وضيقها عن صياغة مشهد احتمالي واحد ممكن، في وقت كانت فيه كل المؤشرات (المؤكد) تدل على الرحيل الوشيك للرئيس، إلا أن هؤلاء الخبراء قد بالغوا في تقدير ما يمكننا تسميته هنا بـ (مراكز القوى) أو (الضغط) أو (السلطة). وقد وقع هؤلاء الخبراء ضحية قراءة ساذجة لحقيقة أن (مراكز القوى) تلك تشكل بالفعل ما يمكن تسميته بـ (السلطة الفعلية) إلا أن الساذجة تكمن في أنهم لم يستطيعوا أن يقدروا أن بقاء هذه المراكز متوقف على قرار الرئيس ومدى رضائه عنها، وتصور معظمهم في ضوء التقارير الصادرة من دمشق، والتي تشير إلى تضايق الرئيس من تشكل طبقة بيروقراطية مغلقة حوله تحجب عنه المعلومات الفعلية، أن الرئيس الراحل قد تحول إلى نوع من (برجينيف) سوري.

حافظ الأسد ومراكز القوى:

كان يشار عادة في أوساط الخبراء منذ أواسط الثمانينات إلى أن الرئيس الأسد قد بات رهينة في أيدي (المراكز)، إلا أن إحالة الرئيس هؤلاء إلى التقاعد بطريقة (باردة) للغاية كانت تكذب تلك الوضعية، فقد كان الرئيس الراحل يعرف طاقمه جيداً، ولم يكن يحتاج إلى أكثر من أن يصدر قراراً وتوجيهاً، لكنه، وهو الذي يعرف جيداً أن السؤال الرئيسي في أية سلطة ليس استلامها بل الحفاظ عليها وضمان استقرارها، كان يدرك موقع ما سمي بـ (مراكز القوى) في التوازنات العامة لمنظومته، إلا أنه لم يكن أبداً وهو المنشغل بشكل تام بقضية الصراع، والسلام المتعثر في الشرق الأوسط وبوزن سوريا في النظام الإقليمي

الراهن أو المحتمل، رهينة لتلك المراكز التي تدين بنفوذها له، والتي كان ولاؤها (التام) للرئيس فوق الشك، وصحيح أن خيالات (الخبراء) العلمية قد تداولت وضعاً مثيراً لشهيتها، يتلخص في أن (مراكز القوى) تتعامل مع الرئيس بوصفها (سلطة فعلية) متماسكة، إلا أن قوى هذه (المراكز) لم تكن قط بقوة (مراكز القوى) في مصر الناصرية قبل نكسة حزيران ١٩٦٧، والتي لم يكن عبد الناصر يستطيع أن يفعل معها شيئاً أو حتى أن يزور أي قطعة عسكرية دون موافقتها، ولم يكن باستطاعة أي منها أن يقول ما كان يقوله مرجع أمني مصري لجورج حبش مثلاً: ماذا نظن؟ إن عبد الناصر نفسه لن يستطيع تغيير قرارنا؛ لأن هذا القول في سوريا كان يعني شيئاً أشبه بخطأ (الغام) الذي يكون خطؤه الأول هو الأخير، وكان العقاب النمطي الذي اتبعه الرئيس في مثل هذه الحالات لا يتعدى الصرف من الخدمة مع كل التقدير الواجب لخدمات المصروف، وهو ما كان يجعل المصروفين من الخدمة لحماقة ارتكبوها أو لخطأ (كبير) في موقع الممتن لـ (رحمة الرئيس)، فقد كان الرئيس الأسد محترماً ومهاباً على طول الخط، وأولئك الذين كانوا يحاولون الانتقاص من احترامهم له ما داموا في (مراكزهم) كانوا يتحولون أمامه إلى مجرد (أطفال) بل كان يلقنهم دروساً (تربوية) حيث يثبت لهم أنه لا ينسى خدماتهم، ويغفر لهم (أخطاءهم) لكن بعد تجربتهم العقوبة اللازمة.

لقد كان ظل الرئيس الراحل كثيفاً في كل مكان، وحتى في أصغر الزوايا، ولعله الرئيس الوحيد في تاريخ سوريا في القرن العشرين الذي تميز بذلك، إلا أنه يجب ألا يفهم من ذلك أنه كان يتدخل في الشؤون التفصيلية للحكم التي لم يكن أصلاً يجد الوقت الكافي لها، بحكم انشغاله بمستقبل سوريا في المنطقة وتعقيدات صراعاتها، لكن جميع مراكز الحكم كانت معرضة في كل لحظة لمساءلته واستفساراته. وخلافاً لما هو شائع فإن الرئيس الأسد الذي كان قائداً عاماً فعلياً وحقيقياً لجيشه الذي يحمل اسماً رسخته الستينات هو (الجيش العقائدي) كان هو أول رئيس سوري يبعد الجيش فعلياً عن السياسة بمعناها السابق، وينتهي حكاية (دبابات الفجر)، التي مثلت الأداة الحاسمة للثقافة الانقلابية للنخب السورية، وتبدو حكاية بيرتس عن احتمال (الانقلاب العسكري) أسيرة حوادث الماضي أكثر مما هي رهينة في وقت رسم احتمالاته، لأن أي محاولة انقلابية محكوم عليها مسبقاً بأن تكون مجرد محاولة تمرد فاشلة، وكانت آخر محاولة لها في شروط إقليمية ودولية تدعمها سياسياً ومالياً هي محاولة الانقلاب - التمرد الذي تصدره رفعت الأسد شقيق الرئيس في عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ وسط نجاح الرئيس في (الخبطة الحسابات الأمريكية في المنطقة، وتعطيل استراتيجيتها والصدام المفتوح معها، الأمر الذي لم يتجرأ عليه أي زعيم عربي يومئذ.

وقعت كل التناقضات الداخلية في بنية الطبقة البيروقراطية السورية العليا بعد احتواء محاولة رفعت الأسد شبه الانقلابية في فضاء التناقضات التقليدية ما بين النخب المسيطرة أي حول السلطة، التي لا تهدد النظام نفسه بل تعيد مراكز القوى والنفوذ. وقد تمكنت هذه المراكز طيلة الفترة الواقعة بين تشكيل حكومة السيد محمود الزعبي لحكومته في عام ١٩٨٧ وإقالتها في آذار ٢٠٠٠ قبيل رحيل الرئيس، من أن تحول هذه الحكومة التي كانت أطول حكومة في تاريخ سوريا إلى مظلة لها، إذ عمل الزعبي الذي نشرت الأجهزة عنه تعابير (ساخرة) أصبحت جزءاً من الفلكلور السوري التقليدي، يومئذ كمدير لمراكز القوى والنفوذ تلك التي استقرت على مدى ثلاثة عشر عاماً في طبقة بيروقراطية متكلسة شبه مغلقة، بحكم جفاف (دوران النخبة) وتوقفه بشكل تام، وقبيل رحيل الرئيس وتحديداً في أوائل عام ٢٠٠٠ سألت خبيراً يابانياً مستعرباً مختصاً بالوضع الداخلي السوري عن انتقال السلطة ما بعد رحيل الرئيس، وفاجأني تشبّهه بسيناريو رفعت الأسد برغم أنه قد غدا جنزراً متقاعداً، فضلاً عن كراهية السوريين العامة له باستثناء حفنة منتفعين منه أو مراهنين عليه، وكان تقدير هذا الخبير الذي تسترشد الخارجية اليابانية بسيناريوهات أن رفعت الأسد يحظى بدعم إقليمي - دولي سيمكنه من ملء (الفراغ) الناتج عن احتمال غياب الرئيس. وقد أوضح رفعت هذه التطلعات نفسها وحاولها قبل رحيل الرئيس وفي الأيام الأولى لانتقال السلطة؛ إلا أن الأمور لم تكن أبداً وفق سيناريوهات الخبير الياباني، التي تدفعنا للتأمل مجدداً في (الحقيقة الضائعة) بين مشاهد الخبراء وبين ما يتم فعلاً.

بشار الأسد والتغيير:

برز الدكتور بشار الأسد تحديداً في النصف الثاني من التسعينات حين أخذ يتضح بشكل فاقع أن الطبقة البيروقراطية العليا قد استكملت تطورها، وتحولت إلى عنوان تام لـ(الركود). وقد اكتسب الدكتور الأسد مكانته وسط النخبة المتطلعة إلى التغيير السلمي والهادئ من قيامه بمحاولات عملية لعقلنة الإدارة وتحديثها وعصرنتها ومحاربة الفساد في آن واحد. وجرت في إطار ذلك أغنى ورشة حوارية ثمينة في تاريخ النخبة السورية من خلال النشاط الأسبوعي لجمعية العلوم الاقتصادية، التي شبه البعض نشاطها بأنه أقرب إلى نشاط المعارضة السياسية. وخلال العامين اللذين سبقا رحيل الرئيس كان واضحاً للجميع أن الدكتور الأسد هو المرشح لقيادة مرحلة ما بعد الأسد الأب، مع أن الرئيس سئل على الأقل مرتين عن مدى قلقه حول مشكلة الخلافة، وأجاب في المرة الأولى أن هذه المشكلة لا تقلقه

لأن الإطار المؤسسي السوري المستقر هو الذي يشكل إطاره، وفي المرة الثانية أجاب بوضوح وقطعية : ليس لدى خليفة، وأريد ممن يخلفني أن يكافح الفساد. ولقد بدأت الدعوة للدكتور بشار خارج أي توجيه من الرئيس الأسد، غير أن الرئيس المؤمن بضرورة استمرار تراثه في سوريا بعده لم يعارضها بالتأكيد، بل تركها تنمو بشكل طبيعي، وحين وجدها ممكنة حاول أن يوفر إمكانيات نجاحها، وكان يعني ذلك أن الدكتور الشاب قد أصبح تلقائياً مركز كل النخب الشابة في الإدارة السورية ومحيطها، والمتطلعة صدقاً أو نفاقاً لأن يكون لها دور في مواجهة (الشيوخ) أو (الحرس القديم).

وصل الاعتراف بـ(ترهل) الحرس القديم و(تقدمه) إلى كماله، إلا أن خطوات الدكتور الشاب اصطدمت في بعض النقاط بالطبقة البيروقراطية المسيطرة التي لم تكن واثقة تماماً من أن الدكتور يستطيع أن يملأ الفراغ الذي سيخلفه والده حين رحيله. وفي مراحل محددة حين كان واضحاً أن الدكتور مصمم على استكمال برنامج التحديث، أعربت هذه الطبقة في الحكومة والقيادة عن رفض علني لأي وضعية قانونية لمركز البحوث والدراسات الاستراتيجية مثلاً الذي وجه الدكتور الشاب إلى صياغة قانونه بشكل يكون فيه مستقلاً، ووصفه بعضها بأنه بديل من القيادة و (مؤسسة فوق المؤسسات) وهكذا تعطل استصدار مرسوم المركز، في الوقت نفسه الذي حاولت فيه هذه الطبقة أن تقنع الرئيس بضم الدكتور بشار إلى عضوية القيادة، وكان ذلك آخر سهم في عملية الاحتواء، إذ لم يستجب الرئيس لذلك بقدر ما أن الدكتور عارضه بحزم، وجعل أي مهمة له مرهونة بالإطار الدستوري، وأن يكون وصوله إلى القيادة عن طريق الانتخاب وليس التعيين.

في مرحلة معينة استهترت بعض رموز الطبقة المسيطرة بمدى جدية الدكتور الشاب، الذي بادر رداً على ذلك بتقديم رسائل إيضاح لا لبس فيها، حين أشرف بنفسه على هدم فيلات بعض كبار المسؤولين النافذين المبنية على أملاك الدولة، وفتح هذا الملف، ثم تأديب بعض رموزها الأمنية التي حاولت أن تثبت ولاءها باقتراح زيادة الأعداد في السجون، لذرائع بسيطة كمصادرة نشرة تعتبر سرية، كان يراها الدكتور دليلاً على الانفتاح في حين رأتها تلك الرموز تهديداً للأمن. ونقل عن الدكتور الشاب أنه أوفد من يعتذر لبعض من اعتقلوا وأسيء لهم عن تصرفات بعض هذه الرموز بعد إقالتهم، وترحيل بعضهم بشكل مهين، وكان ذلك يعني أنه قد كسب فصلاً مهماً في معركة الهيمنة بعد كسب معركة مقاومة الاحتواء، إلى درجة أن الطبقة البيروقراطية المسيطرة باتت معنية بالألا تفتح ملفاتها كأقصى طموح. وبهذا الشكل باتت حكومة الزعبي، التي قيل أن الرئيس الراحل نفسه قد وصل استيائوه منها إلى درجة أنه فكر بتزعيم تظاهرة ضدها، مترنحة، وأقيلت، وطرد الزعبي من

الحزب وأحيل إلى القضاء الأمر الذي دفعه للانتحار من دون توقف الإجراءات القضائية مع ورثته. غير إن فرط حكومة الزعبي كان فرطاً للعقد الذي يحوك مصالح الطبقة المسيطرة ويسيرها، وكان معناها الجوهرى يكمن هنا، وحين وقعت الواقعة لم تستطع هذه الطبقة أن تتخذ الزعبي.

حين رحل الرئيس الأسد حدث (الفراغ) الذي يملؤه عادة ما يسميه الفقه الدستوري الأمريكي بالقوى النافذة أو المؤثرة، والتي هي الجيش في بلدان العالم الثالث بدرجة أساسية، وشكل الانتقال الأنيق والهادئ والسريع للسلطة، واعتراف الوضع الإقليمي والدولي معه كحقيقة واقعة، تعويضاً عن مخاطر المشاهد الاحتمالية المتشائمة. وقد ترجمت إجراءات نقل السلطة تلك الحقيقة الواقعة وكانت محصلة لها، أما القوى المعارضة التي ضعف تأثيرها لأسباب موضوعية وذاتية مركبة، وتلقت ضربات قاصمة حين دخلت في مواجهة السلطة فلم تتوقف كثيراً عند الإجراءات، واكتفى بعضها بمجرد التحفظ صاباً اهتمامه على المستقبل. ودفع ذلك حتى بعض القوى المعارضة مثل الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي الذي يتصدر (التجمع الوطني الديمقراطي المعارض) إلى الإعلان حتى قبيل رحيل الرئيس الأسد خروجه إلى (العلنية)، وقیم خطاب القسم للرئيس الجديد إيجابياً، وأخذت معالم مرحلة جديدة تتضح في سوريا بين أصحاب نظرية الإصلاح المتدرج الهادئ وأصحاب نظرية التغيير العاجل. وقد تبنت القيادة الجديدة النظرية الأولى وأعطت لها الأولوية في سباقها للإصلاح الاقتصادي والإداري من دون أن تغلق تماماً خيار إدراجها في إطار إصلاح سياسي أشمل على الطريقة السورية وليس على طريقة أوروبا الشرقية، في حين ألحت النظرية الثانية الراجحة في أوساط حركة المتقنين على أن الإصلاح غير ممكن دون وضعه في إطار إصلاح سياسي أشمل يركز على إحياء المجتمع المدني السوري، والاعتراف باستقلاليتة النسبية عن الدولة. ولم تلجأ النظرية الأولى هنا لقمع النظرية الثانية بل لجأت إلى الامتناع والاستيعاب والحوار والتهدئة انطلاقاً من أن هدف تلك النظرية هو الهدف النهائي للنظرية الأولى ولكن بشكل تدريجي. وإزاء الخطوات الجديدة بالإفراج عن ٦٠٠ من المعتقلين السياسيين، والتخفيف بشكل ملموس من حالة الطوارئ وإعلان إغلاق سجن المزة نهائياً الذي قرره الرئيس الراحل قبل حوالي سنة ونصف السنة من دون الإعلان عنه، وتنامي الحوار الإيجابي مع حركة المتقنين وضعف الإنجاز على مستوى الإصلاح الاقتصادي والإداري، يبدو أن الوضع الراهن هو وضع الجدل وتبادل الأفكار (والشد والارتخاء) ما بين النظريتين، وهو الأمر المؤلف في مثل المرحلة الانتقالية التي تمر بها سوريا اليوم.

إرث الأسد^(٣٣)

فريدريك س. هوف^(٣٤)

يركز الإعلام الغربي، بصورة تنبؤية تماماً، على تبعات موت حافظ الأسد على النهج السلمي، في حين أن معظم وصيته الباقية هو خلق دولة سورية. وإلى الحد الذي يملك معه خلفاؤه الشرعية الضرورية لحكم البلاد بكفاءة، سيعتبر الأسد بمثابة أب حقيقي لسوريا الحديثة.

ومع أن سوريا كانت قد انسلخت عن الإمبراطورية العثمانية الزائلة بقوة فرنسا عام ١٩٢٠، وأصبحت جمهورية مستقلة في عام ١٩٤٦، فقد تميز الربع الأول من قرن الاستقلال بعدم الاستقرار المتواصل، وبالانقلابات العسكرية المتكررة.

والكلمة "سورية"، مع أنها مفعمة برنين تاريخي، فإن لها معنى سياسياً متواضعاً لمجتمع حكمه عثمانيون لفترة خمسمائة سنة فوق قاعدة التماثل الديني المتعصب. والطائفة التي تشكل الأكثرية من السكان السوريين، هي الإسلام السني، الذي كان العقيدة صاحبة

⁽³³⁾ Middle East Insight ,Volume XV,No.4, July-August 2000.

⁽³⁴⁾ عضو في رابطة أرميتاج في مكتبة الكونجرس الأمريكي، غادر الحكومة في عام ١٩٩٣ كعضو في الخدمات التنفيذية الأساسية في الولايات المتحدة. له كتاب (تقسيم الجليل: الجبهة الإسرائيلية - اللبنانية ١٩٤٦-١٩٤٨) و(خط المعركة أم حدود السلام؟: خط؛ حزيران ١٩٦٧) و(وراء الحدود: لبنان وإسرائيل وتحدي التغيير).

الامتياز الأكبر تحت حكم العثمانيين. وكان المسلمون العلويون الفقراء في الشمال الغربي من سوريا هم أكثر الطوائف السورية التي تعرضت للاضطهاد، وهم الذين دعته فرنسا إلى الانخراط في الجيش السوري الوليد. وإلى هذه الطائفة ينتمي حافظ الأسد، قائد سلاح الطيران في المستقبل، ووزير الدفاع، والرئيس الذي ولد في عام ١٩٣٠.

ولسخرية القدر استولى العلويون على السلطة، وهم الطائفة التي قدمت الخدم إلى النخب السنية والمسيحية، وقدمت الجنود والضباط إلى الجيش الذي قلب سوريا، في آخر المطاف، من قطعة أرض عثمانية منبوذة إلى شيء من دولة/ أمة. وقد تطلب ذلك من ناحية ثانية، صبراً، وحذراً، ومنطقاً، وسعيًا لتوحيد الآراء، وعزلاً للعاطفة، وقيادة مكيفيلية بكل ما في الكلمة من معنى. وتطلب أيضاً من العلوي حافظ الأسد ثلاثين سنة لكي يجري هذا الانتقال. ومع أن لا شيء يضمن استمرار هذا الانتقال فإن سوريا ٢٠٠٠ تختلف اختلافاً جذرياً عن سوريا ١٩٤٦-١٩٧٠.

وإذا كان الأسد يظهر، مع ذلك، بأنه نجح في إيجاد شيء طال انتظاره بديلاً عن العثمانية، فلم يكن قادراً على تحقيق انتقال آخر تتحكم فيه قوى غربية عن سوريا بالكامل. فالنظام الاقتصادي الكوني (العولمي) الجديد، المدفوع بقوة التقدم الثوري في التقنية المعلوماتية، قد تجاوز سوريا بمسافة كبيرة.

وإن مشاغل الأسد المهمة، بالأمن الداخلي، جعله مع زملائه- وقد ولدوا في عهد الانتداب الفرنسي وتعمدوا سياسياً في الفترة المضطربة ١٩٤٦-١٩٧٠- معارضين جداً للانفتاح، والانتقال من الدولة الأمنية القومية الاشتراكية التي حكمها حتى زمن امتداد موجة الاقتصاد الخارجي الفعال.

وجعل غياب السلام الرسمي مع إسرائيل، الأسد يسعى إلى تفعيل لتغيرات هامشية هدفها جعل الاقتصاد السوري عائماً بانتظار تغير الظروف السياسية التي تسمح بتحرير (لبرلة) السياسة والاقتصاد. ووريثه الدكتور بشار الأسد صوّره الإعلام السوري كسند لتكنولوجيا المعلوماتية بصورة محددة، والاقتصاد الحر (الليبرالي) بصورة عامة.

التوريث :

أعد الدكتور بشار الأسد، وهو طبيب عيون متدرب، من أبيه كي يلعب دوراً مركزياً في السياسة السورية منذ عام ١٩٩٦، عندما قُتل الأخ الأكبر بادل الأسد في حادث سيارة.

وكان الراحل باسل الأسد- بكل المقاييس- متحمساً بالنسبة إلى السياسة، ولم يبد بشار الأسد- من ناحية أخرى- متحمساً إلى الشهرة السياسية.

ومع أن بعض المعلقين يؤكدون على أن شخصاً اختار طب العيون كمهنة له، ربما لم يكن لاعباً موهوباً بطبعه خاصةً فوق الأرض الوعرة للسياسة السورية. وربما كان لدى بشار الأسد ما يكفي من موهبة أبيه وحكمته، بحيث يكون قادراً على إحراز النجاح التام في دروس حافظ الأسد لبناء أمة. وهو قد استحسن - كما هو ثابت - إصدار قرار باعتقال عمه المشاغب، المقيم في أسيان، رفعت الأسد، الذي كان مستولياً في الساق على قيادة "سرايا الدفاع" البرادتورية (الإمبراطورية)، خشية عودته إلى البلاد بحجة الجنازة. وأكثر من ذلك فإن الدكتور الأسد لم يأت من المجهول إلى الحالة الراهنة كما زعم عمه. وعلى العكس، فقد لعب بشار دوراً بارزاً خلال السنوات الست السابقة، في تسمية زعيم القوات المسلحة، وفي إدارة آخر حملة ضد الفساد، وفي إدارة (الملف اللبناني) لوالده.

ويبدو أن سؤال الساعة الذي يفرض نفسه، هو إن كان هذا الشاب الخلق الدمث، الذي يتكلم بلطف والذي نشأ نشأة طيبة، قد حاز أو أنه لم يحز ما ينبغي لكي يحكم سوريا. وتسعى عناصر من (الحرس القديم) وقسم منهم قد تعرضوا للتحقيق، يسعون إلى إزاحة الشاب الصغير جانباً أو تحجيمه إلى حالة رئيس صوري. وتقتضي الأمانة طرح سؤال آخر: هل سوريا الألفين تتطلب نفس الدرجة من تحجر القلب الذي مورس دورياً من قبل حافظ الأسد؟ وهل كان من الضروري أن تسحق التمردات المسلحة دون رأفة؟ وهل سيكون الرئيس الجديد ملزماً بقتل وسجن أعداد كبيرة من سياسيين حقيقيين أو محتملين؟.

والسيناريو المختلف حسب ما تتبأ أحدهم قبل عقدين من الزمن هو الذي تتبأ به عملياً كل العاملين المهتمين بالساحة السورية - مع الاستثناء المحتمل لرفعت الأسد المتوهج والأقل محافظة - ويرى هؤلاء أن الاستقرار مركزي جداً بالنسبة إلى وصية الأسد، وبالتالي، يجب أن يحافظ عليه مهما كان الثمن. وقبل سنوات عديدة من التفكير في وفاة حافظ الأسد، تم التمرکز على تحديد هوية "الشخص الانتقالي"، كأن يكون شخصاً مقبولاً من قبل أوسع الأوساط، ويحكم الحزب والدولة معاً، إلى أن تقرر نفسها علاقات سلطة جديدة. وغالباً ما كان يقترح أن يكون القائد الانتقالي مسلماً سنياً، شخصاً لا يحمل أي تهديد لأمن العلويين المهيمنين في السابق، ولأمن النخبة المثقفة.

وكما تبين فإن بشار هو الشخص الانتقالي. وكانت حسابات والده تقوم على أساس أن تعيين أي إنسان آخر، مسلم سني أو غيره، سيكون بمثابة فتح العملية الانتقالية نفسها على صراع خطير. ومع أن تدمراً لا يلحظ بصدد خاصية نشوء "سلالة حاكمة"، فقد أعد حافظ

الأسد ابنه لكي يكون بمثابة جسر انتقالي لخلافة نفسه. وقد كانت خطة صامتة باللغة الدقة لأنها غير مقبولة من قبل أي شخص يمنع سلفاً من نقد أي خليفة محتمل.

وإذ كان د. الأسد قادراً على توحيد السلطة والحكم بصورة فعالة، فإن ذلك لا يعود فقط إلى فطنته السياسية الخاصة وحسب، بل إلى خاصية وصية والده. ومن الجدير بالذكر أن حافظ الأسد حكم بشدة، ولكن من خلال اتفاق جماعي في الرأي. وإذا ظهر أن ما تحتاجه سوريا للحفاظ على الاستقرار هو التشبه بنظام صدام حسين في الحكم فلا بأس بذلك، إذن، فميراث الأسد سينكشف على أنه وهم. ونجاح أو فشل الدكتور الأسد له علاقة بقابليته على استرجاع مواهب والده في الدأب والمثابرة وإجماع الرأي أكثر من حشو السجون بالمساجين.

نهج السلام:

بدد المعلقون الإسرائيليون والأمريكيون كثيراً من الوقت والجهد على تصوير موت الأسد، وكأنه إزالة العقدة الكأداء على المسار السوري الإسرائيلي المتوقف، ومن أجل السلام في الشرق الأوسط. والأسد من وجهة نظر تعليق في النيويورك تايمز في الثاني عشر من حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ كان متعلقاً بصورة متصلة على الحصول على مجرد ٢٠٠ ياردة من الأرض بغية امتلاك منفذ على بحيرة طبريا، ويشكل ذلك مجرد استقصاء لتصوير رجل عجز، فالتصور يقوم على أن طبيباً متمرنًا في لندن قد يكون أقل إشكالاً في نظره إلى الأمور السيئة في تعامله مع إسرائيل (وأمریکا) خاصة الترتيبات الحدودية مع إسرائيل.

وما لم يمتلك الدكتور الأسد الشاب تهوراً غير معروف من قبل أبيه، فليس من المرجح أبداً أن يبرهن على رغبة أكبر من سلفه ليقدر أي شيء أقل من حل شامل لنتائج احتلال الأراضي في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أو القبول بأقل من ذلك، سيكون بمثابة دعوة في داخل سوريا، لعقد مقارنات غير مرغوب فيها مع الثبات — وهي كلمة يفضلها السوريون على "تصلب" والده، وتقديم اعتراضات سارية المفعول للم شعث المعارضة لكل من النخبة و الناس.

إن انتقالية الدكتور بشار، وتنظيم الجهاز الحاكم، ولم شعث السلطة، سوف يعوق على الأرجح أي التئام قريب لمحادثات السلام السورية/الإسرائيلية. ويبدو أن التقديرات نفسها تشير إلى أن المغامرة السورية في إثارة المشاكل على الحدود اللبنانية/الإسرائيلية، وهو افتراض مريب حتى قبل وفاة حافظ الأسد، وبالنسبة إلى الخط الأدنى (الأخير) للسلام مع

إسرائيل، فمهما يكن خط الجبهة الذي وجد في وادي الأردن قبل انفجار حرب الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ فإنه لا يمكن حصول تغير سلفاً.

وما يمكن أن يتغير، مع ذلك، هو الوجه الذي تجلبه سوريا إلى العالم بوجه عام، وإلى إسرائيل بوجه خاص. إن الدكتور بشار الأسد شاب في حالة خطوبة، يتكلم الإنجليزية الدارجة، وهو قادر على الابتسام بعفوية. ولعله قادر على سلوك نوع من الدبلوماسية الشعبية التي كانت أبعد من قدرات وجهاز عقل أبيه. وهو، أي بشار يملك نوعاً من السحر العدواني الجذاب "الذي يمكن أن يسمح لرئيس الوزراء الإسرائيلي أن يعطي سوريا الحدود التي تحتاجها لتنفيذ وصية حافظ الأسد، بينما تحتفظ إسرائيل في الوقت نفسه، بحرية الوصول إلى بحيرة طبريا واستخدام مياهها. ولقد كان تصرفاً قاسياً وغير لائق من جانب حافظ الأسد الذي لم يشجع إيهود بارك على الموافقة على مثل هذه الصفقة الواضحة، ويقدمها إلى الجمهور الإسرائيلي في استفتاء شعبي.

لبنان:

سوريا هي الدولة المتسلطة على لبنان. وتدخل حافظ الأسد عسكرياً في الحرب الأهلية في لبنان في عام ١٩٧٦ (بموافقة أمريكية وإسرائيلية) بغية منع هزيمة الميليشيا المسيحية، وما تبقى من الدولة اللبنانية في أيدي الفلسطينيين والمسلمين اللبنانيين، والمقاتلين الدروز. وخاف الأسد من قيام دولة لبنانية ميليشياوية موالية للفلسطينيين، دولة تستطيع أن تجره إلى حرب مع إسرائيل غير مخطط لها، وفي غير زمانها.

مع تجريد الجنرال ميشال عون ونهاية الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٩٠، كانت سوريا وحدها من كل المتنافسين القادرة على السلطة والتأثير — باستثناء منطقة الأمن الإسرائيلي في الجنوب — بقيت واقفة على قدميها. ومع أن بعض اللبنانيين عبروا في الأشهر الأخيرة عن نفاد صبرهم، وحتى معارضتهم للهيمنة السورية — بما في ذلك بقاء ٣٥ ألف عسكري سوري في لبنان — اعتبر معظم اللبنانيين العلاقة الحميمة مع سوريا لا يمكن رفضها. ولم تؤد المغازلات مع الفلسطينيين الآخرين، ومع الإسرائيليين، والأمريكان، إلى غير خيبة الأمل، والشؤم.

إن القوات السورية في لبنان تختصر من وجود الجنود لصالح وجود شبكة العلاقات العنكبوتية ما بين الحماة السوريين والمحميين اللبنانيين والعلاقات بين السياسيين ورجال الجيش، والعمليات المخبرية، وقد تحكم حافظ الأسد في هذه الشبكة وعرف تصميمها

وأبعادها، ومع أن وضع بشار الأسد في خضم "الملف اللبناني" في عام ١٩٩٩، فقد بقي أن نرى إن كان قائد سوريا الجديد يستطيع أن يتحكم بلبنان وفق طريقة والده، وإن كان يريد أن يفعل ذلك. إن لبنان المحرر لكي يفيد تأسيس نفسه كديموقراطية برلمانية فاعلة، مع اقتصاد متذبذب، ربما يكون بالنسبة إلى المصالح السورية أكثر من دولة تابعة كئيبة، وفاسدة، وغير منتجة.

مازال، الشرط الضروري لعلاقة سورية لبنانية أكثر عدلاً، بحاجة إلى الدعم الكامل اللبناني لسياسة سوريا الخارجية وأولويات الأمن القومي. والدكتور أسد سوف لن يؤيد ولن يرفض وصية أبيه بالسماح للبنان بالانزلاق إلى مدار شخص آخر. وإلى الدرجة التي يستطيع القادة اللبنانيون إقناعه بأنه لا توجد لديهم شهية من أي نوع كان لمثل هذه المجاذبة، فإن القائد السوري الجديد قد يقدم إلى لبنان لمسة أكثر إضاءة مما فعل أبوه.

الاستنتاج

الوقت وحده الذي سيقول إن كانت وصية حافظ الأسد قد استتبت بصورة مناسبة لكي تزود ابنه -وهو شخص لم يتخرج بعد في المدرسة التصحيحية لما قبل سياسة عام ١٩٧٠ السورية- تزوده بفرصة لنقل الدولة السورية إلى الألفية الجديدة للتحديث الاقتصادي والتحرر السياسي (الليبرالي)، والسلام مع إسرائيل.

إن أولئك الذين ساعدوا حافظ الأسد على حكم سوريا في السنوات الثلاثين الماضية يثمنون عالياً الاختلافات ما بين سوريا الفوضوية لأعوام ١٩٤٦ - ١٩٧٠، وللنظام الراسخ الذي حل محل الأول. إن المهانين في سوريا الماضي هم الآن أسرة السلطة في سوريا الحالية. إن أولئك الذين سيقامرون باللعب من أجل السلطة من المحتمل أنهم يعرفون الآن أنهم بفعل ذلك يغامرون بمستقبل سوريا.

ربما كان الدكتور بشار الأسد لا يملك قدرات والده في التآمر وانعدام الشفقة وعلاوة على ذلك، إلى الحد الذي يحتاج معه (بشار) إلى هذه القدرات لكي يعيش ويحكم، فإن وصية أبيه سيحكم عليها بالفشل. وإلى الحد الذي يستطيع معه أن يعيش ويحكم مستخدماً مواهب - ومبادئ من ضمنها فهم دقيق للعالم، فيما وراء سوريا - فإن وصية والده سيحكم عليها بالنجاح. وإذا وجد حافظ الأسد صيغة مساندة للشرعية، فإن ابنه وجيل ابنه يجب أن يبرهنوا عن جدارة في استخدامها لأهداف إيجابية. والفكرة هنا هي أن دلائل بشار الأسد على النجاح أكبر من دلائل الفشل.

فرصة بشار وميراث والده^(٣٥)

شيمون بيريز^(٣٦)

الأمر المتوقع هي الأمور الوحيدة التي تأتينا كمفاجأة حقيقية. فمرض الرئيس السوري (الراحل) حافظ الأسد لم يكن سراً على أحد من صانعي القرار في العالم، ومع ذلك كان موته مفاجأة درامية. كما لم يكن سراً على الجميع أيضاً العديد من خصائص أسلوبه في الحكم.

وحين تولى الأسد السلطة قبل ثلاثين عاماً كان العالم بما فيه العالم العربي أيضاً، مختلفاً تماماً. ففي ذلك الوقت كانت الحرب الباردة تخيم على العالم بجبروتها، وكان الصراع في الشرق الأوسط يستمد الكثير من عنفوانه من النزاع العالمي الأكبر.

وكان العرب على قناعة بإمكان إنزال الهزيمة بإسرائيل بقوة السلاح وحدها، فاختاروا سياسة ذات توجه عسكري صرف، وأنشأوا لهذا الغرض تحالفات سياسية لأجل الدخول في الحرب. وكان الاقتصاد العالمي آنذاك ذا طابع قومي أكثر منه كونياً. وكانت وسائل الإعلام لا تزال على عتبة التلفزيون، وما يولده من سلطة جبارة يمنحها لأجهزة الإعلام. أما الإرهاب فلم يكن رفع رأس وحشه تماماً.

^(٣٢) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠٠٠/٦/١٣، بالاتفاق مع Los Angeles Times .

^(٣٣) رئيس وزراء إسرائيل السابق.

اليوم تغير العالم جذرياً. فالحرب الباردة ولت، ولم تعد روسيا سخية ومنحازة كما كان الاتحاد السوفيتي، وشهد الشرق الأوسط عدداً من الحروب المكلفة، واقتصاد السوق صار كونياً، والحكام العرب الذين قاتلوا على جانب الرئيس حافظ الأسد في الماضي انتقلوا من الحرب إلى السلام. فالرئيس (الراحل) أنور السادات، الذي كان واحداً من مهندسي حرب ١٩٧٣ وقع اتفاقية سلام مع إسرائيل. وسار الملك حسين (الراحل) على درب السلام، بعدما انجرت بلاده جراً إلى خوض حربٍ لم تشعلها باختيارها.

وأما ياسر عرفات، الذي كان يقف ذات يوم على رأس استراتيجية الإرهاب، فقد تخلص عن أسلوبه هذا، ودخل في دائرة المفاوضات السياسية واعترف بإسرائيل. وأخذ الملك (الراحل) الحسن الثاني يبحث عن قنوات لإرساء السلام، ووضع المغرب في خدمة عملية السلام.

وعلى الرغم من أن الرئيس السوري الراحل تبنى استراتيجية السلام، فإنه ضيع إحدى وعشرين سنة في مفاوضات غير حاسمة، متمرساً وراء مبدأ أن يكون له القول الفصل، ورفض القبول بأن إسرائيل لن تتنازل عن سيادتها على البحيرة الوحيدة ذات المياه العذبة.

بيد أن بشار الأسد، الذي يتحدث الإنجليزية ويستخدم الإنترنت ودرس طب العيون، يبدو مؤهلاً للتعامل مع التحديات التي يطرحها العصر الجديد الذي يدخله العالم. إن أول مائة يوم من أي حكم هي دوماً الفترة الفاصلة. وإذا اغتتم بشار الأسد هذه الفترة لكي يعود إلى طاولة المفاوضات، فإن بمقدوره تحويل ميراث والده إلى أملٍ لشعبه.

إسرائيل بحاجة لاختبار سورية

ما بعد الأسد^(٣٧)

يوسي كلين هايجي^(٣٨)

صدم معظم الإسرائيليين بوفاة الرئيس السوري المفاجئة لأنها جاءت في وقتٍ عصيب. فقد توفي الرئيس حافظ الأسد بعد أسابيع قليلة فقط من انسحاب إسرائيل من لبنان. وقد عززت وفاته المخاوف على استقرار الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، ويخشى على الشرق الأوسط من الدخول في حالة فوضى، والأحداث التاريخية تجري حالياً بسرعة بالغة بحيث لا يمكن لأحد أن يحيط بها كاملة.

إن الإسرائيليين غير حزينين على رحيل الأسد. وعلى خلاف ما كان عليه موقف الإسرائيليين عند وفاة الرئيس المصري أنور السادات أو الملك حسين، لن تحمل شوارع إسرائيلية اسم الأسد. سيقى ذكر هذا الرجل مقترناً داخل إسرائيل بالعناد والحذر المبالغ به الذي جعله يرفض أكبر صفقة سلام قدمتها إسرائيل بسبب مطالبته الحكومة الإسرائيلية بتقديم المزيد من التنازلات في مقابل تقديم قدر أقل من المؤشرات والنوايا الطيبة التي قدمها أي زعيم عربي آخر. وكان الرئيس السوري يصر على انسحاب إسرائيل إلى ما وراء الحدود الدولية، أي العودة لحدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، ولم يكتف بعدم التفاوض وجهاً

^(٣٤)الاتحاد، (أبو ظبي)، ٢٠٠٠/٦/١٩. بالاتفاق مع Los Angelus Times .

^(٣٥)كاتب إسرائيلي في تقرير القدس.

لوجه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود باراك، بل أمر وزير خارجيته فاروق الشرع
برفض مصافحة باراك.

إذا كانت بعض الشكوك ما زالت تلوح في الأفق، فإن وفاة الأسد تؤكد أن اتفاقاً
سورياً-إسرائيلياً لن يتم خلال الأشهر القليلة المتبقية على ولاية الرئيس الأمريكي كلينتون. إذ
قبل مدة وجيزة، ألمح باراك إلى أن جهوداً قد بذلت لإحياء المفاوضات مع سورية، والآن
سيتم تأجيل هذه الجهود إلى أجل غير معلن، بانتظار نتيجة الصراع على السلطة الذي
يحتمل أن يشند في دمشق.

إن خليفة الرئيس حافظ الأسد المحتمل هو ابنه بشار. وأن هذا الشاب، غير المعروف
على الساحة الدولية، لن يكون أكثر جرأة في المفاوضات مع إسرائيل مما كان عليه والده.
وعلى الرغم من أن الخلاف يتعلق فقط بشأن شريط ضيق حول بحيرة طبرية، إلا أن بشار
متمسك بالخط الذي رسمه أبوه. كان حافظ الأسد هو الرجل الوحيد القادر على المخاطرة
بتقديم التنازلات الضئيلة التي احتاج إليها باراك لأجل تسويق الانسحاب من هضبة الجولان
أمام الشعب الإسرائيلي. والآن حتى ذلك الاحتمال البعيد قد تبخر.

إن الرئيس الراحل الذي أحاط جميع تحركاته بشيء من الغموض لم يترك وراءه سوى
الغموض. فهل سيكون بشار قوة تحديث داخل سورية، أم هل سيحتاج لإثبات نفسه واللجوء
إلى استفزاز إسرائيل عند الحدود اللبنانية؟ هل سينجح في فرض سلطته، أم هل سستفترق
أسرة الأسد إلى فصائل متناحرة؟.

تظل سورية واحدة من أكثر المجتمعات انغلاقاً، حيث يقتصر الوصول إلى شبكة
الإنترنت على قلة من الموالين للحكومة. أما بالنسبة للإسرائيليين الذين يعيشون في مجتمع
تتكشف وتفضح فيه كل الأخطاء وكل الأسرار، فإن التعامل الجديد مع سورية ومحاولة
صنع السلام معها سيكون أمراً صعباً. وإن رؤية المذيع التلفزيوني وهو ينعي باكياً الرئيس
الأسد، وما تبعه من مشاهد لمظاهرات مؤيدة لابنه بشار عزز في أذهان الإسرائيليين
صعوبة العيش في منطقة تحكمها السياسات المليودرامية والعواطف الجياشة.

في الوقت الحالي سيكون على الإسرائيليين، وحتى المؤيدين منهم للانسحاب من
الجولان في مقابل السلام مع سورية، أن يراجعوا اليوم أفكارهم بشأن تعجل باراك

بالتواصل إلى اتفاق مع الأسد. إننا الآن نستطيع، على الأقل، اختبار طبيعة سورية ما بعد الأسد قبل التفريط في مرتفعات الجولان الاستراتيجية ومصادر المياه الوفيرة.

ومع ذلك يستطيع الإسرائيليون الشعور بالامتنان لباراك لكونه اختبر استعداد الأسد لإنهاء الصراع ولو كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو مكان باراك اليوم، فإن الرأي العام الدولي كان سيلوم بالتأكيد نتنياهو ويحملة مسؤولية تضييع فرصة تاريخية للتوصل إلى سلام مع سورية. واليوم وعد أن يكرس باراك عامه الأول في السلطة في محاولة عقيمة لعقد اتفاق سلام مع الأسد، فإنه من غير الواضح فيما إذا كانت إسرائيل قد سارت قدماً من أجل التوصل إلى صفقة سلام وفي رأي الإسرائيليين المقبلين على صيف يحمل من المخاطر أكثر مما يحمله من فرص، فإنه حتى ذلك النصر السياسي الضئيل كان سيوفر ارتياحاً ورضى.

ترك حافظ الأسد لابنه بلداً يعاني من وضع اقتصادي صعب، وجزء من جيشه موجود في لبنان الذي يفتقر لرؤية واضحة بشأن التعامل مع الواقع الجديد بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان. كان الرئيس السوري الراحل يخطط لجعل بعض المجموعات الفلسطينية تشن هجمات على قوات إسرائيلية من الجولان. ورث بشار وضعاً صعباً يحتاج التعامل معه إلى أناة وصبر، حتى من أكثر القادة خبرة وحكمة. إن أية خطوة خاطئة يمكن أن تقجر حرباً في منطقة الشرق الأوسط.

(1.2)

لماذا يجب على إسرائيل

أن تدعم بشار؟^(٣٩)

بيريان ويتساكر^(٤٠)

لم يكن الرئيس الراحل حافظ الأسد قد ووري التراب، حتى اندلع النزاع داخل العائلة على خلافة بشار أكبر أبنائه وعمره ٣٤ سنة.

ويقول العم الماكر رفعت إن الخلافة مهزلة وشيء من المرح. إنها خرق فاضح للقانون والدستور حسب قوله.

ويعرف العم رفعت كل شيء عن القانون وعن الدستور. إنه الرجل الذي أشرف على مجزرة أدت إلى قتل عشرات الألوف في حماة قبل عدد من السنين، وفيما بعد خطط لانقلاب عسكري ضد أخيه الأكبر.

وبالطبع فإن ما يجري في سوريا ليس محلياً (داخلياً)، ومع ذلك فإن تعديل الدستور عند سقوط القبة، كما حدث في يوم الخميس بعد ساعتين من موت الرئيس، يجعل التعديل يظهر أكثر شرعية. إلا أنك لا تستطيع أن تملك كل شيء.. وخصوصاً في بلاد مع مثل هذا الطراز القديم كسوريا.

⁽³⁹⁾ Guardian, June 13, 2000.

^(٣٧) صحفي بريطاني.

وبشار يعي بالتأكيد الأفضل من الحزمة الشرسة إلى حد ما، وإذا ما نجح فيمكن أن يكون أكبر ضربة حظ جيدة حازتها سوريا منذ أمد بعيد جداً. إذ يبدو أقل بكثير من أن يكون فريقاً محتملاً في القوات المسلحة السورية.

وإذا لم يُصعق ويشوه بصورة دائمة من قبل الحرس القديم، فإن بشار سيحتل مكانه، على طول الخط مع ملك الأردن عبد الله، وملك المغرب محمد ما بين الجيل الجديد من القادة العرب المتقدمين. وسيكون ذلك جيداً لسوريا، والشرق الأوسط وللسلام في العالم.

وستأخذ هذه الأمور وقتاً، ويحتاج بشار إلى أن يوطد نفسه في دمشق، وسيكون منافسوه على استعداد للانقضاض مع أول إشارة ضعف.

ولهذا السبب فإن من الصعب على بشار أن يقوم بالحركة الأولى تجاه إعادة الانطلاق بخطوات السلام مع إسرائيل. وإذا ما قبل بصفقة على مرتفعات الجولان أقل مما طلب والده ؛ فإنه سينتهي سياسياً، ولن تخيب آمال أي كان أكثر من إسرائيل، وهي تراه مرمياً، ويحذل محله جنرال في الجيش.

والإسرائيليون معجبون باستعادة ذكريات الزيارة التاريخية التي كسرت الجليد، وقام بها الرئيس المصري السادات إلى القدس بغية مخاطبة الكنيست. وهم غالباً ما ألحوا على الرئيس حافظ الأسد أن يفعل الشيء نفسه مع أنه رفض. إن الموقف السياسي في سوريا سيمنع بالتأكيد تقريباً بشار من القيام بمثل هذه الزيارة.

والإسرائيليون قد يكونون مكرهين على فعل ذلك. ولكن إذا كانوا يريدون بالفعل عقد صفقة مع سوريا، فإن عليهم أن يقوموا بمبادرة جديدة. ربما، بعد أن يستقر الغبار (تهداً العاصفة)، ينبغي على رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك أن يحاكي السادات ويزور دمشق مع اقتراح جديد لحل موضوع مرتفعات الجولان بصورة عادلة.

إن قصير النظر وحده هو الذي لا يحب ذلك، ولكن كل شخص في حلبة السباق الطويل في المنطقة سيستفيد.

الفصل الثاني

مؤتمر "البعث" وسياسة الاستثمارية

(1.6)

ترشيح الرفيق بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية وتعيينه قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة^(١)

عقدت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي مساء ٢٠٠٠/٦/١٠ اجتماعاً بكامل أعضائها برئاسة الرفيق الدكتور سليمان قداح الأمين القطري المساعد للحزب، وقررت القيادة بالإجماع ترشيح الرفيق الفريق بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية.

هذا وأصدر السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية المرسومين التشريعيين رقمي ٩ و ١٠ للعام ٢٠٠٠ القاضيين بترقية العقيد الركن الدكتور بشار حافظ الأسد إلى رتبة الفريق وتعيينه قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، وفيما يلي نص المرسوم التشريعي رقم ٩.

المرسوم التشريعي رقم ٩:

نائب رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور يرسم ما يلي:

المادة ١: يرقى العقيد الركن بشار حافظ الأسد إلى رتبة الفريق اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٠.

^(١) المناضل (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار - حزيران / ٢٠٠٠.

المادة ٢: ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية، ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٤٢١/٣/٩ هـ، ٢٠٠٠/٦/١١ م.

نائب رئيس الجمهورية

عبد الحليم خدام

المرسوم التشريعي رقم ١٠

نائب رئيس الجمهورية

بناءً على أحكام الدستور يرسم ما يلي:

المادة ١: يعين الفريق بشار حافظ الأسد قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة.

المادة ٢: ينشر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية، ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره.

دمشق في ١٤٢١/٣/٩ هـ، ٢٠٠٠/٦/١١ م.

نائب رئيس الجمهورية

عبد الحليم خدام

كما أصدر السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية القانون رقم ٩/ للعام ٢٠٠٠ الذي أقره مجلس الشعب في العاشر من شهر حزيران (يونيو). والقاضي بتعديل المادة الثالثة والثمانين من دستور الجمهورية العربية السورية بحيث يشترط فيمن يرشح لرئاسة الجمهورية أن يكون عربياً سورياً متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية متماً الرابعة والثلاثين من عمره.

قرار المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث بتسمية الفريق بشار الأسد قائداً لمسيرة الحزب والشعب^(٤٢)

اتخذ المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي أبرز وأهم قراراته بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٨ بالإجماع التام اعتبار الفريق الرفيق بشار الأسد قائداً لمسيرة الحزب والشعب.

وكان المؤتمر القطري التاسع قد عقد جلسة بكامل هيئته برئاسة الرفيق عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس المؤتمر، والذي تلا القرار وهذا نصه:

اتسمت تجربتنا النضالية منذ بداية الحركة التصحيحية بتحقيق التكامل بين القائد والحزب وال جماهير أساساً للفعل الهادف وقاعدة لعطاء الذات الثورية التي تمثل إرادة الشعب في مجمل المسيرة وتأكيداً على هذا التكامل واعترافاً من حزبنا بالمناقب الشخصية والنضالية للفريق المناضل الرئيس الراحل حافظ الأسد كان المؤتمر القطري الخامس للحزب المنعقد عام ١٩٧١ قرر اعتبار القائد الراحل قائداً لمسيرة حزبنا وشعبنا في القطر العربي السوري، وكانت مسوغات هذا القرار ما تمتع به القائد الراحل من صفات شخصية، وقدرات نضالية، وهي صفات الحكمة والشجاعة والوفاء والالتزام المطلق بمصالح الشعب

^(٢)المناضل (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار - حزيران / ٢٠٠٠.

والقدرة على مواجهة الصعاب بكل صبر وصمود والتمسك بالمبادئ والنبات عندها وتعامله مع تطورات الواقع استناداً إلى الواقعية المبدئية إضافة إلى سجايا خلقية ومناقب شخصية وجاذبية شعبية جعلت من هذا الراحل العظيم قائداً تاريخياً بكل ما في الكلمة من معنى.

وخلف قيادته قطعت مسيرتنا النضالية أشواطاً واسعة على طريق البناء الشامل فتحققت منجزات كبرى في جميع مجالات الحياة، وترسخت وحدة وطنية لم تعرف لها سورية مثيلاً في تاريخها الحديث والمعاصر. هذا التحول الكبير انتقل بسورية من حالة الوزن إلى حالة الفعل والتأثير في جميع التطورات والتحولات التي كان هدفها الارتقاء بالواقع العربي إلى مستوى مواجهة التحديات وصيانة الوجود القومي للأمة، والنضال من أجل الانتقال بها إلى وضعها الطبيعي وبناء مجتمع عربي ديمقراطي تقدمي موحد. وقد اقترن اسم سورية المعاصرة باسم بانيها ومؤسسها ورائد نهضتها القائد العظيم الراحل حافظ الأسد وجاء هذا الاقتران اعترافاً من شعبنا بهذا العطاء التاريخي الشامل والعميق الذي وهبه الرفيق الفقيه لوطنه وشعبه وأمتة في زمن عربي صعب تغلب عليه اتجاهات التقهقر والسلبية والتراجع والنقد.

كان القائد الراحل عظيماً وعمل العظماء لا ينتهي بانتهاء الحقبة أو المرحلة وإنما يتجدد ويستمر راسماً مسار التاريخ ومحدداً آفاق المستقبل.

إن المسيرة مستمرة، والعمل متجدد، والعطاء سيبقى حاضراً يتطور ويرتقي على قاعدة التكامل بين القائد والحزب وال جماهير، والقائد هو الرفيق الفريق بشار الأسد القائد العام للجيش والقوات المسلحة الذي ولد ونشأ في بيت الراحل العظيم، وتربى في مدرسته النضالية وفي مدرسة الحزب القائد.

ويتمتع الرفيق الفريق بشار الأسد بالصفات التي تجعل منه مؤثلاً للأمة في حمل الراية، ومتابعة الطريق على قاعدة النهج الذي أرساه الراحل العظيم الرفيق المناضل الرئيس حافظ الأسد.

ويتمتع الرفيق الفريق بشار الأسد بالاستعداد الفطري للقيادة، كما يتمتع بالأخلاق الحميدة والسجايا الشخصية الطيبة، والاهتمام بالقضايا العامة، وهذا ما أكدته سيرته الذاتية، وهو ما أكسبه ثقة الشعب واحترامه وتأييد قواعد الحزب وتقديره.

وقد أكد الرفيق الفريق بشار الأسد عبر سلوكه وممارسته التزامه بالقيم الحزبية وبالمبادئ التي تعبر عن مصالح الوطن والجماهير والاهتمام بدور الحزب وهيئاته ومؤسساته في مختلف مناحي المجتمع والدولة.

إن المسيرات الجماهيرية الحاشدة والتظاهرات الشعبية الغفيرة التي خرجت إلى الشوارع والساحات بعد أن هز المصاب أعماقها أكدت الثقة الشعبية المطلقة بالرفيق الفريق بشار الأسد ؛ إذ رأت فيه الجماهير الأمل في متابعة المسيرة الطافرة. إنها طريقة تعبير مباشر وتلقائي، وهي خير مؤشر على رغبة الشعب وإرادته، ومؤتمنا اليوم إذ يعبر عن هذه الإرادة الشعبية ويجسد رغبة كواد الحزب ورغبة أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية كما أبداها أمانؤها العاملون في كلماتهم يقرر ما يلي:

تسمية الرفيق الفريق بشار الأسد قائداً لمسيرة الحزب والشعب في القطر العربي السوري، وهذا القرار تسوغه تلك المعاني الغنية التي تعرفها جماهير شعبنا حق المعرفة، إنه يعني تأكيداً على التجديد استناداً إلى الاستمرار والتطوير على قاعدة الاستقرار والتحول المستديم على قاعدة الثبات على المبادئ والمعالجة العصرية والعلمية لقضايا التطور على أساس المنطلقات المبدئية التي رسختها تجربتنا النضالية في أرض الواقع، وهو كذلك يعني تفعيل جميع طاقات المجتمع في تعدديتها على قاعدة الوحدة الوطنية الراسخة.

وهذا القرار يعني كذلك تعزيز دور المؤسسات الحزبية والدستورية والسياسية على قاعدة التكامل والانسجام توجهاً نحو تحقيق المهام التي تطرحها المراحل النضالية المتتابعة وقد أثبتت هذه البنى المؤسسية في تعاملها مع المصاب الأليم ونتائجه نضوجاً وتطوراً ومستوى رفيعاً من الأداء والمسئولية.

والقرار يعني أيضاً تعميق مضامين الحياة الديمقراطية التي توفر للمواطن الحرية والكرامة، وتسهم في تفعيل طاقاته وسط مناخ اجتماعي وثقافي واقتصادي وسياسي مناسب، وتجمع بين الأصالة والتحديث، وتؤكد التواصل بين الأجيال، جيل الخبرة والمراس والتجربة وجيل الحماس والتطوير والتحديث والارتقاء بالمستوى النوعي لتجربتنا النضالية، وهذا التواصل يسهل عملية الاستمرار على قاعدة التجديد، ويعزز تماسك حلقات التجربة النضالية في مسار التطور.

إن هذا القرار المهم الذي يأتي في إطار القرارات الأخرى التي سيتخذها المؤتمر تؤكد التزام حزبنا بنهج العمل المستمر والتوجه المستديم إلى الأمام باتجاه تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتحرير، وبما يعزز دور قطرنا المناضل في مسيرة الأمة نحو تحقيق الأهداف القومية وفي مقدمتها هدف الوحدة العربية الذي لا يعلو عليه هدف.

وبعد أن انتهى الرفيق الأحمر من تلاوة نص القرار وافق الرفاق أعضاء المؤتمر بالإجماع التام وسط تصفيق حاد وهتافات بحياة الحزب وقائد المسيرة الرفيق الفريق بشار الأسد.

الهيئات القيادية المنبثقة عن المؤتمر^(٤٢)

انتخب المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في جلسته الختامية التي عقدها بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢٠ هيئات الحزب القيادية كما هو مبين فيما يلي:

القيادة القطرية

١. الرفيق الفريق بشار الأسد.	٢. الرفيق عبد الله الأحمر.
٣. الرفيق عبد الحليم خدام.	٤. الرفيق د. سليمان قذاح.
٥. الرفيق د. محمد زهير مشاركة.	٦. الرفيق عبد القادر قدورة.
٧. الرفيق فايز الناصر.	٨. الرفيق د. أحمد درغام.
٩. الرفيق مصطفى طلاس.	١٠. الرفيق وليد حمدون.
١١. الرفيق د. محمد مصطفى ميرو.	١٢. الرفيق محمد ناجي العطري.
١٣. الرفيق فاروق الشرع.	١٤. الرفيق سلام ياسين.
١٥. الرفيق إبراهيم هندي.	١٦. الرفيق د. فاروق أبو الشامات.
١٧. الرفيق د. غياث بركات.	١٨. الرفيق د. وليد البوز.
١٩. الرفيق د. ماجد شذود.	٢٠. الرفيق محمد سعيد بخيتان.
	٢١. الرفيق د. محمد الحسين .

^(٢) المناضل (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار - حزيران / ٢٠٠٠.

اللجنة المركزية

- ١ - الرفيق الفريق بشار الأسد.
- ٢ - الرفيق عبد الله الأحمر.
- ٣ - الرفيق عبد الحليم خدام.
- ٤ - الرفيق د. سليمان قدام.
- ٥ - الرفيق د. محمد زهير مشاركة.
- ٦ - الرفيق عبد القادر قدورة.
- ٧ - الرفيق فايز الناصر.
- ٨ - الرفيق د. أحمد درغام.
- ٩ - الرفيق مصطفى طلاس.
- ١٠ - الرفيق وليد حمدون.
- ١١ - الرفيق د. محمد مصطفى ميرو.
- ١٢ - الرفيق محمد ناجي العطري.
- ١٣ - الرفيق فاروق الشرع.
- ١٤ - الرفيق سلام ياسين.
- ١٥ - الرفيق إبراهيم هندي.
- ١٦ - الرفيق د. فاروق أبو الشامات.
- ١٧ - الرفيق د. غياث بركات.
- ١٨ - الرفيق د. وليد البوز.
- ١٩ - الرفيق د. ماجد شدود.
- ٢٠ - الرفيق محمد سعيد بخيتان.
- ٢١ - الرفيق د. محمد الحسين.
- ٢٢ - الرفيق عز الدين ناصر.
- ٢٣ - الرفيق سعيد حمادي.
- ٢٤ - الرفيق سليمان القاضي.
- ٢٥ - الرفيق علي أصلان.
- ٢٦ - الرفيق حسن توركماني.
- ٢٧ - الرفيق عبد الرحمن الصياد.
- ٢٨ - الرفيق فاروق إبراهيم عيسى.
- ٢٩ - الرفيق إبراهيم الصافي.
- ٣٠ - الرفيق شفيق فياض.
- ٣١ - الرفيق أحمد عبد النبي.
- ٣٢ - الرفيق توفيق جلول.
- ٣٣ - الرفيق علي حبيب.
- ٣٤ - الرفيق عدنان بدر حسن.
- ٣٥ - الرفيق حسن خليل.
- ٣٦ - الرفيق محمود عمار.
- ٣٧ - الرفيق كمال محفوظ.
- ٣٨ - الرفيق إبراهيم حويجة.
- ٣٩ - الرفيق ماهر الأسد.
- ٤٠ - الرفيق مناف طلاس.
- ٤١ - الرفيق عبد الله غليون.
- ٤٢ - الرفيق علي الحوري.
- ٤٣ - الرفيق الدكتور محمد حرب.
- ٤٤ - الرفيق الدكتور حسان ريشة.
- ٤٥ - الرفيق الدكتور محمود السيد.
- ٤٦ - الرفيق عدنان عمران.
- ٤٧ - الرفيق نبيل الخطيب.
- ٤٨ - الرفيق أحمد الحموي.
- ٤٩ - الرفيق مصطفى العايد.
- ٥٠ - الرفيقة سعاد بكور.
- ٥١ - الرفيقة الدكتورة بثينة شعبان.
- ٥٢ - الرفيقة هند حيتاني.

- ٥٣ - الرفيقة إلهام العلي.
٥٤ - الرفيقة يسرى الطويل.
٥٥ - الرفيقة نجاح موسى الست.
٥٦ - الرفيقة نهيدة قصاص.
٥٧ - الرفيقة جميلة جاوة.
٥٨ - الرفيقة سناء عبارة.
٥٩ - الرفيقة جوليا ميخائيل.
٦٠ - الرفيقة هيفاء صقر.
٦١ - الرفيقة قمر إبراهيم محمد.
٦٢ - الرفيقة مها شبير.
٦٣ - الرفيقة شهناز فاكوش.
٦٤ - الرفيقة سهام الصايغ.
٦٥ - الرفيقة حربية البيضة.
٦٦ - الرفيقة الدكتور علاء الدين عابدين.
٦٧ - الرفيقة فيصل قاسم.
٦٨ - الرفيقة صبحي حميدة.
٦٩ - الرفيقة نبيل عمران.
٧٠ - الرفيقة سعيد الزحيلي.
٧١ - الرفيقة يون برغوث.
- ٧٢ - الرفيق صافي أبو دان.
٧٣ - الرفيق أحمد دشو.
٧٤ - الرفيق إبراهيم حسين.
٧٥ - الرفيق رفيق حداد.
٧٦ - الرفيق أسعد العيسى.
٧٧ - الرفيق صلاح كناع.
٧٨ - الرفيق سليمان الناصر.
٧٩ - الرفيق محمد زعال العلي.
٨٠ - الرفيق جاسم الموسى.
٨١ - الرفيق عماد الأسد.
٨٢ - الرفيق الدكتور نجيب غزاوي.
٨٣ - الرفيق الدكتور خير الدين السيد.
٨٤ - الرفيق محمد أيوب.
٨٥ - الرفيق عبد القادر الحسين.
٨٦ - الرفيق خالد سلامة.
٨٧ - الرفيق محمد إبراهيم العلي.
٨٨ - الرفيق عبد الكريم مصطفى حيدر.
٨٩ - الرفيق سامي الصالح.
٩٠ - الرفيق غازي خضرة.

لجنة الرقابة التفتيش

- ١ - عبد الله أبو الريش.
٢ - جميل عويد.
٣ - سلافة ديب.
٤ - فوزي الجودة.
٥ - زيد حسون.

انتخاب الرفيق بشار الأسد أميناً قطرياً وتوزيع مكاتب القيادة القطرية^(٤)

عقدت القيادة القطرية الجديدة التي انتخبها المؤتمر القطري التاسع للحزب أول اجتماع لها بتاريخ ٢٤/٦/٢٠٠٠، وانتخبت الرفيق الرفيق بشار الأسد الأمين العام للجنة المركزية أميناً قطرياً للحزب، كما انتخبت الرفيق سليمان قداح أميناً قطرياً مساعداً، ووزعت مكاتب القيادة القطرية على أعضائها على النحو التالي:

- الرفيق وليد حمدون	رئيساً لمكتبي العمال والمال.
- الرفيق فائز الناصر	رئيساً لمكتب التنظيم.
- الرفيق أحمد درغام	رئيساً لمكتبي الإعداد الحزبي والمنظمات.
- الرفيق الدكتور فاروق أبو الشامات	رئيساً للمكتب القانوني ومكتب النقابات المهنية.
- الرفيق إبراهيم الهندي	رئيساً لمكتب الفلاحين.
- الرفيق محمد سعيد بخيتان	رئيساً لمكتب الأمن القومي.
- الرفيق وليد البوز	رئيساً لمكتبي التربية والطلّاع.
- الرفيق الدكتور غياث بركات	رئيساً لمكتب التعليم العالي والبحث العلمي.
- الرفيق الدكتور ماجد شدود	رئيساً لمكتبي الشبيبة والرياضة والطلّبة.
- الرفيق د. محمد الحسين	رئيساً للمكتب الاقتصادي.

^(٤) المناضل (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار - حزيران / ٢٠٠٠.

كلمة الرفيق بشار الأسد في الجلسة الختامية للمؤتمر^(٤٥)

ألقى الرفيق الفريق بشار الأسد الأمين العام للجنة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجلسة الختامية للمؤتمر القطري التاسع كلمة قال فيها:
أيها الرفاق..

إن حزبنا العظيم الذي كان دوماً طليعة المناضلين وقلعة التحرير الحصينة سيبقى في هذا الوطن منيعاً صامداً مجيداً وسيتنامى أكثر فأكثر، وسيكون عماد أي استقرار، ومحور أي تغيير أو إنجاز، وسيظل حزبنا أميناً لقيم البعثي الأول القائد حافظ الأسد.

إنني ابن البعث ربيت في أحضانه، ونهلت من فكره، ونشأت في أسرة مكافحة يشكل البعث بالنسبة لها انتماءها وفكرها وعقيدها ومرجعيتها، وسيظل البعث انتماءنا وفكرنا وعقيدتنا ومرجعيتنا.

لقد عشت أجواء المؤتمر بكل لحظاته التاريخية منذ بدء التحضيرات لانعقاده وتابعت جلساته الغنية ونقاشاته وحواراته البناءة والتي حملت تطلعاتكم وطموحاتكم التي تمثلون بها تطلعات الشعب وطموحاته، وسيكون هاجسي كما كان دائماً العمل الدؤوب لتحقيق كل ما فيه مصلحة المجتمع ورفعة الوطن.

^(٤٥) المناضل (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار - حزيران / ٢٠٠٠.

إن مؤتمرنا يعقد في ظروف داخلية أكثر استقراراً يتوحد فيها الشعب حول نهج قائدنا الخالد الرئيس حافظ الأسد، وهذه نقطة قوة بعد ذاتها لصالح الحزب، والمؤتمر الذي انعقد مباشرة بعد غياب قائد الوطن الأمين العام للحزب، هذا الغياب الذي أثبت مرة أخرى وبشكل أكثر وضوحاً ثبات هذا النهج ورسوخه بالإضافة إلى متانة مؤسسات الدولة وتماسكها وهذا ما نراه بأمر أعيننا في كل شارع ؛ مما يبرهن على أن حزبنا قوي بمؤسساتنا ونهج قائدنا.

إن استمرار الحزب مضمون بمقدار تلازمه مع الواقع وتماشييه مع تطوراتها، ففي الجانب الفكري ثمة طروحات ترى أن حزبنا أصبح من الأحزاب التقليدية التي تجاوزها الزمن، والملفت هنا أن بعض هذه الطروحات تسربت إلى بعض أبناء الحزب، وسيطرت عليهم مجموعة من الأفكار الدخيلة التي تعتقد أن عالم اليوم خال من الأيديولوجيات التي حلت محلها المصالح الاقتصادية والتقنيات الحديثة في تحديد السياسات، أو أن شعارات الحزب لا مستقبل لها. وأخذوا يرددونها دون استيعاب لمضامينها.

وكما تعلمون فإنني من المتحمسين جداً للتطوير التكنولوجي والاقتصادي ومع ذلك فإنني أرفض هذه الفكرة بالمطلق. وأنا تعرضت لهذه النقطة في حواراتي المختلفة مع مسؤولين وصحفيين وبخاصة الأجانب منهم، والذين كانوا يبادرون في طرح مثل هذه التساؤلات وكنت أجيبهم بأن عقيدة الحزب وشعاراته اليوم لا تزال تتماشى مع العصر وتنسجم معه.

فالوحدة تبدو مطلباً لدول أوروبا. والألمانياتان توحدتا. وكثير من الدول تبحث عن تكتلات اقتصادية أو سياسية مع دول أخرى قد لا تمت إليها بصلة جوهرية، فالأخرى بالدول العربية التي تربطها روابط تاريخية عديدة أن تتطلع إلى تحقيق الوحدة ولو على مراحل، وإذا لم تتحقق حتى الآن فهي تبقى هدفاً مشروعاً.

والحرية أصبحت هدفاً مطروحاً في كل دول العالم ولكل الشعوب أكثر من ذي قبل، وتحولت إلى موضوع للمزايدة لدى الكثير من الأنظمة والأحزاب والمنظمات وهيئات أخرى مختلفة، وهي تبقى موضوعاً جوهرياً في الحياة.

أما الاشتراكية فهي مفهوم يطبقه كل مجتمع على طريقته، وبالشكل الذي يحقق مصلحته، إنها مفهوم مرن لا يمكن تحديده في قالب جامد محدد فهناك الاشتراكية في فرنسا،

وقاعدتها الشعبية هي الأقوى اليوم، واشتراكية الصين التي تذهل العالم الغربي، وهناك الكثير من الدول التي تحكمها أحزاب اشتراكية، أو تلعب دوراً أساسياً في حياتها السياسية.

إن السؤال الذي يطرح نفسه وي طرحه البعض: كيف ننظم علاقة الحزب بالسلطة بطريقة لا يتجاوز فيها الحزب دوره بالانغماس في تفاصيل العمل الإداري والسلطوي، ولا تتجاوز فيها السلطة الإدارية وظيفتها بمحاولة الهيمنة على المؤسسة الحزبية؟، وهذه العلاقة بحاجة إلى دراسة موضوعية على كافة المستويات من أجل علاقة سليمة وأكثر فاعلية للمجتمع.

أيها الرفاق هنالك مهام جليلة تنتظرنا وتحديات واسعة تواجهنا وسنكون جميعاً إن شاء الله على قدر المسؤولية التاريخية للتصدي لها، وسنمضي معاً بثقتكم ومحبتكم ومساندكم في سبيل إنجاز هذه المهام وتجاوز تلك التحديات.

رسالة القيادة القطرية إلى مجلس الشعب بترشيح الرفيق الفريق بشار الأسد لرئاسة الجمهورية^(١)

رشت القيادة القطرية الرفيق بشار الأسد لرئاسة الجمهورية العربية السورية في رسالتها إلى مجلس الشعب الذي عقد جلسة في تمام الساعة السادسة من مساء يوم الأحد الموافق ٢٠٠٠/٦/٢٥ لمناقشة الرسالة وهذا نصها:

السيد رئيس مجلس الشعب

تحية عربية؛

عاشت جماهير شعبنا في هذه الفترة حالة وجدانية عميقة، وعبرت بصورة تلقائية عن عواطفها ومشاعرها، وقد هز أعماقها الرحيل المفاجئ للأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي الرفيق المناضل حافظ الأسد القائد القومي الكبير الذي جسّد بفكره وسلوكه ونضاله قيم الأمة وعبر عن تطلعاتها وبنى سورية المعاصرة وطناً قومياً منيعاً مستقراً يتبوأ مكانة عربية وعالمية مرموقة ودوراً رائداً جعل منه موئل رجاء الأمة وأملها في تحقيق أهدافها.

إن جماهير شعبنا تدرك إدراكاً عميقاً أن كل ما في نهج القائد خير وعظيم غير أن أعظم ما فيه هو الانطلاق دائماً نحو الأمام، وعدم التوقف عند المحن، وتحويل الحزن إلى

^(١)المناضل (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار - حزيران / ٢٠٠٠.

معرض للتقدم وإلى حافظ إضافي يوجه الإنسان إلى العمل والاستمرار في العطاء المتجدد. إن كل ذلك يؤكد قدرة شعبنا على تحويل الحدث إلى معرض إيجابي وتنشيط توجه لتعميق التضامين الكبيرة التي أسسها نهج القائد الراحل. ولعل أعظم هذه التضامين ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيزها وتماسك الجبهة الداخلية وتلاحمها، وإرساء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وبناء دولة المؤسسات والحلول الدستورية التي تحدد آليات الانتقال المنظم والهادئ للسلطة على جميع مستوياتها. إن هذه البنية المتكاملة مؤهلة تماماً للعملية الدستورية المطلوبة اليوم والمتعلقة بترشيح رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور، وقد بدأت باتخاذ الإجراءات المطلوبة في إطار هذه العملية بالوجه الأمثل لتعزيزاً لمسيرة الإنجازات التي حققها شعبنا خلف قيادة الراحل العظيم وعلى هدي نهج حزب البعث العربي الاشتراكي.

واستناداً إلى المهام الوطنية التي تتطلبها هذه العملية الدستورية اجتمعت القيادة القطرية بكامل أعضائها مساء العاشر من حزيران (يونيو) عام ٢٠٠٠ إثر انتقال الراحل الكبير إلى جوار ربه. وناقشت القضايا والإجراءات المطلوبة وركزت على متابعة الخطوات الدستورية والسياسية التي تتطلبها الأوضاع والتي تؤكد التزام شعبنا بالاستمرار على نهج الفقيه العظيم. وعملاً بأحكام المادة ٨٤ من الدستور قررت بالإجماع ترشيح الرفيق بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية العربية السورية. ويأتي هذا القرار استجابة إلى متطلبات المرحلة وما عبرت عنه الجماهير الشعبية العريضة بصورة تلقائية باعتبار الرفيق الدكتور بشار الأسد يمثل الأمل في استمرارية نهج القائد الكبير حافظ الأسد ويتحلى بالكفاءة المرجوة لقيادة البلاد بما يحقق هذه الاستمرارية.

وبجسد ترشيح الرفيق الدكتور بشار الأسد عدداً من المعاني والدلالات نشير إلى أهمها:

١ - ولد الدكتور بشار ونشأ في بيت القائد الراحل وتربى في مدرسته واستقى من معين حكمته معرفة وأخلاقاً وإيماناً بقضايا الوطن والشعب والتزاماً بأهداف الأمة.

٢ - الرفيق الدكتور بشار الأسد رفيق حزبي أكد عبر ممارساته وسلوكه مستوى رفيعاً من الالتزام بالقيم الحزبية والمبادئ التي تعبر عن مصالح الوطن والجماهير وعن المصالح القومية العليا للأمة، كما عبر عن الاهتمام بدور الحزب القائد وهيئاته ومؤسساته في مختلف مناحي المجتمع والدولة.

٣ - تؤكد السيرة الذاتية للدكتور بشار الأسد أنه يجسد في شخصه وعمله مفهوم التواصل بين جيلين الجيل الذي أرسى قواعد التحولات النوعية الكبرى، واكتسب خبرة ومراساً عبر تجربة نضالية طويلة والجيل الشاب الذي نشأ في كنف الحركة التصحيحية، واتجه بكل طاقاته نحو التطوير والتحديث والارتقاء بالمستوى النوعي لتجربتنا الرائدة. وبما أن التواصل بين هذين الجيلين ضرورة لازمة للاستمرارية والتحديث، فإن ترشيح الرفيق الدكتور بشار الأسد إجراء ضروري في هذا الاتجاه.

٤ - اهتمامه الواضح بالقضايا العامة وخاصة قضايا التحديث والتطوير والبحث العلمي، وتبني الطرق الحديثة في الإدارة والمعالجة العلمية الرصينة لقضايا التطور الاقتصادي والتقني والثقافي والاجتماعي بما يضمن النهوض بمستوى الحياة المعاصرة في جميع مضامينها استناداً إلى المبادئ والأسس الثابتة.

٥ - يتمتع الرفيق الدكتور بشار بأخلاق حميدة وسلوكية رشيدة وسمعة طيبة، كما يتمتع بحب التواصل المباشر مع الناس؛ الأمر الذي جعله ينال احترامهم وحبهم وتقديرهم.

٦ - وقاد في الفترة الماضية نشاطات علمية وثقافية واسعة وأسهم في جعل العلم والتقانة والثقافة المعاصرة في متناول الأجيال الناشئة والقاعدة الشعبية العريضة؛ مما يؤكد إيمانه بأهمية بناء الإنسان كأساس لكل بناء وكقاعدة لكل تطور وارتقاء.

٧ - اكتسب الرفيق الدكتور بشار الأسد خبرة جيدة في الفترة الماضية؛ إذ كان يقوم بتنفيذ العديد من المهام الموكلة إليه تحت إشراف القائد الكبير الراحل حافظ الأسد وتوجيهه، وقد أظهر الدكتور بشار الأسد قدراً كبيراً من الكفاءة في متابعة هذه المهام وتنفيذها بالوجه الأمثل.

السيد رئيس مجلس الشعب؛

إن ترشيح الرفيق الدكتور بشار الأسد يعني تعزيز التوجه نحو تحقيق الأهداف التالية:

١ - الاستمرار في تأكيد جميع مضامين نهج القائد الراحل في جميع المجالات، وفي مقدمة هذه المضامين ترسيخ القيم الوطنية والقومية والثوابت المبدئية، وتعزيز الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية المتماسكة بكل مقوماتها وعواملها، والتأكيد على دور حزب البعث العربي الاشتراكي وهيئاته ومؤسساته ومناضليه، والارتقاء بالتعددية الحزبية والسياسية والجبهة الوطنية التقدمية ودور المنظمات الشعبية والنقابات المهنية ومتابعة عملية التنمية

الشاملة استناداً إلى مبدأ الاعتماد على الذات والاستجابة لمتطلبات التنمية المتجددة والارتقاء بعملية النهوض الشامل، وتحسين مستوى الأداء الشخصي والجماعي والمؤسسي، وتحديث الإدارة ورفع المستوى المعاشي للمواطنين والاستمرار في معالجة مظاهر الخلل من هدر وتسبب وفساد والعمل على تحديث القوانين وتطوير البنى القاعدية في جميع المجالات وتشجيع البحث العلمي والاحتكام إلى العلم في معالجة قضايا التطور التقنية.

٢ - الاستمرار في العمل من أجل تعزيز طاقات سورية وقدراتها في جميع المجالات، بما فيها المجال الدفاعي والأمني بما يقوي حصانة قطرنا وصموده وريادته في العمل القومي للدفاع عن قضايا الأمة.

٣ - استمرار العمل بمختلف الوسائل والصيغ من أجل تحرير الأرض المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة استناداً إلى مواقف سورية الثابتة، فالسلام العادل والشامل هو خيار سورية الاستراتيجي، ولا بد من العمل لتحقيقه بالشكل الذي يعيد الحقوق لأصحابها، ويوفر الأمن والاستقرار للجميع. إن السلام العادل والشامل هو الذي ينهي الاحتلال ويقوم على انسحاب إسرائيل الكامل من الجولان حتى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وبخاصة حقه في العودة وتقرير المصير.

٤ - الاستقرار في ترسيخ دور سورية القومي في العمل من أجل الوحدة العربية كهدف أسمى لكل نضال عربي لأنه يضمن ارتقاء الأمة ونهضتها وتطورها الشامل ويسهم في استعادة دورها الحضاري وعلى هذا الأساس فإن العصر يطرح صيغاً كثيرة للتقدم نحو هذا الهدف الذي يصعب تحقيقه لظروف موضوعية دفعة واحدة ومن أهم هذه الصيغ التضامن العربي والتنسيق والتعاون الاقتصادي باتجاه التكامل الشامل والعمل المشترك من أجل المشروع القومي العربي والنهوض بالثقافة القومية وتنمية الحس القومي عند الجماهير.

٥ - تبوأ سورية في عصر الرئيس حافظ الأسد مكانة دولية مرموقة وأدت دوراً سياسياً في تجمعات دولية وإقليمية متعددة ؛ كالجامعة العربية وحركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي، كما نشطت في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المنبثقة عنها.

إن المرحلة تتطلب تعميق هذا الدور والاستمرار في تطويره استناداً إلى المكانة الكبيرة التي تحتلها أمتنا العربية، ودورها الإنساني الحضاري الفاعل منذ فجر التاريخ، وتحقيقاً لمضامين نضال الشعوب المشترك من أجل الحرية والعدالة والمساواة.

السيد رئيس مجلس الشعب؛

إن القيادة القطرية تؤكد أهمية ترشيح الرفيق الدكتور بشار الأسد استجابة لإرادة الجماهير العريضة وتحقيقاً للمهام الأساسية المطروحة أمام قطرنا، وهي تتدرج تحت عنوان التجديد على قاعدة الاستمرار والتطوير على قاعدة الاستقرار والمعالجة العملية الواقعية لقضايا التطور على قاعدة الثبات على المبادئ والقيم، وتفعيل جميع طاقات المجتمع في تعديتها على قاعدة الوحدة الوطنية الراسخة.

السيد رئيس مجلس الشعب؛

إن القيادة القطرية إذ تنقل لكم قرارها بالترشيح مع مسوغات هذا القرار ترحو عرضه على مجلسكم الكريم وفقاً لأحكام الدستور. وإذا ما تحقق أملنا في أن ينال الترشيح تأييد السادة أعضاء المجلس الكرام ؛ فإننا نرجو تحديد موعد الاستفتاء الشعبي على منصب رئيس الجمهورية وفقاً لأحكام الدستور.

تشكيل لجنة لدراسة الرسالة:

بعد ذلك تحدث السيد عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب فقال: إنه واستناداً إلى النظام الداخلي والدستور اجتمع مكتب المجلس وتدارس في موضوع تشكيل اللجنة الخاصة برئاسة نائب رئيس المجلس.

وبعد ذلك شكل مجلس الشعب لجنة خاصة مؤلفة من ٧٠/ عضواً لدراسة رسالة القيادة القطرية الواردة إلى المجلس والمتضمنة ترشيح الرفيق الفريق بشار حافظ الأسد الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي لمنصب رئيس الجمهورية العربية السورية. على أن تكلف اللجنة بإنجاز المهمة الموكلة إليها، ورفع التقرير اللازم بذلك للمجلس خلال مدة أقصاها ثمان وأربعون ساعة.

قرار مجلس الشعب

اجتمع مجلس الشعب بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٠ في جلسة تاريخية خاصة بإقرار ترشيح الرفيق بشار الأسد لمنصب رئيس الجمهورية وفيما نص القرار:

"إن مجلس الشعب بعد اطلاعه على رسالة القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المتضمنة اقتراح ترشيح الرفيق الفريق بشار حافظ الأسد الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيساً للجمهورية لفترة رئاسية دستورية مدتها سبعة أعوام ميلادية وعلى قرار اللجنة الخاصة المشكلة بقرار مكتب المجلس للنظر في اقتراح الترشيح يقرر..

الموافقة على ترشيح الرفيق الفريق بشار حافظ الأسد الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي لرئاسة الجمهورية العربية السورية لفترة رئاسية دستورية مدتها سبعة أعوام ميلادية، وعرض هذا الترشيح على المواطنين للاستفتاء عليه.

واستناداً على المادة /٤٨/ من الدستور حدد الرفيق رئيس مجلس الشعب يوم الاثنين العاشر من تموز لعام ٢٠٠٠ موعداً للاستفتاء الشعبي".

البيان الختامي للمؤتمر القطري التاسع^(٤٧)

انعقد المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي من ١٧ إلى ٢٠ حزيران عام ٢٠٠٠ تحت شعار مستقى من كلمات القائد الخالد حافظ الأسد: "كل مؤتمرات حزبنا مهمة، تبحث في خطأ الماضي وتعمل على تلافيه، وتستشف آفاق المستقبل، وتضع خطط العمل لتوجهات صحيحة نحو هذا المستقبل". وجاء انعقاد المؤتمر في ظروف عربية ودولية معقدة وصعبة تمثل امتداداً طبيعياً للتطورات التي جرت في العقد الأخير من القرن العشرين. وسبقت انعقاد المؤتمر تحضيرات مكثفة وانتخابات واسعة في قواعد التنظيم الحزبي، جرت في مناخ من الديمقراطية والحرية المتلازمين مع المسؤولية والشعور بالواجب.

وانعقد المؤتمر في ظروف صعبة نتجت عن رحيل القائد الخالد حافظ الأسد، لكنها ظروف أكدت بوضوح الاستقرار والوحدة الوطنية التي يعيشها شعبنا في القطر العربي السوري، ومتانة المؤسسات وتماسكها وثباتها، حيث مارست مهامها بفاعلية منظمة وهادئة على الرغم من وقع المصاب الجلل. وقد أكد هذا الأداء المنظم، كما أكد انعقاد المؤتمر في وقته المحدد، التزام الحزب والشعب بنهج القائد الخالد... وفي جلسة المؤتمر الافتتاحية ألقى

^(٧) المناضل (المجلة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي)، العدد ٣٠٢، أيار - حزيران / ٢٠٠٠.

الرفاق الأمناء العامون لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية كلمات عبروا فيها عن شعورهم العميق بالمصائب الذي ألمَّ بالوطن والأمة، ووجهوا فيها تحيات أحزابهم للمؤتمر وتمنياتهم بنجاحه، كما أكدوا فيها تمسكهم بالتحالف الجبهوي مع حزب البعث العربي الاشتراكي على قاعدة الوحدة الوطنية وميثاق الجبهة، والنظرة المشتركة إلى قضايا الأمة، والصمود في وجه مختلف التحديات. ونوهوا بضرورة إعطاء الأولوية في العمل المقبل إلى قضية تمتين تماسك الجبهة الداخلية عبر تطوير صيغة عمل الجبهة وفعاليتها، وإلى قضايا التنمية والوضع المعاشي للمواطنين عبر اتخاذ إجراءات محددة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.. وتلقى المؤتمر عدداً كبيراً من رسائل التحية والتضامن والتقدير من أحزاب وتنظيمات عربية شقيقة وعالمية صديقة، ومن شخصيات عربية وعالمية مرموقة، ومن نوادي ومؤسسات المغتربين العرب في الأمريكتين وأوروبا وأفريقيا وأستراليا. وفي بداية أعماله أعرب المؤتمر عن اعتزازه بنهج القائد الخالد حافظ الأسد، وتقديره العميق لمجمل عطائه ولسيرته النضالية، ولما قدم لحزبه وشعبه وأمتة منذ شبابه الأول وحتى آخر أيام حياته. كما أعرب المؤتمر عن ولاء الحزب ووفائه لهذا النهج وتمسكه به، ومتابعة السير على هديه، والعمل على تعزيزه عبر التطوير والتجديد المتواصلين. وفي هذا الإطار اتخذ المؤتمر قراراً بالإجماع بتسمية الرفيق الدكتور بشار الأسد قائداً لمسيرة الحزب والشعب، معتبراً هذا القرار تأكيداً عملياً على التمسك بنهج القائد الخالد، وتجسيداً لرغبة الحزب وإرادة الشعب.. وناقش المؤتمر في لجانه، وفي جلساته العامة، التقارير المقدمة إليه في المجال التنظيمي، والسياسي، والاقتصادي. وجرت المناقشات في مناخ تسوده الديمقراطية والروح الرفاقية والحرية المفعمة بحس المسؤولية والشعور بالواجب. وقد أبرزت هذه المناقشات عدداً كبيراً من الأفكار والمقترحات، جاءت كلها في إطار التوجه العام للحزب، وهو التجديد على قاعدة الاستمرار، والتطوير على قاعدة الاستقرار، والتحديث على قاعدة الثبات على المبادئ.

أولاً: في المجال التنظيمي: ناقش المؤتمر القضايا التنظيمية لما لها من أهمية بالغة في تعزيز أداء الحزب، وتقوية دوره وجاهزيته في العمل، وتأكيد جماهيريته. وأكد المؤتمر أهمية تطوير العلاقة بين أعضاء الحزب وبين هيئاته ومؤسساته، وبينه وبين الجماهير. كما نوه بضرورة متابعة العمل لتعزيز الحياة الديمقراطية في الحزب، وتنشيط حيوية حياته الداخلية وفق الأسس التنظيمية وتقاليد الحزب النضالية. وشدد على توسيع قاعدة الحزب تأكيداً لجماهيريته، والتركيز على المواطنين المنتجين المتفوقين في عملهم، والذين يتمتعون

بسلوكية جيدة وسمعة طيبة، بما يضمن رفق الحزب، باستمرار، بنوعية نضالية جيدة قادرة على القيام بمهامها ومسؤولياتها على الوجه الأمثل.

وأولى المؤتمر أهمية خاصة لتعزيز المسألة الثقافية في الحزب، منوهاً بدور الثقافة في بناء الشخصية الحزبية الواعية والملتزمة. وشدد على أن الوحدة الفكرية في الحزب تقوم على أساس نضج الوعي، وامتلاك قدرة التحليل وفهم التطورات استناداً إلى مبادئ الحزب، ومنطلقاته الفكرية، وتأكيداً على الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية...

وتطرق المؤتمر إلى علاقة الحزب بالسلطة في القطر العربي السوري، فأكد ضرورة الاستمرار في تنظيم هذه العلاقة وتطويرها. وأشار المؤتمر إلى الخلل الذي اعتري هذه العلاقة، وأكد ضرورة العمل على تلافي هذا الخلل من خلال مراجعة أسبابه ومعالجتها. كما أكد أهمية تطوير العلاقة بين الحزب والسلطة على أساس تفعيل دور الحزب في الإشراف والرقابة دون الانغماس في تفاصيل العمل الإداري وعمد السلطة، وبالمقابل ألا تحاول السلطة فرض نوع من الوصاية على المؤسسات الحزبية أو تجاوزها. وأكد المؤتمر أن هذه العلاقة بحاجة إلى الاستمرار في التنظيم والتطوير بما يسهم في تحقيق الانسجام، والتكامل بين عمل الحزب وعمل السلطة..

وناقش المؤتمر آلية العمل الحزبي فأكد ضرورة تطوير هذه الآلية خلال الاجتماعات، وأثناء تنفيذ المهام والتحرك الشعبي بما يسهم في تعزيز دور الحزب وفعاليته ونشاطه، ويمكنه من القيام بهذا الدور على جميع المستويات، ويعزز حضوره في صفوف الجماهير ومواقع العمل والإنتاج وجميع مرافق الحياة في المجتمع، ويقوي فعاليته في مهام الإشراف والرقابة وجميع مهامه الأخرى

ثانياً: في مجال الوضع الداخلي: ناقش المؤتمر قضايا الوضع الداخلي في القطر العربي السوري فأشاد بالجهود التي بذلها شعبنا في تحقيق منجزات أسهمت في تعزيز صمودنا الوطني، وترسيخ سياستنا القومية. كما ناقش المؤتمر الخلل في الوضع الداخلي، الناتج عن انحراف البعض وانعدام حس المسؤولية لدى البعض الآخر، مما أدى إلى عدم قيام المؤسسات الدستورية بدورها المحدد في الدستور، وعدم الالتزام التزاماً جدياً بالنهج الذي وضعه الحزب بقيادة القائد الخالد حافظ الأسد، مما أضعف القدرة على استثمار الجهود الكبيرة التي بذلت في عملية البناء.

كما ناقش المؤتمر الوضع السياسي في البلاد، والحاجة إلى تطوير النهج الديمقراطي القائم بصورة تتعزز معها الجبهة الداخلية، وتحقيق مشاركة أوسع فعالية وجدية للجماهير، وتنشط الحياة الحزبية، وتضمن الحريات العامة التي كفلها الدستور والقانون بما في ذلك حرية الرأي والتعبير. وأكد المؤتمر أن تعزيز الوحدة الوطنية والجبهة الداخلية المتماسكة يتطلب، في المرحلة المقبلة، التصدي للسلبات في عمل المؤسسات وفي سلوك بعض الأفراد. كما نوّه بالإجراءات التي تم اتخاذها في هذا الصدد في الفترة الأخيرة، وشدد على ضرورة الاستمرار بها، وعدم التساهل في محاسبة المقصرين والمهملين والمسئولين عن الفساد، ووضع ضوابط للسلوك العام والشخصي تجنباً للانحراف في المستقبل. وشدد المؤتمر على أهمية تطوير آليات العمل في مؤسسات الدولة، وعدم التساهل في تطبيق مبدأ سيادة القانون، وتحديث العلاقات الإدارية والقانونية في مختلف مؤسسات الدولة بما يجعلها أكثر قدرة على خدمة الشعب وتلبية حاجاته.

كما أكد المؤتمر أهمية تكثيف العمل وتعزيز الجهود لمواجهة مهام المرحلة المقبلة وتحدياتها، منوهاً بدور الفعاليات والتنظيمات السياسية والشعبية والنقابية في هذا المجال. وأكد المؤتمر كذلك إيلاء أهمية خاصة للجبهة الوطنية التقدمية بغية تطويرها وزيادة فعاليتها..

ودعا المؤتمر إلى تطوير جميع وسائل الإعلام، المقروءة والمسموعة والمرئية، ورفع مستوى أدائها، وتطوير الخطاب الإعلامي، وتعزيز شفافيته ومصداقيته؛ ليصبح أكثر تفاعلاً مع حاجات المواطن واهتماماته. وأكد أهمية توسيع أطر التعاون مع المؤسسات الإعلامية العربية والدولية بما يعزز حضور الإعلام العربي السوري في الساحتين العربية والدولية لخدمة قضايانا الوطنية والقومية.

كما أكد المؤتمر ضرورة الاستمرار في تعزيز قدراتنا الدفاعية، وتطوير بناء قواتنا المسلحة، وتأمين جميع مستلزماتها كي تواصل تأدية واجبها على أفضل وجه، دفاعاً عن الوطن وحقوق الأمة.

ثالثاً: في المجال الاقتصادي: أشاد المؤتمر بالإنجازات التي تحققت في مجالات التنمية منذ عام ١٩٧٠، كما أولى الوضع الاقتصادي في البلاد اهتماماً خاصاً، وناقش خلال القائم في البنية الاقتصادية، وحالة الركود والانكماش في الاقتصاد الوطني، وتأثير ذلك كله على مسيرة البناء والتقدم، وعلى مستوى معيشة المواطنين وتوفير احتياجاتهم، وتأمين متطلبات

الدفاع الوطني. وأوصى المؤتمر بوضع رؤية اقتصادية تحديثية لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، المالية والنقدية والمصرفية والإنتاجية والاستهلاكية والتسويقية، بهدف إعادة التوازن في الاقتصاد الوطني، ومعالجة التشوهات في بنيته الأساسية، والانتقال من مرحلة الركود والانكماش إلى مرحلة النمو والانطلاق.

واعتبر المؤتمر التنمية الشاملة مسئولية وطنية للدولة والمجتمع، وتأسيساً على ذلك أكد ضرورة اتخاذ الإجراءات العاجلة والملحة لإفساح المجال أمام الفعاليات جميعها كي تسهم في عملية التنمية الشاملة والمستدامة. وفي مقدمة ذلك تفعيل التعددية الاقتصادية ومعالجة أوضاع القطاع العام، وإصلاحه، وإزالة العوائق التي تعترضه، ووقف خسائر بعض شركاته، وتحريره من القيود، وتمكينه من المنافسة في الداخل والخارج.

كما أكد المؤتمر أهمية دور القطاعين الخاص والمشارك في هذه التعددية الاقتصادية، وشدد على ضرورة توفير المناخ الملائم لعملهما، وإزالة العوائق التي تعترض طريقهما، وتنشيط دورهما، وتوسيع مشاركتهما في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن خطة الدولة. وأكد المؤتمر أن النهوض بالاقتصاد الوطني، بجميع قطاعاته وفعالياته، سوف يسهم في حل القضايا المهمة المتعلقة برفع مستوى معيشة المواطنين، وتوفير فرص عمل جديدة للأجيال الشابة وللمحد من البطالة في البلاد.

وأكد المؤتمر أيضاً ضرورة الاهتمام بمستوى معيشة المواطنين وأصحاب الدخل المحدود بما يحقق العلاقة المتوازنة بين الأسعار والأجور والإنتاج، ويطلق طاقات الأفراد وقدراتهم الإنتاجية، ويعزز التزامهم بالعمل كقيمة من أعلى القيم في المجتمع..

وأكد المؤتمر أن عملية التنمية الشاملة، والاقتصاد الوطني بمجمله، يقف اليوم أمام مهام كبيرة تتعلق بترسيخ الإنجازات وتطويرها، والمضي قدماً في مسيرة البناء والتنمية، ومواكبة المستجدات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية والشراكة الأوروبية وثورة المعلومات، وغير ذلك من معالم عالمنا المعاصر، بما يخدم اقتصادنا الوطني ويعزز عملية تطويره وتحديثه.

وفي هذا الصدد أكد المؤتمر ضرورة بلورة هيكليّة اقتصادية متطورة، وتحديث القوانين الاقتصادية، واستخدام الأساليب الحديثة في إدارة الاقتصاد بما يرفع من الكفاءة والجدوى ومستوى الأداء، والاستمرار في إصدار القوانين والتشريعات المناسبة، والبدء

باتخاذ الإجراءات التي هدفها تشجيع الاستثمار، وتعزيز الربط بين خطط التنمية والسوق بما يؤدي إلى إحداث التغييرات الضرورية في مجال البنية التعليمية والإنتاجية..

وأكد المؤتمر كذلك أهمية إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة على قاعدة الاعتماد على الذات، واستناداً إلى ما أنجز من البنى التحتية المتطورة.

رابعاً: في المجال السياسي: ناقش المؤتمر الوضع الذي وصلت إليه عملية السلام وتطور الصراع العرب/الإسرائيلي، فأعرب عن اعتزازه بصلاية الموقف السوري وثباته على المبادئ وتمسكه بالسلام خياراً استراتيجياً، السلام العادل والشامل الذي يعيد الأرض والحقوق لأصحابها ويحقق الأمن والاستقرار والازدهار لجميع شعوب المنطقة.. وأكد المؤتمر أن هذا السلام يبنى على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.. وضمان الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وأكد المؤتمر ثبات الموقف السوري المستند إلى قرارات الأمم المتحدة ومرجعية مدريد باعتبارها متطلبات أساسية يقرها المجتمع الدولي.. ففضية الأرض ليست مادة للتفريط أو المساومة، إنها حق وطني تقره الشرعية الدولية والقرارات العربية، وعندما تلتزم إسرائيل بمبدأ الانسحاب الكامل من الجولان إلى خط الرابع من حزيران فستجد أن سورية جاهزة للمتابعة بما يحقق أهداف عملية السلام ومتطلباتها الموضوعية.

وأشاد المؤتمر بصمود أهلنا في الجولان المحتل وتمسكهم بهويتهم السورية، ورفضهم الاحتلال ونضالهم ضده، كما أشاد بنضال الشعب العربي الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه، واعتبر المؤتمر انتصار المقاومة الوطنية اللبنانية مؤشراً مهماً على قدرة العرب للوصول إلى حقوقهم، ودليلاً على قوة الإرادة الشعبية في ترسيخ قيم النضال والشهادة في النفس العربية.

واعتبر المؤتمر اندحار القوات الإسرائيلية المحتلة عن الأرض اللبنانية انتصاراً مهماً للبنان وسورية وللعرب، وهو انتصار لم يكن ليتحقق لولا حالة الصمود التي عاشها لبنان الشقيق على المستويين الرسمي والشعبي، ومارسها على الأرض بشجاعة وحكمة كانتا موضع تقدير المجتمع الدولي.

وأشاد المؤتمر بالتلاحم السوري اللبناني ووحدة المسار والمصير، وأكد أهمية الاستمرار في تعزيز علاقات الأخوة بين أبناء البلدين الشقيقين لخدمة مصالحهما المشتركة، وتعزيز مسيرة العمل العربي المشترك.

وناقش المؤتمر الوضع العربي وتطورات مؤكدا أن حزب البعث العربي الاشتراكي حزب قومي، ومنذ تأسيسه أدرك الحزب واقع الأمة العربية فركز في كل مرحلة من مراحل التاريخ العربي المعاصر على القضايا الجوهرية والمصيرية وأعطاه الأولوية المطلقة في نضاله. واعتبر أن من مسؤوليات الحزب في هذه المرحلة الاستمرار في التركيز على قضية الوحدة العربية، وتعزيز الشعور بالانتماء العربي ومسؤولية هذا الانتماء في إطار برامج متدرجة في جميع المجالات العلمية والثقافية والأمنية والاقتصادية والسياسية أخذا بالاعتبار الواقع الراهن ومكوناته وظروفه الموضوعية.

وأكد المؤتمر أن النهوض العربي في المرحلة الراهنة يتطلب تفعيل التضامن العربي والعمل العربي المشترك لبناء نظام عربي جديد يشارك فيه الجميع، وتحترم فيه مصلحة كل قطر عربي بما يخدم المصلحة القومية العليا للأمة. وأشاد المؤتمر بالسياسة القومية التي تنتهجها سورية، والجهود التي تبذلها من أجل وحدة الموقف العربي والتزامها المستمر بتعزيز التعاون العربي.

وأكد أهمية ما أنجز من تطورات في هذا المجال على الرغم من أن هذه التطورات مازالت في حدها الأدنى -وأوصى المؤتمر بمتابعة التنسيق بين سورية ومصر من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى في إطار إعلان دمشق، وأكد أهمية تعميق صيغة هذا الإعلان وتطويره ودفعه كي يصبح نواة لعلاقات تعاون عربي وطيد وشامل في مختلف المجالات لاسيما في ضوء بروز تكتلات اقتصادية وأمنية عديدة في العالم. كما أكد المؤتمر حرصه على تعزيز علاقات سورية وتطويرها مع الأردن واليمن ودول المغرب العربي والأقطار العربية كافة استنادا إلى مبادئ الأخوة والروابط القومية، وبما يحقق درجة متطورة من التكامل الاقتصادي الشامل في الوطن العربي.

وأشار المؤتمر إلى الوضع في العراق، فأشاد بالجهود التي بذلتها سورية لاحتواء الوضع ومعالجة آثاره السلبية على العلاقات بين الدول العربية، وأكد المؤتمر ضرورة إزالة معاناة الشعب العراقي الشقيق نتيجة الحصار المفروض عليه ورفض المحاولات الرامية إلى تفكيك العراق، والتأكيد على وحدته الوطنية وتكامل أراضيها.

وأعرب المؤتمر عن قلقه إزاء الأحداث الجارية في الجنوب السوداني والتي تعتبر تهديدا لوحدة السودان، وتزيد في تعميق الشرخ بين شماله وجنوبه وتضعف استقراره وتعرقل دوره العربي، وأكد المؤتمر دعمه التام لوحدة السودان أرضا وشعبا.

كما أكد المؤتمر أن وحدة وتكامل الأرض العربية في الوطن الكبير تستند إلى وحدة كل قطر عربي وتكامل أرضه، وأن هذا المبدأ هو قاعدة أساسية لتقويم الأحداث والتطورات التي تتعرض لها بعض الدول العربية، مع تأكيد المؤتمر وترحيبه بإيجاد حلول مرضية لمشاكل الحدود بين أية دولتين عربيتين.

وأكد المؤتمر أهمية تحديد الأولويات وفق المصالح القومية العليا، وتعزيز المواجهة المشتركة للتحديات المصيرية. وأشاد بصمود سورية في معركة السلام معتبرا هذا الصمود حالة مميزة من النهوض بالوضع العربي في مواجهة شعور الإحباط الناتج عن تردّي الوضع العربي. ولاحظ المؤتمر أن الصمود السوري لقي دعما واسعا من الجماهير العربية، لأنها وجدت فيه أنموذجا لما يجب أن تكون عليه المواقف العربية في مواجهة التحديات الخطيرة الراهنة التي تعترض طريق الأمة في نضالها من أجل استعادة أراضيها المحتلة وحقوقها المغتصبة.

واستعرض المؤتمر مجمل التحديات في المنطقة وفي مقدمتها المشروع الصهيوني التوسعي الاستيطاني، وتحديات التنمية القومية، وما تتطلبه من تعزيز للمعرفة والعلم والتقانة والاقتصاد والثقافة والأمن القومي. ودعا المؤتمر العرب لتحمل مسؤولياتهم في بناء المشروع القومي والبدء بخطوات التكامل الاقتصادي العربي بجدية والتزام وتعزيز دور جامعة الدول العربية والمنظمات التابعة لها، ووضع آليات جديدة متطورة لتفعيل هذا الدور.

وبالتزام مع تعزيز العمل العربي المشترك على المستوى الرسمي، طالب المؤتمر الحزب والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية في القطر بتوسيع الاتصالات مع التنظيمات السياسية والشعبية والنقابية في الأقطار العربية الأخرى، وبدء حوار مثمر هدفه إيجاد صيغة نهوض عربي جماهيري مشترك. وهذا العمل الجماهيري أضحي اليوم ضرورة أساسية من ضرورات بناء المشروع القومي وتحريك الجماهير وتفعيل طاقاتها الكامنة.

وناقش المؤتمر الأوضاع الدولية وتطوراتها إثر التغيرات المثيرة التي شهدتها العالم في العقد الأخير، مشيراً إلى أن انهيار التوازن الذي كان قائماً في العلاقات الدولية أدى إلى أن تتحمل الدول النامية أعباء إضافية كبيرة من أجل الحفاظ على استقلالها الوطني.

ولاحظ المؤتمر أن الدول النامية تعاني من ظاهرة سلبية أخرى ناتجة عن التطور الهائل المتسارع للعلوم والتقانة في العالم وعجز هذه الدول عن مواكبة هذا التطور، مما أسهم في تعميق هوة النمو بين الدول المتطورة والدول النامية. كما زاد في سلبية هذه الأوضاع الاستخدامات غير العادلة لبعض المؤسسات الاقتصادية العالمية. وفي هذا الصدد شدد المؤتمر على أهمية إقامة علاقات دولية ديمقراطية خالية من نزعات الهيمنة والتطرف والعنصرية. واعتبر المؤتمر أن عالماً متعدد الأقطاب سوف يتيح للبلدان النامية فرصة أفضل من أجل تحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وإنسانية.

وناقش المؤتمر مسألة الشراكة الأوروبية المتوسطية محلاً للظروف التي نشأت فيها فكرة هذه الشراكة، ومنوها بأهمية استمرار الحوار بين الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بما يحقق المصالح المتبادلة، ومشيراً إلى أن قيام السلام العادل والشامل في المنطقة سوف يسهم في تسريع الوصول إلى هذه الشراكة. وفي هذا الصدد يدعو المؤتمر إلى دور أوروبي أكثر فعالية في عملية السلام المتعثرة.

وأكد المؤتمر أهمية الاستمرار في بناء علاقاتنا الدولية على أساس ضمان مصالحنا الوطنية والقومية وتعزيز نشاط القطر في إطار منظمة الأمم المتحدة، وتنشيط دوره في حركة عدم الانحياز والمؤتمر الإسلامي بما يسهم في كسب أكبر دعم دولي لقضايانا، وفي تعزيز التوجه نحو بناء نظام عالمي جديد قائم على المساواة ووحدة المعايير والتكافؤ واحترام حق كل شعب باختيار طريق تطوره اختياراً حراً.

وأكد المؤتمر كذلك أهمية علاقاتنا مع دول الجوار العربي والإسلامي وبخاصة مع إيران التي تربطنا بها علاقات وثيقة وداعمة للحق العربي لاسيما المتصل منها بسورية ولبنان في قضايا الصراع العربي - الإسرائيلي. كما أكد المؤتمر أهمية تعميق الحوار مع تركيا بما يسهم في تطوير العلاقات بين البلدين على أساس مبادئ سياسة حسن الجوار والمصالح المشتركة، واستناداً إلى الروابط التاريخية والثقافية التي تربط العرب بوجه عام وسورية بوجه خاص مع شعب تركيا الجار والمسلم.

وفي ختام أعماله انتخب المؤتمر الهيئات الحزبية والقيادية حسب ما نص عليه النظام الداخلي. فقد انتخب لجنة مركزية مؤلفة من ٩٠ عضوا كما انتخب لجنة الرقابة والتفتيش الحزبي من خمسة أعضاء. وفور انتخابها اجتمعت اللجنة المركزية وانتخبت الرفيق الدكتور بشار الأسد أميناً عاماً لها، كما انتخبت من بين أعضائها القيادة القطرية الجديدة.

وبعد انتهاء المؤتمر اجتمعت القيادة القطرية الجديدة فانتخب الرفيق الدكتور بشار الأسد أميناً قطرياً. ويعتبر المؤتمر القطري التاسع، بأعماله ونتائجه محطة مهمة في مسيرتنا النضالية، ونحن ندخل القرن الحادي والعشرين، وستكون مقررات المؤتمر دليل عمل لرفاقنا في الجهاز الحزبي، وموجهاً لنضال جماهيرنا الشعبية في الفترة القادمة....

ومع انتهاء أعمال المؤتمر تبدأ العملية الأهم، وهي عملية تنفيذ القرارات والتوجهات التي اتخذها المؤتمر. وهذا يتطلب تكثيف الجهود من أجل دفع مسيرة البناء الشامل والتحرير الكامل إلى الأمام، وتعزيز مضامين تجربتنا النضالية الرائدة على هدي قرارات المؤتمر ووفق روح العصر ومتطلبات التطوير والتجديد.

القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي

دمشق في ٢٩/٦/٢٠٠٠

مؤتمر "البعث" ..

الجسم العسكري يطفى على اللجنة السياسية^(٤٨)

تمثل (الجسم العسكري) بشكل ملفت في تركيبة اللجان الثلاث، خصوصاً السياسية، التي تشكلت أمس بعد افتتاح المؤتمر التاسع لحزب (البعث) قياساً إلى (الجسم المدني) للحزب.

وبدأت اللجان السياسية والاقتصادية والتنظيمية، مناقشتها للتقارير التي أعدها أعضاء في القيادة القطرية للحزب قبل أيام. ويتوقع أن تشهد اللجان نقاشاً عميقاً، خصوصاً بعدما طلب عدد من المسؤولين السابقين الانضمام إلى عضويتها.

وكان الأمين القطري المساعد لـ (البعث) سليمان قذاح افتتح أعمال أول مؤتمر منذ ١٥ سنة، داعياً إلى انتخاب الفريق بشار أميناً عاماً للحزب لترشيحه رسمياً إلى الرئاسة لأنه (الأجدر بحمل "الراية" واستجابة للإرادة الشعبية العارمة والتمسك بنهج الأسد) وعلمت "الحياة" أن المؤتمرين وافقوا بـ (الأكثرية) على اقتراح وزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس اختصار المؤتمر على ثلاثة أيام بـ (اعتبار أن هذه الفترة كافية لمناقشة التقارير وانتخاب قيادة جديدة) لكن الأمين العام المساعد عبد الله الأحمر أشار إلى احتمال (تمديد الأعمال في حال احتجنا إلى ذلك).

^(٤٨) الحياة، (لندن)، ١٨/٦/٢٠٠٠.

ويعتبر طلاس وقداح والأحمر أعضاء في القيادة القطرية التي تضم ٢١ مقعداً شغل أربعة منها، وسينتخب المؤتمر (٩٥٠) عضواً أيضاً لجنة مركزية جديدة وخمسة أعضاء للجنة للرقابة والتفتيش.

وبدأ الدكتور قداح المؤتمر بترديد شعار الحزب منذ العام ١٩٤٧ (أمة عربية واحدة) فرد الحاضرون (ذات رسالة خالدة) طالباً منهم تلاوة نشيد الحزب (من دون موسيقى ومن دون تصفيق حداداً على الأسد) وجلس على المنصة رئيس الوزراء محمد مصطفى ميرو (ليس عضواً في القيادة القطرية ولا في اللجنة المركزية) ورئيس (الحزب الشيوعي) يوسف فيصل ورئيس (حزب الاتحاد الاشتراكي) صفوان قديسي ورئيس البرلمان عبد القادر قدورة ونائب الرئيس عبد الحليم خدام وسليمان قداح وعبد الله الأحمر ورئيس (حزب الوحدويين الاشتراكيين) فائز إسماعيل ورئيسة (الحزب الشيوعي) وصال فرحة ورئيس (حركة الاشتراكيين العرب) غسان عثمان، فيما تقدم قاعة الحضور الدكتور بشار الأسد وقد أحاطه عن يسار طلاس وعن يمينه عضو القيادة القطرية عصام القاضي رئيس منظمة (الصاعقة) كمؤشر لدعم الدكتور بشار للقضية الفلسطينية.

وإذا كان بين الحضور كل المسؤولين في الحكومة والجيش والاستخبارات والدولة، فإن خطابات المتحدثين تركزت على (منجزات الراحل) و(التأييد المطلق) لبشار وضرورة (محاربة الفساد) و(انتصار المقاومة التاريخي) في لبنان ووضع الرئيس الأسد (خطأً أحمر لا تتنازل عنه، وهو الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧).

يذكر أن قاعة المؤتمر ضمت ١١٥٠ عضواً منهم ٢٠٠ مراقب، إضافة إلى أكثر من مائتي صحفي حضروا جلسة الافتتاح العلنية، وقال الأمين القطري المساعد سليمان قداح إن (العالم) خسر برحيل الأسد (آخر العمالقة) وإن (انعقاد المؤتمر جاء بعد الزلزال) وفي (غمرة أحزان الوطن) وأشار إلى تأكيد الأسد أن (لا تتنازل ولا تقريط بذرة من تراب الوطن) وأنه (إذا لم نستطع فعل الأحسن، فلنتوقف عن الحاضر) وفي شأن مفاوضات السلام مع إسرائيل، مؤكداً (سعيها إلى تحقيق السلام العادل الشامل) وإن الأسد ترك (إرثاً نضالياً وأخلاقياً يشكل إرادة للصمود).

داخلياً، بعدما قال قداح إن التعديل الدستوري الذي سمح للدكتور بشار بالترشيح للرئاسة (استجاب للرغبة العارمة للشعب وللتمسك بنهج الأسد) أشار إلى وجود مهمات

أساسية (أماننا هي التجديد على قاعدة الاستمرارية، والتطوير على قاعدة الاستقرار، وتفعيل طاقات المجتمع على أساس التعددية الراسخة).

وألقى الأمراء العامون لأحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) التي تشكلت في العام ١٩٧٢ من الأحزاب الرئيسية، خطابات علنية. وقال إسماعيل إنه (لو لم يؤسس الأسد الجبهة الوطنية لكانت هذه الأحزاب تتصارع إلى الآن) معلناً تأييده لبشار (لأنه ملتزم خط الأسد، وسنكون متعاونين معه إيماناً منا بأن لا تتأقظ بين الجذع والشجرة).

ودعا زعيم (حركة الاشتراكيين العرب) عبد الغني قنوت في خطاب قرأه الأحمر -لأن المرض حال دون حضوره- إلى (تحسين وضع المعيشة للمواطن ومواجهة البطالة ورفع وتيرة العمل) و(التصدي لظاهرة الفساد والمحسوبية وتطوير المؤسسات ودعم مؤسسة القضاء وتطبيق مبدأ المحاسبة) لأن (المواطنون ينتظرون الحلول) وتمنى (التوفيق) للدكتور بشار، فيما شددت فرحة على أن الأسد وضع (وصية) بأن (لا تتأزل عن ذرة من ترابنا) ودعت رئيسة (الحزب الشيوعي) إلى (تطوير الرواتب وإصلاح الضرائب) وإلى السماح ب(صحافة علنية مرخصة رسمياً) مذكراً ببعض أقوال كارل ماركس.

وفيما ركز قدسي في خطابه على (خصال الأسد) و(الآمال المعلقة) على الدكتور بشار كـ(امتداد واستكمال لما صنعه الرئيس) رأى فيصل أن (خط ٤ حزيران يفصل بين من تعز عليه المبادئ ومن يستهين بها) داعياً إلى (وضع حد لظاهرة الفساد، وإيجاد آليات لمنع ظهورها والتصدي للفساديين السابقين واللاحقين وإجراء محاكمة شفافة وعادلة) وكان رئيس(الحزب الشيوعي) الوحيد الذي تحدث عن (مؤسسات المجتمع المدني) وعن (تطوير دور البرلمان) بعدما نوه بجهود الدكتور بشار لـ(حمل الراية)، وأكد أن دمشق ستبقى (قلب العروبة النابض) كما كان رئيس (الحزب الوحدوي الاشتراكي) أحمد الأسد الوحيد الذي ذكر (القدس الشريف) كشرط لتحقيق السلام العادل الشامل. وأعلن في خطاب قرأه الأحمر (دعمنا المطلق) لبشار فيما قال عثمان إن (عزائنا) برحيل الأسد هو (أن نهلك مستمر بقيادة بشار).

بعد استراحة قصيرة طلب من الصحفيين المغادرة، وعقدت جلسة مغلقة للمؤتمرين شكلت فيها ثلاث لجان: سياسية واقتصادية وتنظيمية، بعدما انتخب الدكتور علاء الدين عابدين أمين فرع دمشق نائباً لرئيس المؤتمر مع عبد الحميد صالح. وقرأ الأحمر أسماء أعضاء اللجنة السياسية التي تضم خدام ومشاركة وقدورة وطلاس ورئيس مكتب الأمن

القومي عبد الرؤوف الكسم (أعضاء قيادة قطرية) ووزير الخارجية فاروق الشرع (عضو لجنة مركزية) وعدداً من المؤتمرين بينهم وزير الإعلام عدنان عمران والسفير السوري في طهران أحمد الحسن ومحافظا ريف دمشق علي زيود ودرعا وليد عثمان (سابقان) وكبار الضباط في الاستخبارات والجيش بينهم اللواء إبراهيم حويجة، اللواء آصف شوكت (رئيس قسم القوات المسلحة في الاستخبارات العسكرية وزوج الدكتورة بشرة الأسد ابنة الرئيس الراحل) ورئيس المخابرات العامة اللواء علي الحوري ومعاونيه اللواء المتقاعد محمد ناصيف خير بيك والرئيس المكلف بالاستخبارات العسكرية اللواء حسن خليل والعماد أحمد عبد النبي ورئيس فرع الاستطلاع في القوات العامة في لبنان اللواء غازي كنعان، والعميد محمد حذيفي ومدنيون وعسكريون وأمنيون آخرون، إضافة إلى أعضاء مراقبين بينهم عصام العمي وغسان عاقل وعبد الحميد غانم وأعضاء القيادة القومية بينهم عصام القاضي ومحمد خليفة وفاضل الأنصاري. وبعد الانتهاء من قراءة الأعضاء، سأل الأحمر الحاضرين إذا كان أي منهم يريد الانضمام إلى هذه اللجنة فرفع يده عدد منهم، بينهم رئيس شعبة الأمن السياسي عدنان بدر حسن ورئيس الأركان العماد علي أصلان ووزير الداخلية محمد حربنة ووزير الإعلام السابق محمد سلمان.

وبناقش هؤلاء تقريراً أعده السيد عبد الحليم خدام عن الوضع الدولي والعربي و(الصراع العربي-الإسرائيلي) والوضع الداخلي، وهو يختلف كثيراً بمفرداته وخطابه عن تقرير المؤتمر السابق عام ١٩٨٥.

ثم تلا الأحمر أسماء أعضاء اللجنة الاقتصادية التي تضم: وليد حمدن، أحمد قبلان، رشيد اختريني (أعضاء قيادة قطرية) محمد مصطفى ميرو، كمال شرف، ووزير العدل محمد نبيل الخطيب والصناعة أحمد الحمود، إضافة إلى العميد بهجت سليمان والعماد فاروق عيسى. وأعلن رئيس المؤتمر أن (كل من لم يرد اسمه في هاتين اللجنتين سيكون في اللجنة الثالثة) ويعني هذا أن الدكتور بشار سيكون في اللجنة التنظيمية، لكن مصدراً قال إنه في اللجنة السياسية.

العولمة والشفافية ومحاربة الفساد

بدل التآمر والخيانة والإمبريالية والرجعية

سورية: حزب البعث يتبنى خطاباً معتدلاً في تقرير سياسي أعده

خدام^(٤٩)

يستعد حزب البعث الحاكم في سورية لتبني خطاب سياسي أكثر اعتدالاً قياساً على الخطاب الذي كان سائداً لدى انعقاد المؤتمر الثامن في العام ١٩٨٥.

وإذا كان السبب الرئيسي في اختلاف المفردات السياسية يعود إلى اختلاف المرحلة التاريخية، فإن ظهور جيل جديد في الحزب الحاكم والرغبة في تطوير (برنامج واقعي) وتنبهه أدباً على تضمين التقرير السياسي لغة معتدلة (بعثياً).

لم يقتصر التغيير في الخط الذي يتبناه حزب البعث الحاكم في سورية على خطابات المتحدثين في مؤتمره القطري التاسع المنعقد في دمشق، وفي مقدمهم الأمين القطري المساعد سليمان قذاح، والذين تحدثوا عن (محاربة الفساد) و(الشفافية) و(سيادة القانون) و(صحافة حرة وعلنية) مروراً بـ(العولمة) و(المتغيرات الدولية) وصولاً إلى (السلام العادل والشامل) واستعادة كل الجولان. بل اتضح هذا التغيير أكثر في التقرير الذي أعده نائب

^(٤٩) الحياة، (لندن)، ١٨/٦/٢٠٠٠.

الرئيس السيد عبد الحليم خدام الذي يعد بمثابة (ثورة لغوية) مقارنة مع تقرير المؤتمر الثامن.

وكان التقرير الذي صيغ قبل ١٥ سنة عقد في (ظروف غير عادية واجه حزبنا وجماهير شعبنا ظروف التآمر والمواجهة) الأمر الذي أدى إلى الحديث عن (الإمبريالية الأمريكية) و(الصهيونية العنصرية) و(الرجعية العميلة) ووجود (مخططات تآمرية خارجية وداخلية) استهدفت (النيل من صمود سورية وتصديها لمخططات أعداء الأمة) (الهادفة إلى الهيمنة على المنطقة العربية بأسرها) و(فرض الحلول الاستسلامية) و(المشاريع التصفية) و(دفع سورية إلى الركوع) باعتبارها الصامدة في وجه (الإمبرياليين والصهاينة).

وعقد المؤتمر السابق بعد المواجهة مع (الإخوان المسلمين) وبعد سنوات من توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. وجاء في تقرير ذلك المؤتمر أن (ظروف التآمر الخارجي تصاعدت بشكل خاص مع توقيع اتفاقات كامب ديفيد بين الخائن المقتول أنور السادات وبين العدو الصهيوني) وأنها (بلغت ذروة تصعيدها في بدايات العام ١٩٨٠ بالأحداث التي شهدتها حلب وباقي محافظات القطر).

في المقابل فإن تقرير المؤتمر الحالي يتحدث عن (تطورات هائلة ومتغيرات مثيرة هي الأخطر) حصلت منذ العام ١٩٨٥ أدت إلى (تبدلات عظيمة في الوضع الدولي) في إشارة إلى (انهيار دول المنظومة الاشتراكية) و(اختلال كبير في التوازن الدولي وبروز الولايات المتحدة قطباً وحيداً يسعى للهيمنة على العالم)، الأمر الذي حرم الدول النامية من (مساحة معينة تتحرك فيها من أجل تحقيق استقلالها الوطني، وتحقيق قدر من النمو والتقدم مستفيدة من التوترات الدولية والصراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي).

وتناول التقرير المتغيرات الدولية بلغة واقعية وإن كانت نقدية، مثل الحديث عن استخدام الولايات المتحدة لصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية الحرة لـ(إحداث التبدلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العالم لا سيما في البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية إلى جانب استهداف الصين) مع التعبير عن القناعة من أن (الهيمنة على حريات الشعوب وسيادتها الوطنية ومواردها الاقتصادية ومحاولة طمس هويتها الوطنية حالة لا يمكن أن تكون مستديمة).

وبعدما يشير التقرير الذي كان مقررًا أن يراه الرئيس حافظ الأسد قبل وفاته، إلى أن (روسيا الاتحادية لا تزال غارقة في الأزمات الناشئة عن الانهيار السوفيتي وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم اختيار الطريق النهائي لإعادة البناء)، ويتحدث التقرير عن (النظام العالمي الجديد) ذلك أن (السبيل لدرء أضراره والإفادة من إيجابيات التقدم العلمي والتطور الاقتصادي هو العمل والتطور الاقتصادي والعمل على تعزيز البناء الوطني والتركيز على توفير عوامل القوة وإبرازها، قوة الشعور بالانتماء القومي وقوة العلم والمعرفة وقوة النمو الاقتصادي والقدرة على حماية الوطن وصيانة حقوق البلاد).

عملية السلام:

وعن عملية السلام، يعيد التقرير اللغة السياسية ذاتها باستثناء عدم إشارته إلى وجود (قرار استراتيجي) بتحقيق السلام وإن كان أكد التمسك ب(السلام العادل الشامل)، إذ يقول: (رغم أن العرب أعلنوا بصورة واضحة أن السلام العادل والشامل المبني على الشرعية الدولية الذي يعيد للعرب الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وللشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية، ورغم جميع الجهود التي بذلها الجانب العربي فقد بقيت إسرائيل رافضة بصورة جدية إقامة سلام عادل وشامل يوفر الأمن والاستقرار في المنطقة).

وفي خطاب أكثر اعتدالاً من الثمانينات وأقل (مرونة) من الخطاب الذي تبناه مسئولون في السنوات والأشهر السابقة، يتحدث التقرير عن كون (المشروع الصهيوني) أطلق (مشروعاً أدى إلى عدم التوصل إلى سلام عادل) ذلك أن رئيس الوزراء السابق اسحق شامير (كان أكثر القادة الإسرائيليين وضوحاً في التعبير عن العقيدة التوسعية الإسرائيلية، سواء في الخطاب الترحيبي بزيارة الرئيس المصري أنور السادات للكنيسة خلال زيارته للقدس في ١٩ من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٧، أو في كلمته أثناء انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في تشرين عام ١٩٩١) لكن (البعث) لا يريد إغلاق الباب أمام السلام بل يدعو على (جوب الاستمرار بالعمل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل الذي يعيد الأرض والحقوق، آخذين بالاعتبار أن استمرار الدعوة الصهيونية والدعوات التوراتية وتأثير ذلك على السياسات الإسرائيلية وعلى البنى السياسية في الدولة اليهودية واستمرارية الاستراتيجية الكبرى للحركة الصهيونية والهادفة للسيطرة على الوطن العربي وإضعاف

العرب وتفكيكهم، كل ذلك سيعيق توجه العرب والعالم نحو إقامة السلام العادل والشامل، ويحمل إسرائيل في نهاية الأمر مسؤولية الفشل في تحقيق السلام).

وبعدما يتحدث عن التقرير تفصيلاً عن (الشراكة الأوروبية-المتوسطية) باعتبارها مشروعاً أوروبياً استهدف (شراكة أمنية لاحتواء الاضطرابات والصراعات والعمليات التي تستهدف الأمن والاستقرار والاهتمامات الأمنية للصراع العربي-الإسرائيلي وتهديده للأمن والاستقرار ليس في المنطقة، بل في أوروبا وفي العالم إلى جانب انفجار الوضع الأمني في الجزائر، وجوارها وما ينجم عن ذلك من هجرة واسعة إلى أوروبا)، يخصص فصلاً كاملاً لـ (الصراع العربي-الإسرائيلي) بدأ بالحديث عن (تحديات المشروع الصهيوني)، ذلك أنه منذ (تأسيس الحركة الصهيونية وإطلاق المشروع القومي الصهيوني، عملت هذه الحركة لتوظيف الانتشار الصهيوني في العالم لا سيما في الدول الكبرى لكسب دعمه، وحقق ذلك وعد بلفور الصادر العام ١٩١٧، ثم تسهيل الهجرة إلى فلسطين ثم إقامة الدولة في أيار (مايو) عام ١٩٤٨ وتقديم كل دعم ممكن لإسرائيل ومساندتها في بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والعلمية) مع تركيز (المنظمات اليهودية الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، ونجاحها بإقامة علاقات استثنائية بين الدولة اليهودية والولايات المتحدة، وأدى التحالف إلى الالتزام الأمريكي بأمن ومصالح إسرائيل واعتبار ذلك جزءاً من الأمن الأمريكي).

واستذكر التقرير أن سورية أعلنت منذ حرب تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٧٣ (قبولها تحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على تطبيق قرارات الشرعية الدولية ويؤدي إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني) ثم (وافقت بعدئذ على عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبمشاركة الولايات المتحدة، وإسرائيل لم تتحمس لهذه الفكرة ووضعت كل العراقيل الممكنة في طريقها).

وبعد أن وضعت حرب الخليج الثانية أوزارها أطلق الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش في آذار (مارس) ١٩٩١ مبادرة سلمية تقوم على (تسوية شاملة مبنية على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ومبدأ الأرض مقابل السلام من خلال عقد مؤتمر دولي للسلام حول الشرق الأوسط).

ولاحظ التقرير أن هذه المبادرة كانت (أول تحرك أمريكي يهدف إلى تحقيق شمولية الحل على أساس قرارات الشرعية الدولية) وأن إسرائيل رفضت (مبادرة بوش مع أنها ظلت على مدى نصف قرن تدعي السعي إلى السلام مع العرب، وتزعم أنهم دعاة حرب ولا يريدون السلام، وحاول شامير الالتفاف على المبادرة الأمريكية مطالباً بدلاً منها بعقد مؤتمر إقليمي يبحث في وجوه التعاون الإقليمي دون التطرق إلى احتلال إسرائيل للأراضي العربية).

وبعدما شرح تفصيلاً دعوات سورية لـ(التنسيق) بين الأطراف العربية و(التمسك بقرارات مجلس الأمن) و(الحقوق الفلسطينية) و(تداعيات) اتفاق أوسلو و(الانفراد الفلسطيني)، دخل التقرير في تفاصيل المفاوضات السورية-الإسرائيلية وبقاء دمشق (صامدة و متمسكة بنوابتها ومواقفها المبدئية مع الإصرار على عدم التنازل أو التفريط في أي من حقوقها) ذلك أنها أعلنت منذ مدريد (أن رفض مناقشة أي عنصر من عناصر السلام قبل أن يحسم موضوع الانسحاب الكامل) وأنه (كي يكون الانسحاب كاملاً يجب أن يكون إلى خط الرابع من حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، وأن تسحب إسرائيل قواتها العسكرية ومدنييها ومستوطنيها إلى ما وراء هذا الخط بحيث لا يبقى أي إسرائيلي في الجولان).

وتابع التقرير (نجحت سورية نتيجة هذا الموقف الثابت في حمل إسرائيل على التزام الانسحاب من الجولان المحتل حتى خط الرابع من حزيران. ولقد أصبح الموقف السوري من الانسحاب الكامل إلى هذا الخط الرابع واضحاً أمام العالم كله ولم يعد موضع نقاش أو مفاوضات أو مساومات)، إضافة إلى نجاحها في فرض رؤيتها لترتيبات الأمن بعد الانسحاب واعتبار (أن مفهوم الأمن الذي تقبله هو أن يكون متساوياً ومتكافئاً ومتبادلاً، ولا يكون أمن طرف على حساب الطرف الآخر).

وبعدما جددت شرح أسباب فشل قمة جنيف بين الرئيس بيل كلينتون والرئيس الأسد باعتبار أن ما أحضره كلينتون (لا يزال بعيداً عن تلبية متطلبات الموقف السوري)، تحدث عن انتصار المقاومة في جنوب لبنان بسبب (صمود سورية الذي كان له الأثر الكبير والمستمر في دعم صمود لبنان ومقاومته الباسلة التي حققت الإنجاز التاريخي في مواجهة غطرسة إسرائيل وخططها التوسعية والمعادية للسلام).

الوضع الداخلي:

ونوه التقرير بـ(المنجزات الوطنية) و(الوحدة الوطنية)، لكن أشار إلى بعض الظواهر السلبية مثل (التسيب في عمل بعض أجهزة الدولة ومؤسساتها وغياب الشعور بالمسؤولية في قطاعات ومستويات متعددة ونمو ظاهرة عدم المبالاة، والفساد في عدد من مؤسسات وإدارات الدولة مما انعكس سلباً على الإنتاج والأسعار وحياة المواطنين، والتقصير في اتخاذ الإجراءات الملائمة في بعض مجالات التنمية، والاقتصاد بفروعه المختلفة، مما أدى إلى خلل في العمل والإنتاج وتدني فرص العمل، وضعف متابعة القيادة الإدارية العليا للقيادات الأدنى في تنفيذ القرارات والإجراءات والخطط المقررة، وتدني احترام القانون والنظام، مما أدى إلى تأثيرات سلبية واجتماعية واقتصادية عميقة، وعدم التطبيق الحازم والمستمر لمبدأ المحاسبة رغم الإجراءات العديدة التي تم اتخاذها، والهدر اللامسئول لموارد الدولة في معظم مؤسسات القطاع العام).

التقرير الاقتصادي للحزب..

تأمين احتياجات الصمود وقاعدة معلوماتية^(٥٠)

ركز التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري للحزب على ضرورة تأمين احتياجات الصمود والدفاع أمام المشروع الصهيوني، وعلى محاسبة المقصر أو المسيء والمتهرب وعلى تحديث الدولة، فيما أعلن وزير الإعلام السوري عدنان عمران أن المؤتمر سيتبنى (برنامجاً واقعياً) من شأنه أن يعالج الجوانب السلبية في سوريا.

وقال عمران في مؤتمر صحفي شارك فيه الصحفيون الذين غطوا جنازة الرئيس الأسد أن المؤتمر التاسع للحزب الذي يمتد بين ١٧ و ٢١ حزيران (سيضع برنامجاً واقعياً وطموحاً لتحقيق الأهداف التي يطمح إليها المواطن) و أضاف (الجوانب الإيجابية ستبقى على حالها وسيتم تغيير الجوانب السلبية).

وأشار إلى أن الفريق بشار الأسد سيشارك في المؤتمر بوصفه (أحد الأعضاء البارزين) في الحزب. وكان رئيس مجلس الشعب السوري عبد القادر قدورة أعلن أن القيادة القطرية لحزب البعث ستعين الفريق بشار الأسد أميناً عاماً للحزب ليحل مكان الرئيس حافظ الأسد في هذا المنصب. وأعلن أن المؤتمر سيناقش التقارير المقدمة إليه السياسية والاقتصادية والتنظيمية وجميع شئون البلاد المستجدة في سوريا منذ المؤتمر الأخير للحزب عام ١٩٨٥.

^(١٠) السفير، (بيروت)، ١٦/٦/٢٠٠٠.

وقال عمران أن الدعم الذي عبر عنه عدد كبير من زعماء العالم للفريق بشار جاء بعد التأييد الكبير الذي عبر عنه الشعب السوري. أضاف (الدعم الدولي للدكتور بشار تعبير عفوي ومنطقي يتركز على التأييد الكاسح في سوريا للقائد الجديد). وألمح عمران إلى أن البلاد ستكون تحت قيادة الفريق بشار أكثر انفتاحاً على الصحافة الأجنبية. مضيفاً أن بشار الأسد أعرب عن احترامه للصحافة، وأن هذا الاحترام سيتواصل ويتعمق.

التقرير الاقتصادي:

كانت القيادة القطرية لحزب البعث منعقدة في دمشق للإعداد للمؤتمر، وفيما تميز الجانب السياسي لهذا المؤتمر بالتشديد على الاستمرار في مكافحة الفساد، وفي التأكيد على المسلمات المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي والدعوة إلى عالم متكافئ، فإن الجانبين الاقتصادي والتنظيمي سيشهدان تحولات.

ويضم التقرير التنظيمي (١٨٢ صفحة) معلومات مفصلة عن نسبة الحزبيين في الدولة وتوجهات المنظمات وحزبي الجيش، والمشاكل التي يعاني منها الحزب وضرورة مكافحة الأمية في الجيش وغيره، كما يؤكد أن نسبة الحزبيين قد ازدادت على نحو ملحوظ بين آخر مؤتمر للحزب (الثامن الذي عقد العام ١٩٨٥ والمؤتمر الحالي). وبالرغم من أن معظم المسؤولين السوريين يشددون على مبدأ (التغيير عبر الاستمرارية) حتى ولو أن رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة لا يحبذ هذا التعبير، إلا أن ثمة شعوراً لدى الكثير من السوريين بمن فيهم عدد من القيادات الرسمية بأن المرحلة المقبلة مرشحة لنوع جديد من القيادات من دون أن يكون في ذلك إبعاد للحرس القديم، وإنما (تطعيم القديم بما يضخ دماً جديداً في شرايين الاقتصاد والقطاعات الاجتماعية والسياسية المختلفة).

وفي الجانب الاقتصادي فإن التقرير الاقتصادي يضم ١٠٣ صفحات بينها الجداول الكثيرة المرفقة. وتقول المقدمة إن الأهداف الرئيسية (تتمثل في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومتوازنة ومستدامة في جميع فروع الاقتصاد الوطني، وفي المدن والأرياف) وتأمين احتياجات المواطنين المتنامية في ضوء تطور المستوى المعيشي، وازدياد أعباء وتكاليف الحياة و(تأمين احتياجات الصمود أمام المشروع الصهيوني وتزايد القدرات القتالية الإسرائيلية وتوفير متطلبات الزيادة المرتفعة للسكان).

وبعد أن يشرح التقرير التحولات الاقتصادية الحديثة في العالم يعتبر (أن مواجهة التحديات ينبغي أن تتم بدراسة جدية ومعمقة للوضع الاقتصادي، وإعادة تأهيله لتجاوز انعكاساته السلبية. وإن ذلك يقتضي تحديث الدولة وتنمية الشعور بالمسؤولية ورفع الكفاءة الإدارية والمهنية والفنية وإنهاء حالة الهروب من تحمل المسؤولية ومحاسبة المقصر أو المسيء أو المتهرب، وتركيز الاهتمامات على تركيز التوازن في الاقتصاد الوطني، وتوسيع قاعدة التنمية والاستثمار)، ويلفت التقرير إلى ضرورة إعادة النظر ليس بأهدافنا الاقتصادية، وإنما بأساليب العمل مع العناصر التي تتحكم بالانفتاح وهي (السوق، الجودة، التكلفة، السعر، والربح).

وفي البند الأول يعرض التقرير لخصائص الاقتصاد السوري معتبراً أنه اقتصاد زراعي صناعي متنوع نسبياً في تركيبه مع نمو ملحوظ في قطاع الخدمات حيث يساهم:

أ- قطاع الزراعة بنسبة ٢٩% وسطياً من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- قطاع الصناعة والتعدين والطاقة بنسبة ٢٢ في المائة وسطياً من الناتج المحلي.

ج- قطاع الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة ١١% وسطياً من الناتج الإجمالي.

وفيد بأن نمو السكان يرتفع بنسبة ٣،٣%. ويبدو إن التقرير الذي قيل أن وزير السياحة قاسم مقداد أشرف عليه، لا يعيد النظر كثيراً في القطاع العام، حيث يعتبر أن هذا القطاع (يلعب دوراً رائداً في الاقتصاد السوري قائماً على أساس (التعددية الاقتصادية) حيث لكل من القطاع العام والخاص والمشارك والتعاوني دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار التكاملية والتنافسية الإيجابية.

وبعد أن يشرح التقرير في البند الثاني (الأهداف العامة للاقتصاد السوري) ينتقل في البند الثالث إلى (السياسات الاقتصادية والاجتماعية) ويقول: (ترتبط السياسة الاقتصادية والإجراءات والأدوات المتممة لها ارتباطاً وثيقاً بالأهداف والأفضليات الاقتصادية، حيث توضع السياسات والتعليمات لمواجهة ما يلي:

١ - معدل النمو المرتفع للسكان.

٢ - الطلب المستمر على رفع المستوى المعيشي.

٣ - إعادة التوازن إلى ميزان التجارة وميزان المدفوعات.

٤ - إعادة التوازن بين الموارد والنفقات في الموازنة العامة للدولة.

ويشير في الجانب المالي إلى (متابعة إعادة النظر في التشريعات الضريبية بما يحقق تحسين الموارد المالية من الضرائب، ويحد من التهرب الضريبي، وإلى الاستمرار بإعادة النظر بأسعار صرف الليرة السورية بشكل تدريجي باتجاه توحيد سعر الصرف، ومتابعة تطوير وتحديث عمل الجهاز المصرفي للمساهمة في دعم السياسة النقدية واستيعاب التطورات الاقتصادية في سورية، والاستمرار في تحسين مستوى الرواتب والأجور بما يتناسب وزيادة تكاليف المعيشة، وإعادة النظر بربط الأجر بالإنتاج، وكفاءة استخدام عناصر الإنتاج).

ويبدو واضحاً أن المشرفين على التقرير لا يحبذون كثيراً مسألة القروض، حيث يشيرون إلى (استخدام القروض وفق أولويات الاقتصاد الوطني في الحدود الدنيا اللازمة وبما يتوافق مع المصلحة العامة).

ويشرح التقرير أن (الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بالأسعار الحقيقية (الثابتة لعام ١٩٩٥) بمعدل نمو وسطي قدره ٣,٨ % سنوياً (مع الإشارة إلى أن معدل نمو السكان هو تقريباً بالنسبة نفسها) ويبلغ مجمل الاستثمار في تكوين الأصول الثابتة، وفق التقرير نفسه، خلال الفترة ما بين ١٩٨٥ إلى ١٩٩٨ حوالي ١٧٧٧ مليار ليرة سورية الأسعار الحقيقية، وقد ساهم القطاع العام بحوالي ٩٠٠ مليار ليرة سورية والباقي للقطاع الخاص.

أما الميزان التجاري، فيفيد التقرير بأن (حجم الصادرات في خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٨ حوالي ١٨١٧ مليار ليرة سورية مقابل مستوردات ٢٧٨١ مليار ليرة سورية، وبذلك شكلت الصادرات ما نسبته ٦٥ في المائة فقط من المستوردات، مما أظهر عجزاً قدره ٩٦٤ مليار ليرة سورية، أما في الفترة ما بين ١٩٩٦ - ١٩٩٨ فقد شهد الميزان التجاري تحسناً ملحوظاً حقق فيه فائضاً بلغ ٢٧ مليار ليرة سورية بتحقيق صادرات بلغت ٦٣٨ مليار ليرة سورية مقابل مستوردات بلغت ٦١١ مليار ليرة سورية، ويعزو التقرير ذلك إلى تناقص مستوردات وسائل الإنتاج وانخفاض الطلب بسبب حالة الانكماش التي ظهرت في خلال تلك الفترة.

وقد ارتفع عدد السكان في الجمهورية العربية السورية من ١٠٢٦٧ ألف نسمة في عام ١٩٨٥ إلى ١٤١٥٣ ألف نسمة في العام ١٩٩٥، ووصل إلى ١٥٥٩٧ ألف نسمة في العام ١٩٩٨.

أما بالنسبة للتعليم فيلاحظ التقرير تدني نسبة الأمية بشكل مستمر، حيث انخفضت النسبة العامة للأميين من ١٩% في العام ١٩٩٥ إلى ١٥,٩ في المائة العام ١٩٩٨ من مجمل عدد السكان، وازدادت نسبة حاملي الشهادة الابتدائية من ٣٤,٥ في المائة في العام ١٩٩٥ إلى ٣٦,٧ في المائة، والشهادة الثانوية من ٦,٤ في المائة إلى ٦,٨ في المائة للفترة نفسها، أما نسبة حاملي شهادة المعاهد المتوسطة فقد ازدادت من ٤,٢ في المائة العام ١٩٩٥ إلى ٥ بالمائة للعام ١٩٩٨ وارتفعت نسبة حملة الشهادات الجامعية من ٣,٣ في المائة إلى ٣,٧ في المائة، ويذكر التقرير بأن ذلك قد تحقق نتيجة للسياسات التي اتبعتها الدولة في القضاء على الأمية ونشر التعليم ومجانيته في جميع مراحلها.

أما نتائج مسح القوى العاملة لسنوات ١٩٩٥-١٩٩٨ فقد بين أن حجم قوة العمل بلغ ٤٠٩١ ألف عامل لعام ١٩٩٥ أي ما نسبته ٢٨,٨ في المائة من مجموع السكان، والذي ارتفع إلى ٤٥٢٧ ألف عامل في العام ١٩٩٩، أو ما نسبته ٢٨,١ في المائة من مجموع عدد السكان في ذلك العام.

وبوضح التقرير أن نصيب الفرد من الناتج المحلي بقي شبه ثابت خلال ١٣ عاماً، ولم يرتفع بأكثر من ٤,٦ في الألف خلال هذه الفترة.

وبعد استعراض شامل لجميع تطورات القطاعات الزراعية والصناعية والمنتجة، يتوقف التقرير عند الآفاق المستقبلية للاقتصاد السوري فيؤكد على ضرورة:

تفعيل دور التعددية الاقتصادية، والعمل على تقوية دور القطاع العام، والتركيز على نشاط التجارة وخاصة التصديري وتفعيل السياسات الاستثمارية، وإحلال آلية السوق (العرض والطلب) في كل ما يتعلق بالإنتاج من السلع والخدمات وتحديد الأسعار تبعاً لهذه الآلية باستثناء بعض السلع التي تعتبر استراتيجية واجتماعية، ويدعو التقرير إلى إعادة النظر بالاقتصاد الوطني. والانتقال من المركزية إلى اللامركزية في التخطيط وإدارة الاقتصاد الوطني، ووضع استراتيجية تقنية وطنية، وإنجاز قاعدة معلوماتية اقتصادية، وإتاحة الفرص أمام المستثمرين والمنتجين الحقيقيين في القطاع العام والخاص والمشارك والتعاوني

في بناء القاعدة الاقتصادية، وتفعيل دور سوريا المركزي كسلطة نقدية، وتطوير وتحديث النظام المصرفي والعمل على إحداث مصرف للاستثمار والتنمية.

انتقادات للتقرير الاقتصادي^(٥١)

قال النائب السوري رياض سيف إن الإحصائيات الواردة في التقرير الاقتصادي تغطي الفترة ما بين ١٩٨٥ و١٩٩٨ أي أن التقرير لم يأخذ في الاعتبار الأشهر السبعة الأخيرة، (نتيجة قصور وتأخر الإحصائيات في سوريا. الأمر الذي يستوجب وضع إشارة استفهام كبيرة على نجاح التخطيط الاقتصادي للمستقبل). وجاء في وجهة نظر سيف عن التقرير:

(لقد تضمن التقرير سرداً مدعماً بالأرقام الإحصائية حتى نهاية العام ١٩٩٨، لتطور الإنتاج والخدمات الاجتماعية، وبما يوحي بسلامة النهج الاقتصادي وضرورة الاستمرار به، مع التنويه بشكل مبطن لبعض الثغرات والأخطاء، من دون الوقوف عندها، وتحليلها ووضع الحلول الضرورية لتجاوزها، ومن دون الأخذ بعين الاعتبار مقارنة ما تحقق في نفس الفترة في أكثر الدول النامية على الرغم من أن سوريا اعتمدت خلال هذه الفترة على استثمار النفط بشكل جائر، حيث شكل على مدى السنين العشر الأخيرة ما يزيد على ٤٠ في المائة من واردات الموازنة المحلية، كما اعتمدت على قروض خارجية ضخمة وإعانات مالية كبيرة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وعلى الرغم من كل تلك الموارد فإن الوضع الاقتصادي وصل إلى طريق مسدود أهم سماته:

^(٥١) السفير، (بيروت)، ١٧/٦/٢٠٠٠.

- ١ - استنزاف الموارد المائية بشكل جائر لتنفيذ خطط زراعية خاسرة كلفت الخزينة مبالغ طائلة لدعمها مثل القطن -الشوندر السكري.
- ٢ - استنزاف مؤسسات القطاع العام الإنتاجية، وإيصال أكثرها إلى حد الإفلاس.
- ٣ - إلحاق الضرر بالقطاع الخاص الصناعي، الذي استثمر أموالاً طائلة لم تحقق الجدوى بسبب غياب مناخ العمل الطبيعي، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف الطفيلية وغير الضرورية، وبالتالي أدى إلى عجز هذا القطاع عن المنافسة مع مثيلاته في الدول العربية والعالمية.
- ٤ - الفشل الذريع في القطاع المشترك الذي كلف الدولة والمواطنين خسائر فادحة.
- ٥ - التراجع الكبير في نشاط القطاع التعاوني الذي بات عاجزاً عن تحقيق أي من أهدافه.
- ٦ - استفحال ظاهرة البطالة المقنعة التي نتجت عن التوظيف المكثف في الدولة لمجرد امتصاص البطالة، مما رفع عدد العاملين في الدولة إلى ما يقارب ثلاثة أضعاف العدد المطلوب، والذي أدى بدوره إلى تدني مستوى الخدمات، وتدني المردود في الإنتاج كمّاً ونوعاً فكبّد الدولة خسائر فادحة.
- ٧ - تفاقم التثوهات في رواتب العاملين في الدولة حتى وصلت إلى على حالة اللامعقول، مما ساعد بشكل كبير على انتشار الإحباط والتسيب واللامبالاة عند أكثر العاملين في الدولة، وخلق الأرض الخصبة لنمو الفساد، واعتماد الكثير من الموظفين على ابتزاز المواطنين ما أمكن، تعويضاً لما انتقص من رواتبهم حتى أصبحت الرشوة وقبول الهدايا حالة طبيعية لا يستهجنها أحد.
- ٨ - غياب المحاسبة والمراقبة وانتشار الاحتكار وقصور القوانين وغياب الشفافية، مما أدى إلى استفحال ظاهرة التعدي على المال العام وانتشارها بأشنع صورها وهذا شكل نزيفاً خطيراً لاقتصادنا الوطني.
- ٩ - تدنت في الفترة الأخيرة (منذ العام ١٩٨٥) بشكل ملحوظ خدمات التعليم والصحة، كما أصابت القضاء تشوهات خطيرة بسبب التثوهات في رواتب العاملين في تلك المجالات.

١٠ - تخلف الاتصالات والتكنولوجيا وعدم استخدام المعلوماتية بالشكل المطلوب برغم الاهتمام الكبير الذي لاقته في الآونة الأخيرة، وذلك مقارنة مع الدول الأخرى.

١١ - بقيت أهم القوانين النازمة للاقتصاد والمجتمع من دون تحديث، برغم النداءات المتكررة الداعية لذلك، مما منع تحقيق نمو طبيعي ومتوازن في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٢ - بقي المناخ الاستثماري عاجزاً عن جذب الاستثمارات العربية والعالمية، بسبب غياب الكثير من الشروط الأساسية مثل (النظام المصرفي - النظام الضريبي - غياب المناطق الصناعية).

وأشار في وجهة نظره إلى الآفاق المستقبلية للاقتصاد السوري فقال:

قدم التقرير عرضاً لرؤية مستقبلية للاقتصاد السوري، جاءت في ثلاثة وعشرين هدفاً الجديد فيها:

- إحلال آلية السوق في كل ما يتعلق بالإنتاج من سلع وخدمات.
- اعتبار المجلس الأعلى للتخطيط أعلى سلطة لإدارة الاقتصاد الوطني.
- إحداث مركز وطني لنقل التقنية وتوطينها وتجديدها وتطويرها.
- الانتقال من المركزية إلى اللامركزية في التخطيط، وإدارة الاقتصاد وإعطاء الإصلاحات الكاملة لمؤسسات وشركات القطاع العام الاقتصادي.
- إعادة دور مجلس النقد والتسليف.
- إحداث مصرف للاستثمار والتنمية.

أما بقية الأهداف فهي عبارة عن أهداف عائمة للتحسين والتطوير، ومن المستغرب عدم وجود أي بند خاص بتصحيح تشوهات الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية.

وقال سيف (انطلاقاً من تحملي المسؤولية البرلمانية كواحد من ممثلي الشعب السوري، أتقدم بالمقترحات التالية آملاً أن تساعد المؤتمر في اتخاذ القرارات المناسبة القادرة على تحقيق أهدافنا التنموية:

أولاً: إعادة بناء جسور الثقة بين الحكومة والشعب، من خلال المبادئ التي تؤكد أن كل إنسان بريء حتى تثبت إدانته، وترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص واحترام الحريات الأساسية، وأن يدرك العاملون في قطاع الدولة، أنهم يتقاضون رواتبهم مقابل تقديمهم أفضل الخدمات للشعب الذي يدفع تلك الرواتب.

ثانياً: إعادة تفعيل كل المواطنين وتحملهم المسؤولية حيث إن الطريقة التي تم بها تهميش دور الشعب في الفترة السابقة، هي جذر المشكلة، لذلك لا بد من توضيح دقيق لحقوقهم وواجباتهم، وإلا سوف نبقى عاجزين عن تحقيق الأهداف التي وردت في التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري التاسع.

ثالثاً: حل مشكلة تشوهات الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية من خلال برنامج واضح، وفي فترات زمنية محددة، وهذا شرط أساسي لتحقيق أهداف المؤتمر.

رابعاً: يجب على قيادة الحزب والحكومة أن تضع برنامجاً واضحاً يسمح بممارسة جميع النشاطات الاقتصادية بشكل نظامي ومعلن، ويتيح المجال لكل القادرين على المنافسة والحررة الشريفة بتحقيق الربح والتوسع والتطور، ويعفيهم من الاضطراب على دخول متاهات المخالفات الجماعية للقوانين والأنظمة القاصرة، حيث لا يخفى على أحد معظم نشاط القطاع الخاص، التجاري والصناعي والحرفي والخدمي والسكني، تقوم نشاطاتها مكرهة في السوق السوداء، مما يجعل من المستحيل، الوقوف على حقيقة وحجم ونوع وطبيعة مشاكلها، وبالتالي يحرم الحزب والحكومة من أي إحصائيات دقيقة ضرورية، لتطوير تلك القطاعات، فيمنعها من النمو الطبيعي والمنافسة الحرة، ويفوت على خزينة الدولة ما يمكن أن تساهم به تلك القطاعات من ضرائب ورسوم.

خامساً: إفساح المجال لإعادة بناء مجتمع مدني من خلال منظماته اللاعسكرية، بغية الاستفادة من جميع الطاقات الكامنة، لدى مختلف أبناء الشعب، واستثمارها للمساهمة في النشاطات الثقافية مثل جمعيات (حماية المستهلك - حماية البيئة - جمعية الجودة الوطنية - حماية الطفل - رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة - جمعيات النشاطات والدراسات والبحوث - النوادي بمختلف النشاطات الاجتماعية والثقافية) بعيداً عن سيطرة وتوجيه السلطة.

المعالجة الجديدة للقطاع الاقتصادي العام تستوجب مركزية

عامل الربح واستقلالية الشركات والأخذ بألية السوق^(٥٢)

عبد الحليم خدام^(٥٣)

تتعرض أوضاع القطاع العام الاقتصادي على مجمل الأوضاع المالية في البلاد بسبب الهدر، وسياسة الأسعار وسوء الإدارة وغياب العوامل الاقتصادية في تسيير وإدارة مؤسساته، مما يستوجب إعادة نظر جذرية في أوضاعه بهدف تصحيح هذه الأوضاع، وتوفير شروط أفضل لمساهمة مؤسساته وشركاته في النمو وتوفير الاحتياجات للبلاد.

وأية معالجة جديدة للقطاع العام الاقتصادي يجب أن تنطلق من القواعد التالية:

١ - التركيز على الطبيعة الاقتصادية للقطاع العام، ومركزة عامل الربح والإسهام في النمو الاقتصادي.

٢ - استقلالية شركات ومؤسسات القطاع العام الاقتصادي.

^(٥٢)الزمان، (لندن)، ١١/١١/٢٠٠١.

^(٥٣)نائب رئيس الجمهورية، الورقة هذه تظهر مدى الخلاف في الرؤية الاقتصادية بين ما يقدمه خدام وبين الرؤية الاقتصادية التي طرحها الحزب، علماً أن خدام عضو في القيادة القطرية للحزب قبل خروجه منها عقب المؤتمر القطري العاشر الذي عقد في حزيران /يونيو ٢٠٠٥ ثم انشاققه عن النظام ولجؤه إلى باريس.

٣ - الأخذ بآلية السوق فيما يتعلق بالمنافسة والربح والجودة والسعر .

يتطلب هذا المبدأ وضع تشريع لتحقيق ما يلي:

١ - الطلب من مؤسسات وشركات القطاع العام تصنيف العاملين في ضوء حاجة العمل، ووضع الفئات خارج الإطار القانوني والمالي للمنشأة.

٢ - تقوم الحكومة (الوزارة الوصائية) بتصنيف الفائزين وإخضاعهم لبرنامج إعادة تأهيل لمواقع عمل أخرى جديدة ويتقاضون رواتبهم خلال مدة التأهيل من مؤسسة التأمينات الاجتماعية.

٣ - مجلس الإدارة هو سلطة القرار في المؤسسة في كل ما يتعلق بشؤونها الإدارية والمالية والتجارية والفنية والتحديث والتطوير ووضع خطط الإنتاج والتسويق والميزانية.

٤ - تخضع ميزانية المؤسسة وتفرعاتها للرقابة المالية اللاحقة من قبل الجهاز المركزي لرقابة المالية، باعتباره مدقق حسابات الدولة.

٥ - تخضع المنشأة إلى أحكام قانون التجارة والقانون المدني في كل ما يتعلق بغيرها، كما تخضع إلى كل ما يتعلق بغيرها، كما تخضع إلى قانوني العمل والتأمينات الاجتماعية. والقضاء هو المرجح في خلافاتها مع غيرها سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً.

٦ - تخضع المنشأة فيما يتعلق بالإنتاج إلى رقابة جهاز المواصفات والجودة في وزارة الصناعة أو في الجهات العامة الأخرى حسب الحال.

٧ - تخضع المنشأة إلى القوانين العامة فيما يتعلق بالصحة المهنية والبيئة.

٨ - في إطار تصفية تشابكات ديون القطاع العام ووزارة المالية يجوز بقرار من مجلس الوزراء نقل ملكية منشأة أو أكثر أو جزء منها إلى إحدى المؤسسات العامة التالية:

صندوق توفير البريد - شركة الضمان لقاء الديون المترتبة على وزارة المالية للمؤسسات الثلاث المشار إليها. ويحل المالك الجديد محل الدولة في جميع الحقوق والالتزامات.

ثانياً: استقلالية المنشأة:

إن الطبيعة الاقتصادية لمنشآت القطاع العام تتطلب استقلالية كاملة عن العمل اليومي لأجهزة الحكومة، بما في ذلك الأجهزة الرقابية المتعددة لتتاح لها حرية التحرك في السوق واتخاذ القرار الذي يخدم المنشأة، ويساعدها في تحقيق مهامها.

ولذا فإن القانون الجديد لتنظيم أوضاع القطاع العام وضمان استقلاليته يجب أن يتضمن ما يلي:

١ - تحديد الهيكلية الإدارية للمنشأة ومهامها وتتألف الهيكلية الإدارية من:

أ- مجلس إدارة مكون من عدد من الأعضاء بين خمسة وسبعة حسب وضع كل منشأة وأحدهم المدير العام.

ينتخب العمال اثنين من أعضاء مجلس الإدارة أحدهما يمثل الجهاز الفني والآخر من العمال الآخرين وتعين الجهة المالكة بقية أعضاء مجلس الإدارة الذين يفرغون للعمل.

يجب أن تتوفر في المدير العام وأعضاء الإدارة الكفاءة الفنية والأهلية القيادية.

مجلس الإدارة هو المسؤول عن إدارة الشركة بجميع نشاطاتها وأعمالها ووضع خطط الإنتاج والميزانية السنوية واتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسويق والأسعار وتحديد سلم المكافآت والحوافز، ووضع النظام الداخلي للمنشأة وتعيين وكلاء البيع في السوق المحلي والأسواق الخارجية، وتحديد آليات وطرق التسويق، ووضع قواعد الجودة وتطوير الإنتاج وتحديث التجهيزات، والموافقة على العقود التي يعقدها المدير العام إذا تجاوزت مبلغاً معيناً وتعيين الخبراء.

يلحظ مجلس الإدارة خلال وضع الموازنة احتياجات التطوير والتحديث، كذلك الاحتياطي من المقتطع من الأرباح والمبالغ اللازمة لإيفاء الديون، ومقدار السيولة لحاجة العمل، ويحول الباقي إلى الجهة المالكة.

ب- المدير العام: يعين المدير العام بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الجهة المالكة.

يشترط في المدير العام توفير الأهلية القيادية والكفاءة الفنية والمهنية، وتحدد صلاحياته في النظام الداخلي.

- ٢ - تصدق ميزانية المنشأة من قبل الجهة المالكة.
- ٣ - يجب وضع خطط الإنتاج على أساس الطاقة الحقيقية للمنشأة وحاجات السوق وبهدف تحقيق الربح.
- ٤ - تتحدد العلاقات التجارية بين شركات ومؤسسات القطاع العام على أساس سعر السوق كما تطلق المنافسة بين المنشأة والمنشآت الأخرى العامة والخاصة.
- ٥ - في حال ارتكاب أحد العاملين في المنشأة جرماً سواء كان عضواً في مجلس الإدارة أو في الجهاز العامل تبلغ النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القضائية. كما يحق لجهاز الرقابة المالي في حال اكتشاف مخالفة تشكل جرماً إحالة مرتكب المخالفة إلى القضاء.
- ٦ - توزع على العاملين في المنشأة نسبة تعادل ٢٥ في المائة من الأرباح الصافية وفق قواعد يضعها مجلس الإدارة ويوافق عليها رئيس مجلس الوزراء.

ثالثاً: الأخذ بآليات السوق:

إن الخطوة الثالثة والأساسية لتحرير القطاع العام الاقتصادي، وإطلاقه هي تضمين القانون نصاً يلزم شركات ومنشآت القطاع العام الاقتصادي بآلية السوق فيما يتعلق بالأمور التالية:

- ١ - المنافسة.
- ٢ - تحديد سعر المنتج.
- ٣ - عامل الربح.
- ٤ - الجودة.

رابعاً: تصنيف الشركات:

تكلف الحكومة دراسة جميع شركات ومنشآت القطاع العام وتصنيفها لاتخاذ الإجراءات التالية:

أ- تحديد الشركات والمنشآت التي يشملها القانون الجديد، وهي الشركات الربحية، أو التي يمكن تطويرها لتصبح رابحة عبر تحديثها وتطويرها ومعالجة أوضاعها الإدارية والمالية.

ب- تحديد الشركات الخاسرة والتي يجب إغلاقها.

ت- يجب أن تنجز الدراسة وتطبيق القانون خلال عام من تاريخ صدوره.

خامساً: الإنتاج الاستراتيجي:

بالنسبة للإنتاج ذي الطابع الاستراتيجي، يصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد، وتقوم الحكومة بتغطية الفرق بين كلف الإنتاج والعقود حسب آليات السوق وبين الكلف والأسعار التي تحددها الدولة.

سادساً: الفصل بين ملكية الدولة وبين إدارة المنشأة:

يجوز بقرار من مجلس الوزراء التعاقد مع الغير على إدارة إحدى أو بعض منشآت القطاع العام ضمن الشروط التالية:

١ - المحافظة على العاملين في المنشأة وعلى حقوقهم.

٢ - تطوير وتحديث المنشأة.

٣ - تطبيق قوانين العمل والتشريعات الضريبية.

٤ - اقتسام الأرباح بين الجهة المالكة للمنشأة وبين الجهة المتعاقدة بنسبة محددة.

٥ - تعيين الجهة المالكة عضواً منتدباً في الإدارة المتعاقدة لرقابة العمل والمحافظة على حقوق الدولة.

سابعاً: أحكام عامة:

١ - نخضع جميع شركات ومنشآت القطاع العام للتشريعات الضريبية.

- ٢ - تحدث الدولة مراكز ومعاهد للتدريب المهني والفني وإعادة التأهيل وتمول بمساهمات من القطاعين العام والخاص.
- ٣ - إلغاء المؤسسات والجهات الوصائية الحالية على شركات ومؤسسات القطاع العام بالنسبة للشركات والمنشآت التي يجري نقل ملكيتها إلى مؤسسات عامة أخرى.
- ٤ - تعتمد المنشآت الاقتصادية على مواردها الذاتية، وعلى الاقتراض من المصارف، أو من شركات أخرى وطنية أو أجنبية لتمويل مشاريعها الاستثمارية والإنتاجية وهي مسئولة وحدها عن سداد الديون.
- ٥ - للمنشأة حق اللجوء إلى القضاء ضد شركة أخرى من شركات القطاع العام.
- ٦ - على المنشأة نشر حساباتها السنوية في الصحافة.

التقرير التنظيمي

يركز على الشفافية ومكافحة الفساد^(٥٤)

أشار التقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر، إلى ضرورة التركيز على مكافحة الفساد، والاستمرار في حملة الشفافية والمحاسبة، وينطلق التقرير التنظيمي (١٨٢ صفحة) من الشعار الذي كان الرئيس الراحل قد طرحه بشأن مفهومه للحزب، ومفاده (لن يكون حزب البعث العربي الاشتراكي أبداً إلا حزب الشعب بكل ما تعنيه كلمة الشعب من معنى وستبقى الجماهير عدته، ومرجعه على الدوام، ولن يكون أبداً حزب النخبة الممتازة كما أراد له البعض).

ويقول التقرير في شرحه للمفهوم التنظيمي (إن التوسع في التسبب يتطلب وضع الخطط الملائمة لإعداد المنتسبين الجدد إعداداً نضالياً وسياسياً وثقافياً بالشكل الذي يحصن الجهاز الحزبي، ويؤهله لممارسة مهامه بنجاح ويحميه من الخطأ والتقصير والانحراف) و(اعتماد العمل الحزبي والتحريك بين الجماهير المهمة الأساسية للقيادات الحزبية لتصل بالتالي إلى المكانة التي تؤهلها لقيادة هذه الجماهير).

بمعنى آخر وخلافاً لكل ما قيل في الفترات السابقة من أن الحزب لم يعد له دور وإن ماله من دور سوف يتضاءل في الفترة المقبلة مع دخول جيل الشباب إلى الحكم، فإن الواضح من المقدمات والتفصيلات والبنود في هذا التقرير، وكذلك من خلال المسؤولين

^(١٤) السفير، (بيروت)، ١٧/٦/٢٠٠٠.

السوريين أن الحزب سيبقى أحد أهم مرتكزات العهد المقبل، وأن الفريق الدكتور بشار الأسد يوليه أهمية كبيرة نظراً لوجوده في مجمل قطاعات المجتمع، وبالتالي فإن المطلوب ليس نفسه وإنما إدخال إصلاحات وعمليات تحديث كبيرة على طبيعة عمله ليتلاءم مع روح العصر.

وللإشارة إلى تجذر الحزب في القطاعات الاجتماعية والعسكرية والمختلفة، يشير التقرير إلى أن عدد الذين تم تنسيبهم إلى صفوف الحزب منذ المؤتمر القطري الثامن بلغ ١٧١٥٧٠٧ منتسبين، بينهم ١١٢٢٧٦٦ رقيقاً و ٥٩٢٩٧١ رقيقة، وبلغت نسبة الرفيقات ٣٤،٥٦ في المائة ونسبة الرفاق ٦٥،٤٤ في المائة، بينما بلغ عدد الأنصار لغاية شهر نيسان ١٤٠٩٥٥٠ رقيقاً ورفيقة.

واللافت أن الحزب يؤكد في تقريره أن عدد المفصولين من صفوفه كبير هو الآخر، حيث بلغ عدد المفصولين من الرفاق الأعضاء الأنصار منذ المؤتمر السابق حتى نهاية نيسان، ٣٤٩٩٩٩، وعدد الأعضاء العاملين المفصولين ١٥٥٢٩، وأعيد إلى صفوف الحزب ١٧٦٠٤ أنصار و ٧٢٦ عضواً عاملاً.

وبلغ عدد الرفاق الذين منحوا شرف العضوية العاملة منذ المؤتمر القطري وحتى نهاية نيسان ٢٩٣٤٦٧، والأعضاء العاملين لغاية الفترة نفسها ٤٠٦٠٤٧ بزيادة وصلت إلى ٣٠٣٦٥٥ بنسبة ٢٩٦،٥٦ في المائة.

والواضح أن نسبة المتعلمين في الحزب تجعل الاعتماد عليهم واحداً من الأهداف المقبلة للعهد الجديد، حيث يلاحظ أن معظم أعضاء المؤسسات الحزبية هم من حملة الأجازات الجامعية يليهم حملة شهادة التعليم الابتدائية والشهادة الثانوية، ويتبين أن نسبة الأميين في الجهاز الحزبي قد تراجع من ١،٢٦ في المائة خلال المؤتمر القطري الثامن إلى ٠،١٨ في المائة.

أما نسب العمر في الحزب فتشير وفق التقرير إلى أن (الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً تمثل ٦٧،١٨ في المائة، الأمر الذي يشير إلى فتوة حزبنا وحيويته، وإن نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٠ و ٤٠ عاماً بلغت ١٨،٧٥ في المائة) وهي نسب متقاربة مع تلك التي كانت موجودة في خلال المؤتمر السابق، ويتوزع هؤلاء على المهن المختلفة، حيث إن

نسبة الطلاب تشكل ٥٣،٧١ في المائة من مجموع الجهاز الحزبي بينما تشكل نسبة العمال ٢٠،٦٢ في المائة ونسبة الفلاحين ١٦،٥٣ بالمائة.

ولكن، هل كل هؤلاء فاعلون في الحزب؟

في الإجابة عن ذلك لا يخلو التقرير من ملاحظات تشكل بحد ذاتها عامل قلق وحافزاً لتحديث الحزب وإصلاح بنيته، فهو يشير إلى بروز ظاهرة اللامبالاة والالتكالية وضعف الشعور بالمسئولية لدى بعض الرفاق مما أثر سلباً على مستوى أداء المهام سواء في الحزب أو في السلطة، ووجود حالات من التأخر في إرسال وثائق الانتقال من الفروع الحزبية من جهة، ومكتب التنظيم والاتصال القومي وفرع الإعداد العقائدي من جهة ثانية إضافة لعدم دقة المعلومات الواردة في بعض الوثائق، والتأخر في استخدام الحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر) في الفروع والشعب.

يوصي التقرير خصوصاً بضرورة (العمل على تحرير جميع الرفاق الحزبيين من أميتهم وفقاً لخطة تضعها القيادات الحزبية، والعمل على تحسين الظروف المعيشية للعاملين في الدولة في حدود الواقع والممكن، وإعادة النظر في القانون الأساسي للعاملين في الدولة بشكل يتماشى مع التطور الحاصل في القطر، وإصدار صكوك تعويض طبيعة العمل، وترشيد عملية الاستيراد والتصدير باتجاه المتطلبات الأساسية، وزيادة فرص العمل للحد من هجرة العقول إلى الخارج من خلال رعاية الأطر العملية، وتأمين ما أمكن من إمكانيات لمواكبة التطور والتقدم العلمي والتقني، وتشجيع وتطوير استخدام التقنيات الحديثة، وتحسين سوية الأداء الإداري والفني للعاملين في المؤسسات الاقتصادية المختلفة من خلال الاستثمار الأمثل للعلوم المعلوماتية، ومتابعة توسيع قاعدة الحزب في مجال النقابات المهنية، ومتابعة الاهتمام الكبير في النقابات المهنية نظراً لدورها في حياة الوطن والمواطن.

ويشير التقرير كما في التقريرين السابقين (السياسي والاقتصادي) إلى التحدي الصهيوني، وكيفية مواجهته فيوصي مثلاً بإعداد نشرات حول (الوضع الاقتصادي في الكيان الصهيوني، واعتبار الأمن المائي ضرورة اقتصادية لتحقيق الأمن الغذائي).

ويؤكد التقرير على ضرورة مواصلة العمل من أجل استقلال القضاء، وتأهيل القضاء ومبدأ سيادة القانون، ومتابعة إصدار أو تعديل القوانين والتشريعات وفق مقتضيات المصلحة الوطنية، ومتابعة الوضع في مجلس الدولة ومتابعة إنشاء المعهد القضائي لتأهيل القضاة،

والإسهام في المؤتمرات والبعثات والندوات الحقوقية والقانونية العربية والدولية التي تخدم مسيرة الحزب والدولة.

ويفرد التقرير باباً كاملاً لواقع الحزب داخل الجيش، وذلك تحت عنوان (في مجال العمل الحزبي والسياسي في القوات المسلحة) فيدعو إلى مواصلة بناء الجيش العقائدي الملتزم بعقيدة البعث القومية الاشتراكية المؤمن بأهداف الشعب، ويؤكد على ارتفاع نسبة أعضاء القوات المسلحة المنتسبين إلى الجيش، حيث بلغ عدد المنتسبين للحزب منذ المؤتمر القطري الثامن وحتى أول آذار(مارس من عام ٢٠٠٠ ما يفوق ٢٥٠٦٦ عضواً نصيراً، غير أنه يشير إلى مسألة الأمية، حيث يؤكد (ارتفاع نسبة الأمية وخاصة بين المجندين والملتحقين بخدمة العلم، والظروف المعيشية العامة وعدم تناسب الأجور مع مستوى الأسعار وانعكاسات ذلك اجتماعياً ونفسياً).

مؤتمر "البعث"

ينتخب بشار ويدخل ١٢ عضواً جديداً^(٥٥)

قررت (اللجنة السداسية) التي يرأسها الفريق بشار الأسد إدخال ١٢ عضواً جديداً إلى القيادة القطرية لحزب (البعث) الحاكم، التي تضم ٢١ عضواً، في ختام المؤتمر التاسع الذي وضع (استراتيجية واقعية) للبلاد تقوم على أساس الاستمرار في حملة مكافحة الفساد.

وبدل ذلك على رغبة الدكتور بشار في أن يستمر التغيير على وتيرته بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد. وأقر المؤتمر هذه المقترحات في جلسة ختامية عقدت شهدت انتخاب لجنة مركزية جديدة للحزب، نصفها من (الدماء الجديدة) كما أن القيادة القطرية شهدت تغيير ثمانية من أعضائها القدماء هم رئيس مكتب العمال السيد عز الدين ناصر ورئيس مكتب الأمن القومي الدكتور عبد الرؤوف الكسم، نائب رئيس الوزراء السابق، ورشيد اختريني، توفيق صالحه، وهيب طنوس، أحمد قبلان، عبد الرزاق أيوب، وسعيد حمادي.

والأعضاء الجدد ١٢ هم: الدكتور بشار، محمد مصطفى ميرو رئيس الوزراء الحالي (محافظة ريف دمشق)، محمد ناجي العطري نائب رئيس الوزراء لشئون الخدمات (محافظة حلب)، فاروق الشرع وزير الخارجية (حوران)، سلام ياسين وزير إدارة محلية (السويداء)، إبراهيم هنيدي (محافظة السويداء أمين فرع الرقة سابقاً)، فاروق أبو الشامات

^(٥٥) الحياة، (لندن)، ٢١/٦/٢٠٠٠.

(أمين فرع الحزب بجامعة دمشق)، ماجد شذود (عملية كلية العلوم السياسية وهو من حماة)، سعيد بخيتان (محافظ حماة)، الدكتور محمد الحسين (أستاذ في الاقتصاد بجامعة حلب) وهو من دير الزور، الدكتور وليد البوز (محافظ القنيطرة وهو من طرطوس)، غياث بركات (رئيس فرع المعلوماتية بحلب وهو من ريف حلب)، واحتفظ بمقاعدهم كل من نائبى الرئيس عبد الحليم خدام ومحمد زهير مشاركة والأمينين المساعدين القطري سليمان قذاف وعبد الله الأحمر ورئيس البرلمان عبد القادر قدورة ووزير الدفاع العماد أول مصطفى طلاس وأحمد درغام وفائز الناصر ووليد حمدون.

وكان الدكتور بشار أبرز الوجوه الجديدة الذي انتخب زعيماً لحزب (البعث) تمهيداً لترشيحه في الـ ٢٥ من شهر حزيران (يونيو) إلى الرئاسة في جلسة يعقدها البرلمان قبل طرح ترشيحه في استفتاء عام. وقد تحدث الدكتور بشار إلى المؤتمرين خلال ثلث ساعة، ومما قال (إذا كان الكلام من فضة والسكوت من ذهب فإن العمل من ألماس).

و(اقترحت) هذه التغييرات (اللجنة السادسة) برئاسة (الرئيس المرشح) وعضوية خدام ومشاركة قذاف والأحمر وطلاس. وذكر أن طلاس (وقف بقوة إلى جانب بقاء) السيد خدام. ولم ينضم إلى (القطرية) رئيس أركان الجيش العماد علي أصالان ورئيس قسم القوات المسلحة في الاستخبارات العسكرية اللواء آصف شوكت زوج ابنة الرئيس الراحل حافظ الأسد.

وكان مستوى التغيير في اللجنة المركزية (٩٠ عضواً) مماثلاً للتجديد في قيادة الحزب، وضمت نحو ثلثها من العسكريين، كان بينهم الرائد ماهر حافظ الأسد (٣٣ عاماً) والعقيد مناف طلاس (٣٧ عاماً) نجل وزير الدفاع. وخرج من (المركزية) رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق العماد علي دوبا.

وخصص المؤتمرين البالغ عددهم نحو ألف شخص جلسة الصباح لإقرار التوصيات في المجالات السياسية والاقتصادية، بعدما كانت المناقشات في الأيام الثلاثة الأخيرة بمثابة (محاكمة حزبية) لعدد من أعضاء القيادة القطرية، كما أن (المؤتمرين ردوا بقوة وديمقراطية على بعض أعضاء القيادة الذين حاولوا التهرب من تورطهم في الفساد وتحميل قيادات عليا المسئوليات) وأن أحد الحاضرين (طلب فتح ملفات الفساد السابقة واللاحقة).

وحدد المؤتمر (استراتيجية سورية في المرحلة المقبلة) مع تأكيد المجتمعين على (استمرار حملة مكافحة الفساد ومكافحة السليبيات ومحاسبة المقصرين والمسيئين وضرورة التطوير والتحديث، وتنشيط عمل مؤسسات الدولة والاستمرار في تعزيز الجبهة الداخلية وتعميق العلاقة بين الحزب وال جماهير).

وشدد المجتمعون على (إعادة النظر في خطة التنسيب إلى الحزب، واعتماد العناصر الشابة الكفية في تحمل المسؤوليات القيادية بما يعزز مسيرة الحزب وتحقيق مهماته النضالية).

وفيما اقتصرت التوصيات في المجالين السياسي والتنظيمي على بضع عشرة فقرة، فإن التوصيات الاقتصادية تجاوزت ألف فقرة بسبب (دخول المؤتمرين في نقاشات عميقة حول السياسة الاقتصادية ومستقبلها للوصول إلى صيغة الإصلاح الاقتصادي المطلوب)، فقد دعت التوصيات (إلى رفع الكفاية الإدارية ومنح القضاء الأهمية اللازمة بما يضمن إنجاز المهمة الموكلة إليه ..) وإيجاد سياسة ضريبية عادلة تشجع على زيادة الإنتاج والتصدير والإسراع في دراسة تحسين الوضع المعاشي للمواطنين وضرورة المحاسبة ومحاربة الهدر والفساد).

الاختيار الديمقراطي في سورية^(١٦)

د.هيثم مناع^(٥٧)

في تحليل للعلاقة بين الديناميكية والاستاتيكية، يقول منظرا مدرسة فرانكفورت هوركهايمر وأدورنو: "مهما بلغ الضغط من قوة وشدة، واستطاع إلى حين أن يسكت صوت الأضداد، فإنه لن يستطيع أن يقضي نهائيا على التوتر المتراكم. والمسيطرون المحدثون أنفسهم لا يسمحون بادئ ذي بدء بأن يسود مثل هذا الهدوء، إنهم لا يستطيعون ذلك، ويجب ألا يفكروا فيه إذا أرادوا أن يبقوا في أماكنهم. لكن هذا التعبير من الدينامية التي تدور في دائرة هدف حول نفسها هو في الحقيقة مضاد للتاريخ".

تعد سورية نفسها للذكرى الثلاثين لما يعرف في القاموس الرسمي بالحركة التصحيحية عبر مؤتمر لحزب البعث، هو الأخير في هذا القرن طال الحديث عنه والتحضير له. ثلاثون عاما، هي أطول فترة حكم لم تشهد أي تغيير لا بالمعنى العنفي ولا السلمي في تاريخ دمشق منذ وفاة معاوية بن أبي سفيان. من المؤكد أنه من بين كل الحقب السياسية التي عرفت بها بلاد الشام، حقبة الرئيس حافظ الأسد هي التي طبعت ببصماتها سورية في القرن العشرين. ذلك، باعتبارها استطاعت أن تخلق أغلبية سكانية كاسحة (فوق ٩٠% من السكان) لا تختزن في

^(١٦) الحياة، (لندن)، ١١/٦/٢٠٠٠.

^(١٧) كاتب وباحث سوري، الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس.

ذاكرتها تجربة سياسية أخرى أو اسم رئيس آخر، ولم تعرف معنى غياب حالة الطوارئ عن المجتمع والدولة. ومهما كان تقييم المرء لهذه العقود الثلاثة، فإن ثمة شبه إجماع عند كل المختصين في الشؤون السورية اليوم على أننا نجّز نهاية حقبة، لأن كل الأنظار والأسئلة والتحركات تجري سرا وعلنا لتنظيم أمور الخلافة. سواء كان ذلك في القصر أو في المؤسسة الحاكمة فعلا، أي المؤسسة العسكرية. نهاية حقبة، لأننا نلاحظ غياب إمكانية التعبئة لأية قضية وغياب الرؤى والتصورات المتوسطة والبعيدة المدى للسلطة التنفيذية وغياب القرارات المهمة. وأخيرا نهاية حقبة، لأننا نشهد تحنط جيل كامل من السياسيين لم يعد يدري كيف يتصرف حفظا على رأسه أو امتيازاته القديمة.

لكسر حلقة الزمان الميت الذي تعيشه البلاد، كان فتح ملف الفساد، ومن ثم ملف الرعيل القديم والرعيل "المجدد". وأخيرا، إعادة تنشيط القيادة المنظمة للعمل السياسي في البلاد، أي حزب البعث العربي الاشتراكي. هذا، عبر مؤتمر سيحاول في أحسن الأحوال التركيز على قضايا الفساد لصرف الأنظار عن طبائع الاستبداد والتركيز على الليبرالية الاقتصادية لإجهاض محاولات الحديث في الحريات السياسية. وأخيرا إعطاء الجيل الحزبي الجديد حظا أكبر في قيادة الحزب دون أن يترافق ذلك بتغيير يذكر في طبيعة العلاقة بين الحزب والسلطة، الحزب والجيش، الحزب والقوى السياسية الممنوعة أو المرخص لها في البلاد.

لكن هل يمكن لمحاولة تضخيم المرسوم ١٠ في المسيرة الاقتصادية أن تنجح في استمرار عزل سورية عن التغييرات التي يعرفها العالم منذ سقوط جدار برلين؟ وهل يمكن اقتلاع سنوات أخرى من تاريخ سورية المعاصر دون رفع المنع عن تعبير أصبح في أس القاموس السياسي في عالمنا: الديمقراطية؟

خلال عقود ثلاثة، تمت مركزة السلطات في نظام رئاسي يمسك رئيس الجمهورية فيه بالسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وتمت فيه عملية تفصيل الدستور على مقاس حزب البعث ورئاسة الجمهورية. فقد اعتبر الدستور الدائم حزب البعث قائد الدولة والمجتمع، وأعطت المواد ٨٤ إلى ١٣٢ للسلطة التنفيذية وقمتها الصلاحيات الكبرى في الرئاسة وسياسة الحكومة.. وقد رفضت السلطات السورية التوقيع على أية اتفاقية لحقوق الإنسان طيلة ٢٣ عاما. كان أول استثناء لهذه القاعدة في موافقة سورية على "اتفاقية حقوق الطفل" عام ١٩٩٣. ولعل سورية اليوم، مع الصين الشعبية وكوريا الشمالية، الوحيدة في

العالم التي ينص دستورها في ديباجته على تطبيق "الديمقراطية الشعبية". إنها تتشابه أيضا مع كوريا الشمالية والصين والعراق وكوبا في كونها آخر قلاع مناهضة للوجود الطبيعي للمنظمات غير الحكومية. يمكنني القول من بعثات تحقيق ميدانية قمت بها إن وضع (بـ) ومفهوم) المنظمات غير الحكومية في سورية اليوم متأخر عنه في بوركينافاسو وموزمبيق وبنجلادش وآزاد كشمير.

أما نظام المطبوعات والرقابة، فما زال يخضع لسياسة القبضة الحديدية رغم وجود صحفيين وناشرين وأدباء وكتاب لهم مكانتهم العربية والدولية، ولم يكن بوسعهم امتلاك هذه المكانة إلا خارج حدود بلادهم. لا شك أن الخيار الأمني الذي ألغى إمكانية الاستعمال الجدي لكلمة المجتمع المدني في سورية قد أتى على الركائز الأساسية لتعبيرات ضبط جنوحات السلطة في عالمنا المعاصر، أي وجود برلمان منتخب بحرية وسلطة قضائية مستقلة ووسطاء إداريين وتعبيرات مجتمعية للسلطة المضادة، وأخيرا صحافة حرة. لكن هذا الخيار الأمني نفسه، هو الذي شل كل شكل من أشكال التفاعل الحي بين الوطن والمواطن، بين الدولة والمجتمع، وبين الحاكم والمحكوم. وهو الذي أوصلنا إلى الطريق المسدود الذي يحاول البعض تجميل معالمه بالحملة المعلنة على الفساد، ومحاولة إنعاش الاقتصاد السوري بحقنة خصخصة ولبرلة جديدة.

ليس بالإمكان رسم معالم المستقبل، فالعوامل التي يرضخ لها صعوبة الحصر، حيث أية عقلانية تحمل الموضوعية واحتمال الخطأ بنسب متشابهة. إن كان كل تغيير يتطلب عدة عناصر ثابتة مؤثرة على نسبة التغيير، فإن النظم الأوتوريتارية أحادية القيادة تشبه ورق العنب المحشي: مادامت ورقة العنب موجودة، هناك وجبة طعام واضحة المعالم والصفات، وعندما تغيب ورقة العنب، يصبح أماننا حبات أرز وبثرات لحم وبصل وبهارات. بكلمة أخرى، يصبح بإمكان المطبخ المجتمعي إعداد وجبات أخرى لا تتشابه بالضرورة مع تلك التي أعدها الطاهي.

إن أول شرط لإعادة اللحمة المدنية والسياسية في البلاد يكمن في اتفاق جميع الأطراف على اقتصاد العنف. فأى تحول عنيف أو ممارسة للعنف في البلاد اليوم، هو مصدر تحطيم إضافي للقدرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتبقية في البلاد. لا يكفي لاقتصاد العنف صدور بيان حسن نية من أصحاب القرار في السلطة والمعارضة، وإنما يتطلب ذلك الوقاية من كل أشكال العنف العفوية التي لا يمكن التنبؤ بها ولا بحجمها بالتفويض ضد وبائها عبر

إعادة الاعتبار لدولة القانون وسلطة القضاء. فمذ اللحظة التي يشعر فيها المواطن بوجود مسرب لمعالجة المظالم، لن يلجأ إلى العنف طريقاً لرفع المظالم. عندما نتحدث عن القانون، يذكرنا ذلك بمأساة تهميش القانون العادي وهيمنة القوانين الاستثنائية منذ عام ١٩٦٣. وذكّرنا بكل جلسات محكمة أمن الدولة التي حرمت نخبة السياسيين المعارضين من الحرية لسنوات، ومن الحقوق المدنية مدى العمر. يذكرنا بعملية "تبعيث" القضاء التي حولت السلطة القضائية في سورية إلى وظيفة لدى السلطة التنفيذية. وذكّرنا أخيراً بالعسف الخارج حتى على القانون الاستثنائي الذي عرفه مئات السجناء السياسيين الذين بقوا أكثر من ١٥ عاماً في السجن دون محاكمة أو تهمة.

لكن، هل يمكن إعادة الاعتبار إلى السلطة القضائية في غياب الشفافية والمحاسبة؟ هل يمكن التمتع بحد أدنى من الشفافية دون صحافة حرة؟ إن ديمقراطية الدستور ليصبح دستور كل السوريين دون استثناء ولا تمييز، أي دستور التعددية الحزبية وفصل السلطات واحترام الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، يتطلب الاستجداء بالطاقت الحوقية الكبرى في البلاد، وهي موجودة. إنه يتطلب تجاوز عقلية "أصحاب الحانوت". فالوطن للجميع وليس فقط لفئة أو حزب أو طائفة. وفي ظل دستور ديمقراطي يمكن الحديث عن إقرار قانون جديد للأحزاب والجمعيات.

من واجب السلطة التنفيذية مباشرة السماح لأحزاب المعارضة بالعمل وإعطاء الرخص لصحافة حرة في البلاد وعدم انتظار انفجار في الأوضاع. فالمجتمع يراكم كمون العنف الداخلي فيه منذ قرابة عقدين، وليس بإمكانه تصريف هذا الكمون دائماً بالكبت الداخلي والصراعات الاجتماعية المسطحة. إن تركيز الأضواء على إعداد الخلافة والخليفة لا يمكن أن يسهم في وقف التدهور الذي تعيشه المواطنة في سورية. كذلك لا يمكن مع الإصرار على الخطاب الرافض للديمقراطية مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل. لقد أثبتت التجربة اللبنانية أن أقل السلطات العربية تسلطاً هي الأقوى في مواجهة الاحتلال بل ومواجهة التدمير الذاتي الذي عاشه لبنان الحروب الأهلية. لم يعد بالإمكان الاختباء في عباءة الصراع العربي الإسرائيلي لوضع المجتمع في ظلال حالة الطوارئ وأيديولوجيات الطوارئ. لقد آن الأوان لاستعادة الثقة بالإنسان وإعادة الاعتبار للمواطنة. فبدون قرار تاريخي يضع ملف الاستبداد في المشرحة، ليس بالإمكان رسم معالم الغد بطمأنينة.. ولا يمكن لتغيب الاختيار الديمقراطي أن يبعد طويلاً عنا شبح الخيارات القاتمة.

من يصح " التصحيح "؟^(٥٨)

صبي حديدي^(٥٩)

بعد مرور أشهر قليلة على استلامه السلطة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، دشّن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد سلسلة سياسات " تصحيحية " (ومنها استمدّت تسمية " الحركة التصحيحية " في وصف انقلابه العسكري على رفاقه)، استهدفت تدعيم أركان حكمه ليس على نحو وقائي مرحلي كما خُيل للبعض آنذاك، بل على نحو منهجي طويل لئلا نلمس آثاره اليوم في عمليات تنصيب نجله بشار ملكاً على الجمهورية.

بعض تلك التصحيحات شمل إعادة بناء الأجهزة الأمنية، وتبديل بنية الجيش السوري القيادية، وتأسيس وحدات عسكرية مستقلة أشبه بجيوش داخل الجيوش (سرايا الدفاع، الوحدات الخاصة، الحرس الجمهوري، سرايا الصراع)، وبعضها الآخر شمل الحياة السياسية وموقع حزب البعث في المجتمع. والسطور التالية تتناول هذا الجانب الثاني.

فمنذ أسابيع اختتم حزب البعث الحاكم مؤتمره القطري التاسع، وكأنه يختتم فصلاً إضافياً في كتاب " الحركة التصحيحية "، وليس أي فصل جديد في كتاب بشار الأسد، الذي لم يهتد بعد إلى تسمية فنية تصف الانقلاب الخاطف الذي أسفر عن تنصيبه. وهذا المؤتمر

^(٥٨) القدس العربي، (لندن)، ٣٠/٦/٢٠٠٠.

^(٥٩) كاتب وباحث سوري مقيم في باريس.

كان أشبه بترجيح مكرور لصدى المؤتمرات الحزبية السابقة التي عقدت بعهد الأسد: تصفيق وتهليل وعبادة فرد، وتقارير زائفة عن الأوضاع التنظيمية والسياسية والاقتصادية، وإعلان العزم على الإصلاح والتجديد وتقديم الدماء الشابة، ثم انتخاب قيادة جديدة ذات دماء شابة بالفعل، ولكنها ذات عقول مكبلية طائعة مطيعة، وأيد مغلولة إلى الأعناق، وحناجر لا تتقن سوى الهتاف بحياة القائد.

والحق أن أبرز تصحيحات حافظ الأسد السياسية كانت مقاربتة الجديدة لمفهوم وطبيعة ودور حزب البعث الحاكم. ذلك لأن هذا الحزب لم يكن جماهيرياً في أي يوم، ليس بمعنى افتقاره إلى التأييد الشعبي فحسب، بل بمعنى بنيته النخبوية ونظامه الداخلي الذي يجعل التنسيب والانتساب عملية معقدة أقرب إلى اختبار السحرة. وفي أيام "المجموعة القومية" - أيام ميشيل عفلق وصلاح البيطار وأمين الحافظ - كما في أيام "المجموعة القطرية" - أيام حركة ٢٣ شباط ومجموعة صلاح جديد - ساد اليقين بأن التنسيب الواسع للأعضاء الجدد يؤدي جسم الحزب ويتسبب في تمييع خطه السياسي وتركيبه الطبقي. ولهذا كان التركيز شديداً على ما عرف آنذاك بـ "المنبت الطبقي" للمرشح، وجرى تفضيل أبناء الطبقات الكادحة على أبناء الأغنياء من الإقطاعيين والبرجوازيين.

تصحيح الأسد تمثل في فتح باب الحزب على مصراعيه أمام المنتسبين الجدد أيا كان منبتهم الطبقي، بل جعل الانتساب إلى الحزب أمراً لا غنى عنه من أجل ضمان دخول المعاهد والجامعات، وضمان الحصول على الوظيفة. وكان الغرض الضمني هو بالضبط ما سعى القوميون والقطريون إلى تفاديه: تمييع الخط السياسي والتركيب الطبقي. وبالفعل لم يمض وقت طويل حتى انقلب الحزب إلى مؤسسة انتهازية نفعية خاضعة للأجهزة الأمنية، وسرعان ما انخرط أعضاء الحزب في تعامل مباشر أو غير مباشر مع الأجهزة الأمنية، وأخذوا يعتبرون كتابة التقارير الأمنية واجباً تنظيمياً، فدانوا بالطاعة إلى رئيس فرع المخابرات أكثر بكثير من طاعتهم لأمين فرع الحزب.

التصحيح الثاني المتمم لهذا التصحيح الحزبي تمثل في تضخيم دور "المنظمات الشعبية"، ومنحها ميزانيات وصلاحيات وإطارات عمل كقيلة بضمان استقلالها عن الحزب من جهة، وسهولة خضوعها تالياً لتوجيه الأجهزة الأمنية والعسكرية من جهة أخرى. وهذه المنظمات كانت تعمل في قطاع العمال والفلاحين والحرفيين والمعلمين والطلبة والشبيبة والرياضة، إلى جانب الاتحادات المهنية التي تضم المحامين والأطباء والمهندسين والأدباء

والفنانين. وكان من الطبيعي تماماً أن تشرف الأجهزة الأمنية على انتخابات هذه المنظمات، وأن يكون " التقييم الأمني " هو المعيار الأساسي في اختيار المرشحين لقيادة العمل.

ولقد تمت عمليات " عسكرية " مباشرة لبعض هذه المنظمات، كما جرى في مطلع الثمانينيات حين تولى رفعت الأسد ومفارز " سرايا الدفاع " تدريب الشبيبة على القفز المظلي مقابل إعفائهم من معدل الدرجات المطلوبة للانتساب إلى كليات الطب والهندسة (و ذات يوم نشر فنان الكاريكاتور السوري علي فرزات رسماً لطالبة تهبط بالمظلة من السماء إلى كلية الطب، فلقى جزاءه "علقة" ساخنة من أمن سرايا الدفاع). كذلك تمت عسكري اتحاد الطلبة عن طريق إلزام الطلاب الجامعيين بأداء التدريب العسكري المستمر.

التصحيح الثالث كان الأكثر ذكاءً ربما، وتمثل في استحداث منظمة شعبية جديدة باسم " طلائع البعث " تشرف على التربية السياسية للأطفال في سن ٦-١١ سنة، ولأن الانتساب إلى هذه المنظمة كان إجبارياً وجزءاً لا يتجزأ من مناهج التعليم في المرحلة الابتدائية، فقد شَبَّت أجيال كاملة على العبارة الكليشية: " بالروح، بالدم، نفديك يا حافظ " ! وكان الأطفال يكبرون وهم يستدخلون مبدأ عبادة الفرد وكأنه مبدأ وطني وتربوي طبيعي تماماً، ومبدأ قيادة الأسد بوصفه " الأب القائد " والوحيد القادر على حكم الأهل والمجتمع والوطن.

و لأن ٤٩% من سكان سورية كانوا فتياً أقل من ١٥، فإن منظمة " طلائع البعث " لعبت دوراً حاسماً في تنشئة الأجيال الجديدة على قائد واحد وسياسة واحدة، وزرعت في نفوس الصغار حس الطاعة العسكرية والولاء الأعمى للقائد، وجهدت لكي تكون هذه التربية بمثابة لقاح مبكر يحول بينهم وبين التقاط مرض السياسة حين ينتقلون من مرحلة إلى أخرى في الدراسة والعمر والوعي. وبهذا المعنى يمكن فهم النظرية التي تقول إن شرائح عديدة شابة في المجتمع السوري أصيبت بصدمة حقيقية حين رحل الأسد، لا لشيء إلا لأنها لم تعرف رئيساً سواه، ولم تمتلك فرصة ممارسة أي سياسة أخرى سوى سياسته.

هذه التصحيحات ساهمت في توطيد ثقافة الطاعة وتشكيل شبكات الولاء الفردي. وهكذا أخذت قوى الحزب الحاكم والمنظمات الشعبية تعتمد على مقدار ما تستطيع تأمينه من منافع ومزايا الأعضاء - الزبائن. وحين يهتز المعيار بين الولاء والفائدة، فإن العضو - الزبون سيختار واحداً من اثنين: إما البقاء في المنظمة مع فقدان الثقة بها، أو الانصراف عنها إلى ولاء آخر يستجيب لنزوعات أخرى. وفي أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات، حين أخذت ممارسات السلطة ترتدي تمييزاً صريحاً - طائفيّاً وعشائريّاً ومنطقيّاً - اكتشفت السلطة أن

أعداداً كبيرة من المشاركين في تظاهرات الاحتجاج الشعبي في حماة واللاذقية وحلب ودير الزور كانوا أعضاء في منظمة "اتحاد شببية الثورة". كذلك اكتشفت أن الكثير من مقاتلي "الإخوان المسلمين" كانوا أعضاء في اتحاد الطلبة أو حزب البعث الحاكم.

وهكذا فإن "جيل الأسد" لم يكن محصناً تماماً ضد هذا النوع من "الشروخات التربوية"، خصوصاً في المنعطفات الحاسمة (التدخل العسكري في لبنان، الانفراد عن الصف العربي في تأييد إيران، مجزرة حماة سنة ١٩٨٢، المشاركة في "عاصفة الصحراء"، وما إلى ذلك). حيث كانت بعض الشرائح في هذا الجيل تغرد خارج السرب. وفي عقد الثمانينات كانت الأوضاع الاقتصادية والمعاشية المتردية قد مارست أقصى الضغوط على أبناء هذا الجيل، إذ كان المواطن السوري يضطر إلى الوقوف في الطابور ساعات معدودة من أجل الحصول على علبة واحدة من المناديل الصحية "الكلينيكس"، أو علبة واحدة من السمن النباتي الرديء، أو كيلوجرام واحد من البطاطا أو البندورة أو الخيار. وكان عضو الحزب أو المنظمة الشعبية جزءاً من هذا الشعب الذي يعاني، وكان في الآن ذاته مطالباً بالدفاع عن النظام على نحو ببعائي بليد.

وفي غياب الحياة الحزبية والتنظيمية الفعلية، واستمرار "جيل الأسد" يتراخى أكثر فأكثر، ويغرق في ثلاثة أنواع من "الحداثة": حداثة الدولة التي تنطلق من أفكار جوفاء حول "التقدم" و"التنمية" و"التطوير التكنولوجي". وحداثة الاستهلاك التي تنطلق من الصراعات الأوروبية والحياة البوهيمية؛ وحداثة المزج بين فكرة التقدم والاستهلاك، الانتماء إلى المجتمع والانعزال في آن معاً.

مشكلة هذه الحداثات الثلاث أنها كانت ترتطم دائماً بآلة القمع، وبالمركزة الشديدة للسلطات، وبالهوة الشاسعة بين النظام والمجتمع. في عبارة أخرى، كان "جيل الأسد" ينتمي إلى سياسة بالمعنى السطحي - القسري فقط، وليس بمعنى الاشتراك الديناميكي المباشر الذي يمكن الاعتداد به عند الملمات أو الأزمات. إنه جيل أشبه بالقطيع الهائم على غير هدى تارة، وأشبه بالحمل الذي قد يضلّ الدرب في أي منعطف تارة أخرى. وهو، استطراداً، ليس الجيل القادر على حمل أمانة القائد، لأن تربيته لم تنهض في الأساس على حس الالتزام والطواعية بقدر ما نهضت على الإلزام والقسر.

هذا هو الجيل الذي ينبغي أن يسير اليوم مع بشار الأسد؛ غير أن الجانب الآخر من المعضلة يكمن في حقيقة أن التصحيحات التي أدخلها حافظ الأسد على الحياة السياسية في

سورية منذ عام ١٩٧٠ كانت تستهدف عزل المجتمع عن السياسة في جانب أول، والعهد بإدارة سياسة النظام إلى حلقة ضيقة للغاية في جانب ثان. هذه الحلقة الضيقة هي اليوم في موقع "الحرس القديم" الذي ينبغي أن يحمل وحده آثام ثلاثة عقود من حكم شمولي عسكري أمني، وإليه وحده ينبغي أن تنسب أخلاقية الفساد والإفساد. كيف يمكن إذاً، تحقيق هذه المعادلة الصعبة بين إيادة القديم الذي كان وحده سيّد المشهد، وإيقاظ الجديد الذي كان نائماً أو غائباً أو مغيباً عن المشهد؟ وكيف يمكن رسم صورة "العهد البائد" إذا كان العهد الذي ينبغي أن يصعد ليس سوى أيتام البائدين؟.

وفي تقارير المؤتمر التاسع لم تكن اللهجة "وقفه نقدية عارمة لحزب معارض، أكثر منه حزباً حاكماً ومسئولاً" كما قال مؤخراً المفكر السوري مطاع الصفدي على سبيل التهرب من تسمية الأشياء بمسمياتها الحقيقية، بل كانت لهجة تيه اللغة بين النقد الذاتي والذات التي تنقد، لا لشيء إلا لأن الذات هي التي كانت تائهة ولا تزال. وثلاثة عقود من ممارسة المكيافيلية السوداء من أجل قسر المجتمع السوري داخل هندسة التيه السياسي تحتاج إلى ما هو أكثر بكثير من ثلاثة أيام في مسرحية "وقفه نقدية عارمة".

وهذه، في المناسبة، ليست أصعب استحقاقات بشار الأسد، بل هي الأسهل على الإطلاق. وأما حقول الألغام الحقيقية فإنها تقع على تلك الدروب الأخرى التي لا مناص للوريث من السير إليها، وعليها.

الفصل الثالث

استكمال الشرعية السياسية والقانونية

$$(\mathbf{1} \wedge \xi)$$

مناقشة البرلمان..

ترشيح بشار الأسد إلى الرئاسة^(٦٠)

اتخذ النائب منذر الموصلي من مناقشة البرلمان المبنوثة حياً على التلفزيون اقتراح القيادة القطرية لحزب (البعث) الحاكم ترشيح الفريق بشار الأسد إلى منصب رئيس الجمهورية فرصة لإعادة فتح الجدل حول التعديل الدستوري الذي خفض العمر المطلوب من ٤٠ إلى ٣٤ سنة، مشيراً إلى وجود (مخالفة دستورية) في ذلك.

ولاحظ دبلوماسيون أن ما حصل في جلسة أمس (لافت يحصل للمرة الأولى وهو نوع من أنواع الديمقراطية) ذلك أن النقاش جرى في (جو ديمقراطي صحي) وأن النائب الموصلي (لم يعترض على التعديل بل على عدم وجود الأسباب الموجبة).

و تابع الدكتور بشار الأسد وقائع الجلسة على التلفزيون، و طلب من أحد معاونيه إبلاغ النائب موصلي أنه يوافق رأيه، وأنه كان يجب أن يُعطى الوقت الكافي لعرض وجهة نظره، ونقل مصدر عن بشار الأسد أن النواب كان يجب أن ينتبهوا إلى ما لفت إليه النائب.

وكان مجلس الشعب (البرلمان) خصص جلسةً لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة للبحث في اقتراح القيادة ترشيح الأمين العام الفريق بشار إلى الرئاسة الذي قدم إلى المجلس. وبعد قراءة السيد عبد الله الموصلي تقرير اللجنة المشكلة من ٧٠ نائباً، أثار النائب الدمشقي وجود (مخالفة دستورية) في التعديل الذي جرى في العاشر من شهر حزيران (يونيو)، إذ قال إن تعديل المادة ٨٣ (لم يرفق بالأسباب الموجبة للتعديل) وذلك بعدما نوه بالرئيس الراحل حافظ الأسد والفريق بشار و (منجزاتهما الوطنية).

^(٦٠) الحياة، (لندن)، ٢٧/٦/٢٠٠٠.

وأرفق الموصلي (ينتمي إلى حركة الاشتراكيين العرب برئاسة عبد الغني قنوت، وكان مدير مكتب الرئيس السوري الأسبق أمين الحافظ) مداخلته بالتأكيد على (أننا نفخر برئيسنا ودستورنا) وقال (إننا نبدأ عهداً جديداً ولا نريد أن نخدع قائد مسيرتنا) إلا أن عدداً من النواب، بينهم أحمد قرنة، حاولوا مقاطعة السيد موصلي الذي استمر في الكلام داعياً إلى (تجاوز المخالفة الدستورية) التي حصلت بعدم ذكر الأسباب الموجبة.

وبعدما أشار رئيس البرلمان لسيد عبد القادر قدورة أن (عدداً من القرارات والمشاريع التي جاءت من السلطة التنفيذية وأقرت من دون ذكر الأسباب الموجبة، إذ أننا كنا نذكر ذلك بعد التعديل طالباً (إغلاق الباب) عند هذا الحد. لكن رئيس لجنة تعديل المادة ٨٣ السيد أحمد سعيد رد على الموصلي بأن التعديل جاء استجابةً لرغبة المواطنين ومصلحهم ومستنداً إلى نصوص دينية لتأكيد (أن كلام الموصلي خطأ في الشكل والمضمون).

واستمر الجدل والمقاطعات بين النواب ضد السيد الموصلي الذي استمر في الكلام، مما دفع السيد قدورة إلى التهديد بـ(اتخاذ إجراء دستوري ضدك) إذا لم يسكت استناداً إلى الديمقراطية، (أنتم تريدون ديمقراطية، والديمقراطية تستدعي السكوت عند هذا الحد) هنا قطع التلفزيون الرسمي البث الحي من المجلس إلى أمام البرلمان حيث تجمع آلاف الشباب والمواطنين حاملين صور الدكتور بشار ولافتات كتب عليها (الله، سورية، بشار وبس).

وأوضح مصدر أن (الخلاف كان على مدى قانونية التعديل وليس عليه من حيث الاتفاق على وجوبه استجابة لرغبة الشعب. كان يجب إيراد الأسباب الموجبة بالتفصيل مع التأكيد على أن المجلس أقر في مرات سابقة تعديلات من دون ذكر الأسباب الداعية لذلك) وزاد (الأساس في القانون النص وليس الأسباب الموجبة).

وقبل فتح الباب أمام النواب للتعليق على قرار القيادة القطرية وإقرار اللجنة الخاصة الموافقة، وحض المجلس على الموافقة، قرأ السيد عبد الله الموصلي نص تقرير اللجنة التي اجتمعت مدة أربع ساعات، وانتهت إلى الموافقة ب(الإجماع) لأربعة أسباب هي (نشوء بشار في كنف القائد الأسد...) الأمر الذي جعله قادراً على قيادة المسيرة) و(كونه راعياً للعلم ومتابعاً للتحديث ولانتقال الأجيال لمواكبة التطورات) وكون الفريق بشار (جندياً عقائدياً ملتزماً بمدرسة البعث) و(نهله من مدرسة الأسد العقائدية).

واستمرت جلسة المجلس ساعات للإفصاح في المجال أمام ١٦٠ نائباً لإبداء رأيهم في قرار اللجنة. ودعا أول المتحدثين من المستقلين المجلس إلى الموافقة (استجابةً للإجماع الشعبي العارم) و(استمراراً لنهج الأسد) وكون الفريق بشار يتمتع بـ(الكفاية العالية لقيادة البلاد).

مجلس الشعب أقرب (الإجماع)

ترشيح بشار الأسد للرئاسة^(٦١)

توجه في العاشر من تموز (يوليو) نحو تسعة ملايين سوري للمشاركة في الاستفتاء على الفريق بشار حافظ الأسد ليكون الرئيس العشرين لـ (الجمهورية العربية السورية) منذ العام ١٩٤٣، حين تولى الرئيس شكري القوتلي الرئاسة في ١٧ آب (أغسطس) قبل أن يندلج البلاد الاستقلال من الانتداب الفرنسي.

وكان مجلس الشعب (البرلمان) أقرب (الإجماع) اقتراح القيادة القطرية بترشيح الفريق بشار إلى الرئاسة خلفاً لوالده الذي توفي في العاشر من حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ بعد مرور سنة وثلاثة أشهر على بدء ولايته الخامسة في ١١ آذار (مارس) ١٩٩٩، إثر فوزه بـ ٩٩،٩٨ في المائة من أصوات المقتربين (من أصل ١٧ مليوناً) في استفتاء عام جرى قبل شهر من ذلك.

ويجب على المشاركين في الاقتراع وضع إشارة مقابل إحدى كلمتي (نعم) أو (لا) في بطاقات توزع عليهم في ١١١٤٢ مركزاً انتخابياً في المحافظات السورية، على أن يؤدي بعد منتصف شهر تموز (يوليو) القسم لبدء ولاية رئاسية تستمر سبع سنوات.

⁶¹ الحياة، (لندن)، ٢٨/٦/٢٠٠٠.

وجاء إقرار البرلمان بعد جلسة استمرت أكثر من أربع ساعات تحدث فيها النواب الذين لم يتمكنوا من قول رأيهم في الجلسة التي خصصت لقراءة كتاب القيادة القطرية، ومناقشة تقرير اللجنة الخاصة المؤلفة من سبعين شخصاً.

وركزت خطابات النواب على (مناقب الرئيس الخالد) و(الآمال المعقودة على شبل الأسد)، مستندين إلى آيات قرآنية وأحاديث دينية وأبيات شعر وأقوال مأثورة سياسية واجتماعية. و خرج عن ذلك بضعة نواب بينهم النائب محمد علي ناصر الذي انتقد الدكتور رفعت الأسد الموجود في أسبانيا، إذ قال (لا صوت للهاربين المتأمرين، فالشعب قال كلمته نعم لبشار) لكنه لم يسم رفعت علماً بأن شقيقه الدكتور جميل الأسد كان حاضراً في جلسة البرلمان. وأثار النائب عبد الهادي الجمل مرة ثانية، باعتباره (رجل قانون) موضوع التعديل الدستوري للمادة ٨٣ الذي خفض العمر المطلوب لرئيس الجمهورية من ٤٠ إلى ٣٤ سنة. فقال إن (ما تم من إجراءات تم وفق الأصول، الإجراءات جاءت واضحة وجلية وصحيحة وسليمة لا يشوبها الخلل والبطلان).

وكان النائب منذر الموصلي قال في الجلسة السابقة أن التعديل الدستور الذي جرى في العاشر من حزيران (يونيو) تضمن (مخالفة دستورية لأنه لم يتضمن الأسباب الموجبة للتعديل)، الأمر الذي أدى إلى ارتباك في المجلس ومحاولات من نواب لثنيه عن إكمال كلامه، وتهديد رئيس المجلس عبد القادر قدورة بمحاسبته قانوناً إذا لم يتوقف.

لكن الفريق بشار اتخذ موقفاً مخالفاً لقدورة والنواب بتأييد النائب الموصلي، إذ أرسل إليه دعماً وتأييداً لوجهة نظره التي كان يتابعها على شاشة التلفزيون. وفي إطار خطابات التأييد، قال النائب مدحت صالح الذي هرب من سجون الاحتلال الإسرائيلي إن (راية التحرير ستبقى مرفوعة. وهذا الشبل من ذاك الأسد) في حين قال النائب البعثي أحمد قرنة (بعضهم راهن على اختلافنا بعد الرحيل. البعض راهن على اقتتالنا. والبعض الآخر راهن على دماننا، لكننا قلنا بصوت واحد بشار الأسد).

وجرت جلسات البرلمان في وقت كان آلاف الشباب والمواطنين يقفون أمام المبنى رافعين صور بشار ووالده. وما إن أعلن قدورة موافقة المجلس ب(الإجماع) على ترشيح وتحديد الاثنين في العاشر من شهر تموز (يوليو) ٢٠٠٠ موعداً لطرحه على السوريين، حتى علا صوت النواب (بالروح بالدم نفديك يا بشار).

سورية تبدأ مرحلة جديدة..

٩٧.٢٩ في المائة لبشار الأسد^(٦٢)

ما إن أُعلن عن فوز الفريق بشار الأسد بالاستفتاء على الرئاسة بنسبة ٩٧،٢٩ في المائة من المقترعين حتى توجهت أنظار السوريين إلى يوم موعد أداء القسم على ولاية رئاسية مدتها سبع سنوات، حين يلقي الفريق بشار خطاباً رئاسياً يَدشن به (مرحلة جديدة) في تاريخ سورية.

ويتوقع أن يلي أداء القسم تغييرات في عدد من المواقع والمناصب وتعديلات في حكومة السيد مصطفى مورو، وصدر قوانين جديدة تركز الإصلاح الاقتصادي والتحديث في البلاد، حتى يشعر المواطنون ب(التغيير). ولا يتوقع أن يطاول التغيير الحكومي أصحاب الحقائب الجديدة الـ٢٢ الذين دخلوا إلى الحكومة في آذار (مارس) ٢٠٠٠ خصوصاً الذين انتخبوا أعضاء في القيادة القطرية أو اللجنة المركزية في المؤتمر القطري التاسع لحزب (البعث) الحاكم في ٢٠ حزيران (يونيو).

وعقد مجلس الشعب (البرلمان) جلسة لإعلان النتائج، وتحديد الـ١٧ من تموز (يوليو) موعداً لأداء القسم بعدما قام وزير الداخلية الدكتور محمد حربة بتسليم رئيس البرلمان السيد عبد القادر قدورة ظهراً بنتائج الاستفتاء على الرئيس الـ٢٠ للدولة السورية منذ العام ١٩٤٣.

^(٦٢) الحياة، (لندن)، ٢٢/٧/٢٠٠٠.

وما إن أعلن قدورة النتائج في الجلسة التي حضرها جميع النواب باستثناء ثمانية، حتى هتف النواب (بالروح بالدم نفديك يا بشار) وقال رئيس مجلس الشعب (ليسمع الجميع صوت الشعب عندما يخرج من القلب. لتسمع تلك الأفواه التي تهرف بما لا تعرف عن شعبنا العظيم. هذه نعم من القلب لنهج خطّه حافظ الأسد).

وكان أحد النواب قرأ البيان الرسمي للاستفتاء وجاء فيه أن عدد الموافقين بلغ ٨،٦٨٩،٨٧١ مواطناً من أصل عدد الذين مارسوا حق الاستفتاء وهم ٨،٩٣١،٦٢٣، فكانت نسبة الموافقين ٩٧،٢٩ في المائة وعدد غير الموافقين ٢٢٤٣٩ مواطناً (٢،٥١ في الألف) فيما بلغت نسبة الأوراق الباطلة ٢،٤٢ في المائة، علماً بأن ٢٠٩ آلاف سوري استفتوا في لبنان. وعلق حربة (في كل استفتاء هناك من يوافق وهناك من لا يوافق، ولا غرابة في الأمر).

وقال مسئول سوري إن هذه النتائج (تعكس استفتاء حقيقياً لمواقف السوريين، وأنها لم تكن مضمونة في الخارج، كما قيل ولم تكن ٩٩،٩ في المائة كما توقع مراقبون في عدد من الدول، بل أنها تعكس رأي السوريين المشاركين في الاستفتاء). ولفت إلى وجود نحو ٥١١ ألفاً لم يذهبوا إلى صناديق الاقتراع (نسبة المشاركة ٩٤،٩%) وإلى عدم موافقة أكثر من ٢٢ ألفاً وبطلان ٢١٩،٣ ألف بطاقة انتخابية. وتابع المسئول أن ٦٨،٥ في المائة من السوريين ولدوا بعد ولادة الدكتور بشار في ١١ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، وأن الإحصاءات تدل على أن ٨٦،٥ في المائة من السوريين لا يتجاوزون سن الأربعين، ما يعني أن (الرئيس الجديد يعكس آمال وطموحات معظم السوريين الذين يجدونه ممثلاً لهم لدخول الألفية الثالثة). وقال مسئول آخر (لاشك أن سورية ستشهد قفزة متطورة في عهد قيادة الفريق بشار الأسد وسيتم إصلاح أي ظاهرة أو أي خلل في أي مكان يجب أن يتم الإصلاح فيه). وزاد (الإصلاح مستمر ودائم وهو ليس قضية موسمية).

وكان الدكتور بشار أصدر (تعميماً رسمياً) منع المسؤولين من تقديم مسيرات التأييد وإقامة مضافات لدعم (الرئيس المرشح)، تاركاً للمواطنين التعبير عن آرائهم شعبياً. لكن من المتوقع أن تخرج (مسيرة الوفاء والولاء) بعد ظهور النتائج الرسمية النهائية.

وكان أول المهنيين الرئيس المصري حسني مبارك، إذ اتصل بالرئيس بشار الأسد (متمنياً له التوفيق في قيادة سورية على طريق التقدم والتطور) كذلك تلقى برقيات تهنئة من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز وولي العهد السعودي الأمير عبد الله،

والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران السعودي الأمير سلطان. وهناك أيضاً العاهل المغربي الملك محمد السادس، والمستشار الألماني جيرهار شرودر.

وخاطب الوزير حربة الصحفيين قائلاً (شاهدتهم في دمشق وباقي المدن السورية ومناطقها وقراها الإقبال الجماهيري الواسع الذي مارس خلاله كل مواطن حقه ودوره في الاستفتاء باندفاع قل نظيره).

وسئل إذا كان الرئيس الأسد رتب انتقال السلطة قبل رحيله، وما إذا كان الدكتور بشار يمارس صلاحياته كرئيس للجمهورية قبل انتهاء عملية الاستفتاء، فقال وزير الداخلية إن (الجماهير بايعت الفريق بشار منذ اللحظة الأولى لنبا رحيل القائد الخالد. ورأيتم ورأينا أنه منذ اللحظة الأولى كيف تدافعت الجماهير إلى الشوارع والساحات معلنة وفاءها وولاءها وبايعت الفريق بشار). وزاد (الجماهير سبقت المؤسسات الدستورية في مبايعة الفريق بشار). وأكد عدم حصول أي حادثة (مخلة بالأمن، إذ أن الوضع الأمني كان هادئاً جداً).

إخوان سورية

يدعون القيادة الجديدة إلى فتح صفحة جديدة^(٦٣)

دعت جماعة (الإخوان المسلمين) في سورية القيادة السورية (إلى فتح صفحة جديدة تعيد إلى الشعب السوري لحمته ووحدته الوطنية في إطار من الحريات العامة، واحترام حقوق الإنسان، والعمل على إزالة كل أسباب الاحتقان السياسي والسير بالبلاد نحو الحرية والتعددية والديمقراطية والمشاركة الشعبية).

وقال بيان أصدره المراقب العام لـ(الإخوان المسلمين) في سورية علي صدر الدين البيانوني إن الجماعة (تؤكد رغم تحفظها على الطريقة التي عدل بها الدستور وانتقلت بها السلطة، أن أمام القيادة السورية فرصة تاريخية لإعادة النظر في السياسات القائمة، والعودة بالبلاد إلى شاطئ الأمان وإلى أجواء الحرية والديمقراطية. وأكد البيان أن الجماعة من منطلق حرصها على المصلحة الوطنية العليا ستتعامل بإيجابية مع كل خطوة في هذا السبيل.

^(٦٣) الحياة، (لندن)، ٢٧/٦/٢٠٠٠.

مثقفون سوريون ينتقدون من باريس "انتهاك أسس النظام الجمهوري"^(٦٤)

دعا مثقفون سوريون في الخارج في بيان أصدره في باريس إلى تجمع أمام مقر السفارة السورية في العاصمة الفرنسية احتجاجاً على الاستفتاء الذي ستشهده سورية في ٢٠٠٠/٧/١٠ ، ويقتصر على مرشح واحد لمنصب الرئاسة هو الدكتور بشار الأسد.

ووصف البيان الاستفتاء بأنه (انتهاك جديد لأسس النظام الجمهوري)، في وقت يعاني فيه الشعب السوري من (عبء ثلاثة عقود من القمع المنظم وغياب الحقوق الديمقراطية الأساسية).

وطالب البيان بوضع حد لحالة الطوارئ والأحكام العرفية السارية في سورية منذ ٣٧ سنة، وبالإفراج فوراً عن جميع المعتقلين السياسيين، وباحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان واعتماد إصلاح دستوري ديمقراطي.

وأيدت (الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان) و(الفيدرالية الدولية لروابط حقوق الإنسان) التحرك الذي دعا إليه المثقفون السوريون.

^(٥)الحياة،(لندن)، ٢٠٠٠/٧/٨.

رياض الترك: الأمين العام للحزب الشيوعي السوري لن أصوت لبشار الأسد^(٦٥)

رياض الترك مناضل شيوعي سوري سجن ما يزيد على سبعة عشر عاماً، دون أن توجه إليه تهم محددة أو يقدم إلى المحكمة، سجن بسبب نشاطه السياسي.

رياض الترك الذي أطلق في أيار (مايو) عام ١٩٩٨ يعد من المعارضين النادرين الذين يتجرعون على التكلم بحرية داخل سورية. إنه يقيّم بشكل سلبي قاسٍ إجراءات الخلافة التي أعقبت موت حافظ الأسد في العاشر من حزيران (يونيو) ٢٠٠٠.

البرلمان السوري الذي انعقد يوم السبت في العاشر من حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ استثنائياً، أعطى الضوء الأخضر، للابن بشار الأسد ليصبح بدوره الرئيس المقبل للجمهورية بعد الاستفتاء والبيعة، قبيل انتهاء فترة الحداد الممتدة لأربعين يوماً.

- خلال فترة أسبوعين، أصبح بشار الأسد قائداً عاماً للجيش والقوات المسلحة، وأميناً ق طرياً لحزب البعث الحاكم، ما هي وجهة نظركم بهذا الحدث ؟

^(٦٥)الوموند، (باريس)، ٢٠٠٠ / ٦ / ٣٠.

هذه التبدلات والتغيرات ليس فيها أي شيء يدعو للاستغراب. ففي سيكولوجية (نفسية) حافظ الأسد أصبحت سورية ملكية شخصية له. وبالتالي فمن المفترض أن يورثها كما لو أنها ميراث.

خلال ثلاثين عاماً من الحكم، قام حافظ الأسد، تدريجاً، بإفراغ مؤسسات الدولة من مضامينها. لقد انتقلت السلطة الفعلية إلى القصر الرئاسي، حيث يعمل العديد من الأشخاص المكلفين بملفات غاية في الأهمية، والمجهولة هويتهم تماماً بالنسبة للشعب. كما انتقلت السلطة إلى أجهزة المخابرات، والتي بالمناسبة يتجسس بعضها على البعض الآخر.

السلطة التشريعية الممنوحة للبرلمان تلاشت، وكذلك هو الحال مع السلطة التنفيذية للوزارات الأساسية كوزارة الخارجية، وقسم من وزارة الدفاع المتعلق بالاستخبارات العسكرية.

وكذلك فإن حزب البعث الذي كان يشكل إحدى دعائم النظام، لم يعد له دور فعلي بتشكيل سياسي، كما أن المنخرطين فيه لم تعد لهم أية علاقة فعلية مع تنظيمهم ما عدا دفع الاشتراكات المالية، وتلبية الدعوات للاجتماعات عندما تكون هناك حاجة لذلك، إن الحزب السياسي الحقيقي لا يقبل، ولا يرضى بمؤتمر كل خمسة عشر عاماً، كما هو الحال مع البعث.

- التشكيكة الجديدة للقيادة القطرية للبعث، والتي تمثل السلطة العليا، ألا تعبر عن تغيير وتبدل، برأيكم؟

إن مفاجأة المؤتمر هي أن التغيرات كانت أقل من المتوقع، وهذا، بلا شك، عائد إلى غياب الرئيس المفاجئ، الأمر الذي لم يسمح بترتيب أوضاع البيت الداخلي بالشكل الذي كان مفترضاً أن يتم في ظل سلطته، وهذه الترتيبات بدأت، بالمناسبة، قبل عدة أشهر باتهام وإبعاد العديد من مسؤولي السلطة.

- ما هو رأيكم بالاستفتاء الرئاسي المقبل والذي سينظم بعد تعديل الدستور وتخفيض سن المرشح من ٤٠ سنة إلى ٣٤، وهو العمر الحالي لبشار الأسد؟

هذا يدعو للضحك: إنهم يهزءون من الشعب. وهذا هو الدليل أن لا شيء قد تغير. لن أذهب للتصويت لبشار الأسد، وأقول هذا علناً. هذه مسرحية. بكل الأحوال، هو ليس بحاجة إلى صوتي.

- يتكلم بشار الأسد عن إصلاحات في سورية. ماذا يوحي لكم هذا؟

هو يتكلم عن إصلاحات اقتصادية وإدارية، وعن تطوير عبر إدخال التقنيات الحديثة. ولكن بنظري، فإن الإصلاح الملح في سورية هو الإصلاح السياسي، الذي يعطي للشعب كلمته، وهذا يسمح للبرلمان بأن يشرف على شؤون الدولة. وبدون هذه العودة إلى المبادئ الجمهورية، فإن سورية ستبقى على حالها الراهنة: نظاماً شمولاً، وجمهورية وراثية.

قبل أن نتكلم عن الإصلاح الإداري، يجب تعديل وتغيير الدستور الذي يجعل حزب البعث مقررًا للأمور. وهذا ما نراه اليوم في موضوع انتخاب رئيس الجمهورية، فهذا الحزب هو الوحيد الذي يختار المرشح، فيما الشعب لا خيار له. يجب إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتحرير وسائل الإعلام، والسماح بعودة اللاجئين والمهجرين خارج البلاد.

- هل أنتم مقتنعون بحملة مكافحة الفساد التي يقوم بها النظام ؟

أسلوب النظام الذي يحتكر السلطة قد أضعف كثيراً الأطر التشريعية والقانونية. فالقوانين لا تطبق بشكل فعلي لغياب رقابة الشعب.

ففي الديمقراطيات، يستطيع المواطنون أن يقصوا المسؤولين السياسيين من خلال الانتخابات. وهذا ليس هو الحال في سورية، لقد كانت نتيجة هذه الممارسات كارثية، والنظام وجد نفسه مجبراً على أخذها بعين الاعتبار.

الدولة أصبحت نظاماً من الإقطاعيات، والمافيات الصغيرة التي يترأسها (ديكتاتوريون) صغار يقومون بما يحلو لهم شرط أن يطيعوا، عند اللزوم، الأوامر التي تأتيهم من الأعلى. إن الميل للفساد والرشوة موجود في كل مكان، وحتى في أوروبا، لكن النتائج والعواقب هي أكثر حدة في سورية، لأنها تزيد كثيراً، الهوة بين الطبقات الاجتماعية. صحيح أنه قد حدث، مؤخراً، تغيير في منصب رئيس الوزراء، ولكن لماذا أبعد إنسان يقال اليوم إنه فاسد، وجيء بشخص لا يحمل سمعة منزهة في هذا المضمار حسب الرأي العام.

- لا يوجد اليوم معارضة حقيقية في سوريا، هل تعتقدون أن هذا الوضع سيتغير في

المستقبل؟

إن التغيير بحاجة دائماً إلى حامل سياسي واجتماعي، وهذا الحامل غير موجود حتى الآن في سورية، لكن الأزمة الاجتماعية التي نجتازها، هي من الحدة والخطورة، مرشحة لازدياد، كذلك الهوة بين السلطة والشعب.

خمسة أسباب كافية لكي أقول (لا)

لانتخاب بشار الأسد^(٦٦)

صبي حديدي^(٦٧)

إذا فتحت أمامي أبواب السفارة السورية في باريس، فإنني سوف أدخل المبنى - للمرة الأولى منذ مجيئي إلى فرنسا- وسوف أصوت ب(لا) في الاستفتاء على انتخاب بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية، خلفاً لوالده وليس بالأصالة عن نفسه. ولأن هذه الأبواب لن تفتح لي، لأسباب لا يستطيع البت فيها سعادة السفير نفسه (ولا بأس من القول: أتحداه أن يفعل) فإنني أدلي بصوتي مسبقاً هنا، وأمارس على صفحات (القدس العربي) بعض الحق الذي يعود لي كمواطن سوري.

وأسبابي في هذا التصويت ب(لا) عديدة ومتشعبة، أكتفي بسردها بعضها الأهم:

أولاً: الشعب السوري لا يتوجه إلى صناديق الاقتراع للتصويت استناداً إلى إرادته الحرة، بل هو يوجه إليها استناداً إلى إرادة عليا استبدادية أوتوقراطية عسكرية- أمنية، هي الإرادة العتيقة ذاتها التي أجبرت المواطنين السوريين على ممارسة الطقس الروتيني ذاته كل سبع سنوات منذ العام ١٩٧١، حين انتخب الأسد الأب رئيساً للجمهورية. وإذا كانت

^(٦٧)القدس العربي، (لندن)، ١٣/٦/٢٠٠٠.

^(٦٨)كاتب وباحث سوري مقيم في باريس.

نسبة التصويت لم تهبط مرة واحدة عن الرقم الشهير ٩٩%، فإن هذا الرقم أو معادلة (أي كل ما هو أعلى من الـ ٩٠%) سوف يكون المؤشر الأول والأبكر على أن بشار الأسد لن يختلف عن حافظ الأسد في تزوير الإرادة الشعبية.

أما إذا استمع بشار الأسد إلى ناصح متحذلق فوافق على أن تكون النسبة أقل من ٩٠%، فإن التزوير في هذه الحالة سوف يكون أقل في الشكل فقط، وليس في المحتوى. وإذا شاء الفتى أن يقع الشارع السوري، والعالم بأسره، بصدق نواياه في (تغيير) أحوال البلاد، فإن الوسيلة المثلى هي تنظيم تصويت ديمقراطي حق، تتوفر فيه الغرفة السوداء والمراقبون الدوليون المحايدون (كما يحدث في زيمبابوي والبيرو ونيجيرو وكازاخستان). فإذا حصل بشار الأسد على أقل من ٥٠% من مجموع المقترعين، فإن الواجب يفرض عليه أن يتنحى باعتباره المرشح الوحيد. وبالطبع، هذا كلام (من فوق الأساطيح) كما يقول السوريون، فالتصويت سيجري بعد أيام، دون غرف سوداء ودون مراقبين. الابن، إذن، يسير على خطى الأب. ولا جديد يلوح في العيان.

ثانياً: ليس بشار الأسد مرشح الشعب السوري، ولا يمكن له أن يكون ذلك المرشح، إلا إذا بشرنا السفسطائيون - الانتهازيون (وهم كثر في سورية، وكثر خارج سورية أيضاً)، بأن أرحام السوريين عجزت وستظل عاجزة عن أن تلد مثل هذا المرشح الفتى، غير المجرب، غير المؤهل، غير المستحق. وباستثناء كفاءة وحيدة (مقدسة) تقول إن هذا الشبل من ذاك الأسد، وهو بالتالي (المستقبل) بعد أن كان شقيقه الراحل بادل (الأمال) و(القعدة) فإن سجل الفتى في عالم السياسة (والرئاسة سياسة أولاً) ليس عامراً بالمآثر والمزايا والكرامات.

في مطلع العام ١٩٩٤، حين توفي بادل الأسد من حادث سيارة، كان بشار في الثامنة والعشرين، وكان مدنياً، وفي أقل من سنة واحدة تحول إلى عسكري، وتخرج من الكلية الحربية برتبة نقيب (على نقبض من كل القوانين العسكرية المعمول بها في الكلية، لأن الطالب الضابط إنما يتخرج برتبة ملازم). وخلال شهرين فقط رُفِعَ الرائد إلى عقيد، واستقبله الرئيس اللبناني السابق إلياس الهراوي استقبال رؤساء الدول. وفي أقل من ست ساعات رفع العقيد إلى رتبة فريق أول، وقائد عام للجيش والقوات المسلحة. ثم مضت أيام قليلة قبل أن يصبح أميناً عاماً قطرياً لحزب البعث الحاكم، وأميناً عاماً قومياً (حتى دون أن

ينعقد المؤتمر القومي للبعث). ومرشحاً لرئاسة الجمهورية. ومنذ أيام كتب معلق سوري مقالة في (القدس العربي) يطري فيها على خصال (الرئيس بشار الأسد) أي أنه سارع إلى ترئيسه حتى قبل أن ينتخب. وإذا لم تكن تلك زلة لسان نطقت بالمهزلة قبل الأوان، فإنها تسليم ضمنى بأن مهزلة التصويت ذاتها ليست ضرورية!.

ثالثاً: ليس بشار الأسد أفضل المرشحين كما يحتاج السفسطائيون - الانتهازيون، ليس لأنه مرشح أوحده وحيد مفروض على الشعب بقوة البطش، وإعمال القبضة الأمنية واحتقار الشعب والدستور الذي سنته السلطة ذاتها فحسب، بل أساساً لأن المرشح الأفضل الوحيد هو ذلك الذي يختاره الناخبون في اقتراع سري سليم وحر وديمقراطي. وما دام هذا الشرط غير متوفر في تصويت العاشر من تموز (يوليو) ٢٠٠٠، فإن المرشح الوحيد المفروض على الشعب هو أسوأ المرشحين منطقياً، أو هو (المرشح-اللامرشح) إذا جاز هذا النحت اللغوي الذي تبيحه الطرافة السوداء في هذه الأيام السوداء.

وإذا كان المكتوب يقرأ من عنوانه كما يقول المثل الشعبي، فإن قرارات المرشح بشار الأسد، بصفته القائد العام للجيش والقوات المسلحة، لا تبشر المتفائلين بخير كبير يأتي من بشار الأسد الرئيس. لقد أصدر مؤخراً قرارات ترفيع غير قانونية لعدد من أعوانه وضباطه الأوفياء (بينهم شقيقه ماهر الأسد)، كما سرح من الجيش عدداً من الضباط الذين لا تلوح عليهم علائم الولاء التام المطلوب، واعتقل عدداً من الضباط الذين يدينون بالولاء لسواه. المدهش، مع ذلك أنه سرح أيضاً عدداً من الضباط الذين عاثوا فساداً ونهباً وعربدة، ولكنه كما كان عملياً لا ينزل بهم عقاباً بقدر ما يمنحهم مكافأة ثمينة على هيئة منفذ نجاة!.

ونسلم، مثلاً أنه سرح العقيد محسن سلمان (الذي سبق له أن حكم بيروت عملياً، من موقعه كواحد من أبرز ضباط الوحدات الخاصة، وكان حماسه لفريق كرة القدم في مدينة جبلة السورية الساحلية يدفعه إلى الهبوط بالمروحية في قلب الملعب، على مرأى من الجمهور واللاعبين والحكم البائس الذي سيدير المباراة) ولكننا لا نسمع، مثلاً، أن محسن سلمان ذاته كان قد غادر سورية بإرادته، على رعوس الأشهاد وكما يفعل فرسان المائدة المستديرة، إلى بريطانيا أولاً، ثم إلى دولة عربية مغربية حيث يقيم اليوم ويراقب المشهد عن بعد، برضاء عيش السائح المترف المنعم!، لماذا لا يقتزن قرار تسريح سلمان بإحالتة إلى القضاء مثلاً؟

رابعاً: ليس بشار الأسد (أهون الشرور) كما يحتاج البعض، خصوصاً أولئك الذين يتغنون بحكاية (استقرار) سورية في عهد الأسد الأب، واحتمال تنعّمها باستقرار مماثل لـ في طور الأسد الابن. إنه، بادئ ذي بدء، يفتقر إلى الخبرة الإنسانية (تلك التي كانت ولا تزال السبب في أن معظم الدساتير تشترط في المرشح لرئاسة الجمهورية أن يبلغ سن الأربعين)، وهي خبرة لا تنبثق من اللقاءات الاحتفالية مع الساسة الكبار أو الصغار، أو إدارة جلسات تحضير أرواح مع المتقنين الكبار أو الصغار، أو تزعم حملة استعراضية في تطوير (المعلوماتية) هنا وأخرى تجميلية في (محاربة الفساد) هناك. إنها خبرة صناعة السياسة اليومية في خضم الحياة اليومية، وهي مراس الديمقراطية الخاضع لدولة القانون مثل مراس الديكتاتور الذي لا يكثر بأى قانون، وحصافة المخول باتخاذ القرار من موقع الحرص على مصلحة بلاده مثل حصافة المستولي على القرار من موقع الحرص على نظامه.

وطيلة ثلاثة عقود ظل الأسد الأب يعمل ١٦ ساعة كل يوم من أجل بناء وصيانة وتنظيم هذا النظام المتراتب بدقة شبكة العنكبوت حيث تتسج الخيوط المعقدة يميناً ويساراً، أفقياً وشاقولياً، من المربع على المستطيل إلى الدائرة، لكي تنتهي جميعها عند المركز الأوحده الذي يقيم في قلب الشبكة، يصنع القرار النهائي ويرسم السياسة الأخيرة.

صعد الكثيرون منذ العام ١٩٧٠، وهبط الكثيرون: ضباط أمن وضباط جيش، قادة حزبين وقادة بيروقراطيون، لصوص ومرترقة وشرفاء وبلهاء، إخوة وأبناء إخوة وأخوات، من كل الطوائف والمذاهب والمشارب، من أحمد الخطيب (رئيس التشريعات الأول الذي اختاره الأسد الأب لتدشين الحركة التصحيحية) إلى رفعت الأسد (قائد أشرس الأجهزة الأمنية-العسكرية في العالم قاطبة، وصاحب الأيدي الأكثر بياضاً/دموية في صيانة الحركة التصحيحية) مروراً برجال مثل ناجي جميل، علي حيدر، علي الصالح، شفيق فياض، محمد الخولي، علي دوبا، حكمت الشهابي..

لا يملك بشار الأسد ربع ما امتلك حافظ الأسد من خبرة وسلطة ورجال وشبكات ولاء، وإذا شاء أن يحكم بفريق جديد ونهج مختلف فإنه في الواقع سوف يضطر إلى تصنيع شبكات عداة تفوق كثيراً ما يملكه اليوم من شبكات ولاء، الأمر الذي سيضعه في خط مواجهة محتملة/ دائمة مع الفريق القديم الذي لم يمت بعد، ولا يمكن أن يموت كما ماتت أحكام الدستور السوري: بقرار تهريجي من مجلس الشعب. فكيف له أن يحارب فساد رجلاً

مثل فراس طلاس (النجل الأكبر لوزير الدفاع الحالي) إذا كان الشقيق الأصغر مناف طلاس هو الذي يجلس على يسار بشار الأسد في المؤتمر القطري كما في شئون تدبير الحكم؟ وكيف لرجل مثل آصف شوكت (صهر العائلة) أن يحل محل علي دوبا في ضبط جهاز ديناصورى مثل الاستخبارات العسكرية، وهو مكروه في أوساط الجهاز وفي أوساط عائلة الأسد نفسها؟، بل وكيف لبشار الأسد أن يمارس دور القائد العام للجيش والقوات المسلحة، هو الذي لم يخضع لتدريب الحد الأدنى في العمل العسكري، ولم يكلف نفسه عناء الخضوع الشكلي لدورة أركان؟.

إنه خامساً واستطراداً، ليس أهون الشرور بل أكثرها إنذاراً بالأخطار على سورية المعاصرة. انتخابه سوف يكرس مبدأ الجمهورية الوراثية ليس في (جمهورية الأسد) كما يقول بعض المعلقين الذين يحتاجون بأن الجمهورية لم تكن موجودة أصلاً في (الجمهورية السورية) أي (الجمهورية العربية السورية) أي في الصيغة التي اختارها الشعب السوري قبل زمن طويل من صعود الأسد وحزب البعث بجميع تياراته، وأخذها الشعب السوري أخذاً ولم تمنح له هبة من أحد، ودفع ثمنها غالياً ومراراً.

وانتخابه سوف يبقي المجتمع في حالة ترقب وتأهب وتطير في انتظار اندلاع الصراع بين الحرس القديم والحرس الجديد، أو في انتظار مصالحة القديم والجديد، على حساب الشعب في الحاليتين. وكان مما له دلالة كبيرة أن المواطنين السوريين، وفور سماعهم نبأ وفاة الأسد لم يتجمعوا تلقائياً في الشوارع (كما فعل المصريون، مثلاً، حين رحل عبد الناصر) تعبيراً عن الحزن أو الصدمة، بل تجمعوا أمام البقاليات والمخازن لشراء السكر والشاي والأرز والدقيق والتبغ، تحسباً للأيام السوداء.

وانتخابه سوف يكرس طوراً جديداً في تغييب السياسة عن المجتمع، وتغييب المجتمع عن معطيات العصر الحديث، وإغلاق أبواب سورية أمام رياح المتغيرات السياسية والمدنية والحقوقية التي تجتاح العالم، والمضي أكثر من ذي قبل في سياسات الاستبداد وكم الأفواه وقهر الحريات وشق اللحمة الوطنية للمجتمع، وتكوين المزيد من شبكات الولاء التي ستعيد إنتاج الماضي على نحو أكثر شراسة ودموية، لأنها في الواقع إنما تنهض على بنيان أكثر هشاشة. وهذه ليست وصفة استقرار بأي حال، لأنها في الواقع ليست سوى اللاتحة

الكلاسيكية التي تسرد خصائص أنظمة شمولية استبدادية ولى زمانها بالضرورة، ولا بد أن تولي طال الزمان أم قصر.

خمسة أسباب إذن، ولكنها تكفيني -كمواطن سوري- لكي أتحدى سعادة السفير السوري في باريس أن يفتح لي أبواب سفارة بلدي، لكي أصوت بـ (لا) لانتخاب بشار الأسد رئيساً للجمهورية العربية السورية، وإنني أعيد ما سبق لي أن قلته في حوار مع صحيفة مغربية (حتى لو كان بشار الأسد قديساً ومن نسل الأنبياء، فإنني لا أريد لبلدي أن يتحول على يديه إلى جمهورية وراثية)!!.

سورية

وأفاق المستقبل المختلف^(٦٨)

مطاع صفدي^(٦٩)

عندما يشترك الموالون وغير الموالين في الاعتراض على واقع البلد في مختلف أصنافه، فهذا معناه في لغة السياسة اليومية إن ساعة التغيير الشامل قد أذنت، وأنه لا محيد عن مواجهة حتمية الإصلاح، وقد أصبحت تعادل حقاً مسألة البقاء لكيان الدولة نفسها، كما أنها تراهن على قدرة المجتمع في التعامل مع أسس المشكلات واجتراح الحلول المستعصية، وعدم الاكتفاء بتصريف ظواهر الأمور، وتسمية المعضلات، دون الانغماس في عمق أسئلتها، والتصدي لتفاصيلها المترابكة. فالمواطن العادي في بلد كسورية اليوم يريد أن يتجاوز مخاطر انتقال السلطة وإشكالاتها الدستورية، ويتحرر من مأزق القبول والتردد، كما ينقل سريعاً إلى طلب الأجوبة عن أسئلة المصير العام، ليعرف بعض معالم مصيره الشخصي من خلالها، ذلك هو الوضع غير العادي الذي تعيشه الشعوب في ظروف الانتقالات السلطوية، وهي تحس أن المعيار الحقيقي لكل انتقال فوقي إنما هو في خارطة تضاريس جديدة لعالم الواقع الجماهيري الملموس.

^(٦٩) القدس العربي، (لندن)، ١٠/٧/٢٠٠٠.

^(٦٨) مفكر سوري، كان أول من كتب كتاباً يدين فيه سياسات حزب البعث تحت عنوان (حزب البعث: مأساة البداية، مأساة النهاية).

وسورية كغيرها من أقطار العرب هي أحوج ما تكون اليوم إلى ما يشبه ثورة في مغزى التغيير ومفهومه عينه، وليس أدواته فحسب، ومصطلح الإصلاح لم يعد يفيد في عقلنة المشكلات الهائلة التي تتطلب رؤية متكاملة لأحوال القطر الذاتية وإطاره القومي في وقت واحد، بالنسبة لقطر عربي قيادي كسورية، فإن الرأي العام العربي الذي اهتم بأحداث السلطة العليا فيها، وتابع وشارك مسألة الخلافة بكثيرٍ من الجدية والقلق معاً، فإنه يهتم أكثر الآن بالمبادرات المنتظرة والموعودة من قبل العهد الجديد، وعلى كل صعيد داخلي وخارجي، وذلك أن الاستنقاع السياسي هو اليوم مرض عربي قومي وليس قطرياً فحسب، وإن معالجته تتطلب مشاركة عربية شاملة بالرأي والفعل معاً، فلقد أنجز هذا الاستنقاع حتى الآن تجميد الإرادة العربية في بؤرة واحدة وحيدة عنوانها التسوية مع إسرائيل، فأصبحت مختلف مسائل الفكر والمستقبل والأمال القومية والقطرية محجوبة وراء أبخرة هذه التسوية المتصاعدة من أخبارها فحسب. إن نظرة واحدة تلقى عليها على سنوات المحل، العشر الماضية، تجعلنا نرى كم كان العقل العربي محاصراً بأوهام التسوية، وأطروحاتها المتلاحقة، كأنما الحياة توقفت كل أجهزتها بانتظار كلمات السر العليا يلقيها هذا المتحدث الفلسطيني أو الإسرائيلي أو الأمريكي.

صار العيش السياسي صوتياً وورقياً وضوئياً، بينما تستقر النوايب من كل جنس، وتنعم بحرية التخمر والتعفن، والضرب في جذور الواقع للإنسان العربي المذهول، المحروم من الخبز والحقيقة معاً، فلا يعثر الناس على عنوان واحد لمآسيهم يرتفع فوق، أو بين عناوين السجن الإعلامي الوحيد ورموزه المكرورة، حياة ثلاثمائة مليون من البشر اختصرت، واخزلت وراء حفنة من هموم الآخرين، كأن تتم أمركة الوطن العربي، وتمنح إسرائيل شرعية البقاء وتحاط بالأمن والسلام، وتفتح أمامها أبواب الخيرات العربية المعروفة والمخبوءة.

وكيما يفرض على السياسة العربية أن تعيش في خدمة أهداف الآخرين، كان من المفترض أن تحيد (بضم التاء وتشديد وفتح الياء) الشعوب ما أمكن، وأن تسلب منها أبسط أدوارها العادية، من مثل حق الرقابة على حكوماتها، والمشاركة في صنع قرارات المصير الاجتماعي والسياسي، ومن أجل أن يتحقق هذا التحييد الشمولي، وبصير تلقائياً عادياً كان لا بد من تقزيم آمال الشعوب العربية، ودحرها وانحدارها على أحط المستويات الاقتصادية، وإعادة استبعاد عقلها ووقتها بالجري فقط وراء لقمة العيش، والفوز بأبسط شروط السلامة

الشخصية، فلا يتم تذكر هذه الشعوب إلا عندما تستدعى لتقديم التضحيات الكبرى بأرواحها أو بما تبقى لديها من وسائل العيش، أو بقية هوامش من حريات نثرية محدودة، فالوصفة التي اجتاحت الوطن العربي من محيطه إلى خليجه، هي تنويعات التجويع والإفقار والتهميش، وقد راحت تضرب في عمق خزاناته البشرية ومراكزه الحضارية والتاريخية الكبرى، ومنذ أن اخترعت (بضم التاء) وصفة الحرب الأهلية اللبنانية، وتنويعاتها الإقليمية وصولاً إلى صيغة الحرب العالمية الثالثة في العراق، فقد تمت ترجمة هذه الوصفة في بقية الأقطار إلى أوبئة اقتصادية كاسحة، فأصبح لدينا الوطن الذي حقق وحدة الفقر والفاقة، وأمية الثقافة والعلم إضافة إلى أمية الكتابة والقراءة، بدلاً عن الوحدة القومية في ظل التقدم الحضاري والعدالة الاجتماعية، كأنما الأمة إذا ما صحت يوماً، فلن تصحو إلا على تاريخ حديث من نسج أضغاث الأحلام وحدها.

ليس الشعب العربي في كل مكان هو الذي يطالب بالتغيير وحده، لكن الحكومات كذلك لم تعد قادرة على ممارسة الحكم بوسائل الإنفاذ القديمة ذاتها، المتركمة تحتها وأمامها وفي الصميم من أجهزتها وآليات تحركها. والوضع الاقتصادي يجسم هول النكبة. والحلول ليست عولمية، ولا تنتظر خرافات التسوية الإسرائيلية. والمشرق العربي تعصف بعواصمه كلها رياح السموم من تصحير الطبيعة والإنسان معاً. والحلول الوطنية والإقليمية والقومية ليست مستحيلة، ولم تكن هي على هذه الحال في الماضي، وحتى اليوم إلا امتناع الفهم الرسمي عن تصورها، ومنع الآخرين عن الدعوة إليها، وعقيلة كهذه مبنية على (امتناع) الذات و(منع) الآخر أسست عصر التصحير الاجتماعي والحضاري، بالنيابة عن العدو، واسبتاقاً لتصحير الطبيعة وقحطها السماوي، فالاستعصاء الاقتصادي في بلادنا هو مسألة سواسية بالدرجة الأولى كما يعرف القاصي والداني، وإذا كانت الأدلجة قادرة في الماضي على تخييب ضروراتها وراء المماحكات الفكرية واللفظية القارية، فهي الآن تقفز إلى مقدمة المشاهدات العامة والخاصة جميعها، وتمسك بمفاتيح أسرارها كلها، ولا يتبقى من عائق أمامها سوى الامتناع عن القرار السياسي الذي يتحدى المجددين من الحكام قبل المحكومين.

وفي المشرق فإن عاهة العاهات هي الحصار العربي الإقليمي للعراق، وإذا كان هذا البلد الصامد، الاستثنائي في كل شيء، قد استطاع خلال السنوات العشر العجاف أن يتأقلم مع ظروف الحصار داخلياً، وأن يحطم من قيوده واحداً بعد الآخر، فإن محيطه العربي المباشر في غربه لا يزال يرسف تحت منعكسات الحصار في مقلبه الآخر، فهو أخل بأسس

التوازنات المشرقية جميعها، وكشف أقطار المشرق الرئيسية الثلاثة من سورية على لبنان والأردن (ولا نقول فلسطين في هذا السياق، فلها أهميتها المتميزة في دفع الثمن الأعلى من جراء عزل بلاد الرافدين عن رعد القضية العربية العظمى بما تستحق من حيوية الدعم الأخوي وأصالته)، فإن الحصار كشف غطاء الحماية الاستراتيجية عن بلاد الشام الأصلية، وجفف عروق التواصل العضوي السياسي في جسدها الأم، وحرّم الكيان المشرقي من عمقه الجغرافي والتاريخي معاً، ولم يبق في مغربه إلى وجهة البحر من شماله والقلعة الصهيونية من جنوبه، فما يمكن قوله في هذا الصدد هو أن المشرق العربي مقطّع الأوصال منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية، وإن هذا التقطيع تابع فرز السليبيات ضد مختلف أقطاره، وخاصة عند المنعطفات السياسية الحاسمة التي مر بها تاريخ المنطقة، وليس الحصار الدولي إلا الشكل الأخير والأعنف لتقطيع أوصال المشرق بحراسة أمريكية-إسرائيلية مباشرة هذه المرة.

فالهلل الخصب بالمعنى العربي القديم الذي يتوج الجزيرة العربية، ويضم خضرة الرافدين إلى خضرة الشام هو المصاب بعاهة الانقسام الذاتي الدائمة، وهذه العاهة هي التي تدفع أثمانها الباهظة مجتمعات هذا الهلال الخصيب كلها ضعفاً سياسياً متزايداً وإملاقاً اقتصادياً رهيباً، وتشكل العائق الأخطر الذي يعطل إرادة التغيير ويحصرها في تعديل بعض النتائج السطحية، دون الوصول إلى العلل الأصلية، وليس لنا في هذه العجالة أن نستعرض أفاعيل عاهة التقطيع المشرقية، وتأثيراتها الحاسمة على مصائر كل الانتفاضات القومية التي حفل بها النصف الثاني من القرن العشرين، وتحويلها إلى عكس مضامينها وما يشبه الكوارث التاريخية، لكننا نقول سريعاً إننا نعيش هذه الأيام ما يشبه مفترقاً جديداً، ولهذا المفترق ملامح ومعطيات مادية مباشرة، تنطلق أولاً من هول الأزمة الاقتصادية التي تضرب مجتمعاتنا العربية جميعاً، وفي المشرق خصوصاً، وتقف الحكومات، وليس الشعوب وحدها، عاجزة عن معالجتها، بما يؤدي إلى هذه الحقيقة، إن كان تغيير سياسي مهما صلت نواياه سوف يظل عقيماً إن لم تسبقه وتصحبه القرارات الاقتصادية الأهم والمحتاجة إلى جرأة التصور وشجاعة الإقدام والتنفيذ.

إن الخزان الاقتصادي الأغنى في المشرق، بعد عزل (جنة) الخليج وأمركتها سياسياً واقتصادياً وثقافياً، هو العراق، لكن الحصار يشله سياسياً ويفقره اقتصادياً حتى الآن، هو ومجتمعه المشرقي كله، والحل في يد الدولة الأكثر حرية، داخلياً على الأقل، في المنطقة،

وهي سورية، ولقد كان التصرف السياسي السوري مفتاح المتغيرات الإيجابية والسلبية في ساحات المشرق، وصولاً إلى المغرب أحياناً، ومن المفترض أن العهد الجديد فيها يعي أساسية المشكل الاقتصادي الذي إن لم يكن قاطرة الإصلاحات المنتظرة كلها فلن يكون هناك قطار يحملها ولا سكة له، والحل الاقتصادي كما أسلفنا لن تأتي به خرافة التسوية حتى وإن تحققت، وهو حل راهن هنا والآن، وفي متناول الإرادة السياسية الجديدة، المتحررة من عقد المرات الشخصية كما يفترض.

فالانفتاح النفسي والاقتصادي بين القطرين السوري والعراقي لا يزال في حدوده الرمزية الأولى، لكنه يستطيع أن يبني نبوءة وعمقاً، أمراً واقعياً يناهض بقوة وشمول الحصار كأمر واقع عربي ودولي آن الأوان ليس بإحداث خروقات في جدار الحصار الحديدي فحسب، فجناحا الهلال الخصيب، هما موطن بواكير الحضارة الإنسانية، ورأس مستقبلها في وقت مضى، بما يمهّد لاستراتيجية إنهاء عربي غير مسبوق، وهما يتكلمان من كل العناصر المؤسسة لأمر واقع سليم وشرعي، يناهض كل سياسات الأمر الواقع الأخرى المفروضة ليس بقوة الأجنبي وحدها، بقدر ما هي نتيجة استضعاف النظام العربي السائد لذاته ولشعوبه، ولقد كان هم الأجنبي ذاك جعل كل لقاء بين هذين القطرين أشبه بالمستحيل السياسي الذي تدحضه بالمقابل كل الإمكانيات والرهانات التي تجعل من تكامل القطرين جسر العبور من هلال خصيب في فجر حضارة الإنسان إلى بدر مشع في عز الظهيرة الحضارية وظلامها الدامس راهنياً.

ذلك ليس شطحة خيال بقدر ما هو أمل مشروع في عصر المتغيرات العالمية الهائلة. ولقد كنا ولا نزال نشكو وننتشاكى الركود العربي واستتقاعه ولا معقوليته، فإذا ما لاح بصيص ضوء لهلال شاحب، لماذا لا نلح على تذكره بالبدر الذي هو مستقبله المحتوم.

بعد الاستفتاء..

المطلوب مؤتمر وطني^(٧٠)

د. هيثم مناع^(٧١)

في حديث له عن شعبية نظامه يقول جوزيف ستالين: "في سنة ١٩٣٧ حكم بالإعدام على توخاتشفسكي وياكير ومن لف لفهم من الوحوش، وبعد ذلك جرت انتخابات السوفييت الأعلى للاتحاد السوفيتي وأعطت هذه الانتخابات للسلطة السوفييتية ٦٩،٨% من مجموع الأصوات. وفي بداية سنة ١٩٣٨، حكم بالإعدام على روزنكولز وريكوف وبوخارين وما إليهم من وحوش، وجرت بعد ذلك انتخابات السوفييت الأعلى للجمهوريات الفيدرالية، وأعطت هذه الانتخابات للسلطة السوفييتية ٤٩،٩% من مجموع الأصوات. إننا نتساءل أين هي علامات انحلال النظام والدولة والطيعة الحزبية، ولماذا لم يترجم هذا الانحلال في نتائج الانتخابات؟".

عند سقوط جدار برلين ظن الديمقراطيون في العالم بأن جملة كهذه لم يعد لها إلا قمامة التاريخ. فالإجماع ليس علامة قوة بل إشارة ضعف، وأشباه الانتخابات والاستفتاءات المهندسة من فوق لم تعد تقنع حتى أصحابها. أما قرارات أشباه الأحزاب التي تتناسب شرعيتها طردا مع حجم مراكز الأمن في البلاد فقد ولت إلى غير رجعة.

^(٧١) القدس العربي، (لندن) ٢٠٠٠.

^(٧٢) كاتب وباحث سوري، الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس.

إلا أننا ما زلنا وللأسف ننتمي لعالمنا بالمكان لا بالزمان، وبالمعنى الجغرافي لا بالمعنى التاريخي. لهذا لم نحقق بعد النقلة إلى الحقبة التي نعيشها رغم كل المآسي والهزائم المبكرة والمتأخرة التي لحقت بالعالم العربي في القرن العشرين.

جاء غياب الرئيس السوري الراحل الفريق حافظ الأسد كهزة أرضية بالنسبة للأجهزة التي كان مهندسها الرئيسي الذي نجح خلال ٣٠ عاما في خلق جهاز خاضع لمراتبية ومركزية صارمة، مركزا في يديه كل السلطات ومحولا المصلحة الجماعية من المجتمع إلى موضوع خاص بقمة السلطة التنفيذية. وعند غياب الرئيس، أبصر الجميع في أفـل من ٤٨ ساعة، حالة القاصر اليتيم في الجهاز السياسي الذي لم يتعلم حقه في المشاركة في صنع القرار. فلم يكن له إلا التكرار البافلوفي (الآلي) للمنعكس القديم: الأنموذج الذي سمح للرئيس بالبقاء في السلطة هو المثل الوحيد القادر على منح الأجهزة القدرة على البقاء في السلطة.

رغم أن الرئيس الأسد كان قد أشرف على عملية تفصيل الدستور السوري على مقياس تصوره لدور رئيس الجمهورية، ورغم الفراغ الأكيد الناجم عن غيابه بعد أن كان يمسك بمفاتيح إدارة الحكم الرئيسية في البلاد، لم يتوقف مجلس الشعب إلا عند نقطة واحدة يعدل فيها هذا الدستور الذي لم يعد له أية علاقة بروح العصر، أي المادة المتعلقة بعمر الرئيس لتسمح بترتيب الخلافة كما كان يتصور في شكل للجمهورية، لم تعرفه سورية في تاريخها، وشكل للوراثة يذكرنا بكيم إيل سونغ والأنموذج الكوري الشمالي.

لقد خلق ما سمي بالاستقرار الأمني الذي ساد في ظل الرئيس الأسد قناعة عامة عند الأجهزة التي شكلت الواجهة السياسية لحقبة بأن الاستمرار على نهج الرئيس هو السبيل الأمثل للبقاء في السلطة، ولو ماتت المواطنة واحتضر الوطن. ألم يسجل الرئيس السوري أطول فترة حكم عرفها تاريخ سورية المعاصر؟ ألم ينجح في لجم وخنق كل أشكال الاحتجاج السلمية والعنفية في البلاد؟ ألم يجعل السجن والمنفى السبيل الوحيد للمعارضة في البلاد؟ ألم يستبدل مبدأ انتخاب الرئيس بالاستفتاء على مرشح يعينه حزب البعث؟

إن هذا التحليل للفريق الجديد لا ينتمي فحسب إلى نظرة جامدة ومحدودة للعمـل السياسي، لكنه يعتمد على منطلقات بائدة تعاملت مع المجتمع السوري باعتباره نسيجا من الرعية لا حول لها ولا قوة. فالرئيس هو الملهم والقائد والحزب هو الأداة السياسية لترجمة سياسته والمؤسسة العسكرية-الأمنية هي الضامن الفعلي للاستقرار.

منذ ١٩٧٣، كانت قناعتنا أن الدستور جاء ليدعم مع حالة الطوارئ سلطات الرئيس، وشاطرنا كل من قال إن من العار على سورية أن يبقى في دستورها ما يجعل من حزب البعث قائدا للدولة والمجتمع والرأي. وإن كنا مضطرين اليوم للتأكيد على هذه النقطة، فلأن "الحزب القائد للدولة والمجتمع" قد مات كخط أيديولوجي ومصدر إلهام سياسي ومصدر استقطاب للشبيبة والكوادر، اللهم إلا بالمعنى النفعي والانتهازي للكلمة. وكان الاجتماع المأساوي لمجلس الشعب في يوم وفاة رئيس الجمهورية إعلانا عاما لهزالة السلطة التشريعية على الطريقة السورية. عبر تعرضه لتعديل المادة ٨٣ مع الإبقاء على المواد التي تليها، والتي تركز السلطات بيد الرئيس، من المؤكد أن الجهاز المقرر للخلافة لم يأخذ عند تفصيله الثوب على مقياس الكاهن إلا قياس الحذاء. لذا لا يستغرب أن يطالب الابن في أربعة أسابيع بكامل ميراث أبيه في ثلاثة عقود.

سورية اليوم، تعيش واحدة من أصعب أزمنتها المعاصرة، وكأن العاشر من يونيو (حزيران) هو يوم الخوف في تاريخ هذا البلد. ففي هذا اليوم قرر حافظ الأسد في ١٩٦٧، وكان يومئذ وزيرا للدفاع، الانسحاب الكيفي للجيش السوري من الجولان الذي توج هزيمة حرب الأيام الستة بعد أن خسرت مصر سيناء. وها نحن بغياب الأسد، نعيش فراغا سياسيا مخيفا. حدث بهذه الأهمية والخطورة يتطلب وقفة بحجم الحدث وعلى مقاسه. فلا خلاف عند أنصار السلطة وخصومها على أن الصلاحيات الكبيرة التي كانت بيد الرئيس السوري ليست على مقياس خليفته المعين منذ فترة، وأنه لا توجد قوة سياسية واحدة أو فئة اجتماعية واحدة قادرة على مواجهة التحدي التاريخي الكبير الذي تعيشه سورية اليوم. ستخطئ السلطة العسكرية الأمنية إذا تصورت أن بالإمكان اجترار الطريقة نفسها في الحكم عبر قرارات خيالية السرعة، تكسر كل هبة للدستور والشرعية السياسية.

من السهل أن ينكفئ الفريق الحاكم على نفسه وأن يفرض بالدعاية الأيديولوجية والقوة على الشعب عبور المرحلة الانتقالية، ظاناً بأن المواطن السوري سيقبل بالوريث، لأنه أقل من في الأسرة والجيش سوءا. إنه ينسى الاحتمالات غير المنظورة لخيار الاستفراد بتقرير مصير الوطن، أي خيار رفض الانتقال نحو التعددية الحزبية والحريات الأساسية، واستقلال السلطة القضائية وإطلاق العنان لحرية التعبير والرأي.. فهي مسئولية أخلاقية سياسية ووطنية كبيرة على كل من يشارك في صياغة الوضع السياسي الجديد في البلاد. ذلك، مع كل ما تحمل من عنصر اضطراب كبير للسلام الأهلي في البلاد أو اتخاذ القرار الأصعب الذي يعيد الاعتبار للوطن كقضية عامة تمس كل مواطن.

إن القيادة السورية الجديدة تسير بسرعة في سياسة الطريق المسدود. متعاطية أو متغافلة عن كون سورية بحاجة اليوم إلى مواقف حكيمة من الجميع، من السلطة قبل المعارضة. مواقف تؤكد على الوحدة الوطنية، وترفض نبذ أي طرف، وتعيد الاعتبار للمواطن كضمان أساسي لكرامة الإنسان والوطن، مواقف تترك تغيرات القشرة والسطح لتبلغ عمق الأزمة المزمنة التي أوصلت أحد أكثر المجتمعات العربية ديناميّة إلى حالة التراجع الراهنة.

لقد انحصر مؤتمر حزب البعث في الوراثة والتوريث، حاملا في العن فزاعة الفساد، وفي السر تهديد كل من هو خارج الجوقة من عواقب موقفه. وبذلك كان هزيمة جديدة لحزب لم يتعلم في ١٥ عاما من الغياب أي درس سوى التبعية للتجمع المصلحي العسكري الحاكم. وعوضا عن القيام بنقد ذاتي لحقبة بادت ومد اليد إلى كل التعبيرات الحية في البلاد من أجل حكومة وفاق وطني ولجنة دستورية يعتمد تشكيلها على الكفاءات لا على البطاقات الحزبية! اكتفى بالإشادة بالإنجازات والتغني بانتصارات لم يرها سوى المنجمين من أنصاره.

إن كان "الفريق الجديد" قد قرر المضي في مشروعه مغلقا السمع والبصر فما هو موقف الديمقراطيّين والمدافعين عن كرامة الإنسان وحرياته وحقوقه؟ إن هؤلاء مدعوون اليوم لتدارك الوقت الضائع واستعادة المبادرة لتكوين قوة ديمقراطية حقيقية في البلاد قادرة على فرض الإصلاح السياسي بالنضال السلمي اليومي بعد أن فشلت كل نداءات الحوار. فالحق ليس مكرمة يقدمها الحاكم، والسماء لا تمطر تغييرا ولا ديمقراطية. وبالمقابل لذلك، لا ضياع لحق وراءه طالب.

من هنا تأتي ضرورة انعقاد مؤتمر وطني يجمع كل الأفراد الأحرار الذين فشل الاستبداد في قتل روح المقاومة في نفوسهم، وفشلت حالة الطوارئ في شلّ عزيمتهم النضالية، للاتفاق على برنامج ديمقراطي يشمل ديمقراطية الدستور ورفع حالة الطوارئ، وفرض العفو العام، والترخيص للقوى السياسية والاجتماعية والثقافية المستقلة بالعمل في ظل نظام تعددي، يؤكد على احترام حرية الرأي والمعتقد وحقوق الأقليات الثقافية. على أن يكون هكذا مؤتمرا مفتوحا لكل القوى التي ترفض الإهانة التي ستتجم عن العاشر من تموز (يوليو). إن هكذا مبادرة يمكن أن تعيد رسم الخريطة السياسية للأحزاب والمنظمات والتجمعات الممنوعة في البلاد، وتسمح بدفع كل الراضين للوراثة "الجمهورية" بالانخراط في النضال السلمي من أجل الديمقراطية في سورية.

الفصل الرابع

خطاب القسم وإطلاق الوعود

كلمة الرئيس بشار الأسد

أمام مجلس الشعب بمناسبة القسم الدستوري لرئاسة الجمهورية

١٠ تموز (يوليو) ٢٠٠٠

السيد رئيس مجلس الشعب،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

لا يسعني وأنا أقف اليوم في رحاب هذا المجلس الكريم إلا أن أستهل كلمتي بالتوجه بالحمد والشكر لله العلي القدير أن شد أزرنا في هذا البلد الصامد، وهياً لنا ما ساعدنا على تحمل مصابنا الأليم، كما أتوجه بالشكر لكم على ثقكم الغالية التي منحتوني إياها والتي عبرتم عنها بإقراركم ما جاء في كتاب القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي المتضمنة ترشيحي لمنصب رئيس الجمهورية، وأثنى الجهود التي بذلتوها في مناقشاتكم المتعلقة بمضمون هذه الرسالة والتي أظهرت تحليكم الرفيع بالشعور بالمسؤولية وإحساسكم الدافق بالروح الوطنية.

ومن على هذا المنبر أتوجه بالشكر الخاص لأبناء شعبنا بكل فئاته، رجالاً ونساء كباراً وصغاراً داخل سورية وخارجها الذين منحوني ثقته من خلال الإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء، ومشاركته في هذا الواجب الوطني والذين أحاطوني بالحب والوفاء مما كان له أعق الأثر في نفسي وأمدني بالقوة ومنحني التفاؤل بالمستقبل.

النتيجة التي أسفر عنها الاستفتاء هي تعبير عن إرادة الشعب ولا أملك إلا أن أستجيب لها وأقبلها راضيا وأن أحمل الأمانة التي تفرضها، وأن أنهض بالأعباء واضطلع بالمهام المتعلقة بأداء ذلك الواجب في هذه الظروف البالغة الدقة والحساسية التي يمر فيها وطننا وأمتنا والعالم بصورة عامة، ساعيا لقيادة الوطن نحو مستقبل ننشد جميعا أن يكون محققا لآمال الشعب وتطلعاته وطموحاته المشروعة. وهذه المهام صعبة بمقدار ما هي سهلة...

وسهولتها تأتي من كون القائد الخالد قد هيا لنا أرضية صلبة وأساسا متينا وتراثا عظيما من القيم والمبادئ والتي دافع عنها، وبقي متمسكا بها حتى انتقل إلى جوار ربه، إضافة إلى البنية التحتية والإنجازات الكبيرة في المجالات كافة وعلى امتداد ساحة الوطن التي تمكننا من الانطلاق بقوة وثقة نحو المستقبل المنشود. أما صعوبتها فتأتي من حقيقة أن نهج القائد الأسد كان نهجا متميزا وبالتالي فإن، الحفاظ على هذا النهج ليس بالأمر السهل، خاصة أننا لسنا مطالبين فقط بالحفاظ عليه، وإنما بتطويره أيضا، وهذا يحتاج إلى الكثير من العمل والجهد على المستويات كافة بهدف البناء على ما تحقق في عهده الزاهر، لنعلي البنيان ونضاعف الإنجازات مصممين على تذليل الصعوبات ومواكبة العصر دونما التخلي عن ثوابتنا الوطنية والقومية التي رسخها في قلوبنا وعقولنا متمثلين في الوقت ذاته حكمته في تحويل الحزن إلى طاقة خلاقة والمصيبة إلى عمل وإنجاز.

أيها السيدات.. أيها السادة؛

لقد قلتها أمس وأقولها اليوم بأنني لا أسعى إلى منصب، ولا أهرب من مسئولية فالمنصب ليس هدفا بل هو وسيلة لتحقيق الهدف. والآن وبعد أن شرفني الشعب باختياره لي رئيسا للجمهورية، وبعد أن أدت القسم الدستوري وتسلمت مهام، أقول إنني تبوأ هذا المنصب ولكنني لم أتبأ الموقع، أي أن المنصب تبدل لكن الموقع بقي ذاته ولم يتغير منذ خلقت، وذلك حيث أرادني الله سبحانه وتعالى أن أكون وحيثما رغب الشعب أن أقف منذ أن عرف أن هنالك شخصا أحب الشعب بصدق وأحبه الناس بإخلاص وكانوا أوفياء له، وفي المكان الذي أرادني والداي وأسرتي أن أكون به، وفي الموضع الذي صممت على التمسك به وصونه لأكون قويا فيه وبه ومن خلاله؛ هذا الموقع الذي لا يتبدل يوما من الأيام هو خدمة الشعب والوطن. فإذا بعد هذا الموقع الذي وضعت فيه ماذا يضيف عليه المنصب؟ كنت دائما أقول لمن ألتقيهم إن المنصب مسئولية لكن الموقع فرض هذه المسئولية من قبل وقد يقول قائل بأن المنصب يعطي الشرعية لكن الشرعية هي قبل كل شيء إرادة الشعب ورغباته وأهمية تصويتكم على قرار الترشيح تأتي من كونه يمثل استجابة لرغبات الشعب

الذي تمثلونه بشرائحه المختلفة، من هنا نستطيع أن نقول إن المسؤولية هي مصلحة الشعب، والشرعية، هي رغبته وإرادته، والمنصب هو الإطار الذي يجمعهما وينظم علاقتهما معاً، وبالتالي فإن ما أضافه هذا المنصب إلى موقعي هو حمل كبير فيه محبتكم وثقتكم وطموحاتكم وآمالكم ساكون قادراً على حمله بإذن الله بدعمكم ومسانداتكم.

وعلى كل مواطن شريف أن يضع نفسه في موضع مماثل لما أشرت إليه، وأن يحمّل نفسه المسؤولية وأن يؤمن بالشرعية حتى لو لم يكن في وضع يسمح له بتطبيق أفكاره، فالمنصب لا يعطي المسؤولية بل العكس هو الصحيح هو يأخذها من الإنسان الذي يمتلكها، ويسمح له فقط أن يمارسها من خلال الصلاحيات التي يمنحها له. وعندما يصل إلى المنصب شخص لا يحمل شعوراً بالمسؤولية فإنه لا يستطيع أن يأخذ منه سوى السلطة والسلطة دون مسؤولية هي الأساس في انتشار التسبب والفوضى وتدمير المؤسسات.

والحالة المثلى تفترض أن يكون الكل مسئولاً ولا يعني هذا أن الكل صاحب منصب فالمناصب هي مفاصل أساسية يتم فيها تنقية وتفعيل وغرلة أداء المجتمع بشكل مستمر، وباتجاهين من قاعدة الهرم إلى قمته أو بالعكس، وبالتالي إذا اختلت وظيفة القاعدة انعكس ذلك على أداء القمة وإذا شذ من في القمة أساء إلى القاعدة، وبالتالي لا يبنني المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد، ولذلك أجد من الضروري جداً أن أدعو كل مواطن لكي يشارك في مسيرة التطوير والتحديث إذا كنا فعلاً صادقين وجادين في الوصول إلى النتائج المرجوة في أقرب زمن ممكن.

وبما أننا نتحدث عن التطوير الذي هو باعقادي الهاجس الأساسي لكل مواطن في هذه البلاد، وفي مختلف المجالات فلا بد أن نعرف بأي اتجاه نسير، وأي الطرق أفضل، وما هي النتائج المطلوبة وغيرها من الأسئلة التي تشكل أجوبتها البوصلة التي تحدد موقعنا الحالي والمستقبلي، وعلينا من أجل الوصول إلى ما نبتغيه أن نتحرك بالتوازي وبنفس الوقت على ثلاثة محاور أساسية..

المحور الأول- ويتضمن طرح أفكار جديدة في المجالات كافة، سواء بهدف حل مشكلاتنا ومصاعبنا الراهنة أو بهدف تطوير الواقع الحالي.

المحور الثاني- يتضمن تجديد أفكار قديمة لا تناسب واقعنا مع إمكانية الاستغناء عن أفكار قديمة لا يمكن أن نجدها ولم يعد ممكناً الاستفادة منها بل أصبحت معيقة لأدائنا.

المحور الثالث - ويتضمن تطوير أفكار قديمة، تم تجديدها لكي تتناسب مع الأهداف الحاضرة والمستقبلية وكل عمل بحاجة إلى قياسات لتحديد نسبة الإنجاز والتقدم فيه، ومن المفيد في هذا المجال أن نستند إلى مجموعة من المعايير:

المعيار الأول: هو عامل الزمن الذي يفترض بنا أن نعمل على استغلاله بحده الأقصى بهدف تحقيق الإنجازات التي نتطلع إليها بأقصر مدة ممكنة.

المعيار الثاني: وهو طبيعة الواقع الذي نعيش فيه والظروف المختلفة التي تحيط بنا الداخلية منها والخارجية.

المعيار الثالث: وهو الإمكانيات المتوفرة بين أيدينا للانطلاق والوصول إلى الهدف المحدد آخذين بعين الاعتبار أن الإمكانيات ليست معطيات ثابتة بل هي قابلة للتعديل باستمرار من خلال جهودنا وفعاليتنا.

المعيار الرابع: وهو المصلحة العامة، وفيها تلتقي كل المعايير السابقة ومن خلالها نتحدد. وهي معيار وهدف في وقت واحد. إذ ما قيمة أي عمل نقوم به لا يكون رائده المصلحة العامة؟.

ولكن للقيام بالتحرك المطلوب ونحن واثقون من بلوغ النجاح لابد من أن تتوفر لدينا مجموعة من الأدوات أهمها...

الفكر المتجدد وأعني به الفكر المبدع الذي لا يتوقف عند حد معين ولا يحصر نفسه في قالب واحد جامد. وكم نحن بحاجة إليه اليوم وغدا لدفع عملية التطوير قدما إلى الأمام. والبعض يعتقد أن هذا الفكر المتجدد مرتبط بالسن أي يغلب وجوده عند الشباب، وهذا غير دقيق تماما فبعض الأشخاص يدخلون سن الشباب وقد تحجرت عقولهم باكرا.. والبعض الآخر من كبار السن يفارق الحياة وعقله لا يزال يضج بالحيوية والتجدد والإبداع.

أيضا نحن بحاجة ماسة إلى النقد البناء وهو تماما بعكس النقد الهدام.. والذي نراه يغلب في أحيان كثيرة على طروحاتنا لأسباب مختلفة، منها ما هو شخصي، ومنها ما هو غير ذلك. ولكي نكون بنائين في نقدنا لا بد لنا أن نكون موضوعيين في تفكيرنا. والموضوعية تتطلب منا أن ننظر إلى أي موضوع من أكثر من زاوية وضمن أكثر من ظرف، وبالتالي نحلله بأكثر من طريقة ونصل... من ثم.. إلى أكثر من احتمال أو على الأقل للاحتمال الأقرب إلى الصحة أو الاحتمال الأفضل. وعلينا الابتعاد عن النقد بهدف استعطاف البعض

أو استئثاره التصفيق من البعض الآخر... أو بهدف الاستفزاز أو الإساءة إلى الآخرين. ففي ذلك هدر للجهود ومضيعة للوقت نحن بغنى عنها، وعندما نقول... /نقد بناء ورأي موضوعي/ فهذا يعني بالضرورة النظر بصورة متكاملة للقضايا موضوع النقد بحيث نرى الإيجابيات كما نرى السلبيات، وبذلك نتمكن من زيادة الإيجابيات على حساب السلبيات وهذا هو جوهر أي تطوير.

ونحن نتكلم عن الأدوات فإننا لا يمكن أن نتجاوز المسألة. فهي عملية متكاملة لا يمكن تجزئتها وتبدأ من القاعدة والأساس. ومن الوحدة الصغرى في المجتمع وهي المواطن وتنتهي بالمؤسسات. فإذا لم يرق كل مواطن بمسألة نفسه ومراقبة ذاته ومراجعتها بشكل يومي أو شبه يومي فستبقى هذه العملية قاصرة عن تحقيق مهامها.. وهنا يأتي دور الضمير وأهمية الوجدان وضرورة تنقيتها من الشوائب التي تعلق بهما وتكرر صفاءهما بفعل الظروف والعوامل المختلفة التي تحيط بكل فرد.

أما المستويات الأخرى في المسألة والمحاسبة والتي تقوم بها المؤسسات المختصة فتكون للحالات التي يكون فيها شذوذ عن القوانين والأنظمة.. والتي من المفترض أن تكون محدودة في حال وجود الرقابة الذاتية، وبالتالي يكون أداء المؤسسات أفضل وأسلم. وهذه العملية عملية مستمرة تتوازى مع العمل أو تكون جزءاً منه. لأن الخطأ بأشكاله المختلفة سيبقى ملازماً للحياة، وإذا لم يعالج فإنه يتفاقم. والعلاج لا يهدف إلى الانتقام والتشفي وإنما للردع ولا يقصد به صاحب الخطأ فقط بل كل من يخطر في باله أن يقع فيه.

بهذا الشكل نستطيع أن نضع استراتيجية عامة للتطوير تكون إطاراً محدداً للخطوات والإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، خاصة أن بلدنا قد مر بظروف تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة خلال القرن العشرين.. وكانت هذه الظروف تتغير بشكل متسارع ومازالت.. وقد غلب على هذه التغيرات الطابع السياسي. واستطاع القائد الأسد خلال العقود الثلاثة الأخيرة.. وضع استراتيجية عامة تلبي الحاجات المختلفة للتطوير المنشود شملت مختلف القطاعات. وقد برهنت الاستراتيجية السياسية التي وضعها وأشرف على تنفيذها ومتابعتها وتطويرها عن نجاحها الكبير حتى يومنا هذا.. أما في المجالات الأخرى وكما نعرف جميعاً فلم يتمشك الأداء فيها مع الأداء في المجال السياسي لأسباب عديدة.. لذلك كانت هناك فجوة كبيرة بينها. ولو كان الأداء أفضل فإن موقفنا السياسي سيكون أقوى دون شك. وهو القوي أساساً.. لكن طموحنا يبقى للأحسن.

وكان الأداء في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص يتنوع ويتبدل بحدة نتيجة لتبدل الظروف التي كانت هي الأخرى شديدة التغير، وخاصة عندما انتقل اقتصادنا من اقتصاد له أسواقه المفتوحة أمامه إلى اقتصاد مطلوب منه المنافسة. وكانت المعالجة تتم من خلال إصدار قوانين ومراسيم وقرارات تنسم أحيانا بالتجريبية، وأحيانا أخرى بالارتجال، وفي البعض منها كانت تأتي كرد فعل على حالة معينة. ولكن قليلا ما كانت تأتي هذه المعالجة فاعلة لا منفعة أي أن تأخذ هي زمام المبادرة مستبقة الأحداث. والسبب في ذلك أنه لم يكن هناك استراتيجيات واضحة تخرج التشريعات من ضمنها بل تكونت الاستراتيجية الاقتصادية كمحصلة لمجمل هذه التشريعات الصادرة.. وبالتالي أتت ضعيفة، وفيها الكثير من الثغرات وكانت مسئولة إلى حد ما وليس بشكل كامل.. عن الصعوبات التي نعاني منها اليوم.. فإذا نحن بحاجة الآن إلى استراتيجيات اقتصادية.. اجتماعية.. علمية وغير ذلك تخدم التنمية والصمود في آن واحد، وهي ليست موجودة كصفات جاهزة بل إنها بحاجة إلى دراسات معمقة نستخلص منها النتائج التي على أساسها نحدد إلى أين يجب أن نتجه وهذا بحاجة إلى وقت وجهد وتعاون وحوارات موسعة.

والسؤال الذي يمكن لنا طرحه هل ننتظر الانتهاء من وضع الاستراتيجيات المطلوبة كي نبدأ التطوير أو نتابع ما بدأناه من تطوير في السابق؟. يبدو لنا أنه من المفضل أن يبدأ العمل بالتوازي من خلال متابعة اتخاذ الإجراءات المطلوبة إضافة إلى إعداد التصورات لتحديد خططنا المستقبلية مع علمنا أن التطوير، المجتزئ لا يحقق الغايات المرجوة بل هو بحاجة للتناسق والتكامل بين الإجراءات والخطوات المتخذة في جميع المجالات.

إن كل ما سبق يحتاج إلى تحليل.. والتحليل يحتاج إلى دراسات ونتائج هي بدورها تحتاج إلى واقع تستند إليه وعندما نقول -واقعا- نعني أرقاما دقيقة والرقم لا يمكن أن يكذب، وبالتالي فهو صادق وشفاف والتعامل معه بحاجة إلى صدق وشفافية. وهذا المصطلح أي "الشفافية" طرح بشكل كثير التواتر مؤخرا في حوارات ومقالات وفي أماكن متعددة أخرى.. فكان البعض يطالب باقتصاد شفاف.. والبعض الآخر بإعلام شفاف.. وغيرهم بذهنية شفافة في المجالات الأخرى ولاشك في أهمية ذلك. وأنا مع هذا الطرح.. لكن من خلال فهم واضح لمضمون المصطلح وللأرضية التي يمكن أن يبنى عليها، فالشفافية قبل أن تكون حالة اقتصادية أو سياسية أو إدارية.. الخ.. وما إلى ذلك.. فهي حالة ثقافة وقيم وتقاليد، اجتماعية وهذا يفرض سؤالا ومطلبا في الوقت نفسه يجب أن نطرحه على أنفسنا قبل طرحه على الآخرين.. هل أتعامل بشفافية مع نفسي أولا ومع أسرتي ثانيا ومع محيطي القريب

والبعيد والدولة والوطن ثالثاً. فمن يستطيع أن يعطي جواباً بالإيجاب يعرف معنى الشفافية، وهو من يستطيع أن يقدر أبعادها ويمارسها في أي موقع كان. فكيف نطلب من إنسان.. مثلاً لا يصدق في حياته الشخصية ومع أقرب الناس إليه أن يكون مسئولاً صادقاً تجاه مسؤوليته وتجاه الشعب، وإذا كان غير واضح في طروحاته فكيف نطلب منه أن يكون شفافاً عندما يتولى منصبا ما.

فإذا أردنا أن نعالج مشكلة ما فيجب أن نتناولها من بدايتها وليس من نهايتها، وأن نعالج السبب قبل النتائج، وهذا يحتاج إلى مواجهة جريئة مع أنفسنا ومع مجتمعنا وهي مواجهة حوارية نتحدث فيها بصراحة عن نقاط ضعفنا، وعن بعض العادات والتقاليد والمفاهيم التي أضحت عائقاً حقيقياً في طريق أي تقدم، فالمجتمع هو الطريق التي يسير عليها التطوير في حقوله العديدة. فإذا كانت هذه الطريق غير صالحة تعثر التطوير وتأخر أو توقف. وهذا بالمفهوم النسبي يعني التراجع إلى الوراء. وهذه إحدى الصعوبات الموجودة في واقعنا.. ودراسة هذا الواقع تحتاج إلى التركيز على المعوقات التي تبقى على حاله دونما تغيير إلى الأفضل.. وهذا بحاجة إلى مشاركة فعالة من كل الجهات خارج إطار الدولة، وداخله كي تساهم كل الفئات والشرائح في إيجاد الحلول. وهنا أؤكد على أن من يطرح المشكلة يجب أن يطرح معها الحل، ويجب أن نبعد قدر الإمكان عن الاتكالية. فالموظف يتكل على زميله، والمسئول الأدنى على رئيسه والمواطن يتكل على الدولة لإيجاد الحلول.. فأعود لأؤكد أن الحل هو مسؤولية الجميع كي يصبح مكتملاً وناجياً للإنسان يسير على قدمين، والبعض يعتقد بأن الخطوة اليمنى تكتمل بالقدم اليمنى وبأن الخطوة اليسرى تتم بالقدم اليسرى، الواقع أن الخطوة اليمنى تبدأ بالقدم اليمنى وتتم أو تكتمل بالقدم اليسرى. والخطوة اليسرى تبدأ بالقدم اليسرى وتكتمل بالقدم اليمنى. فلا تتكلموا على الدولة، ولا تدعوا الدولة تتكل عليكم، بل دعونا نعمل سوياً كفريق عمل واحد.

وأورد هنا مثالا من واقع حياتنا الاقتصادية.. وهو التصدير الذي يعتبر أحد أهم محاور دعم الاقتصاد الوطني. وهو سيكون موضع اهتمام خاص في المرحلة القادمة، فمن واجب الدولة أن تسن التشريعات والقوانين وأن تتخذ القرارات وتعقد الاتفاقيات مع دول وجهات أخرى بهدف تشجيعه والمساعدة على إيجاد الأسواق، إضافة إلى تحقيق القدرة التنافسية. لكن هذا لا يمكن أن يتم ويكتمل إلا إذا كانت البضائع والسلع السورية ذات سمعة جيدة ومواصفات عالية. إضافة إلى التزام المنتجين والمصدرين بمواعيد التسليم مع قياهمهم

بعمليات التسويق اللازمة لبضائعهم، والمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية بهدف توسيع أسواقهم مما يحقق لهم وللاقتصاد الوطني الازدهار.

وفي هذا المجال فقد بات من الضروري السير بخطى ثابتة وإن كانت متدرجة نحو إجراء تغييرات اقتصادية من خلال تحديث القوانين وإزالة العقبات البيروقراطية أمام تدفق الاستثمارات الداخلية والخارجية، وتعبئة رأس المال العام والخاص معاً وتنشيط القطاع الخاص، ومنحه فرصاً أفضل للعمل. كما أنه لا بد من تحقيق القدرة التنافسية للقطاع العام في الأسواق الخارجية، مما يؤدي إلى تنمية متوازنة وشاملة في محافظات القطر كافة وفي الريف والمدينة، كما يؤدي إلى توزيع الدخل القومي بصورة متوازنة وزيادة فرص العمل وتحسين الوضع المعاشي للمواطنين في ضوء زيادة احتياجاتهم الحيوية.. والتصاعد المطرد في تكاليف المعيشة. ولابد من تطوير القطاع الزراعي من خلال تحديث وسائل إنتاجه، والبحث عن أسواق لتصريف منتجاته.. إضافة إلى تسريع عمليات استصلاح الأراضي.. وتلافي التقصير والإهمال الذي حدث في الماضي.. والإسراع في إنجاز السدود التي تخدم خططنا التنموية.

كما يتوجب علينا رسم سياسة اقتصادية رشيدة تردم الفجوات بين الموارد والنفقات وبين الاستيراد والتصدير، وبين الإنتاج والتصدير، وبين الأجور والأسعار إضافة إلى تصحيح ميزان المدفوعات مع التأكيد على أهمية إعادة تأهيل القطاع الصناعي العام والخاص لمواجهة الأخطار المتزايدة والناجمة عن تحديات العولمة، وبذلك نضمن أن يتبوأ اقتصادنا موقعا مناسباً في التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية.

أيها السيدات.. أيها السادة؛

إن تطلعاتنا لا يمكن أن تتحقق بالشكل المطلوب إلا إذا تم التأكيد على دور المؤسسات في حياتنا. والمؤسسات ليست البناء ولا النظام الذي يحكمها فقط أو الأشخاص الذين يعملون فيها.. بل هي وقبل كل شيء.. الفكر المؤسسي الذي يؤمن بأن كل مؤسسة تمثل كلاً الوطن مهما كان حجمها واختصاصها، وتمثل سمعته ووجهه الحضاري.. والذي يؤمن أيضاً أن العمل المؤسسي عمل جماعي لا فردي.. عمل مبني على الصدق والإخلاص في التعامل وعلى استغلال الوقت بحده الأقصى، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الشخصية وعقلية الدولة على عقلية الزعامة.

وهو منطق التعاون والانفتاح على الآخرين، وهو لا ينفصل عن الفكر الديمقراطي بل يتقاطع معه في مواقع عديدة. وهذا يعني أن امتلاك الفكر الديمقراطي يعزز الفكر والعمل المؤسسي... فالإلى أي مدى نحن ديمقراطيون، وما هي الدلائل على وجود الديمقراطية أو عدمها، هل هي في الانتخاب أم في حرية النشر أم في حرية الكلام أم في غيرها من الحريات والحقوق أقول، ولا واحدة من كل ذلك.. فهذه الحقوق وغيرها ليست الديمقراطية بل هي ممارسات ديمقراطية ونتائج لها وهي تتبنى جميعها على فكر ديمقراطي، وهذا الفكر يستند على أساس قبول الرأي الآخر وهو طريق ذو اتجاهين حتما وبشكل أكيد، أي ما يحق لي يحق للآخرين، وعندما يتحول الطريق باتجاه واحد يتحول إلى أنانية وفردية. أي لا نقول يحق لنا كذا أو كذا بل يجب أن نقول يحق للآخرين حقوق معينة، فإذا كان هذا الحق يجوز للآخرين من وجهة نظرنا أصبح لنا الحق نفسه. فإذا الديمقراطية واجب علينا تجاه الآخرين قبل أن تكون حقاً لنا والفكر الديمقراطي هو الأساس والممارسات الديمقراطية هي البناء، وبكل تأكيد جميعنا يعلم أن الأساس عندما يكون ضعيفاً فإن البناء يكون مهدداً بالتداعي والسقوط عند أول هزة أو من دون أي سبب ظاهر، وبمعنى آخر أن كل أساس صمم لبناء معين ليناسب ما سيجمله. أي هذا الأساس لهذا البناء وذاك الأساس لذاك البناء. أي تبديل بين الأساسين يعني إنذاراً بالخطر.

وبالتالي لا يجوز أن نطبق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا. الديمقراطية الغربية على سبيل المثال هي محصلة تاريخ طويل.. نتج عنه عادات وتقاليد وصلت معها مجتمعاتهم إلى ثقافتها الراهنة. ولكي نطبق ما لديهم.. علينا أن نعيش تاريخهم وإسقاطاته الاجتماعية، وعندها يكون هذا الاحتمال ممكناً وبما أن هذا مستحيل.. فعلياً أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة عن تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية.. والنابعة من حاجات مجتمعنا ومقتضيات واقعنا وعندها ستكون النتيجة بناء متيناً قادراً على الصمود في وجه الهزات مهما كانت شدتها والتجارب الهدامة ماثلة أمام أعيننا في دول مختلفة قريبة وبعيدة عنا.

وجبهتنا الوطنية التقدمية نموذج ديمقراطي تم تطويره من خلال تجربتنا الخاصة بنا، وقد أدت دوراً أساسياً في حياتنا السياسية ووجدتنا الوطنية.. والآن أصبح من الضروري أن تطور صيغة عمل الجبهة بما يستجيب لحاجات التطوير الذي يتطلبه واقعنا المتطور والمتنامي على كل المستويات.

وبما أن الفكر الديمقراطي والفكر المؤسساتي مترابطان.. ولا أقول متطابقان فإن الإدارة تتأثر بهما وبالتالي فالإصلاح الإداري الذي علينا القيام به في القطاعين العام والخاص يرتبط بهما بعلاقة طردية أي يتطور بتطورهما أو يتراجع بتراجعهما، وهو اليوم حاجة ملحة لنا جميعا. فقصور الإدارة لدينا هو من أهم العوائق التي تعترض مسيرة التنمية والبناء والتي تؤثر بشكل سلبي في كل القطاعات دون استثناء، وعلينا أن نبدأ بالسرعة القصوى بإجراء الدراسات الكفيلة بتغيير هذا الواقع للأفضل من خلال تطوير الأنظمة الإدارية وهيكلاتها ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والمهنية، وإنهاء حالة التسبب واللامبالاة والتهرب من أداء الواجب، ولابد من محاربة المقصرين والمسيئين والمهملين والمفسدين.

وهذا يتطلب القيام.. وبالتوازي. بتفعيل وتطوير أجهزة الرقابة في الدولة، ودعمها بالإمكانات التي تؤمن حسن أدائها وهنا تأتي أهمية التأكيد على حيوية دور مجلسكم في تصويب عمل مؤسسات الدولة المختلفة من خلال الإشارة إلى مواقع الخلل والقصور ومتابعة معالجتها بصورة إيجابية. كما نؤكد هنا على أهمية المؤسسة القضائية وضرورة ردها بالكوادر الكفؤة والنظيفة، وأن تأخذ دورها الكامل بهدف إحقاق العدالة وصيانة حرية المواطن والسهر على تطبيق القوانين.

مما سبق نرى ترابط عمل المؤسسات الوثيق مع بعضها بعضا، وهذا يستوجب أن يكون هناك ترابط بين الفكر الذي يحكم وينظم عمل ذلك منها.. كالفكر المؤسساتي والديمقراطي والشفافية وغيرها، والتي تنشأ في المنزل والأسرة وتتنامى أو تتراجع من خلال ظروف الحياة اليومية، فالمجتمع هو التربة الخصبة التي نزرع فيها بذورنا، أما الثمرة فنجنحها في المؤسسات، وبالتالي بمقدار ما نسعى لزراعة بذور صالحة نجني ثمارا ناضجة ومفيدة. ومهمة الدولة أن تهئ البنية الصالحة والمناسبة للبذرة كي تثبت.. وعليها أيضا أن تؤمن مقومات النمو، وأن تضمن بقاء الثمار ناضجة لكي يتمكن مجتمعنا من الاستفادة منها وإلا تعفنت وأصبحت مصدرا للداء والعلل.

أيته السيدات.. أيها السادة؛

علينا احترام القانون ففيه حفاظ على كرامة المواطن من قبل الدولة وعلى كرامة الدولة من قبل المواطن وفيه ضمان لحريتنا وحرية الآخرين.

علينا أن نكافح الهدر والفساد مع الأخذ بعين الاعتبار أن كل عمل فيه نسبة من الخطأ غير المقصود التي يجب ألا تقلقنا إنما المطلوب منع تكرارها.

علينا الابتعاد عن الانكالية والفوضى وهدر الوقت والالتزام بالصدق والإخلاص والتفاني بالعمل ومضاعفة الجهد لتلافي التقصير الذي حدث.

علينا الابتعاد عن فكرة نفس الواقع برمته بدلا من العمل على تطويره وتحسينه منطلقين من أن الحياة الإنسانية لا مطلق فيها، فمهما كان الواقع سيئا لا بد وأن يكون فيه العديد من الفوائد، ومهما كان جيدا أو ممتازا فلن يخلو من المساوئ.

فمسيرة الشعوب هي عبارة عن إنجازات متلاحقة.. كل مجموعة منها تبنى على ما سبقها.. ويكون التطوير من خلال بناء أمور إيجابية على إيجابيات سبقتها. أما التأخر والتخلف فيكونان بالعكس. وبالتالي يمكن الانطلاق من خلال إيجابيات واقع سيئ إلى واقع جيد ومن واقع جيد إلى واقع أفضل. أما عندما يتم نفس الواقع كاملا فهذا يعني إلغاءه بإيجابياته وسلبياته.. وعندما يراد الانطلاق فعلى ماذا يتم الاستناد.. هل على الفراغ أم نقطة الصفر؟.

كما يجب الابتعاد عن تكرار المفاهيم والمصطلحات دون تحليل لمضمونها، فكثير من الأفكار قد تكون مناسبة لحاجتنا، ولكن عدم استيعابها بشكل صحيح يحولها إلى مفاهيم قد تكون ضارة..

علينا أن نولي التأهيل والتدريب اهتماما خاصاً في كل المجالات وعلى كل المستويات.. وذلك بالاعتماد على الكوادر الوطنية في سورية، وخارجها.. إضافة إلى الاحتكاك بالكوادر العربية والأجنبية والإفادة من خبرات الدول التي لها تجارب ناجحة في مجالات محددة.... يجب التأكيد على التخطيط وعلى نوعية هذا التخطيط بهدف الوصول إلى مجتمع ودولة نوعيين وبالتالي متابعة بناء /سورية/ عصرية متقدمة.... كما يجب التأكيد على نشر الثقافة والمعرفة والتقنية المعلوماتية، ويجب إيلاء الاهتمام الكبير لتجارة العقل وتصدير الأفكار وتطوير البحث العلمي، وذلك من خلال توفير بنيته التحتية التي تبدأ بالفعل المنظم مروراً بالمؤسسات البحثية انتهاءً بالتقنيات الضرورية. وحسب الإمكانيات.. وضرورة ربطه بحاجات المجتمع التنموية..

لا بد من الإصلاح والتطوير في مؤسساتنا التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية بما يخدم قضايا الوطنية والقومية، ويعزز تراثنا الأصيل، ويؤدي إلى نبذ ذهنية الانغلاق والسلبية ومعالجة الظواهر الاجتماعية التي تؤثر سلباً على وحدة المجتمع وسلامته..

كل ذلك بهدف تهيئة قوى اجتماعية ماهرة ومؤهلة وقادرة على التعامل والتفاعل مع تطورات العالم المختلفة.. خاصة أن واقعنا الحالي يشكل أرضية ليست ملائمة تماماً لدخول القرن الجديد الذي هو قرن المؤسسات والتقنيات..

كل ما سبق يصعب تحقيقه إذا لم تكن المرأة مشاركة فيه من، موقعها كنصف للمجتمع الحقيقي لا وهمي.. فهي التي تنشئ وتربي الرجال والنساء.. وتهيئهم للمشاركة في بناء وطنهم وهي التي تسهم في مختلف مواقع العمل في التنمية والتقدم. وهذا يتطلب أن نهى لها البيئة الملائمة، لكي تكون أكثر فاعلية في المجتمع، وبالتالي أكثر قدرة على أداء دورها في تنميته..

إذا كنا قادرين على الالتزام بما تقدم ذكره نستطيع الاطمئنان إلى أن سورية ستبقى سيدة نفسها.. حرة في قرارها آخذين بعين الاعتبار أنه لا توجد لدى أي منا عصا سحرية لحل كل المشكلات دفعة واحدة.. بل لابد من وضع أولويات وأفضليات واضعين نصب أعيننا أن عملية التغيير ليست هدفاً بحد ذاتها.. بل وسيلة إلى تحقيق احتياجاتنا الحياتية.. وأن الوعود يجب ألا تطلق إلا عندما يمتلك الإنسان كل العناصر التي تؤدي إلى تحقيق العمل المطلوب. وهذا ممكن على مستوى برنامج شخصي أو نطاق أو اختصاص معين.. أما على مستوى الوطن.. وخاصة عندما تكون الآمال عريضة والصعوبات كبيرة فالعناصر المطلوبة لا يمتلكها شخص ولا يؤمنها منصب بل تتوزع لدى الجميع مسئولين ومؤسسات ومواطنين. والوعد الذي أقطعه الآن هو العمل المتواصل.. أما الإنجازات فيجب أن نعد بعضها بعضاً بأن يقدم كل واحد منا ما لديه من عناصر وإمكانات للوصول إلى أهدافنا المشتركة.

أيها السيدات.. أيها السادة؛

إن جهودنا الحثيثة لتدعيم أوضاعنا الداخلية تعززها علاقاتنا مع الدول الأخرى.. خاصة منها الشقيقات العربيات وعلى كل المستويات.. وذلك من خلال تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية القائمة، والسعي الدائم لإقامة نواة حقيقية للسوق العربية المشتركة وهو الحد الأدنى.. لكنه الممكن حالياً.. للحفاظ على ما تبقى من آمال في إقامة علاقات عربية سليمة.. فلم يعد خافياً على أحد ما آلت إليه حال أمتنا العربية من ضعف الروابط بين دولها خلال العقود القليلة الماضية.. وعلى وجه الخصوص في عقد التسعينات. فبرز الاهتمام بالمصالح المحلية القطرية طاغياً على الاهتمام بالمصالح القومية فأصاب الوهن الجسد

العربي وضعفت الأمة وتشتتت وتفرقت دولها، ومن ثم تعودت وتأقلمت مع حالتها الجديدة، وأصبح ما هو طارئاً طبيعياً.. وبات الحديث عن القومية العربية أو التضامن العربي رومانسياً أو مضيقاً للوقت. وحتى المصالح المشتركة أخذ البعض يشكك بأهميتها. وعلى الرغم من هذا الواقع المتردي للعلاقات بين الدول العربية والذي يدفع البعض للتشاؤم والبعض الآخر للإحباط؛ فيجب ألا ينتابنا اليأس من إمكانية تحقيق خرق في هذا الاتجاه وأن لا نسلم بالواقع الحالي أو نستكين له.. بل لابد من مبادرات وقائية أو علاجية لا تستند إلى حسابات الربح والخسارة على المستوى القطري، بل على المستوى القومي.. أي على أساس لنربح معا بشكل جماعي فهذا سيزيد من إمكانيات الربح الأحادي إضافة إلى الاستناد في هذه المبادرات إلى منطق الكرامة القومية والأخلاق والقيم العربية.

وفي هذا الإطار فإننا نتطلع إلى دور أكثر فاعلية تقوم جامعة الدول العربية من خلاله بتحقيق هذا الهدف. ونحن في/سورية/ سنبقى كما كنا داعين وداعمين لأية خطوة تضامنية تصب في المصلحة العليا للأمة العربية. ولا سيما تلك التي تؤدي إلى تعزيز نقاط الالتقاء والاتفاق بين الأقطار العربية. مما يساهم في إضعاف نقاط الاختلاف والتفرقة وبمهد الطريق أمام حد معقول من العلاقات المثمرة بين هذه الدول في مرحلة أولى.. وتهيئ لمستقبل أفضل لها في مراحل لاحقة. وعلينا ألا نتأخر في البدء بذلك لأن الوضع العالمي الجديد يعطي الموقع للأقوى، وهذا ما دفع العديد من الدول إلى إقامة تكتلات مختلفة الأشكال تعطيتها المزيد من القوة لمواجهة التحديات العالمية، وتزيد من هامش الحركة لديها. فالأحرى بنا.. نحن الذين نمتلك الكثير من المقومات لقيام قوة متماسكة أن نسعى لهذا الهدف المشروع.

ونحن نعتبر أن العلاقة مع لبنان الشقيق هي نموذج للعلاقة بين بلدين عربيين.. لكن هذا النموذج لم يكتمل بعد وبحاجة للكثير من الجهد لكي يصبح مثاليا بحيث يحقق المصالح المشتركة بالشكل الذي نطمح إليه في كلا البلدين، ومع ذلك فإن التضامن السوري اللبناني عبر السنوات الماضية قد حقق الكثير مما لم يكن من الممكن تحقيقه لو أن كلا بلد عملا بمفرده وبمعزل عن الآخر.. وإيقاف الحرب الأهلية.. وبناء الوفاق الوطني إضافة إلى التراجع الإسرائيلي في الثمانينات والتسعينات وصولاً إلى الاندحار الأخير للإسرائيليين في شهر أيار الماضي.. لدليل واضح على أهمية هذا التضامن. وطبعا هذه الإنجازات استندت بشكل أساسي على تكاتف ووحدة الدولة والشعب اللبنانيين مع المقاومة الوطنية الباسلة. وسنبقى في "سورية" نقف مع "لبنان" وندعمه في قضايا الوطنية كافة، وخاصة فيما يتعلق باستعادة كامل ترابه الوطني، وعودة أسراه المعتقلين في السجون الإسرائيلية، والوقوف في

وجه التهديد الإسرائيلي المتكرر بالاعتداء عليه. وهذه التهديدات وأمور سلبية أخرى لا تخدم السلام في المنطقة بل تبقى على بؤر التوتر قائمة.. وهذا من شأنه أن يبقي التهديد بدورات عنف جديدة محتملا إلى حد كبير.. كما يؤدي إلى زيادة العراقيل والعقبات التي تقف في طريق إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة..

وفي هذا الإطار فإن إسرائيل مازالت تحتل أرضنا في الجولان، وهو موضوع يشكل همنا الأول وشغلنا الشاغل. وتحرير أراضينا المحتلة هو هدف أساسي وموقعه في المقدمة من سلم الأولويات الوطنية.. وأهميته بالنسبة لنا توازي أهمية السلام العادل والشامل الذي اعتمدناه خيارا استراتيجيا.. لكن ليس على حساب أرضنا ولا على حساب سيادتنا. فالأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية وقومية ولا يمكن.. وغير مسموح لأحد.. أن يفرط بها أو يمسها ولقد كنا واضحين في تعاملنا.. ثابتين في مواقفنا منذ بدء العملية السلمية في مدريد عام/١٩٩١/ وذلك بعكس السياسة الإسرائيلية التي اتسمت بالتذبذب حيناً، وبوضع العراقيل أحيانا أخرى. وحتى هذه اللحظة لم يقدموا أي دليل يجعلنا نثق أن لديهم الرغبة الصادقة في إنجاز السلام.. بل إنهم يطرحون طروحات مختلفة للتغطية على ما يضمرونه.. فيطلبون منا أن نكون مرنين.. ويقصدون بذلك أن تكون الأرض مرنة.. وبالتالي يضغطون على حدودها، ويقلصونها بالشكل الذي يناسبهم ويناسب مصالحهم أو يرسلون من يطلب منا أن نوافق على خط معدل عن خط الرابع من حزيران ونطلق على هذا الخط الجديد المعدل اسم خط الرابع من حزيران، وكأن الاختلاف هو على التسمية.. ثم يقولون لنا خذوا /٩٥/ بالمائة من الأرض، وعندما نسأل عن الخمسة بالمائة الباقية يقولون هي ليست مشكلة.. بضعة أمتار يجب ألا تكون عائقا في وجه السلام.. فإذا كانت هذه البضعة أمتاراً ليست مشكلة ولا يجب أن تكون عائقا في وجه السلام لماذا لا يعيدون خط الرابع من حزيران ويعطوننا خمسة بالمائة من الجانب الغربي من البحيرة.

لقد راهنوا على أشياء كثيرة.. راهنوا على صحة القائد الأسد.. ونسوا أن القادة الوطنيين الذين يدخلون التاريخ من بوابة الوطن.. يدخلون إلى عالم الخلود من البوابة ذاتها، ولا يدخلونها من بوابة التفريط والتنازلات.. راهنوا على القوة العسكرية ودُحروا في "لبنان". راهنوا على وحدتنا الوطنية وأفضل شعبنا هذا الرهان.. والآن على ماذا يراهنون.. أن الرهان الوحيد الذي يمكن أن يكتب له النجاح هو الرهان على إرادة الشعوب في استعادة حقوقها، وذلك من خلال استعادة الأرض كاملة حتى خط الرابع من حزيران/١٩٦٧/.. وعندها فقط يمكن الانطلاق باتجاه السلام العادل والشامل..

إننا ندعو الولايات المتحدة الأمريكية لكي تقوم بدورها بشكل كامل كراع لعملية السلام بشكل حيادي ونزيه، إذ لابد من ممارسة التأثير المطلوب لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية بما نصت عليه من حقوق للشعب اللبناني والسوري والفلسطيني..

ونؤكد هنا على أننا مستعجلون لتحقيق السلام، ولكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض، ولا نقبل لسيادتنا أن تمس.. بمعنى أننا نستعجل السلام، لأنه خيارنا والشعب العربي السوري شعب محب للسلام عبر التاريخ.. ولأننا مشتاقون لكي يعود الجولان كاملاً ويعود أهله إلى الوطن وغير مستعدين للتفريط بالأرض، لأننا لا نقبل بها منقوضة أو على حساب السيادة الوطنية. وأهلنا الصامدون فيها لن يكونوا لا اليوم ولا في المستقبل القريب أو البعيد.. إلا عرباً سوريين.. ولأن الزمان مهما طال.. فإن هذه الأرض ستبقى لنا وستعود كاملة عاجلاً أم آجلاً.. ولن نكون مستعدين لدفع ضريبة عجز الحكومات الإسرائيلية وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات التي تدفع عملية السلام للأمام من حساب سيادتنا وكرامتنا. فكرة السلام التي يلقونها في الملاعب المختلفة حسب مزاجهم هي كرة ثقيلة.. وحملها يحتاج إلى رجال دولة قادرين على اتخاذ قرارات صعبة وليس لمجرد مسؤولين في أي موقع كانوا فيه كلما حملوا معهم هذه الكرة مالوا ومالت معهم المناصب.

أيّتها السيدات.. أيّها السادة؛

إن سيادة الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية تتطلب من منظمة الأمم المتحدة أن تقوم بمهامها التي نص عليها ميثاقها بصورة موضوعية وبعيدا عن التأثيرات المختلفة التي يمكن أن تحد من تطبيق هذه المبادئ بشكلها الأمثل.. بحيث نصل إلى عالم خال من الصراعات وبؤر التوتر.. يسوده السلام والعدل والديمقراطية في العلاقات بين الدول، ويتعمق فيه الحوار بين الحضارات المختلفة في عالم اليوم. إضافة إلى أن ذلك يتطلب أن تأخذ دول الشمال الغنية مسؤولياتها الإنسانية تجاه دول الجنوب بهدف الوصول إلى عالم أكثر أمناً واطمئناناً.. وبالتالي أكثر استقراراً..

إننا نتطلع إلى بناء أوثق الصلات مع الدول والشعوب والمنظمات الدولية.. على قاعدة الاحترام المتبادل والتعاون البناء، وصيانة الأمن والسلام الدوليين، وانطلاقاً من احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها بالشكل الذي يضمن تحقيق مصالحها الحيوية.

أيتها الأخوات... أيها الإخوة؛

ونحن نتحدث عن كل ما يخص وطننا وشعبنا داخليا وخارجيا.. علينا ألا ننسى أن هنالك جنودا مجهولين لا يقدمون جهودهم فقط... بل أرواحهم وبلا ثمن. إنهم أبناء قواتنا المسلحة حماة ديارنا ومصدر فخارنا وعرين الشجاعة والبطولة، والذين كانوا وسيبقون مستعدين للدفاع عن الوطن ونصرة أشقائنا... وستبقى قواتنا المسلحة رمزا للشرف والانضباط والسلوكية الوطنية والقومية وستكون دائما موضع عنايتنا واهتمامنا لتبقى قادرة على القيام بمهامها عندما يدعوها الواجب. فكل المحبة والتقدير إلى جيشنا الباسل والتحية والإجلال إلى شهدائنا الأبرار الذين سقطوا في معارك الشرف والفداء....

ولا يفوتنا أن نذكر أهلنا الصامدين في الجولان المتمسكين بوطنهم وعروبتهم الراضين للوجود الصهيوني بكل أشكاله.. ونقول لهم نحن معكم وصمودنا معا هو ضمانة التحرير...

أما في لبنان الشقيق فإن المقاومة الوطنية الباسلة قد سطرت أروع ملاحم البطولة والاستشهاد وستبقى بنهجها وإنجازاتها نموذجا سيعيش مع الأجيال طويلا...

أيها الشعب الغالي؛

تقتي بكم لا حدود لها ومحبتني كذلك. وأرجو أن تسمحوا لي أنؤكد لكم حقيقة أشعرها.. وهي أن الرجل الذي عرفتموه وأحببتم بعضا من صفاته.. وبادلتموه الثقة والمحبة.. لن يغير فيه المنصب شيئا. وهو الذي انطلق من بين الناس، وعاش معهم سيقى بينهم وواحدا منهم. وتوقعوا أن تروه في كل مكان معكم... سواء في موقع العمل أو في الشارع أو في أماكن نزهتكم يتعلم منكم ويشد عزيمته بتواصله معكم، ويعمل من أجلكم كما كان عهده دائما..

فالإنسان الذي أصبح رئيسا سيبقى هو نفسه الطبيب والضابط وقبل كل شيء المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قيادة جديدة للجبهة الوطنية في سورية

برئاسة بشار الأسد^(٧٢)

تم تشكيل قيادة مركزية جديدة للجبهة الوطنية التقدمية في ضوء ما شهدته الساحة السورية من متغيرات وفي ضوء ما أسفر عنه المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي، بشأن انتخاب قيادة قطرية جديدة للحزب. وقد جاءت القيادة المركزية الجديدة على النحو التالي:

- ١ - الدكتور بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، رئيساً للجبهة.
- ٢ - محمد زهير مشاركة نائب رئيس الجمهورية نائباً لرئيس الجبهة.
- ٣ - عبد الله الأحمر الأمين العام المساعد للحزب.
- ٤ - عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية.
- ٥ - عبد القادر قدورة رئيس مجلس الشعب.
- ٦ - محمد مصطفى ميرو رئيس مجلس الوزراء.
- ٧ - سليمان قداح الأمين القطري المساعد للحزب.
- ٨ - فاروق الشرع وزير الخارجية.
- ٩ - سلام الياسين وزير الإدارة المحلية.
- ١٠ - محمد الحسين مدير المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية للحزب.
- ١١ - وصال فرحة بكداش، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري - جناح خالد بكداش.
- ١٢ - دانيال نعمة، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوري - جناح يوسف الفصيل.

^(١)الشرق الأوسط، (لندن)، ٥/٨/٢٠٠٠.

- ١٣ - صفوان قدسي الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي.
- ١٤ - فايز إسماعيل، الأمين العام لحزب الوحدويين الاشتراكيين.
- ١٥ - محرم طيارة، عن حزب الوحدويين الاشتراكيين.
- ١٦ - أحمد الأسعد، الأمين العام للحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي.
- ١٧ - عبد الغني قنوت، الأمين العام لحركة الاشتراكيين العرب.
- ١٨ - غسان عثمان، الأمن العام لحركة الاشتراكيين العرب/الجناح الآخر.
- ١٩ - عز الدين ناصر، رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال.
- ٢٠ - مصطفى العايد، رئيس الاتحاد العام للفلاحين.

وبموجب التشكيل الجديد للقيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية، فقد دخل فيها خمسة أعضاء جدد هم:

- ١ - الدكتور بشار الأسد، رئيس الجمهورية - الأمين القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي.
- ٢ - محمد مصطفى ميرو، رئيس مجلس الوزراء، عضو القيادة القطرية.
- ٣ - فاروق الشرع، وزير الخارجية عضو القيادة القطرية.
- ٤ - سلام الياسين، وزير الإدارة المحلية، عضو القيادة القطرية.
- ٥ - محمد الحسين مدير المكتب الاقتصادي في القيادة القطرية.

بدلاً من:

-الرئيس الراحل حافظ الأسد.

-محمود الزعبي رئيس الوزراء السابق الراحل.

-عبد الرؤوف الكسم عضو القيادة القطرية سابقاً.

-توفيق صالحه عضو القيادة القطرية سابقاً.

-سعيد حمادي عضو القيادة القطرية سابقاً.

ويذكر أن الرئيس الدكتور بشار الأسد أعار في خطاب القسم اهتماماً واضحاً بموضوع الجبهة الوطنية التقدمية وضرورة تطويرها وتفعيل عملها، ما يعني، أن الجبهة بأدائها وبما ينتظرها من مهام ستكون موضوع نقاش وحوار، بغية الوصول إلى أفضل آليات العمل، وبما يمكن لهذه الجبهة والقوى المنضوية فيها من القيام بكامل واجباتها.

ويشار إلى أن قيام الجبهة الوطنية التقدمية في سورية تم بمبادرة من الرئيس الراحل حافظ الأسد في أعقاب الحركة التصحيحية التي قام بها عام ١٩٧٠، بهدف توظيف جميع الطاقات السياسية الوطنية بما يخدم المصلحة الوطنية العليا، وفي إطار التعددية السياسية القائمة في سورية.

وتشكل الجبهة الوطنية التقدمية السورية، الائتلاف السياسي الحاكم في سورية منذ مارس (آذار) عام ١٩٧٢.

من غير الممكن

أن تظل سورية مملكة الصمت^(٧٣)

رياض الترك^(٧٤)

في رسالة وجهها فانتسلاف هافل في الثامن من نيسان (أبريل) ١٩٧٥ إلى رئيس دولته غوستاف هوساك، يوم كان لا يزال مثقفاً منشقاً عن نظام (الديمقراطية الشعبية) التشيكوسلوفاكي، طرح الكاتب المسرحي التشيكي على رئيسه السؤال الآتي: لماذا يسلك الناس كما يسلكون ؟

لماذا يعملون كل ما من شأنه أن يوحى، إجمالاً، بهذا الشعور الغالب بأن مجتمعنا متحد تماماً، ويؤيد حكومته تأييداً تاماً ؟ ولم يلبث أن أكد أن الجواب الواضح لكل مراقب نزيه: ذلك لما يعترئهم من الخوف.

بعد عقد ونصف العقد من تاريخ كتابة هذه الرسالة، انزاح جدار الخوف الرابض على أفئدة شعوب أوروبا الشرقية، وسقط معه وبفضله جدار برلين وطويت صفحة الأنظمة الشمولية التي هيمنت على تلك المنطقة من العالم قرابة نصف قرن من الزمن.

^(٧٣) القدس العربي، (لندن)، ٢٦/٧/٢٠٠٠.

^(٧٤) الأمين العام للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، ومعتقل سياسي سابق لمدة ١٧ عاماً.

واليوم في سورية، يعدل الدستور خلال نصف ساعة وبإجماع النواب ويخرج الناس فرادى وجماعات في مسيرات التأييد والتبجيل. ثم يرشح مجلس الشعب السوري نجداً الرئيس الراحل لرئاسة البلاد، وتبارك أحزاب " الجبهة الوطنية التقدمية" وغرف التجارة والصناعة والنقابات العمالية والمهنية وبعض المثقفين هذا الترشيح، وتقدم فروع الطاعة والولاء، ويجري الاستفتاء فيحظى الرئيس الجديد بنسبة ٩٧،٢٩ في المائة من أصوات المقترعين، وهي على الرغم من عدم وصولها إلى ٩٩ ٪ تبقى من النسب الشهيرة والأثيرة التي كان يحلو لإعلام الأنظمة الشمولية الزائلة أن يرددها.

في سورية اليوم، لا يزال الخوف الحاضر الأكبر في علاقة الناس بالسلطة، وفي علاقاتهم ببعضهم البعض، فالمسئول يخاف رئيسه الأعلى والبعثي يخاف رفيقه، والموظف يخاف زميله، والطالب صديقه، والأستاذ طالبه، والأخ أخاه. والجميع يخافون السلطة، وأجهزتها القمعية التي تتدخل في أدق تفاصيل حياتهم المهنية والاجتماعية والشخصية.

في سورية اليوم لا يزال الخوف جائماً على الصدور، ولا تزال تتولد عنه طقوس من الطاعة والإذعان يعرف القيمون عليها، والمشاركون فيها زيفها وبطلانها، فكيف يمكن المواطن أن يصدق عفوية مسيرات البيعة، وهو نفسه يشارك فيها مرغماً ومذعناً لأوامر منظمته النقابية أو مؤسسته التي يعمل فيها ؟ وكيف له أن يتجنب المشاركة فيها، وهو مهدد بلقمة عيشه ووظيفته ومستقبله إن هو فعل ؟

لا أحد في سورية يصدق هذه المسرحية الكئيبة التي عنوانها: (تركيع الوطن) غير أن القيمين عليها يريدون للجميع، بمن فيهم أنفسهم، الاستمرار في لعب أدوار تخطاها الزمن، ولهم أن يرددوا ما طاب لهم شعارات من مثل (.. إلى الأبد) فسرعان ما يفرض التاريخ منطقته، وتتجلي حقيقة الحياة التي لا خالد فيها إلا الله.

إن تاريخ سورية الحديث لم يبتدئ مع عهد الرئيس حافظ الأسد، ولم ينته برحيله، لكن القائمين على شؤون الحكم، وحرصاً منهم على مصالحهم وامتيازاتهم يفرطون بأحد أهم منجزات شعبنا السوري. فالنظام الجمهوري لم يكن يوماً ملكاً لأحد. لقد جاء ثمرة نضالات مديدة كلفت شعبنا ثمناً باهظاً، امتدت من مقاومة الاحتلال الفرنسي عام ١٩٢٠، إلى الظفر بالاستقلال عام ١٩٤٦ إلى مواجهة الانقلابات العسكرية والتدخلات الأجنبية ومقارعة الأحلاف والمشاريع المشبوهة، لقد رفض الرعيل الأول من رجالات الجمهورية العربية السورية، الذين قدموا الغالي والنفيس في سبيل القضية العربية، أن يفرطوا بالجمهورية

فتوطدت ديمقراطياً مبادئ النظام الجمهوري البرلماني، في أعقاب إسقاط ديكتاتورية أديب الشيشكلي وإجراء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٥٤، وصولاً إلى الوحدة مع مصر.

وإذا كان مجيء حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣ قد أدخل مبدأ الحزب الواحد إلى نظامنا الجمهوري، فإن عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد حول هذا النظام تدريجاً نظاماً فردياً مشخصاً لكنه أبقي من حيث الشكل على النظام الجمهوري، أما اليوم فإن أسس هذا النظام أضحت مهددة بالكامل، بل مهياة لأن يتحول الحكم فيها إلى حكم أسرة، بسبب عملية التوريث.

إن من حق شعبنا اليوم أن يناضل للحفاظ على مبادئ الجمهورية، وأن يتمتع بحياة ديمقراطية حقيقية بدلاً من (ديمقراطية) رفع الأيدي والتصويت بالإجماع والمبايعه. إن شعبنا قادر، مثله مثل بقية الشعوب، على استعادة ماضيه وصون ذاكرته، وأن يحيا حياة حرة كريمة.

وليتذكر من يحلو لهم ترديد شعارات (الحزب القائد للدولة والمجتمع) كيف كان حزب البعث في الخمسينات من القرن الماضي، حيث بلغ ذروة قوته وتوحدت تياراته، و أوصل سبعة عشر نائباً من أعضائه إلى البرلمان، وانتخب أحد قادته المناضل الكبير المرحوم أكرم الحوراني رئيساً للبرلمان، يوم كان في سورية حياة ديمقراطية وتعددية سياسية وصحافة حرة. ولينظروا الآن كيف فقد هذا الحزب، الذي يبلغ عدد أعضائه مليوناً ونصف المليون، أي دور قيادي في حياة سورية السياسية. إن هذا العدد الضخم لم تعد له علاقة فعلية مع التنظيم عدا دفع الاشتراكات وتلبية الدعوات حين تدعو الحاجة إليها، لقد تحول هذا الحزب أداة في يد السلطة، يأتمر بمشيئتها وينفذ ما تريد، إن هذا العدد الضخم من المنتسبين يذكرنا بالملايين الثمانية التي كان يزخر بها الحزب الشيوعي السوفيتي، والتي تبعثرت أيما تبعث حين بدأ النظام السوفييتي يترنح قبيل سقوطه، فلم تكن لها أي فاعلية للدفاع عن هذا النظام. أليست حال أحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) شبيهة كذلك بحال البعث مع الحفاظ على فارق الأرقام؟.

أما أحزاب المعارضة الممنوعة فهي الأخرى ضعفت فاعليتها السياسية والاجتماعية بسبب سياسة الإقصاء والقمع والملاحقة، فأبعدت عن التأثير في حياة البلاد، حالها في ذلك حال أحزاب الجبهة المتحالفة مع النظام، مع الحفاظ على فارق المعاملة، لقد استطاعت السلطة في المحصلة أن تحقق هدفها في إبعاد المجتمع وقواه الحية عن الحياة السياسية.

إن مشكلتنا ليست مع الدكتور بشار الأسد. فالرجل لم يتبوأ في الماضي أي منصب رسمي قبل ترشيحه للرئاسة وفوزه في الاستفتاء، بل كان يزاول مهنته كطبيب، ويمارس نشاطه الاجتماعي والثقافي وهواياته كباقي الشباب. أما اليوم فالمشكلة آتية من آلية وصوله إلى السلطة هذا عدا عن انتقال عدواها إلى الأنظمة العربية الشبيهة بنظامنا الحالي. فمن غير المعقول في ظرفنا الراهن، والجميع يتحدث في سورية عن التغيير والتحديث وضرورتهما، أن يستمر اختصار المجتمع السوري بكل مشاربه وتنوعاته في كلمتي (موافق) و(غير موافق) يدلي بإحدهما المواطن المكبل يده بالخوف، لاختيار مرشح وحيد لم يتضح بعد برنامجه السياسي.

إننا نعيش اليوم في سورية أزمات عميقة ومستعصية تراكمت خلال الثلاثين سنة الماضية، ويعترف بها القاصي والداني بما في ذلك بعض أطراف السلطة. وهي أزمات تطاول مختلف جوانب حياتنا، وتهز مجتمعنا هزاً عنيفاً، وتهدد لحمته الوطنية، إنها في الأساس أزمة نظام قاد البلاد والناس إلى هذا الوضع الكارثي. ومن غير المعقول تجاوزها بإصلاحات فوقية، فهي لا يمكن أن تحل إلا في إطار إصلاح سياسي أولاً، يكون وحده التضامن لكل إصلاح اقتصادي أو إداري أو قانوني، فالإصلاح الاقتصادي وفي غياب الإصلاح السياسي الحقيقي، سيبقى محاولة فاشلة لترويج وجوه جديدة في ظل نظام ستعيد مؤسساته الباقية على حالها، إنتاج الفساد والمفسدين، فبدلاً من التغني بإقصاء المرحوم محمود الزعبي، رئيس الوزراء السابق بتهمة الفساد وإحالة على القضاء، علينا أن نسأل أنفسنا كيف وصل هذا الرجل إلى أعلى المناصب، وبقي متربعا على كرسي رئاسة الوزراء ثلاثة عشر عاماً، وقبل ذلك رئيساً لمجلس الشعب أكثر من خمسة أعوام من دون أن يحاسبه أحد؟.

إن الإصلاح السياسي المنشود ينطلق من إقامة نظام وطني ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية التي تنفي مقولة (الحزب القائد) عدا عن نفيه المقولة الجديدة، مقولة (قائد مسيرة الحزب والشعب) والتي تخفي وراءها حقيقة حكم الأسرة التي تكرست بوراثنة الابن لأبيه. كما أنه يقوم على إلغاء أحكام المحاكم الاستثنائية وقانون الطوارئ المطبق منذ أربعين عاماً، وعلى خضوع الجميع، وأولهم القائمون على شؤون الحكم، لسيادة القانون في ظل استقلال القضاء، كما يستدعي إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين والكشف عن مصير المفقودين، إن إشاعة الديمقراطية كمبدأ ناظم للحياة السياسية

والاجتماعية تسمح بحل تناقضات المجتمع بالوسائل السلمية، وتتيح تداولاً سلمياً للسلطة، وترسي استقراراً لا تحميه الأجهزة القمعية بل رضى الشعب الذي يجد فيه مصلحة حقيقية تحقق له الأمن والعمل والحياة الكريمة الحرة. هذا الاستقرار هو الذي يعيد إلى المجتمع وحدته الوطنية التي بالاستناد إليها نستطيع أن نؤمن لسورية مكانة عربية ودولية لائقة وتضامناً معها في مواجهة التحديات والاستحقاقات المختلفة، وخصوصاً استحقاق التسوية مع إسرائيل، والانفتاح على العالم الخارجي، وكذلك حل المشكلات الناجمة عن الوجود السوري في لبنان بما فيه مصلحة الشعبين في البلدين الشقيقين.

إن أزمة النظام لا يمكن أن تحل بمعزل عن إيجاد مخرج حقيقية لأزمات البلاد. وإن كان الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يأتي دفعة واحدة بل بالتدريج، فإنه لا بد أن يترافق ويتوازن مع الإصلاح السياسي، هذا إذا كان لدى السلطة الجديدة نيات صادقة في هذا المجال، فتحريك دولا العمل ورفع الأجور والقضاء على البطالة لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب الحرية والشفافية مع استمرار الاحتقان والخوف من المجهول. إن جسر الهوة بين السلطة والمجتمع مهمة صعبة للغاية، ولن تتحقق إلا في إطار سياسي ينزل السلطة من عليائها، وينزع عن رموزها صفة القداسة، ويعيد الدولة إلى المجتمع والمجتمع إلى السياسة.

لكن الحامل السياسي لمشروع كهذا في ظل الوضع الراهن، يبقى ضعيفاً بسبب عملية الإجهاض المنظم لكل تعبيرات المجتمع المدني وتشكيلاته. ومع ذلك يظل من الملح أن يكسر حاجز الخوف، وأن يفتح باب الحوار داخل المجتمع، وأن تتضامن الجهود لإخراج الناس من حالات الإحباط والامتنال التي يعيشونها، ويخطئ من يتوهم أن المبادرة في هذا الاتجاه يمكن أن تهبط من السماء، أو أن تمن بها السلطة على الشعب، إنما همه كل سياسي ونقابي ومثقف وكاتب بما يملكه في مجاله من رأسمال رمزي وثقل معنوي، هي المساهمة في إخراج شعبنا من بحر الأكاذيب إلى بر الحقيقة، وذلك بشتى الطرق السلمية كالنضال العلني والبيانات الموقعة والرأي الحر الفردي والجماعي، الواضح والصريح، فمن غير الممكن أن تبقى سورية مملكة الصمت، في وقت أصبح من المستحيل في عالمنا اليوم كم الأفواه وخنق الكلمة الحرة.

وقد يتصور البعض أن النضال من أجل إقامة نظام وطني ديمقراطي بديل هو في ظل الأوضاع والتوازنات الراهنة، نوع من أنواع التطرف، أو شكل من أشكال محاربة طواحين هواء، ونحن لسنا انتحاريين وعاشقي سجون، فقد علمتنا السنون الطويلة بما فيها سنوات

السجن المديدة، معنى الحياة والحرية، ومعنى التمتع بهما والحفاظ عليهما، لكنها علمتنا أيضاً أن حرية الشعوب لا تستجدي ولكن تنتزع انتزاعاً.

مع إن الأحداث التي أعقبت وفاة الرئيس السابق وصولاً إلى تنصيب ابنه رئيساً ذكرتنا بحادثة من التراث العربي شبيهة بحال بلدنا اليوم، وإن اختلفت عنها في النتائج. لما مات يزيد بن معاوية أراد بنو أمية مبايعة ابنه الثاني وارثاً لأبيه وفقاً للتقليد الذي وضعه جده معاوية الأول، استشار معاوية الثاني أستاذه عمرو المقصوص صاحب المذهب القدري المناهض للحكم الأموي القائم باسم الحق الإلهي والمستند على المذهب الجبري، فقال له: (إما أن تعدل، وأما أن تعتزل) فنظر في أمره كيف يختار، وكيف يمكن أن يكون عادلاً إذا اختار البقاء في منصب الخلافة، فما كان منه إلا أن اعتلى منبر المسجد وخاطب أهل دمشق قائلاً: ((إنا قد بلينا بكم وابتليتم بنا. لا أحب أن ألقى الله ببيعكم فشأنكم وأمرى (أي: أترك لكم أمر الخلافة فتصرفوا فيه كما تريدون)، ولو شئتم فوالله لئن كانت الخلافة مغنماً لقد أصبنا منها حظاً، وإن كانت شراً، فحسب آل سفيان ما أصابوا منها)).

لسنا ندري إن كان وجد من حول الدكتور بشار الأسد من نصحه بنصيحة عمرو المقصوص، لكننا اليوم وقد أصبح نجل الرئيس الراحل رئيساً بدوره، لم يبق لنا حالياً إلا أن نطالبه بأن يعدل، وأول العدل رد المظالم إلى أهلها.

هل "قبول الرأي الآخر" يعني آراء كل المواطنين

بمن فيهم المعارضة السورية؟^(٧٥)

محمد الحسناوي^(٧٦)

حسناً فعل الرئيس السوري الجديد حين ركز خطابه -بعد القسم- على الوضع الداخلي لسورية، وإن كان حديثه عن استرداد الجولان في محله. من الإشكالات الداخلية التي تناولها الرئيس السوري موضوع (الديمقراطية) فقد عرض لها من زاويتي التنظير والتطبيق. من الناحية النظرية نتفق معه إلى حد بعيد فيما يلي:

- ١ - الفكر الديمقراطي غير الممارسات الديمقراطية.
 - ٢ - الفكر الديمقراطي يستند على أساس (قبول الرأي الآخر، وهو طريق ذو اتجاهين).
 - ٣ - رفض تطبيق ديمقراطية الآخرين على أنفسنا.. أن تكون لنا تجربتنا الديمقراطية).
- أما من ناحية التطبيق فنختلف معه في عددٍ من الأمور منها:

^(٤) القدس العربي، (لندن)، ٢٨/٧/٢٠٠٠.

^(٥) كاتب إسلامي سوري مقيم في الأردن.

١ - قوله جبهتنا الوطنية التقدمية نموذج ديمقراطي تم تطويره من خلال تجربتنا الخاصة بنا.

٢ - (وقد أدت دوراً أساسياً في حياتنا السياسية).

ولهذا نحن نتردد كثيراً في فهم أو قبول الحل الجديد الوحيد - المناقض للمقدمات النظرية - ألا وهو قوله (أصبح من الضروري أن نطور صيغة عمل الجبهة بما يستجيب مع حاجات التطوير الذي يتطلبه واقعنا المتطور المتنامي).

هذا مجمل تعليقنا على ما طرحه الرئيس في خطابه عن مسألة الديمقراطية. وقبل التفصيل نشير إلى بعض الملاحظات:

أولاً: نحن لا نتوقع من الرئيس الجديد أن يحدث انقلاباً داخلياً (فكرياً أو عملياً) في التركة الضخمة التي آلت إليه، ولا سيما في أخطر المسائل ألا وهي (الديمقراطية). إنه يحتاج إلى بعض الزمن وبعض الإجراءات لإحداث مثل هذه النقلة النوعية التي يتطلبها الوضع السوري، أو التي يسعى إليها الرئيس إن كان في نيته شيء من ذلك، وهذا غير مستبعد لأنه من طبيعة الأشخاص - كما رشح من تصريحات وإشارات - ومن تغير الظروف التي أشار إليها (التطور الذي يتطلبه واقعنا المتطور والمتنامي).

ثانياً: هناك دائماً مسافة غير قصيرة بين التنظير والتطبيق، بين القول والعمل، بين الشعار والممارسة، هذه المسافة ترجع إلى سوء الفهم كما ترجع إلى حقيقة النوايا والمقاصد، ثم إلى صعوبة التطبيق وظهور العوائق الذاتية والموضوعية.

ثالثاً: بالنسبة إلى أنواع الديمقراطية، هناك تعارف بين الناس ومعظم الدارسين على نوعين مشهورين متميزين للديمقراطية، وإن كنا نزعم أن هناك نوعاً ثالثاً سوف نخرج عليه في السياق أيضاً الديمقراطية الغربية (الليبرالية) والديمقراطية الشرقية (الشعبية-الاشتراكية). ونضيف أن هناك فروقاً بين تطبيقات كل نوع من هاتين الديمقراطيتين، فمن المعلوم أن كلمة أو مصطلح الديمقراطية إذا أطلقت اليوم على نظام ما انصرفت إلى نموذج الديمقراطية الغربية. لماذا؟ لأسباب كثيرة منها: إن التطبيق الديمقراطي الغربي - وإن كانت لنا عليه تحفظات كثيرة، وهو ذو مكيالين في التطبيق على أهله وعلينا - يظل هو الأقرب في تحقيق جوهر الديمقراطية: حكم الشعب بالشعب للشعب - وهو المشهور - أو (قبول الرأي الآخر).

تنوع الديمقراطيات، يرجع كما هو معلوم، إلى أسباب كثيرة منها خصوصية التجربة أو التطبيق في كل قطر على حدة، وهنا تثار (الخصوصية السورية) في مسألة اختيار نموذجنا الديمقراطي أو التأسيس له. فالأسباب المميزة لديمقراطيتنا عن غيرها صحيحة، وهي (المنبثقة عن تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية، والنابعة من حاجات مجتمعنا، ومقتضيات واقعنا)، لكن يبدو أن هناك اختلافاً في التعريف أو في مدلول بعض الألفاظ مثلاً: ما مواصفات تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية ؟ وما حاجات مجتمعنا بالضبط، وما مقتضيات واقعنا بالتحديد ؟.

المجتمع السوري جزء من المجتمع العربي ومن المجتمع الإسلامي أولاً، وهو بعد ذلك -لا قبله- جزء من المجتمعات النامية في دول العالم الثالث أيضاً ؛ ذلك لأن الذي يعطي الأهمية أو الأولوية هنا للعروبة والإسلام هو عمق هذه المعطيات في تاريخنا وثقافتنا وشخصيتنا الحضارية، وهي أكثر من كونها ميزة تميزنا من دول العالم الثالث وشعوبه صاحبة الحضارات القديمة أو البدائية منها (آسيوية وإفريقية)، من حاجات مجتمعنا غير معالجة التخلف مفردات أخرى في الآداب والفنون والأخلاق لا مجال لتعدادها الآن. ومن خصوصيات قطرنا كونه دولة مواجهة مع الكيان الصهيوني من جهة، وصاحب أول مشروع عربي إسلامي (وحدوي). ومن غير تهيب نشير إلى إحدى خصوصيات مجتمعنا: تعددية شرائحه البشرية الفكرية، تعددية دينية ومذهبية وعرقية، وإن كانت الغالبية العظمى متجانسة.

صفة (التخلف) لا سيما المادي الاقتصادي في مجتمعنا اقتضت اختيار الاشتراكية أو العدالة الاجتماعية، لكن هل من الضروري التزام أو تلازم الاشتراكية ب(الديمقراطية الشعبية) أي النظام الشمولي على الطراز أو القياس الماركسي اللينيني بل الستاليني ؟، ذلك النموذج الذي تخلت عنه المنظومة الاشتراكية نفسها. وبالمناسبة إن الانصراف عن نموذج الديمقراطية الشعبية لا يعني - عندنا في الأقل - آلياً ولا أوتوماتيكياً الانخراط في النموذج الغربي، ذلك لأن كل تجربة ديمقراطية لها تطبيقات خاصة، ولأن سورية العربية الإسلامية -غير الشرقية وغير الغربية- يجب أن تكون لها ديمقراطية عربية إسلامية (الشورى) إن صح التعبير، أو تم استيعاب الاصطلاح في بعده الحضاري الواسع الجامع.

أبادر فأعترف بأن هناك من يثير إشكالات على هذا النموذج (الثالث) المتميز - المنسجم في الوقت نفسه مع (تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا المنبثقة عن تاريخنا وثقافتنا

وشخصيتنا الحضارية، والنابعة من حاجات مجتمعنا ومقتضيات واقعنا)، من هذه الإشكالات عدم وضوح هذا النموذج من جهة، واهتزاز الصورة المطبقة عنه في العصر الحديث، كالتجربة السودانية مثلاً من ناحية أخرى. وإشكال آخر هو الظن بأن هذا النموذج يراعي مواطنين وينفي آخرين، وهي شبهة بالطبع لا أساس لها، والجواب على هذه الاعتراضات كلها أمر يسير، وإن كان يحتاج إلى شرح طويل، نوجزه، ثم نتجاوزه. أولى الإشكاليات في النموذج المقترح: مسألة التعددية الدينية والمذهبية العرقية في الواقع السوري، هذه في الحقيقة ليست إشكالية، بل إنها خصوصية تقتضي التعددية لا المركزية أو النظرة الأحادية. كما أن هذه المذاهب فروع من أصل، تجتمع كلها في الأديان السماوية، والأديان السماوية تعايشت في تاريخنا الإسلامي، وكانت مضرب المثل قديماً وحديثاً. نحن نقدر أن ليس هناك إشكال، فإذا أضفنا إلى ذلك دور الإسلام في تعزيز العروبة واللغة العربية (أدباً وثقافة وتوحيداً) وفي تعزيز المجال الحيوي، والعمق الاستراتيجي (عالم عربي مضافاً إليه عالم إسلامي) من النواحي الجغرافية والاقتصادية والطاقات البشرية والسياسية والعسكرية.. عرفنا خصوصية قطرنا. أما التطبيقات المعاصرة للنموذج الإسلامي، فليست ملزمة لنا، لأنها خاصة بأصحابها، بوسعنا أن نأخذ منها ما نراه مناسباً لمجتمعنا ومقتضيات واقعنا. فمن المعروف أن ضمن الديمقراطية الشرقية ديمقراطيات، وكذلك نموذج الديمقراطية الغربية فيه ديمقراطيات، إن تجارب التاريخ والماضي وتجارب الواقع هي خيارات يستأنس بها لا غير، أما المصادر الإسلامية الأولى (القرآن والسنة) فهي أساس المنطلقات والتوجهات أو (البوصلة) كما يقال، هذا كلام عام يكن تفصيله وإضاجه - إن اتفقنا أو اختلفنا - في مؤتمر وطني جامع لا يستثني أحداً، ويمكن أن يضع النقاط على الحروف ويهيئ الشروط والضمانات للتعايش والمواطنة والتضامن والانسجام والتفاهم.

فإذا كان خطاب الرئيس الجديد حول الخصوصية السورية يعني مثل هذه الجوانب فهذا صحيح، أما الذهاب إلى اعتبار الجبهة الوطنية التقدمية السورية (هي نموذج ديمقراطي تم تطويره من خلال تجربتنا الخاصة بنا) فإننا نختلف معه، كما نخالفه بأنها (أدت دوراً أساسياً في حياتنا السياسية) وبالمناسبة نشير إلى إحدى المداخلات التي حصلت في لقاء وفد الجبهة الوطنية التقدمية السورية مع النخبة السورية عام ١٩٨٠، حين قال أحد المنقذين السوريين (هذه الجبهة لم نسمع بها إلا مرتين، المرة الأولى: لكي تعلن الجبهة موافقتها على هذا الدخول، والمرة الثانية، بعد مباحثات فض الاشتباك مع القوات الاسرائيلية عام ١٩٧٣، وذلك لتعطي الجبهة أيضاً موافقتها على الاتفاقية التي حصلت). أما آخر تقويم لهذه الجبهة،

فقد جاء على لسان زهير دياب في قناة الجزيرة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٧ حين نقل إلى المشاهدين قوله لأحد مستشاري الرئيس الراحل (هذه الجبهة لا تصلح إلا لكي توضع في المتحف). فقال له المستشار (هذه لا توضع في المتحف، لأن المتحف لا توضع فيه إلا الأشياء الثمينة) إن واقع الحال في الحقيقة أقوى من هذه الأقوال.

ومع اعترافنا بأهمية التنظير للديمقراطية، وبضرورة مراعاة خصوصيتنا وخصوصية تجربتنا نحن السوريين العرب المسلمين، ومع تحفظنا على نموذج الجبهة الوطنية التقدمية ودورها في الماضي، مع العلم أن أحزابها الممثلة فيها تطالب اليوم بالتطوير والتحديث، نصل إلى الطرح الجديد ألا وهو (تطوير صيغة الجبهة بما يستجيب مع حاجات التطوير الذي يتطلبه واقعنا المتطور والمتنامي) هناك إجماع على التغيير أو التطوير بين الأطراف الوطنية سواء في السلطة أو المعارضة. ولكن ماذا يجب أن يتغير أو يتطور؟

من ناحية الأساس.. طرح الرئيس الجديد أهمية الأساس الفكري للديمقراطية (قبول الرأي الآخر) ما ترجمة هذا الأساس في الواقع السوري؟ من هو المقصود بالرأي الآخر؟ إذا كان المقصود أطراف الجبهة الوطنية التقدمية (جبهة السلطة) فهذا شيء، وإذا كان المقصود آراء كل المواطنين، لا سيما آراء المعارضة مثل جبهة التحالف الوطني لإنقاذ سورية أو جبهة التجمع الوطني الديمقراطي وأمثالهما، فهذا شيء آخر وهو المطلوب. ثم هل تطوير الصيغة الحالية للجبهة الوطنية التقدمية يعني الإبقاء عليها مع تعديلات طفيفة مثل ضم بعض الأحزاب السورية، أم تعديلات واسعة بحيث تجعلها مظلة كل الجبهات والأحزاب؟ إن هذا الفهم الأخير مستبعد، ولا يستقيم مع جوهر الفكر الديمقراطي ألا وهو قبول الرأي الآخر.

وهكذا يتضح أن الدعوة إلى مؤتمر وطني يضم الأطراف والشرائح الوطنية جميعاً بلا استثناء من أجل وضع ميثاق شرف وطني هو الطموح والمخرج.

جواهر الإصلاح السياسي في سورية^(٦)

د. هيثم مناع^(٧)

أدى المواطن سعد جودت سعيد من قرية بئر عجم حقه بالمشاركة في الاستفتاء الأخير في سورية واضعا (لا) على السؤال المطروح. فأثنى رئيس القلم واستبدلها بغفلة عنه بنعم. انتبه سعد للعملية واختلف مع مسئول المركز من منطلق أنه يحق له أن يعبر عن رأيه كما يريد. طبعاً حمل سعد إلى فرع الأمن الجنائي للتحقيق، وما زال معتقلاً حتى كتابة هذه الأسطر (أفرج عنه بعد ذلك).

لا يوجد فترة زمنية للتوقيف الاحترازي في سورية، ولم تجر العادة في سورية على أن يتلقى موقوف سياسي مذكرة توقيف، أو يؤذن لمحام بالدفاع عنه، أو أن يحال خاصة إلى محكمة عادلة. فكل هذه الإجراءات غائبة حتى اليوم في قاموس "الجمهورية" العربية السورية. بل حتى المقاضاة التي عرفها المجتمع العربي قبل الإسلامي ليست مرجعاً، وأمر الإحضار أمام المحكمة أو قانون الإحضار habeas corpus الذي عرفته إنجلترا منذ عام ١٦٧٩ لا يشكل إلزاماً للسلطات الأمنية.

^(٦) القدس العربي، (لندن) ٢٠٠٠.

^(٧) كاتب وباحث سوري، الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان.

لدى اللجنة العربية لحقوق الإنسان قوائم غير مكتملة بثلاثمائة شخص بدأت محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة بعد عشر سنوات على اعتقالهم. وقائمة غير كاملة من ٦٥٠ شخصا لم يحاكموا يوما رغم بقاء بعضهم في السجن ٢٧ عاما. ومن أصل ٢٠١٠ معتقلين سابقين يعملون في قطاع الدولة جرى رصددهم، عدد قليل جدا منهم عادوا لعملهم.

كذلك، من كل ضحايا الوفاة تحت التعذيب لم يجر التعويض على عائلة ضحية واحدة، وإنما قدم تعويض مهني لعدد من الأشخاص لا يتجاوز أصابع اليدين ولا اعتبارات غير قانونية. وصل عدد أسماء الذين دخلوا السجن في العقود الثلاثة الماضية وبقوا لأكثر من عام ولأسباب تتعلق بحرية الرأي والضمير في حوزتنا إلى ١٨٧٠٠ شخص، منهم أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني، وأكثر من ٨٠٠ لبناني. والقائمة غير كاملة بالتأكيد.

لم تقبل السلطات السورية حتى اليوم بإجراء تحقيق واحد حول مصير أي مفقود، وتوجد قائمة غير حصرية بأسماء ٣١٠٠ شخص مازالوا غير معروفين المصير. الحالات الوحيدة التي أجابت عليها السلطات السورية هي تلك التي قدمناها إلى فريق العمل الخاص بالاختفاء القسري أو اللا إرادي التابع للمفوضية العليا لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. ردت الحكومة على ٧١ حالة، معظمهم أعدم كما تقول هذه السلطات "كونهم إرهابيين ينتمون لحركة الإخوان المسلمين". أحدهم، جامعي من حزب العمل الشيوعي، المهندس مضر الجندي، وهو وفق رد الحكومة السورية "حكم بالإعدام لقيامه بعملية خطف رهائن وتقطيع أوصالهم، ولكنه مات قبل تنفيذ الحكم فيه"، طبعاً دون توضيح كيف ومتى وأية محكمة وأي خطف رهائن. هذا بالإضافة إلى قوائم لبنانية وفلسطينية أنكرت السلطات السورية دخولها الأراضي السورية يوماً رغم شهادات من سجناء سوريين بالتعرف عليها.

وفقاً لشهادة المهندس فاتح جاموس الذي أمضى ١٨ عاماً في عدة سجون منها تدمر، قتلت أجهزة الأمن من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ في سجن تدمر خمسة آلاف إلى ستة آلاف سجين، في حين يعطي معتقلون سابقون من أقرباء أعضاء في حركة الإخوان المسلمين العدد نفسه فقط لعامي ١٩٨٠-١٩٨٢. دخل فاتح جاموس السجن بعد ست سنوات من الملاحقة وبقي فيه ١٢ عاماً دون محاكمة. بفضل الضغوط الدولية أحيل إلى محكمة أمن الدولة. ورغم انتهاء الحكم عليه بالسجن (١٥ عاماً) بقي ثلاث سنوات إضافية. وهذا هو حال الأستاذ عبد الكريم أصلان الذي أمضى ١٦ عاماً في السجن وثمانية في الملاحقة (كلاهما كان ضد العنف السياسي ومع الحريات السياسية ومن مؤسسي حزب العمل

الشيوعي). أما المحامي رياض الترك، الأمين العام للحزب الشيوعي السوري، فقد بقي في عزلة كاملة عن العالم ١٧ عاما دون محاكمة. كذلك حال قيادي حركة ٢٣ شباط ورئيس الجمهورية السابق الدكتور نور الدين الأتاسي (الذي خرج من السجن ليموت بالسرطان المتقدم الذي أصيب به في سجن المزة). أي منهم لم يحل إلى محاكمة سواء أكانت استثنائية أم سرية أم ميدانية.

يفوق عدد المحرومين من الحقوق المدنية اليوم الخمسة آلاف شخص. أما عدد المنفيين لأسباب سياسية مباشرة أو غير مباشرة فهم حوالي ٢٧ ألف في أقل تقدير.

نسطر هذه المعطيات على صعيد العنف الفردي، دون التطرق للمجازر الجماعية التي تتطلب لتوثيقها هيئات تحقيق مستقلة داخل البلاد. الأمر المستحيل حاليا. وما ذكرته، ليس سوى غيض من فيض، لشرح أسباب المأساة التي أوصلت سورية اليوم إلى ما هي عليه من انحطاط سياسي وحقوق.

قام الجنرال أوغستو بينوشيه بعمليات قتل واسعة لخصومه، لكنه لم يتمكن من اغتيال الجمهورية وقتل المجتمع. لذلك كان الخلاص من نظامه أو تحييده شخصا ممكنا حتى قبل وفاته. أما في الحالة السورية، فقد تم اغتيال فكرة الجمهورية، أي السياسة كشأن عام Res publica، على مذب ٣٧ عاما من حالة الطوارئ و ٣٥ عاما من سيادة القوانين الاستثنائية وإلغاء مفهوم السلطة القضائية المستقلة وصيرورة أجهزة الأمن الأمر النهائي على رقاب الناس.

لم تكن هذه المأساة فقط مشكلة ممارسات تغيب بمحاسبة أصحابها، بل أدخلت في صلب الدستور الدائم الذي فصله الرئيس الراحل حافظ الأسد على مقاسه ورؤيته للدولة والعمل السياسي. لقد أمم هذا الدستور الرؤية السياسية والبرنامج السياسي في الوطن حاصرا إياه في الديباجة بنظرة حزب البعث وبرنامجه. كذلك ربط كل خروج من القوانين الاستثنائية وحالة الطوارئ بشخص رئيس الجمهورية (المادة ١٠١) ونصّب حزب البعث قائدا للدولة والمجتمع (المادة ٨) ومنع أي شكل من أشكال العمل الاجتماعي والنقابي والحقوق لا ينسجم مع مبادئ الحزب المذكور (المادة ٤٩) كما أبقى على كل التشريعات الاستثنائية التي سبقت صدوره (المادة ١٥٣). وبذلك كان الدستور أنموذجا في التعسف والجمود والانغلاق.

في عام ١٩٦٢، تأسست أول منظمة عربية لحقوق الإنسان في دمشق: الرابطة السورية للدفاع عن حقوق الإنسان، التي جرى حظرها عام ١٩٨٠ بعد مطالبتها بالإصلاح الديمقراطي، ومشاركتها في إضراب اليوم الواحد الذي دعت إليه المنظمات المهنية للمحامين والأطباء والمهندسين والصيدلة في ٣١ آذار (مارس) ١٩٨٠. لقد شملت حملة الاعتقالات يومها قرابة ألف كادر جامعي ومن المهن الحرة المذكورة، وبقي بعض مناضلي الرابطة حتى ١٩٨٦ في السجن دون محاكمة. لقد أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً في ١٩٨٠ يعطيه الحق بتسمية قيادات المنظمات المهنية حتى لا يبقى أي هامش للعمل المستقل في البلاد. وعندما حاول قرابة عشرين مواطناً استعادة تجربة الرابطة في لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في ١٩٨٩، جرت حملة اعتقالات في ١٩٩١ زجت بكل كوادر المحاولة في السجن. وحتى كتابة هذه السطور ما زال ثلاثة قياديين هم نزار نيوف ومحمد علي حبيب وعفيف مزهر في المعتقلات.

بعد أن كانت سورية أول دولة عربية يصدر فيها كتاب عن حقوق الإنسان (١٩٣٧) ومربض قيام اتحاد المحامين العرب (١٩٤٤) وأول بلد عربي تتشكل فيه رابطة لحقوق الإنسان (١٩٦٢)، أصبح الخطاب الرسمي يتحدث عن عدم أهلية هذا الشعب للديمقراطية وعدم استعدادها لها والحاجة الماسة إلى ظروف اجتماعية واقتصادية تؤهل هذه "الرعايا" للانتقال إلى مستوى المواطنة. بعد أن تم اغتيال المجتمع المدني وزرعت مقومات العصبية العضوية القديمة من قبل السلطات يعود المجتمع نفسه مجرماً ومسئولاً عما حدث وعما وصلت إليه البلاد. ويعاقب على ذلك بقرار عدم الأهلية للديمقراطية.

كتب لي مواطن سوري يقول: "تستطيع هنا في كل لحظة أن تشعر بالإهانة تلفك من كل جانب، فكل من يملك أي نوع من السلطة، حتى ولو كان شرطي مرور، يستطيع أن يمارس سلطته عليك بأبشع الأشكال، وعليك أن لا ترد الكلمة أو حتى الإهانة لكل من كانت لهجته توحى بالانتماء لطائفة الرئيس. فاليوم مثلاً ذهبت مع شقيقي إلى المستشفى لتصوير ظهره الذي يؤلمه، فاضطرت للانتظار حوالي نصف ساعة بينما ينتهي. وكنت واقفاً في الكافيتريا الخاصة بالمستشفى عندما حضر ثلاثة شبان مقربين من السلطة وتشاجروا مع صاحب المقهى وشنموه بأعلى أصواتهم لأنه لم يعاملهم بالاحترام اللازم، وبقي ساكناً، وبقي الجميع ساكتين، يحاولون ابتلاع مرارة أصبحت من سمات حياتهم اليومية..".

خلال عقود ثلاثة، فهم الجنرال حافظ الأسد ممارسة السلطة كعمل فردي تعينه عليه بطانة أمنية وبطانة سياسية. وكانت النتيجة اغتيال العمل السياسي كفن وعلم وشأن عام، واغتيال فكرة المحاسبة بعد تجميد سلطة القضاء، وتطويع السلطة التشريعية التي تحولت إلى فرقة من المداحة النواحة تسمى "مجلس الشعب". إضافة لمنظمات حكومية تدير القطاعات الجماهيرية المختلفة من المهد إلى اللحد اكتشفها العالم فضحك وبكى. فأهل الكهف رغم عدم غيابهم عن العالم كانوا عنه في قطيعة كاملة. والسؤال الكبير اليوم: هل يمكن الحديث عن أية إصلاحات اقتصادية أو اجتماعية دون إعادة السماح للفضاء السياسي بالتواجد؟ هل يمكن استعمال كلمة الحداثة ودولة القانون دون القيام بعمل تأسيسي جديد يلغي تأميم العمل السياسي من قبل السلطة ويفتح آفاق لجنة تأسيسية دستورية؟

ينوه أصلان عبد الكريم إلى أنه "من الضروري اليوم تعميق دراسة آليات التطويع والتدجين في الأنظمة المغلقة وطرق تغييرها. رغم أن هذا التطويع لفترة طويلة يعطي الانطباع بنتائج ثابتة وراسخة، فإن هذا الثبات والرسوخ لا يستند في الواقع إلى أرض صلبة حتى لو استمر استقرار النظام لفترة طويلة واستمر قبول الناس به سواء بالمعنى السلبي، أي عدم وجود قدرة على معارضته، إما بالمعنى الإيجابي، أي تأييده. وهنا توجد مفارقة، حيث ليس بالضرورة كل أكثرية أو الذين يؤيدون بالمعنى الإيجابي هم مخلصين بمعنى الكلمة. لقد كان يمكن أن يبقى هذا الكلام تحليلًا نظريًا لو لم نشاهد تجربة انهيار الأنظمة الاشتراكية بطريقة لا تتسجم أبداً مع مظاهر قوتها الأمنية والشعبية والتنظيمية".

رغم تحطيم مقومات أساسية لبناء الديمقراطية، لا يمكن الخروج من الطريق المسدود الحالي دون كسر الصيغة أو الأنموذج *paradigme* السائد. من مسأخر الدهر أن تكون أكبر سلبيات الحقبة البائدة هي نقطة قوة في البناء الضروري للغد. لقد زرعت السلطة الأمنية الخوف في رأس كل مواطن. ومنذ وفاة حافظ الأسد أصبح الخوف قاسماً مشتركاً أعلى بين الحاكم والمحكوم. أي لأول مرة منذ مجزرة حماة عام ١٩٨٢ يتقاسم الحاكم والمحكوم موضوعاً إحدى مصائب النظام التسلطي: الخوف. قد يؤدي هذا الخوف في حال بقاء نهج الانغلاق السياسي إلى انفجارات مدمرة تذهب بما تبقى. يمكن التمهيد لتحجيم الخوف من الآخر عبر إصدار عفو تشريعي عام، أي قبول كل مواطن وكل كائن سياسي في سورية بكامل حقوق المواطنة. (لعلم مثقفي السلاطين، العفو العام هو من أهم مقومات العمل السياسي العربي الإسلامي وليس بدعة غريبة. يبقى أهم عفو غير مشروط في التاريخ

ذلك الذي تبع فتح مكة في عهد النبي محمد). هذا العفو التشريعي العام هو الرد على الاغتيال المزمّن للآخر، واستبدال هذا الإلغاء بفكرة مركزية: إعطاء الخصم قيمة حضور لئلا تصبح مواجهته محطة للذات أو تنتهي بغيابها إذا انتصر.

في مواجهة بين رئيس الجمهورية الأسبق أمين الحافظ والمعتقل الإسلامي مروان حديد في منتصف الستينيات، حاول أحد عناصر الأمن إهانة مروان في كرامته، فنظر إلى الرئيس أمين الحافظ وقال: "فلنكن خصومتك شريفة". لم يكن أي من الشخصين ديمقراطي الانتماء، ولكن المشهد هذا يعبر عن كون الديمقراطية في أسمى معانيها، كشكل معاصر للمبارزة المدنية والسياسية السلمية القائمة على احترام الخصم، موجودة في أعماق كل إنسان، حتى عند غيابها عن برنامجه.

لا يمكن في سورية اليوم تأسيس أي فعل للشرعية السياسية، بمفهوم ابن خلدون وماكس فيبر للكلمة، دون إعادة الاعتبار لكل أطراف الفعل السياسي والاجتماعي والثقافي والحقوقى.

الفصل الخامس

بدايات الربيع الخجولة.. وحراك المجتمع المدني

(٢٥٧)

مشروع تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية^(٧٩)

"لا يبنى المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة، بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد".

(من خطاب السيد رئيس الجمهورية في مجلس الشعب)

تحتاج سورية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية في محاولة لتحديد معالم المستقبل. وانطلاقاً من إيمان صادق بالوطن بكل لقواه الحية وفعالياته المختلفة وشخصياته الوطنية ومتنقيه، ينبغي فتح حوار وطني شامل لأبناء الوطن كافة، للمشاركة في بناء مجتمع ديمقراطي تتفتح فيه الشخصية الإنسانية في جو من الممارسة الديمقراطية المبدعة. وبلادنا اليوم بحاجة إلى جهود الجميع لتأسيس نوى المجتمع المدني، الذي حرم غيابه خلال العقود الماضية، عملية التنمية والبناء الوطني في سورية من مشاركة قدرات وطنية هامة وفاعلة، وجدت نفسها مجبرة على الابتعاد عن الممارسة الإيجابية، وخلق نوعاً من اتكالية المواطن على الدولة وأضعف شعوره بالمواطنة، وكان نتيجة ذلك انتشار حالة اللامبالاة بين المواطنين إزاء الأمور العامة وبروز ظاهرة القوقعة أو الهجرة واستفحال الأنانية والفساد وزيادة الهدر وتدهور المستوى الثقافي في المجتمع، بسبب غياب حرية الرأي والتعبير. وسادت حالة إحباط شديد ويأس سيطرت على أغلبية المواطنين، جرّاء تدني

^(٧٩) أقدم إلى نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

المستوى المعاشي وانتشار البطالة وتفاقم حالات التعدي على البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بما يشكل خطورة على الأجيال القادمة.

بسبب هذا كله، تبرز الحاجة إلى إحياء مؤسسات المجتمع المدني وتحقيق التوازن بين دورها ودور الدولة في إطار شراكة حقيقية بينهما، في سبيل المصلحة الوطنية الكبرى. فالتأكيد على أهمية حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر، وتفعيل مشاركة الفرد الإيجابية في حياة الجماعة واعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي وصولاً إلى حل الخلافات بالتسوية والنفاهم، تعتبر من أهم مقومات المجتمع المدني. كما أن سيادة القانون واستقلال القضاء وإلغاء المحاكم الاستثنائية والأحكام العرفية وإيقاف العمل بقانون الطوارئ تمثل بمجموعها أساساً راسخاً في بنيان المجتمع المدني.

إن تنوع وتعدد الآراء والأحزاب في المجتمعات الإنسانية مسألة ينبغي التسليم بها على اختلاف وتباين الاتجاهات الفكرية والعقائدية، فسيطرة الرأي الواحد تنطوي بالضرورة على خطر الجمود، لذا، فإن تعدد وتنوع الاتجاهات الفكرية، وتنافسها السلمي الديمقراطي حول قضايا العمل الوطني يجذب إلى ساحة العمل الاجتماعي والثقافي أعداداً متزايدة من المواطنين، ويجدد القدرة على حسن التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويدعم موقفنا في مواجهة الأطماع الصهيونية واسترداد حقوقنا المغتصبة.

المجتمع المدني، كما نرى، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتنوعة ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديمقراطي، ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته وخلق حالة حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن، كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني يعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل.

الأمر الجوهري بالنسبة للجميع، هو استقرار الوطن والمجتمع على أساس متانة الانتماء الوطني والشعور بالمواطنة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحفاظ على التعدد في إطار وحدة الوطن وقوة الدولة ومتانة مؤسسات المجتمع المدني. ولا يمكن أن يتحقق التوفيق بين النظام والتعدد إلا بقيام المجتمع المدني وبالاستناد إلى الديمقراطية، كما أن الاستقرار لن يترسخ، ما لم يقترن بالتجديد والتطور، وإلا فإنه يصبح مساوياً للموت والعدم.

إن الإصلاحات الاقتصادية والإدارية ومحاربة الفساد، كي تثمر إيجابياً، لا بد أن تترافق مع الإصلاح السياسي الشامل، وإلا فإن هذه الإصلاحات — على أهميتها في تخفيف الأزمة الداخلية — لن تحقق هدفها وتعود بعدها الأوضاع إلى التآزم من جديد. لذا، ينبغي لعملية الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد أن تتحول إلى آلية عامة ودائمة تضمن الرقابة والإشراف المستمرين على مؤسسات الدولة وأنشطة القطاع الخاص في جو من الشفافية واستقلال القضاء وسيادة القانون. وتؤكد على أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتنمية يحتاج لمشاركة المجتمع المدني في الإعداد والتنفيذ، حتى يتم قبوله، كما يحتاج إليه أيضاً ليراقب ويحاسب ويشير إلى الخطأ والفساد فوراً في حال حدوثه، لا أن يغطى الخطأ والفساد أو يعالج خلف الأسوار وفي متاهات اللجان. بقي أن نقول أن لا معنى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إن كانت لا تؤدي في النهاية إلى إلغاء الاستغلال ورفع الظلم الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة.

النقد والتنمية ينبغي أن يقوموا على أساس تأكيد قيمة الإنسان وكرامته، وأن يؤديا إلى مزيد من احترام حقوق الإنسان، كي يكون كل مواطن شريكاً في وطنه يتقاسم أفراده وهمومه من خلال رباط المواطنة المقدس. إننا نطمح إلى المشاركة في كل ما يخدم الوطن من جهود وأنشطة مختلفة من خلال الحوار الوطني العلني الحر الصريح والمسئول وتطوير العمل الجماعي، غير ساعين إلى سلطة أو منصب أو أية مكاسب شخصية.

وبعد فإننا من منطلق الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي، نعرض ما عرضناه، لنؤسس لـ "جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية" علناً نقدم جهداً يسهم في بناء مجتمع ديمقراطي متطور.

جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية

رسالة إلى الرئيس السوري ..

من الرعاية إلى المواطنة^(٨٠)

انطون مقدسي^(٨١)

إلى سيادة الدكتور بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية؛

سيدي،

اسمح لي أن أهنيك بالرئاسة الأولى، وأيضاً بكلمات وردت في بيانك، حقاً واعدة (احترام الرأي الآخر - ترجيح وجهة نظر الدولة على وجهة نظر الزعامة..) وبالإجراءات التي اتخذتها ونفذت: إلغاء اللافتات، منع المسيرات، إغلاق المضافات.

إنها بداية لدرب طويل إذا سلكناه يمكن أن ننتقل تدريجياً من البداوة والحكم العشائري إلى حكم القانون وبداية الدخول في القرن الواحد والعشرين.

لقد كفانا يا سيدي من الكلام الفضفاض:

مكاسب الشعب، إنجازات الشعب، إرادة الشعب.

الشعب غائب يا سيدي منذ زمن طويل. إرادته مشلولة تقوم اليوم على تحقيق هدفين:

^(٢)الحياة، (لندن)، ٢٠٠٠/٨/١٤.

^(٣)مفكر سوري، ومدير مديرية التأليف والترجمة والنشر في وزارة الثقافة سابقاً.

الأول: وعلى الصعيد الخاص، أن يعمل ليلاً ونهاراً كي يضمن قوت أولاده.

الثاني: وعلى الصعيد العام، أن يقول ما يُطلب منه قوله، وأن يتبنى السلوك الذي يطلب منه (مسيرات، هتافات..)، إن الذي يعصم هذا الشعب من الدمار، هو أنه يتعايش مع هذا الوضع المتردي تعايش المريض مع مرض مزمن.

ربما بدأ هذا الشعب يشعر بوجوده في أواسط الأربعينات، بعد نضال طويل ضد الأجنبي. ولكن سرعان ما توالى الانقلابات العسكرية، فلم يعد أمامه سوى العودة إلى قوقعته بانتظار الأوامر..

الوضع العام، وباختصار يا سيدي: انهيار عام، سياسي واقتصادي وأيضاً ثقافي وإنساني. ربما كانت سورية في السبعينات بعد نكبة ١٩٦٧، وبعد انهيار البنى العشائرية، بحاجة إلى حكم قوي يلم شتات البشر. لكننا اليوم صرنا كما قلت سيادتكم، في القرن الواحد والعشرين.

إن الشعب بحاجة بادئ ذي بدء، أن تعود إليه ثقته بنفسه وبحكومته - والاثتان واحد - وهذا ليس بالأمر السهل، فقد يحتاج إلى سنوات من أخذ الرأي الآخر بالاعتبار، كما قلت، ومن ثم يتحول تدريجياً من وضع الرعية إلى وضع المواطنة.

أتمنى لك يا سيدي التوفيق في السير على درب محفوفة بالمزالق من كل الأنواع.

وتفضل بقبول فائق احترامي.

مصدر سوري وثيق الصلة بالنظام يرد على دعاة المجتمع المدني في سورية وجمعيات الصداقة والأصدقاء^(٨٢)

أصبح تعبير المجتمع المدني غطاء لمحاولة إعادة تشكيل الحياة السياسية في سورية من منظور جديد مرتبط بالخارج أو متأثر به. كذلك أصبح هذا التعبير غطاء للكثير من محاولات تغيير سورية التاريخ ونظامها السياسي معاً، سواء بتشجيع خارجي. وقد يتحول التشجيع مستقبلاً إلى دعم مادي..؟! أو بمباركة عولمية يتداخل فيها بعض الداخل ببعض الخارج لينسجاً معاً ثوباً جديداً لشعب مختلف يريدون إعادة صياغته بما يساهم في تمرير مخططاتهم الخارجية تجاه شعب سورية الصامد و المستمر في الصمود ؟.

وبسبب أهمية الموضوع وخطورته فقد حملت (المحرر نيوز) إلى مصدر سياسي مطلع وثيق الصلة بالنظام من خارجة وداخله، أسئلة هذا المجتمع المدني المطروح، وهواجس النخبة والناس العاديين، المدنيين على وجه التحديد، فطرحتها جميعاً، وعنها كان هذا الحديث الذي تقدم (المحرر نيوز) ملخصاً وافياً عنه، وتتابع طرحه ومناقشته في أعداد مقبلة.

يقول المصدر السياسي المطلع وثيق الصلة بالنظام إن تعبير المجتمع المدني أصبح من أكثر المفاهيم استخداماً في سورية بعد تولي الرئيس بشار الأسد مقاليد الحكم فيها، وبالرغم

^(٨٢)المحرر العربي،(بيروت)، العدد ٢٦٠، ٨-١٤ أيلول /سبتمبر ٢٠٠٠.

من فقدان أي توصيف دقيق متفق عليه لهذا المفهوم الذي تتعدد تعريفاته وتتباين جوهراً ومضموناً فإنه من الممكن استخلاص تعريف مشترك لما هو مطروح، أو مطلوب باعتباره نمطا من أنماط التنظيم السياسي والاجتماعي والثقافي، يتميز بهذا القدر أو ذاك عن سلطة الدولة. وتمثل هذه التنظيمات على اختلاف تسمياتها ومستوياتها وسائل تعبير معارض تجاه كل سلطة قائمة.

مع (الدولة) وضدها:

فالمجتمع المدني، إذًا، هو مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة. إنه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وحياته وقناعاته، وله هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافة تفصل بين حياته على المستوى الاجتماعي ومواقفه على المستوى السياسي. هذه الهوامش هي التي يطلق عليها اسم (المجتمع المدني).

وكما هو الحال بالنسبة إلى أي مفهوم جديد يجري التداول بشأنه في مجتمع، أو شريحة معينة منه، يمر بمرحلة انتقالية على الصعيد السياسي، فإن هناك محاولات تبدل من أجل الكشف عن المعاني الخاصة بحدود هذا المفهوم. وأغلب الظن أن أولئك المنظرين والباحثين والمفكرين من الكتاب والصحفيين الذين سمعوا أو قرأوا عن أن مفهوم (المجتمع المدني) يعني بالضبط، معارضة لسلطة الدولة- قد استهوتهم فكرة استغلال ذلك المفهوم من أجل خلق مشروعية معترف بها عالمياً لتلك المعارضة.

ومنذ بضعة أسابيع، فقط، بدأ الضجيج الحزبي والإعلامي المعارض للنظام السياسي في سورية بالارتفاع تدريجياً حول وجوب السماح بإقامة (مجتمع مدني) في البلاد، وذلك من أجل استخدامه كقناع لهدف بعيد هو إطلاق حرية العمل السياسي على عواهنه وبشكل كامل ومفتوح، وتحويله إلى ساحة للفوضى يجري فيها تسويق كل تمايز اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو طائفي، دون قيود، وذلك من قبيل (حق التمثيل في المجتمع المدني) ويتحول فيه وجه البلاد إلى رصف موازيبيكي، من الأشكال والألوان، لا حصر له.

وتابع المصدر المطلع وثيق الصلة بالنظام حديثه قائلاً: في مسودة لدراسة أعدها أحد المفكرين المرموقين تحت عنوان (الإطار المرجعي للتنمية السياسية في سورية- ورقة حول

مشروع (إحياء المجتمع المدني السوري)، يسود الخلل والاضطراب معظم الأفكار التي يطرحها الكاتب. ومنها ما يبدو في ظاهر الأمر إعجاباً وإشادة، بل تأييداً صريحاً لما أعلنه الرئيس بشار الأسد بشأن وجوب إنجاز تحول حقيقي من عقلية الزعامة إلى عقلية الدولة، حيث ينقلب هذا التأييد إلى ما يمكن اعتباره معارضة لسياسة الدولة، بل لسيادتها نفسها. يقول الكاتب (إن الترجمة المؤسسية السورية لفكرة عدم الاتكال على الدولة ستكون بشكل أساسي ممثلة بالمجتمع المدني بمفهومه المؤسسي الشامل كخيار استراتيجي لعملية الإصلاح والتحديث وتعميق لعملية أشكال المشاركة المجتمعية والسياسية). والأغرب من ذلك أن الكاتب - وفي ظل دعوته إلى إقامة المجتمع المدني بالمفهوم الذي ذكره - يعود ليقول (إنه خيار وطني بمعنى أنه نابع من الخيارات السيادية للدولة السورية). هذه المفارقة الشديدة الغرابة بين ما يبدو دعوة للدولة إلى التخلي عن سيادتها من أجل إقامة المجتمع المدني واستمداد إقامة هذا المجتمع المدني من الخيارات السيادية، يعطي فكرة مبدئية عن هذا التضارب الخطير في الأفكار بشأن مشروع إحياء المجتمع المدني.

جمعيات ومنتديات غير معلنة :

والأغرب من هذا وذاك أن التضارب بين أفكار يطرحها شخص واحد ضمن مشروع واحد، له ما يوازيه، بل ما يفوقه، لدى شخص آخر له صفة مميزة في الجبهة الوطنية التقدمية والذي كان فيما مضى من الزمان نصيراً قوياً للاتحاد السوفيتي زعيم الأنظمة التوتاليتارية في العالم - فأصبح أبرز دعاية لإقامة المجتمع المدني، واندفع في دعوته إلى حد اختيار المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث منبراً له، ثم كرر مطالبته هذه في مذكرة رسمية.

ولم يمض أقل من شهرين حتى انتقلت المطالبة بمجتمع مدني من المجال الرسمي الجبهوي إلى ما يشبه المجال التنظيمي غير المرخص به، وذلك في محاولة استباقية لأية مشروعية أو مباركة تغدقها السلطات الرسمية. فبحسب ما ذكرته صحيفة (الحياة) في عددها الصادر بتاريخ ٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ فإن مسئولين سوريين رفيعي المستوى ((طلبوا من مثقفين وناشطين سياسيين ورجال أعمال التزيت في تأسيس (جمعية أصدقاء المجتمع المدني) وأن الصناعي رياض سيف والخبير الاقتصادي عارف دليلة والمثقف ميشيل كيلو

كانوا قد نشطوا في الأسابيع الأخيرة في اتجاه إصدار بيان وتأسيس (جمعية حماية البيئة) ووجود مننديات ثقافية وسياسية غير معلنة)).

إذاً، فهناك إرهابات تنظيمية ليس فقط على الصعيدين السياسي والحزبي في البلاد، وإنما على صعيد تأسيس مننديات وجمعيات متنوعة وكثيرة العدد كلها تتدرج في نطاق المجتمع المدني. ولئن كان من الصعب حصر أسماء أو أعداد أو أنواع هذه المننديات والجمعيات، فإن الحديث يدور الآن ليس عن طبيعتها، وإنما عن كونها غير معلنة، أو غير مرخص لها، أو بمعنى أدق غير شرعية.

والشيء الذي يمكن فهمه الآن، هو أن هناك اندفاعاً، بل انفلاتاً، تنظيمياً متصاعداً يحاول أن يخرج خلال فترة وجيزة عن حدود السيطرة، ليهدد أمن المجتمع السياسي نفسه، حيث سيقف هذا الأخير حائراً في مواجهة ما تتطلبه طبيعة المواقف المقبلة إزاء التنظيمات المتزايدة، وكيفية تصنيفها بين جمعيات ومننديات، وبين كونها صيغة اجتماعية إنسانية الطابع، أو كونها ذات أهداف ومرام سياسية خطيرة. وقد يكون مخططاً أن تكون قدرة هذه التنظيمات على التوالد والنفرخ والاستساح أكبر من قدرة الأجهزة السياسية والأمنية في البلاد على احتوائها واستيعابها.

تمايزات من أجل التفتيت :

ثم عن إقامة المجتمع المدني تتطلب التوقف عند الخصوصيات المستندة إلى التصنيفات النخبوية والفئوية، من قادة المنظمات الشعبية والنقابات المهنية، إلى زعماء الأحزاب والمنظمات السياسية، إلى الجمعيات والمؤسسات الخاصة. وبالرغم من أن دعاة إقامة المجتمع المدني كثيراً ما يحاولون ادعاء القفز فوق بعض تلك الخصوصيات المتعلقة بالانتماءات الشاقولية والأفقية، فإن المتطلبات الخاصة بإقامة ذلك المجتمع ستظل واقعة تحت العجز عن تجاوز تلك الخصوصيات.

لقد انتقل المجتمع المدني خلال القرون الماضية من مرحلة إلى أخرى مسجلاً في أرشيف ذاكرته تمايزات جديدة. ولكن في كل حالة نحن أمام الإنسان كفرد، وأمام المجتمع كعلاقة متبادلة بين الأفراد، وأمام دولة متميزة عن كليهما. وفي كل واقع ينضوي مفهوم المجتمع المدني تحته، نقف حيال تفتيت أو تجزئة للوحدة العضوية للفرد والجماعة من جهة،

وتتميز بين الدولة والمجتمع من جهة أخرى. وبصراحة أشد، فإن عملية الفرز هي جوهر إقامة المجتمع المدني. وعندما طرح هذا المفهوم من جديد في سياق أحداث بولونيا في عامي ١٩٨٠-١٩٨١، ثم في سياق التحرك الشعبي في دول أوروبا الشرقية بأكملها عام ١٩٨٩ بدا عند ذلك أن المجتمع المدني يطرح نفسه أساساً لقيام الديمقراطية، وهذه الملاحظة أوردتها عزمي بشارة في كتابه (المجتمع المدني - دراسة نقدية) حين قال ((إن الحبر لم يجف أصلاً عن تقليد غربي كامل يدعي أن الأب الشرعي للديمقراطية كنظام سياسي هو الحد من استبداد الدولة باستخدام مؤسسات المجتمع المدني)). إنها ملاحظة من شأنها تقديم فائدة استراتيجية جلية للنظام السياسي في ضوء ما هو قائم حالياً، خصوصاً لجهة ما يقال عن اعتزام بعض الأشخاص تأسيس (جمعية أصدقاء المجتمع المدني) بالتزامن مع سعي آخرين إلى إقامة منتديات ثقافية وسياسية غير معلنة! ((من المرجح أن تكون أندية الروتاري الماسونية بينها)). ومن شأن هذه الملاحظة أن تثير تساؤلات بالغة الخطورة عن الهدف الحقيقي الكامن وراء نية تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني ومن هذه التساؤلات:

- هل يريد القائمون على هذه الجمعية الحد من (استبداد) الدولة، أولاً، والانتقال إلى إحلال نظام ديمقراطي في البلاد ثانياً، من خلال التشجيع على إقامة المنتديات والجمعيات ذات العلاقة ب(المجتمع المدني).
- وهل يريدون اقتباس تجربة دول أوروبا الشرقية في الإطاحة بأنظمتها الحاكمة لتطبيقها على سورية؟!، وهم أول العارفين بأن الواقع القائم في سورية هو عكس ما كان عليه الأمر في تلك البلدان.
- ثم: ما السبب الذي دعا بعض المسؤولين (رفيعي المستوى) إلى اتخاذ موقف متساهل تجاه أناس نشطوا أخيراً نحو تأسيس (جمعية أصدقاء المجتمع المدني) ومناشدتهم التريث في ذلك باعتبار أن قانوناً للأحزاب سيصدر قريباً؟، ترى هل اتخذ هؤلاء المسؤولون جانب الحيطة والحذر تجاه نوايا يبيتها الناشطون في مجال إقامة المجتمع المدني؟، وهل هم مطلعون على الدور الذي لعبته بعض المؤسسات التابعة للكنيسة الكاثوليكية والمحافل الماسونية والتنظيمات اليهودية والصهيونية في أحداث بولونيا أوائل عقد الثمانينات من القرن الماضي وفي الإطاحة بأنظمة أوروبا الشرقية في أواخر العقد نفسه؟.

وتوقف المصدر المطلع وثيق الصلة بالنظام قليلاً بعد هذه الأسئلة ليتابع حديثه قائلاً: ولئن أصبح العمل في نطاق تأسيس الجمعيات والمنتديات الخاصة بالمجتمع المدني هو الشغل الشاغل، وحيال فترة قصيرة جداً، لكثيرين من المثقفين والسياسيين ورجال الأعمال، فإن مضمون الدراسات الخاصة بهذا التأسيس قد بالغ في اقتراح الخطوات الإجرائية، إلى حد يتخيل معه المرء وجوب توقف كل شيء في البلاد عن العمل والتحول باتجاه إقامة مؤسسات (المجتمع المدني).

ففي دراسته بشأن (الإطار المرجعي للتنمية السياسية في سورية) والمتضمنة (ورقة حول مشروع إحياء المجتمع المدني السوري) يصنع مفكر مرموق برنامجاً (تدرجياً) يبدأ من الجمعيات وصولاً إلى الأحزاب، ويتضمن البرنامج (في مجال الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة) وحدها ١٥/ خطوة إجرائية منها عقد المؤتمرات، وإعطاء الحصص الإعلامية، وإتاحة الفرصة أمام كل جمعية وكذلك المجلس العام للجمعيات (بعد تشكيله) لإصدار دورياته وصحافته الخاصة بحرية.

والأكثر من ذلك أن (ورقة العمل) التي أعدها هذا المفكر تؤسس لمراحل لاحقة في عمل الجمعيات منها: إلغاء قرار القيادة القطرية بعدم إشهار جمعيات جديدة، وإحياء الجمعيات المشهورة غير النشطة وتنشيطها، إعطاء هذه الجمعيات دوراً رقابياً فعالاً في مجالاتها على أداء أجهزة الدولة، ثم تشجيعها، وكذلك تشجيع جمعيات جديدة مشهورة على الانتقال من الجيل الأول للجمعيات الأهلية المتمركز حول أعمال البر والنشاط الثقافي إلى الجيل المتطور الذي يعنى بقضايا التنمية المحلية، والمساهمة في تكوين الرأي العام!!، وليت الأمر يتوقف عند هذا الحد، فورقة العمل تتضمن أيضاً توصية بتشكيل مجلس وطني للجمعيات والمؤسسات الخاصة، وأخرى بقيام وزارة الخارجية بدعم هذا المجلس، ومن ثم تمكينه من الحصول على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وكذلك المشاركة في وضع جدول أعمال لهذا المجلس (الأخير).

إن تتبّع سلسلة هذه الإحالات، عبر المسار الخاص بتطوير عمل هذه الجمعيات يبدأ بإزالة كل سبب يعيق نشوء كل منها في سورية لينتهي بالمشاركة في أعمال إحدى هيئات الأمم المتحدة. إنه تطوير يخترق الحدود الوطنية والمؤسسات السيادية ليؤسس نمطاً انفلاشياً من العلاقة الكوزموبوليتية (بمعناها العدمي) التي تتجاوز الدولة وتتخطى خصوصية المجتمع من أجل تطبيق المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة والخاصة بالمشاركة في وضع

جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهذه المنظمة. كل ذلك في سبيل تقديم أنفسنا إلى العالم بأننا قوم متحضرون، ونعيش روح العصر، ونؤمن بالديمقراطية ونلتزم بها!!.

إنها الصورة نفسها التي سوغت مع شيء من التعديل - مفهوم (الوصاية) و (الانتداب) من جانب بريطانيا وفرنسا وتحت غطاء (عصبة الأمم) قبل ثمانين عاماً، وأُتت بجحافل الاحتلال التي سيرتها هاتان الدولتان، فاحتلت جيوشهما سورية ولبنان والأردن وفلسطين والعراق. والآن ومع بدايات القرن الحادي والعشرين يعاد إنتاج هذا المفهوم وتطبيقاته. فالاحتلال بقوى عسكرية خارجية سينقلب إلى استباحة مطورة تأتي على ما تبقى من ركائز الوحدة الوطنية، وذلك بفعل قوى داخلية تدعي الحرص على تحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان، ثم تعتمد إلى ترجمة هذا الحرص إلى (التبرج) بوضع إجراءات هي أقرب إلى صفات جاهزة، متجاوزة حقيقة أن مفهوم المجتمع المدني لم يكن، في الماضي، مستخدماً في الخطاب السياسي ولا متداولاً حتى في المفاهيم التي تستخدمها القوى السياسية الأخرى المنضوية في الجبهة التقدمية إلا منذ أشهر قليلة فقط، وكأن هذه القوى لم تتبن هذا الخطاب وهذه المفاهيم إلا بفعل الانسياق وراء موضة (فكرية) أو سياسية جديدة، وليس بفعل الضرورات الحيوية والحاجات الملحة والمتعلقة بإحداث برنامج نهضوي حقيقي يعزز قوة البلاد ويرفع المستوى المعيشي والاقتصادي والثقافي للمواطنين.

مصر والجمعيات الأهلية :

وتابع المصدر المطلع وثيق الصلة بالنظام حديثه في شرح وتحليل هذه الظاهرة الجديدة، فقال: إن نظرة فاحصة في الاقتراحات الإجرائية التي تضمنتها ورقة العمل (التي أعدها أحد المفكرين) تؤكد أنها لم تتضمن ولو بنداً واحداً يتعلق بحماية الأمن الوطني للبلاد. وليت واضع الورقة قد اطلع على الأسلوب المتبع في وضع مشروع القانون المتعلق بنظام الجمعيات والمؤسسات الخاصة في مصر. ففي العام الماضي ١٩٩٩ صدر في مصر القانون ١٥٣ الخاص بعمل الجمعيات متضمناً المواد المتعلقة بضوابط هذا العمل ومنها (حظر قيام الجمعيات والمؤسسات الخاصة بأية أنشطة سياسية، حتى لا تكون ستاراً للتنظيمات السياسية غير الشرعية تمارس من خلالها أعمالاً تخل بأمن وسلامة الوطن، متخذة الحماية إطاراً تعمل من خلاله) وكذلك المادة الرابعة المتضمنة (جواز إبطال قرارات مجلس إدارة

الجمعيات إذا كانت مخالفة للقوانين). وهناك العديد من الدراسات المتعلقة بأوضاع (المجتمع المدني) في مصر خصوصاً لجهة مصادر تمويلها، وخطورة النشاطات والأهداف التي تمارسها وتبنيها تلك المصادر. فبحسب تلك الدراسات، فإن هناك منظمات المجتمع الغربية تنشئ لنفسها منظمات محلية موالية لها، وقد تستخدم الترويج للمفاهيم والثقافة الغربية، وأن مصادر التمويل - كما تحددها المنظمات المانحة الغربية - غالباً ما تركز على مجالات (الديمقراطية) و(حقوق الإنسان) مع قلة ما ينفق في مجالات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ومع استبعاد مجالات الخصوصية والأصالة الثقافية.. كذلك فإن المفهوم الغربي الحديث لدعم مؤسسات المجتمع المدني إنما يدور في إطار ما يمكن تسميته (العولمة الاجتماعية) والتي تأتي عن طريق إنشاء مؤسسات للمجتمع المدني متعددة الفروع، وعابرة للقارات، تدور كلها في فلك التوجهات الغربية.

وهناك ما يمكن أن يفتح الأعين على نوايا ومخططات أشد خطراً من السعي لتأسيس جمعيات أهلية دون وضع ضوابط أمنية لها، وهو ما ذكرته صحيفة (الحياة) في عددها الصادر بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من أن سعي بعض النشاط لتأسيس (جمعية أصدقاء المجتمع المدني) جاء مترافقاً مع وجود منندبات ثقافية وسياسية غير معلنة، أي سرية. وهو ما يثير تساؤلات بالغة الأهمية عما إذا كانت المطالبة برفع القيود عن تأسيس الجمعيات الأهلية وفق ورقة العمل المذكورة يمكن أن تخفي النية في تأسيس هذه الجمعيات العلنية كغطاء للجمعيات (غير المعلنة) والقائمة حالياً.

هنا يجب الاستئناس بالقانون المصري رقم ١٣٥ لعام ١٩٩٩ والخاص بإقامة الجمعيات الأهلية حيث جاء في المادة ١١ من هذا القانون ما يلي ((يحظر إنشاء الجمعيات السرية، كما يحظر أن يكون بين أغراض الجمعية أن تمارس نشاطاً مما يأتي: تكوين سرايا أو تشكيلات عسكرية، أو ذات طابع عسكري أو تهديد الوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلى التمييز بين المواطنين لسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة)).

ثم إن مجرد الاعتراف أو السعي لإصدار قانون للجمعيات الأهلية وسائر مؤسسات المجتمع المدني من شأنه أن يفتح المجال أمام التداخلات الأجنبية، فبعد صدور قانون الجمعيات في مصر عام ١٩٩٩ أعلن متحدث باسم الخارجية الأمريكية ((أن حكومة الولايات المتحدة أعربت عن قلقها بشأن قانون الجمعيات الجديد، ورفعت الأمر إلى جهات

مسئولة عليا في الحكومة المصرية)) ولم يحدد المتحدث هذه الجهات إلا أنه وصف القانون الجديد بأنه ((الطريق الخاطئ إذا أرادت مصر أن تعطي دفعة للمجتمع المدني)).

وأنهى المصدر المطلاع وثيق الصلة بمؤسسات النظام حديثه متسائلاً: ترى هل هذا ما يريده الساعون في سورية إلى تأسيس (جمعية أصدقاء المجتمع المدني) وإلى وضع مشاريع وإعداد دراسات خاصة بالمجتمع المدني؟!.

من المؤكد أنه لن يكون من المبالغة في شيء إذا عرفنا أن أحد النشاطات الساعين إلى تأسيس الجمعية المذكورة قد دعا ببوضوح - إلى نفس البنى السلطوية القائمة حالياً من أجل تحقيق عملية التحديث والتجديد في البلاد، بل إنه دعا إلى القيام بانقلاب على السلطة نفسها.

بل إن مفكراً آخر دعا - في ورقة العمل الخاصة بإحياء مشروع (المجتمع المدني) - إلى إلغاء القوانين التي تحظر على جماعة الإخوان المسلمين العمل السياسي، واقترح في هذه الورقة تشكيل حزب المحافظين من أجل استيعاب جماعة الإخوان المسلمين، متجاهلاً - بالإضافة إلى تاريخها الدموي - ما جرى في علاقة حزب العمل المصري مع السلطات المصرية، حيث كانت جماعة الإخوان المسلمين هناك منضوية تحت لواء حزب العمل.

ترى هل يمكن بعد هذا الاستعراض العاجل للمحاولات الجارية الآن لإقامة مؤسسات المجتمع المدني، أن نتساءل فيما إذا كان أرباب هذه المحاولات مخلصين للوطن ويكونون إزاءه مشاعر الوفاء وحسن النية؟! فالناس تراقب، ولكن بيقظة، مسار محاولاتهم هذه. ولا ضير من استخدام ((سوء الظن)) بهم في هذه الحالة ذلك لأن ((سوء الظن من حسن الفطن)) كما قال أجدادنا.

(۲۷۴)

الفصل السادس

منتديات الحوار والتعبير

نائب سوري ينظم "منتدى الحوار الوطني" (٨٣)

في إطار إعادة إحياء النشاط السياسي على المستوى الشعبي، وخارج إطار أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية المعترف بها رسمياً في سورية، دعا النائب رياض سيف عدداً من المثقفين والأدباء ورجال الأعمال المحليين وزملاء له في مجلس الشعب وفي غرفتي التجارة والصناعة ومحامين وإعلاميين وأساتذة جامعة للمشاركة في لقاءات ينظمها في منزله خلال الفترة الممتدة بين ١٣ أيلول (سبتمبر) والرابع من تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٠ تحت عنوان (منتدى الحوار الوطني).

وجاء في بطاقة الدعوة، إنه (انطلاقاً من كون كل مواطن شريكاً متضامناً في وطنه، ومبحراً في مركب الوطن ينجو بنجاته ويغرق بغرقه، فإن من حق كل مواطن وواجبه أن يأخذ دوره في بناء حاضر الوطن ومستقبله من خلال مشاركة تنظمها قوانين حكيمة تحدد الحقوق والواجبات في جو تسوده العدالة وتكافؤ الفرص).

وذكرت المقدمة، التي كانت أشبه ببيان أكثر منها بمقدمة بطاقة دعوة، أهداف الندوة ((كي نبني وطناً نعتز به ويفخر بنا ويسوده الشعور بالمسؤولية فيعود الشرطي خادماً للشعب، والقاضي حارساً للعدالة، والمعلم مربياً وبانياً للأجيال، وطناً يحترم فيه المنتجون ويكون الزارعون فيه هم الحاصدين، والمثقفون والمبدعون المخلصون هم الرواد يقودون

(١) الرأي العام، (الكويت)، ١٠/٩/٢٠٠٠.

الشعب إلى آفاق العلم والمعرفة والتقدم، ومجتمعاً يكرم فيه الأطفال، ويحترم فيه المعلمون، وتضمن فيه كل حقوق الإنسان)).

وأضافت أن المنتدى ((سيعمل من خلال الحوار السلمي والعلني والصريح على الاقتراب ما أمكن من الحقيقة التي ستبهر لنا الطريق في مسيرتنا لبناء وطن القوة والمنعة والعزة والرفاه)).

وبطاقة الدعوة التي بدأت بفقرة من خطاب الرئيس بشار الأسد قال فيما ((لا يبنى المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو مجموعة، بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد)) تضمنت برنامج المنتدى، إذ من المقرر أن يقدم الكاتب أنطوان مقدسي في اللقاء الأول ورقة تحت عنوان (نشوء وتطور المجتمع المدني وأهميته في بناء الدولة الحديثة)، وفي اللقاء الثاني يقدم أحمد برقاي ورقة تحمل عنوان (المجتمع المدني في إطار تطور الدولة والمجتمع)، وفي اللقاء الثالث يقدم محمد سعيد الحلبي ورقة (دور الجمعيات الأهلية في التنمية)، وفي اللقاء الأخير يقدم محمد جمال باروت ورقة (مشكلات الجمعيات الأهلية العربية في إطار العولمة).

وبينت البطاقة أنه في نهاية كل لقاء (سيتم تشكيل مجموعة من المختصين لتقييم نتائج الحوار وصياغتها ووضع توصيات تقدم إلى الجهات المعنية، ويتابع سيف بالتعاون مع المختصين متابعة وضع التوصيات والنتائج في كراس يتم توزيعه على المهتمين).

وكانت تقارير إعلامية ذكرت أن سيف والكثير من المثقفين نشطوا أخيراً في الشارع السوري، بعد تزايد الحديث عن تنظيم عمل الأحزاب وتطوير الجبهة الوطنية التقدمية بما يتلاءم ومستجدات العصر من أجل إحداث جمعيات الصداقة للمجتمع المدني، وأن البعض يسعى إلى تأسيس أحزاب جديدة، لكن جهات مختصة طلبت التريث بعض الوقت.

وجاءت الدعوة إلى (منتدى الحوار الوطني) لتؤكد ربما، إعطاء الضوء الأخضر لبعض الرموز في ممارسة نشاطاتهم في شكل علني خصوصاً أنه ترافق مع إعلان الحزب السوري القومي الاجتماعي عودته إلى ممارسة نشاطاته السياسية في العاصمة السورية بعد حظر دام سنوات طويلة.

محام سوري يؤسس منتدى ثقافي لحقوق الإنسان^(٨٤)

أعلن في دمشق عن تأسيس منتدى لمناقشة أفكار حقوق الإنسان، حيث ألقى جاد الكريم الجباعي محاضرة بعنوان (مقدمات أولية من أجل الحوار في موضوع حقوق الإنسان).

وحمل المنتدى اسم (المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان) وذلك في منزل المحامي خليل معتوق في منطقة صحنايا بالقرب من دمشق، والمحامي معتوق هو أحد القيادات القاعدية في الحزب الشيوعي السوري (جناح يوسف فيصل)، وهو أحد المترافعين في عدد من القضايا المقدمة إلى محكمة أمن الدولة العليا، ولا سيما في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢.

ونفت مصادر مطلعة أن يكون معتوق قد أسس المنتدى برعاية من حزبه، ولكن أكدت أنه تم بعلم قيادته الحزبية، دون أن تبدي معارضة عليه، بل شجعت إقامة مثل هذا المنتدى، مشيرة إلى أنها في ضوءه قد تنشئ مكتباً خاصاً بشئون حقوق الإنسان. والحزب الشيوعي السوري (جناح يوسف) فيصل أحد الأحزاب الثمانية المنضوية في الجبهة الوطنية التقدمية، برئاسة حزب البعث العربي الاشتراكي.

ولوحظ أن الفكر الماركسي هيمن على الحضور والنقاش، برغم ورود أفكار أخرى، ورأى عمر أبو زلام رئيس مركز أبو زلام الحضاري (المحسوب على الفكر السوري القومي الاجتماعي) أن هذه المنتديات نقلة نوعية لم تكن قائمة في السابق، فيما اعتبر

^(٢)الزمان، (لندن)، ٢٠٠٠/١١/١٥.

الجباعي أن حرية الفكر لا حدود لها، إلا أن بعض المعنيين بالمنتدى أشاروا إلى أن التوجه هو ألا يضم المنتدى أصحاب تيار فكري أو سياسي أو جغرافي معين.

ويقوم هذا المنتدى في الوقت الذي شهدت فيه دمشق تأسيس عدد آخر من المنتديات، مثل (منتدى الحوار الوطني) والذي يقيمه النائب المستقل والصناعي رياض سيف في منزله في منطقة (أشرفية صحنايا) القريبة من صحنايا، والملاحظ في الآونة الأخيرة تعدد هذه التجمعات الأهلية، والتي لم تأخذ شرعنة أو قوننة حتى الآن، ومن التجمعات التي ظهرت مؤخراً أيضاً اللجنة العربية السورية لرفع الحصار عن العراق، والتي أخذ أعضاؤها موافقة الرئيس بشار الأسد عليها.

والملاحظ أن الحوار الوطني في سوريا يأخذ في الآونة الأخيرة دوائر متسعة في التجمعات المختلفة، الأهلية والرسمية والثقافية، وكان الرئيس بشار الأسد قد شدد في الخطاب الرئاسي في السابع عشر من تموز (يوليو) ٢٠٠١ على (حوارات مستمرة وموسعة) بقوله (نحن بحاجة الآن إلى استراتيجيات اقتصادية. اجتماعية.. علمية وغير ذلك تخدم التنمية والصمود في آن واحد وهي ليست موجودة كوصفات جاهزة بل إنها بحاجة إلى دراسات معمقة نستخلص منها النتائج التي على أساسها نحدد إلى أين يجب أن نتجه، وهذا بحاجة إلى وقت وجهد وتعاون وحوارات مستمرة وموسعة). مطالباً ب(مواجهة جريئة مع أنفسنا ومع مجتمعنا وهي مواجهة حوارية نتحدث فيها بصراحة عن نقاط ضعفنا وعن بعض العادات والتقاليد والمفاهيم التي أضحت عائقاً حقيقياً في طريق أي تقدم)، مميّزاً بين الممارسات الديمقراطية المتجلية في الانتخاب وحرية النشر وحرية الكلام وغيرها من الحريات، وبين الديمقراطية، مشيراً إلى أن الفكر الديمقراطي (يستند على أساس قبول الرأي الآخر).

المنتديات الثقافية

تمتد إلى معظم المدن السورية^(٨٥)

يوصل عدد كبير من المثقفين السوريين إعلان تشكيل المنتديات الثقافية في جميع المحافظات السورية، معلنين مطالب جريئة تتناول تفعيل المجتمع المدني وإلغاء الأحكام العرفية في البلاد.

ويفتتح محمد نجاتي طيارة (منتدى حمص للحوار) في وسط البلاد، حيث يدشن ندواته عبد الرزاق عيد بالحديث عن (ثقافة المجتمع المدني). وكان طيارة لاحظ قبل يومين في صحيفة (الثورة) الحكومية (تخوفاً مشروعاً في الحوار الوطني العربي من التناقض المطروح بين الدولة والمجتمع المدني، أو ما يقصد به إضعاف الدولة الوطنية، بسبب الخلط الشائع بين مفهوم الدولة والسلطة، حيث يضع بعضهم السلطة في مقابل المجتمع المدني كما حدث في تاريخ الدول الشمولية المعروفة). لكنه أكد أن (وضع المجتمع المدني في مقابل الدولة أمر زائف معرفياً؛ لأنهما توأم سيامي). وأضاف: "لا يمكن أن تتدرج محاولات إحياء المجتمع المدني في هذا القطر العربي أو ذاك من حيث النتيجة إلا في سياق مشروع بناء الدولة والمساهمة في تفتيح طاقاتها وإبداعاتها الكامنة على طريق مواجهة التحديات المصيرية سواء مع عدوها القومي أو مع عصر العولمة".

^(٨٥) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/١/٣.

وتشهد حمص منتدىً ثقافياً آخر يقيمه نبيل اليافي، وبنوي نجاح ساعاتي تأسيس مركز ثالث يتناول (العقلانية)، فيما تتوي عضو مجلس الشعب (البرلمان) سهير الرئيس تأسيس منتدى في مدينة اللاذقية الساحلية. وشجعت قرارات الرئيس بشار الأسد الانفتاحية في المجالين السياسي والاقتصادي عدداً من الناشطين على تأسيس منتديات علنية في ضوء ما قيل عن وضع السلطة (خطين أحمرين) فقط هما : عدم الارتباط المباشر بأي جهة خارجية مدنية أو رسمية، والعلنية وعدم القيام بالعمل السري.

وتضاف منتديات حمص واللاذقية إلى مراكز أعلنت في دمشق أخيراً ؛ كان أولها للنائب رياض سيف الذي حول منزله في ضاحية دمشق إلى (منتدى الحوار الوطني)، إذ بدأ محوراً عن المجتمع المدني، وبنوي بعد أيام إطلاق محور آخر عن (الحق) يتحدث به كل يوم أربعاء كل من رضوان زيادة عن (المأزق السياسي وإشكالية تعثر الديمقراطية)، وشبلي الشامي عن (حق القول)، وسيف عن (المصالحة الوطنية)، ويوسف سلامة عن (مفهوم الإصلاح والإصلاح الدستوري).

أول ترخيص رسمي لمنتدى ثقافي^(٨٦)

حصلت النائبة (البعثية) سهير الرئيس على ترخيص رسمي لإنشاء (منتدى اللاذقية الثقافي) من القيادة القطرية لحزب (البعث) الحاكم ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، فيما ي دشّن الروائي نبيل سليمان جلسات (الندوة الثقافية) بفتح نقاش عن المجتمع المدني.

وقالت النائبة الرئيس إن الحكومة والحزب وافقا رسمياً على طلبها تأسيس منتدى ثقافي في اللاذقية الساحلية (يعنى بالشؤون الثقافية والحوارات الاقتصادية بين المثقفين بصرف النظر عن خلفياتهم السياسية). ولفتت إلى أن الموافقة تتضمن أيضاً (السماح لنا باستضافة مثقفين عرب وأجانب من المحافظات السورية الأخرى ومن خارج البلاد، للمشاركة في حوارات المنتدى).

وهذه هي الموافقة الرسمية الأولى التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لمنتدى من هذا النوع منذ نحو ١٥ سنة. وقالت النائبة (البعثية) أن المؤسسين الـ ٢٦ سيجتمعون بعد أسبوع لوضع برنامج الحوارات في الأشهر المقبلة لتتناول الاقتصاد السوري والإصلاح والتنمية الإدارية في البلاد. وزادت : (سيكون علنياً ومؤسسة مفتوحة لمشاركة المهتمين).

^(٨٦) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/١/٧.

ويضاف هذا إلى (الندوة الثقافية) التي أعلنها الروائي سليمان، صاحب دار (الحوار) للنشر في اللاذقية، وقال إن الندوة الأولى سيشترك فيها عبد الرزاق عيد وجاد الكريم الجباعي للحديث عن (خطابات المجتمع المدني في سورية - عرض ونقد) (ورغم تعدد المنديات في جميع المحافظات السورية، وزيادة عددها في الأشهر الأخيرة بعد تسلم الدكتور بشار الأسد الحكم في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠١، فإن الدكتور عمر أبو زلام يعتبر صاحب أول منتدى ثقافي بهذا المعنى في سورية.

تأسيس منتدى باسم "جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي" (٨٧)

أعلن في دمشق عن تأسيس (منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي) في منزله الكائن في المزة، وسوف يتم افتتاح المنتدى بمحاضرة للباحث جاد الكريم الجباعي بعنوان (قضايا راهنة للحوار) تتناول مفهوم الحوار، وموضوع الإصلاح، والدولة الوطنية، والديمقراطية.

يشار إلى أن جمال الأتاسي قد توفي في الرابع من نيسان (أبريل) ٢٠٠٠، وكان يرأس التجمع الوطني الديمقراطي ويشغل موقع الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي وهو حزب غير رسمي.

وذكر أحد أعضاء المنتدى أن مجموعة من أصدقاء الأتاسي قررت تأسيس هذا المنتدى ليحمل اسم الأتاسي (ليس لصفته الحزبية وإنما تخليداً لذكراه لما يحمله جمال الأتاسي من إحياء وطني وديمقراطي وتخليداً لذكراه بوصفه مفكراً ومتقفاً ومناضلاً سياسياً وقومياً، وأكد العضو أن هذا المنتدى مستقل عن أي تنظيم سياسي).

والدكتور الأتاسي هو أحد مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي، وبدأ عمله السياسي في عام ١٩٤١، وكان أحد المناصرين لثورة (رشيد عالي الكيلاني) في العراق، وكان لا يزال في السنة الأولى من دراسته الجامعية، وشارك في وضع الميثاق الأول

(٥) الزمان، (لندن)، ١٣/١/٢٠٠١.

للحزب، ثم كان مشرفاً على جريدة (البعث) الناطقة باسم حزب (البعث) عام ١٩٥٦، ثم رئيساً لتحرير جريدة (الجماهير) التي صدرت بعد قيام الوحدة المصرية- السورية، وتولى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي منذ عام ١٩٦٤ وحتى وفاته، كما شارك في وضع ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية (وهي ائتلاف يضم الأحزاب في سوريا، وهي أعلى هيئة سياسية عام ١٩٧٢)، وانسحب من حزب البعث إبان فترة الوحدة السورية المصرية عام (١٩٥٨-١٩٦١) عندما حل الحزب نفسه، ونقل الحزب نشاطه إلى بيروت، وفي أعقاب وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣ دعي الأتاسي للمشاركة كوزير للإعلام في هذه الحكومة؛ إلا أنه استقال حينها بعد ميثاق ١٧ نيسان (أبريل) بعد فشل ميثاق الاتحاد السوري- العراقي- المصري.

ولدى الأتاسي عدد من المؤلفات الفكرية منها (إطلالة على التجربة التاريخية لعبد الناصر ونهجه الاستراتيجي) و(الحوار مقدمة العمل والديمقراطية غاية وطريق) إضافة إلى مؤلفات عديدة في الطب النفسي ورشح لجائزة جمال عبد الناصر التي أعلن عنها مركز دراسات الوحدة العربية.

وكانت سوريا قد شهدت منذ وصول بشار الأسد إلى سدة الرئاسة تشكيل عدد من المنتديات الأهلية، منها (منتدى الحوار الوطني) في منزل النائب المستقل رياض سيف، و(المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان) في منزل المحامي خليل معتوق، وتشكيل عدد كبير من اللجان المستقلة، وكان آخرها (لجان إحياء المجتمع المدني) وقبلها (اللجنة العربية السورية لرفع الحظر عن العراق).

يشار إلى أن عدوى المنتديات لم تنحصر في العاصمة السورية دمشق، بل امتدت إلى محافظات أخرى حيث شهدت حلب وحمص واللاذقية تأسيس منتديات متنوعة ثقافية وسياسية وغيرها، ومن المقرر أن يتم افتتاح منتدى الروائي والناقد نبيل سليمان صاحب دار (الحوار) للنشر في اللاذقية بمحاضرة للدكتور عبد الرزاق عيد والباحث جاد الكريم الجباعي حول المجتمع المدني.

وتعتبر هذه المنتديات الأهلية بمثابة المشاريع الصغيرة لمؤسسات المجتمع المدني التي ينادي بها عدد من المثقفين والسياسيين السوريين، حيث وصل عدد الموقعين على الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني نحو ألف سياسي ومثقف.

ظاهرة المنتديات في سوريا..

بين متاهة القانون وجدوى السياسة^(٨٨)

د.رضوان زيادة^(٨٩)

ترافق مع ظهور المنتديات ذات الطابع السياسي في المشهد السوري أسئلة عديدة تتعلق بشرعيتها وقانونيتها، واستفسارات حول حصولها على الضوء الأخضر وأي الجهات أو السلطات المسؤولة قد أضاعته في وجهها، إلا أنها وابتداءً من منتدى الحوار الوطني الذي أعلنه النائب رياض سيف في أيلول الماضي ثم لحقته المنتديات الأخرى وأبرزها منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي والمنتدى الثقافي لحقوق الإنسان مع المحامي خليل معنوق وأخرى غيرها في حلب وحمص وطرطوس واللاذقية، كل هذه المنتديات حصلت على ما يسمى شرعية الأمر الواقع، وبدأت تمارس نشاطها وفقاً لذلك. إذ لم يفكر أي من المسؤولين عن هذه المنتديات بالحصول على موافقة قانونية إيماناً من الجميع بتعذر ذلك، وأن القانون نفسه معلق لحساب جهات أخرى أمنية وحزبية وسياسية، ثم أتت الحملة التي قادها البعثيون، وتلتها الإجراءات الأمنية المفروضة على المنتديات من ضرورة إبلاغ المحاضر وعنوان

^(٦)مجلة تيارات، العدد ١، ٢٠٠٢، ص ٥٢-٥٤.

^(٧)كاتب وباحث سوري، صدر له العديد من الكتب أهمها: مسيرة حقوق الإنسان في العالم العربي، أيديولوجيا النهضة في الخطاب العربي المعاصر، السلام الداني: المفاوضات السورية - الإسرائيلية، المثقف ضد السلطة: حوارات المجتمع المدني في سورية.

المحاضرة قبل ١٥ يوما والإبلاغ عن أسماء الحضور وتقديم صورة عن المحاضرة، وغير ذلك من الشروط التعجيزية التي تدرك الجهات الأمنية نفسها التي فرضتها استحالة تحقيقها، وقد تم وصف هذه الخطوات بأنها إجراءات تنظيمية من أجل تنظيم عمل المنتديات، إلا أنها عنت على أرض الواقع وقف المنتديات، ذلك أن البعض قد مشى في الخطوات المطلوبة نفسها لكنه في النهاية لم يحصل على الموافقة المطلوبة، لقد كانت الحجة الأمنية هي عدم قانونية نشاط مثل هذه المنتديات، وعدم حصولها على الترخيص المطلوب لمزاولة نشاطها على الرغم من أن الدستور نفسه يبيح حق الاجتماع والتظاهر السياسي وغير ذلك من الحقوق الأساسية التي هي بمثابة الحجر الرئيس في بناء احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

إذا أوقفت المنتديات نشاطها، وأعدت التفكير في حساباتها فرأت ضرورة تقديم رسمي وقانوني للجهة المختصة والتي هي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للسماح لهذه المنتديات بممارسة نشاطها قانونياً، وكان منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي سباقاً إلى ذلك، وقام بتقديم طلب ترخيص لمنتدىه الثقافي من أجل المساهمة في تأصيل الثقافة العربية وتجديدها وفسح مجال الحوار والدفاع عن الهوية الحضارية للثقافة العربية ومواجهة جميع أشكال الاختراق الصهيوني وغير ذلك، واضح أن أهداف المنتدى كما قدمها كانت أهدافاً "ثقافية" عامة إيماناً منه بأن الأهداف الثقافية سيجري التفاوضي عنها والتعامل معها بشكل إيجابي كما ذكر في بيانه بتاريخ ٢٠٠١/٥/١٤ عندما رفض طلب الترخيص، وعلى الرغم من أن برنامج محاضراته المعلن كان سياسياً بامتياز إلا أنه طلب ترخيصاً ثقافياً، وعلى العموم فإن هذه تشكل نقطة غالباً ما يدافع عنها الكثير من المثقفين السوريين وهي الإسهام في الجدل الثقافي ورغبتهم في البعد عن السياسي؛ لأن ممارسة السياسة في سوريا عواقبها غير أمينة وليست مضمونة، مهما يكن فإن منتدى الحوار الوطني تقدم بصيغة مشابهة في طلبه للترخيص وخاصة بتأكيد على الثقافي وتغيبه السياسي عمداً، هذه الكلمة التي لم ترد مطلقاً في الطلب المقدم، غير أن قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جاء بالرفض بعد خمسة أيام فقط من تقديمه وذلك بناء على مقتضيات المصلحة العامة، ولعدم اختصاص الوزارة وأن الطلب المقدم لا تنطبق عليه النصوص القانونية المعتمدة كما جاء في قرار الرفض في ٢٠٠١/٥/٨، غير أن المفارقة تكمن في أن الوزارة تدعي أن الطلب المقدم إليها لا يدخل ضمن اختصاصها، لكنها وبالوقت نفسه تجزم بأنه لا تنطبق عليه النصوص القانونية، فما دام خارجاً عن اختصاصها، فكيف تم قبوله بداية وتسجيله في ديوان

الوزارة ، وكيف جازمت أنه يخرج عن إطارها القانوني، ويبقى الأهم من ذلك كله، أن يتم ربط وقف المنتديات بمقتضيات المصلحة العامة التي يفهمها كل حسب هواه، ومن يتكلم باسمها يكون أول من ينتهكها، إلا أن القيمين على منتدى الحوار الوطني ومنتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي رغبوا في استكمال الشرط القانوني، فقدم كلاهما تظلماً قانونياً إلى الوزارة مبرزين فيه قانونية وشرعية الطلب المقدم إلى الوزارة كونها الجهة المسؤولة المخولة بقبول مثل هذه النوع وأن المنتديات يجب أن تخضع لقانون الجمعيات رقم (٩٣) لعام (١٩٥٨) الذي يجب وفقه قبول طلب المنتديات على اعتبار أنها شكل من أشكال الجمعيات الأهلية الثقافية ذات النفع العام، ومرة أخرى جاء القرار برفض التظلم بعد أسبوع واحد من تقديمه وفق الحجج السابقة نفسها، عدم اختصاص الوزارة وعدم انطباق النصوص القانونية المعتمدة على الطلب المقدم، فلجأ القيمون على المنتدين إلى تقديم طلب إلى المحكمة الإدارية ضد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبعدها إلى المحكمة الدستورية وهكذا دخلنا في متاهة قانونية لا أمل في الخروج منها بين تقديم طلب ورفضه وبين محاكم غير قادرة في الطرف الحالي أن تثبت بشكل نهائي في الشرعية القانونية لهذه المنتديات، ويبدو من كل ذلك واضحاً أن ظاهرة المنتديات لم تكن أبداً قضية قانونية بل هي محض سياسية وأن الاستمرار في الخط القانوني إلى آخره لن يجدي نفعاً طالما أن العوائق والموانع هي سبب تتداخل معها الحواجز الأمنية والحزبية، وما يؤكد ذلك هو أن هناك جهات حزبية طلبت من أحد المنتديات أن يحصل على شرعية شفوية أو مكتوبة من الأطر الحزبية ؛ إلا أن القيمين عليه رفضوا ذلك بحجة أنه غير قانوني، وهكذا يبدو أن المتهمين بتجاوز القانون هم الأكثر حرصاً على تطبيقه إيماناً منهم بضرورة تجاوز لغة الإشارات الضوئية والانتقال إلى اللغة القانونية التي تفسح المجال عندها في المشاركة للجميع، ويتساوى الجميع على عتبة القانون كما يقولون، فهل سيشمل الإصلاح الذي يطالب به المثقفون أو هل تسمح مسيرة التطوير والتحديث بحسب لغة الإعلام الرسمية بالعودة إلى القانون أم أن خرقه سيبقى القاعدة والانضواء تحته هو الاستثناء.

إن الخط القانوني الذي مشى فيه المنتديات بدا مهماً وضرورياً حتى يضع السلطات أمام استحقاقها القانوني نفسه الذي تطالب به، إلا أن الوقوف عند ذلك غير كاف طالما أن متاهة القانون تضيق من يدخلها طالما أن قرار المنع كان سياسياً، لذلك فالعمل من أجل إعادة نشاطها ينبغي أن يكون سياسياً وفق الأطر السلمية والعنيفة وفي الوقت نفسه وبالتوازي مع ذلك العمل من أجل نقل هذا القرار السياسي إلى الشرعية القانونية، كي تصبح

السياسة عندها حقاً ممارساً على الجميع العمل به بدل أن تكون مثلبسة بالخوف ومشوبة بالحذر منها، ومن جدوى ممارستها في ظل نظام لا يرى في السياسة إلا حق التصفيق وترديد الأقوال والشعارات الجاهزة.

بيان الـ ٩٩ مثقفاً:

لقد أضحت الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في عالم اليوم لغة إنسانية مشتركة تجمع بين شعوب الأرض وتوحد آمالها في غد أفضل.

وإذا كانت بعض الدول الكبرى تستخدم هذه المقولات بشكل انتقائي لتمرير سياساتها وتحقيق مصالحها، فإن التفاعل الحضاري بين الشعوب، بعيداً عن منطق الهيمنة وسياسة الإملاء، قد سمح لشعبنا في الماضي، وسيسمح له في المستقبل، أن يتأثر بتجارب الآخرين، ويؤثر فيها، مطوراً في خصوصيته، غير منغلق عليها.

إن سوريا اليوم، تدخل القرن الحادي والعشرين، وهي في أمس الحاجة لأن تتضافر جهود أبنائها جميعاً في مواجهة تحديات السلام والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي. ولهذا، فإن شعبنا مدعو، أكثر من أي وقت مضى، إلى المشاركة في صناعة حاضره ومستقبله.

انطلاقاً من هذه الحاجة الموضوعية، وحرصاً على وحدتنا الوطنية، وإيماناً منا بأن مستقبل بلدنا لا يصنعه غير أبنائه، وبوصفنا مواطنين في نظام جمهوري يمنح الجميع الحق في إبداء الرأي وحرية التعبير، فإننا، نحن الموقعين، ندعو السلطة إلى تحقيق المطالب التالية، الملحة والعاجلة:

١ - إلغاء حالة الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سوريا منذ العام ١٩٦٣. فهذه الحالة لم توجد لتدوم وتبقى.

٢ - إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والملاحقين لأسباب سياسية، والسماح بعودة المشردين والمنفيين السياسيين جميعاً.

٣ - إرساء دولة القانون، وإطلاق الحريات العامة، والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي. وتحرير الحياة العامة من القوانين

والقيود وأشكال الرقابة المفروضة عليها. بما يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافق اجتماعي وتنافس سلمي وبناء مؤسساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها.

إن أي إصلاح سواء كان اقتصادياً أو إدارياً أو قانونياً، لن يحقق الطمأنينة والاستقرار في البلاد. ما لم يواكبه. بشكل كامل وجنباً إلى جنب. الإصلاح السياسي المنشود. فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئاً فشيئاً إلى بر الأمان. معيداً الدولة إلى المجتمع والمجتمع إلى السياسة.

مثقفو سوريا يطالبون

بالغاء حالة الطوارئ وإطلاق المعتقلين^(٩٠)

دعا مثقفون سوريون السلطة إلى إلغاء حال الطوارئ والأحكام العرفية المطبقة في سورية منذ العام ١٩٦٣، وإلى (إصدار عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي والضمير والملاحقين لأسباب سياسية والسماح بعودة المشردين والمنفيين السياسيين جميعاً)، وحضوا على (إرساء دولة القانون وإطلاق الحريات العامة والاعتراف بالتعددية السياسية والفكرية وحرية الاجتماع والصحافة والتعبير عن الرأي وتحرير الحياة العامة من القوانين والقيود وأشكال الرقابة المفروضة عليها، بما يسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم المختلفة في إطار توافق اجتماعي وتنافسي سلمي وبناء مؤسساتي يتيح للجميع المشاركة في تطوير البلاد وازدهارها).

جاء ذلك في بيان وقعه ٩٩ مثقفاً يقيمون في سورية أو ممن يقيمون في الخارج، ويزورون سورية باستمرار. ومن أبرزهم أدونيس، عبد الرحمن منيف، صادق جلال العظم، ممدوح عدوان، انطوان مقدسي، عمر أميرلاي، وحيدر حيدر.

وقال البيان (تدخل سورية اليوم القرن الحادي والعشرين وهي في أمس الحاجة لأن تتضافر جهود أبنائها جميعاً في مواجهة تحديات السلام والتحديث والانفتاح على العالم الخارجي). وأضاف (إن أي إصلاح، سواء كان اقتصادياً أو إدارياً أو قانونياً، لن يحقق

^(٩٠) الحياة، (لندن)، ٢٧/٩/٢٠٠٠.

الطمأنينة والاستقرار في البلاد، ما لم يواكبه، بشكل كامل وجنباً إلى جنب، الإصلاح السياسي المنشود. فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا شيئاً فشيئاً إلى بر الأمان).

وهنا أسماء الموقعين على البيان : عبد الهادي عباس (محام وكاتب)، عبد المعين الملوحي (عضو مجمع اللغة العربية)، أنطون المقدسي (كاتب ومفكر) برهان غليون (كاتب ومفكر)، صادق جلال العظم (كاتب ومفكر)، ميشيل كيلو (كاتب)، طيب تيزيني (كاتب ومفكر)، عبد الرحمن منيف (روائي)، أدونيس (شاعر)، برهان بخاري (باحث)، حنا عبود (كاتب) عمر أميرالاي (سينمائي)، خالد تاجا (ممثل)، بسام كوسا (ممثل)، نائلة الأطرش (مسرحية)، عبد الله حنا (باحث ومؤرخ)، سمير سعيغان (اقتصادي)، فيصل دراج (باحث)، حيدر حيدر (روائي)، نزيه أبو عفش (شاعر)، حسن م. يوسف (صحفي وقاص)، أسامة محمد (سينمائي)، نبيل سليمان (روائي وناقد)، عبد الرزاق عيد (باحث وناقد)، جاد الكريم جباعي (كاتب وباحث)، عبد اللطيف عبد الحميد (سينمائي)، سمير ذكرى (سينمائي)، أحمد معلّا (فنان تشكيلي)، فارس الحلو (ممثل)، إحسان عباس (باحث)، حنان قصاب حسن (أستاذة جامعية)، ممدوح عزام (روائي)، عادل محمود (شاعر)، حازم العظمة (طبيب وأستاذ جامعي)، برهان زريق (محام)، محمد رعدون (محام)، ياسر صاري (محام)، يوسف سلمان (مترجم)، هند ميداني (سينمائية)، منذر مصري (شاعر وتشكيلي)، أحمد معيطة (أستاذ جامعي)، وفيق سليطين (أستاذ جامعي)، مجاب الإمام (أستاذ جامعي)، منذر حليم (أستاذ جامعي)، مالك سليمان (أستاذ جامعي)، سراب جمال الأتاسي (باحثة)، توفيق هارون (محام)، عصام سليمان (طبيب)، جوزيف لحام (محام)، عطية مسوح (باحث)، رضوان قزمان (أستاذ جامعي)، نزار صابور (فنان تشكيلي)، شعيب طليمات (أستاذ جامعي)، حسن سامي يوسف (سينمائي وكاتب)، واحة الراهب (سينمائية وممثلة)، حميد مرعي (مستشار اقتصادي)، رفعت السيوفي (مهندس)، موفق نيربية (كاتب)، سهيل شباط (أستاذ جامعي)، جمال شحيد (أستاذ جامعي)، عمر كوش (كاتب)، ريمون بطرس (سينمائي)، انطوانيت عازرية (سينمائية)، نجيب نصير (ناقد وكاتب)، مي سكاف (ممثلة)، نضال الدبس (سينمائي)، فرح جوخدار (معمارية)، أكرم قطريب (شاعر)، لقمان ديركي (شاعر)، حكمت شطا (معماري)، محمد نجاتي طيارة (باحث)، نجم الدين السمان (قاص)، علي الصالح (باحث اقتصادي)، صباح الحلاق (باحثة)، نوال اليازجي (باحثة)، محمد قارصلي (سينمائي)، سوسن زكرك (باحثة)، شوقي بغداد (شاعر)، بشار زرقان (موسيقي)، فايز سارة (صحافي)، محمد الفهد (صحفي وشاعر)، محمد بري لعواني (مسرحي)، نجاه عامودي

(مربية)، عادل زكار (طبيب وشاعر)، مصطفى خضر (شاعر)، محمد سيد رصاص
(كاتب)، قاسم عز اوي (شاعر)، محمد حمدان (كاتب)، نبيل اليافي (باحث)، تميم منعم
(محام)، إبراهيم حكيم (محام) أنور البني (محام)، خليل معتوق (محام)، علي الجندي
(شاعر)، علي كنعان (شاعر)، محمد كامل الخطيب (باحث)، محمد ملص (سينمائي)، محمد
علي الأتاسي (صحفي).

سوريا تحيا^(٩١)

سمير قصير^(٩٢)

في البدء تتوجب التحية، بل تسع وتسعون تحية.

غداً من يدري قد يغدو مضمون البيان من أجل التعددية والحريات الذي اجتمع على توقيعه تسعة وتسعون مثقفاً سورياً، بمثابة تحصيل حاصل، والحق أن البعض لم ينتظر الغد فتبرع منذ الآن بالمساهمة في استسهال الحدث والتخفيف من وقعه، مفترضاً أن العماد السياسي هو دائماً رهن بإشارة " من فوق " .

لكن ترقب هذا الغد الذي تكون فيه مفاهيم دولة القانون وحقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية والحريات العامة كلاماً عادياً في سوريا، هو تحديداً ما يفرض الاعتراف لبيان الـ ٩٩ رمزية، وتالياً سياسية، فائقة.

فالإلى الشجاعة الشخصية لكل من الموقعين، وهي التي تستأهل في ذاتها النشاء بعد عقود من الصمت المفروض، والرؤية الواضحة التي حكمت نصاً لمتقنين خلا من أي تعقيد (متقافاتي)، إن ما يجعل من صدور هذه العريضة حدثاً سياسياً بامتياز هو انطوائها على

^(٩١) النهار، (بيروت)، ٢٩/٩/٢٠٠٠.

^(٩٢) كاتب وصحفي لبناني.

مبدأ كدنا ننسأه في المشرق العربي، ألا وهو المبدأ القائل إن المبادرة إلى التغيير تأتي من المجتمع ولا تنتظر الإصلاح من فوق.

صحيح أن أخذ المبادرة "من تحت" تطلب في الحال السورية الانتظار (الطويل) لحدوث التبدل من "فوق". لكنه تبدل لم تلعب فيه إرادة التغيير دوراً. فعلى عكس ما كان يروج لها، لم ترافق عملية انتقال السلطة إلى بشار الأسد فانتخابه رئيساً للجمهورية أي خطوة واضحة في اتجاه الإصلاح السياسي. فلم يصدر الرئيس الجديد عفواً عاماً عن المعتقلين السياسيين، مفضلاً الإفراج عنهم بالقطارة، كما لم تتحرك السياسة الإعلامية قيد أنملة، رغم تعيين مسئولين جدد في هذا القطاع، وعليه، إن تقويم المائة يوم الأولى من عهد بشار الأسد الرئاسي لا بد أن يلحظ إجمامه عن الإمساك بملف التحديث السياسي، وذلك دون أن يتسلح حتى بحجة الأولوية المعطاة للتحديث الاقتصادي، إذ لم يظهر شيء يذكر إلى الآن رغم كثرة الكلام في هذا المجال.

وفي أي حال، يأتي موقف المثقفين السوريين، على تنوع أصولهم المناطقيّة وآفاقهم الفكرية، ليقول إن الإصلاح لا يتجزأ وإن التحديث يبقى منقوصاً ما لم يترجم في السياسة وفق شروط الحد الأدنى للتعددية : رفع حالة الطوارئ وإطلاق الحريات والتزام رعاية حقوق الإنسان والمواطن، مع ما يستتبع ذلك من إفراج عن المعتقلين وعودة للمثقفين.

ولا بد من الملاحظة هنا أن هذا الصوت الآتي من داخل سوريا، والداعي إلى نطق "لغة إنسانية مشتركة" قواعدها الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان يدحض الحرص الزائد البادي في الخارج، ولا سيما في الغرب، على ظروف سورية مزعومة تبرر اقتصار "التغيير" على الخصخصة والانفتاح الاقتصادي.

وبهذا المعنى، تظهر عودة السياسة إلى العلن، كما عبرت عنها مبادرة الـ ٩٩، كما أن المقارنة في غير محلها مع هذه التجربة في الانفتاح الاقتصادي الذي يتلزم مع انغلاق سياسي.

لا خصوصية سورية، لحسن الحظ، فما يعلنه المثقفون السوريون في بيانهم هو قبل كل شيء رغبة في أن يسري على بلدهم قانون الحياة. والأحلى أنهم، عندما يعلنون ذلك، يكونون صدى النبض العائد، وصورة سوريا وهي تحيا، فلها معهم التحية.

المثقفون السوريون إذ يدعون إلى الديمقراطية^(٩٣)

نهلة الشهال^(٩٤)

حيرة المثقف أمام السياسة قديمة قدم الحرف الأول، كذلك هي رغبته في لعب دور في الحياة السياسية العامة، يكون عملياً ومؤثراً.

يتنازع هذه الرغبة تبريران، يقدم واحدتهما الضرورة، ويعتد الآخر بالأخلاق. وفي كـل الأحوال، وبغض النظر عن مبلغ التناقض بينهما وهو قد لا يكون كبيراً، المثقف مشدود دوماً إلى المستقبل، سواء ما (سوف) يكون، أي التوقع المستند إلى ملاحظة ودراسة الواقع، أو ما (يجب) أن يكون، أي ذلك الحلم بالأفضل، المستند إلى استعادة الإشكالية الأزلية لصراع الخير والشر التي يقوم عليها الفكر الإنساني، ديناً وفلسفة وما يتفرع عنهما.

تؤكد كل مناسبة يحتل فيها المثقفون واجهة الحدث هذه المنطلقات العامة، كما أن كـل مناسبة من هذا القبيل تقاس على هذه المنطلقات. لذلك تحضر السوابق المشابهة، فإرضاء مقارنة قد لا ترحم حتى أدق التفاصيل. هكذا لفت نظري أول ما لفت، وأنا أقرأ بيان المثقفين السوريين الـ٩٩، المطالب بالإصلاح السياسي، تفصيل هامشي دفعني، إمعاناً، إلى نبش بيان لمثقفين آخرين، صدر في مكان آخر وسياق آخر، هو البيان الشهير المعروف بـ

^(٩٣) الحياة، (لندن)، ١٥/١٠/٢٠٠٠.

^(٩٤) كاتبة وناشطة لبنانية.

(بيان الـ١٢١)، الذي حمل توافيق بعض من أكبر المتقنين الفرنسيين في ذلك الوقت، عام ١٩٦٠، يعلنون فيه مساندتهم حق الجزائر في التحرر من الاستعمار الفرنسي. ويتعلق التفصيل المذكور بترتيب الأسماء. فقد خلا البيان السوري من مراعاة التسلسل الأبجدي، فيما نقل هذا التسلسل أسماء جان بول سارتر وسيمون سينوريه مثلاً إلى المؤخرة.

عبثاً حاولت التحرر من وطأة هذا التفصيل والتخلص من سعي عنيد إلى فهم الترتيب الذي ترد بموجبه أسماء الموقعين، وقد أدى بي هذا التشبث إلى التنبه إلى وجود تقليد أوروبي يحترم احتراماً شديداً ودائماً نظام نشر الأسماء بناءً على تسلسلها الأبجدي، والتنبه إلى أهمية هذا التقليد كتعبير ديموقراطي صميم، يتمسك بالقيم السماواتية، كما يعززها، مانحاً إياها، في كل مرة وفي كل سلوك، قوة جديدة.

إلا أن هذه المقارنة الأولى قادتني، مرغمة، إلى مقارنات أخرى فخلصت إلى نقاط ثلاث، تتعلق أولاً بافتقار بيان المتقنين السوريين إلى عنوان يصبح شعاراً. كان بيان المتقنين الفرنسيين معنونا (الحق في العصيان) فذهب العنوان مثلاً، كما ذهب مثلاً تلك الكلمة الشهيرة التي مضى عليها اليوم أكثر من مائة عام، أقصد (إني أتهم) التي عنونت مقال إميل زولا بمناسبة قضية درايفوس. أصبحت (إني أتهم) و(الحق في العصيان) جملاً قائمة بذاتها تستحضر حين تقال -بلا مزيد- تاريخاً وأحداثاً ومواقف وأفكاراً وأشخاصاً.

أما وجه المقارنة الثاني -أو الثالث إذا استبقينا مسألة الترتيب الأبجدي تلك- فهو المتعلق باقتران البيان الفرنسي بوقائع تخص أشخاصاً بعينهم أو أحداثاً محددة شاء المتقنون، عبر تدخلهم، التأثير في مجراها، فقد وقفوا ببيانكم كي يصدر في اليوم نفسه الذي بدأت فيه محاكمة أعضاء شبكة (جانسون) أو ما عرف آنذاك ب(حملة الحقائق) أي هؤلاء الفرنسيين الذين قرروا مد يد العون عملياً لمناضلي جبهة التحرير الوطني الجزائرية، عبر استغلال صفتهم كفرنسيين من أجل نقل مواد ووثائق للمناضلين الجزائريين، ومن أجل استئجار شقق لهم أو المساهمة في إيوائهم.

ومنذ ثلاث سنوات، حين انفجرت في فرنسا مظاهرات التضامن مع المهاجرين المحرومين من وثائق الإقامة والمهدين بالطرد، وهم في جلم من أبناء المغرب العربي ومن الجزائريين خصوصاً، راح العديد من المنظرين الفرنسيين الشبان يأتون بحقائق إلى المظاهرات، يحملونها، في إشارة صامتة إلى أنهم أبناء أو أحفاد (حملة الحقائق) هؤلاء وإلى أن هناك تواصلاً في أساس الوقائع وفي جوهر الأفكار. وإذ أكتب هذه الكلمات فيما

انتفاضة الشعب الفلسطيني مستمرة، أجدني أكتشف ما لم أتوقف يوماً عن الأمل به، وهو أن يظهر (حملة حقائب) ليس من بين اليهود المنتمين إلى أركان الأرض الأربعة فحسب، بل من بين اليهود الإسرائيليين تحديداً، فلا يعود الأمر متعلقاً ببضعة أفراد، موجودين الآن ويعرفهم الجميع، بل بظاهرة يعتد بها أخلاقياً، ويقع ذلك ضمن دائرة الإمكان، وعلى رغم عظم الاشتراطات المختصة (بنا) و(بهم) التي تسبقه.

ها إن المقارنات التي تفرض نفسها والتداعيات التي ترافقها، تفضح النسيج الواحد الذي يشد الاجتماع الإنساني، فما يجعل واحداً يهتز تأثراً بشعر أو موسيقى يأتيانه من أقاصي المعمورة، هو ما يعطي المقارنة حق تجاوز الخصوصيات، دون أن يؤدي هذا الحق إلى إنكارها.

اقترن إذن (بيان الـ١٢١) الفرنسي بمحاكمات شبكة جانسون، ساعياً إلى التأثير في وقائع المحاكمة نفسها، ومعاكساً ومناهضاً التيار السلطوي المهيمن حينها في فرنسا. وقد سبق لمعظم المثقفين السوريين الذي وقعوا البيان الأخير أن وقعوا قبلاً بيانات تمتلك صفة المعارضة تلك، وبعضهم دفع الثمن، كما حال المثقفين الفرنسيين، بل أحياناً بشكل أقسى، إلا أنهم في بيانهم الأخير، بدوا كمن يتقدم متصالحاً أو منسجماً مع اتجاهات تحملها تطورات الوضع السوري الرسمي نفسه. انعكس ذلك على صياغة البيان دافعاً به نحو واقعية مطلبية تكاد تكون مباشرة. فافتقر البيان إلى ذلك النفس الذي يبقى، وليس مرد الأسف أدبياً، بل هو يتعلق بتأسيس المنظومة القيمية الحامية والمحفزة، باستقلال عن مدى ملائمة الظروف، والتي تشكل بالتالي ضماناً ضد النكوص المحتمل للسلطات. فملا يزال من الممكن في سورية أن يعاد الاعتبار للدكتور عارف دليّة، أستاذ الاقتصاد المصروف من الخدمة منذ عامين لإبدائه آراء لم تعجب يومها المسؤولين، مما اعتبر مؤشراً على نية جديّة للانفتاح الديمقراطي، بينما يحرم كافة حقوقه، وفي الفترة نفسها التي يعاد فيها الاعتبار للدكتور دليّة، الأستاذ الجليل أنطون مقدسي، لكتابته مقالاً لم يعجب المسؤولين، فتطيح هذه تلك!

لا شك أن المطالب الثلاثة التي تقدم بها البيان، أي إلغاء حال الطوارئ وإصدار عفو عام وإرساء دولة القانون وما يرافقها من احترام الحريات العامة والاعتراف بالتعددية السياسية، تشكل مطالب الحد الأدنى وهي رغم ذلك، ما زالت بعيدة المنال في أكثر من بقعة من العالم العربي. ولعل تلك المفارقة هي تحديداً ما كان يستدعي حرصاً أكبر على منح البيان بعداً أخلاقياً ربما ساهم في جعل أثره أشد رسوخاً واستمراراً. وهذه النقطة كانت وجه

المقارنة الأخير مع البيان الفرنسي إياه، المتحصن بمثل هذا البعد، وهو ما يجعله بعد مرور أربعين عاماً، قابلاً للاستحضار، ليس كوثيقة تاريخية ظرفية بل كمرجع فكري ملهم، يمتلك راهنية دائمة. أما بعد ذلك، فينبغي العودة إلى الأصل، إلى الاحتفال، كما يليق، ببيان المثقفين السوريين الـ٩٩، إلى تسجيل الحاجة الماسة إليه، وإلى الدعوة إلى ابتداع وسائل دعم له تجعله، كما يرغب المثقفون، صاحب دور عملي ومؤثر في الحياة السياسية العامة، كما تدفعه، خصوصاً نحو التحقق.

بيان الـ ٩٩ والمتقف الجمعي^(٩٥)

محمد علي الأتاسي^(٩٦)

المجتمع الصامت، المجتمع المغيب، المجتمع المموت، لكنه أيضاً وأيضاً المجتمع السوري الحي والواعد والخالق.

٩٩ مثقفاً سورياً يوقعون متحدين بياناً مشتركاً لينذروا السلطة والعالم بأن الغائب الأكبر حاضر وموجود. ٩٩ مثقفاً ليقولوا تعطش الناس إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان. ٩٩ مثقفاً يتمثلون القدرة النقدية للمتقف ويستمعون مجتمعين خطاباً للحرية لطالما اشتاقت البلاد إلى سماعه.

من مشارق البلاد ومغاربها، من ريفها ومدنها، من ذاكرتها المتقدمة تحت الرماد، من جذوة ثقافتها جاءوا جمعاً لا متفرقين ليقولوا بصوت واحد خطاباً سياسياً نبضه الحرية وحدوده الإنسانية. خطاباً سياسياً ؟ نعم، لكنهم ليسوا بالسياسيين ولا حزب يؤطرهم سوى مواطنيتهم ولا شيء يوحد خطابهم سوى حرصهم على الوطن ومستقبله.

^(٩٣) ملحق "النهار"، (بيروت)، ٧ / ١٠ / ٢٠٠٠.

^(٩٤) كاتب وصحفي سوري.

لقد كان ممكناً لأي تيار سياسي أن يتبنى هذا الخطاب ويعمل على تحقيقه في معزل عن الثقافة والمنقّفين، لكن حالة الطوارئ المطبقة في سوريا منذ عام ١٩٦٣ والإلغاء المتدرج للسياسة من المجتمع وغياب الأحزاب والنقابات الحرة، وضع الكتاب والشعراء والفنانين والصحافيين السوريين، بما يجسدونه من رصيد معنوي وبما يملكونه من حس نقدي، أمام مسؤوليتهم التاريخية التي تتجاوز الثقافة ومآزقها، لتشمل المجتمع وهمومه، فعملوا مجتمعين على إسماع صوت للحرية يشكل صدًى لما يتردد في العقول والأفئدة لملايين السوريين المكبلين منذ عقود بأصفاد الصمت والتهميش.

ومثلما أثبتت الثقافة السورية برغم التضيق والمنع والمصادرة أنها حية ولم تمت، ليس فقط من خلال بيان الـ٩٩ ولكن أيضاً من خلال أعمال وإبداعات كل من وقع البيان أو لم تتح له فرصة توقيعه، ولكن استمر بصمت يعمل ويكتب ويبدع في اختصاصه، كذلك هي حال المجتمع السوري الذي مهما جار عليه الدهر وفرض عليه الصمت سيظل قادراً، مثله مثل أي مجتمع آخر، على النهوض من جديد مستعيداً حاضره وماضيه، عاملاً على بناء غده الأفضل.

وقد يكون مشروعاً أن يتساءل البعض لماذا هذه الصحوّة المتأخّرة؟، ولماذا لم يسبق له أن قرأ أو سمع، في الماضي القريب أو البعيد، أيّاً من الموقعين يتكلم علناً ومنفرداً خطاباً يكون بصراحته وجرأته شبيهاً بما جاء في بيان الـ٩٩؟.

الأكد أن عوامل كثيرة موضوعية وتاريخية تدخل في نطاق الإجابة عن هذا السؤال ولا يتسع هنا المجال لتناولها، لكن إذا أخذنا منها عامل الخوف في انعكاساته الذاتية على خطاب أي منقّف، نجد أن توحيد المنقّفين وعملهم من أجل التوقيع المشترك ساهم بشكل فاعل في كسر حاجز الخوف لدى العديد منهم وأدى إلى رفع سقف الكلام وقول ما كان يفترض به أن يظل في دائرة المحرمات، رغم ضرورته وأحقّيته وراهنيته.

إذاً في الوحدة قوة، لكنها بداية قوة يستعين بها الفرد - الإنسان للتغلب على ما يعترضه من خوف وتردد وحرص على لقمة عيشه وسلامة أسرته. في الوحدة قوة، لكنها قوة غير موجهة ضد شخص معين، وغير قادر على تهديد استقرار بلد، إنها قوة التصدي للضغط أيضاً يكن مصدرها ومهما يكن شكلها ولمنع الاستفراد بأيّ من موقعي البيان. وهي قوة للدفاع عن استقلال الثقافة الهش في مواجهة تسلط السياسة، وعساها في النهاية تصبح قوة ردع

معنوي ضد أي محاولة لتشتيت الصفوف أو الخروج عن الأهداف المعلنة أو تجيير البيان لصالح هذا الطرف أو ذاك.

نعم إنه، المثقف الجمعي الذي يتكلم اليوم في سوريا، هذا الذي يقول عنه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو إنه الوحيد القادر على اتخاذ المواقف العلنية والجريئة المبنية على محصلة المعرفة والجدارة التخصصية لكل في مجاله، والمتمكن من المخاطرة في جبهه ضغوط السلطات المتنوعة، دفاعاً عن استقلالية المبدعين بدايةً، وعن قيم الحرية والعدالة في شكل أعم وأشمل. من دون أن يمكنه ذلك بسبب طابعه اللافردى من تحقيق العوائد الرمزية التي أدمن عليها مدعو النبوة ومروجو الأفكار الرنانة الذين يقدمون أنفسهم كالنقاطين باسم القضايا العالمية الكبرى مع ما يحققه لهم ذلك من مردود رمزي ومادي، وما يوفره عليهم من أخطار حيث ؛ يتقاعسون عن اتخاذ المواقف الواضحة والصريحة فيما يخص القضايا المحلية الملحة والحساسة، قضايا الديمقراطية والتعددية السياسية وإطلاق الحريات العامة بما فيها من حرية رأي وتعبير وصحافة.

ولمقدسي الحدود المغلقة والخصوصيات المحلية والهويات المتحجرة والناجزة في مشرقنا العربي نقول لهم إن الحرية لا وطن لها، وإن كل خطوة نخطوها إلى الأمام في قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير في بلد ما، هي في الضرورة خطوة في الاتجاه نفسه لجميع بلدان المنطقة. وإذا كانت فكرة الوحدة العربية في القاموس السياسي العربي أصبحت مجموعة من الشعارات الرنانة تتشوق بها الأنظمة والأحزاب لستر عوراتنا، فلعلها تجد اليوم ترجمتها الفعلية في وحدة الثقافة العربية في مشاريعها المتعددة في مواجهة طغيان الأنظمة العربية وبطشها وميلها الغرائزي إلى قمع الكلمة الحرة.

مرة أخرى، في الوحدة قوة، غير أن تدخل المثقف - الفرد في المناقشة العامة من خلال الدور الذي يؤديه في إطار المثقف الجمعي، لا يعني في المطلق إلغاء لذاتيته وتفرد حريته الشخصية. وبالمثل، فإن الدعم الذي تقدمه الثقافة اللبنانية أو المصرية للثقافة السورية أو العكس لن يؤدي في أي شكل من الأشكال إلى إلغاء خصوصية هذه الثقافات وتمايزها. وإذا كان لم يبق من الوحدة العربية العتيدة، سوى الاتفاقات الأمنية وبروتوكولات التعاون الموقعة بين وزراء الداخلية العرب في رعاية جامعة الدول العربية وإشرافها، والتي لا تتقاعس معظم الدول العربية عن تطبيقها حرفياً، فمن الأجدر أن يخلق رموز الثقافة العربية في تنوعاتها المختلفة لأنفسهم رئات متعددة يستطيعون من خلالها الاستمرار في

تتشق أوكسجين الحرية، وتوسيع فضائه كلما حاول هذا النظام أو ذاك خنق الثقافة في بلده أو عمل على تدجينها وتطويعها.

الحرية لا وطن لها، ولا أجنحة أيضاً، لكي تهبط علينا بغتة من السماء. وبيان الـ٩٩ لم يولد من الفراغ، ولم يأت من السماء. إنه محصلة مخاضات طويلة وصعبة، ونتيجة جهود جماعية دعوية وعمل مشترك توازعه كل من وقّع البيان وخاطر بنفسه، لكي ترى الكلمة الحرة النور في سوريا اليوم. وهو جزء من سيرورة شارك فيها كل من وجه كتاباً مفتوحاً من على صفحات الجرائد، أو بقي صامداً في السجون، أو أطلق سراحه ليقول علناً إن ظلام المعتقل لم ينل من عزيمته أو من عشقه للحرية.

لقد ولى زمن الرسل والأبطال الفرادى، والبطل الوحيد هو هذا الشعب الحي والخالق الذي من لدنه يولد الأبناء الذين لا اسم لهم إلا حرية الوطن وازدهاره.

الإشارات الثلاث^(٩٧)

خليل أيوب^(٩٨)

بيان الـ٩٩، ليس مجرد بيان عادي يصدره مثقفون تعبيراً عن موقف، أو بحثاً عن راحة ضمير، بل هو نقيض ذلك، لأنه نجح في تجسيد موقف فكري-سياسي، وطرح مهمة التحول الديمقراطي في سوريا، بوصفها المهمة الأولى من أجل إحداث تحول جذري في الواقع العربي المتكلس والمستسلم للقمع والسلطة.

غير أن الحقيقة تقول إن هذا البيان لا يمكن قراءته في معزل عن ثلاثة أحداث كبرى في الثقافة السورية، وهي أحداث لم يجر الالتفات إليها كما يجب، ولم تقرأ بوصفها إشارات تعبر عن توق المجتمع إلى التغيير.

الإشارة الأولى: جاءت عام ١٩٧٦، حين أصدرت مجموعة من المثقفين السوريين في مقدمهم الكاتب الراحل سعد الله ونوس، بياناً عن حصار تل الزعتر، ورفض التدخل السوري في لبنان. هذا البيان الأول عومل في وسائل الإعلام العربية، بوصفه بياناً عادياً ضمن موجة بيانات التأييد للمقاومة الفلسطينية، التي كانت شائعة في تلك الأيام. غير أن

^(٩٥) ملحق "النهار"، (بيروت)، ٧ / ١٠ / ٢٠٠٠.

^(٩٦) صحفي لبناني.

قراءة متأنية لظروف ذلك البيان، تشير إلى أهميته الاستثنائية، وإلى ثمنه الكبير، الذي لا يزال بعض المثقفين السوريين المنفيين يدفعونه حتى الآن.

واللافت أن بيان الـ٩٩، جاء ودون قصيدة، عشية الانتفاضة التي تشتعل في فلسطين، كأنه يذكر ببيان تل الزعتر من جهة، ويضع المسألة في إطارها. فالنضال الفلسطيني لا يجد صداه وأساسه في العالم العربي، إلا في الأفق الديمقراطي. أي داخل أفق كسر الأغلال وبناء التعبير والممارسات السياسية.

الإشارة الثانية: كانت تتجسد في الثقافة المقاومة، التي نجح الكتاب والفنانون السوريون في صوغها خلال "زمن حال الطوارئ". ولا مجال هنا لتقديم سجل إحصائي للأعمال الفكرية والفنية التي حافظت على الوعي، وجعلت من التعبير الفكري والفني الأداة شبه الوحيدة للمحافظة على روح الإنسان وإنسانيته. من مسرحيات سعد الله ونوس وخصوصاً (المنمنمات)، إلى قصائد نزيه أبو عفش، إلى روايات هاني الراهب وحيدر حيدر، إلى أفلام عمر أميرلاي ومحمد ملص وأسامة محمد وعبد اللطيف عبد الحميد، إلى مسرحيات فواز الشاجر ونائلة الأطرش، إلى الأعمال الفكرية لبرهان غليون وميشال كيلو وصادق جلال العظم وأنطون مقدسي، إلى الشعر الحي الذي كتبه أدونيس ومحمد الماغوط ونزار قباني وممدوح عدوان، إلى الفن التشكيلي من فاتح المدرس إلى أحمد معلّا، هؤلاء الذين ذكرت، ليسوا سوى رأس الجبل الذي يعوم فوق الماء السوري، الذي لم يكن راكداً في أي يوم، ولكنه كان يتحایل بالكلمة والصورة والموقف، بحثاً عن الحرية وتأسيساً لها في الوعي والوجدان.

الإشارة الثالثة: اسمها رياض الترك، ولعلها اليوم أكثر هذه الإشارات حضوراً معنوياً وأخلاقياً وسياسياً. فهذا المناضل الذي قضى سبعة عشر عاماً في السجن الانفرادي، قدم خلال حياته النضالية والسياسية والفكرية مثلاً ونموذجاً. فهو الذي رفع صوته المعارض في الصحف العربية والأجنبية، وشكّل حالياً أخلاقية تفتقدها السياسة العربية، التي جعلها "الانقلاب" تتخطى إلى مستوى الشعوذة والابتذال.

ورياض الترك هو اليوم الاسم المستعار لمئات المعتقلين السياسيين والمنفيين وسجناء الرأي الذين حافظوا في أكثر الظروف حلكة على إيمانهم بالإنسان، وعلى مراهنتهم على المواطنين الذين بدا أن السلطة نجحت في تحويلهم كما غفلاً.

ثلاث إشارات، تضيء لنا معنى البيان التاريخي الذي كسر فيه المثقفون السوريون جدران الصمت، وقالوا إن مطالب الحد الأدنى التي رفعوها، صارت ضرورة لا غنى عنها، من أجل أن يُعاد بناء فكرة الوطن، بوصفه أرضاً للحوار الوطني والتعدد السياسي والفكري.

من بيان ١٩٧٦ إلى بيان الـ٩٩، مر ربع قرن. غريب أمرنا مع الزمن، كيف يمضي سريعاً مثل غمضة عين!. غريب كيف ينام الوعي ويستيقظ. غريب كيف كان الصمت شبيهاً بالكلام، وكان النوم شبيهاً باليقظة!. غير أن الدرس الأول الذي يقدمه الوعي السوري الجديد، هو أن الحقيقة لا تموت، لأن الثقافة كانت رغم كل شيء أمينة لرسالتها.

(३१.)

بيان الـ٩٩ مثقفاً سورياً..

لئلا يظل الخوف سيداً^(٩٩)

بلال خبيز^(١٠٠)

يبدو بيان المثقفين السوريين أولياً وبديهياً، فبالنسبة إلى مراقب بعيد تبدو المطالب بالغة البدهية ومستوى المنطق استواء تاماً لا تشوبه شائبة. مع ذلك يعرف العارفون في الشئون السورية مبلغ الجراءة التي تحلى بها هؤلاء لإصدار البيان. وهذا إنما يكشف إلى حد بعيد مدى عمق الأزمة التي تعصف بسوريا ومدى إلحاح التغيير.

تصدّر اسم عبد الهادي عباس بيان الـ٩٩ مثقفاً سورياً المقيمين في سوريا أو الذين يزورونها، وقد سبق توقيعه توقيع أدونيس وبرهان غليون وعبد الرحمن منيف وصادق جلال العظم وعبد الهادي عباس وقع مع ابنه حسان، إلى جانب الشيوخ سهيل شباط وانطون مقدسي (٨٦ عاماً) والشاب منذر مصري وأحمد معلا وبسام كوسا ومي سكاف (٢٩) عاماً.

٩٩ مثقفاً سورياً غطوا ثلاثة أجيال من الثقافة السورية، وتوزعوا في المناطق السورية كافة، من دمشق حيث يصوت نزيه أبو عفش في الاستفتاءات بـ(لا) فيكون نسبة مهمة من العدد الذي يلي فاصلة الـ٩٩، إلى حلب حيث يقيم سيد رصاص حين يكون خارج السجن.

^(١٧) ملحق "النهار"، (بيروت)، ٧ / ١٠ / ٢٠٠٠.

^(١٨) صحفي لبناني.

البيان شامل إذًا، في مطالبه وفي تنوع منابت مطلقه وموقعيه، وفي تمثيله الثقافة السورية أو ما تبقى منها. شامل ودقيق، لأنه يقول من دون مواربة ما كان رياض الترك قد قاله لصحيفة "لوموند" (٢٨/حزيران/٢٠٠٠) بضرورة إلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ ثلاثة عقود ويزيد. إطلاق السجناء السياسيين والسماح بعودة المثقفين، وإطلاق الحريات العامة، وفي مقدمها حرية الرأي والتعبير.

لكن شموله المروع يتمثل في مسألة أخرى. فموقعو، البيان، فيما عدا استثناءات قليلة لم توقعه، هم أهل الثقافة السورية فرداً فرداً، وجملة وتفصيلاً. أي أن دمشق التي قال فيها صادق جلال العظم، إنها تحتضن ثقافة شفهائية غنية ومتسعة ومتنوعة، دمشق هذه، أحصت معظم مثقفيها في بيان واحد.

لا عجب فدمشق الخمسينات، يوم كان سكانها لا يتجاوزون عدداً النصف مليون نفس كانت تصدر خمسين مطبوعة صحفية، واليوم يتجاوز عدد سكانها المليون ونصف المليون نفس، وتصدر فيها ثلاث صحف فقط لا غير. مع ذلك يسعى وزير الإعلام السوري السيد عدنان عمران أن يسدي، اللبنانيين نصائح في هذا المجال، وأن يحدد هوايات "ضارة" وأخرى "نافعة". لا بأس، فهو في نهاية الأمر السيد الوزير! لهذا يبدو تصدر توقيع عبد الهادي عباس مستغرباً، لمن لا يعرف سوريا جيداً ولا يعرف تاريخها، ففي "جمهورية الصمت"، على ما يسميها رياض الترك، لا يمكن الحديث عن ثقافة سورية إلا ما يرشح إلى خارجها، والخارج هو في أحسن الأحوال الصحافة اللبنانية، وأحياناً الصحافة العربية والعالمية. لهذا يبدو عبد اللطيف عبد الحميد وسمير ذكرى وأسامة محمد ومحمد ملص ونائلة الأطرش وبسام كوسا وعمر أميرالاي وفارس الحلو أكثر الأسماء شهرة وأوسعها صيتاً، ذلك أن هؤلاء عرفوا في خارج سورية بعدما أوصدت الأبواب دونهم في سوريا نفسها. وحين يكون رفيق أكرم الحوراني، وعضو البرلمان السوري في الخمسينات، غير معروف خارج بلده، ويستغرب تصدره موقعي البيان، لا يعود الحديث عن تردّي الأحوال الثقافية والاجتماعية والسياسية في سوريا يحتاج إلى براهين ودلائل.

التردي ليس خافياً، بل جرى التعبير عنه عبر أكثر من وسيلة وطريق، حيث تزامن مديح إنجازات الرئيس السوري الراحل مع عقد آمال التغيير على خلفه في الرئاسة، تحديثاً وانفتاحاً وإخراجاً لسوريا من عثرتها التي تتخبط فيها منذ زمن. والحال المتردية ليست خافية على اللبنانيين طبعاً. حيث يعمل "ويعيش" بين ظهرائهم مئات الألوف من العمال السوريين

المعدومي الحيلة والبالغى العوز والقليلى التطلب، إلى حد أن الرئيس السابق إلياس الهراوى أشار إلى رفض العمال اللبنانيين العمل وفق الشروط التى يعمل بها هؤلاء والرضا بالأجور الزهيدة التى يتقاضونها. وإن كان ذلك يدل بحسب الرئيس اللبنانى السابق على غنج الطبقة العاملة اللبنانية، فإنه من جهة أخرى يدل، بلا ريب، على مبلغ التردى المعيشى والاقتصادى الذى يعانىة هؤلاء وهم يشكلون نسبة صافية كبيرة من مجموع الشعب السورى، فكيف إذا أضفنا إلى عددهم أعداد عائلاتهم التى يعيلونها!. ثمة أزمة، يعترف بها الجميع، من دون أن ينسى بعضهم مديح إنجازات الرئيس الراحل.

بيان الـ٩٩، فى هذا المعنى، يأتي قبل فوات الأوان الذى يوشك تماماً أن يفوت، ليعيد سوريا إلى حال "اللامجتمع" بحسب السنة النظام السورى وأقلامه. ولولا قلة قليلة من حرس النظام والمتقنين الذين يقعون فى منزلة "وسط بين السلطة والمتقف"، وينتقدون النظام فى مجمله إنما "مثلما يفعل الكثيرون، من الداخل"، على ما وصف السيد عماد فوزى شعبى نفسه وعرفها.

فإذا كان هؤلاء فقط من يعصم سوريا من العودة إلى حال "اللامجتمع"، ينبغى مساءلة النظام عن إنجازاته على مدة العقود الأربعة. هكذا فإن التحديث والتغيير يكونان أولاً وأساساً فى السياسة، على ما يقول رياض الترك (فى اللوموند).

(३१३)

بيان الـ ٩٩ مثقفاً..

الطموح إلى التغيير في سوريا^(١٠١)

محمد الريمحي^(١٠٢)

عندما تسلم الرئيس بشار الأسد دفة الحكم في سوريا ألقى خطاباً تاريخياً بمناسبة تأديته القسم الرئاسي أمام مجلس الشعب، كرّس الجانب الأكبر منه للوضع الداخلي السوري داعياً إلى استراتيجية اقتصادية تنموية تجمع بين الشفافية والتغيير المتدرج، مشدداً على دور المؤسسات التي ينبغي أن تمثل سمعة الوطن ووجهه الحضاري، وتعكس فكراً ديمقراطياً ينبثق من خصوصية الوطن وخلفيته الثقافية وتراكماته التاريخية ومعطياته الحضارية، ولا ينفصل عن حاجات المجتمع ومقتضيات الواقع.

ولأن الديمقراطية ليست مجرد الانتخاب أو حرية الكلام والنشر فقد حض الرئيس على أن تكون الديمقراطية حقوقاً للآخرين، قبل أن تكون حقوقاً لنا، لتصبح طريقاً ذا اتجاهين تمر عبره الممارسات السياسية والاقتصادية بعيداً عن المصلحة الشخصية والنظرة الأنانية، ليغدو الوطن في نهاية الطريق الهدف الأسمى، والغاية العليا لحركة الفرد والجماعة.

^(١٠١) النهار، (بيروت)، ٢/١٠/٢٠٠٠.

^(١٠٢) كاتب كويتي، ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت سابقاً.

وقد جاءت الأحداث لتؤكد هذا التوجه الاستراتيجي للرئيس وللمدرسة السياسية التي يتبعها. فإذا كان الهدف تقدم الوطن وسعادة المواطن والتصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه الشعوب، فلا أهم ولا أقدّر من الشفافية على إتاحة الفرصة لتحقيق ذلك كله. فالشفافية هي التي تضمن الصدق في الأداء والصدق في المساءلة، لأن العمل العام من حيث طبيعته البشرية يعترّيه الخطأ، وعندما لا تكون هناك هذه الشفافية في مراقبة مؤسسات الدولة فسوف تستشري الأخطاء ويكبر حجمها في الظلام.

ولا شك في أن هناك ميهاً كثيرة سوف تندفع في نهر المسيرة السورية في غضون الأشهر القليلة المقبلة من عهد الرئيس بشار، وظني أن كثيرين يراقبون هذه المسيرة سواء في العواصم الغربية أم في العواصم المحيطة، بعضهم يراقب بعيون متحفظة، والبعض الآخر بعيون محبة يملؤها التفاؤل بالمستقبل.

ولعل النظرة الثاقبة تكشف أن سوريا في العهد الجديد قد تجاوزت مناطق الخطر في الخاصرة اللبنانية، وهو ما عكسته الانتخابات اللبنانية الأخيرة. فهذه الانتخابات التي يرى بعض المراقبين أنها كانت معركة "كسر العظام" - إذا صح التعبير - قد خرجت بالوجه السوري ناصع البياض، فلم تترك سوريا لأحد مجالاً للوم، أو طريقاً للغمز واللمز. ذلك أن الانتخابات اللبنانية كانت لبنانية لحماً ودماً وقد عكست الصناديق إرادة الناخبين واختياراتهم بعيداً عن أي ضغوط خارجية.

العلاقات السورية - اللبنانية بالغة الحساسية، وهو ما يتيح مجالاً كبيراً للمناورة، وربما المزايدة، ولكن الانتخابات الأخيرة أثبتت في شكل واضح أن الوجود السوري في لبنان إنما يهدف إلى تحقيق مصلحة أكبر من المصالح الضيقة (التي يتخيلها البعض) وهي حماية الخاصرة السورية. أما وقد انسحبت إسرائيل من الجنوب اللبناني، فإن التفكير السريع فيما هو مطلوب من سوريا في لبنان هو ما يجري التفكير فيه الآن في دوائر صنع القرار في دمشق.

لعل واحداً من أهم أركان سياسة الرئيس الراحل حافظ الأسد سواء محلياً أم عربياً أم دولياً هو ركن الصدقية الذي كان يعتمد عليه حيال العدو والصديق على حد سواء، وهو ما جعله يحظى بثقة أصدقائه وأعدائه في أنه سيفي دائماً بوعوده بإزاء أي قضية من القضايا التي كان طرفاً فيها.

ولقد ورث الرئيس بشار هذه الخصلة السياسية من والده الراحل، وهي - ولاشك - تمثل ركناً مهماً وحاسماً على الصعيدين الداخلي والخارجي.

من هنا تجيء أهمية البيان السياسي الذي وقعه تسعة وتسعون مثقفاً سورياً، ونشر في الصحف، حيث يعطي مثلاً مؤكداً لهذه الصديقة السياسية التي نتحدث عنها.

والذين وقعوا البيان ليسوا من طلاب المناصب، كما أنهم لا تنقصهم الخبرة ولا الدراية السياسية، بل إنهم جميعاً قد خبروا العمل الثقافي والسياسي، وكان الهاجس السوري هو مهمهم وغايتهم، كما تهيأت لهم خبرات واسعة جعلتهم يوقنون بأن مصير أمتهم العربية رهين للاختيار بين طريقين : إما طريق التعددية والتفاعل بين الرأي والرأي الآخر، وحكم المؤسسات، وإما طريق الفوضى التي يحتمها الحكم الشمولي القطعي.

لقد كتب البيان بصيغة لا يملك المتابع إلا أن يحترمها، فهي لم تعتمد لغة المزايدة أو الانتهازية، كما لم تلجأ إلى لغة الغرباء عن الثقافة العربية وتاريخ العرب الحديث من إخفاقات وسرقة للشعارات، بل هو بيان حضاري إن صح التعبير. فالبيان يطالب بالديمقراطية بصفاتها وسيلة للتحديث والتواءم مع العصر، لا شكلاً من أشكال الحكم المفرغ من محتواه الحقيقي.

يقول البيان "إذا كانت بعض الدول الكبرى تستخدم هذه العبارة (الديمقراطية) في شكل انتقائي لإمرار سياساتها، وتحقيق مصالحها، فإن التفاعل الحضاري بين الشعوب بعيداً عن منطق الهيمنة وسياسة الإملاء، قد سمح لشعبنا في الماضي، وسيسمح له في المستقبل، بأن يتأثر بتجارب الآخرين ويؤثر فيها، مطوراً في خصوصيته غير منغلقة عليها".

يشير البيان إلى أن سوريا أمامها ثلاثة تحديات في بداية القرن الحادي والعشرين هي السلام، والانفتاح، والتحديث، وهي ثلاثة أعمدة تتمحور حولها التحديات التي تواجه سوريا في المستقبل.

لقد حظيت سوريا في الثلاثين سنة الماضية باستقرار ليس له مثيل في تاريخها الحديث، هذا الاستقرار هو الذي جعل من الممكن بناء شريحة اجتماعية واسعة من الطبقة الوسطى مستقرة وآمنة، ومن الطبيعي في تطور الشعوب أن هذا الاستقرار يفرز من بين ما يفرز مطالب سياسية تبنى عليه وتواكبه.

بيان المثقفين السوريين هو أيضاً طلاق مع الماضي الثقافي والسياسي الذي خبره جيلنا، فقد كان الرفض لكل ما هو قائم هو منطلق "المعارضة" بأشكالها المختلفة، وكان هذا الرفض يمثل غذاء الجماهير، مما جعل الحاكم في كثير من الأصقاع يسلك في رد فعله، مسلك التصفية والتربص، وهو ما أوجد مناخاً مريضاً في العمل السياسي قاطبة لا يزال

بعضنا يعاني منه واقعياً أو معنوياً. وهو مناخ أقل ما أسفر عنه أنه عطّل العمل الوطني عن اللحاق بالعصر. وأخرج أسوأ ما في الإنسان من بغضاء ورغبة في الانتقام المتبادل، حتى قيل إن الذين قتلوا من العرب بأيدي عربية أكثر من عدد شهدائهم في حروبهم مع إسرائيل.

بيان المثقفين السوريين بيان واقعي عملي يسير جنباً إلى جنب مع ما يتوخاه بشار الأسد، وهو يمثل ما عكسته روح خطابه الذي ألفاه في حفل تنصيبه رئيساً للجمهورية، وهو ربما يسري في ضمير كل الجيل الجديد وكل أهل الخبرة البعيدين عن الفساد في سوريا.

ولعل من الحكمة أن ننظر إلى هذا البيان على أنه بيان شجاع، ليس في توقيت إعلانه في هذا الوقت فحسب، ولكن شجاعته الأكبر تتمثل في أنه نبذ من سطوره كلمات المزايدة والانفصال عن الماضي وتجربته. فمن حق الوطن أن يحرص على جبهة وطنية متماسكة، لها قواعد محددة ومعروفة في اللعبة السياسية، حريصة على حق المواطن في إبداء الرأي والمشاركة في تطوير البلاد وحرية الاجتماع والصحافة.

إن سوريا بلد عربي كبير وفاعل، وهو يملك دوراً مؤثراً على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومن ثم فإن استقرار سوريا يمثل رقماً مهماً في معادلة استقرار الشرق الأوسط فضلاً عن تمتع هذا البلد بالكثير من الإمكانيات الاقتصادية في مجالات عدة، إلى جانب التراكم الفكري والثقافي والخبرة البشرية، وكل ذلك يمثل في جملته سندا للعرب ودعمًا لطموح الأمة العربية.

ومن حسن الطالع أن التغيير السلمي المتدرج الذي تنتشده الإدارة الجديدة في دمشق، هو نفسه مطلب أهل الرأي أيضاً في سوريا. وإذا كانت الزراعة لها مواسم، كما كان يقول المرحوم الملك الحسن الثاني، فكذلك السياسة لها مواسم، ومن ثم فلقد حان موسم التطور السياسي السلمي في سوريا بقيادة رجل شاب، أكد - أول ما أكد - أن الصدقية هي عملة نادرة تمسك بها والده الراحل فأجمع على احترامه أعداؤه قبل أصدقائه، ويتمسك بها بشار بدليل صدور هذا البيان للمثقفين السوريين الذين قالوا في نهايته "إن أي إصلاح، سواء أكان اقتصادياً أم إدارياً أم قانونياً، لن يحقق الطمأنينة والاستقرار في البلاد ما لم يواكبه الإصلاح السياسي المنشود. فهو الوحيد القادر على إيصال مجتمعنا (السوري) شيئاً فشيئاً إلى بر الأمان".

السياسة الخارجية السورية

تحدى مصالح الولايات المتحدة^(١٠٣)

آلان ماكوفسكي^(١٠٤)

بالنسبة إلى منطقة اعتادت على حالة الركود الثقيلة في عهد الراحل حافظ الأسد، فقد عرض ابنه بشار خلال فترة رئاسته لمدة ستة أشهر سياسة خارجية نشطة ومدهشة، تتطوي على رغبة بأن يقطع مع الماضي. ومع ذلك، فإن الأمور الأكثر أهمية بالنسبة إلى الولايات المتحدة : السلام مع إسرائيل، وفرض السيطرة على لبنان، ودعم المجموعات الفلسطينية الإرهابية. فإن حكومة بشار هي في الدرجة الأولى نسخة كربونية من حكومة والده.

يظهر أن بشار اتخذ وجهة نظر استراتيجية بصدد تهدة الأوضاع المتوترة عند الجيران تاركاً سوريا تركيز انتباهها على الشؤون الأولية: إسرائيل ولبنان، ومن بين القضيتين الأكثر بروزاً، تحسين العلاقات بين سوريا والعراق العدو الأيديولوجي البعثي القديم.

فقد زادت دمشق وبغداد، من حجم تجارتها المباشرة وتبادلتا زيارات عديدة على المستوى الرفيع، ورفعا بصورة متبادلة حاجة المواطنين إلى تأشيرة الدخول. وأعيد في

⁽¹⁰³⁾ Policy Watch, Washington Institute For Near East Policy ,Number 513,January 19,2001.

^(٢٢)باحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

أواخر العام السابق افتتاح أنبوب النفط العراقي السوري المغلق منذ أمد بعيد، وتم تقديم ضمانات ملائمة. وكان العداء السوري/العراقي أحد أكثر الحقائق الشرق الأوسطية واقعية. وإذا كان هذا الجهد المبذول في التعاون قد أعطى ثماره، فإن على مخططي استراتيجية المنطقة أن يحسبوا حسابه. ومع أن سورية والعراق قد بدأا، بتردد، في تحسين علاقاتهما في أواسط التسعينيات، تجاوباً - حسب ما يُقال - مع تنامي العلاقات التركية الإسرائيلية فإن أهم التطورات المتميزة قد جرت في عهد بشار. ومثلها العلاقات السورية التركية التي بدأت في التحسن في عهد حافظ الأسد، منذ إبعاد قائد حزب العمال الكردي (PKK) عبد الله أوجلان في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٩٨. وقال المسؤولون الأتراك إنهم منذ ذلك التاريخ حجزت سوريا بصورة عامة مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين استخدموا لفترة طويلة من الزمن الأراضي السورية كقاعدة لهم. وتحسنت هذه العلاقات بصورة أفضل في ظل حكم بشار. وفي أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ ذهب وزير الداخلية السوري إلى تركيا لكي يوقع اتفاقاً أمنياً أكبر. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ذهب نائب الرئيس السوري عبد الحميد خدام إلى أنقرة في أعلى زيارة رسمية سورية تركية. وبقيت تركية حذرة إلا أنها تشجعت بسلوك سوريا الأخير.

وبدا أن بشار والملك الأردني عبد الله الثاني حريصان على وضع التوتر الذي مهر العلاقات بين الوالدين خلف ظهرهما. فقد حضر الملك عبد الله جنازة الأسد في حزيان (يونيو) ٢٠٠٠ وكانت الأردن واحدة من ثلاثة بلدان فقط خصّها بشار بزيارة ثنائية. وكانت الائتلاف الأخير من شركاء سوريا الأساسيين: مصر، والعربية السعودية، ويبدو أن ثمة حدوداً للتقارب السوري / الأردني. فعبد الله، على سبيل المثال، رفض رغبة بشار المتكررة في قطع العلاقات مع إسرائيل. وكما مع تركيا فإن بشار بدا في البداية، وكأنه يرسل إلى عمان رسالة تقول إن سوريا، ليس لديها رغبة في العداء، وسعت سوريا في بنائها للعلاقات مع تركيا والأردن لأن تقلل من تشجيع هاتين الدولتين على التعاون الأمني مع إسرائيل. ويظهر أن بشار يعوزه عداء أبيه لياسر عرفات - الذي حضر أيضاً جنازة حافظ الأسد - والذي تكلم مع بشار عبر الهاتف إثر انفجار الانتفاضة.

إسرائيل ولبنان:

وبالنسبة إلى إسرائيل ولبنان، من ناحية أخرى، فإن بشار حاول أن يتظاهر بأن هذا الأسد مثل الآخر صلابة. وتتألف مقاربتة مع إسرائيل من ثلاثة عناصر أساسية:

١ - لا استسلام ولا تراجع عن نهج السلام :

يميل بشار نحو الاسترخاء بالنسبة إلى شرط أبيه الأساسي في السلام والذي ورثه عنه — الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧، تاركاً لسوريا ضفة على بحرية طبرية (منفذاً). واستعادة مرتفعات الجولان، وهو يقول: "إن المرتفعات هي من أولوياتنا الوطنية". وكرئيس مبتدئ يحاول أن يخلف انطباعاً عند الحرس البعثي القديم، ومن المحتمل أن تكون هذه الرغبة هي آخر مساحة يستطيع أن يعرض فيها مرونته، حتى لو كان يميل لذلك. ولكن أكثر مما فعل والده في السنوات الأخيرة فقد تكلم بشار أيضاً عن الحاجة إلى إحقاق الحقوق الفلسطينية — كيان دولة وعاصمتها في القدس، وعودة اللاجئين — كشرط لإجراء سلام شامل. ومثل مقاربتة مع العراق فإن هذا الموقف ربما كان شعبياً في الوطن، وبصورة خاصة مع استمرار الانتفاضة. ولم يطرأ تغيير معروف في تلك الأثناء، على موقف المجموعات الراديكالية (الجزرية) الفلسطينية.

٢ - دعم مطالب حزب الله واللبنانيين بمزارع شبعا:

لم توقع سوريا على بيان للقمّة العربية تدعم فيه المطالب اللبناني بمزارع شبعا وحسب، بل إن السفير السوري لدى الأمم المتحدة، ميخائيل وهبة كتب أيضاً في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) رسالة، جاء فيها أن ((إسرائيل لم تنجز انسحابها من جنوب لبنان إلى الحدود المعترف بها دولياً، وتضم مزارع شبعا)). إن هذا الموقف، في الواقع، يبرر استمرار حزب الله بالهجوم على إسرائيل، محتقظاً لسوريا، بمصدر للضغط على إسرائيل، بالرغم من "فقدان" جنوب لبنان. لقد دعمت سوريا ووجهت لبنان كي يرفض خروج قواته المسلحة إلى الحدود إثر الانسحاب الإسرائيلي.

٣ - الخطاب المنمق، ومن ضمنه دعم الانتفاضة، وتنشيط المقاطعة العربية، وقطع كل العلاقات العربية مع إسرائيل:

قال بشار في كلمته في القمة العربية إن البلدان العربية ينبغي أن تحقق "سلام الأقوياء" بدلاً من سلام "الضعفاء" في دعوة ظاهرة لتقوية الجيوش العربية. وربما كان لبنان موضوع

التحدي الأكبر لبشار. طالما أن الرهانات عالية جداً. فانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان وموت حافظ الأسد، الذي حدث بصورة متقاربة، أطلقا سلسلة من التحديات الشعبية غير المسبوقة للوجود السوري في لبنان بقيادة غير محصورة — بالمارونيين. ومع أن سوريا لم تفعل شعبياً أكثر من تعبير اللامبالاة حيال عدم الارتياح اللبناني، فإن ذلك لم يمر دون ملاحظته. وثمة تقارير جديرة بالثقة تقول إن سورية قلصت قواتها في بيروت وفي أماكن أخرى خارج البقاع. وفي مساع ظاهرة لتهدة اللبنانيين أطلقت سوريا سراح ٥٩ سجيناً سياسياً لبنانياً، فضلاً على ذلك عملت على كسب علاقات شعبية غير متوقعة. وتبدو الإشارة، على كل حال، أنها أثارت غضب اللبنانيين الكثيرين الآخرين الذين تعتقد أنهم مازالوا محتجزين في سوريا. فسوريا مازالت تحكم بقبضتها القوية على أعنة السلطة اللبنانية، إلا أن اللبنانيين بدأوا يتفحصون ردود بشار. وفي تلك الآونة، بقي حذر الزاوية في سياسة بشار اللبنانية الداعمة لحزب الله، التي تتعزز بالتلفيق الإيراني، وتبقى إيران وفق كل التقديرات حليف سوريا الرئيسي تماماً مثلما كانت في ظل حكم حافظ الأسد.

ومع هجوع خط سوريا — إسرائيل، في ظل المنزلة الرفيعة للولايات المتحدة، أصبح الاحتكاك السوري في أدنى حالاته. وثمة فقط لقاء ثنائي واحد، في أواسط تشرين الأول (أكتوبر) مع وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت في الرياض. وحسب مصادر موثوق بها رفض بشار هناك مطالب الولايات المتحدة بكبح حزب الله ووقف الطيران إلى بغداد. ومع ذلك لازالت الولايات المتحدة تبحث مسألة مساعدة سوريا في الجهود المبذولة على مستوى الثقافة المعلوماتية السورية.

مضامين سياسة الولايات المتحدة:

رحب بشار بالتغييرات، وإن كانت محدودة في السياسة الداخلية، مخففاً إلى حد ما، من التشديد الصارم (الدراكوني) على الحرية والكلام والمشاريع الخاصة. وبالتالي، فإن سياسة بشار الخارجية أثرت بصورة سلبية على مصالح الولايات المتحدة. وعلى الرغم من تخفيف حدة التوتر مع الجيران، كما فعل مع تركيا والأردن، فإن سياسات بشار الخارجية جعلت المنطقة مكاناً أكثر خطورة.

وبالرغم من المظاهر المربكة للسياسة الخارجية السورية، فإن على الولايات المتحدة أن تستكشف الخيارات العالقة الجديدة مع سوريا في الفترة القريبة القادمة من رئاسة الأسد. وينبغي أن يتضمن ذلك تقديم الدعم لأهداف تطوير سياسة اقتصادية مع برامج تدريبية وتشجيع للاستثمار الخاص (تقدم بشار نحو أهداف الولايات المتحدة بتخفيف قبضة سوريا على لبنان)، وإيقاف مساندتها لحزب الله وللمجموعات الإرهابية الفلسطينية، و باتخاذ مواقف أقل استفزازاً تجاه إسرائيل "حتى وإن لم يجر تعديل رسمي على سياستها بخصوص السلام"، ورفض دعوة العراق لإضعاف عزلتها. وإذا ما تحرك بشار باتجاه هذه الأهداف، فإن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون متجاوبة بصورة متزايدة. وإذا لم يفعل بشار ذلك فإن على واشنطن أن تتجاوب بسياسة متصلبة وفرض عقوبات أكثر. وهذه المقاربة: مقارنة العصا و الجزرة تجاه حكم مدرك بشكل كبير لصعوباته الاقتصادية، هي أحسن الأحوال لواشنطن في فترة رئاسة بشار الحديثة.

سوريا في ظل حكم بشار الأسد..

المشهد الداخلي و"النموذج الصيني" للإصلاح^(١٠٥)

آلان ماكوفسكي^(١٠٦)

وقعت في الحادي عشر من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ عريضة من قبل ألف مفكر سوري ظهرت في الصحافة اللبنانية تطالب من "جملة أمور أخرى" بحرية التعبير، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإنهاء العمل بقانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٦٣. ونشرت في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ عريضة مماثلة وقعها ٩٩ موقعا، عبّرت عن حركة واضحة أوسع.

وفي ٢٠ من كانون الثاني (يناير) ستجري أول انتخابات في العديد من مراكز داخل حزب البعث.

فهل يعني ذلك أن سوريا على الطريق للانضمام إلى العالم المعاصر، عالم الدول الديمقراطية والمعتدلة؟ وما أفضل السبل لدراسة الموقف القول إن رؤية الرئيس بشار الأسد تواجه مأزقا كلاسيكياً (تقليدياً) لحاكم دولة فاشية تتداعى في عالم حديث: فكيف يحرر (يجعلها ليبرالية) وبذلك يقوى الاقتصاد الوطني من دون أن يفقد إحكام قبضته على السلطة.

⁽¹⁰⁵⁾Policy Watch, Washington Institute For Near East Policy ,Number 512,January 17,2001.

^(٢٤)باحث في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

وسعى الأسد وهو يبحث في الأشهر الست الأخيرة عن نسخة سورية لـ "النموذج الصيني" من أجل بناء شرعية حكم من خلال إصلاح سياسي متدرج بصورة معتنى بها، بغية إعداد الحياة إلى الاقتصاد بجرعة محدودة من مبادئ السوق الحرة، وتهئية الأوضاع مع الجارين العدوين السابقين تركيا والعراق، بغية التركيز على الأمور الأوسع والأفضل — السيطرة على لبنان والعداء لإسرائيل.

الغلاسنوست (العننية) السورية :

أظهر الأسد في أمور الحكم في الداخل لمسة مستتيرة أكثر، وطرح مشروعاً أكثر انفتاحاً من مشروع أبيه، من دون الوصول إلى تسوية مع النظام المتشدد. وكانت الانتخابات، بالنسبة إلى الأسد، فرصة لكل من توسيع فعاليات الحزب، وإدخال عدد أكبر من الناس الذين ينتمون إلى جماعته إلى المناصب القيادية (يفترض أنه سيتلاعب بالنتائج). وأعلن الأسد بالفم الملآن أنه يفضل انتخاباً رئاسياً متعدد المرشحين، على الاستفتاء، عندما تنتهي فترة رئاسته في عام ٢٠٠٧.

وثمة إجراءات أكبر للتخفيف من ظلم الدولة أيضاً. فقد أفرج الأسد عن نحو ٦٠٠ سجين سياسي في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠، أكثر من ثلثهم أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين، التي قادت تمرداً قصير العمر ضد الحكم في أوائل الثمانينات القرن الماضي.

خلافًا لكل المعايير فإن أحداً من الموقعين على العريضتين (البيانيين) اللتين تطالبان بحريات أوسع، لم يسجن أو يلاحق. وتجتمع أعداد أكبر من المفكرين السوريين في بيوتهم الخاصة، وهم مستعدون لبحث الإصلاح الحكومي، رغم المراقبة الحكومية، وفي تلك الأثناء تسامحت السلطات مع المطالب الشعبية من أجل الحرية التي طالبت بها لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا، والتي يقودها أكثم نعيصة، الذي أُلقي القبض عليه من عام ١٩٩١ لعام ١٩٩٨، بسبب انتقاده الحكم.

وسمح الأسد أيضاً بإصدار أول الصحف غير الحكومية في نصف القرن الفائت وبالطبع، فإن حقوق نشر هذه الصحف المستقلة محصورة بستة أحزاب سياسية صغيرة، منضوية تحت مظلة حزب البعث، بتحالف رسمي حاكم هو الجبهة الوطنية التقدمية، (ج. و.

ت). وصدرت أولى هذه الصحف عن الحزب الشيوعي في أوائل شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١، وتضمنت هجوماً من قبل هيئة التحرير على القرار الحكومي الذي يسمح بفتح مصارف خاصة في سورية. وحملت الصحف الحكومية نفسها، مواد تنتقد سياسة الحكومة الاقتصادية، بصورة حارة أحياناً.

ويعكس توسع حرية الصحافة في انتخابات حزب البعث وجهة نظر الأسد الصريحة بشأن الديمقراطية التي يجب أن تأخذ مكانها داخل الجبهة الوطنية التقدمية فقط.

وبغية تقليص المسافة بين المواطن والحكم، سعى الأسد إلى اعتماد الاعتدال والتخفيف من عبادة شخص والده والتقرب من الحاكم، وأمر الأسد بعد فترة وجيزة من استلام مهامه الرئاسة بانتزاع صوره والأعلام التي تمجده من الأماكن العامة – وهو تغيير جديد بالملاحظة في بلاد يجري فيها التملق للقائد منذ أمد بعيد. وظهر الرئيس فجأة من دون أن يعرف حتى لوحظ في منطقة التسوق في حلب (لم يزر أبوه الانعزالي حلب، وهي ثاني أكبر مدينة، لأكثر من عقدين من الزمن قبل وفاته). ولم يتم الارتقاء لمستوى ربيع دمشق، ومع ذلك فإن الإصلاحات المنمقة تؤشر إلى تبدل مفاجئ في سوريا البعثية المحكومة بالتشدد. ومنحت هذه الأمور أملاً للسوريين بأن ثمة أشياء أكثر على الطريق.

البيريسترويكا السورية:

أعلن الحكم في مجال الاقتصاد سلسلة من أنصاف الإجراءات لتخفيف إحكام قبضة الدولة على السوق. مع أن عدداً قليلاً من الاقتصاديين يفكرون بأن هذه الإصلاحات لم تفعل أي شيء، في سورية أكثر من نقطة في البحر، إلا أنها قد تشق السبيل داخل المأزق السوري. وأكثر من ذلك، فإنهم عرضوا اعتراف الحكومة بالمشاكل السورية.

المتفائلون، بأن الإصلاحات الاقتصادية مثل الإصلاحات السياسية، يرون أن إصلاحات متحررة (ليبرالية) أكثر قد تكون على الطريق.

أعلنت سوريا في حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ -حتى قبل أن يستلم الأسد رسمياً رئاسة الدولة، لكن بعد وفاة والده- أن مصارف أجنبية سيسمح لها أن تشتغل في مناطق التجارة الحرة المنشأة في السابق. وثمة أربعة مصارف كانت الأولى في الاختيار لهذا الغرض. ومن أكثر الإصلاحات المعلن عنها -الجديرة بالاهتمام- قرار كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٠

الصادر عن قمة حزب البعث - أي تشكيل هيئة تسمح بالمصارف الخاصة، وتضع القوانين المصرفية الخاصة، وتقيم بورصة، وتوسع التبادل التجاري الخارجي. وتنتظر هذه القرارات الإجراءات التشريعية، التي ستكون المؤشر الحقيقي على جدية الفرصة السورية. وانتعشت الآمال في بعض الدوائر بأن الحكومة عمدت إلى إجراء تحسينات اقتصادية في واقع الموازنة لعام ٢٠٠١ التي أنجزت في وقتها، وهو حدث غير مسبوق تقريباً.

البحث عن الشرعية:

يبدو أن الأسد قلق على حكمه الذي يستند على قاعدة علوية، وهو بحاجة إلى توسيع هذه القاعدة لضمان دعمه بصورة خاصة في أوساط الأغلبية السنية. وبالرغم من أن قائد الشيعة اللبنانية رجل الدين موسى الصدر، اعتبر العلوية شيعة من طائفة الشيعة في أوائل السبعينات القرن الفائت. فقد نظر كثير من السنة إلى المسألة شذراً (برية وأنفة) معتبرين بأن الطائفة العلوية وثنية من حيث الجوهر، وهم ممتعضون من الهيمنة العلوية على الحكومة والجيش، وأشار الأسد، ربما لبعث الطمأنينة عند السنة، إلى أن على الجميع اتباع الطريق الصحيح للإسلام، وذلك في خطبه في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية.

وبصرف النظر عن البواعث من زواجه في رأس هذه السنة من المصرفية السورية البريطانية أسما الأخرس - ولا يستطيع حتى المحلل السياسي أن يصرف النظر عن احتمال كونه حياً طاهراً - فإن هذا الاتحاد (الزواج) مفعم بالرمزية السياسية، وحيث النخبة السنية في حمص أسرة الأخرس المستقرة في لندن، وهي تتصور الوحدة السنية - العلوية والروابط ما بين دمشق والمحافظات. (ويعزز ارتباط بيت الأخرس ببريطانيا وخلفيته المهنية، بصورة رمزية أيضاً، دعوة الأسد لانفتاح اقتصاد سوري كبير، ولمشاركة المرأة بصورة أكبر بالاقتصاد).

يبدو أن الأسد يسحب معظم الخيوط، على الأقل، في السياسة الداخلية، ومع ذلك فإن الأعضاء الداخليين من الحرس القديم - مثل نائب الرئيس عبد الحليم خدام ووزير الدفاع مصطفى طلاس، ظنوا في لحظة معينة أنهم في قائمة المرشحين للتقاعد السريع في عهد الأسد - أبدوا استعدادهم للبقاء غير فعالين، بصورة خاصة، في السياسة الخارجية. وإذا

كانت العناصر الأساسية في حزب البعث، أو في الجيش قررت أن إصلاحات الأسد تقوض أسس الحكم، فإنه إما أن يجبر على التراجع أو سحب السلطة.

الاستنتاج:

إن مقارنة الأسد من السياسة الداخلية لها عواملها العميقة. فعندما يصبح الناس متعبين من الإصلاحات الصغيرة، فإنهم يكونون مصريين على المطالبة بأكثر من ذلك؟

وإذا ما وصل مستثمرون ومصرفيون غربيون أكثر، فهل سينشرون المناهج الغربية؟.

وهل من الممكن فعلاً نمذجة إصلاحات اقتصادية وسياسية بدرجات مختلفة؟.

لقد كان الإصلاح السياسي والاقتصادي في حكم الأسد أكثر اتساعاً وسرعة مما تتبأ به معظم المراقبين السوريين، وبالتأكيد أكثر مما كان متخيلاً في عهد أبيه، وهذه إشارة أكيدة على أن الأسد يرى النواقص في الاقتصاد السوري وتدعمه القاعدة الضيقة في الحكم. ومع ذلك، فإن العناصر الأساسية للنظام السوري -هيمنة الدولة على الاقتصاد، وقانون الطوارئ- بقيا في مكانهما، من دون أية إشارة إلى التغيير في الأفق. وفي مسعاه إلى خلخلة النظام من دون الوصول إلى حد سقوطه، يأمل الأسد في نهاية المطاف أن ينافس الصين ويتحاشى مصير السوفيت.

الرئيس بشار الأسد يطبق حماسه الإصلاحي بحذر وعينه على الحرس القديم^(١٠٧)

براين ويتكر^(١٠٨)

اعتدت أن أعود من زيارتي إلى سوريا بحكايا عن جنون الارتياح الحكومي، وعن مرافقة البوليس السري لتحركاتي أو محاولتي ابتكار عدة خدع للتهرب من رقابته.

ولكن في هذه الأيام، ستصاب بخيبة أمل عندما تكتشف بأنك لا تتعرض للرقابة عندما تتظاهر بأنك تتفرج على واجهة حانوت والنظر خلفك للتأكد من أنك لا تتعرض لمراقبة، وستعرف بأنه لا يتبعك أحد.

وقد تم هذا التغيير ليس عن سابق تصميم، وإنما بالصدفة، ذلك أنه عندما توفي الرئيس حافظ الأسد في حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ اجتمع عدد كبير من الصحفيين لتغطية الجنازة، وتبين بعد ذلك أن وسائل الإعلام العالمية التي سمح لها بالتغطية قد أظهرت موقفاً إيجابياً، وفوجئت السلطات بذلك وكذلك ابنه الرئيس بشار الذي كان مهتماً بذلك.

⁽¹⁰⁷⁾ The Guardian ,Mars 13,2001.

^(٢٦) صحفي بريطاني.

وترغب سوريا بحق في إرخاء القبضة التي لازمت حكم الرئيس حافظ الأسد والتي أجبرتها الظروف عليها، ولكن لخوفها من المستقبل، فإن الخطوط الحمر للنظام تبدأ من المطار؟.

فعلى مسافة ثلاثة أقدام من مكتب ختم جوازات السفر للداخلين يتوجب على القائمين الوقوف في صف مستقيم، حتى يأتي دوره ليسمح له بالتقدم، وأحياناً يتقدم شرطي لتسوية الصف، ويدفع بالبعض إلى الخلف للالتزام بالدور، وهذا على عكس الفوضى السائدة في المكان نفسه في كل من مطاري بيروت والقاهرة.

إن تغيير هذه الخطوط، بسبب خشية في أعين المسؤولين الذين يرعاهم مصير الاتحاد السوفييتي، لا سيما فكرة السماح لأحد ما أن يحصل على إذن حكومي بإصدار جريدة ما.

وما زالت سوريا تفكر في الإصلاح خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، وفي عام ١٩٨٦، ظهرت أزمة التبادل التجاري، وقد أعدت دراسة عن الاقتصاد خلال ثلاث سنوات، والتي شكلت بالمصطلحات السورية خطط جذرية لإصلاح القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص والمنافسة بينهما، ولم يتحمس حزب البعث الحاكم للخطوة، ذلك أنه يعتبر المنافسة أو الربح كلمات بشعة، كما يقول الدكتور نبيل سكر الذي عمل في مشروع الخطوة كمستشار، وصدر قانون استثمار جديد كخطوة أولى، ولكنه أصبح في الواقع الخطوة الأخيرة.

لقد كانت بداية جيدة للتغيير ولكنها لم تستكمل بسبب البترول الذي كان يجلب للبلاد أكثر من ملياري دولار في كل عام، وهو ما ولد شعوراً بالرضى لسوريا. ففي هذا العام وضعت الخطط نفسها على الطاولة في مناخ مختلف هذه المرة، فقد ضعفت مقاومة حزب البعث لهذه الأفكار في هذه المرة بحكم أن الرئيس بشار هو القائد الآن.

بعد تسعة أشهر من توليه الخلافة من والده ينظر إلى الدكتور بشار في الدوائر الدبلوماسية بعبارات الإعجاب كشخص دقيق ومفكر ويتمتع بالتركيز وحدة الذكاء ويتمتع بالشعبية وباحترام من يزورهم خارج البلاد، وقد تأثر بشخصيته وزير الخارجية الأمريكي كولن باول، وهذا شيء جيد بالنسبة لطبيب حاد البصيرة وجد نفسه فجأة مسئولاً عن أحد أعقد بلاد الشرق الأوسط.

وسيكون أمراً مدهشاً أن يتمكن الدكتور بشار من تأدية هذه المهمة ولكن الكثيرين يشيرون إلى أنه نشأ في ظل أحد القادة البارزين، وقضى ٦ سنوات في الدراسة في الغرب،

واستدعي بعدها على عجل من لندن بعد موت شقيقه باسل، ولذلك فإنه يواجه دون شك تحدياً كبيراً.

بالنسبة لإصلاح القطاع العام فقد وافق حزب البعث على إصلاح القطاع العام دون اللجوء للخصخصة، متخوفاً من النتائج الاجتماعية لها بما فيها من فقدان للوظائف.

يؤكد بعض الاقتصاديين أن تمكين القطاع العام من المنافسة والربحية لا يمكن أن يتم دون ضياع بعض الوظائف. والأمل الوحيد في هذا المجال هو تأجيل ذلك، حتى يتمكن القطاع الخاص من خلق فرص عمل جديدة.

ولكنه يتوجب على القطاع الخاص أن يتسلق حبالاً من المصاعب، ذلك أن معظم المؤسسات صغيرة، وتدار بشكل عائلي، وهناك خبرات إدارية ضعيفة، والطريقة الوحيدة للنجاح هي حتى الآن من خلال المشاركة مع النظام.

وليست هناك بنوك خاصة حتى الآن، لذلك تلجأ معظم الشركات الأجنبية إلى بنوك البلدان المجاورة في كل من الأردن ولبنان، وقد وافق الحزب الآن على انتشار البنوك الخاصة، كما يقول الدكتور سكر، وهذا فرق ذو مغزى عن الماضي في المجال الأيديولوجي، وخلال سنة ستكون هناك بنوك خاصة، ولكن يفترض أن تتمتع بنظام يشرف على تنظيمها بشكل دقيق وتوضع لها قواعد تلتزم بها.

إن فرض تلك القواعد هي المشكلة، ذلك أنه في معظم بلدان الشرق الأوسط يجري تبني تلك القواعد بشكل اختياري، ويعتمد ذلك على صلات الشخص، أو دفع الرشاوي.

وقد وافق الحزب أيضاً على إنشاء سوق مالية، ويميل بعض رجال الأعمال إلى افتتاحها فور بدء البنوك الخاصة بالعمل، مفترضين أن ذلك يوفر بعض الأموال لإيداعها في البنوك.

الطبيعي، أن سنوات الاشتراكية لم تقتل غريزة جمع الأموال عبر التجارة (في رأي بعض المراقبين استمر هذا في سوريا، ولا تمثل فترة حكم البعث سوى ظاهرة عابرة في الموطن التاريخي للتقاليد التجارية).

وبالنسبة لأسواق التجارة الخارجية، فإن سوريا تتطلع إلى لبنان، وأكثر من ذلك إلى العراق، فالعراق بلد ذو فائض اقتصادي مرتفع، وسوريا تتمتع بيد عاملة فائضة، وهذا مكاسب لكل منهما، ولكن ذلك يواجه بعدد من المقاطعات.

ولا يمكن عزل كل ذلك عن السياسة، فإذا لم تقم سوريا بجعل نفسها جنة للاستثمار على الطريقة اللبنانية، خالقة الشروط المناسبة، بما في ذلك درجة عليا من المحاسبة والشفافية في المجال الحكومي لم تشهدها البلاد من قبل.

ولا يمكن للإصلاحات أن تتم دون ملامسة وإزعاج بعض أصحاب المصالح المتضاربة، ويمكن أن يؤدي إلى استثارة بعض أفراد الحرس القديم والذين قد يردون على ذلك.

وبجري الحديث بانزعاج هذه الأيام عن ظاهرة جماعات المجتمع المدني، ويقول البعض ماذا يعني ذلك، نحن المجتمع المدني ويقول الحزب لا نريد ذلك، شكراً لكم.

ويدعو بشار للصبر، ذلك أن معظم أفراد الحرس القديم قد تجاوزوا الستينيات من أعمارهم، وسيخفون خلال السنوات القليلة القادمة، هذا ما يحدث به بشار أصدقاءه. وفي الوقت نفسه فقد جلب بشار عدداً من الوزراء الملتزمين، وأحدهم حسان نوري، المسؤول عن التنمية قادماً من مجال الصناعة، وانخفض راتبه نتيجة التحاقه بالحكومة.

ولكن أكثر الوزراء ديناميكية سيواجه متاعب إذا أراد الدفاع عن سياسات جديدة، ذلك أن الموظفين المدنيين المسؤولين عنهم لا يتمتعون بالدافع لانخفاض رواتبهم (يتقاضى نائب الوزير أقل من ٢٠٠ دولار شهرياً) ومعظمهم قد تلقى تدريباً ضعيفاً (درجات علمية من موسكو) مما لا يؤهلهم لشغل مناصب في النظام الجديد.

ويقول دبلوماسي غربي: ((إن الرؤيا موجودة، ولكن الآلية مفقودة)).

ولكن صمام الأمان بالنسبة لبشار ضد قيام تمرد عليه من قبل الحرس القديم يكمن في اكتسابه صفة القائد الشعبي. ففي الخريف الماضي زاد رواتب الموظفين المدنيين بنسبة ٢٥% نتيجة لارتفاع أسعار البترول.

وتتسبب الأنباء السيئة إلى نائبه من الحرس القديم. وأما زوجته المولودة في بريطانيا
أسماء الأخرس فيمكن أن تقدم له مساعدة سياسية فهي تظهر في المناسبات العامة، وقد
تزوج الزوجان في احتفال عادي مدني خاص.

ولرسم صورته كرجل شعبي، فإن بشار يقوم بجولات في بلده وبشكل غير مكشوف،
وقد تعرض بسبب ذلك لمشكلات. فقد تعرض لمضايقات من مسئول بسبب موقف سيارات،
وقد ذهل عندما تعرف عليه، ويخشى البعض أن يستغل بشار شعبيته المتنامية لصالحه
الخاص، وأن يتوقع الناس الكثير منه في وقت مبكر، وعندها سيقول له الحرس القديم، لقد
حذرناك من ذلك.

الفصل السابع

نبضات الإصلاح السياسي

الأسد يعفو عن ٦٠٠ سجين

بينهم إسلاميون ويساريون ولبنانيون^(١)

أصدر الرئيس السوري بشار الأسد عفواً عن ستمائة سجين سياسي ينتمون إلى تنظيمات سياسية مختلفة. ورجحت مصادر مطلعة أن تكون أكثرية المطلق سراحهم من تنظيم (الإخوان المسلمين) المحظور في سوريا إضافة إلى سجناء ينتمون إلى أحزاب يسارية، ومن بين المفرج عنهم عدد من اللبنانيين.

ونشرت الصحف السورية الثلاث الخبر بحروف كبيرة على رأس صفحاتها الأولى. وجاء نص الخبر المقتضب أن الرئيس الأسد أصدر (عفواً عن مجموعة كبيرة من السجناء السياسيين من تنظيمات سياسية مختلفة يبلغ عددهم نحو ستمائة سجين).

وكان الأسد أصدر عفواً عاماً عن العشرات من السجناء السياسيين بعد وقت قصير من توليه الحكم في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠١١. كان أكثر السجناء حينها من الموقوفين عرفياً، وهي الحالة القضائية الاستثنائية التي يسمح نظام الطوارئ -الذي طرأ عليه تخفيف رئاسي منذ عدة سنوات جعلها مقصورة على ما يخص أمن الدولة والسلام الاجتماعي - بتوقيف المتهمين على ذمة التحقيق من دون محاكمة للوقت الذي ترتئيه الجهات القضائية، من دون أن تسأل في ذلك، إلا أنه لم يتم تأكيد الأمر أو نفيه من أي جهة رسمية في ذلك الوقت.

^(١) السفير، (بيروت)، ١٧/١١/٢٠١١.

وذكرت مصادر مطلعة إن إطلاق سراح السجناء السياسيين كان يحدث باستمرار ولكن بأعداد صغيرة ومن دون ضجة. وقالت المصادر إن القسم الأعظم من المعفى عنهم ينتمون إلى جماعة (الإخوان المسلمين) التي كانت قامت بأعمال تخريبية في أوائل الثمانينات. ولفتت المصادر إلى وجود قياديين بينهم كهيثم قنبار الذي كان واجه عقوبة بالإعدام مع وقف التنفيذ وهو من مدينة حماة، كما أطلق سراح عدد من السجناء المنتمين إلى أحزاب يسارية من بينهم أعضاء فاعلون في القيادة القطرية لحزب البعث العراقي، ومن حزب العمال الشيوعي والحزب الشيوعي - المكتب السياسي إضافة إلى ناشطين في مجال حقوق الإنسان.

وأحال الرئيس السوري مشروع قانون عفو عام عن بعض الجرائم المرتكبة قبل السادس عشر من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١ إلى مجلس الشعب، وينص المشروع (على العفو عن كامل العقوبة في الجرح ومخالفات قانون خدمة العلم، وكل ما يرد تحت بند المخالفات بما فيها البلدية والمرورية، وجرائم التهريب المقترنة بمقاومة السلطات المختصة باستخدام السلاح، وعن ثلث العقوبة بالنسبة لقانون العقوبات الاقتصادي وعن كامل العقوبة بالنسبة لجامعي الأموال إذا أعادوا الأموال إلى المودعين خلال عام من تاريخ صدور هذا القانون).

وآخر عفو رئاسي صدر كان عام ٢٠٠٠ لمناسبة أداء الرئيس الراحل حافظ الأسد قسمه الدستوري لولاية خامسة في الحادي عشر من آذار (مارس) ١٩٩٩ فيما يأتي هذا الإفراج في إطار الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لقيام الحركة التصحيحية وهي الأولى بعد تولي الدكتور بشار الأسد السلطة.

وتشير المصادر إلى أن هذه الإفراجات تأتي وسط انفراج في أجواء النشاط المدني الذي بدأ يزداد فاعلية في دمشق حيث ارتفع عدد المنتديات إلى أكثر من خمسة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة.

قال رئيس مجلس الشعب السوري عبد القادر قدورة عن الإفراج، يثبت أن الأمة تستوعب أبناءها حتى الذين ارتكبوا الأخطاء) معتبراً أن الديمقراطية ستتسع في سوريا وستشهد ممارسة واسعة لها.

وقال رئيس دائرة الأمن القومي في مجلس الشعب السوري ياسر نحلاوي أن ملف السجناء السياسيين اللبنانيين في السجون السورية أقل تماماً بعد العفو الذي أصدره الرئيس بشار الأسد، موضحاً أن العفو الذي يطال ٦٠٠ سجين سياسي من مختلف التنظيمات يشمل جميع المعتقلين اللبنانيين. وأوضح النائب عاصم قانصوه أن بين الذين شملهم العفو عدداً كبيراً من اللبنانيين من دون أن يتحدث عن أرقام محددة. وتابع أن (الإفراج عن هؤلاء لا علاقة له بالضغط بل بمناسبة ذكرى الحركة التصحيحية). وأشار قانصوه إلى أن الذين سيفرج عنهم بموجب هذا العفو وتوجد بحقهم أحكام قضائية في لبنان سيسلمون للسلطة اللبنانية.

واعتبر دبلوماسي غربي في سوريا أن الإفراج يشكل الخطوة الإيجابية الأكثر أهمية منذ تولي الرئيس بشار الأسد الحكم. ورحبت منظمة العفو الدولية في بيان أصدرته من لندن بالخطوة معربة عن أملها في أن تكون مجرد بداية وأن تتبعها خطوات أخرى.

ونقلت وكالة (رويترز) عن بيان أصدره المشرف العام للإخوان المسلمين علي صدر الدين البيانوني المقيم في الأردن دعوته إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين في سورية. كما أمل المسؤول السابق في حزب العمل الشيوعي فاتح الجاموس الذي أفرج عنه في أيار (مايو) ٢٠٠٠ بأن يكون الإفراج عن السجناء السياسيين خطوة في اتجاه حركة ديمقراطية في سوريا. ونقلت وكالة الأنباء الألمانية عن مصدر في الشرطة اللبنانية قوله إنه تم الإفراج عن مائة سجين سياسي لبناني من السجون السورية.

(३३४)

دمشق.. إطلاق أعضاء

في "البعث" العراقي والديمقراطي و"حقوق الإنسان" (١١٠)

أظهرت عمليات إطلاق معتقلين سياسيين في سورية بموجب العفو الرئاسي الذي أصدره الرئيس بشار الأسد، خروج سجناء من (كل التنظيمات السياسية) بما في ذلك أعضاء في (البعث) العراقي و(البعث الديمقراطي) وجمعيات ناشطة في مجال حقوق الإنسان، مع غلبة لناشطي (الإخوان المسلمين) و(حزب التحرير الإسلامي).

وتوافرت معلومات من مواطنين وشهود، أفادت أنه تم إطلاق ٣٨٠ سجيناً من (الإخوان المسلمين) ٢٠ منهم خرجوا من سجن صيدنايا، وكانوا محكومين — (السجن المؤبد)، فيما خرج الباقون من سجن تدمر، وسط البلاد. كما شمل العفو الرئاسي ٨٠ شخصاً يتبعون (حزب التحرير) أطلقوا من سجن صيدنايا، و ٣٠ من (البعث العراقي (حزب البعث - القيادة القومية)، توجه معظمهم إلى بيوتهم في المدن الواقعة شرق سورية.

ولاحظت مصادر دبلوماسية وجود (شفافية أكبر) في تعامل السلطات السورية ووسائل الإعلام الرسمية مع (موضوع المعتقلين السياسيين في أول عفو رئاسي يصدره الرئيس بشار الأسد).

في غضون ذلك، اعتبرت (اللجنة السورية لحقوق الإنسان) أن قرار الرئيس الأسد (خطوة مهمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان) كما أثار العفو ارتياحاً شعبياً شمل كل

(٢) الحياة، (لندن)، ١٨/١١/٢٠٠٠.

المحافظات السورية بعودة المعتقلين إلى بيوتهم بعد دسنوات قضاها في السجن، بعدما هدأت كل الإشاعات عن قرب صدور عفو رئاسي عن السجناء السياسيين.

وإلى ظهر أمس خرج بموجب العفو ٢٢ عضواً في (حزب العمل الشيوعي) بينما بقي تسعة بينهم عبد العزيز الخير الذي يقضي حكماً بالسجن مدته ٢٢ سنة، ينتهي عام ٢٠١٤، وأكرم البني الذي يمضي حكماً قضائياً مدته ١٧ سنة، ينتهي بعد أربع سنوات.

وكانت السلطات أطلقت العام الماضي القياديين في (حزب العمل) فاتح جاموس وأصلان عبد الكريم علماً بأن (حزب العمل) حلّ بداية الثمانينات بدلاً من (رابطة العمل الشيوعي) التي تأسست عام ١٩٧٦.

واعتقلت السلطات عشرات من أعضاء (حزب العمل) عام ١٩٨٧ وحوكموا لانتسابهم إلى (تنظيم سري وقيامهم بعمليات مناهضة لأهداف الثورة). ولم يخرج بموجب العفو، سبعة آخرون هم: محمد معمار، نزار مرادني، عدنان محفوض، عباس عباس، بهجت شعبو ووجيه غانم ورشد سطوف الذين يقضون أحكاماً مدتها ١٥ سنة.

وأفاد مواطنون أن الصحفي نزار نيوف الذي اعتقل بداية التسعينات وعضو (حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي) (يرأسه إبراهيم ماخوس المقيم في الجزائر) عادل إسماعيل لم يخرجوا، فيما أطلق كريم خلف من (البعث الديمقراطي) ومحمد حبيب وعفيف مزهر الناشطان في جمعية (حقوق الإنسان) اللذان سجنوا عام ١٩٩٢.

وما يفسر عدم خروج هؤلاء ما قالته مصادر مطلعة من أن عاملين أساسيين لعبوا دوراً في تحديد الذين سيطلق سراحهم، هما: (سلوك السجن خلال فترة تنفيذ الحكم، ودرجة الجرم، بحيث أعطيت أفضليات للذين ارتكبوا جرائم بمستوى أقل، وللذين لم يتورطوا مباشرة بعمليات قتل).

وفي مقابل إطلاق قياديين من (البعث العراقي) بعد سجنهم عشرين سنة، في وقت تشهد العلاقات بين دمشق وبغداد تطوراً سياسياً لافتاً، فإن معظم الذين خرجوا من السجن هم من (الإخوان المسلمين) و(حزب التحرير الإسلامي) وأفاد شهود أن ٨٠ عضواً في (حزب التحرير) خرجوا من سجن صيدنايا القريب من دمشق.

وأكد ناشطون سياسيون أن القياديين (الإخوانيين) الصيدلاني هيثم قنمباز والصيدلاني فيصل مبيض لم يطلقا بموجب العفو الأخير، بل خرجا قبل أسابيع، وبعد أداء السيد الرئيس القسم في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٠ علماً أن قنمباز كان يواجه حكماً بالإعدام.

إلى ذلك، رحب ناطق باسم (اللجنة السورية لحقوق الإنسان) في لندن، بالعفو الرئاسي، معتبراً إياه خطوة مهمة في مجال الحريات وحقوق الإنسان. (ذكر) البيان الرئيس السوري بـ(ضرورة الإطلاق الفوري لبقية السجناء السياسيين الذين يعدون بالآلاف، وإصدار عفو عام عن جميع المنفيين والمهجرين قسراً من سورية، بسبب قوانين الطوارئ التي تحكم بها منذ العام ١٩٦٣، والقوانين الاستثنائية التي تحد من الحريات). وطالبت اللجنة الرئيس الأسد بإلغاء حال الطوارئ والقوانين الاستثنائية وتقييد السلطات الواسعة الممنوحة لأجهزة الأمن والمخابرات التي أساءت استخدام هذه الصلاحيات، فاعتقلت وشردت الآلاف من المواطنين من دون مراعاة للقوانين السورية النافذة التي تحفظ للمواطن السوري حريته الشخصية وحرية التعبير عن الرأي والمعارضة السلمية).

"مزة" السجون العربية^(١١)

داوود الشريان^(١٢)

"المزة" هو السجن السياسي الثاني الذي يخلق في سورية بعد سجن (القلعة) لكنه بالتأكيد ليس الأخير. فسورية مثل بقية البلاد مكتفية ذاتياً، والله الحمد، في هذا الجانب، وفيها عدد طيب من السجون التي تلبي احتياجات الشعب وتساعد في تنفيذ برامج التنمية السياسية والاجتماعية. ورغم ذلك قوبل إغلاق سجن "المزة" باهتمام صحفي وإعلامي متميز، كأنه آخر سجن في المشرق العربي. فما سر هذا الاهتمام؟.

الاهتمام له ثلاثة جوانب، الأول أن (المزة) كان مخصصاً للسجناء السياسيين، وإغلاقه مؤشر على الانفتاح السوري والتطور السياسي في التعامل مع سجناء الرأي والمعتقلين السياسيين. والجانب الثاني أن هذا السجن كان مقراً وممراً لشخصيات سياسية سورية وفلسطينية معاصرة، وإغلاقه إعلان عن طي حقبة الانقلابات السياسية التي شكلت التاريخ السياسي الحديث للمنطقة، أما السبب الثالث فمرتبط بالاسم، والعرب تقول (لكل من اسمه

^(٣)الحياة،(لندن)، ١١/٢٢/٢٠٠٠. كتب هذا التعليق بمناسبة إعلان السلطات السورية إغلاق "سجن المزة" الشهير الذي ضم أشهر المعتقلين السياسيين في سورية، علماً أن الإعلان لم يصدر بشكل رسمي. ويمكن مراجعة الملف الذي أعدته مجلة تيارات في عددها الأول عن سجن المزة.

^(٤)صحفي سعودي.

نصيب) "قالمزة" في لهجة أهل الشام وفلسطين ولبنان والأردن هي (المقبلات) أو الصحون الصغيرة التي تقدم قبل الطبق الرئيسي لفتح الشهية أو إغلاقها. لذلك وجد بعضهم في إغلاق (المزة) بداية لعهد عربي جديد في التعامل مع السجون السياسية، تعقبه قرارات (دسمة) في سورية وبقية البلاد العربية، تؤدي إلى إغلاق سجون الرأي والمعارضين السياسيين وقصرها على اللصوص والمرتشين والفاستين والمجرمين والإرهابيين وقطاع الطرق.

الأكد أن المستقبل، الذي نتمنى أن يكون قريباً، سيشهد غياب هذا النوع من المعتقلات. فسجون الرأي ظاهرة عربية حان وقت زوالها، والتخلص من آثارها السيئة، فوجودها يتعارض مع شعارات الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير، والتي رفعها بعض الدول، فضلاً عن أنه رمز للتخلف السياسي وإرهاب الدولة.

"الدومري" جريدة ساخرة تطوي ٣٨ سنة من عهد الصحافة الرسمية في سورية^(١١٣)

ينتظر رسام الكاريكاتير علي فرزات وثلاثة من الكتاب الساخرين تشغيل السلطات الرسمية (الضوء الأخضر) لإطلاق عشرين ألفاً من عيون (الدومري) في المدن السورية للعمل على (تسريح الشرطة من عقول الناس).

وبعد حصول الفنان اللاذع على الترخيص الرسمي، ستكون الدومري فاتحة الصحف الخلسة في سورية منذ العام ١٩٦٣ عندما طوى (بلاغ) صفحات الجرائد "الساخرة والجدية"، ودشن ٣٨ سنة من الصحافة الرسمية بطبعاتها الثلاث (البعث) و(الثورة) و(تشرين).

وكان فرزات عكف وثلاثة من كتاب الزوايا الساخرة هم نبيل صالح ووليد معماري ولقمان ديركي، على تأسيس (صحيفة نقدية ساخرة) استعداداً لصدور قانون جديد للمطبوعات يحل بدلاً من القانون الحالي الذي يعود إلى أيام سامي الحناوي (بطال) ثاني انقلاب عسكري في العام ١٩٤٩.

وقال فرزات إن الدكتور بشار الأسد (شجعني قبل سبع سنوات على إصدار جريدة ساخرة ناقدة تستخدم الرسم والكلمة للتصويب والتصحيح)، مستدركاً (لم أحصل على استثناء بل على تشجيع لفكرة كانت موجودة عندي منذ سنوات). وكان الدكتور بشار زار

^(٥)الحياة، (لندن)، ٢٤/١٢/٢٠٠٠. علماً بأن جريدة الدومري أغلقت بعد عامين تقريباً من بدء صدورها.

أحد معارض فرزات قبل سبع سنوات حيث إنه (ضد المنع) وحال دون عدم نشر رسوماته اللاذعة النقد ضد وزراء ورئيس الوزراء الراحل محمود الزعبي التي نشرت في صحف الحكومة.

وبعد الحصول على (التشجيع) انتظر فرزات (الأجواء المناسبة) واجتمع إلى صالح ومعماري وديركي لتأسيس الصحيفة، فكان اسم الجريدة العقبة الأولى إلى أن وقع الخيار على (الدومري) بدلاً من (النحلة و) (هوب هوب) و(خوش بوش).

واستند الأربعة إلى (تاريخ طويل من السخرية) في الصحافة السورية بدءاً من العام ١٩٠٩ لدى صدور (ظهرك بالك) كأول صحيفة هزلية إلى أن بلغ عددها ٢٤ جريدة من أصل ٣٢٥ صحيفة صدرت بين ١٩١٨ ومنتصف الستينات. كما يتكئ الأربعة إلى تجربة كل واحد منهم في الصحافة الرسمية والعربية مستنيرين بشعار هو: (أفضل طريقة لإصلاح البشر هي السخرية من أخطائهم.. لأن زمن الثورات ولى). وقال صالح: (لكل واحد منا قصة لكننا تركناها خارج مكاتبنا ونريد أن نبدأ من جديد).

وأرسل الفنان فرزات إلى أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم والقصر الرئاسي العدد صفر من الجريدة، ذلك أن القيادة القطرية أعطت (الضوء الأخضر) للموافقة، بحيث صار تعليق النسخ على واجهات الأكشاك في انتظار تعديل قانون المطبوعات الذي أرسلت مسودته إلى الرئيس الأسد، وتضمنت السماح لأحزاب (الجهة الوطنية التقدمية) والأفراد والشخصيات الاعتبارية بإصدار صحف خاصة. وقال أحدهم: (حصلنا على الترخيص السياسي ونحن ننتظر الترخيص القانوني).

وبنوي الساخرون (الأربعة) إطلاق (الدومري) مرتين في الشهر بنحو ٢٠ ألف نسخة، وبسعر يساوي نصف دولار أمريكي للعدد مع إقامة موقع على الانترنت للصحيفة. وقال صالح: (إذا لم نستطع إرضاء القارئ فإن الفشل مصيرنا).

وسيفتح (الدومري) أبوابه أمام مقالات الساخرين السوريين ليصبح (نادياً للظرفاء)، على أن يبدأ المؤسسون بتحويل سخريتهم إلى كلمات ورسومات مناصفة.

وقال فرزات: (لا نستهدف من نقدنا التشهير بل السخرية الموضوعية والتصويب في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية) وكتب في صدر العدد الصفر نقلاً عن محيى

الدين ابن عربي قوله (الرقيب من ليس له حبيب) أي أن (سلاحنا هو السخرية بمرها وحلوها) ضد (جميع السلطات والمؤسسات).

وفيما قال رسام الكاريكاتير (نريد تسريح الشرطة من أدمغتنا وأدمغة الناس ودفعهم للحوار والمصارحة) إذ أن الأربعة سيخضعون (كل شيء وكل شخص للنقد، وليس هناك خطوط حمراء سوى مصلحة الوطن) ختم صالح بالقول: (نريد أن يكون إنسان الشارع أقل عبوساً).

السماح بصدور صحف علنية

يواجه الأحزاب بثلاثة تحديات جديدة^(١٤)

إبراهيم حميدي^(١٥)

أصدرت القيادة القطرية لحزب (البعث) الحاكم قراراً بالسماح لأحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) بإصدار صحف علنية ناطقة باسمها، في وقت انتهت لجنة حكومية من إعداد مشروع لقانون مطبوعات جديد يحل بدل السابق الذي يعود إلى أيام الانقلاب الثاني لسامي حناوي في العام ١٩٤٩.

وضع قرار القيادة القطرية لحزب (البعث) الحاكم الأحزاب السبعة المنضوية تحت لواء (الجبهة الوطنية التقدمية) أمام تحديات كبيرة، بالسماح لهذه الأحزاب بنقل عملها السياسي إلى العلن والشرعة صحفياً وعقائدياً.

ويرجع أساس هذه (التحديات) إلى مطلع السبعينات عندما شكّل البعث هذا الائتلاف الرسمي من الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة خصوصاً من التيارات الناصرية والشيوعية والقومية، وأعلن ذلك في ميثاق (الجبهة) في العام ١٩٧٢. وتم تشكيل لجنة من البعث وبعض هذه الأحزاب بهدف البحث في أمور بينها: الصحف ومكاتب الأحزاب. وقال رئيس الحزب الشيوعي يوسف فيصل: (إن ممثل البعث اقترح أن تقيم هذه الأحزاب في

^(١٤) الحياة، (لندن)، ١٦/١٢/٢٠٠٠.

^(١٥) صحفي سوري.

مبنى واحد مخصص لجميع الأحزاب، لكنني اعترضت على ذلك وطلبت أن يكون لكل حزب بناءه الخاص، ومع مرور الأيام كان الحزب الشيوعي الوحيد الذي انفصل بمكاتبه عن مبنى (الجبهة) وسط دمشق.

أما بالنسبة إلى موضوع الصحف، فإن ميثاق (الجبهة) تضمن إصدار صحيفة واحدة باسم الائتلاف السياسي، لكن ذلك لم يحصل وإنما حافظ الشيوعي بجناحي خالد بكداش وفيصل الذي أنشئ في العام ١٩٨٦، على دورية (نضال الشعب)، بينما كانت صحف الأحزاب الأخرى إما (صحف مناسبات) أو (صحفا غير منتظمة). وكان على هذه الأحزاب أن تحصل على موافقة (أمين سر الجبهة) على صحفها قبل طبعها في مطابع خاصة من دون توزيعها في شكل علني أو بيعها في محلات بيع الجرائد.

وقال رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي صفوان قنسي: (إن صحيفة حزبه (الاشتراكي العربي) كانت تصدر (تقريباً في شكل شهري) وأنها تراوحت بين ٨ و ١٢ صفحة)، و(صدرت ذات مرة في ٤٨ صفحة)، بينما تفيد المعلومات الأخرى أن صحيفة (الوحدوي الاشتراكي) الناطقة باسم (حزب الوحدويين الاشتراكيين) لفائز إسماعيل كانت تصدر وهو ما (في شكل متقطع).

وفي إطار ما يعرف ب(صحف المناسبات) تصدر صحيفة(العربي الاشتراكي) الناطقة باسم حركة الاشتراكيين العرب بجناحي عبد الغني قنوت وغسان عثمان، (كـ١ شهرين أو ثلاثة). ويصدر السيد أحمد الأسعد (الوحدوي الديمقراطي) الناطقة باسم حزبه الحزب الوحدوي الاشتراكي في شكل (غير منتظم وربما كل ستة أشهر مرة). وبقي الأمر كذلك إلى حين صدور قرار قبل أسابيع بالسماح بمكاتب وصحف علنية، طرح أمام الأحزاب السبعة ثلاثة تحديات: سياسية - عقائدية، إجرائية - قانونية، ومهنية.

سرت في السنوات الماضية شعبياً وسياسياً نكتة مفادها أن كل حزب من الأحزاب علق على واجهة مكتبه لوحة تقول: (مكتب حزب.. لصاحبه حزب البعث). ونقل عن قيادة أحد الأحزاب قوله: (عندي خمسون عضوا يعني عندي خمسون مشكلة يجب أن أحلها، وليس عندي الآن وقت لحل مشكلات أكثر). وإذا كانت هاتان (القصتان) استهدفتا الإشارة إلى رغبة الأحزاب في تجنب (المشكلات) فإنهما تدلان في جوهرهما على عدم وجود حدود واضحة بين المواقف السياسية لهذه الأحزاب والخطاب السياسي المقدم إلى الجمهور.

وإذا كان ذلك (مقبولاً) في ظروف العمل السابقة، فإن الأحزاب ستواجه مشكلة تجديد خطابها بما يتناسب مع الظروف الراهنة والتطورات الحاصلة داخلياً وإقليمياً وخارجياً، في وقت انحسر في كل مكان دور الأحزاب السياسية بسبب ثورة الاتصالات والفضائيات. ولعل وجود ثلاثة تيارات فقط لستة أحزاب هي: الناصري، والشيوعي، والقومي، لم يطرح مشكلة صعوبة التمييز بين أسماء الأحزاب وحفظ أسمائها المتشابهة فحسب، بل إنه طرح تساؤلات حول الفارق السياسي بين أحدها والآخر إلى حد يتجاوز الانتماء الجغرافي والعائلي والمناطقي.

وكان الرئيس بشار الأسد عقد في مطلع آب (أغسطس) ٢٠٠١ اجتماعاً صريحاً مع قادة الأحزاب للبحث في كيفية (تفعيل العمل السياسي) انتهى إلى إقرار توجه رسمي يستهدف تطوير عمل هذه الأحزاب المرخصة في مرحلة أولى قبل صدور قانون أحزاب أو السماح بدخول أحزاب جديدة إلى (الجبهة). وأدت المناقشات إلى الاتفاق على (آلية جديدة للعمل). بصرف النظر عن الطرف المسئول عما حصل في السنوات السابقة، علماً بأن كون البعث هو الحزب الحاكم و(قائد الدولة والمجتمع) لا يسمح لأي حزب بالنشاط في قطاعات الجيش والأمن والطلاب. وكان ذلك المبرر القانوني لاعتقال مئات من أعضاء (حزب التحرير الإسلامي) قبل سنة وإعادة إطلاقهم قبل أسابيع.

وكان الراحل جمال الأتاسي زعيم الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي انسحب من (الجبهة الوطنية) وأسس (التجمع الوطني الديمقراطي) في العام ١٩٧٩، كـ(ائتلاف معارض) ضم (حزب العمال الثوري) الذي كان يرأسه الراحل حمدي عبد المجيد و(حركة الاشتراكيين العرب) بزعامة عبد الغني عياش و(حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي) لإبراهيم ماخوس.

ونتيجة لأسباب ذاتية تخص الأحزاب وأخرى موضوعية، كان دور أحزاب (الجبهة) محدوداً في العمل السياسي العام، وتراوح عدد أعضاء كل حزب بين ٣٠٠ عضو و ١٠ آلاف عضو، وهناك إجماع على أن جناحي الحزب الشيوعي الأكثر نشاطاً وفاعلية؛ إذ أنهما حافظا على حضور في الأوساط الشعبية على رغم الصعوبات التي واجهتهما نتيجة انهيار الكتلة الشرقية. وقال زعيم الحزب الشيوعي إن السنوات العشر الماضية شهدت (تركيزاً في خطابنا) على ثلاثة محاور مفادها أن (الذي سقط هو تجربة وليس الاشتراكية، وأن حزبنا مسئول أمام شعبه ووطنه اللذين يعتبران مرجعيته الأساسية، حزبنا مسئول: هو

ليس معارضاً ولا يتبنى جميع المواقف السياسية للنظام). وبذلك اختلف هذا الحزب عن أحزاب أخرى لم تكن موافقها السياسية سوى متطابقة للموقف الرسمي في تفاصيله، وعن أحزاب اعتمدت بشكل أساسي على (سمعة وتاريخ مؤسس الحزب وسجله النضالي).

البعد القانوني: لا يتعدى قرار (قطرية البعث) إعطاء الغطاء السياسي لإصدار الأحزاب صحفاً ناطقة باسمها، لكن تطبيق هذا القرار في حاجة إلى أساس قانوني؛ إذ أن قانون المطبوعات الحالي الذي يعود إلى العام ١٩٤٩ لم ينص على السماح لهذه بإصدار صحف على اعتبار أن صدور القانون يسبق تأسيس الجبهة.

لذلك تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء محمد ناجي عطري لتعديل القانون وفق المقتضيات الحالية، انتهت إلى صوغ مشروع أولي سمح لمجلس الوزراء (بمنح تراخيص إصدار صحف للأشخاص والهيئات الاعتبارية وإلى الأحزاب السياسية المرخصة). وتضمن أن يكون الامتياز باسم الحزب وليس أي شخص حيث يتم إلغاؤه في حال حظر الحزب.

وفي حال إقرار القانون من قبل الرئيس الأسد سيكون الثاني في تاريخ سورية الحديث. وهو أعفى الأحزاب من وضع ضمانات ألزم بها الأفراد وقدرها ألفا دولار أمريكي. كما أنه أعفاها من موافقة (أمين سر الجبهة) واستبدالها بإرسال نسخ من الصحيفة إلى النيابة العامة والجهة الإدارية (أي وزارة الإعلام).

الجانب الإجرائي: على الرغم قطع البعث وعوداً بتقديم (تسهيلات كبيرة) للأحزاب كي تصدر صحفها، فإن ذلك حمل كثيراً من الأسئلة، الأمر الذي تطلب لقاء بين قادة الأحزاب ونائب الرئيس الدكتور محمد زهير مشاركة في الأسبوع الماضي. وتناولت التساؤلات: مكان الطبع، دورية الجريدة، العلاقة مع (المؤسسة العامة لتوزيع المطبوعات) الحكومية، سعر المبيع، الموازنة.

ويشير الواقع الراهن إلى أن أكثر الصحف توزيعاً كانت (نضال الشعب)، إذ وصل عدد نسخها إلى عشرة آلاف، على رغم قيام أعضاء الحزب بجناحيه ب(تسليمها باليد إلى الأصدقاء والأعضاء)، وكانت كلفة كل عدد تتراوح بين ألف وألفي دولار أمريكي علماً أن المقالات المنشورة غير مدفوعة وكانت تطبع في مطبعة خاصة.

وأعلن جناح وصال فرحة بكداش أن جريدته ستكون (صوت الشعب)، بينما اختار جناح فيصل (النور) الاسم التاريخي للصحيفة الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري، وحلت (نضال الشعب). وهي الجريدة السرية منذ تأسيسه العام ١٩٥٣، منذ تأميم الصحف في أيام الوحدة السورية - المصرية العام ١٩٥٨ بدلاً من (النور) التي كانت ناطقة باسم الحزب الشيوعي منذ العام ١٩٥٤.

وحصل قادة الأحزاب على السماح بالطبع في مطابع الحكومة، لكن بعضهم (ينوي الطبع في مطابع خاصة إذا كان ذلك أرخص)، علماً أن تقديرات معظم الأحزاب تعتقد أن (الكلفة هي ضعف هذا المبلغ إذا أردنا إصدار صحف تتنافس الصحف الحكومية الثلاث) (الثورة، البعث، تشرين) وإلا (ليس هناك داع لوجود صحفنا)، علماً أن الميل المؤكد عند جناحي الشيوعي هو إلى جريدة أسبوعية بعشرين ألف نسخة و(ربما) بالقياس العادي لـ(تقديم موقف وليس خبراً) فيما تنوي الأحزاب الأخرى إصدار نصف شهرية أو شهرية بقياس نصفي.

ومن (التحديات) الأخرى التي تواجهها الأحزاب - الصحف هو وجود الكادر الصحفي المؤهل والخبير نظراً إلى صعوبة ذلك نتيجة ظروف البلد الصحفية وشروط عمل الأحزاب السابقة وعدم قدرتها الراهنة على تقديم مكافآت مالية. وتساءل زعيم أحد الأحزاب: (كيف يمكن لي أن أنافس صحيفة حكومية تضم أكثر من ألفي شخص من صحفيين وإداريين). يذكر أن بلاغاً صدر بعد وصول البعث إلى الحكم في ٨ آذار (مارس) العام ١٩٦٣، وأوقف (جميع الصحف وختم أماكن طبعها، باستثناء ثلاث صحف هي (البعث) الناطقة باسم الحزب الحاكم و(الوحدة العربية) و(يردى) تلاها مرسومان لإحداث (مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر) التي تصدر حالياً (الثورة) الحكومية منذ العام ١٩٦٣، وإصدار (تشرين) في مطلع السبعينات، وبقيت (الثورة) و(البعث) و(تشرين) الصحف القومية الرسمية الوحيدة في البلاد.

الصحافة الحزبية

والحاجة إلى دراستها^(١١٦)

عماد نداد^(١١٧)

اهتمت الأحزاب السورية بصحافتها ونشرها في مختلف المراحل التي عاشتها، مستفيدة من الهوامش التي أتيحت لحركتها عموماً، ومن التراث الديمقراطي الصحفي الذي أسست له سنوات الصحافة الحرة والعلنية التي مرت بها البلاد في أكثر من مرحلة سابقة أو تالية للاستقلال.

ولم تكن الأحزاب السياسية أصلاً قادرة على الانتشار كي تنقل رسالتها السياسية ومضامين البرامج التي تنتبهاها، ومن أهمها الصحافة والبيان والمنشور، وبقية المطبوعات الأخرى في ظروف لم تسمح بعد باستخدام وسائل من أنواع أخرى كالتلفزيون أو الراديو أو الانترنت.

ويغدو الحديث عن الموضوع ذا قيمة اليوم مع الانتقال إلى مرحلة جديدة ومهمة هي علنية الصحافة بالنسبة لأحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) التي تشكل ائتلاًفاً للأحزاب المؤيدة لحزب البعث العربي الاشتراكي.

^(١١٦) الحياة، (لندن)، ١٦/١٢/٢٠٠٠.

^(١١٧) صحفي سوري.

إن هذه الخطوة تجعل من الضروري التوقف عند نوعين من الإصدارات الصحفية السياسية التي مارستها الأحزاب في سورية هما:

١ - الإصدارات شبه العلنية.

٢ - الإصدارات السرية.

دخلت أحزاب الجبهة ائتلافها مع البعث، منطلقة من ممارسات سياسية خاصة بها أفرزت تلقائياً أشكالها وأدواتها، وإذا كان ميثاق الائتلاف المعروف بميثاق الجبهة لم يشرع لهذه الأشكال والأدوات، فإنه أيضاً لم يحظر التعامل معها، ولكن هذا التعويم الذي أعطيت له صيغة (السماح بصحيفة للجبهة) وهي لم تصدر أبداً، جعل التعاطي مع الإصدارات الخاصة بالأحزاب مسألة حذرة. إن الحذر يأتي من كونها ليست علنية، هذا أولاً، وثانياً ربما تعرض التحالف إلى أزمة فيما لو خرجت عن النمطية التي نتعاطى معها، وحدث هذا أكثر من مرة.

كان لكل حزب تجربته مع الإصدارات، وتتراوح هذه التجربة بين نشرة هي بمثابة (صحيفة حزبية ناطقة باسمه) أو بيان أو منشور أو كراس يتناول موضوعاً فكرياً سياسياً يحاول الحزب التبشير أو الدعوة إليه أو ربما المساجلة به.

وإذا استثنينا تجربة حزب البعث، الذي تحولت صحيفته (البعث) المعروفة بتاريخيتها في الأدبيات السياسية منذ نشوئها، إلى صحيفة يومية علنية بعد أن تولى (البعث) الحكم، فإن صفح الأحزاب الأخرى سواء كانت دخلت الجبهة أو خرجت منها أو لم تدخلها، ظلت في مرحلة غير علنية منذ العام ١٩٦٣.

وواقعياً كانت صفح الأحزاب الموالية تعامل على أساس مضمونها المؤيد والحذر في طروحاته، وهذه المعاملة لم تصل إلى حد شرعنتها إلا حديثاً مع قرار القيادة القطرية للبعث الذي سمح بإصدار علني لها. وهذه النشرات (الصحف) صدرت عن الحزب الشيوعي السوري صحيفة (نضال الشعب) وعن الاتحاد الاشتراكي العربي (الاشتراكي العربي) وعن الوندويين الاشتراكيين (الوندوي الاشتراكي) وعن الاشتراكيين العرب (العربي الاشتراكي).

ووازتها نشرات تحمل أسماء شبيهة عند كل انشقاق كان يحصل في هذه الأحزاب في محاولة لإضفاء الشرعية التاريخية على استمراريته.

وواقعياً لم تثر هذه النشرات (الصحف) أي نوع من الخلافات مع الرقابة، لأنها لم تكن توزع في الأسواق، وإنما للأعضاء والأصدقاء وبكمية محددة نسبياً، وحصلت بعض الإرباكات داخل التحالف نفسه (أي الجبهة) في حالات نادرة، كما حصل مع حركة الاشتراكيين العرب (عبد الغني قنوت) عندما أثار زوبعة سياسية خلال مقال عن التجاوزات

القانونية. وأخضعت بعدها نشرات الأحزاب إلى رقابة الجبهة قبل الطباعة لكن وزارة الإعلام لم تتدخل أبداً في هذا الموضوع.

كذلك وقع مثل هذا الإرباك مع الحزب الشيوعي السوري في مطلع الثمانينات خلال الصراع مع (الإخوان المسلمين)، وكان الحزب الشيوعي وقتها يحاول رفع لهجة بيانته الانتخابي المتعلق بمجلس الشعب فخاض الانتخابات خارج قائمة الجبهة، ولم يتمكن من إيصال أي مرشح.

ويمكن ملاحظة أن بعض إصدارات الأحزاب اقتصرت على المناسبات فقط وبشكل محدود لا يتعدى الصفحات الأربع. إن مثل هذا الموضوع يفتح المجال للحديث عن النشرات الموازية التي كانت تصدر بشكل سري ويتعرض حاملها للمساءلة، وهذا يرتبط بطبيعة الحال بالأحزاب التي لم تدخل الجبهة أو التي تشكلت لاحقاً أو التي اتخذت موقفاً معارضاً.

أصدرت هذه القوى والأحزاب مجموعة مهمة من الأدبيات السياسية التي توقفت مطولاً عند الأوضاع الداخلية، وسواءً أخطأت فيما قالته أو أصابت، فإن لهذا شأن آخر غير هذا الموضوع. لكنها سجلت تجربة صحفية في الظل يمكن محاكاتها على أساس أنها نوع من الصحافة التي مرت في تاريخ الحركة السياسية في سورية.

فإذا ما ذكر (الإخوان المسلمون) ذكرت (النذير) وهي الصحيفة الناطقة باسمهم التي تناولت الصراع الداخلي في ذروته في الثمانينات على أرضية العداء الكامل للنظام السياسي في سورية. وأوردت بعض الكتب التي أصدرها البعث عن ذلك الصراع عبارات من هذه الصحيفة السرية جارحة تشير إلى شيء أسمته (الحقد المقدس) كما ذكر واحد من تلك الكتب. ويتمنى الكثيرون إلقاء نظرة عليها لمعرفة الطريقة التي يتعامل من خلالها (الإخوان المسلمون) مع الأحداث الدامية في أواخر السبعينات و أوائل الثمانينات.

وإذا ما ذكر (حزب العمل الشيوعي) في سورية أو (الرابطة) ذكرت مجموعة من المنشورات نشط بها هذا الحزب ومن بينها: (الراية الحمراء) و(النداء الشعبي)، حين كانت الرابطة تعتبر (الراية الحمراء) جريدتها المركزية وكانت تصل إلى المحامين والمتقنين والصحفيين سرّاً فيما كانت (النداء الشعبي) تدس من تحت الأبواب ليلاً. أيضاً شهدت التجربة السياسية السورية المحظورة جرائد سرية مثل (الراية الناصرية) التي كان يصدرها التنظيم الشعبي الناصري المحظور. و(الثوري العربي) كان يصدرها (حزب العمال

الثوري) و(نضال الشعب) طبعة (رياض الترك) كما كان يسميها أحد القادة الشيوعيين الرسميين مازحاً في الثمانينات!.

أما الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الذي كان يقوده المرحوم الدكتور جمال الأتاسي، أصدر أكثر من نشرة سرية. لكنه كان يكتب اسمه الصريح على مقالاته المعارضة، وخصوصاً في النشرة التي كانت تصدر باسم (التجمع الوطني الديمقراطي).

أيضاً أصدر حزب (منظمات القاعدة) الذي انشق عن الحزب الشيوعي بزعامة مراد يوسف نشرة سرية اسمها (صوت الشعب) كما أصدرت مجموعات سياسية كثيرة نشرات مكتوبة بخط اليد، لكن العديد منها توقف بعد عدد أو عديدين.

إن تجربة الصحافة السرية غدت اليوم تاريخاً يحمل من الطرافة بقدر ما يحمل من المأساة، ذلك أن المهمات التي كانت تكتب في هذه النشرات، وخصوصاً المكتوبة بخط اليد كانت أكبر من أن تقوم بها دولة كاملة، وأيضاً إن بعض ما كتب كان يحمل حساً من الغيرة الوطنية والاجتماعية والقومية عالياً على رغم معالجة موضوعاته بطرق حماسية ليس هنا مجال الحديث عن صحتها.

وهذه التجربة تختزل زمناً مهماً من العمل السياسي، باعتبار أن الحزب السياسي بلا نشرة تعبر عن البرنامج يصبح عاجزاً وقاصراً، وباعتبار أن نسبة كبيرة من هذه الأحزاب تلاشت، وصار من الضروري التوقف عند صحة أو خطأ تجربتها بما فيها الصحافة السرية.

الفصل الخامس

عودة المثقف بعد الغياب القسري.. حوارات "المجتمع المدني"

(३३४)

الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني^(١١٨)

تحتاج سورية اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية لاستخلاص دروس العقود الماضية، وتحديد معالم المستقبل؛ بعد أن تردت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وأضيفت إليها تحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، فضلاً عن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، التي تطرح على شعبنا وأمتنا مهام النهوض لمواجهةها ودرء أخطارها.

وانطلاقاً من إيمان صادق بالوطن والشعب وما يتوفران عليه من إمكانيات خلاقية وقوى حية، وحرصاً على التفاعل الإيجابي مع أي مبادرة جادة للإصلاح، تمس الحاجة اليوم إلى حوار شامل بين جميع أمناء الوطن وفئاته الاجتماعية وقواه السياسية ومثقفيه ومبدعيه ومنتجيه؛ للمشاركة في الفعاليات التي من شأنها أن تؤدي إلى نمو المجتمع المدني المؤسس على حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، وإلى بناء دولة حق وقانون تكون دولة جميع مواطنيها وموطن اعتزازهم، بالا استثناء ولا تمييز. فبلادنا اليوم في حاجة إلى جهود الجميع لإحياء المجتمع المدني الذي حرم ضعفه وإضعافه، في العقود الماضية، عملية النمو والبناء من قدرات و فاعليات وطنية مهمة وجدت نفسها مجبرة على الابتعاد عن الممارسة الإيجابية.

^(١) عرفت بوثيقة الألف ؛ نتيجة توقيع ألف مثقف وناشط عليها، ونشرت في أكثر من صحيفة، انظر: الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/١/٨، والسفير، (بيروت)، ٢٠٠١/١/١١.

وإن ما يكتنف مفهوم المجتمع المدني من التباس ناشئ عن تعدد التجارب الديمقراطية في التاريخ القديم والحديث لا ينفي وجوده الواقعي عندنا بوصفه كينونة اجتماعية في التاريخ وفي العالم، ولا سيرورة انتقاله المتعثرة إلى مجتمع عصري وحديث الذى أنتج مجتمعنا خلالها ثقافة متجددة وصحافة حرة ونقابات وجمعيات وأحزاباً سياسية وشرعية دستورية وتداولاً سلمياً للسلطة، حتى غدا من أقل الأقطار العربية تأخراً، إن لم يكن من أكثرها تقدماً. وكانت تلك السيرورة ترقى بمجتمعنا إلى الاندماج الوطني والاجتماعي، إلى أن حدث ذلك القطع المؤسس على ((المشروعية الثورية)) الانفلابية في مواجهة المشروعية الدستورية. ولم يكن ممكناً تهميش المجتمع المدني وتغييبه، على هذا النحو، لولا تماهي السلطة والدولة، وتماهي الشخص والمنصب الذي يشغله، وصبغ الدولة بصبغة الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد، وجعلها دولة جزء، من المجتمع لا يعترف بجزئيته، بل يقدم نفسه ممثلاً للشعب و((قائداً للدولة والمجتمع))، ويخفض المواطنة إلى مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي، وينظر إلى بقية المواطنين على أنهم مجرد رعايا. فغدت أموال الدولة ومؤسساتها وثروات الوطن ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً كأنها اقطاعات وحيازات وملكيات خاصة توزع على الموالين والأتباع، فحلت الامتيازات محل القانون والهبات والعطايا محل الحقوق، والمصالح الخاصة محل المصلحة العامة، واستباح المجتمع وانتهبت ثرواته، وتحكم من صاروا رموزاً للعسف والفساد بمقدراته، وغدا كل مواطن مشتبهاً به، بل ((مداناً تحت الطلب)). وراحت السلطة تنظر إلى الشعب لا على أنه كم مهمـل وموضوع لإرادتها فحسب، بل على أنه قاصر وناقص أهلية وموضع ريبة وشك، ولم يخل الأمر من تخوينه كلما بدرت منه بوادر التعبير عن رأيه والمطالبة بحقوقه. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تغييب المجتمع المدني أدى إلى تغييب الدولة؛ مما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما، إذ لا يقوم أحدهما إلا بالآخر. فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي شكله السياسي، وهما معاً يشكلان النظام الديمقراطي.

إن مجتمعنا الذي أنتج ثوراته الوطنية على الاستعمار، وحركته السياسية المناوئة للاستبداد السياسي، وأسفر عن روحه الوطنية القومية المتوثبة إلى التحرر والتقدم، والذي صبر وصابر وقدم الكثير والكثير من الشهداء والتضحيات في سبيل الحرية والكفاية والعدل ولا يزال قادراً على إعادة إنتاج حياته الاجتماعية والسياسية، وإعادة بناء اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم، والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والتقاني. وهو

قادر على تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الاستبداد وتم فصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها.

لقد باتت واضحة للعيان نتائج الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم الاشتراكية. وتبين للجميع، مع انهيار النموذج السوفييتي واستطالاته في أوروبا الشرقية وفيما كان يسمى العالم الثالث، استحالة بناء الاشتراكية أو بناء ديمقراطية اجتماعية مشروعية من الشعب. وتبينت أكثر نتائج النظر إلى الشعب على أنه مادة أو موضوع لـ"الإرادة الثورية"، ونتائج إنكار إفراكية الواقع، وتعدد مكوناته الاجتماعية والثقافية والسياسية وتنوعها، واختلاف مصالح فئاته الاجتماعية وتباينها، ومن ثم إنكار حقيقة أن القانون، بصفته ماهية الدولة وتعبيراً حقوقياً عن النظام العام، وبصفته تعبيراً عما هو مشترك بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية، هو تسوية تاريخية بين هذه المصالح وذلك الاختلاف الذي يجب أن يكون قوام الوحدة الوطنية الفعلية. هذه التسوية التاريخية هي التي تنتج الدستور والمدونة القانونية بما يتسق وتطور النظام العام المتأثر، بالطبع، بإيقاع التطور العالمي؛ لذلك فإن الدساتير والقوانين تعدل وتطور أو تغير وفق مقتضيات هذا التطور. وعلى هذا فإن مفهوم المجتمع المدني الذي انبعث من جديد في سبعينات القرن العشرين، على صعيد العالم الذي ننتمي إليه، مكانياً على الأقل، كان ولا يزال يمثل بداية الوجود الاجتماعي، منذ انتقل البشر من الطبيعة إلى الاجتماع، أي إلى العمران البشري والسياسة المدنية، بتعبير ابن خلدون، ومن صلب هذا المفهوم يتولد نسل مفاهيمي ينتج عنه ويشير إليه "العقد الاجتماعي" في مواجهة "الحق الإلهي" الذي ادعاه الأباطرة والملوك المستبدون لأنفسهم. وما هذا العقد سوى معادل سياسي للانقلاب العقلائي الذي جعل مركز ثقل المعرفة البشرية في الإنسان، فأنتج المجتمع الحديث والفكر الحديث الدولة المدنية الحديثة التي تكفل حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية كفالتها حرية الفكر، في ظل الاعتراف بالفرد ذاتاً إنسانية عاقلة ومستقلة ومالكة زمام حياتها ومسئولة عن أفعالها وحررة في فكرها وضميرها، وبما ينتج عن هذا الاعتراف في حقل الممارسة من حرية مجددة بالقانون ومشروطة بالمسؤولية تتوجهها المبادرة الخلاقة وحب المعرفة والعمل مع الجماعة ومن أجلها.

لذلك كله، تلح الحاجة اليوم إلى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية محررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها جميع الصلاحيات، ومحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية ومستقلة عنها؛ وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة الواعية والهادفة، ولتحقيق التوازن

الضروري بين المجتمع والدولة، وتنسيق وظائفهما في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة وتعزيز الوحدة الوطنية، ومن ثم توطيد هبة الدولة وسيادتها وصيرورة القانون مرجعاً عاماً وحكماً للجميع. ففي نطاق المجتمع المدني، فقط، يمكن إطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر والاعتراف بما فيه من صواب، لتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقاً من المشترك الوطني إلى المنفعة العامة والخير العام. فليس من حق أي فئة اجتماعية أو سياسية أن تقرر، وحدها، ما هي المصلحة الوطنية والقومية وما هي الوسائل والأساليب الكفيلة بتحقيقها؛ لذلك فإن على أي فئة اجتماعية أو سياسية، بما في ذلك السلطة المسككة بدفة الحكم اليوم أن تطرح رؤيتها وتصوراتها وبرنامجهما على الشعب لمناقشتها والحوار حولها، وليس من حوار ممكن من دون حرية الرأي والتعبير ومن دون نقابات حرة وإعلام حر وأحزاب حرة ومنظمات اجتماعية حرة ومؤسسة تشريعية تمثل الشعب حقاً وفعلاً، وليس من إصلاح ممكن من دون حوار وطني شامل، فالحوار ينتج دوماً حقائق جديدة ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعاً. ومنطق الحوار ينفي ((منطق)) احتكار الحقيقة واحتكار الوطنية وأي احتكار آخر. لذلك ندعو إلى اعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي لحل جميع الخلافات بالتسوية والنفاهم، وهذه من أهم سمات المجتمع المدني ومزاياه.

ولا تتحلّى حيوية المجتمع المدني في شيء أكثر مما تتحلّى في إنشاء تنظيمات طوعية غير حكومية مستقلة ومتنوعة جوهرها الخيار الديمقراطي، وغايتها دولة حق وقانون تكفل الحقوق المدنية وتصون الحريات العامة. لذلك ترى في الدفاع عن المجتمع المدني دفاعاً عن دولته وعن السلطة المسككة بزمامها.

ولكي تثمر الإصلاحات الاقتصادية، ولكي تتجج عملية مكافحة الفساد والإفساد لابد أن يمهّد لها ويرافقها إصلاح سياسي ودستوري شامل، وإلا فإن هذه الإصلاحات لن تحقق المأمول منها. لذا ينبغي أن تتحول عملية الإصلاح ومكافحة الفساد إلى آلية عمل قانونية دائمة تحفز المشاركة الشعبية وتعزز الرقابة والإشراف المستمرين على مؤسسات الدولة التي هي مؤسسات نفع عام، وعلى أنشطة القطاع الخاص أيضاً، في جو من الشفافية يتيح لجميع الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية فرص المشاركة الفعلية في التخطيط والإعداد والتنفيذ والتقويم، والتنبيه إلى الخطأ والهدر والفساد فور وقوعها، وتمكين القضاء والهيئات الرقابية من المساءلة والمحاسبة. فإن المعالجات الجزئية والاستثنائية والانتقائية لا تؤدي إلى الإصلاح.

وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا من اعتبار الإنسان غاية في ذاته، واعتبار حريته وكرامته ورفاهيته وسعادته هي هدف التنمية والتقدم، والوحدة الوطنية والمصلحة العامة مبدئين ومعياريين لجميع السياسات والممارسات، والمواطنين جميعاً متساوين أمام القانون، فلا تمييز بينهم على أي اعتبار كان ولا تفاضل في المواطنة؛ ما دام التمييز والتفاضل ينتجان دوماً أصحاب امتيازات ومحرومين من الحقوق، ويذران، من ثم، بذور التفرقة والشقاق، وينحطان بالعلاقات الاجتماعية إلى ما دون السياسة، وإذ تنطلق رؤيتنا وممارستنا كذلك من حقيقة أن السياسة الحقّة هي التي تتعدّد جميع دلائلها على المصلحة الوطنية القومية والإنسانية لا على المصالح الخاصة والأعمال الفردية، وأن الإنجازات الوطنية تنسب إلى الشعب لا إلى الأفراد، وأن الفئات الاجتماعية والأحزاب السياسية إنما تتحدّد بالكل الاجتماعي الوطني ولا تحدده، وأن الشعب هو مصدر جميع السلطات؛ فإننا نرى، في الإصلاح السياسي مدخلاً ضرورياً ووحيداً للخروج من الركود والتردي وإخراج الإدارة العامة من عطلتها المزمّنة، وأن المقدمات الضرورية للإصلاح السياسي والتي لم تعد تحتّم التأجيل هي الآتية:

١ - وقف العمل بقانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة، وتدارك ما نجم عنها من ظلم وجيف، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحقوق العمل بموجب القوانين والأحكام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين إلى الوطن.

٢ - إطلاق الحريات السياسية، ولأسيما حرية الرأي والتعبير، وقوننة الحياة المدنية والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية، وخاصة النقابات التي حولت إلى مؤسسات دولية ففقدت كلياً أو جزئياً الوظائف التي أنشئت من أجلها.

٣ - إعادة العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر والذي تم تعطيله بموجب الأحكام العرفية.

٤ - إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، بما يضمن تمثيل فئات الشعب كافة تمثيلاً فعلياً، وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضاء مستقل؛ ليكون البرلمان مؤسسة تشريعية ورقابية حقاً تمثل إرادة الشعب، ومرجعاً أعلى لجميع السلطات، وتعبيراً عن عضوية المواطنين في الدولة ومشاركتهم الإيجابية في

تحديد النظام العام. فإن عمومية الدولة وكليتها لا تتجلبان في شيء أكثر مما تتجلبان في المؤسسة التشريعية، وفي استقلال القضاء ونزاهته.

٥ - استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

٦ - إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد، ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي، وفي العمل المناسب والحياة الكريمة، وحماية حقوق الأجيال القادمة في الثروة الوطنية والبيئة النظيفة. فإنه لا معنى لتنمية اقتصادية واجتماعية إن لم تؤد إلى رفع الظلم الاجتماعي وأنسنة شروط الحياة والعمل ومكافحة البطالة والفقر.

٧ - إن الإصرار على أن أحزاب ((الجهة الوطنية التقدمية)) تمثل القوى الحية في المجتمع السوري وتستنفد حركته السياسية، وأن البلاد لا تحتاج إلى أكثر من ((تفعيل)) هذه الجهة، سيؤدي إلى إدامة الركود الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي؛ فلابد من إعادة النظر في علاقتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ يقصي الشعب عن الحياة السياسية.

٨ - إلغاء أي تمييز ضد المرأة أمام القانون.

وبعد، فإننا من منطلق الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي، وفي عملية الإصلاح، نتداعى وندعو إلى تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع، وهي استمرار وتطوير لصيغة ((أصدقاء المجتمع المدني))، علنا نسهم، من موقع المسؤولية الوطنية، ومن موقع الاستقلال، في تجاوز حالة السلبية والعزوف، والخروج من وضعية الركود التي تضاعف تأخرنا قياساً بوتائر التقدم العالمي. وعلنا نخطو الخطوة الحاسمة التي تأخرت عقوداً في الطريق إلى مجتمع ديمقراطي حر سيد مستقل، يسهم في إرساء أسس جديدة لمشروع نهضوي، يضمن مستقبلاً أفضل للأمة العربية.

ألف سياسي ومثقف يطالبون بإصلاحات سياسية تشمل الدستور والانتخابات على جميع المستويات^(١١٩)

في خطوة هي الثانية من نوعها منذ وصول الرئيس بشار الأسد إلى سدة الحكم في سوريا في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠٠، وشروعه ببرنامج إصلاحي طموح. قامت مجموعة كبيرة من السياسيين والمثقفين بلغ عددهم حدود الألف بالتوقيع على وثيقة من ثلاث صفحات تطالب بإرفاق الإصلاح الاقتصادي بآخر سياسي، من أجل تفعيل المجتمع المدني في سوريا. والذي كثرت جمعياته ومنندياته في دمشق ومحافظات القطر الأخرى في الأونة الأخيرة.

وتتشابه مطالب الوثيقة بمطالب بيان سابق أصدرته مجموعة من المثقفين استمد اسمه فيما بعد من عددهم (بيان ال-٩٩)، وتتلخص بإلغاء حالة الطوارئ ورفع الأحكام العرفية، وإطلاق المعتقلين السياسيين والسماح بالعودة للمبعدين، وإصدار قانون ديمقراطي يكفل حرية الإعلام، وآخر يكفل انتخابات ديمقراطية حرة، كما تؤكد الوثيقة على ضرورة استقلال القضاء ونزاهته وإحقاق حقوق المواطن المنصوص عليها في الدستور، وعدم إقصاء الشعب عن السياسة، وإلغاء أي تمييز ضد المرأة.

ومن بين الأسماء المعروفة التي وقعت على الوثيقة، والتي ينتظر أن تعلن بعد جمع أكبر قدر ممكن من التواقيع - صادق جلال العظم (مفكر) خيرى الذهبي (كاتب) ميشيل كيلو (باحث) وليد البني (باحث) عارف دليلة (باحث) نجاتي طيارة (باحث) إحسان عباس

^(٢)السفير، (بيروت)، ١١ / ١ / ٢٠٠١.

(باحث) نبيل المالح (مخرج) جاد الكريم الجباعي (باحث) ميه الرحي (كاتبة) رياض سيف (رجل أعمال ونائب).

وتبدأ الوثيقة بالمقدمة التالية: "تحتاج سوريا اليوم أكثر من أي وقت مضى، إلى وقفة موضوعية لاستخلاص دروس العقود الماضية وتحديداً معالم المستقبل بعد أن تردت أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والثقافية، وأضيفت إليها تحديات العولمة والاندماج الاقتصادي، فضلاً عن تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، التي تطرح على شعبنا وأمتنا مهام النهوض لمواجهتها ودرء أخطارها".

وتتطلب بعدها من أن المجتمع المدني كان موجوداً واقعياً في سوريا بوصفه "كينونة اجتماعية في التاريخ وفي العالم" حيث ارتقت تلك الصيرورة بمجتمعنا إلى الاندماج الوطني والاجتماعي، إلى أن حدث ذلك القطع المؤسس على ((المشروعية الثورية)) الانقلابية في مواجهة المشروعية الدستورية، ولم يكن ممكناً تهميش المجتمع المدني وتغييبه على هذا النحو لولا تماهي السلطة والدولة وتماهي الشخص والمنصب الذي يشغله، وصوغ الدولة بصيغ الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد، وجعلها جزءاً من المجتمع لا يتعرف بجزئيته، بل يقدم نفسه ممثلاً للشعب))، و((يخفض المواطنة إلى مستوى الحزبية الضيقة والولاء الشخصي وينظر إلى بقية المواطنين على أنهم مجرد رعايا فغدت أموال الدولة ومؤسساتها وثروات الوطن ومؤسسات المجتمع المدني أيضاً كأنها أقطاعات وحيازات وملكيات خاصة توزع على الموالين والأتباع)).

تضيف الوثيقة ((إن تغييب المجتمع المدني أدى إلى تغييب الدولة مما يؤكد العلاقة الجدلية بينهما، إذ لا يقوم أحدهما إلا بالآخر، فالمجتمع المدني هو مضمون الدولة الحديثة، والدولة الحديثة هي شكله السياسي، وهما معاً يشكلان النظام الديمقراطي)).

ثم تنتقل الوثيقة إلى تأكيد ثقتها بقدرة المجتمع على إعادة إنتاج ((حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والتقاني)). وتضيف أن المجتمع ((قادر كذلك على تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الاستبداد وتم فصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها)).

ومن ثم تتكبد على الحديث عن ((نتائج الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم الاشتراكية)) كما أضافت الوثيقة ((تبين أن نتائج النظر إلى الشعب على أنه مادة أو موضوع لـ ((الإرادة الثورية)) ونتائج إنكار إفرادية الواقع وتعدد مكوناته الاجتماعية

والثقافية والسياسية وتنوعها واختلاف مصالح فئاته وتباينها، ومن ثم إنكار الحقيقة أن القانون بصفته ماهية الدولة وتعبيراً حقيقياً عن النظام العام، وبصفته تعبيراً عما هو مشترك بين جميع المواطنين وجميع الفئات الاجتماعية، هو تسوية تاريخية بين هذه المصالح وذلك الاختلاف الذي يجب أن يكون قوام الوحدة الوطنية الفعلية)).

وتعود الوثيقة إلى الحديث عن ضرورة الإسراع في إحياء النظام المدني فتقول ((تلح الحاجة اليوم إلى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية التي منحت نفسها من جميع الصلاحيات، ومتحررة من جميع الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، كالمذهبية والعشائرية والطائفية، ومستقلة عنها وذلك لإعادة إنتاج السياسة في المجتمع بوصفها فاعليته الحرة والواعية والهادفة ولتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة وتنسيق وظائفهما في سبيل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة، وتعزيز الوحدة الوطنية، ومن ثم توطيد هيبة الدولة وسيادتها، وصيرورة القانون مرجعاً عاماً وحكماً للجميع)).

وتؤكد الوثيقة على أهمية المجتمع المدني الذي يمكن في نطاقه ((إطلاق حوار وطني شامل قوامه حرية الرأي والتعبير واحترام الرأي الآخر، والاعتراف بما فيه من صواب لتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقاً من المشترك الوطني إلى المنفعة العامة والخير العام)).

تضيف ((ليس من إصلاح ممكن من دون حوار وطني شامل، فالحوار ينتج دوماً حقائق جديدة ليست لأي من المتحاورين، بل لهم جميعاً لأنها قائمة فيهم جميعاً))، حيث تعتبر الوثيقة أنه لكي ((تثمر)) الإصلاحات الاقتصادية وتنجح عملية مكافحة الفساد والإفساد، ((لابد أن يمهّد لها ويرافقها إصلاح سياسي ودستوري شامل)).

وتوضح الوثيقة في صفحتها الثالثة والأخيرة منطلقها ورؤيتها من ((اعتبار الإنسان غاية في ذاته)) ومن اعتبار ((حريته وكرامته ورفاهيته وسعادته هي هدف التنمية والتقدم والوحدة الوطنية والمصلحة العامة مبدئين ومعياريين لجميع السياسات والممارسات والمواطنين جميعاً متساوين أمام القانون)).

وتنتهي الوثيقة إلى تأكيد مطالب كتابها والموقعين عليها والتي تتلخص بأن حالة الركود والتردي لم تعد تحتل تأجيلاً ((المقدمات الضرورية للإصلاح السياسي)) والتي تعددها الوثيقة بـ:

١ - وقف إعمال قانون الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية وجميع القوانين ذات العلاقة، إضافة إلى ((إطلاق سراح جميع المعتقلين وتسوية أوضاع المحرومين من الحقوق المدنية وحق العمل بموجب القوانين والأحكام الاستثنائية، والسماح بعودة المبعدين إلى الوطن)).

٢ - إطلاق الحريات السياسية، ولإسيما حرية الرأي والتعبير، وقوننة الحياة المدنية والسياسية بإصدار قانون ديمقراطي لتنظيم عمل الأحزاب والجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية.

٣ - إصدار قانون ديمقراطي يكفل حرية الإعلام وتعدد وسائله وتنوعها.

٤ - إصدار قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخابات في جميع المستويات، (...) وجعل العملية الانتخابية برمتها تحت إشراف قضاء مستقل.

٥ - استقلال القضاء ونزاهته وبسط سيادة القانون على الحاكم والمحكوم.

٦ - إحقاق حقوق المواطن الاقتصادية المنصوص على معظمها في الدستور الدائم للبلاد، ومن أهمها حق المواطن في نصيب عادل من الثروة الوطنية ومن الدخل القومي.

٧ - إن الإصرار على أن أحزاب ((الجبهة الوطنية التقدمية)) تمثل القوى الحية في المجتمع السوري وتستنفد حركته السياسية، وأن البلاد لا تحتاج إلى أكثر من ((تفعيل)) حياة هذه الجبهة، سيؤدي إلى إدامة الركود الاجتماعي والاقتصادي والشلل السياسي؛ فلا بد من إعادة النظر في علاقتها بالسلطة، وفي مبدأ الحزب القائد للدولة والمجتمع، وأي مبدأ يقصي الشعب عن الحياة السياسية.

٨ - إلغاء أي تمييز ضد المرأة أمام القانون.

وتختم الوثيقة وهي الثانية من نوعها في العاصمة السورية والأولى من حيث عدد التواقيع بأنه من منطلق ((الإسهام الإيجابي في عملية البناء الاجتماعي وفي عملية الإصلاح ننداعى وندعو إلى تأسيس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع، فنحن استمرار وتطوير لصيغة ((أصدقاء المجتمع المدني)) علنا نسهم من موقع المسؤولية الوطنية ومن موقع الاستقلال في تجاوز السلبية والعزوف، والخروج من وضعية الركود التي تضاعف تأخرنا قياساً بوتائر التقدم العالمي وعلنا نخطو الخطوة الحاسمة التي تأخرت عقوداً في الطريق إلى مجتمع مدني حر سيد مستقل يسهم في إرساء أسس جديدة لمشروع نهضوي يضمن مستقبلاً أفضل للأمة العربية)).

المجتمع المدني في سوريا..

من "جمعية الأصدقاء"

إلى "لجان إحياء المجتمع المدني" (١٢٠)

د. عبد الرزاق عيد (١٢١)

منذ ما سمي ببيان (٩٩) المطالب بأولوية الإصلاح السياسي، بوصفه المدخل الوحيد لممكّنات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والساحة السورية تشهد حراكاً اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وكأن المجتمع يتمرد على تأسنه الذي طال عقوداً من الزمن، تخلى فيها بملء إرادته عن الشرعية الدستورية باسم الشرعية الثورية الانقلابية بهدف حرق المراحل، وإذا به يكتشف بجميع تياراته حاجته لإحياء مسيرة المجتمع المدني، واستئناف سيرورتها التي توقفت منذ أواخر الخمسينات، بعد أن تحول المجتمع إلى مقبرة، وكأن روح المطلق الهيجلي الذي يرفرف فوق طيات الزمان قرر فجأة أن يحط في سنة ٢٠٠٠ في سوريا، ليتعين هذا الروح في صيغة ثلاثية (المجتمع المدني - الديمقراطية - حقوق الإنسان) أي أن "روح العصر" قد انقذ شراره أخيراً في حلقة ليل بهيم قد طال وطال.

(٣) مجلة الآداب، العدد ١ - ٢ (كانون الثاني - شباط) ٢٠٠١.

(٤) كاتب وباحث سوري.

كيف بدأت الفكرة؟

في بحر السنة الماضية (٢٠٠٠) بدأ لفيف من المثقفين القيام بلقاءات دورية، اختاروا لها اسم ((جمعية أصدقاء المجتمع المدني)) لكن مع توالي الأحداث، وتوسع جبهة المستعدين للعمل الاجتماعي، والتفويض التدريجي لسيكولوجية الخوف التي غدت وكأنها خصيصة وطنية، بدأ التفكير بتطوير الفعالية، ولأشك أن ردة الفعل العقلانية الهادئة من قبل السلطة على بيان (٩٩) ساهمت في إنكفاء روح الأمل المتجاوب مع خطاب الإصلاح، ومن ثم بزوغ إمكانية المراهنة على صدقية هذا الخطاب، ولو بحذر شديد لأن البلاد عاشت طويلاً في فضاءات ((خصوبة اللامتوقع)) حسب تعبير برودون، حيث المجتمع والسلطة يتبادلان الحذر من مجهول آتٍ غير محدد، ولذلك فالكل يخشى الآخر عبر سلسلة لا تنتهي من ((اللامتوقع)) فعندما تغيب سلطة القانون ساهمت ويسود الطغيان فإن كل الاحتمالات تغدو ممكنة حيث الكل، المجتمع والسلطة، في فلك الخوف يسبحون وذلك لأن الطغيان -تعريفاً- هو أن تتصرف دون انتظار حساب. فبدأت لقاءاتنا من جديد للبحث عن صيغ بديلة، نطور ونفعل آليات العمل، ونطمح لإنتاج خطاب قادر على تجاوز خطاب الفكر اليومي، وفق تعبير الشهيد مهدي عامل. هذا الخطاب الذي تخشب، وتخثر، وتصلبت شرايينه في كل أشكال الخطاب السياسي الرسمي (القومي - الماركسي) في سوريا، أي خطاب الحزب الحاكم وجبهته الوطنية التقدمية، كان لابد من تفجير معرفياً وسياسياً وأسلوبياً.

لم يكن من السهل الوصول إلى صيغة متفق عليها، سيما وأن عددنا كمؤسسين لهذه اللجان، كان حوالي (٢٠) مثقفاً، ويتنوعون في أشكال إنتاجهم للثقافة، فلسفة، اقتصاداً، أدباً، رواية، سينما، شعراً... إلخ.

ويتنوعون في مشاربهم الفكرية والأيدولوجية، ومرجعياتهم السياسية والحزبية التي تحذروا منها، ليشكلوا سقفهم السياسي المستقل تحت اسم ((لجان إحياء المجتمع المدني)). كان لابد من عدد من اللقاءات لتحقيق حد أدنى من انتظام شبكات التردد المفاهيمية لأجهزتنا المعرفية. في هذا السياق تم اقتراح صيغة ((إحياء المجتمع المدني)) كبديل لصيغة ((أصدقاء المجتمع)) حيث تبذرت لنا الصيغة الأخيرة (مائعة ورخوة) دلاليّاً على مستوى المحتوى المعرفي والوظيفة الأيدولوجية، والأداء السياسي.

فكان اقتراح صيغة "إحياء المجتمع المدني"، وكأنها المعادل السياسي، للسؤال النظري والفكري الذي يهيكل الشغل النظري لقطاع واسع من الفكر العربي في العقدين الأخيرين،

وهو إحياء فكر عصر النهضة العربي (تتوير - عقلانية - تقدم - حداثه) باعتباره يمثل العمق التاريخي الحقيقي والمستمر لثقافتنا الوطنية المعاصرة، في مواجهة الأطروحة التراثية المحدثنة التي تبحث عن الانتظام في استمرارية تبدأ بآبن رشد أو بآبن حزم أو بآبن خلدون!.

ما هو الأساس النظري لاختيار هذه التسمية؟

يطرح هذا السؤال في سياق ردود الفعل الهائجة تجاه مصطلح ((المجتمع المدني)) بوصفه مصطلحاً غريباً، على الموضة، نتاج التأمر على النظام الاشتراكي، ظهوره في سياق الانهيار البولوني، وهو بالمال يغدو بنظر الخطاب القومي السلطوي والشيوعي الستاليني المعاد إنتاجه ب-((ناتشرية كاريكاتورية)) في خوض المعارك العائلية حول التركة المالية والسياسية، إذ تم تدعيم أقدام الآبن، بعد التخلص من الصهر المزاحم!

هذا الخطابان يؤثمان مصطلح ((المجتمع المدني)) بوصفه مؤامرة، اختراقاً من جانب النفوذ الأجنبي، غزواً ثقافياً غريباً، ناسين أن المنظومات الفكرية القومية والماركسية التي يتبنونها هي نتاج عقل الألمان، وليست نتاج عقل يعرب بن قحطان! إن معاركهم الفكرية هذه ليست نتاج قدح زناد عقولهم بل نتاج دخان أيديولوجيا إخفاء مصالحهم المتناقضة مع مصلحة استعادة المجتمع لذاته، وتمرده على تأسنه وتعفنه، ليتمكن من وضع حد للطغيان من خلال إنتاج مؤسساته المدنية القادرة على الرقابة والمحاسبة والمعاينة المؤسسة على الشرعية القانونية والحقوقية المؤسساتية، انطلاقاً من مفهوم (المواطنة) بوصفه تعبيراً عن الفرد الممتلك لذاته ككيان حقوقي مستقل بذاته، وجسمه ونفسه وإرادته الطوعية الحرة.

فما هي الأسس النظرية لاختيارنا مصطلح "إحياء"؟

لا يزال مصطلح المجتمع المدني يكتنفه اللبس والغموض كمفهوم نظري يشكل تجريباً نظرياً لسيرورة المجتمع الحديث عبر قرون، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، ومرد غموض هذا المصطلح في الخطاب العربي المعاصر يعود إلى حالة القطع المؤسسة على الشرعية الثورية في مواجهة الشرعية الدستورية، هذه الشرعية الثورية التي أسست لها الأنظمة القومية (الناصرية - البعث) والتي ساهمت الأحزاب الشيوعية في تقديم غطاء

نظري لها، من خلال استلهم نموذج اشتراكي بيروقراطي شمولي استبدادي (السوفيتي) حيث تمت عملية وأد سيرورة المجتمع الأهلي وهو في طور التكوين على طريق امتلاك المجتمع المدني، منذ الاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية، حيث بدأت عملية الوأد منذ الستينات في سوريا من خلال مراهنه كل القوى (بعث - ناصرية - شيوعية) على الشرعية الثورية الانقلابية، أي أن إيقاف السيرورة المدنية للمجتمع يتحمل مسئوليتها الجميع -بغض النظر عن حسن النوايا- وذلك عندما اقتتعت كل القوى الحية أن تلغي ذاتها عبر الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم ديموقراطية اجتماعية، سرعان ما تبين مع انهيار النموذج السوفيتي للاشتراكية، استحالة بناء ديمقراطية اجتماعية بلا ديموقراطية سياسية، وعلى هذا فإن مصطلح المجتمع المدني عاد لينبثق من جديد في الثمانينات عالمياً بما فيها نحن العرب الذين ننتمي إلى هذا العالم مكانياً على الأقل! وعلى هذا فإن أي تأجيل لتحرير رقبة المجتمع المدني وإطلاق سراحه، لن يكون إلا زمناً إضافياً نضيفه لاغترابنا عن التاريخ.

وذلك بوصف المجتمع المدني بداهة الوجود الاجتماعي، وقد انتقل من مرحلة الطبيعة إلى مرحلة الاجتماع أي إلى مرحلة العمران البشري والسياسة المدنية بتعبير ابن خلدون.

حيث من صلب هذا المفهوم سيتولد نسل مفاهيمي، ينتج عنه ويشير إليه العقد الاجتماعي في مواجهة نظرية الحق الإلهي كمعادل سياسي للانقلاب العقلاني الذي نقل مركز ثقل المعرفة البشرية من السماء إلى الأرض، أي فك الارتباط بين السماء والأرض، سينتج عنه فصل السلطة الدينية عن السياسية وذلك من خلال (العلمانية).

وهذا الانتقال من المطلق إلى النسبي سينتج عنه (الديموقراطية) بوصفها ممارسة سياسية للنسبي والممكن مما سيتطلب الاعتراف بالفرد كذات مستقلة غائبة فاعلة عاقلة مالكة لحياتها وبدنها وذهنها، امتلاك الفرد لذاته وعقله وذهنه سينتج عنه ما يعادله في حقل الممارسة المعرفية. حرية التعبير والتفكير التي ستتوج المبادرة الخلاقة، والفرد الحر سيتوج مفهوم الاعتراض والمغايرة، حيث الاختلاف أصل الجدل، والجدل هو أصل الطبيعة، وأصل التقدم والابتكار في المجتمع.

أين تكمن خصوصيتنا في إطار هذه السيرورة العالمية على طريق استكمال مفهوم المجتمع المدني لعناصر ترسيمته النظرية، التي كلما تفتح عنصر من عناصره، تفتح عن حاجات جديدة على طريق الحرية التي ستظل البشرية تخوض معركتها اليومية في سبيلها حتى تتوحد مع الله.

عن "الهجنة" و"الخصوصية": أسئلة:

بماذا تختلف السلطنة العثمانية في بنيتها السياسية والأيدولوجية والحقوقية، عن دولة الحق الإلهي في العصور الوسطى الأوروبية، حيث الحكم المطلق، واحتكار السلطة والتصرف بمصائر المجتمع والبشر في الدنيا والآخرة، من خلال توحيد الاستبدادين السياسي والديني، حيث كانا صنوين على حد توصيف الكواكبي.

إذا كانت البيئة واحدة (النظام العثماني - دولة العصور الوسطى الأوروبية) فلماذا ستكون الأطروحة المضادة هجينة، وغزواً ثقافياً، عندما يواجه الفكر التنويري العربي نظرية الحق الإلهي بالعقد الاجتماعي. الحكم المطلق بالشرعية الدستورية، والتعددية السياسية، وحرية الرأي والمعتقد، والرد على توحيد السلطة السياسية بالدينية، بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة، أي بالمأل، مواجهة الاستبداد (بالديموقراطية) ومواجهة المجتمع الديني (مجتمع الملة) بالمجتمع المدني (مجتمع الأمة).

ألنست مسيرتنا منذ الاستقلال عن السلطنة العثمانية، هي مسيرة مجتمع في طور صيرورة دائبة على طريق بناء مقوماته كمجتمع مدني، على المستوى الفكري (عقلانية - تحديث - تنوير) على المستوى الثقافي (حرية تعبير، تعددية، حوار، نقد، عشرات الصحف والمجلات) على المستوى السياسي (تعددية حزبية، برلمانات حقيقية، نقابات، صراع سلمي، تداول سلطة، وعلى المستوى الأخلاقي، نزاهة النخبة السياسية ونظافة اليد والاستقامة حتى يمكن إحصاء عدد السياسيين الفاسدين، بينما في مجتمع الفساد علينا إحصاء عدد النزيهين!).

ألنست هذه مسيرة مجتمعنا؟ ألنست تلك هي مسيرة المجتمع المدني؟

هل نحن نستعير نماذج جاهزة لخصوصيتنا، أم نحن نستأنف مسيرة قد تم توقفها وإيقافها لأسباب موضوعية وذاتية، أي أننا نحيا سيرة موضوعية تمت القطيعة معها بإرادة طيبة ونوايا حسنة لمجموع ما كان يسمى بالقوى التقدمية (البعثية - الناصرية - الشيوعية) باسم الثورة، ثم تبين ضرورة مواجهتها نقدياً وبشجاعة.

هل الخصوصية والأمر كذلك، سوى تأخرنا التاريخي، تأخر السلطنة العثمانية عن دخول المسرح الحقيقي للتاريخ كله، كما يعبر ماركس واصفاً المجتمع المدني، الأمر الذي

من شأنه أن ترتب عليه تأخرنا في النهوض، فهل غدا التأخر مزية، نباهي بها الأمم بوصفها خاصاً عربياً؟

هل المجتمع المدني باختصار، سوى إخضاع الشؤون العامة لرقابة الرأي العام، التي تتطلب بدورها قنوات للرقابة، من خلال تعدد الأحزاب السياسية، وإطلاق حرية الصحافة؟ ومن يخشى رقابة المجتمع المدني سوى اللصوص والفاستدين، والذين أخذوا بحق الرقابة من المجتمع المتسلط عليه بالغلبة والشوكة ووضع كعب القدم في فم الناس لكي لا يتداعوا إلى المطالبة بالحق، منذ ابن خلدون إلى الكواكبي وحتى اليوم؟؟!

ماذا تبقى لنا من المشروع القومي العربي الوحدوي على مستوى الأنظمة والدول والحطام؟ هل تبقى من هذا المشروع سوى ما هو قار في ضمير هذه الشعوب على المستوى الروحي والوجداني والثقافي؟ لم يبق سوى المجتمع المدني عنصراً موحداً للمجتمعات العربية، وتلك مسألة في غاية الأهمية والحساسية بالنسبة إلينا في سوريا ومصير علاقتنا بـ (لبنان).

المجتمع المدني هو القادر على تجاوز مفهوم السيطرة القمعية للمجتمع السياسي، باتجاه الهيمنة للكتلة التاريخية وفق صياغات غرامشي، فكرياً وثقافياً وروحياً، حيث الاستجابة الطوعية للبشر، وحيث الأفق الوحيد لخروج الفكر القومي العلماني الديمقراطي من مأزقه التاريخي، واستعادة زمام المبادرة.

فاسدون ومشبهوهون أولئك الذين يقدمون أنفسهم بوصفهم هم الوطنيين، والمجتمع المدني هو المشبوه والخائن، أية مفارقة تاريخية أن يكون الحاكم وطنياً وأن يكون شعبه خائناً، من يثبت اليوم أنه مع الانتفاضة الفلسطينية البطلة التي هي المدخل إلى حريتهم وحريتنا، هل هي الشعوب التي تملأ ساحات المجتمع المدني، أم الحكام العاقلون الحكماء الداعون لحقن الدماء، وضبط النفس من قبل الطرفين الجنرالات والأطفال على حد سواء؟.

وعلى هذا كان لابد لنا في هذا السياق أن نهتم في أذن فلاسفة ((وطنية الحاكم وخيانة الشعب)) أن يعودوا إلى التاريخ البشري والإنساني، فإنهم لن يخرجوا إلا بهذه النتيجة، من السهل عليك أن تشتري حاكماً، قائداً، أميراً، ملكاً، سلطة لكن التاريخ لن يقدم مثلاً واحداً عن إمكانية شراء أمة.

عودة إلى الوثيقة/ صدى وتفاعل:

- إن الوثيقة تحمل أطيافاً متماوجة بين التأصيل النظري والتحليل السياسي، ومن ثم تحديد المهام انطلاقاً من أن الحامل الاجتماعي لهذه المطالب البرنامجية هو المجتمع نفسه، بعد أن غدا ((طبقة ثالثة)) كالمجتمع الفرنسي قبل الثورة الفرنسية، الذي كان هو الثالث المرفوع بين طبقة النبلاء، وطبقة الأكليروس، أما الطغمتان اللتان تجعلان من المجتمع السوري ثالثاً مرفوعاً، فهما للصقراطية المدنية (شكلاً)، والأتوقراطية العسكرية (فعلاً)، حيث نسبتهم تساوي ٥٠% من السكان، وهذه النسبة تحوز ما يعادل ٩٥% من الدخل الوطني، مقابل ٩٥% من السكان لا يحوزون إلا على ٥% من الدخل الوطني!

- لقد تم توزيع الوثيقة بعد عدد من الجلسات الحوارية، بهدف التوجه نحو المثقفين، بعد أن تم الاتفاق على توسيع المفهوم الاصطلاحي للمثقف، من مثقف منتج للثقافة بشتى تجلياتها الفكرية، والأدبية، الفنية، باتجاه التحديد السوسيولوجي للمثقف، بوصفه يحمل حداً ضرورياً من التعليم، يتيح له ثقافة تؤهله للاهتمام بالشأن العام، ومن ثم الانخراط فيه، بهدف تفعيل قوى النخبة بعد عشرات السنين من العزوف والانكفاء والتكوير السلبي على ذات واهنة، قلقة سوداوية، ضجرة، متأففة، مهزومة، شكاكة بقدرتها وقدرة مجتمعاتها على اجتراح أي فعل سوى الهزيمة المستمرة والدائمة.

- لقد كان مفاجأة لنا أن نرى كل هذا الإقبال على الوثيقة، قراءة، وحواراً، وتوقيعاً مما يعبر عن عمق شعور المجتمع بحاجته إلى استعادة مجتمعيته، إنسانيته، كرامته، إذ تلوح له تباشير الإفراج عنه وإطلاق سراحه.

هذا الإقبال الحوارى المتفاعل، أدى إلى إعادة النظر بالوثيقة استجابة لآراء أطراف وجماعات وأفراد، احتراماً لآرائها حيناً ومشاعرها حيناً آخر، أو كلا الأمرين معاً رغم أن الوثيقة لم تكن معنية بهذه الحسابات الحزبية، لأنها ليست وثيقة حزبية ببساطة، بل هي مداخلية فكرية على واقع سياسي واجتماعي وثقافي، وإذا صح التعبير، إنه مقال جماعي نظري - سياسي مكلف، كتب بلغة هي مزيج العقل والوجدان والفكر والعاطفة، إنه كان يطمح إلى امتلاك الواقع والمجتمع السوري مفاهيمياً لكن عبر بوابة الإحساس والانفعال الوطني والقومي الصادق، كما كان ينصح غرامشي دائماً، حيث لا معنى لطرح مشكلة الوطن معرفياً، دون الإحساس العميق، والانفعال الصادق بمآسيه ومآلاته ومصائره، ولا نستطيع أن نفهم الحد النظري لأبي حيان التوحيدي في تعريف الإنسان بزمه بأنه ((أشكال

الإنسان على الإنسان)) دون أن يتغلغل إلى الأنحاء الجوانبية لتأسي التوحيدي الوطني والاجتماعي وإحساسه الكوني، وهو يؤسس لهذا الإشكال في بنية المجتمع العربي إذ يراكم تنمية الاستبداد عبر التاريخ.

أخيراً: لا نريد الدخول في تفاصيل التهويشات التي رافقت تداول الوثيقة، حواراً وتوقعاً لكي لا نزيد التشويش تشويشاً، ونضيف رصيذاً جديداً في جعبة المشوشين أفراداً أو جهات أو أجهزة.

سنكتفي بالقول: إن الوثيقة التي صدرت باسم الألف متقف، صحيحة نصاً، غير أنها زائفة ومنتحلة نسباً، لأسباب ذاتية تتعلق بمعلنها، أو بالتواطؤ مع بعض الجهات، وهي وثيقة أنتجها مجموعة من المتقفين، لكنها سرعان ما أعادت إنتاجها ذاتياً إذ شكلت سقفاً لهم للانضواء والالتقاء والالتفاف تحت صيغتها لتشكل منبراً حوارياً مباشراً مع المجتمع دون أي وسيط، فهي بذلك موجهة نحو المجتمع وإليه تعود، ولا علاقة لها بأية سلطة مرجعية خارجية، سوى مرجعية الموقف الثقافي والفكري والأخلاقي الضميري المستقل لأعضاء لجننتها التأسيسية، ومبدؤها الرئيسي نزع العنف عن العلاقات السياسية والاجتماعية والثقافية، تحت شعار أعلنه الراحل إلياس مرقص: كفانا ممارسة السياسة حرباً.

قصة ولادة "الوثيقة الأساسية"

١- "لجان المجتمع المدني" في سورية^(١٢٢)

إبراهيم حميدي^(١٢٣)

قبل وفاة الرئيس حافظ الأسد ببضعة أيام وتحديداً في ٢٨ أيار (مايو) ٢٠٠٠، اجتمع عادل محمود وميشيل كيلو ومحمد قارصلي ونبيل المالح في منزل الأخير في منطقة المهاجرين لمناقشة ((ما يمكن فعله في الظرف القائم ودور المتقنين في حياة سورية)).

لم يكن في ذهن اليساريين الأربعة فكرة الدعوة إلى إقامة ((مجتمع مدني)) لكن النقاش وصل بهم إلى ضرورة توسيع دائرة المتحاورين على ((ألا تكون من لون واحد)). ويقول كيلو إن ((الفكرة العامة)) التي دار حولها المتقنون الأربعة كانت ((استبعاد مجتمعنا عن شئونه في معظم الفترة التي أعقبت الاستقلال فلا بد من أن ينصب عملنا على تمكينه من استعادة دوره ككيان مستقل عن السلطة، من خلال تزويده معارف وأنماطاً من الوعي تمكنه من ذلك، والعمل لإرساء حياته على أسس حديثة متجاوزة للسياسة، تقول التجربة التاريخية إنها كانت ضرورية لقيام الدولة والمجتمع الحديثين والديمقراطيين)).

وكان اعتقادهم الأساسي أن التجربة التي ينوون خوضها لا تخرج عن كونها ((استئنافاً للنضالات الديمقراطية التي خضناها كمتقنين)) في السبعينات وبعد وصول الرئيس الراحل

^(١٢٢) الحياة، (لندن)، ٢١ / ١ / ٢٠٠١.

^(١٢٣) صحفي سوري.

إلى الحكم في تشرين الثاني (نوفمبر) العام ١٩٧٠. وأخذ هؤلاء على عاتقهم ((الاتصال السري)) ببعض الشخصيات العامة التي يمكن أن تلعب دوراً في ((المشروع))، فانضم إلى الجلسة الثالثة يوسف سلمان ورفعت السيوفي، وفي الرابعة ياسين شكر ونجاتي طيارة، وفي الخامسة عارف دليلة، وفي السابعة وليد البني والنائب المستقل رياض سيف.

وأسفرت النقاشات آنذاك بدعم من سيف، عن السعي إلى تأسيس ((جمعية أصدقاء المجتمع المدني)) وصاغ المجتمعون مسودة أولى ثم ثانية للجمعية روسها الصناعي سيف وأربعة من ((لجنة خماسية)) بقول الرئيس بشار الأسد ((لا يبنى المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة، بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد))، داعياً إلى وجوب ((فتح حوار وطني شامل لأبناء الوطن كافة للمشاركة في بناء مجتمع ديموقراطي)). وأضافت الوثيقة المقترحة ((أن المجتمع المدني، كما نراه، هو مجموع التنظيمات المجتمعية غير الحكومية من جمعيات ونقابات وهيئات وأحزاب ومنظمات ووسائل إعلام حرة متعددة ومتنوعة ونواد ومؤسسات، جوهره الخيار الديموقراطي. ولا يمكن للديمقراطية أن تتجسد إلا عبر نهوض المجتمع المدني بأنظمته ومؤسساته وخلق حال حوار نقدي بين المجتمع والدولة من أجل مصلحة الوطن. كما أن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني يعتبر السبيل الوحيد لبناء دولة حقيقية للجميع وتحقيق حراك اجتماعي فاعل)). وصولاً إلى الدعوة إلى ((تأسيس جمعية أصدقاء المجتمع المدني في سورية)) علنا نقدم جهداً يسهم في بناء مجتمع ديموقراطي متطور)).

وسعى هؤلاء إلى الاستناد إلى الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها سيف لتبني المشروع رسمياً، فاجتمع إلى ((مسؤولين أمني وسياسي)) للحصول على موافقة رسمية على تأسيس الجمعية، لكنه ((فوجئ)) بأن الرد كان ((أن عملنا خط أحمر)) بحسب قول كيلو. لكن مصادر أخرى أكدت أن أحد المسؤولين وصف تلك الوثيقة بأنها بمثابة ((البلاغ الرقم واحد يصدره صاحب أي انقلاب عسكري يريد السلطة)) وتابع كيلو ((قال الأخ رياض إنه لا يستطيع أن يواصل معنا، ويريد أن يؤسس منتدى خاصاً به)). وأضاف بحضور قرابة اثني عشر أخصاً ((خلونا نفرط الشغلة)). فقلنا ((سنواصل طريقنا من دونك مثملاً بدأنا ونحن لا نعرفك، وسنساعذك في تشغيل منذاك ونتمنى لك التوفيق)).

لاشك في أن سيف كان الأكثر عمليةً بين الحاضرين وهو الوحيد القادم من خلفية تجارية - صناعية على عكس الآخرين اليساريين الذين لم يلتق معظمهم به يوماً، ولم يرد أبداً أن يعمل معه. فما كان من النائب إلا أن شكل لجنة تنظيمية أخرى أعلنت ((منتدى

الحوار الوطني)) ودعا المفكر أنطون المقدسي إلى تدشين أولى ندواته في ١٢ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ للحديث عن المجتمع المدني في حضور دليلة والمفكر صادق جلال العظم وعشرات المهتمين بالشأن الثقافي العام.

أعلن بعض الأعضاء ((دعمهم)) لمنتدى سيف، لكن نشاطه وكسبه الأضواء والمتقنين عجل في إصدار ((الوثيقة الأساسية)) ل- ((الجان المجتمع المدني)). وعاد الآخرون إلى ((المشروع الأصلي)) بحسب قول كيلو الذي أضاف ((قومنا في الجلسة الأولى التي تلت ذلك، تجربتنا واتفقنا على أن مشروع الأخ رياض مختلف عن مشروعنا))، ما أدى إلى انضمام متقنين آخرين هم عبد الرزاق عيد، والمحامي جاد الكريم الجباعي. وأجرى كيلو وغيره ((اتصالات مع مجموعة من المتقنين والمفكرين الإسلاميين وغير الإسلاميين، منهم الدكتور محمد شحرور الذي قبل المشاركة على ألا تعتبر نهائية، ثم حالت ظروف خاصة دون انضمامه إلينا. ثم انضم إلينا صادق العظم الذي كنا قد دعونا بعد الجلسات الأولى. لكن مرض زوجته حال دون مشاركته، والأخ حسان عباس ومحمد كامل الخطيب وخيري الذهبي وقاسم العزاوي والسيدة زينب نطفجي)).

وخلال اتصالات التأسيس انتبه أعضاء إلى عدم وجود امرأة في الهيئة التأسيسية، فأرادوا تدارك ذلك بدعوة الدكتورة مي الرجبى ثم حنان قصاب حسن وصولاً إلى نطفجي، وهو الأمر الذي سينتبه إليه لاحقاً الأعضاء عندما يضيفون في ((اللحظة الأخيرة)) فقرة تخص إصدار قانون عادل للمرأة، وقال كيلو ((اسم الهيئة التأسيسية أقر قبل ثلاثة أشهر فقط تتبثق منها هيئة تنسيق مكونة من عيد، العظم، المالح، الجباعي، سلمان، دليلة، وكيло)).

في غضون ذلك لم يكن ظهور ((منتدى الحوار الوطني)) وجذبه الانتباه المشجع الوحيد، بل إن ٩٩ متقناً دخلوا الساحة الرسمية والشعبية والثقافية السورية في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ ببيان طالب بالحرية والديمقراطية ورفع حال الطوارئ؛ الأمر الذي قابلته السلطات ب- ((انزعاج))، لم يترجم إلى إجراءات ضد أي شخص وقع عليه.

كما أن عدداً من ((المقالات التحذيرية)) ظهر في صحف عربية وسورية لثني المتقنين عن نشاطاتهم أو تأطيرها في سياق عدم تهديد النظام، فصحيفة ((البعث)) الناطقة باسم الحزب الحاكم كتبت في ١٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ أن ((بعض)) المتقنين الذين يدعون إلى المجتمع المدني يستهدفون ((النيل من الاستقرار والأمن)). وهما الأمران اللذان لا يسمح ((المس بهما تحت أي يافطة من اليافطات))، وزادت ((يريد بعضهم أن يفهم تفعيل الحياة

السياسية ((الذي عاد إليه الأسد بعد وصوله إلى الحكم في تموز (يوليو) ٢٠٠٠ على أنه إلغاء للواقع القائم، ونسفه من جذوره واستبدال صيغ مستوردة به ظاهرها براق ومضمونها يخفي السم الزعاف)).

وظهرت بعض ((الرسائل التحذيرية)) في صحيفة ((المحرر نيوز)) إذ نقلت في ١٣ أيلول (سبتمبر) عن ((مصدر سوري وثيق الصلة بالنظام)) قوله ((بدأ منذ بضعة أسابيع فقط الضجيج الحزبي والإعلامي المعارض للنظام السياسي في سورية بالارتقاع تدريجياً حول وجوب السماح بإقامة مجتمع مدني في البلاد، ذلك لاستخدامه قناعاً لهدف بعيد هو إطلاق العمل السياسي على عواهنه في شكل كامل ومفتوح وتحويله إلى ساحة للفضى، وكتب عماد فوزي شعبي في الفترة ذاتها رداً على ميشيل كيلو والمقدسي مقالات تناولت ((أوهام نصف الدولة في سورية تحقيقاً لرغبة وليس تنوياً لحاجة التغيير)).

ومع مرور الأيام انتقل ((النقاش)) إلى الصحف الرسمية بعدما حسمت السلطات قرارها بعد نقاشات داخلية، حين وضعت ((خطين أحمرين)) هما: لا للعمل السري ولا للارتباط بأي جهة خارجية، والسماح بأي نشاط تحت هذا السقف، وحصل ذلك في وقت أغلق ((سجن المزة العسكري)) في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٠ وأطلق ٦٠٠ معتقلاً سياسياً، وأعلنت ((الجان الدفاع عن حقوق الإنسان)) إعادة تشكيلها في سورية وأصدرت بيانها الأول وطالبت ب-((العفو عن المنفيين القسريين)) ورفع حالة الطوارئ ومطالب أخرى متكررة، وشجع ذلك عدداً من المثقفين لإعلان مننديات علنية تبحث في حقوق الإنسان والمجتمع المدني في دمشق واللاذقية وحلب وحمص والقامشلي.

في غضون ذلك واصل أعضاء ((الهيئة التأسيسية)) اجتماعاتهم الهادئة وصوغ ((الوثيقة الأساسية)) بمسودتها الأولى. وقال كيلو ((كانت فكرتنا الأساسية إحياء مجتمعنا وترقيته وتمكينه من الدفاع عن مصالحه في إطار من الحرية الفردية والديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية، وبما يصون ويعزز وحدة شعبنا وبلدنا الوطنية ويمكنهما من مواجهة التحديات الكبيرة التي تطرح نفسها إقليمياً ودولياً ويعينهما على تخطي ما يواجهانه من مشكلات ومآزق راهنة في الأصعدة جميعها)).

لكن صوغ ((الوثيقة)) وآلية العمل لم يكونا ببساطة، إذ أن بعض المثقفين لم يحضر سوى اجتماع أو اجتماعين، كما أن اتجاه الغالبية إلى تقويم العقود السابقة سياسياً أدى ب-((الحزب الشيوعي)) - جناح يوسف فيصل إلى إصدار قرار منع أي عضو فيه من

التوقيع عليها على عكس ما حصل في ((بيان ال-٩٩))، إضافة إلى تمنع بعض ال-٩٩ من التوقيع على ((الوثيقة))، فيما اعتذر آخرون عن عدم الحضور لبدء تلمس وجود رغبة عند البعض لـ((تشكيل حزب سياسي)) أو ((شكل تنظيمي)).

ونفى كيلو صحة ذلك، وقال ((هناك من اعتذر لكن ليس لهذه الأسباب، وهناك من حضر ثم غاب من دون أن يعتذر. وهناك من دُعيَ لكنه لم يحضر. صحيح أن بعضنا طرح فكرة تأسيس حزب سياسي لكن الفكرة لم تجد صدى لدينا وربما زاد انحسارها بيننا، فرؤيتنا تغيرت وكذلك الظروف)). بينما أشار محمد كامل الخطيب إلى عكس ذلك خلال حضور اجتماعات في تشرين الأول (أكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) وقال ((أحسست أن هناك تفكيراً أو اتجاهاً عند البعض لتحويل الهيئة إلى نواة حزب سياسي فيما كان تفكيري الشخصي أنها هيئة مؤقتة للمطالبة بحرية تأسيس مؤسسات المجتمع المدني وهيئات أهلية وتأسيس أحزاب)). وزاد((قدم أحد الأعضاء مشروع تنظيم داخلي، واشترط لقبول أي شخص أن يكون حسن السيرة والأخلاق، بما يشبه التقويمات الأمنية، وقال آخر: إن كل اجتماع يجب أن يبدأ بتداول الوضع السياسي العام الراهن في سورية، ما يعني أننا بمثابة حزب)). وقال عضو آخر في الهيئة، رفض ذكر اسمه: طرح في أحد الاجتماعات اسم شخص كي يدعى للحضور، فرد عضو آخر: دعنا ندرسه، الأمر الذي دفع ثالثاً إلى القول ((هذه عبارات الأمن والسلطة)).

وبعدما أكد كيلو أن ((أحدنا منا لم يقدم نظاماً داخلياً)) أقر وجود ((أسس أولية للتعامل فيما بيننا، بسيطة وموجزة ولا ترقى إلى مستوى نظام داخلي))، لكن هذه الملاحظات واعتراضه على ((اللهجة الاستفرازية للنظام واللهجة الإنشائية أو الخطاب الفاقع في نخبويته))، واعتراضه على عدم أخذ بعض الإيجابيات التي حصلت في الأشهر الأخيرة في الاعتبار، دفعت محمد كامل الخطيب إلى عدم الاستمرار في حضور اجتماعات ((الهيئة)) ولاحظ الخطيب، أحد أوائل الذين نظروا للمجتمع المدني وأصدر كتاباً في بداية التسعينات بعنوان ((المجتمع المدني والعلمنة)) غلبة ((اتجاه سياسي سابق ومعين، لذلك هم محكومون بنمط التفكير والممارسة السياسية وليس بنمط تفكير المجتمع المدني والجمعيات الأهلية))، لافتاً إلى أن ((المنتديات ظاهرة صحية تدل على حراك المجتمع السوري وربما تؤدي إلى شيء صحي ومهم إذا أحسنت إدارته)).

ولم يكن الخطيب الوحيد الذي أشار إلى ((ذهنية معينة)) صبغت أعضاء الهيئة، ذلك أن الواضح أن كل الأعضاء ينتمون إلى اليسار - الماركسي أو اليسار - القومي بتلوينات

مختلفة وعوا السياسة في الستينات وطلّوا جبرياً أو طوعياً العقود السابقة. وهذا أحد التفسيرات التي تكمن وراء حذف جملة تحمل ((جميع القوى التقدمية والأحزاب الثورية التي كان بعضنا أو لا يزال ينتمي إليها)) مسئولية القطع بالانتقال من المشروع الثورية في مواجهة المشروع الدستورية، وقال أحد الأعضاء إن تدخلات رئيس الحزب الشيوعي - المكتب السياسي رياض الترك المؤيد للوثيقة، ساهمت أيضاً في إزالتها.

ولاحظ محللون مؤشرات هذه ((الذهنية)) في عدم جرأة أعضاء الهيئة التأسيسية بإجراء مراجعة نقد ذاتي لإعلان بدء مرحلة جديدة، أي تحمل قسط من المسئولية مع النظام عما حصل في ((الانقلاب على الديمقراطية السياسية باسم الاشتراكية)) أو ((المشروع الثورية)). ومن الدلائل الأخرى على هذه الذهنية طريقة تعامل بعض الأعضاء مع الإعلام من جهة ومع الشأن العام، وفي المنتديات من جهة أخرى خصوصاً بعد ((الحياد الإيجابي)) الذي مارسه السلطة مع ((الوثيقة الأساسية)) وموافقتها على تعيين كيلو ويوسف سلامة وفصيل خانجي ((مشرفين)) على صفحتي قضايا فكرية في صحيفة ((الثورة)) الحكومية، وكان لافتاً أن أحد الأعضاء بدا يتصرف على أنه متحدث باسم الهيئة و((لجان المجتمع المدني)) وزعيم سياسي استثمر وجود ١٥ عضواً داعمين ل-((المجتمع المدني)).

وبعد إصدار ((الوثيقة الأساسية))، ما هو مستقبل الهيئة التأسيسية؟ قال كيلو خلال إجاباته عن أسئلة ((الحياة)) التي رفض إلا أن تكون خطية، ((إن هذه ستكون محل دراسة في لقاءاتنا المقبلة. لا أعرف بعد وجهات النظر المختلفة حولها لكنني أعتقد شخصياً - رأيي يلزمني وحدي - أن طبيعة عمل الهيئة ستتغير من الآن فصاعداً وإننا دخلنا مع الوثيقة في طور جديد)). وزاد((دعونا إلى تأسيس لجان إحياء، ولم ندع إلى تأسيس منظمات فكيف تكون مرجعية ما لم ندع إليه؟، خط اللجان مختلف جذرياً عن خط المنظمات، لكننا نؤيد ون دعم المنظمات وسائل تعبيرات المجتمع المدني. لولا جهودنا كمتقنين وجهود المتقنين لما قامت بعض المنظمات واستمرت)).

ومن المقرر أن يجتمع المؤسسون في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ لبحث هذه القضايا وتشكيل لجان فرعية - تخصصية لإصدار بيانات عن قطاعات معينة مثل: الموقف من الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، دور أجهزة الأمن، إضافة إلى جمع الرقم النهائي للموقعين على الوثيقة خلال تداولها في المحافظات السورية وخصوصاً بين المتقنين والنخبة.

عمران ينتقد..

دعاة المجتمع المدني : جزء من استعمار جديد^(١٢٤)

وجه وزير الإعلام السوري السفير عدنان عمران انتقادات حادة لدعاة المجتمع المدني في سورية، ملمحاً إلى ارتباط المؤسسات المدنية بالمعنى المتداول ب-((الاستعمار الجديد الذي لم يعد في حاجة إلى جيوش)).

وإذ شدد الوزير عمران على حق النشطاء في ((ممارسة الحرية المسؤولة)) اعتبر أن ((أي كلام يمس وحدة المجتمع هو تهديد للمجتمع بأكمله)) لافتاً إلى أن قانون الطوارئ والأحكام العرفية ((مجمد ولا يطبق)) في السنوات الأخيرة بعد إعلانه في بداية الستينات.

وكان السفير عمران يجيب عن أسئلة للصحفيين في إطار لقاء عقده مع مراسلي المؤسسات الإعلامية العربية والأجنبية، في أول موقف رسمي علني من ظاهرة المنتديات الثقافية والسياسية التي تتناول حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

وقال عمران ((إن المجتمع المدني تعبير أمريكي ليس موجوداً في أي مكان سوى هناك، المصطلح ليس سيئاً لكنه حمل معاني إضافية (...)) واختزل وحصر بشيء واحد، لا علاقة له بالحياة المدنية، بل بأحزاب ومجموعات تريد أن تكون أحزاباً)).

ولم يتدخل وزير الإعلام السوري في أسماء هذه المنتديات والأحزاب، لكن فهم من كلامه أنه يقصد النائب رياض سيف وأعضاء ((الهيئة التأسيسية)) ل-((لجان المجتمع

^(٧)الحياة،(لندن)، ٣١ / ١ / ٢٠٠١.

المدني))، ذلك أن سيف انطلق من تأسيس ((جمعية أصدقاء المجتمع المدني)) إلى ((منتدى الحوار الوطني)) وانتهاء بإعلان ((حركة السلم الاجتماعي)).

وتابع عمران أن مؤسسات المجتمع المدني تأخرت في الظهور في دول العالم الثالث لكنها انتشرت ب - ((طريقة عنكبوتية)) لافتاً إلى تدخل السفارات الأجنبية في دعم هذه النشاطات مقابل تقديم مكاسب مالية وامتيازات ومصالح للناشطين في مؤسسات المجتمع المدني.

وأخذ من قضية سعد الدين إبراهيم مثلاً مفصلاً من دون أن يذكر اسمه، وقال ((في مصر، هناك محاكمة، المجتمع المدني في مواجهة دولة. الذي يحاكم هو مسئول في مؤسسة المجتمع المدني، وهو متهم بتهمة تسلم فلوس من دول أجنبية ومهمات أمنية مكلف بها من جهات أجنبية)).

ونقل لعمران عن ((هذا الرجل)) قوله في بيروت ((إن المجتمع المدني وقيامه ووجوده من مسئوليات الدول المتحضرة، ينبغي على هذه الدول أن تتدخل عسكرياً لحماية هذا المجتمع أو ذاك)). وقال وزير الإعلام ((لم يعد الاستعمار الجديد يستند إلى الجيوش، صار الاستعمار بصفة أخرى. هذا لا يعني أننا لا نؤمن بالحرية مطلباً أساسياً لكل المجتمع. الحرية، لكن ليست المطلقة العمياء. لكل مجتمع خطوطه الحمراء. الحرية السياسية لها خطوط حمراء. الحرية الاجتماعية لها خطوط حمراء، الحرية الثقافية لها خطوط حمراء)).

وعن ((الخطوط الحمراء)) في العمل السياسي في سورية، أوضح عمران ((الخطوط الحمراء سياسياً يجب أن تكون مستندة إلى مبادئ الدستور الذي ينص على المساواة التامة بين المواطنين، لكن ينص أيضاً على أن المجتمع واحد، وأن أي كلام يمس وحدة المجتمع هو تهديد للمجتمع بأكمله)). وزاد ((نريد الحرية المسؤولة التي تسمح للمواطن بأن يعبر عن أفكاره ووجهة نظره وفق الدستور. هل يستطيع شخص أن يقول إنني عاوز أن أنضم إلى أمريكا؟، هل هذا هو الرأي الآخر؟، إذا قال شخص إن الديمقراطية في مجلس الشعب ليست كافية، هذا رأي آخر، إنني أقبل هذا الكلام، ولا شيء معصوماً عن المناقشة والإصلاح، وهناك أكادس من المراسيم تصلح لكل مجالات الحياة))، منتقداً وجود ((المركزية باعتبارها مرضاً أساسياً في أي دولة)).

وعن ((الموقف الرسمي)) من هذه المنتديات قال: ((احترام الرأي الآخر طالما يتم في إطار الدستور والمسئولية الوطنية، ووحدة الوطن وقوانينه)). وسألته ((الحياة)) لكن ما يجري ليس شرعياً حسب قانون الطوارئ؟ فأجاب السيد عمران ((إن الحديث عن الأحكام العرفية فيه مغالطات غير عادية، سورية تواجه احتلالاً وعدواناً وهي في حال حرب قد تتحول إلى حرب نشطة في أي وقت لأن العدو يقوم على أساس سياسة العدوان. إذا كانت أي دولة أوروبية في ظروف تشابه الظروف السورية (لفعلت ما يشابه الحاصل). ويمكن القول إن ما يتمتع به السوري من حرية نموذجياً. السوريون موجودون في دولة نقاتل عن الأمة العربية بكاملها. الحرية في الممارسة مصانة أكثر من أي بلد في الجوار)). وختم ((قانون الأحكام العرفية موجود في أي مكان، وهو موجود وهناك نص قانوني عليه في سورية، لكنه لا يطبق وجامد)).

فيما خص "بيان الألف" (١٢٥)

حازم صاغية^(١٢٦)

((الوثيقة الأساسية)) أو ((بيان الألف)) متقف ومواطن سوري، حدثٌ كبير وكلام شجاع ومهم. وكبره وشجاعته وأهميته لا ينتقص منها بتاتاً تقول هنا أو هناك عن (انشقاق) في صفوف الموقعين، أو عن ((خلافات)) بينهم. فهذا من عادات السلطات غير الديمقراطية دائماً حين تشعر بالحرَج. والحرَج يمكن أن يأتيها من اكتشاف أن للناس السنة، لا أكثر! أما الخلافات، إذا صحت فيكفي أننا عرفنا بها للتو، وهذه نقطة لمصلحة البيان وموقعيه.

فسورية، كما قال ((بيان الألف)) مطلوب منها كي تنتقل، هي وشعبها، إلى المعاصرة والحدثة والحرية، ((أن توقف العمل بقانون الطوارئ وتلغي الأحكام العرفية والمحاكم الاستثنائية، وأن تطلق الحريات السياسية، لاسيما حرية الرأي والتعبير، وأن تعيد العمل بقانون المطبوعات الذي يكفل حرية الصحافة والنشر، وأن تصدر قانون انتخاب ديمقراطي لتنظيم الانتخاب في كل المستويات. وأن يكون لها استقلال القضاء ونزاهته، وأن تحق فيها حقوق المواطن الاقتصادية والمنصوص على معظمها في الدستور الدائم. وأن تغادر فكرة

^(٨) الحياة، (لندن)، ١٤ / ١ / ٢٠٠١.

^(٩) كاتب وصحفي لبناني.

وواقع الجبهة الحاكمة والحزب الحاكم، وأن تلغي كل تمييز ضد المرأة، وأن تؤسس لجان إحياء المجتمع المدني في كل موقع وقطاع)).

لكن البيان المهم يقول أيضاً:

((إن مجتمعا الذي أنتج ثوراته الوطنية على الاستعمار، وحركته السياسية المناوئة للاستبداد السياسي، وأسفر عن روحه الوطنية.. القومية المترتبة على التحرر والتقدم، والذي صبر وصابر وقدم الكثير الكثير من الشهداء والنضحيات في سبيل الحرية والعمل، لا يزال قادراً على إعادة إنتاج حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم، والانطلاق في ركاب التقدم العلمي والتقني، وهو قادر على تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الاستبداد وتم فصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية التي نجمت عنها)).

هذه فقرة بعثية، أو يمكن أن تكون، بكل بساطة، قطعة من الخطابة البعثية الشهيرة (مع إichام التفصيل الماركسي فيها). فلا تقديم الكثير الكثير من الشهداء، ولا ((المصاهرة)) دليل قدرة على امتلاك شروط التقدم العلمي والتقني (وهو، بالمناسبة، بلا ركاب)، والمسألة ليست لغوية بحتة. فحين يشار، من الموقع هذا، إلى الروح القومية المتوثبة (إلى أين، على ماذا؟) وإلى التجزئة القومية، تكون الحداثة السياسية تعرضت للاستبعاد تماماً. وأول هذه الحداثة الإقرار بـ((الأمة - الدولة)) بعد تصفية حساب عميقة وداخلية مع الأوهام الإمبراطورية.

وإنما نظراً إلى هذا الاستبعاد يغيب عن البيان مطلب لا يقل أهمية عن المطالب الأخرى: إنه الانسحاب السوري من لبنان؛ فهذه ليست مسألة خارجية؛ ولا ينبغي أن تكون تفصيلية. ذاك أن عشرات آلاف الجنود السوريين موجودون في لبنان، وهو أمرٌ ينعكس على الاقتصاد السوري أيما انعكاس، ومن ثم على طبيعة السلطة واستمراريتها. وهذا فضلاً عن استناد الوجود في لبنان إلى منطق قومي، من طينة المنطق الذي حملته الفقرة المشار إليها. وأبعد مما عده الذبول العنصرية التي تترتب على ذاك الوجود، وعلى كـل مستقبل تعاوني وديمقراطي (ولا أقول: "أخوي") بين شعبي البلدين.

غياب عنصر الشبيبة

عن تحركات المثقفين السوريين^(١٢٧)

سعاد جروس^(١٢٨)

أخيراً، خرج المثقفون السوريون من الكهف، بعد أن مضى على سباتهم ما يقارب الأربعين عاماً. عادوا فوجدوا أماكنهم محفوظة على خشبة المسرح التي هجرها الجمهور، وهناك وقفوا يستعيدون دورهم جنباً إلى جنب المثقف الرسمي الذي لا يزال يقف مشدوهاً أمام التغييرات الحاصلة على الساحة السورية من غير أن تحدد بوصلته العتيقة بعد الاتجاه الذي تسير به المركبة. إلا أن أهل الكهف وجدوا في ذلك فرصة لاستفاقة قد تعيد الجمهور إلى المسرح فبدأوا من النقطة التي ناموا عندها وصحوا عليها.

صدر أولاً بيان ال-٩٩ ولاحقاً وثيقة الألف مثقف، ومن المتوقع أن تصدر وثائق وبيانات أخرى من فئة الألفين وأكثر، لاستيعاب الكثيرين من الذين لم يلحقوا وينضموا إلى ((عجقة المنتديات)).

من موقعي كمواطنة سورية من مواليد السبعينات لم تحرك لدى وثيقة الألف ولا حتى المنتديات هنا وهناك سوى الشعور بالنفي والاعتراب بعد أن نفص المثقفون الأشاوس الغبار عن خطاباتهم، دمجوا وثيقة الألف، وأظهروا إلى النور مطالب هي ذاتها التي كانت ملحة

^(١٢٧) الحياة، (لندن)، ١١ / ٢ / ٢٠٠١.

^(١٢٨) صحيفة سورية.

قبل أربعين عاماً، وأهميتها أنها لا تزال ملحة حتى الآن لكن الذي تغير هو الزمن والمجتمع، فتلك المطالب معظمها أصبح مطالب مفروغاً منها، أما القانون والأنظمة فهي التي لم تتجاوزها، وهي مطالب لا يختلف حول شرعيتها اثنان، إلا أنه قد يختلف الكثيرون حول صياغة المقدمة التي فقدت صلاحيتها واستعراضاتها لإعادة الجمهور إلى المسرح، حيث لم تعد كل أشكال المثقفين السلطوية والثقافية الماضية، وحتى ما يدعي بالحررية، تغري بالاهتمام رغم كل ضجيج الإعلام والتصفيق الذي رافق عودة أهل الكهف وأجواء الانفتاح إلى مسرح فاتهم أنه من اللازم أن يكون حياً وحيوياً وفاعلاً.

ظهر خطاب المثقفين طاعناً في السن بلغة غائمة ومعقدة كما في وثيقة الألف ليعود بالزمن خلفاً إلى فترة الخمسينات إذ تم صياغة الخطاب بأسلوبية بائدة عمقت الهوة بين المثقف والشارع، رغم أهمية المطالب التي طرحها، فاللهجة المتشددة المتسمة بالروح الانقلابية أكدت توقف الزمن عند هؤلاء المثقفين في خانة التبشير، في الموقع الذي تبعاً له خولوا لأنفسهم وحدهم حق نشر الوعي الجماهيري بين شرائح عامة الشعب، لكن اليوم هذا لا تزال عامة الشعب تنتظر إلى المثقف كما كانت تنتظر إليه سابقاً، وهل هم حقاً نخبة هذا المجتمع أم أنهم كانوا -والأفضل ألا نعتقد ذلك- نخبة طويت لمجتمع طواه الزمن؟

إن عامة الشعب التي انصرفت إلى تحصيل لقمة العيش، وجدت نفسها محكومة بطموح أقصاه الحصول على عمل ومسكن، وبالأخص الشباب حملة الشهادات العلمية، الذين لم تعد مشكلتهم الأساسية البطالة بقدر ما هي مشكلة حمل شهادات تحصيل علمي اسمية، غير صالحة للتداول سوى في المؤسسات الرسمية التي لم تطالها بعد عجلة التحديث. تلك الشرائح من الشعب وجدت نفسها خارج خطاب المنديات، وبات غالبيتها غير مكترثة لا بالثقافة ولا المثقفين، ولم تعد تغريها الوعود والأحلام، ولا الثورات بعد الثورة التقنية.

وعلى العموم يمكن القول إن الشعب العربي إجمالاً وجد نفسه خارج الحضارة ولا أملاً له راهناً بالحصول على مقعد ولو خلفي في الركب الحضاري المتسارع والأهوج. فكيف يراهن المثقفون السوريون القادمون من الماضي على المجتمع، وقدرته على ((إعادة إنتاج حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء اقتصاده وثقافته، وقدرته على تجاوز العلاقات والبنى التي أنتجت الاستبداد))؟. ومن فوضهم تذكير الشعب بما سفكه من دم في سبيل تحرره وتقدمه؟. وماذا يعني اليوم الحديث عن التضحية بعد تاريخ حافل بالخسائر البشرية والمعنوية؟، ألا يبدو الحديث عن بذل الدماء دليل العجز السياسي؟ ولماذا الإصرار على

تحميل الجماهير عبء دفع ثمن ذلك العجز من دمائها التي باتت رخيصة جداً، وتكاد تفقد قيمتها حتى في أهم معاركنا المصيرية. ولم هذا الإصرار الثقافي والفكري على الثورة بثوب الانقلابية؟..

إن ما أفصح عنه بيان ال-٩٩ ومن ثم وثيقة الألف لا يلزمه كل ذلك الضجيج من عتاة المثقفين وجبايرة النخبة الذين أدمنوا تبني أولويات المجتمع والتكلم باسم المواطن مثلهم مثل أي سلطة أخرى، دون أن يحددوا موقعهم في المجتمع، في داخله أم في خارجه؟، وبعد ما يقارب الأربعين عاماً يعود التجمع من أجل الديمقراطية، وأيضاً منتدئ جمال الأتاسي ومنتديات أخرى لتكرر الكلام عن الوحدة العربية: ذلك الحلم الذي يستمد ألقه من الشعور القومي المختزن في ضمير كل عربي، وهو الحلم الذي استمرأ العرب المضي فيه هرباً من واقع يفتقر إلى أساسيات الحياة المعاصرة، كما كانت الوحدة العربية مفقودة على مدى عقود طويلة شماعة علقت عليها أسباب الخسائر ومبررات الهزائم. ولعل مقولة ((في الاتحاد قوة)) التي تعلمناها في المدارس والمناهج القومية تنطبق على الحالة التي تكون فيها جميع الأطراف الداخلة في الاتحاد قوية ((الاتحاد الأوروبي)). لكنها لا تنطبق على الحال العربية المتسمة أطرافها كافة بالضعف. وقد قيل إن سعد زغول حين سئل عن رأيه بالوحدة العربية قال ما معناه ماذا يعني أن نضيف صفراً إلى صفر؟، النتيجة ستكون صفراً.

وقبل أن يتجاوز مجتمعنا ((رقم الصفر)) لن يكون هناك كلام واقعي عن الوحدة، ولن تجدي كل الخطابات الرنانة والعبارات الثورية الساذجة للمثقفين أو غيرهم في الرهان على جيل الشباب، الذي يبدو مهمشاً في ساحة الحراك الثقافي. ففي بيان ال-٩٩ وأيضاً في وثيقة الألف يبدو الشبان غير معنيين بما يجري، فما خلا توافيق لبعضهم من كتاب وصحفيين لوتوا القائمة، لم يشارك الشباب في وضع المطالب، ولم يشتركوا في تدبيح وثيقة الألف، ولم يشكّلوا حضوراً ملموساً في المنتديات، وربما كان السبب أنهم ما زالوا دون سن البلوغ الثقافي والسياسي المتعارف عليه، وعدم امتلاكهم بعد ناصية اللغة السياسية وكذلك اللغة الضبابية. مع احتمال ترجيح سبب آخر وهو أن لقب مثقف يبدو في نظر كثير من الشبان اتهاماً بالانتماء إلى عصور غابرة مهزومة، أو عوالم خرافية تستولد.. خرافتها.

هل ينجح المثقفون السوريون في الدفع نحو الديمقراطية؟^(١٢٩)

نهلة الشهال^(١٣٠)

عليك إن كنت متابعاً للشأن العام في بلادنا، أن تتعلم فك رموز اللغة المتداولة، وتفكيك غلاف الكلام والخطاب والمفردات، للنفاذ إلى القصد. تلك عملية تأويل لا يستقيم دونها الفهم. ويختص خطاب السلطة، أكثر من سواه، بخاصية الازدواج بين الظاهر والمقصود، هذه بسبب السلطة تحديداً، أي لوقوعها في قلب العملية التجاذبية أو الصراعية، ويبرز ذلك بقوة أكبر كلما كانت طبيعة السلطة القائمة تسلطية أو شمولية، وكلما ارتبطت بها مجمل العملية الاجتماعية في ميادينها المختلفة، الاقتصادية والثقافية والسياسية.

كانت مساعدة الأصدقاء المستشرقين على قراءة اللغة الأخرى، الخفية، القائمة خلف أي نص أو خطاب تمريناً مسلياً أحياناً وباعثاً على الكرب في أحيان أخرى، وهو، في كل الأحوال تمرين متعب؛ إذ عليك أن تترجم ضمن اللغة نفسها المقصد من وراء الكلام، وعليك أن تقنع الصديق المستشرق باستبطائك التي لا يقوم عليها دليل والخاضعة تماماً لتغييراتك السياسية، كان عليك دوماً أن تجيبه على ((لماذا)) التي تتكرر على لسانه، فتشرح

^(١٢٩) الحياة، (لندن)، ٤ / ٢ / ٢٠٠١.

^(١٣٠) كاتبة وناشطة لبنانية.

له عند كل مناسبة، ومع كل جملة، الخلفيات جميعاً، دون أن تتأكد، رغم ذلك من قدرتك على إقناعه.

ذلك أن اللغة المستعملة، دون عملية فك الرموز هذه، تبدو متخلفة بشكل غير مقبول واقعياً، أي غير ممكن ولا هو قائم، من ذلك مثلاً، تهمة الارتباط بالاستعمار التي رمى بها وزير الإعلام السوري، السفير عدنان عمران دعاء المجتمع المدني.

يا إلهي! هل ما زال يمكن لتهمة العمالة للأجنبي أن تخرج من الأدراج ويلوح بها في كل مناسبة؟ فإن لم تكن مقنعة، كما يعرف مطلقاً ومتلقوها، والجميع بينهما، فهل من وظيفة أخرى لها سوى رسم الحدود. وهي حدود ضمنية بدورها، تختلف عن الحدود الرسمية المعلنة. فقد قال الوزير في المناسبة نفسها إن النشاط السياسي مباح على أن يستند إلى مبادئ الدستور الذي ينص على المساواة التامة بين المواطنين؛ ولكنه ينص أيضاً على أن المجتمع الواحد وأي كلام يمس وحدة المجتمع هو تهديد للمجتمع بأكمله.

وفي مناسبات أخرى، حددت الصحافة الرسمية الخطوط الحمر بطريقة مشابهة، بل قيل إن كل ظاهرة مقبولة طالما أنها تتجنب محظورين هما العمل السري والارتباط بجهات أجنبية، وهو اقتراح لا يمكن إلا الاعتراف بوجاهته.

وعلى الضفة الأخرى، حيث تتبلور وتتفاعل منذ أشهر حركة فكرية وسياسية، تزداد، منذ خرجت إلى النور، عمقاً واتساعاً وتشعباً وتلوناً. تشير كل المعطيات إلى إدراك تام لهذه الحدود وإلى نية واضحة لاحترامها. ذلك ما أكدت عليه ((الوثيقة الأساسية للجان إحياء المجتمع المدني في سورية)) والتي باتت تعرف ببيان الألف توقيع، وهي وثيقة أعقبت بيان المثقفين التسعة والتسعين الصادر في أواخر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ وما بين الوثيقتين، انتشرت في سورية المننديات وساد جو من التفاؤل بمزيد من الحيوية والحرية، ترافق مع إجراءات مهمة، كإطلاق سراح مئات المعتقلين، وإغلاق سجن المزة المشؤم، والإعلان عن إباحة إصدار الصحف لأحزاب الجبهة الوطنية، وعن التحضير لتعديل قانون المطبوعات.

تمتاز الوثيقة بتقديم تحليل سياسي عام للوضع السوري، قام على تشخيص نقطة الخلل بوصفها عائدة إلى استبدال المشروعية الدستورية بالمشروعية الثورية الانقلابية، مما أحدث قطعاً في سيادة الاندماج الوطني والاجتماعي التي كانت قائمة، وأن ذلك لم يكن ممكناً لولا تماهي السلطة والدولة ليصل إلى الاستنتاج المهم القائل إن تغييب المجتمع المدني أدى إلى تغييب الدولة، إذ لا يقوم أحدهما إلا بالآخر.

ولعل جذرية الوثيقة تكمن في هذا التحليل قبل المطالب، على أهمية هذه الأخيرة فالتحليل رغم طابعه النظري أحياناً والتعليمي في أحيان أخرى (وهي جوانب قد تتقاربان أي بيان سياسي)، قال كل شيء: أسباب الحاجة الملحة للتغيير في بلد يعيش ربع سكانه عند حد الفقر، بحسب ما أعلن البنك الدولي، وقد أثبتت التجارب، كما تشير إلى ذلك الوثيقة، وعلى رأسها انهيار النموذج السوفيتي واستطالاته في أوروبا الشرقية وبعض بلدان العالم الثالث.

إن هناك استحالة لبناء الاشتراكية أو الديمقراطية الاجتماعية، بلا ديمقراطية سياسية، ناهيك عن خطر استئراء المجاعة، كما في حالة كوريا الشمالية، وهو ما لم يذكره البيان.

إلا أن الوثيقة ترفق جذرية التحليل بدعوة إلى ((اعتماد مبدأ الحوار والنقد الإيجابي والتطور السلمي لحل جميع الخلافات بالتسوية والتفاهم)).

وهذا خيار سياسي واضح ينبذ توسل العنف للتغيير، وقد ربطت الوثيقة ذلك ربطاً أصلياً بضرورات تعزيز فكرة المجتمع المدني القائمة على أساس التداول السلمي على السلطة.

تشكل هذه النقطة الجوهرية تطوراً كبيراً في الوعي السياسي المعارض، يؤرخ لانتقاله من إرادية ثورية، هي بمعنى من المعاني الوجه الآخر للانقلابية، إلى تبني المنهج الديمقراطي في التغيير، وهي تقدم في الوثيقة كمساحة مقترحة لانعقاد التوافق بين التطلع إلى التغيير الذي يصبو إليه المثقفون، ويحتاج إليه المجتمع السوري، بدلالة العديد من المؤشرات، وبين الاتجاه القائم لدى السلطة إلى اعتماد إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية شاملة، كما قال الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم، وهو ما توجد قرائن كثيرة على جديته.

تفترض الوثيقة ((الخلاف)) ضدّاً على الاتجاه السلطوي المعلن، أبداً ودائماً، والقائم على ((التجانس والوحدة)) منطلقاً من هذا الإعلان ليستحوذ على الوصاية على التغيير، لكن الوثيقة تدعو إلى حل كل الخلافات بالحوار والتفاهم والتسوية والأساليب السلمية، ومن اللافت أن يذهب تنظيم الإخوان المسلمين في سورية خطوة أبعد في تأييد هذا الاتجاه فيدعو إلى ميثاق شرف يحدد الملامح العامة للعمل الوطني.

في مقابل ذلك، تبدي الأحزاب المنضوية في الجبهة الوطنية تحفظاً يعكس الاعتقاد الخامل على الواقع أو الخشية من تطور الظاهرة أو الرغبة في تملق أسوأ نوازع السلطة القائمة، أو كل هذه معاً. فيمنع الحزب الشيوعي (جناح يوسف فيصل) تحت طائلة الطرد،

أعضاءه من التوقيع على الوثيقة، وحضور المنتديات، أما الفرع الآخر من الحزب الشيوعي، الذي ورثت رئاسته زوجة خالد بكداش، فقد أعاد إصدار ((صوت الشعب)) بعد توقف دام ثلاثة وخمسين عاماً! وقد خرجت الصحيفة التي يرأس تحريرها ابن خالد بكداش، تحمل فعلاً غبار السنين وتتكلم، تحت دعاوى التشدد في المقاربة الطبقية، لغة عمومية، بالية وجامدة ومفرغة من أي مضمون سياسي. أما رئيس أحد الأحزاب الناصرية الذي قال إن تنظيمه يملك قاعدة شعبية واسعة لا يفوقها عدداً إلا حزب البعث نفسه، فدعا إلى رفع ((المطالب)) إلى أولي الأمر، منتقداً أسلوب المثقفين في الخروج إلى الشارع.

وأما بعض أركان الهيئة الممسكة بالسلطة، فتفوتهم الطبيعة التاريخية للحظة، ويتصرفون كما لو أن في الأمر خديعة، فقد هدد رئيس البرلمان، السيد عبد القادر قدورة، أحد أصحاب المنتديات النائب رياض سيف ((بقطع الرقاب))، وبأن لا شيء يحمل المليون وربع المليون من البعثيين، ومن ورائهم عشرة ملايين مواطن (عائلاتهم) على تحمل الضغط على ما يقول: وبدورها وصفت جريدة ((البعث)) أصحاب هذه المبادرات بأنهم ييغون ((إلغاء الواقع القائم)) (أهذه تهمة؟) وأنهم ((يخفون السم الزعاف)) في الدسم! إلى أن ينتهي المطاف بوزير الإعلام إلى التلويح لهم وعليهم بتهمة الخيانة.

إلا أن تلك، والمقارنة بسعد الدين إبراهيم، هي من قبيل ازدواج اللغة بين القول القصد. أما الجانب المهم فهو الإعلان عن رفض إلغاء قانون الطوارئ -بدعوى مستلزمات مقارعة إسرائيل بالطبع- والاكتفاء بالاستمرار في تجميد استخدامه.

وهي صيغة غريبة إلا أنها تبدو وكأنها صيغة التوافق التي تتبناها السلطة القائمة، وهي تبقي سيف القمع مسلطاً على الرقاب، كما تبقى كوة مفتوحة أمام العودة إلى الاستنساب، إلى ممارسة الاستثناء والاعتباط حين يحلو للسلطة ذلك، هذا إذا لم يتم الخروج على كل الأطر القانونية، بما فيها قانون الطوارئ كتعرض الروائي نبيل سليمان إلى الضرب المبرح قبل أيام.

تمتاز مساحة التوافق المقترحة من قبل المثقفين بقدرتها على إنتاج تفاعل حي قد يؤثر في الواقع، أما مقترحات السلطة فما زالت عرضة لتجاذبات بين اتجاهات متناقضة، تجعلها تبغي الشيء ونقيضه في آن واحد.

"المصلحون" السياسيون والاجتماعيون السوريون

لا يحبون "الكيفيات" (١٣١)

وضاح شرارة (١٣٢)

كان بعض دعاة الإصلاح الديني البروتستانتى الإنجليز يزعمون أن ((الله يحب الكيفيات)). فليست العبادة في نفسها، مجردة من كيف تكون، هي مبتغاة، على زعمهم بل تتقدم كيفية العبادة صورتها المجردة والخالصة. وقد يصدق في دعوات الإصلاح السياسي والاجتماعي ما ذهب إليه بعض اللاهوت الإصلاحى هذا. فإعلان الرغبة، الحارة في إلغاء المحاكم الاستثنائية والأحكام العرفية، وفي قانون ديمقراطي ينظم عمل الأحزاب الجمعيات والنوادي والمنظمات غير الحكومية (على شاكلة القانون العثماني الصادر في ١٩٠٩) وفي قانون آخر يرفع حرية الصحافة والنشر وثالث يضع العملية الانتخابية ((برمتها)) تحت إشراف قضاء مستقل، ورابع يوجب استقلال القضاء ونزاهته. هو من قبيل عبادة من غير كيفية. فلا يدري قارئ البيانات والمقالات الصحفية (السورية في هذا المعرض، والشواهد منها) على أي وجه أو كيف قد يقبض لهذا الرغبات أن تبصر النور وتضع مخلوقات تامة الخلقه ويسعى، ولا يغير شيئاً، كبيراً أو ضئيلاً، تتناول هذه الرغبات على أنها حاجات، ولا حمل هذه الحاجات على ((إعادة إنتاج (مجتمعنا) حياته الاجتماعية والسياسية وإعادة بناء

(١٤) الحياة، (لندن)، ١٧ / ١ / ٢٠٠١.

(١٥) كاتب لبناني.

اقتصاده وثقافته وفق مقتضيات الحداثة ومنطق التقدم...) على ما جاء في بيان الألف أو لجان إحياء المجتمع المدني في سورية.

فكل التعريفات والحدود التي تتناول الدولة والمجتمع والسلطة والشعب والمواطنين والقانون والحق والديمقراطية والوطنية / القومية، والإنسانية، وهي كثيرة في المقالات السورية على اختلاف مشاربها وغاياتها، قد تؤدي إلى تصوير الفرق بين ما هي عليه الأحوال السورية اليوم وبين ما يحسن بها أن تكون ((إذا شأنت لها مشيئة قادرة وعاقلة أن تمثل بداهة الوجود الاجتماعي، وأن تقيم معادلاً سياسياً للانقلاب العقلاني الذي جعل مركز ثقل المعرفة البشرية في الإنسان على قول الألف)).

وقياساً على الأحوال التي يعد بها الكتاب السوريون، الألف وغيرهم ومنهم طيب تيزيني في الصحيفة البيروتية (السفير) في ١٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١. وهم يعدون ب- ((إعادة السياسية في المجتمع (... وتحقيق التوازن الضروري بين المجتمع والدولة (... وتعزيز الوحدة الوطنية (... وتوطيد هبة الدولة وسيادتها (... وتفعيل المشاركة الشعبية انطلاقاً من المشترك الوطني إلى المنفعة العامة والخير العام (... وحل جميع الخلافات بالتسوية والتفاهم (... ودفاع المجتمع المدني عن دولته والسلطة الممسكة بزمامها)) إلى الخروج من الركود وإرساء مشروع نهضوي - قياسي على الأحوال الموعودة هذه لا بد أن تبدو الأحوال القائمة والمستتبة خسارة في خسارة، وتبيداً في تبيد، وخروجاً غير مفهوم ولا معقول عن طريق العقل والمنطق والقوة والمعاصرة والتطوير والاستقرار (وعلى صاحب الفطنة أن يفهم).

وعلى ضوء هذا، كيف ((تماهت السلطة والدولة))، و((تماهى الشخص والمنصب)) و((صبغ الدولة بصبغة الحزب الواحد واللون الواحد والرأي الواحد))، و((جعل المواطنين (... مجرد رعايا))، و((استباح)) المجتمع وأهمه الشعب و((خونه))، كيف حصل هذا، على فدايته؟، وطوى صفحات ((ثقافة متجددة وصحافة حرة ونقابات وجمعيات وأحزاب سياسية وشرعية دستورية وتداول سلمي للسلطة))، سبق ل- ((مجتمعنا)) أن ((أنتجها))؟، وأين كان ((الشعب السوري)) في الأثناء، وسورية ((بلا حيثما وضعت يدك على واحد من أخايد ومفاصله اكتشفت مدخلاً ناجعاً لإعادة ألقه))، على قول السيد طيب تيزيني.

وقد يرد الإصلاحيون، السوريون على السؤال هذا بأن جوابه إنما هو مسار التاريخ السوري المعاصر منذ أربعة عقود برمته، وأنهم إنما يكونون عن هذا المسار عندما يحصون أحوال التماهي التي يحصونها وينسبونها، على شيء من العجلة، إلى قطع مؤسس على المشروع الثوري الانقلابية، فالقطع هذا، أي الانقلابات السابقة التي أمكنت طبابة بعض آثارها، فالقطع تداعى تحطيماً للعلاقات السياسية والاجتماعية، وتدميراً لصورها اليومية والجامعة بينما كان المثقفون يتبارون في التصفيق و((النقد)) والراديكالية، وحصل هذا كله في سياق حوادث تطاولت عقوداً، ولا تحصى لا التاريخ، ولا الرواية ولا التسمية، ولا الإحصاء.

فلماذا لا يقع القارئ على شيء من هذا فيما يكتبه (الإصلاحيون) ولا في ما كتبوه، على الأرجح؟ فلا يدري القارئ في أي حلقة، أو موضع من التاريخ الساكت والأبكم هذا يندرج أصحاب المقالات والبيانات وأنصار المجتمع المدني والعمومي. وحين يحذر السيد تيزيني من تجاهل ما أخذ يعلن عن نفسه، في البلد المتألق وحين يذهب الألف إلى أن مجتمعهم لا يزال ((قادرًا على إعادة إنتاج حياته الاجتماعية والسياسية..)) (مر الشاهد من قبل)، المتحررة من الروابط والعلاقات والبنى التقليدية، بينما يلف الصمت التام، على مثال الصمت الرسمي، وقائع مقاومة القطع الثوري والانقلابي أو التحفظ عنه بالأمس ووقائع الإعلان عن النفس، أو إعادة الإنتاج اليوم - تتتاب القارئ شكوك حادة في كيفية الأمرين، وفي مجرد وجود هذه الكيفيات وعناية الكتاب بالبحث عنها، فلو وجدت وقائع من هذا القبيل، ولو كانت مثل هذه الوقائع هي سند الدعوة إلى المجتمع المدني العتيد وهي الباعث على المطالبة برفع المعوقات من طريقه، لاختلقت أمور كثيرة. ولكن أول هذه الأمور، بعد التخلي عن لغة ناضبة خارجة لتوها من خردة المختارات ومرفعات ((البالة))، سلك مطالبة اليوم وبرنامجها في حلقات التاريخ السوري المعاصر وفي محاولات السوريين، وهم جماعات وفئات وكنل وأفراد ولا يُجمعون في مجتمع وشعب مفترضين ومحتملين إلا تعسفاً، زحزحة الحمل الثقيل.

ولو قدر الإصلاحيون على جلاء حلقات تاريخ سوري على هذا المثال، ولو كان سندهم حوادث معينة أو تقبل التعيين، لما خرجت بياناتهم ومقالاتهم وهي على ما هي عليه تجريداً ومنطقاً معدنياً وإنشاء افتراضياً وجدلياً، فالتجريد والمنطق المعدني والإنشاء الافتراضي والجدلي، وهذه كلها لا تعصم من الانتهازية ولا من المحاباة (انظر القطرة

التيزينية)، ليست إلا زينة الخواء وتبرجه البائس. فهي توهم من تتوجه إليهم أن التاريخ السوري المعاصر والقريب ثمرة التواء واعوجاج أصابا علم (القيادة) الاجتماعي، وأبعدا النخب المدنية من السلطة، وما على المصلحين إلا الإسهاب في التعريف والحد، وطمأننة أهل السلطة إلى حسن المآل على الجميع: حكاماً ومحكومين، دولة ومجتمعاً، وطناً وجماعات، أمة وأوطاناً، اقتصاداً وثقافة وسياسة.

ولكن (الإصلاحيين) عاجزون عن جلاء حلقات تاريخ سوري على هذا المثال. وهم لا يندرجون في مثل هذا التاريخ، لا ماضياً ولا حاضراً. فقد يكون أثقل إرث ورثوه، وورثه السوريون عموماً من التاريخ السوري القريب هو إطفاء ما يصلح سنداً لمطالبة سياسية واجتماعية عامة. ولكنهم يسكتون اليوم، شأنهم في الأمس، عن هذا الإرث، سكوتهم عن أسبابه.

فهم يصدرون قراراً بالمجتمع المدني على نحو ما سن المتربعون في سدة السلطة قوانين في العمل الحزبي والتنظيم الاقتصادي التوجيه الإعلامي. وفي كلتا الحالين، الحثيئات النظرية متماسكة، والسلطة تقوم بالمنطق والفكر وتبنى على مقدمات فكرية، أما المنازعة، أي اختلاف المصالح والأهواء والأحكام والأفهام، فيأنف (الإصلاحيون) سكتها أنفة المتنبي، وهي (لحم) السياسة الديمقراطية وعظمها، ولا مدخل إليها إلا من باب الكيفيات والجزئيات، وهذه لا يحبها دعاة الإصلاح السوريون، سواء الحكام أو الفئة المنفية من الحكم.

لجان "إحياء المجتمع المدني" ..

مواقف عجيبه وممارسات غريبة^(١٣٣)

ناصر علاء الدين^(١٣٤)

يتناقل بعض مؤسسي لجان ((إحياء المجتمع المدني)) التي ظهرت في سورية أخيراً، روايات تتضمن مبالغة غريبة حول الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في البلاد تستدعي معها إلى الذاكرة حكاية قديمة ينقلها رواة الأدب الشعبي في مصر من جيل إلى جيل وهي حكاية ((السنيذ)) التي تقول:

في قديم الزمان كان في إحدى القرى رجل خصب الخيال، بارع في رواية القصص المثيرة والمسلية التي تشد انتباه الناس، وتشوقهم إلى سماع المزيد منها وترويجهما. وذات يوم، ووسط جمع غفير من أهالي القرية راح الرجل يروي لهم ما شاهدته في الليلة السابقة، فقال إنه بينما كان يقوم بحراسة حقول الذرة القريبة من بيته تناهى إلى سمعه صهيل خيول وضجيج عربات، فالتفت إلى مصدر الصوت فرأى عن بعد، خيولاً بأجنحة تطير من الأرض إلى السماء وهي تجر عربات فارغة مزودة بمصابيح مبهرة الأضواء ثم تغيب في الظلام لتعود بعد قليل وهي محملة بأكياس القمح. وعندما استهجن الناس المبالغة الشديدة في هذه الرواية قال لهم:

^(١٣٦) المحرر العربي، (بيروت)، العدد ٣، ٢٨٠، ٩ شباط (فبراير) ٢٠٠١.

^(١٣٧) اسم وهمي، والمقصود كان إرسال رسالة تحذيرية عبر هذه الصحيفة.

- ((شيخ الخفر، عويس، كان وقتها معايا، وأهوه دلوقت موجود بيننا، وتقدرنا تسألوه))! وعندما سألوا شيخ الخفر عن صحة الواقعة أجاب:

- ((أنا كنت هناك.. والكاذب ملعون.. أيوه أنا شفت الخيول بتطير في السماء ووراءها العربات وهي فاضية. وشفتها كمان بترجع مليانة بأكياس. لكن ما اعرفش إن كان فيها قمح ولا غيره)).

في هذه الحكاية الخيالية الغربية لعب شيخ الخفر دور الشاهد الذي رأى، لأمر في نفسه وجوب التبرع ب- ((سند)) يدعم هذه الرواية فقدم شهادته الطريفة. ومن ذلك الحين أخذ أبناء القرية يطلقون على شيخ الخفر لقب ((السند)). وربما كانت علاقة هذا الأخير ك ((سند)) ل- ((الرواية)) هي التي تفتقت في مخيلة الكاتب المصري الكبير ألفريد فرج عن معالجة علاقة التابع بالمتبوع في المسرحية الشهيرة ((علي جناح التبريزي وتابعه قفة)).

عندنا في سورية، ومع الجهود الدعوية التي يبذلها مؤسسو لجان ((إحياء المجتمع المدني)) لتصوير أنفسهم أنهم ذوو مقاصد رسولية، وأنهم يحملون البشائر للشعب السوري بأن طريق الفردوس باتت سالكة أمامه، فقد بدا هؤلاء يحسون بأن هذه الجهود أصبحت في الآونة الأخيرة ضرباً من الحرث في الماء، وأن تلك البشائر فقدت بريقها، مما يستدعي إعادة إنتاجها، وإن اقتضى الأمر أن يقوم بعضهم بدور ((السند)) لروايات سبق للبعض الآخر أن ابتدعها وطرحها للتسويق، ولكنها لم تلق الرواج المطلوب. ولئن كان الرواية والسند قد مارسا معاً، في القرية المصرية لعبة بريئة هدفها تسلية السامعين القرويين وانتزاع دهشتهم، فإن اللعبة التي يمارسها ((الرواية)) و((السند)) من مؤسسي لجان ((المجتمع المدني)) في أوساط الناس ليست كذلك. لأن الرواية هنا إذ يعترف بأن روايته تفتقر إلى الدليل المادي الدقيق والإثبات القاطع، فإن ((السند)) يأتي في مرحلة لاحقة ليروج الرواية، وكأن ما تضمنه هو حقيقة دامغة، تعلو فوق الشبهات، ولا يأتيها الباطل لا من بين أيديها ولا من خلفها.

في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٠، وفي إحدى الحلقات التي كتبها في إحدى الصحف اللبنانية ضمن سلسلة ((سورية: مشكلات تنتظر حلاً)) وتحت عنوان ((أرقام توزيع الدخل الوطني من أسرار الآلهة)) اعترف ركن بارز في الدعوة إلى إقامة ((المجتمع المدني)) بأنه لا يمتلك -شخصياً- أرقاماً حول توزيع الدخل الوطني، وبأن كل ما يمتلكه في هذا الشأن مجرد مسموعات وتقديرات وتخمينات تتفق جميعاً -حسب زعمه- على أن ٩٥ في المائة

من الشعب السوري يحصلون على أقل مما يحصل عليه ٥٠% منه.. ويبدو أن افتقار هذا الزعم إلى أي دليل قطعي يدعمه لم يمنع صاحبه من الاستنتاج بأن هذا الوضع الصارخ في التفاوت بين ما يعيشه الشعب السوري وما تعيشه ((الخبزة)) ليس إلا نتيجة السياسات التنموية والعدالية التي لم تتوقف الآلة الإعلامية الحكومية عن التطويل والتزوير لها!!.

كذلك بالرغم من اعتراف الكاتب - الراوية باعتماده تلك المسموعات والتخمينات في إدانته تلك السياسات، فإن داعية آخر لم يتردد في أداء دور ((السنيذ)) لذلك ((الراوية)) وذلك حين تساءل في مقالة صدرت في كتيب، وضمت اثنين آخرين ما إذا كان يكفي على المستوى الحامل الاجتماعي أن يكون ٩٥% في المائة من المجتمع السوري لا يحصلون من الدخل الوطني إلا على أقل مما يحصل عليه ٥٠% من الطغم ((الصوصقراطية)) - حسب تعبيره - !؟.

ولئن لم نكن في وارد التوقف عند هذه الألفاظ ((المهذبة)) التي يستخدمها هذا ((السنيذ)) في توصيفه ((الموضوعي)) للواقع السياسي والاقتصادي وللأوضاع المعيشية القائمة في سورية، إلا أن محاولته إعادة إنتاج المزاعم وترويجها على أنها حقائق، قد بلغت في موضع آخر حد اعتماد اجتراء الكلام، تارة، واعتماد الانتقائية المتعسفة في تفسيره تارة أخرى، وهو ما يدفع إلى التساؤل عما إذا كان ما يقوله السنيذ هو أقرب إلى نزاهة القول وشرف الكلمة أم على تزييف الأقوال وتزوير الوقائع خصوصاً وأنه يدعي بوضوح أن أقوال ((مرشده)) الداعية بشأن ((تأسيس قوى انقلابية ضمن المجتمع))!! لم تنطو على أوهام ((ذاتوية)) ولا على أهداف تخريبية وإنما ((جاءت تعبيراً عن القاسم المشترك الأعظم لشرائح المجتمع السوري))، وأنها ((بخطوطها العريضة يمكن أن تشكل أفقاً لمنظور الكتلة التاريخية التي ينكر الخطاب السلطوي وجودها في المجتمع السوري))!!.

وهكذا لم يكتف بعض ((الأتباع)) بحيازة شرف التبرع بتفسير أقوال موجهيهم ومرشديهم، بل بادر البعض إلى التجرؤ على الناس وإدعاء الحق في التعبير عن آرائهم ومواقفهم وكأنهم يريدون - بلعبة الإيهام التي يمارسونها على طريقة الراوية والسنيذ، وكذلك عبر إصدار البيانات والإدلاء بالتصريحات - نشر مناخ من الفناعة، ليس فقط بوجوب تصفية إرث تاريخي مشرف لقائد فذ، وإنما تصفية المؤسسات السيادية للدولة ذاتها. فقد دعوا، صراحةً - فيما أطلق عليه ((بيان الألف)) الذي أصدره في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى إحياء مؤسسات مجتمعية واجتماعية متحررة من هيمنة السلطة التنفيذية

والأجهزة الأمنية، بل من جميع الروابط والعلاقات والبنى التقليدية. وربما دعا مؤسسو اللجان: المواطنين - في بيان لاحق - إلى ترك أبوابهم مفتوحة قبل النوم أمام تيارات المحاورين وأرباب الرأي الآخر، وإلى إلغاء كل الدوائر والمؤسسات الحكومية وغيرها من الجهات النازمة لحياة الناس والعلاقات القائمة بينهم كافة.

ولم تكن هذه الدعوات والمطالبات، على تسرعها في التولد والتكاثر، لتثير جدلاً ونقاشاً كثيرين في أمر صلاحيتها للتطبيق على قاعدة المجتمع المدني، لولا ما خالطها من شبهات في أمر الدعاة والمطالبين أنفسهم. ففي أواخر كانون الثاني / يناير ٢٠٠١ بدأت الصحف والبيانات في نشر تصريحات وآراء تتعلق بتلك الشبهات، ومنها ما قاله أمين عام لحزب سوري من خارج الجبهة الوطنية التقدمية عن تزايد التوجهات من جانب الشموليين ((نحو الديمقراطية، وهم من اتهموا الديمقراطية والديمقراطيين طوال نصف قرن، بأنهم صناعة إمبريالية))، متسائلاً: كيف يمكن لشخص تربى في مدرسة عقائدية على مدى ٤٠ عاماً أن يخلو بسيطرة الحزب الواحد أن يزعم إمكان قيادة تيار ديمقراطي؟!.. كذلك أعرب أحد أعضاء مجلس الشعب عن استغرابه من أن صديقه - وهو فاعل أساسي في تيار ((المجتمع المدني)) - يمكن أن يكون مشاركاً في أفكار دعاة هذا التيار رغم أنه كان دائماً ذلك المتقف التقدمي المشبع بالفكر الماركسي الذي يضعه على مسافة محسوبة ممن يحملون هذه الأفكار الهجينة. وهو ما يعني بروز تساؤلات في أذهان كثير من المثقفين والسياسيين حول قدرة مؤسسي لجان إحياء المجتمع المدني على إثبات شهادة المنشأ الحقيقية لأفكارهم وطروحاتهم، خصوصاً وأن بيان الألف لم يكن بمحاولة الإحياء بل أن سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد لم تحقق أية إنجازات تنموية. رغم أن هناك مئات الشواهد الماثلة لكل ذي عينين في صرح البناء والإعمار، وأن هذا العهد يغص بالسلبات وحدها دون وجود إيجابية واحدة!.

ولكن، ويا للمفارقة الصارخة، فما حاول أرباب البيان إنكاره، بتغطية الشمس بغربال، ظهر حينما قال أحد الأساتذة في جامعة دمشق - في محاضرة تحت عنوان (الإصلاح السياسي: معناه وحدوده) - بسلامة التوجهات الخارجية في السياسة التي انتهجتها سورية في العقود الثلاثة الأخيرة، رغم أنه أشار إلى الإخفاقات الذريعة التي صادفتها سياستها الداخلية، حيث انتهت بتفشي الفساد والمحسوبية والرشوة في حياة المواطنين، وهذا بالطبع أمر لا يمكن إنكاره كلياً، كما لا يصح مطلقاً المبالغة فيه، كذلك لا يمكن إنكار وجود مثل

هذه الظواهر، حتى في دول ديموقراطية متقدمة مثل فرنسا التي انتحر فيها رئيس وزرائها الأسبق بيريجوفوا قبل سنوات قليلة بعد إدانته بتهمة الرشوة، وخلال الأيام القليلة الماضية فقط، شهدت كل من بريطانيا وألمانيا فضيحة مدوية حيث يجري التحقيق مع رئيس وزراء الأولى توني بلير، والمستشار السابق للثانية هلموت كول بتهمة التورط في ممارسة الفساد، وبنتيجة التحقيق مع بلير قدم رئيس شؤون أيرلندا مانديلسون استقالته بسبب توجيه التهمة نفسها إليه.

وكما هو واضح، فإن الفساد منتشر بنسب متفاوتة في جميع دول العالم، وهو ما يقتضي الاعتراف بوجوده كظاهرة لافقة في مجتمعنا، إلا أن ذلك يجب ألا يتحول إلى ذريعة يستخدمها الحاقدون والموتورون في الكيد لحكم الرئيس حافظ الأسد، وجعل ذلك الكيد مسنداً لتوجيه سهامهم إليه والتطاول عليه واتهامه بما ليس فيه، وذلك على غرار ما فعله أرباب ((بيان الألف)) الذين قاربوا حتى تخوين الرئيس الراحل ؛ باتهام حكمه بأنه أقام علاقات وبنى تفصلت مع الأوضاع الأمبريالية والتجزئة القومية؟؟ كما ورد في بيانهم. هذا مما يضره بعض هؤلاء من فئاعات وحقات مناقضة لذلك. فقبل بضعة أيام نشرت إحدى الصحف مقالة لأحد الناشطين البارزين في لجان إحياء المجتمع المدني تحت عنوان ((وتيرة الإصلاح في سورية: نحو إحياء سياسي عبر العملية الانتخابية))، اعترف فيها بأن حكم الرئيس حافظ الأسد تعرض لإفشال متعمد في محاولات الإصلاح المتتالية بدءاً من تشكيل لجنة المحاسبة (الصحيح أن اسمها هو لجنة المحاسبة للكسب غير المشروع)، مروراً بتكليف لجنة من قيادة الجبهة الوطنية التقدمية بعقد لقاءات مصارحة مع الكتاب والأدباء والصحفيين وأساتذة الجامعات في خريف عام ١٩٨٠، وانتهاء بالتغيير الحكومي عامي ١٩٨٧ و٢٠٠٠.. ولئن لم يشر كاتب المقالة إلى الجهات التي تعمدت إفشال محاولات الإصلاح التي بذلت على امتداد ٣٠ عاماً، إلا أن حديثه عن تلك المحاولات يؤكد - في أدنى الأحوال - أن الرئيس الراحل كان يمتلك إرادة الإصلاح وأنه حاول تطبيقها إلا أن ظروفًا متنوعة، داخلية وخارجية، لم تؤد بتلك المحاولات إلى الغاية المنشودة. ومع ذلك، فوفقاً لما جاء في مقالة نشرتها مجلة دراسات عربية في عددها أيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٩٨ تحت عنوان ((الانفتاح الاقتصادي في سورية))، فإن الاقتصاد السوري شهد خلال فترة السبعينات تطوراً ملحوظاً لم يشهد القطر مثيلاً له من قبل، فقد قفزت الاستثمارات الإنمائية من ٣,٩ مليارات ليرة سورية في الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٦ - ١٩٧٠) إلى ١٢,٧ مليار ليرة سورية في الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧١ - ١٩٧٥) ثم إلى ٥٠,٥ مليار

ليرة سورية في الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦ - ١٩٨٠). غير أنه مع مطلع الثمانينات بدأت بعض الدول العربية بتقليص مساعداتها المالية لسورية نتيجة موقفها القومي من اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية، وما إن انتصف هذا العقد حتى نضبت الموارد الخارجية واتسعت الفجوة بين الاستيراد والتصدير، مما أدى إلى ارتفاع العجز في الميزان التجاري إلى ٩٩٤٧ مليون ليرة في عام ١٩٨٨، ومع ذلك سجل الاقتصاد السوري بعض الانتعاش بتأثير التوسع في استخراج النفط وجودة المواسم الزراعية متجاوزاً في ذلك الآثار السلبية التي انعكست على الميزانية العامة خلال ذلك العقد نتيجة الغزو الإسرائيلي للبنان. ومع ذلك، كان لإجراءات ترشيد الاستهلاك وتشجيع الصادرات بعض الأثر في تخفيض العجز في الميزان التجاري وتحقيق فائض في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ بلغ نحو ٦١٧٣، ٨٧٠ مليون ليرة سورية على التوالي.

غير أن ذلك الإنجاز لا يمنع من الاعتراف بأن الانتعاش الاقتصادي قد بدأ بالانحسار اعتباراً من أواسط التسعينات، فقد انخفض حجم الصادرات وتفاقت أزمة السيولة نتيجة مساهمة جامعي الأموال في امتصاص عشرات المليارات من النقد السوري وتحويل جزء مهم منها إلى الخارج، وتدنّت القدرة الشرائية لذوي الدخل المحدود من جراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات زيادة دخولهم، لكن هذا لا يجب أن ينسينا حجم البناء الداخلي الكبير الذي جرى عبر الثلاثين عاماً الماضية، والبنى التحتية من طرقات وكهرباء وهاتف ومئات السدود، والاكتفاء الذاتي بل الفائض من القمح، والحمضيات، والخضار والفواكه، والقطن لبلد تضاعف عدد سكانه ثلاث مرات خلال الأعوام الثلاثين. وكل تطور في الدنيا له جوانبه السلبية، لكن الجوانب السلبية لا يصح أن تنسينا الجوانب الإيجابية والمضيئة والمشرقة.

غير أن بروز التشوهات في السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة خلال عقد التسعينات لم يمنع الرئيس حافظ الأسد من اتباع سياسة الإصلاح، وإن بخطى وثيرة، خلال تلك الفترة. ففي عام ١٩٩١ صدر القانون المعروف رقم (١٠) الخاص بتشجيع الاستثمار وجاء هذا المرسوم استجابة لمتطلبات التكيف مع المستجدات التي أعقبت الحرب الباردة، وكذلك متطلبات التوجه التدريجي نحو اقتصاد السوق. وقد اقتضت الظروف إعادة النظر في أسعار صرف العملة خصوصاً فيما يتعلق بالتعامل الخارجي وحساب الضرائب الجمركية، وكان الهدف الأول هو إحداث تحول تدريجي إلى شكل جديد لتشجيع القطاع الخاص،

وإعطائه دوراً أكبر في اقتصاد البلد وتدعيم عوامل التوازن والاستقرار في الأوضاع الاقتصادية. ولعل الكثيرين ممن انتقدوا وينتقدون التوجه البطيء نحو اقتصاد السوق يعرفون أن معالم الاقتصاد السوري كانت ومازالت تحاول خلق مواءمة بين متطلبات تدخل الدولة واقتصاد حرية الأفراد. وأن الانعطاف الحاد نحو اقتصاد السوق سيمس سياسة الدعم الحكومي للسلع الأساسية بسبب ما تتطلبه الاستجابة لمطالب وشروط قاسية يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أيضاً.

ولعل هؤلاء كالذين يصوبون انتقاداتهم جزافاً على سياسة الرئيس حافظ الأسد في المجالات الداخلية، خصوصاً المجال الاقتصادي، يتذكرون ما قاله في آخر خطاب له، وذلك بمناسبة القسم الدستوري في آذار/ مارس ١٩٩٩، حين دعا إلى إصلاح شامل في سياسة البلاد خصوصاً في مجال ممارسات الديمقراطية، مشدداً على وجوب توسيع دائرة القرار وحرية المناقشة والمشاركة كضمانة لتحقيق المسار الديمقراطي، مؤكداً أن الديمقراطية ليست ممارسة المواطن لحقه في انتخاب ممثليه في المؤسسات بل هي أيضاً ممارسة المؤسسات لدورها. وأن تحديث الدولة يقتضي رفع الكفاءة المهنية والإدارية، وأنه يستحيل النهوض بالدولة في ظل استمرار التقصير والإساءة وفقدان الشعور بالمسؤولية.

ولعل الأمانة والشرف يتطلبان من جميع الناس اتخاذ وقفة موضوعية نزيهة متجردة من الأهواء ومن كل الحساسيات ورواسب التعصب والكيد تجاه ثلاثين سنة حافلة بالأحداث والإنجازات من حكم الرئيس حافظ الأسد، هذه اللامعة المتراكضة من منتدى إلى منتدى تحوي كما متناقضاً - ولو كان قليلاً - من التجار الفاشلين والصناعيين الفاشلين والحزبيين الفاشلين في عدد من الانتماءات السياسية التي أثبتت فشلها عندما كان المعسكر الشرقي في ذروته. فكيف بها الآن، وهي التي لها قصب السبق في محاربة كل ما هو ديموقراطي أو مجتمع مدني، تسرق هذه الشعارات لتستظل بها في محاولة منها لغسل نفسها وتبييض تاريخها، متناسية أن الشعب السوري يملك ذاكرة قوية بحيث لا يستطيع أي مدع من هؤلاء أن يضلله أو يخدعه.

كيف بأولئك الذين يدعون آناء الليل وأطراف النهار أنهم ديموقراطيون، وأن مساعيهم لإقامة مؤسسات المجتمع المدني وتعميمها في جميع أنحاء البلاد قائمة على المبادئ والأخلاقيات الديمقراطية وشعبنا يوجه سؤالاً واحداً إلى هؤلاء: ماذا قدمتم، عبر تاريخكم،

سواء كأفراد، أو مجموعات لهذا الوطن؛ إلا اللغو. فلماذا تصرّون الآن على المزيد من الشيء نفسه؟.

لا بل يتساءل شعبنا: أين كان هؤلاء الأذعياء عندما كان شرفاء هذا الوطن يقاتلون ضد عدو الوطن، الداخلي والخارجي؟، وأين كان هؤلاء عندما استنزفت سورية وهي تقاتل لمنع تقسيم لبنان ولوقف الحرب الأهلية فيه ولطرد إسرائيل منه؟، لا بل أين كان هؤلاء حين صبت إسرائيل جام غضبها وحممها على الجيش السوري في لبنان عام ١٩٨٢ وهو يقاتل دفاعاً عن لبنان وفلسطين؟، وأين كان هؤلاء عندما طردت المقاومة اللبنانية الاحتلال الإسرائيلي من لبنان، والتي قال قائدها حسن نصر الله مخاطباً الرئيس الراحل حافظ الأسد: ((أنت صاحب هذا النصر؟)). لقد أطل هؤلاء برعوسهم فجأة بعد انتهاء كل ذلك، وخصوصاً عندما ظهر ((بيان المطارنة الموارنة)) ليتناغموا معه وليتكاملوا مع الطروحات والأفكار الواردة فيه، وليتكامل الاثنان معاً مع حملة الإعلام الصهيوني والتصهين في أرجاء العالم ضد النظام السياسي الوطني الصامد في سورية. وبالرغم مما تغص به بيانات وتصريحات مؤسسي لجان إحياء المجتمع المدني من مطالبات ودعوات وتقييمات للأوضاع الحالية، بعضها مشروع وبعضها تعجيزي أو يحمل أهدافاً كيدية انتقامية فإن الالتزام بالصدق والنزاهة لدى إجراء التقييمات أو التعبير عن المواقف يشكل المقياس الصحيح لمدى التقيد الأخلاقي بمطالبات الممارسة الديمقراطية الحقّة.

أما أولئك الذين تتفق مواهبهم عن شتى أنواع الادعاءات الظالمة إزاء فترة حكم الرئيس حافظ الأسد، فهم يستنون في انحرافهم عن الصدق والموضوعية مع أولئك الذين يكبلون شتى أنواع الشتائم المفدعة والسباب البذيء لهذا الحكم.

لقد تناسى هؤلاء الجاحدون أن حافظ الأسد وضع سورية على خارطة العالم بعد أن كانت منسية لعقود طويلة، وتعامى هؤلاء عن مواقفه القومية المشرفة، ونسوا حرب تشرين، ووقف الحرب الأهلية في لبنان، ووضع حد للتورم السرطاني الذي انتاب القوى الظلامية المتبرقة بالدين في أوائل الثمانينات، وتناسوا أنه لولا ذلك العلاج لما أتيح لهؤلاء الزاعقين الآن أن يزعموا فقط بل لما كانوا موجودين على قيد الحياة، لأنهم كانوا على طرفي نقيض مع تلك القوى الظلامية، وأنهم يمثلون الكفر والإلحاد في نظر هذه القوى، مما يستدعي بنظرها إلغاءهم من الحياة. لقد تعاموا عن موقفه المشرف في الحرب العراقية الإيرانية، والذي حافظ على إبقاء إيران في الخندق المعادي للصهيونية، وتعاموا عن موقفه العملاق

في حرب الخليج الثانية، وأنه لو جرى الأخذ بنصيحته التي وجهها في حينه عبر رسالة مفتوحة يطلب فيها سحب القوات العراقية من الكويت وتعهده إثرها بالقتال مع العراق ضد أي معتد عليه. أقول لو جرى الأخذ بتلك النصيحة لاحتفظت القوات المسلحة العراقية بكامل جاهزيتها وتسليحها.

لقد تعامى هؤلاء الجاحدون عن أن حافظ الأسد هو صاحب الفضل في وضع حد للعصر الإسرائيلي عندما احتضن المقاومة اللبنانية ودعمها إلى أن طردت إسرائيل من لبنان، وهو الذي جعل من المقاومة قوة وزناداً وشرارة لانتفاضة فلسطين الأولى والثانية.

لقد تناسى هؤلاء أن حافظ الأسد مات واقفاً دون أن يتراجع قيد أنملة عن الحق العربي، وغاب عن هذه الحياة الدنيا دون أن يضع يده بيد مسئول إسرائيلي. ويبدو أن ديموقراطية هؤلاء ومجتمعهم المدني وحقوق الإنسان لديهم كانت تستدعي من حافظ الأسد أن يستسلم أمام الرئيس الأمريكي السابق كلينتون في جنيف في آذار/مارس ٢٠٠٠ كي يعترفوا بأنه ديموقراطي وداعية حقوق إنسان. وعندما يقولون إنه أقام علاقات وبنى تمفصلت مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية. نقول لبعض هؤلاء، والذين لا نشك بأن تغلغلهم إلى داخل التيار العام للمثقفين، لن يؤثر على هذا التيار العام الذي كان عبر تاريخه وسبقه تياراً وطنياً وقومياً رغماً عنهم. نقول لهم: إن قيام نفر قليل منكم بنشاطاته انطلاقاً من تصفية حسابات شخصية مليئة بالذاتية المتورمة والانتهازية المتكتمة مع العهد عبر سنواته الثلاثين الماضية. وطموح نفر آخر إلى القيام بأدوار سياسية لا تخدم الاتجاه الوطني والقومي، بل تهدمه تحت راية الحفاظ عليه. ويتسلل نفر ثالث من المرتبطين بالخارج، بل والموجهين من قوى (متفصلة قولاً وفعلاً مع الأوضاع الإمبريالية والتجزئة القومية) إلى داخل هذا التيار ومحاولتهم صرفه باتجاه أهدافهم التي تتناقض تماماً مع رأي ومنطلق الأكثرية الساحقة للمثقفين السوريين، نقول لهؤلاء: لن يفرحوا كثيراً بما صنعت أيديهم وسوف يلقون الجزاء العادل على يد أبناء هذا الوطن الشرفاء الذين بايعوا بغالبيتهم الساحقة الرئيس بشار الأسد أميناً على نهج القائد الراحل حافظ الأسد ومطوراً ومضيفاً إليه بما يتواءم مع التحديات الجديدة للألفية الثالثة.

وربما كانت متطلبات احترام الذات والتحلي بآداب الحوار تفرض عدم الرد على الشتائم والابتعاد عن المهاترات التي يحاول أصحابها فرضها كعملة للتداول في سوق التعامل السياسي، ذلك لأن الكثيرين من هؤلاء يماثلون ذلك الرجل الإنجليزي الذي دخل

ذات يوم حديقة ((هايد بارك)) الشهيرة في لندن، حيث يحق لكل شخص أن يدلي بدلوه في القضايا والمسائل كافة بدءاً بمشروعية الإجهاض، ومروراً بالحفاظ على البيئة وانتهاء بالديموقراطية الأمريكية.

فقد وقف هذا الشخص فوق أحد المقاعد المتناثرة في الحديقة وأخذ يصيح، وسط دهشة الحاضرين - كلاب..أوباش..سفلة.. أوغاد.. خنازير..

ثم نزل عن المقعد.. وعندما اتجه نحو باب الحديقة للخروج منها، لحق به بعضهم وسأله:

- من كنت تقصد بأولئك الذين ذكرتهم؟

فأجاب ببرود:

- لم أكن أقصد أحداً.. كل ما في الأمر أنني أردت أن أسب وأشتم ؟!.

السوريون

وحوارات المجتمع المدني^(١٣٥)

فايز سارة^(١٣٦)

لم تبرد بعد الحوارات التي بدأها السوريون قبل أشهر حول موضوعات المجتمع المدني، وربما لن تبرد في المدى القريب، وإن كانت قد هدأت قليلاً، وهو هدوء مشروع ومفهوم، ذلك أن على الذين طرحوا الموضوع، وكذلك الذين دخلوا في نقاشه، أن يتوقفوا لحظة، ويتأملوا، فيما قيل، وما لم يقل، بعيداً عن لغة الاتهامات والتهويل، التي بلغت حد التعادي أحياناً، وذهب بعضها في الأخطر إلى حد التخوين والتهديد، برغم أن الأمر لا يستحق الذهاب إلى أي من هذه المستويات، بل يتطلب في الأساس إبقاء الموضوع في دائرة النقاش والجدل في موضوع مختلف به وعليه.

لقد بلور الحوار، رؤية إجمالية، أساسها أن المجتمع المدني، ظاهرة مجتمعية، تفرضها الشروط العامة للمجتمع ومستوى تطوره، وهذه الظاهرة ليست معادية في جوهرها للدولة ولا للسلطة، وإنما مكملتها. ويتطلب بروز المجتمع المدني توفير أطر سياسية واجتماعية وقانونية، تنظم حضور وعمل مؤسسات المجتمع المدني وأنشطتها المختلفة، وهو أمر مناط بالسلطة القيام به وتوفيره، وغالباً، فإن قيام السلطة بذلك مرهون بطبيعة الدولة وفهمها

^(١٣٨) السفير، (بيروت)، ٢٠١١/١/١٧.

^(١٣٩) كاتب صحفي سوري.

للمجتمع وللسلطة في آنٍ معاً، حيث إن الدولة الشمولية، لا تتيح لسلطتها فرصة توفير الأطر المناسبة لقيام مجتمع مدني صحيح البنية والأدوات وعميق الأهداف، حيث إنها اعتادت مصادرته المجتمع وإخضاعه كلياً، وأقامت في سبيل ذلك بنية وظيفية تدعم ذلك بخلاف الدولة الديمقراطية التي تعطي سلطتها فرصة توفير الأطر المختلفة لقيام المجتمع المدني ومؤسساته، وهي تتيح الفرصة أمام هذه المؤسسات للقيام بعملها ومهامها وفقاً لروح القانون واحتياجات المجتمع. والحق، فإن مفهومي الدولة الشمولية، والدولة الديمقراطية، ليسا مطلقين ولا مجسدين في نماذج محددة، يتم الرجوع إليها، واعتبارها أمثلة، بل إن مفهوم كل منهما مختلط ملتبس في تفاصيله، لكنه يعطي السمات والملامح العامة لطبيعة الدولة، والتي تتيح وصف الدولة بأنها ((دولة شمولية)) أو ((دولة ديمقراطية)). وبين الصفتين طيف من ألوان الدولة، التي تتداخل فيها ملامح وسمات الدولة الشمولية والدولة الديمقراطية.

والحق، فإن نظرة في واقع الدول التي تنشط فيها منظمات وهيئات المجتمع المدني، لا تبين أن كل هذه الدول من طبيعة ديمقراطية، وإن كانت هي سمة الأغلبية منها، والعكس ربما كان صحيحاً، حيث تنشط مؤسسات وهيئات للمجتمع المدني في دول شمولية، والأمثلة العربية على الحالتين موجودة، ومنظمات المجتمع المدني تنشط في بلدان عربية كثيرة.

غير أن منظمات وهيئات المجتمع المدني، ليست من طبيعة واحدة، وبالتالي فإن أمر السماح بعملها، أو مساعدتها للقيام بعملها من جانب الدولة، أمر محكوم بطبيعة نشاطها، والتوجه الذي يحكمه، وقد سمحت الدول، بما فيها الدول الشمولية بنشاط علني وواسع للجمعيات التي لا يتصل نشاطها بالعمل السياسي من قريب أو بعيد، كما منعت أي نشاط لهيئات ومنظمات اشتمت في عملها رائحة السياسة، وكان من السهل ملاحظة نشاط وعمد نوادي السيارات والفروسية والجمعيات الخيرية، وتلك التي يتصل نشاطها بفئات اجتماعية، لها مطالب من طبيعة محددة مثل جمعية ذوي الاحتياجات الخاصة، بل إن تلك الدول وفي الحالات التي كان ولا بد من وجود منظمات أهلية ذات طبيعة اجتماعية - سياسية مثل النقابات العمالية، والمهنية، فقد أفرغت هذه المنظمات من محتوياتها تلك، وحولتها إلى مجرد هياكل تسبح بحمد الدولة وتشكرها.

ويبدو واضحاً، أن وجود ونشاط منظمات وهيئات المجتمع المدني يرتبط بأمرين أساسيين. أولهما وجود إرادة سياسية تدعم وجود ونشاط هيئات المجتمع المدني، وهذه

الإرادة مطلوبة من السلطة، كما هي مطلوبة من الجمهور، ولاسيما من المستويات الأكثر وعياً وتقدماً في الجمهور. والأمر الثاني، الحاجة إلى توفير هيكلية قانونية وإدارية، تتجاوب مع حضور هيئات ومنظمات المجتمع المدني ونشاطها، بل تضمن تطور هذه الهيئات وتوسيع الأطر ومجالات نشاطها.

وبطبيعة الحال، فإن هذين الأمرين، يؤشران إلى أن المجتمع المدني، هو وعي متبادل، وهو حاجة مشتركة للسلطة والجمهور، لكن هذه الحاجة ليست متساوية باستمرار، بحيث تكون حاجة السلطة أكثر في معظم الأحيان، وكلاهما يفسر الضغوطات المتبادلة التي تحصل بين الطرفين حول حدود ومحتوى نشاط منظمات وهيئات المجتمع المدني، وهو ما لم يتم التعبير عنه في نقاشات وحوارات، تتماثل مع نقاشات السوريين حول الحاجة إلى المجتمع المدني ومؤسساته في سورية.

من الدولة الوطنية إلى المجتمع المدني

ملاحظات منهجية نظرية حول مسألة راهنة^(١٣٧)

الطيب تيزيني^(١٣٨)

إن الحوار في مسألة "المجتمع المدني" التي نحن الآن بصددّها ليس له سوابق كثيفة ومتصلة في الفكر العربي السياسي، ربما منذ المرحلة الأولى لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولذلك فهو يمثل حاجة موضوعية في بعض البلدان العربية هذه الأيام، ومن ضمنها سوريا، وهذا من شأنه أن يعني أن الحوار المذكور لم تصطنع ضرورته فئة أو أخرى من المثقفين والسياسيين، ولم تلتف الدعوة إليه مجموعة أو أخرى من الكتاب المقيمين خارج دائرة الهم العربي والسوري. بيد أن تقرير ذلك شيء، وشيء آخر يعتقد البعض أن كل ما قيل على هذا الصعيد حتى الآن يمتلك مصداقية معرفية ناجزة.

وقد تتمثل المسألة التي نعنيتها هنا بالإجابة عن السؤال المركب التالي: هل تجسد الدعوة إلى (المجتمع المدني) أحد المطالب الراهنة في المجتمع العربي ومن ضمنه المجتمع السوري، ناهيك عن أن يكون المطلب الأول ؟. هل من الممكن أن يتحقق (المجتمع المدني) الآن عربياً وسورياً من ضمن ذلك، قبل إنجاز خطوة أخرى قد تكون سابقة عليه أو ذات منحنى آخر ؟. في سبيل محاولة الإجابة عن ذلك السؤال المركب والصعب والذي أجاب عنه

^(٢٠) الثورة، (دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/٩.

^(٢١) مفكر سوري.

بعض المثقفين والسياسيين السوريين باستسهال ما كنا نتمناه، يجدر بنا أن نحدد بكيفية أولية - ما يعنينا مصطلح (المجتمع المدني). لكن يظهر لنا أننا من أجل القيام بهذه المهمة، نجد ضرورة التمييز بينه وبين مصطلح (المجتمع الأهلي).

إن دراسة العلاقة بين المصطلحين السابقين ضرورية بصورة خاصة على صعيد بلدان (العالم الثالث)، ومن ضمنها بلدان العالم العربي عموماً وإجمالاً. أما السبب فيقوم على أن بنى اجتماعية سابقة على المجتمع الطبقي والوطني والقومي ربما ما زالت هي المهيمنة فيها. فالمشروع الوطني والآخر القومي والثالث الطبقي، تمثل مجتمعة مسائل معلقة حتى الآن. وبمعك ذلك كله، هنالك حالات تكاد تكون شاملة تشير إلى الحيز الكبير الذي تشغله مثل تلك البنى، فالقبيلة والعشيرة والطائفة والتجمعات المذهبية الدينية والاثنية لها حظ مرموق من التركيب المجتمعي في الحق الجغرافي العربي. وملاحظ أن ذلك تعاضم في العقود الأخيرة المنصرمة مع تعاضم وتأثر التفكك، الذي يخترق المجتمع العربي؛ مما قد يسمح بالتحدث عن حطام عربي يظل - على كل حال - مفتوحاً.

إن المجتمع العربي يتسم والحال كذلك وفي ضوء النموذج العربي بسمتين اثنتين، تقوم الأولى على وجود المرجعيات المجتمعية ما قبل الوطنية والقومية وكذلك وبقدر معين الطبقية. أما السمة الثانية فتفصح عن نفسها بغياب المؤسسة الدولية الوطنية الناطمة دستورياً وقانونياً وسياسياً وهيمنة (مرجعيات) أخرى بديلة لسكان المجتمع العربي. وهذا يشير إلى أن الانقسام في المجتمع المذكور هو انقسام أفقي يقوم على التمييز (من الذرة) والتنشيطية والتفتيت أولاً، كما يشير ثانياً إلى أن الصراع بين مجموع المرجعيات المتذررة والمتشظية هذه هو صراع (غير مثمر تاريخياً)، أي يحمل احتمالات التفكيك الاجتماعي والانتحار الجماعي، ويزيد هذا التوجه عنفواناً مع رفع النظام العولمي الإمبريالي الجديد عقبرته لتفكيك الهويات المثمرة تاريخياً، مثل الوطنية والقومية والطبقية والعقلانية، وتكريس مثل تلك الهويات غير المثمرة تاريخياً في إطار جديد من السوق الكونية السلعية، ومن ثم فإن الانقسام القائم في المجتمع العربي الراهن هو ذو بعد ما قبل الانقسام العمقي في العموم والإجمال، وبغض النظر عن حالات استثنائية قد لا تكون ضئيلة.

وقد يكون المجتمع اليمني نموذجاً أكثر صفاء من النماذج العربية الأخرى على هذا الصعيد، مع القول إن المجتمع العربي كله مخترق من هذا النموذج. ونحن نستعيد هذا النموذج اليمني الآن الذي دخل الألفية الثالثة، ولا يزال يحمل وشم التاريخ ما قبل الوطني

والوطني والطبقي بقوة. والطريق المدوي أن اليمن عمل بقواه السياسية المتعددة على الدخول في تجربة الديمقراطية والمجتمع المدني من موقع القبيلة والعشيرة والأفخاذ. وقد اتضح، من دراسات وملاحظات ميدانية قمنا بها مع آخرين، أن تلك التجربة الديمقراطية ذات الطموح إلى مجتمع مدني أفصحت عن نفسها، وقدمت نفسها عبر ذلك الموقع القبيلي والعشيري. ونشأ في سياق ذلك توتر مستديم هائل بين سياسي لقيط وقبيلي عشيري سيد. أما في فترة الحرب اليمنية فقد ظهر الأمر بصيغة كوميديا سوداء حقاً. لقد أخذ الخطاب السياسي الديمقراطي - المدني - يجد نفسه قد حوَصر من سادة القبائل والعشائر والأفخاذ إلى درجة أنه جرى ابتلاعه منهم، وأعيد تكوينه وفق واقع الحال.

إن أحزاباً وطنية وقومية ودينية بل كذلك ماركسية كان عليها في أثناء الحرب أن تعيش حالة من إعادة البناء والإنتاج، بحيث أعيد إنتاجها فعلاً على قاعدة الخطاب القبيلي والعشيري والفخذي، فظهرت الحرب حرباً بين القبائل والعشائر والأفخاذ من حيث الأساس.

تلك تجربة ثمينة للفكر العربي عليه أن يدرسها ويقومها بنقدية تاريخية صارمة. وحينذاك سيكتشف المرء أنه محتمل تعميم هذه التجربة عربياً بقدر أو بآخر. لقد ظهر أن الموجود في الغالب الأعم يتحدد ببنية مجتمعية سابقة على المجتمع الوطني والقومي والطبقي، وبنية سياسية تقودها أجهزة غير دولتية أو سابقة على الدولة أطلقنا عليها مصطلح الدولة الأمنية. لقد سقطت التجربة الديمقراطية المدنية في اليمن، حيث دفعت ثمناً لمعاندتها التاريخ والمجتمع المشخص.

إن الانتقال من مجتمع الانتماءات ما قبل الوطنية والقومية والطبقية إلى هذه انتقالاً سياسياً، لا يمر بفراغ سياسي تاريخي. إن حلقة حاسمة بين طرفي مرحلة الانتقال هذه - ونعني بها هنا انتقالاً من المجتمع ما قبل المدني إلى المجتمع المدني : إنها الدولة الوطنية، مع مجموعة من التحولات العميقة في الاقتصاد والثقافة والسياسة والقضاء والتعليم وغيره. واللافت هنا أن الدولة الحديثة الغربية ظهرت في مجتمع زراعي وعلى أنقاضه، والأمر نفسه وإن في سياق مختلف وصيغ متميزة - ظهر في بعض البلدان العربية وخصوصاً مع تجربة الاستقلال في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لكن ما حدث تمثل في أن تغيرات العاصفة التي كانت تظهر في معظم بلدان العالم العربي لم تتح للدولة أن تستكمل مهماتها التاريخية الأولية. بل بدلاً من ذلك، راحت تتشكل أجهزة غير مسئولة من قلب هذه الدولة وضدها أخذت تقضمها شيئاً فشيئاً إلى درجة تكاد تكون قد ابتلعته في أساسها.

على هذا الأساس وضمن مساره، لم تتعرق عملية التشكل الدولي فحسب وإنما أُرْجئت كذلك أو أقصيت. وبالأعتبار ذاته أصبح القول وارداً بأن إرهابات وبدائيات أولى لمجتمع مدني كانت تفصح عن نفسها بدأً بيد مع إرهابات وبدائيات تشكل الدولة في المجتمع العربي في مرحلة الاستقلال، بل إن تلك كانت تسبق هذه في حالات معينة. والمهم في هذا أن كلتا العمليتين أرغمت على الخضوع المتصاعد لتلك الأجهزة غير المسؤولة. وهنا نشير إلى أن ما يعنيه المجتمع المدني -حسب مجموعة كبرى من الدراسات- يقوم على كونه مجتمعاً يسعى إلى إيجاد توازن بين الدولة ومؤسساتها من طرف، وبين المؤسسات غير الدولية (هنا غير الحكومية) من طرف آخر. أما السعي إلى إيجاد ذلك التوازن فيقوم على المعنى الوظيفي، أي المعنى الذي يقف في وجه نزوع الدولة إلى بسط هيمنتها كاملة على المجتمع، ومن ثم المجتمع المدني ليس ضد الدولة من حيث هي، بل هو ضد إمكانية هيمنتها الشاملة والشمولية. من هنا، يسعى المذكور إلى تطوير مؤسساته التي تناط بها مهمة الحفاظ على التوازن بينه وبين الدولة عبر ممارسة الرقابة عليها ودفعها إلى أمام، في هذا الاعتبار، وكذلك عبر دفعها هي له إلى أمام ضمن سياق متوازن.

في هذا المنعطف الدقيق، نواجه ثانية السؤال الذي طرحناه في مقدمة هذه المسألة : هل من الممكن، بالأعتبار المنهجي العلمي والتاريخي، أن يتحقق مجتمع مدني في المجتمع العربي (وسوريا من ضمنه) هكذا دون مقدمات تاريخية، بحيث تغدو الدعوة إلى هذا المجتمع سقف المطلب الوطني؟. إن دعوة مثل هذه تتحول إلى عملية تبسيطية لا تاريخية، إذا أهملت راهناً أمرين اثنين، كلاهما يقود إلى الآخر. الأمر الأول يقوم على أن الدولة نفسها ما زالت مشروعاً أولاً يبحث عن إمكانات تبلوره وتحوله إلى موقع السيادة الدستورية والقانونية في المجتمع. أما الأمر الثاني فيتحدد في أن الأجهزة غير المسؤولة المذكورة آنفاً تقف في وجه ذلك المشروع الدولي بقوة، وبقوة أكبر، تسعى إلى تشتيت دعاء المجتمع المدني (وهم نخب ثقافية وسياسية) ضمن ظروف ثلاثة تحيط بهم، هي :

١ - غياب المؤسسات الدولية القانونية التي يمكن اللجوء إلى حمايتها.

٢ - غياب وتغيب الجمهور الأعظم عن المشاركة في الموقف وعن دعمه وحمايته.

٣ - حضورها الكثيف (أي الأجهزة المذكورة) في الحياة العامة والخاصة.

من هنا تبرز أهمية مبدئية حاسمة لعملية استكمال تأسيس الدولة الوطنية ذات السيادة القانونية بسلطاتها الثلاث، المنفصلة والمتصلة والمتكاملة، وهي التشريعية والقضائية والتنفيذية، وذلك جنباً إلى جنب مع السلطة الرابعة، سلطة الإعلام، ومع تحفيز القوى الحية العضوية في أوساط الشعب. بهذه الكيفية يعاد بناء السلطات وفق الضرورات التاريخية لتأسيس الدولة الوطنية المذكورة أولاً، وبمقتضى ضرورات التغيير الاجتماعي والحراك السياسي الديمقراطي ثانياً.

ولعل المسألة، التي أشكلت على بعض من تناولها، تتحدد في التمييز الدقيق بين الدولة والأجهزة غير المسؤولة. فنظروا إلى هذه الأجهزة على أنها الدولة، مما أوصلهم إلى نتيجة صحيحة من الناحية المنطقية الصورية الشكلية، وخاطئة من حيث المضمون السياسي التاريخي. فإذا كانت تلك (الأجهزة) تجسيدا للدولة، فأية دولة هذه! ها هنا لم ينتبه أولئك إلى أن (الأجهزة المذكورة) هي سلطات متشظية وخارجة على الدولة ذاتها، وإلى أن تأسيس الدولة الوطنية يبدأ بتفكيك هذه الأجهزة وإعادة بنائها وظيفياً حسب الوظائف الخاصة بها، (أي الدولة).

إن ذلك الإشكال أنتج إشكالاً آخر تمثل في وضع المجتمع المدني بالتعارض مع ما اعتبر خطأ (الدولة) حيث يبرز هذا المجتمع المدني بوصفه المهمة الأولى في سلم المهمات الوطنية.

إلى هذا وذاك يمكن القول (وقد يفاجئ هذا القول البعض) إن الدعوة إلى حرية الرأي والتحرير المطلق لاحتجاز (معتقلي الرأي) عبر استصدار قانون جديد للأحزاب والنظر في قانون الأحوال العرفية وغيره، إنما هي من شئون ومهمات الدولة الوطنية. وفي هذا السياق نود القول إن تمكين تيار التطوير والإصلاح والتحديث الوطني الديمقراطي في سوريا وجعله المهيم الحاسم في الحياة السياسية وتحوّله من ثم إلى مشروع وطني آخذ في التكامل، يتطلب إنجاز شئون ومهمات هذه الدولة.

وإذا كان الأمر على هذا النحو، فإن قيام الدولة الوطنية هو بمثابة الخطوة الكبرى التي تقود إلى (المجتمع المدني)، أي الخطوة التي تحقق ذلك بعد أن تكون (أي دولة) قد أنجزت خطوة أخرى سابقة، هي إعادة بناء الأجهزة (غير المسؤولة) على نحو وظيفي يجعل من الدولة سيدة الموقف. وهذا يعني -في الحالة التاريخية المحددة التي نحن بصدددها- أن قيام المجتمع المدني يمثل حصيلة في سياق مقدمة، أولاً، وأنه لا يأتي بصيغة التقابل والتعارض

مع الدولة الوطنية إياها، وإنما بوصفه ثمرة من ثمار ازدهارها وتعمق بنيتها الديمقراطية ثانياً. ومن ثم، يمكن القول بإمكانية التوازي بين المهمتين المذكورتين، أي تأسيس الدولة الوطنية وإنجاز المجتمع المدني، إذا (وحرّف إذا هنا شرطي بالضرورة) كانت قد تحققت خطوة أخرى تتمثل في قيام الدولة المذكورة بتلك الوظيفة. أما هذه الوظيفة فهي إعادة بناء الأجهزة غير المسؤولة وفق المصالح الوطنية الجديدة وفق أفق مقتضيات التقدم التاريخي للمجتمع عموماً، هذه المقتضيات التي يمثل المجتمع المدني موقعاً مهماً فيها بل ربما، كذلك، حاسماً.

إن ذلك مجتمعاً جعلنا نرى في الدعوة إلى المجتمع المدني وحده أو أولاً في المرحلة الراهنة عبئاً على الفكر السياسي والوضع السياسي عربياً وسورياً، وذلك باعتبارين اثنين قد يضاف إليهما اعتبار ثالث. أما الأول فيقوم على أن تلك الدعوة تقضي إلى حجب مسألة الدولة الوطنية ذات السيادة الكلية على المجتمع والمندوعة إلى مواجهة واقع الحال الراهن، في حين يتمثل الاعتبار الثاني في تحويل هدف المجتمع المدني إلى حلم يماثل حلم إبليس في الجنة، وذلك عبر احتمال ابتلاع الأجهزة غير المسؤولة لهذه الدعوة، وربما كذلك توظيفها وفق احتياجاته أو عبر تحويل الدعوة المعنية إلى مطية في أيدي بعض دعائها. وأخيراً يبرز الاعتبار الثالث بمثابة استهتار بالوعي التاريخي للمتقنين العرب، ومعهم المتفقون السوريون. أما كيفية ذلك فتفصح عن نفسها في اعتقاد بعض هؤلاء أن (المتقف) يطرح - في مراحل التحول الكبرى التي يعيشها - كل ما يراه ذا علاقة بمثله العليا للصيقة بهذه المراحل، دونما نظر إلى أولوياتها، وقد أجبت أحد هؤلاء بعد أن قدم رأيه بتلك الصيغة : وما موقف المتقف العربي العضوي النهضوي من (الوعي التاريخي)، أي أن المتقف بمثابة المفكر فاعلاً والفاعل مفكراً ؟.

هكذا إذاً. إن البشر لا يطرحون من المسائل إلا ما يستطيعون الإجابة عنه.

على هذا، نعم للمجتمع المدني، الوطني الديمقراطي، في سياقه التاريخي المشخص، نعم التاريخي المشخص!.

المجتمع المدني في صيرورته التاريخية

أسبق من الدولة الوطنية^(١٣٩)

د. رضوان زيادة^(١٤٠)

الإشكالية الرئيسية التي تحكم تفكير الدكتور طيب تيزيني في مقالة الثورة ٢٠٠٠/١٢/٩ تقوم على اعتبار أن المجتمع المدني إنما يتخلق من رحم الدولة الوطنية. وأنه لا وجود لهذا المجتمع قبل أن تتجزأ هذه الدولة مشروعاتها ومؤسساتها، لذلك من الصعب ((أن يتحقق مجتمع مدني في الوطن العربي دون مقدمات تاريخية)) التي لم تظهر بعد بسبب أن ((الدولة نفسها مازالت مشروعاً أولياً يبحث عن إمكانيات تبلوره وتحوله إلى موقع السيادة الدستورية والقانونية في المجتمع)) يضاف إلى ذلك ((وجود أجهزة غير مسؤولة في قلب هذه الدولة وضدها راحت تقضمها شيئاً فشيئاً إلى درجة تكاد أن تكون قد ابتلعته في أساسها)) فسؤال المجتمع المدني لديه مشروط أولاً بسؤال تكون الدولة واستكمال ملامحها، إذ دون ذلك لا يوجد ما نطمح إليه في المجتمع المدني، وإنما يتأسس ما يسمى بالمجتمع الأهلي الذي هو غالباً ما يتحدد ((ببنية مجتمعية سابقة على المجتمع الوطني والقومي والطبقي وبنية سياسية تقودها أجهزة غير دولية أو سابقة على الدولة))، فهو لذلك ينتصر

^(٢٢) الثورة، (دمشق)، ٢٠٠٠/١٢/١٦.

^(٢٣) كاتب وباحث سوري.

للدولة التي يجب أن يتوقف الكلام إلى حين تأسيسها، وعند ذلك إلى حين أن يتم ذلك من الممكن أن نتكلم عن وجود المجتمع المدني وعن تعييناته التاريخية.

إذا عدنا بدايةً إلى الفكرة الفلسفية التي بنى عليها الفقهاء القانونيون والفلاسفة نظريتهم ورؤيتهم في تأسيس الدولة، والتي تقوم على أساس اعتبار أن الدولة حالة مدنية بمعنى أنها لاحقة لحالة البدائية التي وصف فيها المجتمع بأنه مجتمع اللادولة بحسب تعبير بيار كلاستر أو مجتمع مضاد للدولة إن انسقنا مع آراء بعض مفكري النزعة المركزية الذين يعتبرون الدولة إنجازاً تاريخياً لم يستطع سوى الغرب تحقيقه، لوجدنا أن الدولة إنما قامت تاريخياً على حساب المجتمع وإيرادته وبرغبته حيث تواطأ البشر الذين يشكلون المجتمع على أن يتنازل كل واحد منهم عن جزء من حريته مقابل أن يمنحها لسلطة أعلى منه، تستطيع هذه السلطة التي تكونت من اجتماع حريات البشر وتنازلهم لها عن ذلك برغبتهم على أن تقوم مقابل ذلك بوظيفتها المحددة في حفظ حريات هؤلاء البشر وحمايتهم. فالمجتمع وفقاً لذلك تنازل عن شيء من حريته لكي يستطيع حماية نفسه والجزء الكبير من حرياته التي يطمح إلى تحقيقها، ذلك أن الحرية المطلقة وهم لا وجود له.

وإذا كان هذا الطرح مثالياً وغير متجسد تاريخياً إلا أنه يمثل فلسفة الدولة أو السلطة - على اعتبار أن الثانية قد أدغمت في الأولى - في آلية نشوئها الأولى.

لقد غلبت على الدولة فيما بعد النزعة الاستبدادية التي نظّر لها هوبز والتي أخذت أقوى أبعادها النظرية والفلسفية مع هيجل الذي ماهى بين الدولة والمطلق، بحيث تمثل الدولة لديه نهاية التاريخ المتجسد في الدولة البروسية آنذاك. وبذلك يكون المجتمع أسبق تاريخياً في نشأته من الدولة التي لم تر النور إلا بسبب رغبته وإرادته، وإذا عدنا إلى حالة المجتمع المدني، هذا المفهوم الذي تحول إلى مفهوم صراعي في المشهد السياسي السوري، وانقسم المتفقون بإزائه دون النظر إلى صيرورته التاريخية وأن طلبه والدعوة إليه يكون كمن يرغب بالحصول على الشيء الذي في يده. ذلك أن المجتمع المدني وفق صورته المدنية موجود في المجتمع السوري عن طريق منظماته ومؤسساته وجمعياته الأهلية، إلا أن المطلوب فيه هو تطوير حراكه السياسي وتفعيل وجوده الاجتماعي الذي انحصر في زمن تاريخي وامتنع عن النشاط دونه، كما نلاحظ ذلك في ضعف نماء ونشوء الجمعيات الأهلية والمدنية، لذلك فالتفكير في تأخير المجتمع المدني إلى حين نشوء الدولة كما التفكير في الدعوة إلى إنشاء المجتمع المدني، كلاهما يسقط في نظرة صنيعة غير تاريخية إلى المجتمع

المدني، بحيث يحولّه إلى مفهوم خلاصي، به يتحقق كل شيء ومن دونه لا يكون أي شيء، والسقوط في هذا الفخ ناشئ الوهمي عن طبيعة التفكير المحكومة بأصول النظر الشرطي، وهذا ما منع توليد وتطوير نظرية نقدية إلى طبيعة المجتمع المدني وصيرورته التاريخية.

لكن، هل يحق لنا وفقاً لذلك أن نحتجز تجربة في الديمقراطية والمجتمع المدني ونمنعها إلى حين تحقق مشروع الدولة الوطنية واكتماله، هنا أرى أن تطوير الديمقراطية إنما يتم من داخل الديمقراطية نفسها، وسياسة الانتظار حتى استكمال البناء لا تصح على مستوى المجتمعات التي تعتبر ذاكرتها خزينة نشاطها، أي أن تقدمها على خطى الديمقراطية وحقوق الإنسان رهيناً بالشعور بثمرات هذه التجربة، وتربيتها على هذه المبادئ ووقفها، أما احتجازها ومنعها إلى حين تعلمها هذه المبادئ فلا يولد لديها إلا ارتكاساً وانتكاساً لما نطمح وجوده فيها، وهذا ما يفرض علينا تثمين التجربة الديمقراطية في اليمن والخليج وحتى في الدول الأفريقية لأنها تؤسس لهذه المجتمعات وعياً بما يسمى تقاليد العماد الديمقراطي وتترقى فيه تبعاً لإخلاص تطبيق هذه التجربة بالنسبة إليها، أما عندما تمنع اليد الشمال ما تمنحه اليمين فإنها ستحتمي وفق ذلك بنزعة ارتدادية إلى ما تعتبره أنه يمثل حمايتها وإلى ما تجد فيه ملجأ حنينياً، وذلك بالعودة إلى منازعها القبلية والطائفية والعشائرية التي تعتبر جميعها انتماءات ما قبل وطنية.

لذلك فنقيم التجارب الديمقراطية في دول العالم الثالث عليه أن يكون نابعاً أولاً من ضرورة تطبيق هذه التجربة في هذه الدول ومن ضرورة استمرار تطبيقها، ومن ثم يأتي النقد تالياً وفقاً لذلك ومن داخل التجربة نفسها مما يفسح المجال لتطويرها وترقيتها وفق سياقاتها التاريخية الخاصة، أما مصادرة هذه التجربة بحجة أنها لا تتسجم مع العماد الديمقراطي، وأنها تؤكد نزعات ما كانت لتتولد لولا الفسحة الديمقراطية، فلا يخلق ذلك كله إلا تأييداً للتخلف في هذه المجتمعات، ويعطيها المبرر في نزعاتها الاحتمائية القبلية والعشائرية الطائفية، إضافة إلى ذلك كله فإن التجربة المدنية لا تتأسس إلا في سياقها المدني، ولا تكتمل إلا في هذا السياق، أما الجو (المنعي) فلا يولد إلا ارتكاسات تجهض العمل المدني وتعيقه وتحجبه.

لذلك فعلينا إعادة صوغ السؤال وفقاً لتشكله التاريخي وهو أن المجتمع المدني إنما يخلق في تطوره الزمني والتاريخي الدولة الوطنية وليس العكس، إذ هي ناشئة وفقه ووفق

مؤسساتها التي يرفع إنشاءها وحمايتها، أما الأجهزة غير المسؤولة التي تحدث عنها الدكتور تيزيني فلم تكن لتتسأ لولا غياب المجتمع المدني الذي يفرض حالة من الشفافية والمحاسبة القائمة على أن الجميع شركاء في هذا الوطن، وأن الوطن يملكه الجميع بمقدار ما يساهمون في بنائه. لذلك علينا أن ننحاز إلى المجتمع المدني الذي هو قادر وفق صيرورته التاريخية أن يفرز الدولة الوطنية التي تشكل في النهاية الذروة الهرمية في بناء هذا المجتمع، ولا يمكن تحصيلها وجنيها دون ترك بذور هذا المجتمع تنمو وتنبع رويداً رويداً. إن إعادة صياغة السؤال إذاً هي التي تقسح لنا الإجابة، أما الاستمرار في صياغة السؤال الخطأ فلا يحمل إلا الإجابة الخطأ، فالمجتمع المدني أولاً وليس الدولة، لأن الدولة في النهاية ليست إلا مؤسسة من مؤسسات هذا المجتمع المدني.

أما سؤال المثقف الذي يطرح سؤال المجتمع المدني والذي اعتبره الدكتور تيزيني سؤالاً غير مسئول لأنه لا يأخذه في سياقه التاريخي الشخص، وهو لذلك يحقق ما يهواه المثقف وليس ما يطمح إليه المجتمع، فإن سؤال النخبة يجب ألا يكون دائماً منفياً لأنه يصدر عن نخبة تهمها مصالحها وغاياتها، بل يجب النظر إليه في ضوء ما يمكن أن يحققه هذا السؤال على صعيد الواقع العملي، ولا أعتقد أن إفساح المجال لمختلف شرائح الفئات الاجتماعية من مختلف تلويناتها لكي تقوم بوظائفها الاجتماعية والخيرية والاقتصادية وحتى السياسية يمثل مطلباً نخبياً فقط. ذلك أنه سؤال الراهن اليومي بما يعنيه من مساهمة الجميع في وضع اللبنة في بناء هذا الوطن بما يعود بالفائدة النهائية على هذا المجتمع أولاً وعلى الوطن في النهاية.

عن السلطة والدولة و "المجتمع المدني" (١٤١)

ميشيل كيلو (١٤٢)

يرجع جزء من الخلاف حول مقولة المجتمع المدني إلى تعدد طرائق فهمه وصعوبة تعريفه، وإلى تنوع أنماطه وأشكال علاقته بالدولة، بغض النظر عن نوعها. وربما ما كان يكتنف مقولتي المجتمع المدني والدولة الوطنية من غموض يفسر سبب تحول الحوار حولهما إلى مادة جدل يشبه جدل البيضة والدجاجة الشهير، الذي يحصر اهتمامه في الإجابة عن سؤال واحد هو: أيهما يسبق أو يجب أن يسبق الآخر: المجتمع المدني أم ((الدولة الوطنية))؟ وأيهما سيبنى الآخر؟ كأن عندنا ((مجتمعاً مدنياً)) يستطيع بناء ((دولة وطنية)) أو ((دولة وطنية)) تستطيع بناء ((مجتمع مدني))، أو كأن قيام أحدهما يؤدي إلى قيام الآخر، باعتبار أن ارتباطهما ارتباط بسبب نتيجة، أو كأن بناء الدولة - وطنية وغير وطنية - ممكن دون مجتمع، مدني أو غير مدني، وبناء ((المجتمع المدني)) أمر تال لبناء ((الدولة الوطنية))، التي هي شرطه اللازم وإدارته التي لا يقوم دونها.

لم يطرح بعد سؤال أعتبره جوهرياً هو الآتي: ما هي هذه ((الدولة الوطنية)) وكيف تبنى؟. وكان الدكتور طيب تيزيني قال في مقالة عنوانها: دولة القانون... الخ ((الثورة

(٢٤) النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٢/١.

(٢٥) كاتب وناشط سوري.

١١/١١/٢٠٠٠، أنها ((لم تتأسس ولم تكتسب بنيتها ووظائفها إلا بأشكال وصيغ جزئية ومتشظية، ومن ثم يصعب على الباحث أن يتحدث عن ((دولة)) في قطر عربي أو آخر، بقدر ما يصبح البحث حقاً؟ عن سلطة، والفرق بين الاثنين بارز وعظيم)). هل تبنى الدولة انطلاقاً من سلطة كهذه، التهمتها وحلت محلها، كما تقول مقالة تيزيني، وهي سلطة وصفها في مقالات ثلاثة سماها فيها سلطة الفساد؟، إذا كانت السلطة لن تبنى ((الدولة الوطنية))، فهل يبنينا ((المجتمع المدني)) الذي يقول طيب إنها هي التي ستبنيه وأن قيامها شرط قيامه؟

أعتقد أن هذا هو السؤال، الذي يمكن لمناقشته والإجابة عنه أن تعيننا على الخروج من المأزق الذي بلغه الحوار حول ((الدولة الوطنية والمجتمع المدني)) وتضع يدنا على أولويات صحيحة، تبدأ بتلمس طرق بناء سلطة مختلفة تكون سلطة لدولة هي لمجتمعها كله، لا لفرقة من فرقته أو تيار من تياراته أو طبقة من طبقاته.. الخ. وكان يجب على طيب إعطاء الأولوية لبناء سلطة كهذه، لو كان موقفه منسجماً مع منطقته هو ذاته، لما لها من دور مهم في بناء ما يسميه الدكتور ((الدولة الوطنية)) وأود أنا اعتباره دولة وحسب.

إن السؤال الأول الذي كان عليه طرحه هو الآتي: كيف نبني سلطة يكون بناؤها هو في الوقت نفسه بناء للدولة؟، لكن طيب قفز عن هذا السؤال، مع أنه أقنعنا أن السلطة التي يصفها في ثلاثيته عاجزة عن بناء شيء، وخاصة ((الدولة الوطنية)) وانتقل إلى طرح ومناقشة مسألة مختلفة هي أولوية بناء هذه الدولة. فهل يريد لنا أن نقفز حقاً على موضوع إعادة بناء السلطة إلى بناء ((الدولة الوطنية)) الذي يصير عندئذ ضرباً من المستحيل، بما أن السلطة لا تستطيع بناءها -بسبب فسادها- ولا تريده -كي لا تفقد موقعها- و((المجتمع المدني)) ليس قائماً بعد، فليس بوسعها، بدهة، بناءها؟.

من الناحية النظرية الصرفة، لاشيء يمنع طرح ومناقشة مسألة ((الدولة الوطنية)) لكن طيب يريد لنا أن نكون عمليين، وأن نربط جهودنا بأولويات يفرضها التاريخ والمصلحة علينا. فهل بناء ((الدولة الوطنية)) أولوية واقعية في ظل سلطة عربية فاسدة، ترفض بناءها وتمنع المجتمعات العربية من بنائها، في آن واحد؟.

ما عساها تكون هذه ((الدولة الوطنية)) في الطرف التاريخي العربي الراهن؟ أعتقد أن الدولة، كي تلعب دوراً وطنياً، يجب أن تكون ديموقراطية، أي شعبية ومجتمعية، وذات وظيفة قومية، تتبع من طبيعتها ذاتها، أي أنها لا تتبدل بتبدل حكوماتها. لن أسأل من جديد إن كان بوسع سلطة فاسدة بناء دولة ديموقراطية. أسأل فقط إذا كان بوسع دولة مجتمعية

وشعبية وقومية أن تقوم في غياب مجتمعها ودون مساهمته، علماً بأن مساهمته هي التي تضفي طابعاً وطنياً على وظيفتها؟. يجب أن نعترف بالحقيقة البسيطة، وهي أن الدولة لا تتعين بالسلطة وحدها، بل تتعين بمجتمعها أيضاً، وأنها لا تقوم دون مشاركتها، وأن طابعها يتوقف، بين أمور أخرى، على درجة ابتعاده عن حال المجتمع الأهلي -مجتمع التكوينات العضوية- وعلى ما بلغه من تمايز طبقي وتقدم تنظيمي ومعرفة، مثلما يتوقف وجوده هو ذاته كمجتمع على قيامها. ليس هناك إذاً، خطية حتمية تقود من السلطة إلى ((الدولة الوطنية)) إلى ((المجتمع المدني)). ولا صحة للقول بـ دولة وطنية تقوم من عدم، تبني نفسها بنفسها، رغم أن السلطة الراهنة، التي حلت محل الدولة وشظتها، على حد قول الطيب، رفعت شعار بناء ((دولة وطنية)) طوال العقود المنصرمة، لكن فسادها قادنا إلى حيث نحن، إلى اللادولة. ألا يؤكد هذا الواقع خطأ الفصل بين السلطة وبناء ((الدولة الوطنية)) وبناء ((المجتمع المدني)) -كنت أفضل تعبير المجتمع، بما أن ((المجتمع المدني)) لا يقوم حيث لا مجتمع- ويظهر أن فصل بناء ((الدولة الوطنية)) عن بناء السلطة يعني القول بإمكان إنجازها على يد أي سلطة، بما في ذلك الفاسدة منها؟. ألا تفرض استحالة هذا الافتراض علينا التفكير بمشروع مغاير، يتيح إمكان إعادة بناء السلطة والدولة والمجتمع في آن واحد، بقوى السلطة والدولة والمجتمع مجتمعة ومتآلفة، رغم ما قد يكون بينها من تفاوت في الوظائف والنقل والدور، من حقبة لأخرى ومن ميدان لآخر؟

يعتبر طيب بناء ((دولة القانون والمؤسسات)) -التي لا أعرف لماذا استبدل بها ما يسميه ((الدولة الوطنية)) في مقالته الثانية- ((بداية قبل كل بداية)). ربما كان هذا ما دفعه إلى فصل بنائها عن السلطة القائمة، وربط بناء ((المجتمع المدني)) بقيامها ربط سبب بنتيجة وهذا ما أربكه، في الوقت نفسه، وجعله يلمح في إحدى إشارات القصيرة إلى إمكان تزامن البناءين. سؤالي الآن هو: إذا كان بناء الدولة ممكناً، فهل يمكن بناء ((المجتمع المدني))، هذا ((المجتمع المدني)) شيء يمكن بناؤه بعد تحضيرات معينة تتخذ شكل ((دولة وطنية))، تجعل قيامه حتمياً وطبيعياً، كأنما هو شيء يقبل أصلاً البناء، وليس تكويناً تاريخياً ينشأ في شروط شديدة التنوع. تتخطى الدولة، وطنية كانت أم غير وطنية، وتختلف شروط قيامه عن شروط بنائها، ويستقل جزء كبير من مقوماته عنها، وأن تداخلات حقول وجودهما المختلفة، وخاصة في السياسة بتكويناتها العامة، وفي الدولة وسلطاتها وآليات عملها بوجه خاص؟.

ألا يعني هذا أن بناء ((الدولة الوطنية)) هو، في الوقت نفسه، بناء ل - ((المجتمع المدني))، وأن بناء ((المجتمع المدني)) محال دون بناء ((الدولة))، وأن الداعين إلى بناء المجتمع المدني و((الدولة الوطنية)) يقفون في الصف نفسه ويعملون لقضية واحدة، فلا يجوز أن يتوزعوا متاربس متحاربة ولو كلامياً، كما يفعل الدكتور طيب، الذي قال بوجود ما سماه ((مشكلة جديدة فطبعة تتمثل في دعوة مجموعات من السياسيين والمتقنين إلى إضعاف ((الدولة)) لمصلحة مؤسسات اجتماعية مدنية، وأضاف: ويلاحظ أن الدعوة إلى إضعاف هذه الدولة.. التي قال قبل سطرين إنها لم تنشأ في المجتمع العربي إلا في حدود مبعثرة متشظية بسبب هيمنة سلطة أو أخرى عليها! - تأتي في مرحلة لم تشكل فيها الأخيرة، وإنما تشكلت فيها ((سلطات أخرى وأجهزة أخرى)) قدمت نفسها بديلاً منها طوال عقود من الزمن، هذا بالإضافة إلى دعوة النظام العولمي الإمبريالي الجديد إلى تفكيك الهويات التاريخية المثمرة تاريخياً ومنها الهوية الدولتية في العالم العربي -مقال طيب تيزيني عن: دولة القانون والمؤسسات وحرية التعبير: بداية قبل كل بداية، الثورة، (دمشق)، ٢٠٠٠ / ١١ / ١١.

لن أفق عند عمومية هذه الأحكام. أود التوقف عند صحة مضمونها: هل صحيح أن مجموعات من المتقنين دعوا إلى إضعاف هذه الدولة لمصلحة مؤسسات اجتماعية مدنية.

يؤسفني أن يربط طيب بين مطالب رموز من اليسار الثقافي في بلدنا وما يسميه ((النظام العالمي الإمبريالي الذي يريد تفكيك الهويات التاريخية المثمرة تاريخياً، ومنها الهوية الدولتية في العالم العربي))، وأن يتبنى تهماً درجت بعض الجهات الفاسدة على التركيز عليها، لأنها لم تعتد أن ينتقد نظامها أحد. أنا أعلم كأي شخص آخر، وكتاباتي شاهد على ذلك، أن التبعية لا تبني مجتمعات، مدنياً كان أم غير مدني، وأنها تدمر فرص نمو مجتمعنا وتطوره، وتحول بيننا وبين إقامة مجتمع عدالة وتشارك، هو في رأيي المجتمع الذي يجب أن نناضل من أجل قيامه، والذي تمس حاجتنا إليه، وأن هناك من اختار لنا مجتمعاً مرسلماً - ليس رأسمالياً - تابعاً، يحول مواطنينا خرقاً بشرية بالية وبلدنا ماخوراً، من نموذج أوروبي شرقي. وأعلم أن المجتمع، شأنه شأن الدولة والسلطة، ساحة خيارات، يتوقف شكله ونوعه على حاضنتنا التاريخية وهويتنا وبنانا ووعينا وقدراتنا. ((المجتمع المدني)) تكوين تاريخي حمّال أوجه، من غير الجائز تحويله ثوراً مقدساً نعبد أو إلى مجمع قمامة نهرب منه.

قبل إنهاء هذه المقالة، أود اقتراح مشتركات أرى أن نلزم أنفسنا بها، منعاً لأي التباس وقطعاً لدابر النقولات هي:

١- أن نرى في كل واحد من مواطنينا -ومواطنتنا- ذاتاً حرة الأساس في وجودها والتعامل معها احترام حريتها وحقوقها، وعدم التعدي عليها، مادياً ومعنوياً، وإتاحة كل ما هو ضروري لنموها وتفتحها، وقيامها بأوسع مشاركة ممكنة في الشأن العام.

٢- أن نرى في مواطنينا شعباً واحداً، نعمل كل ما من شأنه تعزيز هويته الوطنية وتلاحمه الداخلي، ضد كل من يسعى إلى المساس بوحدته، لأي سبب أو غرض كان، وأن نمتنع عن فعل أو قول أي شيء يسيء إلى وحدته، وإلى مصالحه الوطنية والقومية، وحريته وكرامته. يتطلب هذا وجود تعاقبات وطنية عامة وملزمة، تضع أسس عقد اجتماعي/سياسي جديد، وتحدد القيم والمصالح الوطنية والقومية والإنسانية التي يجب أن تقوم وحدتنا الوطنية عليها، التي يجب تلمسها عبر حوار وطني عام، علني وصريح، تشارك فيه مختلف الأطراف، التي ستتوافق على أشكالها وسبل ممارستها في حاضرنا ومستقبلنا.

٣- أن نقاوم أي يد خارجية تمتد إلى وطننا بسوء، ونقطع أي يد داخلية تمتد إلى الخارج، بقصد المساس المادي أو المعنوي به وبأبنائه.

٤- أن نبني سلطة شفافة ودولة حق وقانون تكون لمواطنيها جميعهم، دولة حريتهم مصدر قوتها وشرعيتها، بما أنهم الجهة التي تصونها وتعزز قدرتها على تحدي الأخطار وردعها، الخارجية منها والداخلية، العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، على أن ترتكز على المساواة بين مواطنيها جميعهم أمام القانون، وعلى الشرعية الدستورية والقانونية، وعلى احترام الآخر والحرص عليه، باعتباره شريكاً في وطن وليس خصماً في صراع. وعلى مشاركة مواطنيها بحرية وفاعلية في شئون وطنهم العامة.

٥- ألا نسمح للإصلاح بأخذ بلدنا إلى حال أوروبية شرقية، حيث المجتمع في كئلته الكبرى مهمش ومستبعد، والاقتصاد تابع، والمافيوية تفترس القسم الأكبر من الشعب وترمي به إلى ما تحت خط الفقر، و((الحرية)) السائدة تفكك المجتمع وتزدرأ أفراد، والدولة مجرد جسر يربط الداخل بالخارج، يعيش من يوم ليوم على ما يتسوله هنا وهناك من إعانات وقروض واستثمارات. وأن نقيم عوضاً عن ذلك مجمع مواطنين أحرار، فصحاء ومنفتحين ومنجبن، ودولة تستطيع الدفاع عن مصالح شعبها، وتستطيع تنمية حريته وبناء نفسها

بمعونته، ونظام عدالة اجتماعية يؤسس لاقتصاد مستقل، يفتح بلدنا على مجاله القومي ويدمجه أكثر فأكثر فيه، يعيش من حرية انتقال رأس المال وقوى العمل والسلطة والأفكار داخله.

لنقلع عن اتهام بعضنا بعضاً. نحن لسنا، ولم نكن، ولن نكون في أي يوم مع أي خارج كان على بلدنا. ولن نقف إلا في صف الإصلاح والإصلاحيين، ضد المفسدين والفاستدين. لسنا كذلك من يتجاهل مخاطر العولمة والليبرالية المتوحشة. أقول هذا من موقع المودة لصديقي طيب، الذي أعرف أنه وصل إلى الجامعة بجدارته، وأعلم أنه يظلم نفسه، حين يكتب عن العولمة وكأنها مناسبة لإطلاق اتهامات وإقامة ترابطات تتعارض مع الحقيقة، وتجاوفي عفته وصدق مقاصده.

ليس ((المجتمع المدني)) شيئاً يقبل البناء، يلي تأسيسه إنجاز استعدادات معينة وقيام إنشاءات محددة. وبالنظر إلى إيماني بأن قيام الدولة يسرع عملية نضجه وتقدمه، فإنني أطالب متقينا - وفي طليعتهم الدكتور طيب تيزيني - بتدارس وتحديد سبل مساهمة ما هو قائم من مكوناته بدور فاعل في بناء سلطة قادرة على المشاركة في تأسيس دولة، أرى في بنائها جزءاً فائق الأهمية من صيرورة تبلوره واكتماله كمجتمع إنساني أيضاً، وأعتبر قيامه قياماً للدولة، التي غدا بناؤها مهمة جد ملحة، يتوقف عليها مستقبل شعبنا وبلدنا.

المجتمع المدني والدولة^(١٤٣)

محمد نجاتي طيارة^(١٤٤)

يبرز مفهوم المجتمع المدني كمفهوم إشكالي في حقول البحث الاجتماعي السياسي المعاصر نظراً لكونه مفهوماً تاريخياً متناقض الدلالات متصارع الانحيازات، وككل مفاهيم العلوم الإنسانية لا يمكن القبض فيها على الدلالات كما نقبض على الأشياء على حد قول المفكر إلياس مرقص.

من هنا لا تأتي الخلافات حوله من جهة تاريخه النظري أو الدلالي فقط بل تأتي من اختلاف جداول أعمال القائلين به أساساً.

وقد ارتبطت مدلولاته الكلاسيكية بإطار النظرية الليبرالية لعصر النهضة الأوروبية وبسياق مذهبها الفلسفية الاجتماعية في القرنين السابع عشر والثامن عشر التي جاءت أولاً رداً على الأفكار القروسطية وأنظمة الإقطاع، وثانياً تطويراً لفكرة العقد الاجتماعي من لويثان هوبز إلى الملكية المقيدة للوك مروراً بدولة فصل السلطات عند مونتسكيو ووصولاً إلى دولة الحريات المدنية مع روسو.

^(٢٦) الثورة، (دمشق)، ٣٠ / ١٢ / ٢٠٠٠.

^(٢٧) كاتب وناشط سوري.

بذلك ظهر الحكم المدني مقابلاً للحكم الإلهي، واشتغلت مؤسسات المجتمع المدني الأوروبية على تكوين الاندماج الأموي بدلاً عن المؤسسات العضوية التقليدية المنتجة للانقسام الأفقي - الديني والطائفي فظهرت الأمم الدول الأوروبية المعروفة. كذلك في إطار من التنافس الليبرالي المعبر عن أسس المجتمع المدني الذي أنشأ الأسواق القومية، وعبر عن مصالح الطبقات الجديدة وحلفائها.

وحين جاءت الماركسية رداً على تلك المرحلة رأت في المجتمع المدني مجتمع حريات بورجوازيًا يخرج الفرد من عزلته لكنه ينتج اغترابه واستغلاله الرأسمالي من جهة، كما يقف عائقاً أمام مستقبل اليوتوبيا الاشتراكية. حيث ستذوب الدولة في المجتمع الذي سيذوب بدوره في الإنسان الجديد الحامل طوعاً للتوسطات الوظيفية للمجتمع المدني.

ثم انحسر الانشغال بالمفهوم نظراً لغياب أدواره الوظيفية بعد تجسد مدلوله عملياً في الدول الليبرالية وتحقق الرد عليه في الدول الماركسية. فيما عدا صعود مؤقت ولافت في إيطاليا على يد المجدد الماركسي (جرامشي) الذي أعاد الاعتبار إليه واستعمله ضد الدولة الشمولية الفاشية فقط!

عنده أصبح المجتمع المدني يعني: مجموعة من البنى الفوقية، نقابات وأحزاباً وصحافة ومدارس وأدباً وحتى كنيسة وفاتيكان، وظائفها هي كل وظائف الرأي العام غير الرسمي، وأهمها:

وظيفة الهيمنة التي يقوم بها نوعان من المثقفين: الجمعي (الحزب) والعضوي (المنتسبي إلى طبقة) بينما وضع مقابله المجتمع السياسي ووظيفته السيطرة لتصبح الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني.

هكذا كان مفهوم المجتمع المدني في مرحلته الكلاسيكية مرافقاً لعملية التحول الديمقراطي الكبرى التي عرفها الغرب، وأنجز من خلالها تكوين دولة الأموية المعروفة كما أنجز تحققه الليبرالي والماركسي فعبرت عن ذلك المعادلة الرمزية (دولة أقل / مجتمع أكثر) في الأول و (دولة أكثر / مجتمع أقل) في الثاني.

ولم يعد المفهوم إلى النظرية السياسية إلا في أواخر السبعينات من القرن العشرين حيث شكل إطاراً نظرياً لحركة التضامن البولونية ولمجملة تيارات المعارضة في دول المعسكر الاشتراكي.

ثم صعد في أوروبا الغربية من جديد رداً على نزعات الليبرالية الجديدة التي أدت إلى تخلي الدول عن وظائفها الاجتماعية وعن وظائفها السيادية من جهة أخرى أمام أيديولوجيا العولمة.

هنا عاد المفهوم ليدعم الحركات الجديدة في قضايا حماية البيئة والسلام والمرأة والصحة والمستهلك والكنيسة والأعمال الخيرية... الخ.

عربياً بدأ الاشتغال عليه في الجزائر إثر انهيار دولة الحزب الواحد في أواخر الثمانينات، وامتد إلى تونس والمغرب ثم إلى مصر والأردن وفلسطين فعقدت حوله الندوات والمؤتمرات، وانشغلت به الدوريات والدراسات. عموماً أخذت عودة المفهوم في مرحلته الجديدة كما يلاحظ ذلك المفكر والمناضل الفلسطيني (عزمي بشارة) طابع تمرد المجتمع ضد الدولة أو الحزب مبشراً بخيار جديد أساسه ليس في الإصلاح الحزبي ولا الانقلاب العسكري، إنما في التحرك الاجتماعي القائم على تمييز المجتمع عن سلطة الدولة.

هكذا أمكن القول: إن المفهوم استخدم للرد على سلطة الحزب الواحد في دول الاشتراكية المحققة ليصبح مرجعية اجتماعية خارجها.

كما استخدم في الدول الديمقراطية للرد على بيروقراطية وتمركز القرارات من جهة وضد اقتصاد السوق من جهة أخرى، أما في دول العالم الثالث فقد استخدم رداً على ديكتاتورياتها وعلى البنى العضوية التقليدية معاً. لذلك اعتبر بشارة أن المفهوم تحول إلى أداة نظرية طوباوية حين انتقل من مستوى الدراسة الاجتماعية التحليلية إلى مستوى السحر، فادعى بأنه قادر على تقديم الإجابات الجاهزة عن جميع الأوضاع المختلفة.

لكنه لم يلاحظ أن المفهوم قد تجلّى في ردوده تلك بصورة مختلفة وفق خصوصية كل وضع على الرغم من رده على خاصية مشتركة بينها جميعاً، وهي تضخم دور أجهزة الدولة على حساب المجتمع وبذلك تبلور الرد: دولة أقل / مجتمع أكثر.

أما بعد انهيار معسكر الاشتراكية المحققة وانتصار الليبرالية الجديدة فقد بدأت أيديولوجيا العولمة بقيادتها الأمريكية خصوصاً باستثمار مفهوم المجتمع كأداة وظيفية تخرق أشكال السيادة الوطنية في سياق عملية العولمة الجارية موضوعياً، فلجأت إلى دعم منظومة المجتمع المدني على المستوى العالمي وما ظهر في إطارها من شبكات المتطوعين وشبكات

المرأة والبيئة والتنمية ولعل منظمات الأمم المتحدة ولاسيما لجان التنمية والثقافة والسكان ليست بعيدة عن هذا الاتجاه.

من هنا جاء الاهتمام في الدول الصناعية المتقدمة بسياسة صناديق التنمية في العالم الثالث بعد إخفاق سياسة المعونات السابقة ؛ حيث يبحث اليوم عن عدد كبير من الممولين الغربيين في العالم الثالث والوطن العربي عن شركاء خارج الدولة وخارج البنى التقليدية معاً. في هذا السياق نص إعلان برشلونة للشراكة المتوسطية عام ١٩٩٥ على دعم أطراف المجتمع المدني ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، كما نص على حق الاتصال بين أطراف المجتمع المدني وأطراف المنظمات غير الحكومية دون المرور بقناة الدولة.

وهذا ما تمارسه عملياً الولايات المتحدة الأمريكية مخترقة بذلك مبادئ السيادة الوطنية وقد يكون مثال ذلك ما حدث مع مركز (ابن خلدون) في القاهرة الذي يديره (د.سعد الدين إبراهيم).

بذلك أصبح المجتمع المدني مجال صراع وتلاعب وشد وجذب بين اللاعبين الوطنيين واللاعبين العولميين، فحين يحاول اللاعب العولمي تمييط عمل منظمات المجتمع المحلي العربية باتجاه جدول أعماله ؛ حيث تضع شبكات المجتمع المدني العالمية شروطاً على قروضها لتمويل المشاريع المحلية ومساعدتها، يبدو من الواضح أن على اللاعب الوطني العمل بمزيد من الحذر والحرص مميزاً بين السياق الموضوعي للعولمة الذي يمكن أن يستفيد فيه من أسواقها المفتوحة وعالم اتصالاتها وتقنياتها بل من منظماتها الإنسانية غير المتحيزة (الصليب الأحمر الدولي، منظمة العفو، بعض وكالات الأمم المتحدة وغيرها..). وبين السياق الأيديولوجي للعولمة ليقف ضده بالتعاون مع منظمات مدنية عالمية معروفة بمواقفها ضد العولمة في سيائل وبراغ وغيرهما، أو منظمات تضامن إنسانية ومسيحية وإسلامية وعالمية ينطلق بعضها من داخل أمريكا ذاتها بل يمكن تبني الدعوة لإنشاء قطب إنساني عالمي جديد.

من هنا أيضاً يمكن تفهم الأخطار المحيطة بتوظيفات مفهوم المجتمع المدني، كما يمكن فهم الالتباسات الناشئة عن مدلولاته التاريخية المختلفة. لكن رفض المفهوم انطلاقاً من نزعة منغلقة عن مكتسبات الفكر الإنساني المشترك أو محاولة استبداله بمفاهيم تقليدية كمفهوم المجتمع الأهلي مسألة أخرى.

حيث إن الموقف الأول يتعمى عن كل اكتساب آخر، بينما يحيد الثاني إلى مناخ التكسير الاجتماعي الما قبل قومي المنطلق من أسس البنى العضوية كالعائلة والحارة والطائفة، كما يلاحظ ذلك محقاً (د. صادق جلال العظم) على الرغم من تقديمه حجماً هائلاً من الخدمات الخيرية والاجتماعية التي عززت الدولة عن تقديمها إضافة لتقديمه انتماء تعويضياً بدلاً عن انتماء مفقود. بينما يعمل المجتمع المدني على تكوين الاندماج القومي انطلاقاً من مفهوم المواطنة المؤسس على مساواة جميع أفراد الأمة في الحقوق والواجبات أمام القانون الواحد والسيد.

من جهة أخرى يلاحظ تخوف مشروع في الحوار الوطني العربي من التناقض المطروح بين الدولة والمجتمع المدني أو ما يقصد به تحديداً: إضعاف الدولة الوطنية. منشأ ذلك قد يكون ناتجاً عن الخلط الشائع بين مفهوم الدولة والسلطة؛ حيث يمكن أن يضع بعضهم السلطة مقابل المجتمع المدني كما حدث في تاريخ الدول الشمولية المعروفة.

أما وضع المجتمع المدني مقابل الدولة فأمرٌ زائفٌ معرفياً نظراً لأن المجتمع المدني والدولة توأمٌ سيامي على حد قول (بشارة) من جهة، كما أنه هدرٌ للسياق التاريخي العربي للمفهوم من جهة أخرى، فهو يقع هنا في المحذور نفسه الذي كان يتخوف منه وهو نسخ تاريخ الآخرين أي مدلولاتهم للمجتمع المدني، حيث إن أجنة المجتمع المدني نشأت في الوطن العربي على يد الدولة ومشروعها التحديثي تحديداً كما يلاحظ الكثيرون ومنهم (د. العظم) بدءاً من إصلاحات التنظيمات العثمانية مروراً بمشروع محمد علي.

فقد ظهرت أوائل الجمعيات والمنظمات الثقافية والسياسية والاجتماعية في تلك المرحلة، ثم تتابعت في ظل الاستعمار وأخيراً في عهد الدولة القطرية العربية. إذ دفعت هذه الأخيرة إلى إنشاء العديد من البنى المدنية اللازمة لها في البداية كما حافظت على البنى الموروثة التي ورثتها في المرحلة السابقة.

لكنها في ظل تدهور مشروع بناء الأمة الديمقراطية بطبيعة مكوناتها التعددية فقد ارتدت هذه الدول إلى النزعة الأحادية، وأصبحت مجالاً احتكاريّاً بامتياز بسبب مأزق دفاعيتها.

عندها قامت بتدمير أجنة المجتمع المدني وإلحاق ما أمكن منه ومن البنى العضوية التقليدية بأجهزتها ولم تترك قيد الحياة منها إلا ما عززت عن القيام بوظائف مجاله كإطعام

اليتيم ورعاية العاجز والمسكين، (وكأنها تعترف بأن مجال الخير أصبح خارجها) بل خلق بعضها هياكل شاملة ومتدرجة أخذت أحياناً شكل مجتمع مدني مواز على حد تعبير (الراحـل بوعلي ياسين) لم يكن في النهاية إلا استعالة أخرى للأجهزة بل تشتغل وفق نظم التحكم والسيطرة يدوياً أو عن بعداً!

هكذا فقد المجتمع العربي روحه عندما فقد مجتمعه المدني أي مبادرته وطوعيته واستقلالته فغدا جزءاً من اللويثان (الهوزي) الذي تمتد أزرعه وعسسه وبصاصوه حتى البنى العضوية للرعية، وأصبح الجميع مداناً وتحت الطلب حسب تعبير شهير لـ (د. تيزيني) فكانت النتيجة ضعف الاثنين وفسادهما معاً (الدولة والمجتمع).

لذلك نرى أنه لا يمكن أن تتدرج محاولات إحياء المجتمع المدني في هذا القطر العربي أو ذاك من حيث النتيجة، وبغض النظر عن نيات البعض وغايتهم إلا في سياق مشروع بناء الأمة، والمساهمة في تفتيح طاقاتها وإبداعاتها الكامنة على طريق مواجهة تحدياتها المصيرية سواء مع عدوها القومي أو مع عصر العولمة ومن أجل استعادة مشروعها القومي النهضوي الذي هو مشروع كل أبنائها بلا استثناء.

في فضاء حياة تعددية ديموقراطية سيكون المجتمع المدني داعماً لدولة ومكوناً رئيسياً من مكونات قوتها إلى جانب السلطة التي ستراجع عن ابتلاع الدولة لتصبح سلطة القانون بعد أن كانت طويلاً قانون السلطة.

من أجل أن تعود الدولة إلى مجالها الطبيعي فضاءً وطنياً لتنظيم صراع الإرادات الحرة المستقلة وإدارته سلمياً، وكي تتوفر الجهود لمجابهة التحديات القومية الراهنة والمستقبلية التي تحتاج فيها بلادنا كباقي بلدان العالم الثالث المتأخرة إلى دور أقوى للدولة في قيادة تنمية عقلانية وعادلة يشارك فيها الجميع من جهة، وإلى مجتمع مدني أقوى يعمل على تقوية الاندماج والوحدة الوطنية من جهة أخرى.

هكذا يمكن أن تتحسر معادلة دولة أقل / مجتمع أكثر التي ظهرت رداً على معادلة دولة أكثر / مجتمع أقل لترتفع معادلة مجتمع أقوى / دولة أقوى.

المشاركة

غاية المجتمع المدني وجوهره^(١٤٥)

د. كريم أبو حلاوة^(١٤٦)

مع أن الاضطراب المعرفي واختزال المجتمع المدني ببعده السياسي المباشر وسم العديد من الكتابات، وغيب إلى حد كبير الأبعاد المعرفية والاقتصادية التي ينطوي عليها المفهوم، إلى جانب الخلط بين المجتمع ككل وبين المجتمع المدني، مما صادر على النتائج التي يمكن توحيها من هذا النقاش، ولأن كانت الأسئلة الفعلية اليوم لا تتعلق فقط، بأيهما يؤسس له أولاً ((الدولة الوطنية أم المجتمع المدني)) ولا فيما إذا كان ((المجتمع المدني سابقاً على الدولة))، ولا حتى في اعتقاد البعض بأن المجتمع المدني ((أداة سحرية)) يمكن من خلالها الإجابة عن الأسئلة المطروحة، كما يعتقد أنصار المجتمع المدني، وهو ما يتعرض له الدكتور عزمي بشارة بالنقد محقاً!

الأسئلة الفعلية تلك التي تتصل بكيفية وسبل تفعيل الأداء السياسي والتموي العام، عبر إعادة صياغة العلاقة بين الفرد والمجتمع كماً، وبين الدولة والمجتمع المدني على قواعد وأسس واضحة لا ضمانات لها إلا عبر سيادة القانون وتطويره ليغطي الحاجات المتجددة للمجتمع؟، وفي سياق الإجابة عن هذا التساؤل تأتي ملاحظات د. طيب تزيني التحليلية

^(٢٨) الثورة، (دمشق)، ٢٠١١/١/١٣.

^(٢٩) كاتب وباحث فلسطيني مقيم في سورية.

والفطنة حول دور المؤسسات والقانون بوصفها تأسيساً للمناخ الذي يكفل فاعلية المجتمع المدني وتهيئة ضرورية لعمله دون أن تكون سابقة عليه بالضرورة. ثم إلى أي حد يمكن المراهنة على نجاح التحديث والإصلاح دون المشاركة الفعلية لجميع أفراد وهيئات المجتمع المدني - الاقتصادية والثقافية والسياسية - في اقتراح ومناقشة الخطط والبرامج والمساهمة في الإشراف عليها ومتابعة حسن تنفيذها؟، وكيف يمكن تحويل البنى الاجتماعية التقليدية، ما قبل الوطنية، كالقبلية والعشائرية والطائفية إلى روابط طوعية وتعاقدية وحررة تقوم على أساس المواطنة.

كيف يمكن حل التعارض بين المصلحة الخاصة للأفراد، وبين المصلحة العامة للمجتمع ككل في مرحلة معينة من مراحل التطور؟.

أعتقد أن من المفيد البدء بتحديد المقصود بالمجتمع المدني منعاً لأي التباس محتمل.

يعرّف المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات والهيئات والمنظمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها باستقلال نسبي عن الدولة ؛ لتحقيق أغراض متعددة، منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى القومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية ومهنية للدفاع عن المصالح الاقتصادية والمهنية لأعضائها. ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات والنوادي الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

يبين تحليل التعريف السابق أن المجتمع المدني يتضمن أربعة عناصر أساسية يصعب الحديث عن وجوده في حال غيابها وهي ((الطوعية)) أي المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المتوارثة. ويشير العنصر الثاني إلى فكرة ((المؤسسية)) والتنظيم التي تطل مجمل الحياة المعاصرة، بوصفها تقوم على علاقات تعاقدية وحررة. أما العنصر الثالث فهو المتصل بالغاية أو ((الدور)) الذي تقوم به هذه التنظيمات والمتمثل ((بالمشاركة)) بالشأن العام، وأخيراً يشير التعريف إلى أن المجتمع المدني - على المستوى المعرفي - جزء من منظومة مفاهيمية أوسع تضم المواطنة والتعددية وحقوق الإنسان والخضوع لرأي الأغلبية مقابل احترام رأي الأقلية.

وبالاحتكام إلى العناصر الأربعة المذكورة: الطوعية والمؤسساتية والمشاركة على أساس المواطنة، يمكن القول إن المجتمع المدني في العالم العربي وسورية لا يزال جنينياً وفي طور التكون ويحتاج تفعيله إلى التغلب على مجموعة من العقبات والعوائق ؛ منها ما هو سياسي ويتصل بتوسيع هامش التعبير الديمقراطي الذي يتيح للأفراد والفئات الاجتماعية المختلفة أن تعبر عن مبادراتها في ظل حماية القانون، حيث لم يعد مقنعاً اليوم القول إن الدولة وحدها هي المسؤولة عن الأداء السياسي والتموي العام. إذ لابد من صياغة شراكة تضم إلى جانب الدولة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية أو ما بات يعرف بالمنظمات غير الحكومية ((NGOs)) لتحقيق الأهداف التي يحددها المجتمع. أما التخوف الذي يبديه البعض من التناقض المحتمل بين الدولة والمجتمع المدني ويرى في قوة المجتمع المدني إضعافاً لأدوار الدولة الوطنية في عصر العولمة فهو خلطٌ بين مفهوم الدولة بحمولتها السياسية والحقوقية الحديثة وبين السلطة التي يحلو للبعض وضعها في مواجهة المجتمع المدني كما حدث في أوروبا الشرقية إبان انتهاء الحرب الباردة. وواقع الأمر أن الدولة الوطنية في العالم الثالث، ومنها سورية تواجه مع مجتمعيها المدني جملة من التحديات التي تفرضها عليها العولمة عبر مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، كصندوق النقد الدولي والشركات متعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية، التي تحاول الانتقاص من مجالها السيادي وإجبارها على التخلي عن مجموعة من الوظائف التي قامت بها لفترة طويلة تتصل بالتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية لصالح السوق وهيئات فوق محلية في محاولة لجعل الدولة مجرد ((خادم)) لرأس المال، والحد ما أمكن من صلاحياتها كما يردد اليمين السياسي العالمي باستمرار. وأعتقد أن المهدد في هذه المواجهة هو الدولة الوطنية ومجتمعها المدني معاً، ولا يمكن بالتالي الحديث عن دولة قوية بالمعنى الحقيقي مع مجتمع مدني ضعيف، وفي الحالات جميعها فإن الطرف الذي يحتاج إلى دعم وحماية وضمانات في هذه المعادلة غير التناقضية هو المجتمع المدني وليس الدولة.

على صعيد آخر، بينت معظم الدراسات التي تناولت أسباب تعثر بل فشل العديد من برامج التنمية والتحديث في بلدان الجنوب عموماً، أن تلك الأسباب تعود في معظمها إلى ضعف المشاركة العامة أو اتخاذ مواقف السلبية واللامبالاة بسبب استبعاد الفئات والشرائح الاجتماعية المستهدفة من تلك البرامج. ويستنتج خبراء التنمية أن ((العزوف)) عن المشاركة كان العامل الحاسم في ضعف وتأثر النمو واستفراد البيروقراطية بإدارة الفائض الاقتصادي والاستئثار به على حساب عدالة التوزيع، فكانت الفئات الأكثر حرماناً عرضة للبطالة والفقر

والحرمان من حق التعليم والرعاية الاجتماعية وأصبحت بحاجة ماسة إلى برامج خاصة لمعالجة المشكلات التي نجمت عن استبعادها.

تلك هي الاعتبارات الحقيقية التي تجعل من الدعوة إلى تفعيل وتنشيط المجتمع المدني ضرورة وطنية وأولوية يصعب تأجيلها لا بسبب المعطيات الداخلية التي تحفز التطور فحسب، بل بسبب التحولات العالمية المصاحبة للعولمة وتأثيراتها المحتملة على بلداننا.

وأميل إلى الاعتقاد، بأن المشاركة وما تنطوي عليه من فوائد اجتماعية، إنما تهم الدول والمجتمعات المجزأة أو المهتدة، أو تلك التي لا تزال تعاني من ضعف وثيرة التطور، وذلك لما تقدمه لها من إمكانيات واسعة لامتصاص الصدمات والاحتقانات الناتجة عن الحراك الاجتماعي وعمليات التحديث وذلك بالنظر إلى الاعتبارات التالية:

أولاً: المشاركة قاعدة شرعية، بمعنى أن الشرعية تترسخ بمقدار ما يستطيع أي نظام للحكم إشراك أكبر قاعدة اجتماعية في إدارة وتنظيم شئون المجتمع، وذلك من خلال فعاليات بنى ومؤسسات المجتمع المدني بوصفها مصدراً للشرعية بتمثيلها المحلي الواسع واستقلالها النسبي عن الدولة.

ثانياً: تعني المشاركة المسئولة الجماعية عن السياسات والخطط والأهداف. كما تعني تحمل مسئولية نجاحها أو فشلها، أي أن الخيارات الأساسية للمجتمع تأتي نتيجة مداوات واسعة يشارك فيها المعنيون بالشأن العام على اختلاف انتماءاتهم على قاعدة المواطنة.

ثالثاً: من مزايا المشاركة، أنها تقطع الطريق على الاحتقان، وتمنع تراكم القهر الناتج عن الإقصاء والاستبعاد، هذا الاحتقان الذي يشكل البؤرة لتوالد العنف والنزوع التدميري، ويهدد السلم الأهلي.

رابعاً: تسمح المشاركة بما تعنيه من شفافية في الإدارة والإعلام وتعدد منابر التعبير بتقليل الأخطاء والممارسات اللامسئولة مثل الأمراض البيروقراطية والمحسوبيات والرشوة من خلال إطلاق مبدأ المحاسبة والإعلاء من شأن القضاء والشفافية التي تعني إمكانية تنشيط الهيئات الرقابية والحكومية والشعبية التي تعنى بالصالح العام.

خامساً: تساهم المشاركة الواسعة للمواطنين في قضايا مجتمعاتهم، في إيلاء أهمية خاصة للرأي العام، الذي يصبح بدوره قوة مؤثرة في الأحداث والتحالفات الاجتماعية المتغيرة، وتعتبر من أهم المؤشرات على ترسخ مفهوم دولة الحق والقانون.

سادساً: يشكل الحوار الاجتماعي بوصفه سلوكاً اجتماعياً وثقافياً موعلاً في القدم، القاسم المشترك بين مختلف اتجاهات وتيارات وقوى المجتمع، ويستند إلى مرجعية عقلية ودينية صريحة في ثقافتنا العربية تجعل منه محوراً تكوينياً لنسق كبير من الأهداف والرؤى.

فمن خلال الحوار يمكن السيطرة على النزاعات والمواقف المتباينة، والوصول إلى حلول مشتركة تأخذ مصالح جميع الأطراف بعين الاعتبار، مما يسهل إدارة الأزمات بمختلف صيغها وأشكالها، ويضعف من ثقافة العنف والتناحر والاحتقان، علاوة على أنه يقلل من ازدواجية التعبير بين ما يظهره الناس وما يبتطنون. وذلك من خلال تأكيد الحوار على الحق في حرية القول والعقيدة، واعتماد الحجة والبرهان في المداولات والنقاشات التي تفترض احترام التنوع السياسي والثقافي على أرضية المواطنة التي تفسح المجال للجميع، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الدين أو المذهب، للإسهام في الحياة العامة.

أما المنظمات الأهلية وغير الحكومية، والتي تشكل الجزء الأكبر من المجتمع المدني العربي، فما زالت تكتفي في غالبيتها بالقيام بأدوار اجتماعية خيرية ورعائية وتعاني من سيطرة بيروقراطية وقوانين عتيقة تمنع تحولها إلى هيئات عصرية وفاعلة، وهي تشكو أيضاً من خطورة اختراقها خارجياً، وخصوصاً من قبل الجهات الدولية الممولة التي تملّي أهدافها واستراتيجياتها على تلك المنظمات. لكن واقع المنظمات الأهلية ودورها التتموي يستحق مناقشة موسعة لأن الاستمرار في إهمالها يتناقض مع الرغبة العميقة للنهوض بالمجتمع، والتي تشكل القاسم المشترك لكل المساهمين في هذا الحوار.

مساهمة في مناقشة باردة وخارجة عن طاعة

المفهوم الشائع للمجتمع المدني في سورية^(١٤٧)

د. عماد فوزي شعبي^(١٤٨)

لن نؤكد ما يجب أن يكون مفهوماً اليوم أن ما نقوله لا يتعدى الرأي الفكري من ناحية، ولا يعني موقفاً من أصحاب الرأي الآخر، فنحن مع حرية القول أولاً وأخيراً، لكن ذلك لا يمنع الاختلاف.

يعكس مصطلح المجتمع المدني، المستخدم في الوعي السياسي العربي السائد، خصوصاً، لعبة المصطلحية وتلازمها مع لعبة القداسة. ففي وقت هزمت فيه معظم التجارب السياسية والأيدولوجية لاعتبارات كثيرة، وخصوصاً التجارب السياسية خارج مشروع الدولة أو المعارضة لها، فإن مصطلح المجتمع المدني سرعان ما بدا وسيلة لتسمية أخرى للديموقراطية.

ومما يعكس كم هي مفارقة عملية تأليه الديموقراطية وتقديس المجتمع المدني، أن النقد الأكثر بروزاً لفكرة المجتمع المدني قد جاء ممن هم خارج إلحاح الديموقراطية، بل ممن يتخذونها (لعبة) في إطار وعي شمولي بارتباط هذه الفكرة بفكرة الدولة. أما أغلب الدراسات التي تجلدا بإطلاقية المفاهيم الأيدولوجية: كالثورة، والديموقراطية، والمجتمع المدني

^(٣٠) تشرين، (دمشق)، ٢٧/١/٢٠٠١.

^(٣١) كاتب ومحلل سياسي سوري.

والتححرر. فهي لا يمكن أن تتدرج خارج مسألة يوتوبيا القداسة، فالأشياء التي لا تجرب والتي تلجّ الفكرويات في المطالبة بها، هي التي يغلو الفكر في إبراز قيمتها، وهذا أدعى أن تفسح الأنظمة السياسية التي أنجزت دولة الإكراه، بهامش في اللعبة الديمقراطية ببعض مظاهر المجتمع المدني التدريجية بشكل يتطور نسبياً، حتى يجرب هذا المقدس، ويتجاوز فعلياً قداسه الوهمية النظرية لصالح استشفاف أنه ليس فردوساً أرضياً.

لقد انبرى المتفقون العرب إلى استخدام هذا المصطلح (أعني المجتمع المدني) مع غياب الأمل بالتجارب الحزبية بالديموقراطية معاً، فغالوا في إبرازه وكأن لسان حالهم أنهم يستخدمونه ((حصان طروادة)) بهدف إزالة الدولة التسلطية، والسعي نحو انبثاق الديمقراطية، وهذا الفخ التهويمي سرعان ما عكس أن هذا التصور قد أسقط حقيقة أن المجتمع المدني هو مجتمع على اتصال حقيقي بواقع الدولة، وأنه وليد تمفصل الوحدة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي فهو الوجه الديموقراطي لعلاقة المجتمع بالدولة.

ذلك أنه لم يقدّم، أبداً في صيرورته التاريخية إلا باعتباره مفصلاً في علاقة الدولة بالمجتمع. وليس بالمقابلة بين الدولة والمجتمع ولا باعتباره نتيجة ((نضالات)) دونكيشوتية بينهما!. وهنا نحن نحذر من أن هذا ليس مجال مثل هذه النضالات؛ لأن أولى أولويات نظرية الجوى أن يتم تحديد ما إذا كانت هذه المطالبات قابلة للتحقيق أو الإنجاز أم لا، وذلك بعيداً عن الأوهام اليوتوبية؛ لأن تجربة عصر الأيديولوجيا في نموذجها العربي تكفي (إذا كان لدينا بعض من موجبات التراكم في التجربة) لكي نكون على رسلنا في تبني المفاهيم، بل إن الأهم أن مؤسسات المجتمع المدني تقوم كحاجة طبيعية للمجتمع في علاقته مع الدولة ولا تقوم نتيجة مطلبيات أو تنظيرات، الغريب أن المسار يبدو معكوساً في الواقع فهو يتجه من الفكرة إلى الواقع وليس العكس.

ولعل في تجربة روسيا وأوروبا الشرقية ما يفيد في حسم المسألة هنا، إذ أن هذا (الانبثاق) لواقع المجتمع المدني من أشباه مؤسسات غير متصلة في التمفصل بين الدولة والمجتمع قد خلق مافيا سياسية ومجتمعية أطاحت بالدولة ولم تقم المجتمع المدني. وهنا لا بد من التنبيه إلى أن مخاطر تحول المجتمع إلى (غول)، هي أخطر من استبداد الدول التوتاليتارية، لأن الإطاحة بالدولة لحساب وهم تحقق سريع للديموقراطية، وتأصيل أسرع للمجتمع المدني، سرعان ما أظهرت البنى المجتمعية الأكثر تخلفاً، وسرعان ما استدعت القوى ما قبل الحداثية، إذ إن أخطر ما في الأمر هنا أن الدولة والديموقراطية باعتبارهما من

منتجات الحداثة السياسية، عندما تغيبا فإن الظرف سيسود، ولو انتقالياً، وسوف يبرز وإلى حد كبير القاع اللاحداثي، بل الأعرق فواتنا على المستوى الحضاري في المجتمع ؛ الأمر الذي يؤكد بأن نزعة أمثلة المجتمع المدني في مقابل تقبيح الدولة، لا بد أن تصحو على مجتمع أكثر شراسة من الدولة.

إن هناك بعضاً من وهم يتصور بأن المواجهة مع الدولة ستفضي آلياً إلى قيام المجتمع المدني، أو أن (كسر) الدولة سيؤدي إلى هذا المجتمع المنشود، وهو وهم ساذج للغاية ؛ لأن هذا المجتمع لا يقوم خارج العلاقة مع الدولة، لأن أصوله تكمن في العملية السياسية، أي في الدولة نفسها.

وهذا ما يعني أن استقلالية المجتمع المدني هي استقلالية نسبية لأن هنالك ضرباً من (الاعتماد المتبادل) بينهما تفرضه الطبيعة الوسيطة للمجتمع المدني بين الدولة وعموم المجتمع. بل إن الأمر يذهب بنا للتأكيد على أنه ما لم تتم الإجراءات النهائية لسيادة الدولة، وهذا جزء من مهام دولة الإكراه، فإن المجتمع المدني لا يمكن أن يقوم بل إن قيامه سيكون تهديداً (لقيامة) الدولة نفسها، وليس عاملاً مساعداً لها أو قائماً على التوسط بينها وبين المجتمع.

إن من الأهمية بمكان، التأكيد على أن هناك خطراً يتمثل في تحول المجتمع المدني في الدول العربية إلى مجتمع يخدم المصالح الخاصة ويقدم خدمات جليلة لطبقة بورجوازية غير أصيلة وغير متبلورة وغير فاعلة الأمر الذي قد يجعله في ظل غياب إرث عميق للدولة، وفي ظل تمادي دولة الإكراه وصولاً إلى تدمير الدولة نفسها، وعند عدم التدرج الجدي في العمل المؤسساتي للمجتمع المدني تحت ظل الدولة، نقول: قد يجعله مادة صراع بين قوى المجتمع المدني نفسها وصولاً إلى استخدام مطية المجتمع المدني كأدوات لصراع عنف ما قبل قومي وما قبل اقتصاد السوق، على اعتبار أن المجتمع المدني نفسه يواكب اقتصاد السوق، إن لم نقل أنه وليد هذا الاقتصاد، فشرط نمو المجتمع المدني نمواً صحيحاً هو نمو الدولة واتصاح تشكيلها الاقتصادي لأن ضعف الدولة يؤدي إلى ضعف المجتمع المدني.

إن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن ينمو الاقتصاد الطفيلي ويركب على حساب المجتمع المدني ويحوّله إلى تابع متغرب عن وظيفته الديمقراطية. الأمر الذي يحيلنا إلى مجتمع لا مدني بل كولونيالي بالمعنى البشع للكلمة أي بمعناها الارتكاسي. ويجب هنا أن

نؤكد على أنه بدون طبقة وسطى لا يمكن لمجتمع مدني أن ينمو. ولعل أحد أهم معطلات قيام المجتمع المدني في الواقع العربي هو ذلك الانهيار الخطير للطبقة الوسطى.

عن رفع بعض الشعارات التي سادت في الغرب لفترة قريبة مثل ((قليل من الدولة وكثير من المجتمع المدني)). ليس أكثر من امتداد واضح ليوتوبيا وفوضوية إلغاء الدولة أو القضاء عليها والاستعاضة عنها بديموقراطية سورية أو بمجتمع مدني أكثر صورية.

ولقد أكدت التجارب المعاشة بشكل حثيث في الغرب أن ظهور القضايا الآنية والبطالة والحركات العنصرية والمخاطر المختلفة على الأمر الإقليمي سرعان ما أعاد النظر بمثل هذه الشعارات لصالح الدولة القوية، صحيح أنها الدولة الليبرالية كأعلى درجة في سياق تطور الدولة لكن دون التخلي عن عمق مفهوم (الدولة) بحد ذاته. هذا في الغرب ؛ فكيف الأمر في دول العالم الثالث التي لم تستطع الدولة أن تنجز مهامها من حيث السيادة والاقتصاد والأمن الإقليمي (وقد برعت في الأمن المحلي إلى حد كبير فاق المطلوب منها أحياناً؟).

إن وهم تخيل المجتمع المدني كرافعة بديلة، على الطريقة الأسطورية، للدولة ولصعوبة تحقيق الديمقراطية، قد أفضى أحياناً إلى المطالبة بأن تكون قوى المجتمع المدني مستقلة عن الفعل السياسي أو حتى عن أية قوة سياسية في وقت يطالب فيه البعض بأن تقابل القوة السياسية القوة المدنية! وهذا مطلب وقع فيه منظرون كانوا لتوهم ماركسيين أي يدركون (نظرياً) أن أي تشكيل مجتمعي سوف يعبر في نهاية الأمر عن مصالح اقتصادية وسياسية، وكأن المطلوب اليوم أن يحل المجتمع المدني مكان المدينة الفاضلة.

إن ما لا يدركه أغلب الذين يقدمون من خلال وعيهم الأسطوري المجتمع المدني على الدولة أن الديمقراطية هي أعلى درجات عمل الدولة السياسي، والمجتمع المدني هو الإكمال اللاحق لعدم قدرة الديمقراطية التمثيلية على اختراق ثنانيا المجتمع لأن الديمقراطية أقرب إلى أوليغارشية سياسية نخبوية في آخر تحليل، عندئذ تأتي مؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الديمقراطية (المباشرة) (وجهاً لوجه) والأخيرة ليست شرط لقيام المجتمع المدني بل هي أقصى تطور له.

إن البدايات الأولى للتمايز بين المجتمع والدولة في أوروبا كانت على خلفية التباعد الذي أرساه انتهاء الحروب الدينية في أوروبا الإقطاعية. ولكن هذا التمايز قد نشأ باعتبار أن

تمايز الدولة قد جعل من الممكن حدوث تمايز في المجتمع حيث مع قدوم الملك فقد النبلاء طبيعتهم السياسية كطبقة، وتحولوا إلى طبقة اجتماعية ذات امتيازات سياسية الأمر الذي يؤكد أن تمايز الدولة شرط لتمايز المجتمع المدني.

إن الأسئلة (القصوى) التي تطرحها دولة الإكراه هي التي تجيب عنها فاعليات المجتمع المدني، وعليه فإن الجدل يحكم هنا العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

نعم، إن الدولة التي تشكل الوجه الآخر في العملة مع المجتمع هي الدولة الليبرالية، لكن الوصول إلى تلك الدولة يمر بمسار طويل سمته العامة هي (الدولة). وهذا شرط أولي يجب إدراكه خصوصاً في الدول التي لم تصنع انتقالاتها بعد.

يبني المجتمع المدني على أساس أنه ذلك (الوسيط) الذي يُقام بضرب من الحرية بين الدولة والمجتمع وتكون وظيفته باختصار: تغطية وملء الفراغ الذي تحدثه الديمقراطية التمثيلية بعدم قدرتها على أن يكون ((حكم الشعب)) هو فعلاً فاعليتها الإجرائية على اعتبار أن النواب يغدون ((أوليغارشية نخبوية)) تتفصل عن الشعب لحظة انتخابها للمجالس التمثيلية، وعلى اعتبار أن ((حكم الشعب)) هو ضرب من مستحيل في مجتمعات كبيرة؛ إذ أن أحداً لا ينسى أن الديمقراطية في مبتدأها الأثيني كانت حكرًا على مجموعة نخبوية من الشعب وبعدها قليل منه أيضاً، وأن روسو لاحقاً إذ كان يقترحها وسيلة أفضل للحكم كان يضع في ذهنه نموذجاً لمجتمع صغير مماثل لمجتمع جنيف.

إن إقامة الديمقراطية المباشرة هو الرائز وراء المجتمع المدني، فعلى اعتبار أن ذلك مستحيل في المجتمعات الكبيرة يأتي المجتمع المدني ليعارض هذه الاستحالة، بالإمكانية، على اعتبار أن شرط الديمقراطية المباشرة هو وجود التلاحم والانسجام الثقافي وسيادة الاعتقاد بوجود جامع قبلي عضوي بين أعضاء الجماعة كما كانت عليه الديمقراطية الاثينية المباشرة.

وعليه فإن أوهام المجتمع المدني في الفكر العربي السائد تتلخص في غياب الأسس التالية:

- ١ - إن المجتمع المدني جاء (مع/ وبعد) قيام الديمقراطية وليس قبل ذلك.
- ٢ - إن المجتمع المدني يقابل مجتمعاً متقدماً ولا يبنى على مجتمع متأخر.

٣ - إن المجتمع المدني يقابل دولة متقدمة تجاوزت دولة الإكراه إلى دولة القانون ودولة المؤسسات.

٤ - إن المجتمع المدني مجرد وسيط وليس بديلاً عن الدولة ولا عن المؤسسات ولا عن المجتمع ولا عن الديمقراطية.

وعلى اعتبار أن وظيفة المجتمع المدني أن يتوسط بين الدولة باعتبارها بناءً فوقيًا متعالياً، إن نظرياً أو عملياً، والمجتمع، وأن عليه إكمال ما لا تستطيع الديمقراطية التمثيلية تحقيقه لجهة التواصل الدائم مع المجموع البشري للجمهور ولجهة تحقيق علاقة مثلى بين ما هو أكثروي وما هو أقلوي على المستوى التمثيلي، ولهذا فإن الوظيفة (الوسيلة) تستدعي أن يُقام المجتمع المدني (مع / وعلى) قاعدة مجتمع متقدم أنجز مهامه الوطنية بتعيين حدود المواطنة وعلاقات الانتماء، وأن يقام مع وعلى التوازي، مع دولة مؤسسات وقانون، ولهذا فكل قيامه لمجتمع مدني كانت ولا تزال مهددة بأن تعكس وتسبر طبيعة المجتمع بذاته، بل إن الخطورة تذهب إلى أن مؤسسات المجتمع المدني سرعان ما تعكس البنى الاجتماعية السائدة ومستويات الانتماء الأولى بل وتكرسها، إن لم يحدث أن تساوقت تلك المؤسسات مع تطور الدولة وتطور المجتمع.

ونكرر القول إن الانتماء البشري يعكس مستويين لأبد من تعيينهما لدراسة أثرهما على المجتمع المدني:

١ - **المستوى الكينوني:** ونعني به هنا الانتماء بالولادة، وهو انتماء غير طوعي، مفروض بالمصادفة الزمانية والمكانية، هو مستوى من الانتماء (العمودي) إلى مناطق صغرى وأديان وطوائف وقبائل وعشائر ومجموعات إثنية.. وهو انتماء ثابت يحدد الهوية الأولى للفرد وللجماعات البشرية، وهو على الرغم من أنه لا امتياز لأصحابه ذاتياً فيه، لأنهم لم يختاروه أصلاً، إلا أنه يشكل الانتماء الأكثر عمقاً والأكثر تجزراً على الرغم من أنه انتماء لا وطني وما قبل قومي، بل إنه انتماء يشكل تضاداً مع كل ما هو حديث. كما أنه يُستعاد في عدة فترات في حياة الإنسانية، نجملها على النحو التالي:

أ - في لحظات الحقيقة المطلقة: أي في لحظة الولادة ولحظة الموت، إذ يعين المرء سلوكه فينتقل من الانتماء بالكينونة إلى الانتماء بالسلوك ؛ فيسلك السلوك الذي يتطلبه ويفرضه الانتماء العمودي من طقوس وقواعد.

ب - في لحظات التشكيل اللاواعي للوعي: أي في صيرورة الوعي البدئي اليومي للأطفال والمراهقين باعتباره وعي انتماء إلى جماعة تشكل بصورة لا واعية وعيهم!!

ج - في فترات غياب أو تراجع الهم العام والمشاريع الكبرى والانتماءات الواعية والثقافية المضادة أو المختلفة مع ما هو سائد لجهة اختيار نموذج ذاتها ؛ أي نموذج ثقافي واع وهنا يغدو الارتكاس إلى الانتماءات الكينونية بمثابة ضرب من (حلاوة الروح) تدافع بها الذات عن حالة تأرجح الوزن الثقافي فتستعيد. - بضرب آخر - من التثبيات الليبيدي (حسب المصطلح الفرويدي)، الهوية الأولى، ذلك من إحدى سمات الإنسان أنه لا يمكن أن يتعين إلا بهوية، فسرعان ما يتمسك بأية هوية تصادفه كي تكون واجهة تعيينه، وعندما تغيب الهويات الواعية يرتكس المرء إلى الهويات اللاواعية أي هويات الكينونة، فهي الكينونة الأصلية.

د - في اللحظة التي يتحول انتماء المرء من المستوى الكينوني إلى الانتماء بالموقع أي عندما يختار طائعاً أن يكون متقفاً عضواً وطوعياً للانتماء العمودي كأن يصبح داعية أو زعيم طائفة أو عشيرة أو قبيلة أو كأن يصبح منظراً لما سبق ذكره، أو كأن يصبح داعية انقلابياً أو متعصباً لهذا الانتماء أو ذاك.

هـ - في اللحظة التي يغير المرء فيها قبيلته أو عشيرته أو دينه أو مذهبه. وهو هنا يختار بنفسه انتقالاً من مستوى عمودي إلى مستوى آخر. وفي الحقيقة أن هذا لا يكون خياراً بالمعنى الثقافي لأنه تبديل لمواقع كينونية على الرغم من أنه يظهر على أنه اختيار واع.

و - المستوى الثقافي: ونقصد هنا بالثقافي ((cultural)) أي الحضاري أيضاً، وهو مستوى الانتماء الطوعي المغاير لمستوى الكينونة. وهنا يختار المرء انتماءه إلى قيم وأفكار معاصرة وطوعية.

وهو المستوى الذي تستند إليه قيم المجتمع المدني بالمجمل، أي أن الانتماء إلى الأحزاب والجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من مظاهر المجتمع المدني المعاصر، يغدوا انتماءً واعياً لمجموعة قيم وثقافات تطرح نفسها كبديل وطني أو قومي أو أممي. وهنا يجب أن نعترف أن كل انتماء ثقافي هو انتماء إلى مستوى أفقي، يفتقر إلى التجذر، وفيه ضرب من عناد (عناد الفكرة) كما أنه لا يضرب جذوره بذاته، بل يستند من

أجل ذلك إلى المؤسسات الملحقة به أو التي يلتحق بها، وهو يحتاج إلى ظرف مناسب ففترات المد الوطني أو القومي أو الأممي تدعم بهذا المستوى وترفعه إلى مرتبة مقدس وتعهّر وتجرم وتؤثم كل ما عداه، أما في فترات الجزر التي تسم مرحلة تراجع المد الوطني أو القومي أو الأممي ؛ فإن أولئك الذين يستطيعون الحفاظ على انتمائهم الثقافي فيها هم قلة ؛ بل إنهم يبدون وكأنهم يبحرون عكس التيار أو كمن يقا تل طواحين الهواء.

على الرغم من كل ما سبق، فإن مشروع المجتمع المدني الوسيط لا يمكن له أبداً أن يبنى إلا على المستوى الثقافي للانتماء، وإلا فإن قدرة المجتمع المدني على كشف وتكريس عيوب المجتمع الأصلي سرعان ما سوف تريد التظاهر في ثنايا مؤسسات المجتمع المدني، أي بدل أن تسيطر على المجتمع في آلياته الدينية والعشائرية والطائفية فإن الأخيرة هي التي تسيطر على المجتمع المدني، ولكن هل يكفي هذا الانتماء الثقافي؟ ولدى من؟ وهل يكفي الانتماء الثقافي والحالة العامة للأمة في تراجع وارتكاس إلى ما هو قبل قومي؟ ألا تحتاج مشاريعنا إلى مناخات عامة؟ ثم إذا افترضت أن جميع المتقنين واعون ويقبلون بالآخر ؛ وبالتالي يستحقون أن يمارسوا دورهم في مجتمع مدني - وهم كذلك.. حسناً - ألا يكون الخيار هنا خياراً نخبواً ليس إلا؟ من يضمن لي الآن بعد أن اندرج مثقفونا في مؤسسات المجتمع المدني ٩٩% من المجتمع؟ هذا لا يعني إقامة الحد على أفكار المجتمع المدني ولكنه يعني ضرورة التأمل، أقله بالنسبة لي باعتباري لا أتوهم أنني أحمّل مشاريع خلاصية وأن دوري هو التفكير فيما ليس مفكراً به ونقد النزعة التعبوية حتى ولو كانت ديموقراطية.

وعليه فإن مجتمعاً لم ينجز بعد مشروعه الوطني أو القومي، أو يسير به نحو الإنجاز سرعان ما سوف يحول الأحزاب إلى أحزاب قبائل أو عشائر أو طوائف أو مجموعات اثنية. كما أن إنجازاً غير كاف على مستوى الدولة والمجتمع لمشروع العلاقة المواطنة المضبوطة بقواعد الأمر والترتيب order والحقوق والواجبات سرعان ما يسمح في فترات الجزر الوطني أو القومي أو الارتكاس السياسي، بأن تتحول مؤسسات المجتمع المدني إلى مؤسسات مجتمع ما قبل مدني أي إلى مجرد مؤسسات طارئة تعكس البنى التتموية.

ويجب أن نلاحظ أن ظهور تقسيمات أفقية عميقة بديلاً عن التقسيمات العمودية العصبوية، هو ضرب من خصائص المجتمع المتطور والمستقر نسبياً والواسع والمتوسع اقتصادياً، والقادر على تعميق حركة الدمج الاجتماعي في نمط حياة واحدة، والذي يتحول

فيه صراع الطبقات إلى بديل عن الصراع العصبوي الطائفي الإقليمي، كما أننا نعلم أن الانحطاط والانكماش الاجتماعيان يترافقان بعودة تأثيرات التقسيمات العمودية الحاسمة التي تخلق أنماط حياة واحدة، والذي يتحول فيه صراع الطبقات إلى بديل عن الصراع العصبوي الطائفي الإقليمي، متميزة ومتفاوتة بشدة بين الجماعات، حيث إن كل مجتمع يتحول في مرحلة انحطاطه الاجتماعي والاقتصادي إلى مجتمع عصبوي، وعلى هذا فإننا نجزم بأن تراجع النمو الاقتصادي سينعكس بالضرورة تراجعاً في النمو الاجتماعي والسياسي، خصوصاً مع سقوط الطبقة الوسطى التي ما فتئت تحمل المشاريع الكبرى، الأمر الذي يشكل مخاطر على بنى المجتمع المدني، وسيكون ذلك فرصة إحياء مظاهر المجتمع العصبوي على حساب أي مشروع وطني.

وهنا لابد أن نقول إن (دولة - الإكراه) باعتبارها مرحلة ضرورية من مراحل تشكل الدولة، تمثل تربة خصبة لنمو المستويات الكينونية، وخصوصاً الدينية والطائفية والعشائرية. ولتراجع قدرة مؤسسات المجتمع المدني - بالتالي - على أن تكون تمثيلاً للمستوى الأفقي، أي الثقافي، وهي نفسح في المجال أمام هذا الحراك اللاسياسي، الأهلي، وذلك حرصاً منها على التوازن المجتمعي. ولهذا بقدر ما تستنفد دولة - الإكراه مرحلتها بأسرع ما يمكن لتنتقل إلى (دولة - القانون) (فدولة المؤسسات) وفق إيقاع لا مرحلي بالضرورة، أي وفق إيقاع تشابك المراحل وبقدر تصعيد السعي باتجاه القنونة والمأسسة، فإن الفرصة تكون متاحة لبناء مجتمع مدني أكثر قدرة على أن يكون تعبيراً عن المستوى الحضاري - الثقافي وأكثر قدرة على التقدم بالوساطة بين الدولة والمجتمع، بمعنى أننا نرى أن شرط قيام حقيقي للمجتمع المدني في صورته الأفضل إنما يكون مع قيام دولة - القانون ولهذا فإن (الجدوى) تكمن في المطالبة والسعي نحو دولة - القانون، وبالتالي دولة المواطنة التي هي ما فوق كينونية، لا بالقفز - فوراً - إلى مفهوم المجتمع المدني.

إن أخطر ما في التجليات ما قبل القومية والتقسيمات العمودية أنها كينونية أي أن لها سمة الأسبقية والاستمرارية والقبول بها كمسلمة. وأن لها سمة الكائن، وهي ليست شأنًا تافهًا، فهي هوية أولى. والسؤال: كيف يمكن لأي هوية لاحقة (يحملها المجتمع المدني) أن تلغي (في أحسن الأحوال). أو أن تتجاوز (في أوسط الأحوال) أو أن تتفاعل (في أضعف الأحوال) مع الهوية السابقة. وأن تحيلها إلى هوية لاحقة (إلى هوية من الدرجة الثامنة مثلاً) ذلك أننا نلاحظ أن هناك هوساً عربياً بفكرة الأصل، وهي فكرة تغلب اليوم فكرة الوطن،

وفكرة المصلحة، فالمكان، والانتماء المذهبي والعصبي سرعان ما يمتدون وينبسطون في الزمان، وهؤلاء جميعاً يشكلون خطراً أول على كل مشروع لاحق وخاصة إذا كان مجرد فكرة.

إن التوهم بأن المجتمع المدني يمكن له أن يلغي آلياً كل هذه الانتماءات هو ضرب من تغليب لقوة الفكرة على قوة الواقع، وهو تغليب مثالي يتصور أن العالم فكرة!. ذلك أن قوة عطالة الواقع الكينوني سرعان ما تمنع التغيير إذا لم يكن شاملاً وليس مجرد فكرة، بل إن الأخطر أن هذا الواقع غالباً ما يكيف الجديد في ذلك العالم، فتصبح مؤسسات المجتمع المدني انعكاساً بل امتداداً وتكريساً للواقع الكينوني. فتغدو الأحزاب طوائف وعشائر وقبائل، وتغدو المؤسسات الخيرية مؤسسات تبشيرية داعية، وتصبح المنظمات اللاهوتية منظمات تعمل في الرواق الخلفي لخدمة طائفة أو عشيرة أو قبيلة أو مجموعة اثنية... عندئذ يعتدي الواقع الكينوني على الواقع الثقافي!.

ولفهم مخاطر هذا الواقع نذكر أن الصفة الطائفية مثلاً هي أقدم من الأديان. وإنجلز يشير إلى هذه الصفة في ملاحظة له عن روما والشرق الأدنى، كما فتحته ووجدته روما. وهو أمر يظهر بوضوح في الطقوس وأدق التعاليم وأكثرها تفصيلاً فيما يتعلق بالطعام والنظافة كوسائل تعين إلى أي دين ينتمي الإنسان وهذا ما لم تعرفه روما.

ماركس بدوره يحل التاريخ في المشرق العربي في مسألة تتساءل لماذا يظهر تاريخ الشرق في صورة تاريخ أديان.

إن الكينونة ليست نتاجاً للدولة، والمجتمع ليس ابناً للدولة، فالأديان والطوائف والعشائر والقبائل سابقة على الدولة وهي على تضاد -بطبيعة الحال- معها باعتبارها مؤسسة حديثة، وعليه فإن نفي الكينونة يجب أن يكون بكينونة موازية، أي إذا كانت القبائل والعشائر والطوائف هي وقائع معاشة فإن نفيها لا يجب أن يكون بفكرة إنما يجب أن يكون بواقع معاش مضاد، بمعنى أن جميع التجارب الفكرية، قومية كانت أو يسارية أم علمانية. عندما أدارت ظهرها لهذه الظواهر الكينونية لم تستطع أن تلغي أثرها الفاعل إنما حرمت التكامل المعن معها، وأثمت تناولها، في الوقت الذي وجدت نفسها إزاءها أمام حقيقة متعالية، هي استمرارية قدرة هذه الظواهر ما قبل القومية. وكذا لم تستطع تجارب المجتمع المدني أن تشكل نقيضاً عن البنى التقليدية المفوتة، بل في أغلب الأحيان سرعان ما وجدت نفسها إعادة تجسيد لها بواجهة حديثة.

ما هو الحل ؟

هل يكمن في إعادة التربية وإعادة تأهيل المجتمع؟ لا نعتقد. إذ أن مثل هذا تصور واهم يتخيل أن التربية تلغي الكينونة، وأن الثقافة المضادة تلغي الثقافة الكينونية أو تلغي البنى المفوتة. لكننا نرى أن إجبار الظروف المتحجرة على الرقص لا يكون إلا بأن نغني لها لحنها ذاته، وأن نتمثلها وأن ندفع بها بمثلها ؛ فالواقع لا يواجه بفكرة، والسؤال الأهم هل المطلوب أن نلغي الانتماءات الكينونية أم نحيلها إلى المرتبة الثامنة في سلم الانتماءات السائدة؟ وهذا هو المنطقي.

ولتحقيق هذا المطلوب لابد من اجتماع عدة عناصر. أولها تحويل الحراك الاجتماعي/الاقتصادي السائد من حراك سكوني إلى حراك مفتوح يحول الاقتصادي إلى أولوي على الأيديولوجي و-بالتالي- أولوي على الكينوني ولو بشكل بدئي، وثانيها: وضع المجتمعات العربية في سياق اجترار مشاريع كبيرة ؛ كالتى ظهرت في الخمسينات والستينات لأنه بدون مناخ تقدمي لا يمكن تجاوز الواقع، إذ أن تجاوز الواقع يحتاج إلى واقع موازن. ثالثها: تحصين الدولة عبر تشريعات قانونية لمؤسسات المجتمع المدني بضوابط فوقية تمنع اعتداء الكينونات المفوتة وخصوصاً الدينية والطائفية على الكينونات المحدثّة، رابعها: التعامل مع هذه البنى الكينونية علناً باعتبارها وقائع على الأرض، وكائنات وليست أفكاراً، من موقع إضعافها وليس من موقع تعزيزها، ومن موقع ((التحقق السلبي)) على اعتبار أن أولى قواعد التجاوز في الجدل هي التحقق ثم النفي، أما كيف يكون ذلك فتلك مسألة مطروحة على النقاش بين المثقفين الواقعيين والدولة المعنية. لا نقدم ولا ندعي أننا نضع مشروعاً متكاملًا حولها الآن.

إننا يجب ألا ننسى مسألتين في غاية الأهمية الأولى أن إقامة المجتمع المدني في الغرب لم تصطدم ببنى مفوتة على شاكلة النموذج الموزايكي العربي، لسببين الأول أنها أتت على حاملة التقدم والثاني لأن السمة الموزايكية هذه هي سمة مشرقية غالباً، وقد ظهرت بسبب التسامح الذي فرضه الإسلام من ناحية، وبسبب الموقع المتوسط الذي يتمتع به المشرق بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، وهو الموقع الذي جعل من المنطقة منطقة مثاقفة وغزو وانتقالات اثنية فضلاً عن كونه يصلح للعزلات الجماعية والثقافية في وقت عرفت فيه أوروبا عموماً ضرباً من الواحدية الدينية حيث كان الغازي يدين بدين المغزو أو بالعكس. والمسألة الثانية أن المجتمع المدني قد أتى على التوازي مع دولة حديثة

ومجتمع بلور سمته الواضحة باعتباره تشكيلة اجتماعية - اقتصادية حاكمها الأساس هو الصراع الطبقي.

إن وظيفة المجتمع المدني قد اختلفت وعليه أن يكون في منطقتنا العربية، حليفاً للدولة، ولا نقول تابعاً، وأن تدرك الدولة أهمية هذا الحلف، وأهمية ألا تضع يدها بشمولية على جميع مناحي المجتمع المدني، وأن تترك له فرصة للنمو على التوازي والتحالف معها، لأنه دون ذلك لن ينشأ مجتمع مدني بل سينشأ مجتمع ظاهره مدني وباطنه بنى تقليدية كما لن تتطور الدولة بدورها. في ظل هذا الوضع، الذي تعتدي فيه هذه البنى على مشروع الدولة الحديثة.

ويجب أن ندرك أن ثمة علاقة قائمة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة اختراق متبادل، فالدولة تخترق المجتمع المدني عبر ما يمكن تسميته السلطة، أو بكلمة أكثر رقة ((إدارة العدالة غير الشرطة)) باعتبار أن الدولة الحديثة هي دولة شرطة، وهذه هي وظيفة الإكراه التي تتطور إلى وظيفة ضبط، كما تخترقه بتلبية حاجاته التي يخلقها هو ذاته: بتنظيم الاقتصاد ومنع الإفقار. كما يقوم المجتمع المدني باختراق الدولة عبر المجالس النيابية والطبقات وتشابك المصالح، وتشكيل ما يسمى بالرأي العام، وبالتالي إنتاج ثقافة سيادة القانون، التي تعود لتدعم الضبط وإدارة العدالة لدى الدولة، فليعلن هذا الاختراق المتبادل على شكل تحالف بين الطرفين لإنتاج دولة حديثة ومعاصرة وتحديث المجتمع، بحيث تتحقق المعادلة التي تقول إن المجتمع المدني هو الانتقال من الفرد إلى المواطن الذي ليس مرتبطاً بالآخر برابطة الدم أو الدين أو الطائفة أو العشيرة. إنما برابط المصالح المشتركة، والتمايز الثقافي الطوعي تحت كل متعين هو الدولة ولصالح كل متعال هو الأمة.

وعلى الضفة الأخرى علينا أن نعي ضرورة أن نحذر من جميع الدعوات إلى ذوبان المجتمع المدني في الدولة كما هو شأن الدول التوتاليتارية وأساسها النظري في الماركسية أو ذوبان الدولة بل المجتمع المدني (كما هو شأن الدعوات المسترسلة في العولمة مؤخراً) لأن غياب الفصل بينهما يعني غياب التوازن بينهما وإلغاء دور الوساطة، وبالتالي غياب مجموعة من الآليات التي تحد من استبداد الدولة، فالتمفصل بينهما هو أساس التوازن. لقد أخطأ ماركس عندما رفض الجماعات الطوعية التي تتوسط بين الفرد والدولة في إطار حله لمشكلة الديمقراطية البرجوازية التمثيلية (التي أكدنا نحن على أنها أوليجارشية) ذلك أنه أراد أن تتحل الدولة في المجتمع، فانتهى إلى يوتوبيا بلا دول، فهو عندما رفض الفصل بين

الدولة والمجتمع المدني تحت ذريعة أنه اغترابي للإنسان، ودلالة على عبوديته بانقسام الإنسان إلى عالم السياسة الذي يعيش فيه المواطن بحرية، وعالم الاقتصاد الذي يخضع فيه لسيطرة علاقات الاستغلال الاقتصادية، فإنه قد ألغى نظرياً عالم السياسة وعالم الاقتصاد معاً، وطالما أننا في عالم لم يستطع أن يلغي أحدهما (أي السياسة والاقتصاد) فإن علينا أن نقبل الفصل بينهما طلباً للتوازن على أن نؤكد أن الفصل لا يعني عدم التماسك، ولا يعني أنهما ليسا متقابلين، ولكنهما ليسا عدوين.

نعم يجب السعي من أجل بناء علاقات مجتمع مدني، وهذه اللازمة ليست ضرورية كالبسمة في كل حوار حول هذا الموضوع الذي تحول بقدرة (غير قادرين) إلى إحدى الأساطير، يرمي كل من يتناولها بالنقد أو البحث حيث يمارس المتقنون المتحمسون لها أشكالاً من الممارسات الطوطمية تجاهنا كلما ناقشناهم بشأنها. بل ويصل البعض إلى حد إقامة الحد علينا لأننا نفكر بشكل مختلف وهذا حقنا. كما هو حقهم، ويمارسون تماماً ما كانت تمارسه محاكم التفتيش في القرون الوسطى والاتجاهات الأصولية التي لا ترى إلا نفسها ولا تقبل إلا رأيها، وكل ما عداها ملعون مرجوم، في وقت تبعث على الضحك المر تلك المفارقة: أن الذين ينتقدون السلطات العربية على تعسفها يمارسون نفس التعسف بإلغاء الآخرين وحقهم في إبداء الملاحظات وحتى سكب الماء البارد على حمى ((الخلاصية)) التي تذكر بأجواء الخمسينات اللاعقلانية أو بأجواء يمكن نعتها بكرلاء ثقافية سياسية تتوهم في المجتمع المدني الخلاص.

لا خلاص ولا خلاصية ونعم للمجتمع المدني متمفصلاً مع الدولة له هامش استقلالية نسبية ولكن على أن يكون تنوياً لحركة مجتمع وليس بأوهام أن يكون حركة مثقفين. ولنتفق على أن لا خلاف حول الفكرة ولكن الخلاف حول الآلية والتوقيت والشكل. إذ لا ينبغي لنا أن نتوهم للحظة واحدة أن الفكرة تصنع واقعاً وإلا لغدونا مثاليين. الفكرة مطلوبة لتحسين شروط الواقع لكن شرط تجاوز الواقع من ابن خلدون إلى روسو إلى هيجل إلى ماركس. هو تحققه ((لكي تطيعنا الطبيعة يجب أن نطيعها)) يجب أن نخرج رؤوسنا من الواقع لا أن نخرج الواقع من رؤوسنا. الواقع يقول إن أمة لم تنجز مشروعها الاندماجي لن تكون أشكال المجتمع المدني فيها إلا تكريساً وتعبيراً عن التظاهرات ما قبل القومية. نعم مرة أخرى للمجتمع المدني ولكن كيف الحل لمشكلة كالتني سيق طرحها. نعم لكي نتعلم السباحة لابد أن ننزل في الماء. هذه حقيقة ولكن كيف ننزل ومتى وما هي حدود حذرنا هل يجب

تحقيقه على طريقة ((الآن الآن وليس غداً)) أو على طريقة ((القيامة الآن))، لا أعتقد، فلو وضعنا بشكل هادئ ودون استغزاز الخطوات اللازمة نحو تدرج في هذا المطلب لكان الأمر أنجح، لكن الأخطر أن تمتزج الدعوة لإنشاء المجتمع المدني بالرغبة في دور ما في العمل السياسي، وهو أمر مشروع ولكنه ليس هو المجتمع المدني. فإذا كان الأمر هو الرغبة في دور في بناء الأوطان فليكن الإعلان عن ذلك بصورة مباشرة ودون رفع لافتات أخرى. إنه خلط غير محمود.

إن كل ما قرأته للمتحمسين وذوي النوايا الطيبة حول المجتمع المدني، ليس أكثر من تأملات حول ما يجب أن يصب في خائتي الأخلاق والتأمل الفني المبدع، لكن السياسة هي فن الممكن؟! فحبذا لو يضع المتحمسون رؤية واضحة لكيفية تنفيذ ما يجب أن يكون على أساس الواقع، أي ما هو ممكن. عندئذ سنلتقي في منتصف الطريق، وهو أمر واجب علينا جميعاً.

ثم لا ينبغي ولا يجب أن ينبغي، على المتحمسين على طريقة الثوار (البلدوزر) أن يلغوا حقناً في أن نفكر. أي أن نتساءل عن المخاطر والعقبات والمحاذير لأن المسألة ليست (فشة خلق)، إنما هي في العمق فكرة وممارسة وكلتاها تستدعي الحوار، بل كيف يتأسس المجتمع المدني إذا كان من حق رواده الأوائل أن ينعثوا كل دعوة للعقلانية والتأمل بالتآمر، أو التسلط. كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون. ألا يرى العقاقلون أن تأسيس الحوار يجب أن يكون بأن يقبل بعضنا البعض. أم أن على المجتمع المدني المنشود أن يكون الكاريكاتير والمرتسم الأبعث لصور الاستبداد؟.

من منا لا يريد أفضل صور التقدم في الممارسة السياسية والمؤسسية؟ ولكن القضية ليست مجرد الرغبة. والأهم من هذا ألا نكون عصابيين إلى الدرجة التي تصور لنا كد تمهل أو حوار حول قضايانا استدعاء لصورة ما هو متراكم بشكل واع أو غير واع للقمع، يقول ولهم رايش إن أول عمل قام به القمع أنه مهد السبيل لكل استبداد تال له بمعنى التطبيق على الاستبداد، واستمراء ممارسته على الآخرين ولو بصيغة القيامة عليه؟، والحقيقة أن من لا يقبل تنوع الأفكار ويتوهم أن كل نقد للأفكار التحررية عودة إلى شرعنة اللاقول. إنما يشكل أحد تجسيدات الاستبداد ولو ثقافياً.

المجتمع المدني والجماعات القرابية^(١٤٩)

د. سعد الدين إبراهيم^(١٥٠)

كان المرحوم خالد بكداش زعيماً للحزب الشيوعي السوري في العام ١٩٥٨، حينما قرر عدد من الفصائل السياسية أن بناء الدولة القطرية السورية يتهددها الخطر من الداخل والخارج، وأن أفضل السبل لحماية سورية من الأخطار هو الوحدة مع مصر. وشجع تلك الفصائل أن الوحدة العربية كانت أملاً يداعب الخيال السوري السياسي منذ أواخر القرن التاسع عشر، كذلك اختارت هذه الفصائل السورية مصر بالذات للتوحد معها، لا فقط لأنها أكبر الأقطار العربية، ولكن أهم من ذلك لأن نجم زعيمها جمال عبد الناصر كان في أوج ارتفاعه، بعد انتصاراته في معركة السويس ومعركة الأحلاف الغربية، التي أرادت القوى العربية المحافظة، (في العراق والأردن ولبنان والسعودية) في ذلك الوقت أن تجر سورية إليها، المهم وقع اتفاق ((الوحدة الاندماجية)) بين مصر وسورية، في شباط (فبراير) ١٩٥٨، ولكن بشروط عبد الناصر.

وكان أحد هذه الشروط هو أن تحل الأحزاب السورية نفسها، لكي يصبح الكيان الجديد، وهو الجمهورية العربية المتحدة، بلا أحزاب، وبلا تعددية سياسية، وبالأحرى لا يكون في

^(٣٢) الحياة، (لندن) ٢٠٠١.

^(٣٣) كاتب وباحث مصري، رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

الجمهورية العربية المتحدة إلا تنظيم سياسي واحد، وهو ((الاتحاد القومي)) تتضوي تحته كل القوى السياسية، ويترأسه الزعيم جمال عبد الناصر. هذه هي الصيغة التي أطلق عليها علماء السياسة والاجتماع الصيغة ((الشعبوية)) (POPULISM)، وهو تعبير مهذب للصيغة الفاشية نفسها التي عرفت ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، وإسبانيا الفرانكوية، والبرتغال السلزارية في ثلاثينات القرن العشرين، كما عرفت الأرجنتين في ظل حكم الزعيم بيرون، باسم البيرونية. المهم في موضوعنا هو أن الحزب الشيوعي السوري بزعامة خالد بكداش رفض هذه الصيغة، ورفض أن يحد نفسه، فأمر الرئيس الجديد للجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر، بإلقاء القبض على خالد بكداش، وقيادات الحزب الشيوعي السوري ففر هذا الأخير من دمشق، لم يجد من يختبئ لديه غير قبيلته الكردية في شمال غربي سورية، إذ ساعدته على الفرار عبر المناطق الكردية المتاخمة، في كل من العراق وتركيا وروسيا، إلى موسكو.

إننا نبدأ هذه الحلقة في هذه السلسلة عن المجتمع المدني في الوطن العربي بهذه الواقعة التاريخية المعروفة للمعاصرين لها، لا لأن خالد بكداش، أو حزبه الشيوعي السوري، كان أكثر إيماناً بالتعددية أو بالمجتمع المدني من جمال عبد الناصر. فالشاهد أن الماركسية الكلاسيكية، والماركسيين العرب من جيل خالد بكداش لا يوجد إيمان لديهم بقيم وممارسات المجتمع المدني أو الديمقراطية الليبرالية التي هي الوجه الآخر للمجتمع المدني. ولكن الواقعة هي نموذج للعلاقة التناقضية بين الدولة السلطوية والمجتمع المدني، وكان جمال عبد الناصر هو النموذج الدرامي للدولة السلطوية.

وحيثما مارست هذه الدولة سطوتها على مواطن فرد مثل خالد بكداش، لم يكن أمام هذا الأخير من حماية في مواجهة الدولة السلطوية المستبدة، إلا قنوات محددة. من قنوات الحماية هذه منظمات المجتمع المدني مثل الحزب والنقابة والجمعية ومنظمات حقوق الإنسان، ولكن الدولة السلطوية كانت حاصرت هذه المنظمات في مصر الناصرية، وسورية الجمهورية العربية المتحدة، فلم يبق أمام المواطن خالد بكداش إلا عائلته وعشيرته وقبيلته، يحتمي فيها من بطش الدولة السلطوية، بعد أن تم الأمر بحل حزبه ومطاردته.

والمفارقة في لجوء خالد بكداش إلى عائلته وعشيرته وقبيلته أنه بذلك كان يناقض مقولة ماركسية كلاسيكية تعتبر ((العشائرية)) و((القبلية)) صوراً متخلفة للتنظيم الاجتماعي، مثلما العبودية قبلهما، والإقطاع والرأسمالية بعدهما، فبالنسبة إلى خالد بكداش وغيره من

الماركسيين العرب، فإن ((الطبقة)) هي التنظيم الاجتماعي الحديث، والذي يعتمد عليه في أي تحليل اجتماعي علمي، وأكثر من ذلك فإن الطبقة وخصوصاً البروليتاريا العاملة هي أساس الحركة الاجتماعية الثورية، التي ستنتهي الرأسمالية البرجوازية في ثورة دموية حمراء، لتحل محلها الاشتراكية ثم الشيوعية الحديثة. وعلى رغم الهجوم على الجماعات القرابية مثل الأسرة، والعشيرة والقبيلة فإنه حينما ضاقت الدائرة على خالد بكداش لم يجد حامياً أو نصيراً فإنه لجأ إلى هذه الجماعات القرابية لتحميمه في مواجهة تعسف وبطش الدولة. إن العلاقة بين الجولة والجماعة القرابية هي علاقة معقدة تقوم على اقتسام ولأء الفرد، والتحدي هو الموازنة والتوازن في تقسيم هذا الولاء. فالأسرة أو الجماعة القرابية هي البداية وهي النهاية في حياة الأفراد. فالفرد يولد في أسرة وهي التي ترعاه وتحميمه وتعلمه في طفولته. ولكن الدولة تبدأ في اقتسام تنشئته مع مراحل التعليم النظامي الحديث. ثم الخدمة العسكرية ثم بتوفير ظروف العمل والسكن والخدمات الأخرى، وتتوقع منه في مقابل ذلك أن يطيع قوانينها، ويدفع ضرائبها ويشارك في أمورها العامة. ولكن الفرد بعد تقاعده يعود مرة أخرى عودة كاملة إلى الأسرة، ليقضي في رعايتها وحمايتها المرحلة الأخيرة من عمره أي مرحلة الشيخوخة إلى رحيله.

ولكن حتى في المرحلة الوسيطة -بين الطفولة والشيخوخة- وهي المرحلة التي تلعب فيها الدولة دوراً متزايداً في حياة الأفراد وتتقاسم مع الأسرة (أو الجماعة القرابية الأكبر مثلاً العشيرة والقبيلة) جزءاً من اهتمام ونشاط وولاء هؤلاء الأفراد. لذلك فإن أحد تعريفات المجتمع المدني هو شبكة التفاعلات والتنظيمات التي توجد بين الأسرة والدولة، وهذا الفضاء أو المجال بين الأسرة والدولة هو الذي أطلقنا عليه ((فضاء الحرية))، وهو فعلاً الفضاء الحر الوحيد الذي يدخله الفرد ويخرج منه بملء إرادته وحرية، وذلك بعكس عضويته في الأسرة التي يولد فيه، ولا رأي له في ذلك بل ولا رأي له فيما تورثه له الأسرة - مثل ديانته ولغته، وطبقته، وتعليمه، في المراحل الأولى. كذلك فإن المجتمع المدني كشبكة من التفاعلات والعلاقات والتنظيمات هي الفضاء الحر الوحيد الذي يدخله الفرد ويخرج منه بملء إرادته وحرية، وذلك بعكس الدولة. ((فمواطنة)) أو ((رعوية)) دولة ما لا تتم بإرادة الأفراد، فمثلها مثل الأسرة يولد الفرد فيها، أو تفرض عليه فرضاً. طبعاً نحن لا نتحدث هنا عن اكتساب مواطنة دولة أخرى غير التي ولد فيها الفرد بالاختيار. وهذا نمط أو ممارسة حديثة نسبياً في الخبرة البشرية، ويمكن أن يكتسبها الفرد بالهجرة والتقدم بطلب جنسية إلى دولة المهجر. وهكذا، فإن المجتمع المدني هو مجال الحرية الوحيد المفتوح أمام

الفرد للتفاعل والمبادرة الطليقة، ويمكن بالطبع للدولة والأسرة ألا تترك أي فضاء للحرية أمام الفرد على الإطلاق، أو تقوما بضغط هذا الفضاء أو المجال إلى أضيق الحدود. ويحدث ذلك بالاستحواذ على وقت الفرد أو تحجيم حريته ويمكن لكل من الدولة والأسرة أن تفعل ذلك. كما يمكن لأي منهما وحده أن يفعل ذلك.

ومن هنا، وعودة إلى رواية جورج أورويل ١٩٨٤، فإن نظام الدولة الشمولية يتدخل في كل كبيرة وصغيرة من شئون الفرد، فالنظام الشمولي يحاول أن يحدد لهذا الفرد مجال حركته، ونوع تعليمه، ومهنته، أو وظيفته، وقراءاته، وهواياته ونمط استهلاكه، بل ويصوغ له وعيه وتفكيره ومحتوى ضميره، بكل ضوابطه الداخلية. إنه ((الأخ الأكبر)) (BIG BROTHER) الذي يراقب الفرد في كل حركاته وسكناته، أي أن الدولة الشمولية في رواية جورج أورويل لا تكتفي بابتلاع ((فضاء الحرية)) الذي اصطلاحنا على أنه المجتمع المدني، ولكنها أيضاً تتبلغ دور الأسرة أو أوثق الجماعات القرابية ألفة إلى وجدان الفرد. إن هذه النزعة إلى الاستئثار أو الاستحواذ على جزء من فضاء الحرية أو كل هذا الفضاء حول الفرد بواسطة الدولة أو الأسرة، لا يمكن أن تتجح نجاحاً تاماً. وهذا لحسن الحظ فيظل هناك هامش لا يمكن للأسرة أن تملأه، مهما كان حبها وعطفها وقدرتها على اجتذاب الفرد وتشكيل وجدانه. والشئ نفسه يصدق على الدولة، فمهما كانت سطوتها وجبروتها وكفايتها في غسيل الدماغ أو مراقبة حركة الفرد وهمساته، فسيظل هناك هامش للحرية، مهما كان ضئيلاً، أمام الفرد يمكن له أن يفكر، وأن يشعر، وأن يتحرك فيه. وهذه الهوامش على رغم ضآلتها، هي التي مكنت حركات التغيير والتطوير والتنوير في الحياة الإنسانية.

إن فضاء أو مجال الحرية حول الفرد -إذا- هو ساحة للتنافس بين الدولة والأسرة والمجتمع المدني. إذا كانت الأسرة هي رمز الحب والحنان، وهي الأقرب إلى قلب ووجدان الفرد، بحكم النشأة والرعاية والذكريات المبكرة، وإذا كانت الدولة هي رمز السلطة، وتوحي له بالحماية والأمان، وبالتالي فمن مصلحته أن يحترمها أو يخافها وأن يلتزم بقوانينها، فإن منظمات المجتمع المدني فيها شيء من الأسرة بقدر ما تقدم للفرد من الألفة والرعاية. وفيها من الدولة بقدر ما تقدم للفرد من المصلحة والحماية. إن ألفة ورعاية منظمات المجتمع المدني قد لا تكون بالعمق والحنان الذي توفره الأسرة والجماعة القرابية. وكذلك فإن المصلحة والحماية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني قد لا تكون بالإحاطة والوفرة التي توفرها الدولة، ومؤسساتها. ولكن لأن فيها شيئاً من هذا وذاك، إنها الوحيدة التي توفر فضاءً

للحرية، فإن منظمات المجتمع المدني، على رغم جدتها وهشاشتها، لها ما لها من قدر من الجاذبية، وميزات التنافسية في مواجهة مع الأسرة أو الجماعة القروية من ناحية، وفي مواجهة الدولة والمؤسسات الحكومية من ناحية أخرى.

إن منظمات المجتمع المدني متنوعة، وليست على الدرجة نفسها من التبلور، أو القوة، أو الاستمرار. وهي تبدأ من جماعات اللعب والأصدقاء خارج الأسرة. وتتمر بالفرق الرياضية في الحي، وجماعات الهوايات في المدرسة، والعضوية في الأندية الرياضية والثقافية، والجمعيات التطوعية في المجتمع المحلي، إلى النقابات والاتحادات المهنية، إلى الأحزاب السياسية، وتندرج منظمات المجتمع المدني من حيث قربها أو بعدها من الأسرة، ومن حيث اقترابها أو ابتعادها من الدولة. فجماعات اللعب والأصدقاء والهوايات والجمعيات التطوعية في الحي السكني أو المجتمع المحلي هي الأقرب إلى الأسرة والجماعات القروية، لجهة المسافة المادية أو الطبيعة الوظيفية للنشاط. إنها امتداد مجازي للأسرة بمعنى من المعاني. وتكون الأسرة عادة على معرفة بالكثير من الأعضاء الآخرين ونوعية النشاط في هذا النوع من منظمات المجتمع المدني. بل وقد تشجع الأسرة عليه، ولا تشعر أنه يتنافس معها تنافساً عدائياً على قلب ووجدان أبنائها، وتعبر عن هواجسها أن يكون ما يقضيه من وقت أو يبذله من جهد في هذه المنظمات على حساب واجباته الأسرية أو المدرسية. كذلك لا تشعر الدولة بانزعاج كبير من هذا النوع من منظمات المجتمع المدني (أي جماعات اللعب والأصدقاء والهوايات). وبالعكس تشجع عليه مادام يتم تحت رقابتها. وتجد فيها امتداداً لأجهزة الأمن والضبط الاجتماعي، حيث تحول أنشطة هذا النوع من منظمات المجتمع المدني بين الفرد والانحرافات أو السلوكيات الإجرامية.

ولكن يبدأ الشعور بالمنافسة، أو حتى الصراع مع نوع آخر من منظمات المجتمع المدني، الأقرب إلى المنطقة الحيوية لنشاط الدولة، وهو ما يعرف بجماعات الدعوة (Advocacy Groups) أو ((المصالح)) (Interest Groups) أو ((السعي إلى المشاركة في السلطة)) (Power-Sharing Groups). فهذا نوع من منظمات المجتمع المدني يقوم في الواقع بمهام رقابية ووظائف نقدية تجاه الدولة. وأكثر من ذلك يسعى بعضها مثل الأحزاب إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها. ويصبح هذا النوع من منظمات المجتمع المدني معرضاً للاصطدام بالدولة بدرجة أو بأخرى. وقد يتعرض أعضاء منظمات المجتمع المدني هذه مثل منظمات حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين لأخطار الاعتقال

والسجن، أو حتى الاعتداء الجسماني والاعتقال. وهنا ليست الدولة وحدها هي التي تمارس الضغوط على أعضاء هذا النوع من منظمات المجتمع المدني، ولكن تدخل الأسرة والجماعات القبلية أيضاً في ممارسة الضغوط على أبنائها المنضوين في هذا النوع من منظمات المجتمع المدني، لا حباً في الدولة أو دعماً لممارستها بالضرورة، ولكن حرصاً على سلامة أو حياة أبنائها. فمهما كانت درجة تأييدها وتعاطفها مع ما يحاوله هؤلاء الأبناء من إصلاحات أو تغييرات في النظام الاجتماعي/السياسي/الاقتصادي/الثقافي القائم، إلا أن سلامة أبنائها ورفاهيتهم تظل هي الأولوية الأعظم من جانب الجماعات القبلية وكثيراً ما يشعر أعضاء منظمات المجتمع المدني هذه بالصراع الداخلي بين نزعات التهدة أو المهادنة أو حتى الانسحاب، وهو ما تريده الأسرة والجماعة القبلية حفاظاً على أمن وسلامة وحياة الأبناء، ونزعات المواجهة والصدام والصمود والمقاومة وهو ما يريده ويحض عليه الزملاء والرفاق في منظمات المجتمع المدني إعلاء لقيم النضال وإيماناً بالقضية. مهما كانت التضحيات. وهنا يأخذ الصراع أبعاداً درامية، لا في الواقع الاجتماعي - السياسي فقط، ولكن على المستوى النفسي والوجداني أيضاً، وهناك تراث أدبي روائي عربي وعالمي حول هذه الدراما الاجتماعية - السياسية من جانب وتداعياتها النفسية - الوجدانية من جانب آخر.

وطبعاً هذا الصراع المثلث بين المجتمع المدني والأسرة والدولة، يشند أكثر ما يكون في بلدان العالم الثالث، التي لم تستقر فيها قواعد الاشتباك. ولم تتبلور فيها قوانين إدارة الصراع بعد. من ذلك معرفة الخطوط ((الحمراء)) من تلك ((الخضراء)) وأهم من ذلك لحظة تغيير الألوان من ((أخضر)) إلى ((برتقالي)) أو ((أصفر))!! وهذا هو حالنا في معظم أقطار الوطن العربي.

الفصل التاسع

عودة السياسة.. بؤس الحياة الحزبية في سورية

(々 々)

بيان الحامين^(١٥١)

سيادة الدكتور بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية المحترم

تحية الحق والعروبة...

صدر عن مقام رئاسة الجمهورية المرسوم التشريعي رقم (٨) لعام ٢٠٠٠ والذي سمح بموجبه بجواز إخلاء سبيل المدعى عليه أمام محاكم الأمن الاقتصادي وذلك بكفالة نقدية أو عقارية أو مصرفية.

كما صدر عن مقامكم الموقر القانون رقم ٢٠٠٠/١٧ والمتضمن العفو عن جميع جرائم التهريب بالاستثناءات الواردة فيه والمنصوص عليها بالمرسوم رقم ١٣ لعام ١٩٧٤، بالإضافة إلى بعض الجرائم وقد انعكس إصدار هذين المرسومين على الناس ارتياحاً عاماً وقبولاً شعبياً كونها تخفف بشكل ملموس من الأصول الاستثنائية التي تمارسها المحاكم الاستثنائية ومنها محاكم الأمن الاقتصادي، ونرجو أن تكون خطوة على طريق إلغاء هذه المحاكم الاستثنائية وإعادة الاعتبار للمحاكم العادية وهي الأجدر بتأمين ضمانات كافية وعادلة للمتهمين أمامها.

ولكن يا سيدي الرئيس وبعد صدور المرسوم التشريعي والقانون المذكورين لم يتم التطبيق بشكل إيجابي بل طبقت بشكل سلبي أفرغها من مضمونها وعطل أهدافها:

^(١)بيان موقع من ٥٥ محامياً سورياً يطالب بإلغاء المحاكم الاستثنائية.

١ - أصدر السيد وزير العدل توجيهاً للقضاة لدى محاكم الأمن الاقتصادي بعدم إخلاء سبيل أي موقوف إلا بعد مضي عدة أشهر على توقيفه بغض النظر عن الجرم أو مدى ثبوته؛ بما أساء لهدف المشرع بالمرسوم، وللقاعدة القانونية التي تنص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بقرار قضائي قطعي.

٢ - لم تقم محاكم الأمن الاقتصادي بالتقيد بمضمون المرسوم من حيث جواز إخلاء سبيل المتهم بكفالة نقدية أو مصرفية أو عقارية؛ فالمحاكم لا تقبل إلا الكفالات النقدية، وتغالي بفرض قيمتها بشكل تعجيزي يرهق المتهمين الذين بغالبيتهم دفعتهم ظروف ما أمام هذه المحاكم وهم لا يملكون شيئاً من قيمة هذه الكفالات.

٣ - رغم أن المرسوم التشريعي رقم ٢٠٠٠/٦ قد حدد عقوبة تداول العملة لمبلغ أقل من مائة ألف ليرة سورية بالمصادرة والغرامة إلا أن المحاكم الاقتصادية لا تزال تستمر بتوقيف المتهمين بمثل هذه الجرائم التي أصبحت عقوبتها الغرامة فقط.

٤ - عدم تطبيق قوانين ومراسيم العفو بشكل متساو وعادل مما أدى إلى شمول بعض الأشخاص أمام المحاكم بهذه المراسيم وعدم شمول بعضهم الآخر.

٥ - استمر توقيف عدد كبير من الأشخاص أمام المراجع الأمنية بجرم التهريب أو تداول العملة ورغم صدور قانون العفو في جرائم التهريب إلا أن هذه المراجع لم تطبق أحكام هذا القانون على الموقوفين لديها ولم تحلهم للقضاء لتطبيق هذا القانون عليهم بل استمر توقيفهم وتجددت مدته لمدة تتجاوز السنة، مما أدى إلى عدم شمول القانون لجميع مرتكبي الجرم فمن أحيل للقضاء أخلي سبيله، ومن كان موقوفاً أمام مرجع أمني استمر واستمر بل وتجدد.

٦ - عدم قبول وزارة الداخلية لتبلغ أي دعوى بخصوص إلغاء أمر توقيف عرفي، وفي حال صدور قرار قضائي بإلغاء قرار التوقيف العرفي عن محكمة القضاء الإداري فإن وزارة الداخلية ترفض تنفيذ هذه القرارات، وإذا صدف ونفذتها فإنها تعيد التوقيف بأمر جديد بعد إلغاء الأمر السابق.

٧ - عدم تنفيذ القرارات القضائية من قبل معظم إدارات ومؤسسات ووزارات الدولة وخاصة الدفاع والداخلية.

٨- عدم قبول تمثيل المحامي ووكالته أمام أقسام الشرطة والأمن الجنائي ورفض حضوره مع موكله الاستجواب الأولي.

سيدي الرئيس...

إننا نتوجه إليكم بكل ثقة ومحبة وتقدير وكلنا أمل وثقة بالخطوات التي تتخذونها على طريق تحديث هذا الوطن الغالي ودعوة جميع المواطنين إلى المشاركة بهذه الحملة وتدعيم بناء الوطن ووحدته وصموده بالقيام بتحديث جميع جوانب المجتمع وأهمها القوانين التي تنظم حركة هذا المجتمع وتوجهها، وكلما كانت هذه القوانين عادلة وتمس مصالح أفراد الشعب كلما توطدت أسس الدولة وتدعم بنيانها، ومن هذا المنطلق فإن مشاركة جميع أبناء الشعب وأهمهم بهذا المجال المحامون والقضاة بحملة تحديث القوانين هي مشاركة مهمة وفاعلة وتسير بالقوانين المحدثّة إلى هدفها المنشود وهو النهوض بالمجتمع، فمن المهم إعطاء المجال لهؤلاء بمناقشة هذه القوانين وتعديلاتها ولكن وزارة العدل عممت توجيهها بعدم السماح للقضاة بمناقشة أي قانون بوسائل الإعلام إلا عن طريق إذن خاص منها وبهذا حرم المشرع من رأي فقهي وقانوني أساسي بتعديل هذه القوانين.

سيدي الرئيس..

إننا وبرغبة أكيدة لتلبية دعوتكم بالمساهمة في بناء هذا الصرح ودعمنا منا لجميع مبادراتكم الكريمة ومساهمة هذه الحملة الرائعة للنهوض بهذا الوطن نتوجه إليكم بهذه الرسالة مؤمنين بقدرتكم على اتخاذ كل ما يمكن من إجراءات وتوجيهات لتأخذ القوانين مكانها الصحيح بالتطبيق وإزالة جميع العقبات والعراقيل التي تعترض تطبيقها. ودمتم ذخراً للوطن والمواطنين.

٥٥ محامياً طالبوا بإلغاء محكمة الأمن الاقتصادي "الاستثنائية" وإعادة الاعتبار للمحاكم العادية^(١٥٢)

أرسل ٥٥ محامياً رسالة إلى الرئيس بشار الأسد، أشاروا خلالها إلى ((المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٠ والذي سمح بموجبه بإخلاء سبيل المدعي عليه أمام محاكم الأمن الاقتصادي وذلك بكفالة نقدية أو مصرفية أو عقارية))، وإلى ((القانون رقم ٢٧/٢٠٠٠ والمتضمن العفو عن جميع جرائم التهريب بالاستثناءات الواردة فيه والمنصوص عليها بالمرسوم ١٣ لعام ١٩٧٤ بالإضافة إلى بعض الجرائم)).

وأضاف المحامون في رسالتهم أن هذين القرارين اللذين أصدرهما الرئيس الأسد انعكسا ((على الناس ارتياحاً عاماً وقبولاً شعبياً كونهما تخففتن بشكل ملموس من الأصول الاستثنائية التي تمارسها المحاكم الاستثنائية، ومنها محاكم الأمن الاقتصادي، ونرجو أن تكون خطوة على طريق إلغاء هذه المحاكم الاستثنائية، وإعادة الاعتبار للمحاكم العادية، وهي الأجدر بتأمين ضمانات كافية وعادلة للمتهمين أمامها)).

وانتقد المحامون في رسالتهم الكيفية التي جرى خلالها تطبيق المرسومين من قبل الجهات المعنية، حيث ((طبقت بشكل سلبي أفرغها من مضمونها وعطل أهدافها))، وأشاروا إلى أن وزير العدل (نبيل الخطيب) أصدر توجيهاً للقضاة لدى محاكم الأمن الاقتصادي بعدم إخلاء سبيل أي موقوف إلا بعد مضي عدة أشهر على توقيفه بغض النظر عن الجرم أو

^(٢)الزمان، (لندن)، ٢٣/١/٢٠٠١.

مدى ثبوته مما أساء لهدف المشرع بالمرسوم وللقاعدة القانونية التي تنص على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بقرار قضائي قطعي، وكذلك ((لم تقم محاكم الأمن الاقتصادي بالتقيد بمضمون المرسوم من حيث جواز إخلاء سبيل المتهم بكفالة نقدية أو مصرفية أو عقارية ؛ فالمحاكم لا تقبل إلا الكفالات النقدية وتغالي بفرض قيمتها بشكل تعجيزي يرهق المتهمين الذين بغالبيتهم دفعتهم ظروف ما أمام هذه المحاكم وهم لا يملكون شيئاً من قيمة هذه الكفالات)).

وأوضح المحامون في رسالتهم، أن ((المرسوم التشريعي رقم ٢٠٠٠/٦ قد حدد عقوبة تداول العملة لمبلغ أقل من مائة ألف ليرة سورية بالمصادرة والغرامة إلا أن المحاكم الاقتصادية لا تزال تستمر بتوقيف المتهمين بمثل هذه الجرائم التي أصبحت عقوبتها الغرامة فقط))، والقيام ب- ((عدم تطبيق قوانين ومراسيم العفو بشكل متساو وعادل مما أدى إلى شمول بعض الأشخاص أمام المحاكم بهذه المراسيم وعدم شمول بعضهم الآخر))، و((استمر توقيف عدد كبير من الأشخاص أمام المراجع الأمنية بجرم التهريب أو تداول العملة ورغم صدور قانون العفو في جرائم التهريب إلا أن هذه المراجع لم تطبق أحكام هذا القانون على الموقوفين لديها ولم تحلهم للقضاء لتطبيق هذا القانون بل استمر توقيفهم وتجددت مدته لمدد تتجاوز السنة ؛ مما أدى إلى عدم شمول القانون لجميع مرتكبي الجرم فمن أحيى للقضاء أخلي سبيله ومن كان موقوفاً أمام مرجع أمني استمر واستمر بل وتجدد)).

وانتقدوا ((عدم قبول وزارة الداخلية لتبليغ أي دعوى بخصوص إلغاء أمر توقيف عرفي، وفي حال صدور قانون قضائي بإلغاء قرار التوقيف العرفي عن محكمة القضاء الإداري، فإن وزارة الداخلية ترفض تنفيذ هذه القرارات وإذا صدف ونفذتها فإنها تعيد التوقيف بأمر جديد بعد إلغاء الأمر السابق))، و((عدم تنفيذ القرارات القضائية من قبل معظم إدارات ومؤسسات ووزارات الدولة وخاصة الدفاع والداخلية))، و((عدم قبول تمثيل المحامي ووكالته أمام أقسام الشرطة والأمن الجنائي ورفض حضوره مع موكله الاستجواب الأولي)).

وأشار المحامون إلى أنه ((كلما كانت هذه القوانين عادلة وتمس مصالح أفراد الشعب توطدت أسس الدولة وتدعم بنيانها، ومن هذا المنطلق فإن مشاركة جميع أبناء الشعب وأهمهم بهذا المجال المحامون والقضاة بحملة تحديث القوانين هي مشاركة مهمة وفاعلة ويسير بالقوانين المحدثة إلى هدفها المنشود، وهو النهوض بالمجتمع، فمن المهم إعطاء

المجال لهؤلاء بمناقشة هذه القوانين وتعديلاتها ولكن وزارة العدل عممت توجيهاً بعدم السماح للقضاة بأي مناقشة بوسائل الإعلام إلا عن طريق إذن خاص منها، وبهذا حرم المشرع من رأي فقهي وقانوني أساسي بتعديل هذه القوانين)).

وأمل الموقعون ب- ((اتخاذ كل ما يمكن من إجراءات وتوجيهات لتأخذ القوانين مكانها الصحيح بالتطبيق وإزالة جميع العقبات والعراقيل التي تعترض تطبيقها)).

ووقع على الرسالة المحامون والمحاميات: قصي شراباتي، دنيا جانبولا، رنا شربا، نور الماغوط، مازن مهيب، هيلين الجرف، محمد فوزي فوزي، رياض الحمد، بسام طننج، أحمد الذياب، أنور البني، محمد هيبه، عدنان عبد الحق، فضل محمد، عفيف ناصيف، سليم محفوظ، منى سعد، بهاء الدين الركاض، جنيث سعيد، حسام الدين النابلسي، كسب حوراني، ماهر ورد، جان الحنون، ناجي العيد، هدى الصالح، ميرزي نان يونس، شذى صلاح سمرة، بسام نجيب، عبير الوجبة، خالد تركية، عماد دلا، وسام دلا، يولا أسعد، جوزيف سرية، ميشيل الخوري، مروان الماهر، خليل معنوق، نادر محيي الدين، بسام قشمر، هشام برهان، حسام شويكي، فراس فارس، ميشال شماس، طارق ملحم قاسم، وائل الجبرودي، محمد أسعد، نبيل كبة، علي عيسى، محمد خير العكام، إلياس أبو كلام، مصطفى مخلوف، عمار بلال، محمد غسان الحلاق، محمد علي يونس، مازن القطيفاني.

حركة السلم الاجتماعي^(١٥٣)

"مبادئ أولية للحوار"

تتوقف قدرة الإنسان على التفكير السليم والإنتاج والإبداع على مدى توفر الشروط النفسية والصحية المناسبة، بعيداً عن الخوف من الحاضر والقلق على المستقبل، بعيداً عن الفقر والجوع، بعيداً عن الكره والضعينة، بعيداً عن الإحباط والشعور بالظلم، ليتمتع بالرضى والقناعة، وتغمر السعادة جو الأسرة، والألفة جو العمل، في مجتمع يكفل له حقوقه ويبادل له الاحترام، ودولة تحميه من تعديات الآخرين وتخفف عنه نازلات القدر. هذا هو الإنسان المواطن الذي يشكل خلية سليمة في جسم المجتمع... المجتمع القادر على بناء الدولة العصرية القوية والمزدهرة. أي أن كل شيء في الوطن يجب أن يكون مسخراً لهذا الإنسان - المواطن كي ينمو نمواً حراً، تتفتح فيه ملكاته وتتفجر إبداعاته. فحق الإنسان على وطنه أن يوفر له كل ما يحقق إنسانيته ويعبر عن خصوصيته من خلال منافسة حرة ونزيهة مبنية على تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين.

فعلى مدى أكثر من أربعين عاماً شهدت بلادنا الكثير من التطورات التي أفضت بصورة متدرجة إلى غياب أشكال التعبير الحر الديمقراطي لأغلبية المواطنين، وإلى انفراد مجموعة محدودة جداً بالقرار السياسي ما لبثت أن احتكرت كل النشاطات الأخرى الاقتص - ادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية، فاختل التوازن في المجتمع الذي أصابه العقم،

^(١٥٣) نص الورقة التي قدمها النائب رياض سيف أقيمت في منتدى الحوار الوطني بتاريخ ٣٠ / ١ / ٢٠٠١.

وأصبح عاجزاً عن تجديد نفسه، وتوقف عن النمو الطبيعي وباتت الأكثرية المهمشة تعيش حالة من الإحباط والفقر، وانتشر الفساد والبيروقراطية، وضاعت الحقوق وغابت الحياة عن بهجتها. وإن تفاقم هذه المشاكل بات يهدد بنية المجتمع السوري مما يستدعي إيجاد حلول سياسية واجتماعية واقتصادية حتى نتفادى تقجر المتناقضات التي باتت تضغط على كل مفاصل المجتمع.

وفي هذا الإطار تأتي حركة السلم الاجتماعي مستهدفة طرح جملة من المبادئ والأفكار إسهاماً منها في التصدي للمشكلات السياسية والاجتماعية وما يرتبط بها وما ينفرع عنها بقصد استعادة السلم الاجتماعي المبني على إعادة التوازن بين كل فئات المجتمع وتوفير المناخ الذي يحرضها على تحسين أدائها في كل مجالات الحياة.

إن مهمة بناء السلم الاجتماعي تتطلب العمل في المجالات التالية:

السلم الاجتماعي بين الفئات العرقية والدينية:

يمتاز الشعب السوري بتعددية عرقية ودينية لكون سورية مهداً للأديان السماوية والحضارات القديمة. كما أنها كانت على مدى التاريخ حصناً وملاذاً لمهاجرين لجأوا إليها هاربين من ظلم لحق بهم في بلدانهم أو طلباً للعيش الهانئ والرزق الوفير لكثرة خيراتها ورحابة صدر أهلها. فنتج عن ذلك لوحة فسيفسائية جميلة تنوعت ثقافتها، وأنتجت أجيالاً متألّفة تمتعت بالإبداع والحيوية والتنوع الحضاري. وكما يبقى هذا التنوع ميزة إيجابية ومصدراً من مصادر قوة الشعب السوري يتوجب علينا العمل الدائم للحفاظ على جمالية تلك اللوحة من خلال الحفاظ على علاقات متوازنة توفر لكل فئة المناخ الضروري الذي تتألق فيه خصوصيتها، وميزاتها التي هي مبعث افتخارها. فتساهم في إغناء وتطوير الوطن المشترك الذي يشكل الإطار المقدس الذي يحتضن كل الفئات، وأن نتوخى الحذر الشديد من أن يفسد علينا الجهل أو مكائد الأعداء ميزة هذه التعددية، ويحولها من نعمة إلى نقمة تثير الفتن وتعكر صفو شعبنا وتضعفه.

ومن أجل قطع الطريق على الجاهلين والأعداء يتوجب علينا بناء سلم اجتماعي على درجة عالية من الوعي الجماعي بين كل فئات المجتمع، أي أن نشر السلم الاجتماعي واجب وطني مقدس.

السلم الاجتماعي بين المواطنين ومؤسسات الدولة:

لقد تعرضت العلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة السلطوية إلى تشوهات خطيرة نتجت عن استئثار فئات ضيقة بالسلطة احتكرت لنفسها المكاسب والمغانم على حساب الأكثرية، مستخدمة كل أنواع القمع والتخويف لكبت نقمة الفئات المهمشة والمتضررة وضمان استمرار احتكار مغانمها. فسنت الكثير من القوانين المفصلة على قياس مصالحها لتخدم أهدافها من جهة وتجعلها سيفاً مسلطاً على رقاب كل من يعترض على سياساتها الاحتكارية وممارستها المشينة من جهة أخرى. وأصبح كل مواطن مداناً بجرم أو أكثر كلما حلا للسلطة ذلك، فتتأزَل المواطن عن حقوقه المشروعة برضى ظاهر يكمن خلفه نقمة واستياء شديد. وإن هذا الجو من انعدام الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة يجعل الأكثرية تعيش حالة من الإحباط فتتلاشى قواها ويتدهور أدائها، فيختل توازن المجتمع وتكفئ قيمه النبيلة وتنتشر الأنانية وتختل الموازين. لأن شعباً خائفاً يعيش فوضى اجتماعية واقتصادية لا يمكن أن يعمل أو يبذل بشكل طبيعي لينتج حضارة ودولة عصرية، والتي لا يمكن تحقيقها إلا بإقامة السلم الاجتماعي بين مؤسسات الدولة وأجهزتها من ناحية وبين مواطنيها من ناحية أخرى، وذلك من خلال علاقة شفافة عادلة تحترم فيها وتضمن كل حقوق المواطن، وتبنى على قاعدة من تكافؤ الفرص والمنافسة النزيهة التي يضبطها القانون.

السلم الاجتماعي في علاقات الحياة اليومية:

يتشكل المجتمع من مجموعة فئات يمكن تصنيفها حسب المهنة التي تمارسها أو الفئة العمرية أو غيرها من العوامل المشتركة، وكل هذه الفئات أطراف أساسية في المجتمع تشكل مجموعها شركاء في تبادل المصالح الاقتصادية والاجتماعية. ويهدف السلم الاجتماعي إلى تحويل مفهوم هذه العلاقات من علاقات صراع متشنجة بين المصالح إلى علاقات متوازنة يسودها الاحترام المتبادل انطلاقاً من أن كرامة كل فرد مقدسة لا انتقاص منها.

ولا بد من التأكيد هنا على ضرورة التخلص من الهيمنة الأبوية في العمل السياسي وفسح المجال للأجيال الشابة لتأخذ دورها كاملاً في صنع حاضرها ومستقبلها وتوظيف إمكاناتها العلمية والعملية للمساهمة في إدارة الدولة وتحديثها والاشتراك الفاعل في النشاط

الاقتصادي والاجتماعي للتخلص مما تراكم من سلبيات خلال العقود الماضية والذي كان من أسبابه تهميش دور الشباب في عملية البناء.

أما الحقوق المتبادلة فتتطلبها بكل وضوح وشفافية قوانين تحدد الحقوق والواجبات فلا تدع منه لطرف على آخر ولا مجال لانتقاص طرف من حقوق الآخر وتعمل على خلق جو محبب من التسامح والكرم المتبادل بدلاً من التناحر والكراهية وتراكم الأحقاد كما تخلق مجتمعاً يشعر كل مواطن فيه بالمسئولية تجاه أطفاله، ومسنيه، ومرضاه، وأصحاب الحاجات الخاصة من أبنائه، كما يشعر بالفخر والاعتزاز بالمتفوقين من أبنائه ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بدعمهم المادي والمعنوي لتطوير مواهبهم وتوظيفها بالشكل الأمثل، كما يفتخر بكل سبق يحققونه على الصعيد الدولي. ويبنى جسور المحبة والتواصل مع أبنائه المهاجرين في الخارج لتشجيعهم على المساهمة في عملية بناء وتحديث الدولة.

تطوير الحياة السياسية السورية:

ارتبط نشوء الأحزاب السياسية في تاريخ سورية المعاصرة بهيمنة فئات اجتماعية محددة اعتبرت الحزب السياسي وسيلة لتحقيق مصالحها على حساب الفئات الأخرى. وقد تبنت بعض هذه الأحزاب خطاباً عقائدياً جامداً لم تملك المرونة لتجديده، مما جعل نشاطها يقتصر على فئة اجتماعية محددة، ويبقى عاجزاً عن استقطاب الفئات الأخرى ولا يعبر عن مصالح المجتمع ككل؛ الأمر الذي أدى إلى تهميش وإقصاء أغلب فئات المجتمع السوري عن النشاط السياسي. فمنذ أن أقرت الكتلة الوطنية، التي كانت تمثل أعيان دمشق، ما سمته "المبادئ الأساسية" في تشرين الثاني عام ١٩٣٢، اعتبرت نفسها التيار السياسي الوحيد القادر على التعبير عن تطلعات المجتمع ككل وقيادته. أي أنها بدأت تتطرق من احتكارها للسلطة، الأمر الذي حرض أعيان حلب على تأسيس حزب الشعب مما رسخ تقليد تمثيل الحزب السياسي لفئة أو فئات تنتمي إلى بنية اجتماعية محددة. وأدى إلى بروز الصراع الاجتماعي في الحياة السياسية، حيث نشأت الأحزاب القومية واليسارية والدينية التي اعتبر كل منها نفسه صاحب الحق الأوحد في قيادة الدولة والمجتمع وعمل على تهميش أو استئصال التيارات السياسية الأخرى.

هذا الصراع الذي أخذ أشكالاً عقائدية أو فئوية جعل النشاط السياسي عاجزاً عن إقامة السلم الاجتماعي المبني على التوافق بين غالبية الفئات والشرائح الاجتماعية، وحرّم البلاد من تحقيق تنمية مستدامة، مما أدى إلى هشاشة في مؤسسات الدولة وسهل نجاح الانقلابات العسكرية بعد أن جعل الجيش جزءاً من الحياة السياسية مما قاده إلى الانحراف عن مهماته الأساسية.

وقد ينطبق ذلك بدرجة أقل على فترة الصعود القومي، والتي تميزت بظهور الكاريزما الشخصية للزعيم على حساب المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية. وأدى إلى استئثار حزب الزعيم بالسلطة كقائد للدولة والمجتمع. الأمر الذي انتهى إلى انفراد حزب البعث العربي الاشتراكي بالسلطة معطياً نفسه حق قيادة الدولة والمجتمع من خلال خطاب قومي يحمل في طياته نزعات يسارية ليقصي عن ساحة العمل السياسي كل التيارات الأخرى؛ مما حجب عامل المنافسة الضرورية لتحريض المجتمع على إعادة بناء نفسه بما ينسجم مع المتغيرات وضرورات المرحلة الجديدة. من كل ما سبق يتولد لدينا الإيمان بضرورة انبثاق خطاب جديد يحول الصراع الاجتماعي بين الفئات المتنافسة والمتحاربة إلى سلم اجتماعي يتيح لجميع هذه الفئات والأحزاب أن تتنافس في إطار الوفاق الوطني بما يخدم تحقيق نموذج التنمية المستدامة ويساعد على بناء مؤسسات الدولة الراسخة القادرة على الاستمرار بمهامها الأساسية رغم تبدل السلطة التي تحكم البلاد والتي يجب أن تأتي من خلال النظام الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة.

يعتمد خطاب حركة السلم الاجتماعي على مفاهيم ثلاثة تشكل مرتكزاته الرئيسية وهي:

١ - مفهوم المواطنة والانتماء الوطني

٢ - مفهوم حقوق الإنسان

٣ - مفهوم المجتمع المدني

المواطنة والانتماء الوطني:

إن الإنسان المواطن الذي يشكل خلية سليمة في جسم المجتمع لا بد أن تسخر له كل المعطيات الضرورية لينمو نمواً حراً، تتفتح فيه ملكاته وتتفجر إبداعاته ويعبر عن

خصوصيته في إطار من المساواة بينه وبين بقية المواطنين للانطلاق إلى حياة مشتركة يبني فيها الجميع مجتمعاً يوفر الخير لجميع أفرادهِ.

إن المواطنة تمثل العنصر الجوهري المشترك بين كل الأفراد المنتمين إلى وطن واحد حيث تعبر عن القدر المشترك الذي ينبغي أن يتحكم بسلوك الجميع من حيث هم كائنات سياسية. فهي تعبير عن وعي راق يتجاوز كل أشكال الوعي الطائفي والعشائري والجهوي والقبلي والعائلي والمناطقي؛ أي أنها التجربة السياسية والاجتماعية لتمكن الفرد بحقوق مع غيره من المواطنين وتأديته لواجبات متساوية معهم. فتكون المواطنة بذلك هي المفهوم الذي لا نهوض للدولة والمجتمع دونه.

حقوق الإنسان:

تتصوي تحت مفهوم حقوق الإنسان علاقة المواطن الفرد بالدولة ويتأسس وفقه خطاب المساواة للجميع أمام القانون، ويفسح المجال لجميع المواطنين كي يضمن تحقيق حرياتهم وممارسة حقوقهم بما يقتضيه مفهوم حقوق الإنسان بمعناه العام والشامل. وبذلك يكون مفهوم حقوق الإنسان اللبنة الأساسية في عملية التنمية الشاملة، طالما أن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان والتوزيع العادل للفوائد الناجمة عن التنمية؛ وبالتالي تصبح حقوق الإنسان هي الحقوق والمطالب التي لا يمكن تحقيقها إلا في مجتمع يعيش مخاض عملية تنموية شاملة.

المجتمع المدني:

تشكل مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية بمختلف نشاطاتها عامل التوازن مع مؤسسات الدولة، حيث تكملها وتحرضها على تحسين أدائها وتشكل الآلية الضرورية لمراقبتها. كما تعتبر مؤسسات المجتمع الأهلي بكل نشاطاتها الخيرية والثقافية جزءاً مهماً من مؤسسات المجتمع المدني مؤهلة لتوسيع مجال خدماتها من فئة معينة لتشمل باقي فئات المجتمع.

وعلى ضوء هذه المفاهيم الأساسية يمكن قراءة البرنامج التفصيلي لحركة السلم الاجتماعي الذي يشكل برنامج عمل متكاملًا يتحقق بكوادر بناءة طموحة تسعى لخدمة هذا الوطن وتحقيق رفعته ومناعته لذلك يمكن تقسيم البرنامج المذكور وفق المجالات العامة التي نسعى لبلورة الجهود وفقها.

البرنامج السياسي:

ويشكل الفضاء السياسي الأعم الذي نرغب بتحقيقه من خلال عدد من الضمانات أهمها:

١ - انتخاب سلطة تشريعية تمثل كل فئات المجتمع من خلال انتخابات حرة وفرص متساوية لجميع الأحزاب والقوى السياسية، تجري تحت إشراف السلطة القضائية.

٢ - استقلال السلطة القضائية التي تكفل بنزاهتها واستقلالها الأمن والعدل لجميع المواطنين.

٣ - اعتبار حرية الرأي والتعبير والتظاهر والتنظيم والتجمع السلمي من المقدسات التي لا يجوز مسها أو انتقاصها.

٤ - الفصل بين السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، بما يكفل لكل سلطة ممارسة دورها وفق الإطار المحدد لها مسبقاً دون تجاوز أو خروقات تؤدي إلى تعطيل وظائفها أو عرقلة نشاطات غيرها.

ومن أجل تحقيق الضمانات الأربعة المذكورة لابد من توفير المتطلبات المرحلية التالية:

- إلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وجميع المحاكم الاستثنائية.

- تشكيل جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد ينسجم مع الاحتياجات الراهنة والمستقبل المنظور، يطرح على استفتاء شعبي.

- يشكل الحكومة الطرف السياسي الذي يملك الأكثرية في مجلس الشعب.

- انتخاب المجالس المحلية بالاقتراع الحر وانتخاب المحافظين بالاقتراع الحر والمباشر، واعتماد مبدأ اللامركزية عبر توسيع صلاحيات مجالس المدن والبلدات.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية، فيجب الاستمرار في التأكيد على كون الصراع العربي الإسرائيلي هو قضية مصيرية لسورية يجب أن يسخر لها كل ما هو ضروري من وسائل حتى نصل إلى سلام عادل وشامل يضمن جميع الحقوق السورية والعربية التي أقرتها قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة مع الأخذ بعين الاعتبار أن بناء الدولة السورية القوية بمشاركة كل أبنائها من خلال نظام ديمقراطي يشكل أحد أهم العوامل التي تساعدنا على استعادة أرضنا وحقوق شعبنا.

- الاستمرار في تطوير وتوثيق العلاقات مع الدول العربية الشقيقة باعتبارها المجال الحيوي الأهم بالنسبة لسورية والعمل على بناء علاقات ودية مع الدول المجاورة والصديقة مثل تركيا وإيران ودول الاتحاد الأوروبي بما ينسجم مع تحقيق مصالحنا المشتركة مع تلك الدول متجاوزين تأثير السلبات التي حصلت في الماضي عبر فتح صفحة جديدة تعتمد على الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل. بالإضافة إلى إقامة علاقات ودية مع بقية دول العالم بما يخدم مصالحنا الاقتصادية والسياسية.

البرنامج الاجتماعي:

إن أي برنامج اجتماعي يجب أن يبدأ من إعادة الاعتبار والحقوق المدنية للسجناء السياسيين، وتعويضهم بشكل عادل عما لحق بهم من أضرار مادية كخطوة ضرورية ومهمة على طريق السلم الاجتماعي. وإعادة النظر في كل أنواع الغبن التي مارسها مؤسسات الدولة مع المواطنين من مصادرة للأراضي والعقارات وغيرها، والتعويض لمالكي الأسهم في الشركات التي تم تأمينها بما يعادل القيمة الحقيقية للسهم عند المصادرة، وذلك بغية طي صفحة الماضي والانطلاق نحو مستقبل على قاعدة متينة من السلم الاجتماعي.

إن تحقيق برنامج متكامل للتنمية الاجتماعية يتطلب إعادة هيكلة موازنة الدولة كي تأخذ بعين الاعتبار رصد المبالغ اللازمة للنهوض بكل متطلبات التنمية البشرية في التعليم والتأهيل في كل مرحلة وخدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وخاصة متطلبات

رعاية المعاقين مع التركيز على الاهتمام بالأسرة، والحفاظ على تماسكها ومنح المرأة ما يتناسب مع أهمية دورها في المجتمع سواء في بناء الأسرة أو في عملية التنمية.

وفي الجانب الثقافي:

تمثل الثقافة العربية الإسلامية المعين الرئيسي الذي ينهل منه جميع مواطني الشعب السوري مما يجعل الحفاظ عليها يمثل جزءاً من المحافظة على هوية المجتمع وأصالته. كما أن إتاحة المجال لازدهار ثقافات الأقليات القومية والدينية تعطي أهمية كبيرة في إغناء الحياة الثقافية السورية وتلوينها؛ باعتبار أن ذلك يمثل ميزة قلما تتوفر لدى الشعوب الأخرى. يضاف إلى ذلك ضرورة الانفتاح والتواصل مع ثقافات المجتمع الأخرى حيث إن الثقافة ملك البشرية جمعاء تغتني وتتطور بها. ولذلك نسعى إلى الحفاظ على القيم الروحية التي يجب أن تحظى بكل الاحترام والتقدير كونها تمثل جزءاً رئيسياً من ثقافة الفرد والمجتمع، وتعزيز دور الفنون بكل أشكالها، والاهتمام بالآثار والأوابد التاريخية بما يتناسب مع قيمتها الحضارية والسياحية.

البرنامج الاقتصادي:

تعرض الاقتصاد السوري منذ التأميم إلى تشوهات أصابت بنيته الأساسية وبتنا نواجه اليوم اقتصاداً عاجزاً تماماً عن المنافسة يسير نحو كارثة اقتصادية إذا لم تتخذ الإجراءات السريعة لإعادة بنائه بالشكل الذي يتماشى، وينسجم مع الاقتصاد العالمي، آخذين بعين الاعتبار كل التحديات القائمة التي تجبرنا على دخول المنافسة، ليس فقط في الأسواق العربية والأجنبية، ولكن دفاعاً عن أسواقنا المحلية أيضاً.

يرجع ضعف الاقتصاد السوري إلى العديد من الأسباب أهمها:

١ - الانخفاض الشديد في إنتاجية الفرد العامل في كل القطاعات الاقتصادية والخدمية والإدارية.

٢ - عشوائية النشاطات الاقتصادية في القطاع الخاص نتيجة قصور الأنظمة والقوانين.

٣- تحول القطاع العام الاقتصادي إلى عبء على خزانة الدولة إذا استثنينا عائدات النفط.

٤- تخلف الأساليب المتبعة في الزراعة والري مما يؤدي إلى هدر شديد في الموارد، ويلحق أضراراً خطيرة في البيئة.

٥- عدم استثمار الميزات السياحية التي تملكها سورية.

٦- إهمال احتياجات التنمية البشرية في التعليم وتأهيل الكوادر والصحة والرعاية الاجتماعية.

٧- غياب مناخ الاستثمار وبرامج تشجيع الادخار.

٨- استفحال ظاهرة الفساد والبيروقراطية.

٩- عشوائية التحصيل الضريبي والسياسة المالية للدولة.

١٠- تراجع الصادرات بسبب ضعف القدرة على المنافسة.

١١- التшоوهات التي لحقت بالرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية والتي أدت إلى فقدان توازنها مع متطلبات المعيشة.

١٢- غياب النظام المالي والمصرفي القادر على احتضان وخدمة النشاط الاقتصادي.

ورغم كل النداءات بضرورة الإصلاح الاقتصادي السوري فإن ما يقدم من مقترحات يبقى متهيئاً من مواجهة جذور مشاكلنا الاقتصادية، وينطلق من مبدأ إصلاح ما هو قائم بينما تدعو الحاجة إلى بناء اقتصاد جديد يعتمد على مفاهيم علمية موضوعية لا بد منها لرفع كفاءة أداء الاقتصاد السوري.

إن بناء اقتصاد سوري جديد يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الطبائع البشرية ومكونات ثقافة المجتمع والحالة النفسية لكل القادرين على الإنتاج لنكوّن في سورية مناخاً محبباً ومريحاً للإنتاج ومشجعاً على الادخار والاستثمار من خلال علاقات عادلة ومتوازنة بين كل أطراف الإنتاج مبنية على تكافؤ الفرص ويحكمها مبدأ المنافسة النزيهة. أي أننا بحاجة إلى سلم اجتماعي بين كل الفئات التي تساهم في بناء الاقتصاد الوطني لنتمكن من تفجير الطاقات الكامنة عند كل مواطن وتوظيفها في خدمته وخدمة الدولة والمجتمع.

وإن تحقيق هذا الهدف يتطلب برنامجاً محدداً تتوقف فيه الدولة عن لعب دور التاجر أو الصناعي في مؤسسات الدولة الاقتصادية وتعيد تأهيل العاملين في المجال الإداري والخدمي وتدخل الوسائل الحديثة والمعلوماتية في الإدارة والخدمات، وتحول العمالة الزائدة بعد تأهيلها إلى القطاعات الإنتاجية في القطاع الخاص الذي يعاد تأهيله لاستيعابها على مراحل. إن الخطوات العملية الضرورية للوصول إلى ذلك الهدف تتطلب تقديم إجابات وحلول عيانية للمشاكل المذكورة آنفاً.

خاتم - -ة:

على الرغم من أن ورقة المبادئ هي نتاج عملي الشخصي مع الاستعانة بآراء بعض الأصدقاء وانطلاقاً من تجربتي الشخصية في المجالين الصناعي والسياسي، فإنني أعتبر هذه الورقة بمثابة حجر الأساس لبناء عمل جماعي بكل ما في الكلمة من معنى انطلاقاً من إيماني بأن أي عمل سياسي يقوم على احتكار فرد أو مجموعة محددة من الأفراد سيظل عاجزاً عن تحقيق أهدافه ما لم يفسح المجال للمشاركة الحقيقية لكل الأطراف والفئات التي تلقت حول أهدافه من خلال الحوار الديمقراطي المنظم والهادف.

لذا أرجو من كل من يهمه الأمر من المواطنين السوريين إبداء رأيه بما ورد في هذه الورقة وتقديم اقتراحات مكتوبة تسهم في تصويب الأفكار وإغنائها لنصل في النهاية إلى الصيغة النهائية لبرنامج حزبي يقترب ما أمكن من الحقيقة والاحتياجات الأساسية للمواطنين انطلاقاً من أنه لا أحد يملك الحقيقة وحده.

كما أرجو المعذرة ممن تسببت لهم بالإساءة دون قصد فيما طرحت إيماناً مني بأن من يريد أن يعمل من أجل تحقيق المجتمع الديمقراطي يجب أن يكون ديمقراطياً طالما أن اللغة الوحيدة بيننا هي لغة الحوار السلمي والعلمي المترافقة مع حسن النوايا من أجل تحقيق هدف مشترك يتمثل ببناء دولة عصرية قوية وشعب ينعم بالرفاه.

رياض سيف

دمشق، في ٢٠٠١/١/٣١

(x68)

رياض سيف يعلن قيام "حركة السلم الاجتماعي"^(١٥٤)

أعلن النائب السوري المستقل رياض سيف خطوته الأولى على طريق إنشاء تنظيم سياسي واضح البرنامج في أمسية فكرية في منزله، شارك فيها المفكر السوري يوسف سلامة الذي حمل الدستور السوري مسؤولية الاستبداد والفساد في البلاد.

وحدث سيف المدعوين إلى منتداه الفكري على مشاركته في جلسة استثنائية لمناقشة ورقة مبادئ ستكون بعد إقرارها الأساس الفكري لتأسيس حزب سياسي باسم ((حركة السلم الاجتماعي)) والذي لن يبدأ عمله قبل صدور قانون الأحزاب.

وفي سؤال عما إذا كان إعلانه يستند إلى إذن من السلطات الرسمية بهذا الشأن قال سيف ((إنه لم يعتد انتظار الضوء الأخضر لممارسة نشاطه، وإنه سأكمل الطريق مهما كان لون الضوء)). ورفض الإفصاح عما تتضمنه ورقة العمل. وحين سؤاله عن المؤسسين قال سيف ((بضعة ملايين)).

وجاء حديث سيف في منتداه الفكري الذي يعقد كل أربعاء، ويطلق عليه ((منتدى الحوار الوطني)). وبدأت الحماسة على وجه رجل الأعمال الذي انتقل إلى العمل السياسي عبر البرلمان السوري، وهو يعلن دعوته من منزله القائم في ضاحية صحنايا القريبة من دمشق.

^(٤)السفير، (بيروت)، ٢٥/١/٢٠٠١.

من جهته، حمل سلامة في محاضرته الدستور السوري مسؤولية عدم كثرة معلنة للنظام السياسي السوري، واعتبر أن بداية أي إصلاح سياسي لابد أن تنطلق من إصلاح دستوري.

وقال سلامة إنه ((لا يخفى على أحد أن المادتين الأولى والثامنة من الدستور قد اضطلعتا بوضع الأساس الحقوقي لحرمان أغلبية الشعب من حقهم في المشاركة في صياغة حاضر الوطن ومستقبله)). وتنص المادة الأولى من الدستور على إعلان هوية النظام السياسي للجمهورية العربية السورية باعتبارها ((دولة ديمقراطية شعبية واشتراكية ذات سيادة..)) حيث ينظر سلامة إلى المادة المذكورة على اعتبارها من تجليات ((الفكر السوفيتي)) والتي انهارت ((بسبب التناقض العميق الذي برز بقوة ولفترة طويلة بين تصورات هذه الأقلية المتسلطة وبين تصورات أغلبية المواطنين ومصالحهم المتعلقة بإدارة الدولة والمجتمع)). أما المادة الثامنة التي انتقدها سلامة فتتضمن على أن ((حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في الدولة والمجتمع، ويقود جبهة وطنية تقدمية تعمل على توحيد طاقات جماهير الشعب، ووضعها في خدمة أهداف الأمة العربية)). وهي المادة التي تضع ((الديموقراطية الشعبية موضع التنفيذ)) على حد تعبير سلامة أستاذ الفلسفة في جامعة دمشق الذي يضيف ((أي أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الذي ينفرد بقيادة الدولة والمجتمع من دون أن يكون للمواطنين الذين لا ينتسبون إليه هذا الحق الدستوري وعلى المستوى النظري في المشاركة في تشكيل حياة المجتمع والدولة)).

وذهب سلامة إلى اعتبار الجبهة الوطنية ((زائدة يمكن بترها في أي لحظة من غير أن يترتب على ذلك أي أثر في حياة الفرد والدولة))، وذلك لكونها لا تمارس أي دور في حياة المواطن أو الدولة، بل تكفي ((بترديد سياسات الحزب من خلال أشخاص غير حزبيين)) الأمر الذي أدى ((إلى انفراد حزب واحد بالسلطة من دون الجميع، فغابت الرقابة وضعت المحاسبة، وانتشر الفساد في البلاد والعباد، بسبب عدم وجود أجهزة رقابة فعالة تضطلع بالمساءلة وإبقاء الثواب والعقاب)).

وختم سلامة بالقول إن رفع هذه التناقضات من الدستور السوري الدائم هو ((واحدة من خطى الإصلاح السياسي التي نقرأها في خطاب القسم الذي أدلى به ((السيد)) رئيس الجمهورية مضيفاً أنه ((ما كان لهذه الآراء والتحليلات التي جاءت في هذا البحث أن يتم الإدلاء بها علناً، وأن يدور الحوار حولها بصراحة، لولا المناخ الديموقراطي الإيجابي الذي نجم عن خطاب القسم المذكور)).

بعثيون سوريون

يتهمون مؤسس حركة السلم الاجتماعي بالتزوير^(١٥٥)

بدأت ولادة (حركة السلم الاجتماعي) والتي يتجه النائب رياض سيف لتأسيس حزب جديد يحمل الاسم ذاته، متعثرة، وذلك من خلال النقاشات التي سادت في الجلسة النقاشية الأولى التي جرت للمبادئ الأولية للحوار، والتي أعدها سيف بنفسه بعد أن أجرى استشارات مع عدد من الأشخاص وتجسدت حالة التعثر في النقاش الذي أخذ منحى حاراً، لتقييم التجربة الحزبية في سورية، بما فيها تجربة حزب البعث نفسه، إثر إشارة سيف في ورقة المبادئ إلى انفراد حزب البعث العربي الاشتراكي بالسلطة معطياً نفسه حق قيادة الدولة والمجتمع من خلال خطاب قومي يحمل في طياته نزعات يسارية ؛ ليقصي عن ساحة العمل السياسي كل التيارات الأخرى مما حجب عامل المنافسة الضروري لتحريض المجتمع على إعادة بناء نفسه بما ينسجم مع المتغيرات وضرورات المرحلة الجديدة. وقد أثارت هذه الفقرة عدداً من البعثيين الذين كانوا يحضرون الجلسة، وشارك عددٌ منهم في الحوار منتقداً هذه التجربة الجديدة، مدافعاً عن تجربة حزب البعث، حيث شدد القيادي السابق في أحد فروع حزب البعث الدكتور فيصل كلثوم أستاذ القانون في جامعة دمشق على مسألة وجود الدولة الوطنية والديموقراطية، وأنه (لا يجوز تصور ديموقراطية من دون دولة وطنية)، مشيراً إلى أن البعث لم يستأثر بالسلطة. واتهم ورقة المبادئ التي أعدها سيف أنها لا تخدم مطلقاً إلا من يتربص بهذا البلد، متهماً إياها بأنها من مصدر أجنبي، متسائلاً: كيف يمكن

^(١٥٥) الزمان، (لندن)، ٢ / ٢ / ٢٠٠١.

لصاحب امتياز شركة أجنبية أن يؤسس حزباً وطنياً في سورية؟، في إشارة مباشرة إلى أن سيف كان وكيلاً لشركة أديداس العالمية، بقوله: ((أنا أعرف وهو يعرف من هو ولتر فولجش (مدير الشركة الأساسي))، مما حدا برياض سيف أن يرفض الاتهامات باللاوطنية، وتدخل فيما بعد بدر حيدر من طرطوس ليقول إن ((وكلاء الشركات الأجنبية هم أولاد المسؤولين)). واعتبر الدكتور ناصر عبيد الناصر أن حركة السلم الاجتماعي ((تصلح للصومال أكثر مما تصلح لسورية)). لأن لدى سورية إرث وطني، ولم تعان من نزاعات، فالسوري يعتز بالوحدة الوطنية، وهذا الاعتزاز من ثمار الحزب القائد للدولة والمجتمع، مشيراً إلى أن البعث انفرد في السلطة بدءاً من الثامن من آذار (مارس) ١٩٦٣ وحتى السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٠، وأن ((التصحيح (قام به الرئيس الراحل حافظ الأسد) حول البعث إلى حزب قائد من خلال تعددية سياسية واقتصادية)) مشيراً إلى أن ورقة مبادئ حركة السلم الاجتماعي لم ترتق إلى مستوى برنامج حزب، وأن بعض فقراتها متضمنة في خطاب القسم الدستوري للرئيس بشار الأسد مطالباً الجميع ب- ((عدم الاستعجال حتى لا يصيبنا من الإصلاح ما أصاب مصر)). أما فاتح جاموس من حزب العمل الشيوعي فقد انتقد في مداخلته التداخل بين النظم السياسية والسلم الاجتماعي، معتبراً أن السلم الاجتماعي مفهوم أخلاقي، والحزب يجب أن يتضمن برنامجاً اجتماعياً، واتهم ورقة المبادئ التي استعرضت تاريخ سورية السياسي أنها قفزت فوق المعارضة، والتي صرفت سنوات كثيرة في السجون، ورد على فيصل كلثوم بأنه ((ليس من تناقض بين المسألة الوطنية والديموقراطية)) فالاحتكار يحطم النسيج الوطني. واعتبر الدكتور إبراهيم زعرور (نائب سابق عن حزب البعث) أن ورقة المبادئ تتجاهل ((الحقائق التاريخية والعلمية))، واتهم سيف ب- ((التزوير والتزييف))، مشيراً إلى أن سورية اختارت في العشرينات سلطان باشا الأطرش ليكون زعيم الثورة الوطنية في سورية، وهو من الأقليات الدينية. وأكد أننا لسنا بحاجة للتصالح مع بعضنا بعضاً، لأننا متصالحون، ولم يكن هناك مشكلة في العشرينات في هذا الأمر فهل ستكون مشكلة ونحن ندخل الألفية الثالثة. وانتقد برنامج رياض سيف بقوله إن هذا ((لا يمكن أن يقدم في ظروف سورية التي تُحتل بعض أراضيها، فرياض سيف يتحدث عن قضايا وكأننا في الولايات المتحدة الأمريكية، متناسياً، أن المدفعية الإسرائيلية على بعد ٢٢ كيلو متراً))، إلا أنه أكد الوقوف ضد الرشوة والفساد، وأنه مع حوار وطني تشارك فيه جميع القوى، داخل الجبهة الوطنية التقدمية وخارجها، فيما جدد سيف المطالبة ب- ((تعديل الدستور السوري لإعادة الأمور إلى طبيعتها وكسر

الاحتكارات))، وأن المطالبة تتم بشكل ديموقراطي ومن دون أن نرمي ولو ((بحصّة)). الناشطة في مجال حقوق الإنسان حسبية عبد الرحمن انتقدت لغة ورقة المبادئ بأنها ((تفتقر إلى اللغة السياسية))، مشيرة إلى أن الورقة تحدثت عن التجريد المدني وعن العقارات في الآن ذاته، في إشارة إلى الفقرة في ورقة المبادئ التي ذكرت أن ((أي برنامج اجتماعي يجب أن يبدأ من إعادة الاعتبار للحقوق المدنية للسجناء السياسيين وتعويضهم بشكل عادل عما لحق من أضرار مادية كخطوة ضرورية ومهمة على طريق السلم الاجتماعي، وإعادة النظر في كل أنواع الغبن التي مارسها مؤسسات الدولة مع المواطنين من مصادرة للأراضي والعقارات وغيرها، والتعويض لمالكي الأسهم في الشركات التي تم تأميمها بما يعادل القيمة الحقيقية للسهم عند المصادرة، وذلك بغية طي صفحة الماضي والانطلاق نحو المستقبل على قاعدة متينة من السلم الاجتماعي)).

$$(\xi \vee \xi)$$

البعثيون يشاركون في الحوار وينتقدون وثيقة سيف^(١٥٦)

تميزت حلقة مناقشة أفكار وثيقة السلم الاجتماعي في منتدى الحوار الوطني الذي يقيمه النائب رياض سيف في منزله بمشاركة للمرة الأولى. من الأكاديميين البعثيين، كما أن ((نموذج الليبرالية اللبنانية)) كان حاضراً في بعض المداخلات التي رأت أنه لا يصلح بالضرورة للجميع.

وكان سيف طرح وثيقته التي تمثل مجموعة مبادئ وأفكار ((حركة السلم الاجتماعي)) التي يعتزم إقامتها بمجرد صدور قانون الأحزاب. وتذهب الوثيقة إلى إلقاء نظرة على الماضي ومحاولة رسم برنامج الحاضر والمستقبل. وفي شكلها الأشمل. تحمّل الوثيقة الحكومة مسؤولية المبادرة إلى الإصلاح خصوصاً أنها في مجملها تتحدث عن قضايا عالية الحساسية تحتاج إلى قرارات مسئولة.

واقصر سيف بعد قراءته الوثيقة، في الدفاع عنها وعن نفسه (أحياناً في مواجهة اتهامات بوطنيته).

وفيما بدا أنه رد منظم من مجموعة من البعثيين الأكاديميين الذين يحضرون للمرة الأولى، اتهم أستاذ القانون الدستوري والنظم السياسية في جامعة دمشق فيصل كلثوم النائب

^(١)السفير، (بيروت)، ٢ / ٢ / ٢٠٠١.

سيف بأنه ((وكيل شركة أجنبية)) يريد أن يصنع حزباً ليبرالياً يقود الحرية في سورية، وهو ما وصفه بأنه ((أمر خطير ومخيف)).

وقال كلثوم أن ((الورقة ليست سوى إنشاء سياسي))، منتقداً في الوقت نفسه التجربة الديمقراطية في الأردن ولبنان حيث اعتبر إن ((النظام الليبرالي القائم في الأردن سيؤدي إلى كارثة وطنية خطيرة)).

واستشهد كلثوم بدعوة أحد النواب الأردنيين مؤخراً لترحيل الفلسطينيين، كما تطرق إلى التجربة اللبنانية التي نالت نصيباً من الانتقاد حين اعتبر أن هذا الجوار ((الذي يطبق النظام الليبرالي التقليدي لم يستطع أن يوحد حتى الخلافات المذهبية أو الدينية أو حتى ضمن الطائفة الواحدة)).

وقال البعثي الأستاذ الجامعي إبراهيم زعرور إن وجود الجميع في المنتدى وفي جوه الحواري لدليل ((على سلامة التوجهات العامة للدولة والقيادة السياسية حيث يتم الحوار بين أحزاب وانتماءات سياسية مختلفة)). إلا أنه اعتبر أن ((الورقة هي ورقة توصيفية)) تتجاهل ((الحقائق التاريخية والعلمية))، مشيراً إلى أنه لا ضرورة لتحقيق صلح بين الأقليات حيث ((سلطان باشا الأطرش قائد الثورة السورية)) كان من الأقليات ((حيث الجميع متصالحون في معركة الوطن)).

أما الدكتور ناصر عبيد الناصر وهو بعثي آخر، فرأى أن عنوان الوثيقة وهو اسم الحركة يطرح الكثير من التساؤلات، رافضاً إياه كونه ((لا يطرح إلا عندما تواجه البلاد حرباً أهلية، عشائرية، قبلية، وهي يمكن أن تصلح للصومال أكثر مما تصلح لسورية)).

أضاف عبيد الناصر أن ((سورية لم تعان في الماضي، ولا في الحاضر أو المستقبل من نزاعات، وأكثر ما تعتد به سورية هو وحدتها الوطنية التي يقودها الحزب القائد الذي ينتقده البيان))، وأضاف أن حزب البعث بعد التصحيح (١٩٧٠) ((أصبح حزباً قائداً على إحساس التعددية الاقتصادية والسياسية))، مشيراً في ختام حديثه إلى أن ((البرنامج الاقتصادي الوارد في البيان يتحدث عن إشكاليات وصعوبات ولا يتحدث عن رؤى أو يتضمن عقيدة أو أيديولوجيا حزب))، وطالب بألا يتم استعجال الإصلاح ((حتى لا يصيبنا من الإصلاح ما يدعو للخراب)).

وأشار أحد المشاركين إلى انتماء سيف إلى ((بورجوازية تمثل طبقة جديدة)) تحاول بطريقة أو بأخرى أن تدخل على الخط السياسي. ولام هذا المشارك النائب سيف لأنه ((لم يذكر الفلاحين)) في الوثيقة التي طرحها. ورد سيف قائلاً إن ((البورجوازية الوطنية شريكة في السلطة أصلاً))، في حين قال مشارك آخر ((يجب احترام عقولنا أثناء المخاطبة. وكلاء الشركات الأجنبية في هذا البلد هم أبناء كبار المسؤولين فيها)).

وشدد آخر على ضرورة ذكر الإيجابيات التي تحققت فعلاً في المرحلة الماضية، فيما اعتبر المحامي بدر حيدر (شيوعي) أن الإصلاح لن يتم من دون البعثيين الذين سيكون لهم دور كبير في إصلاح هذا البلد، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن الخلل جاء ممن هم في يدهم القرار في الحزب.

وجاءت ردود سيف مقتضبة في كثير من الأحيان لتعطي مجاًلاً أوسع للحديث من قبل الموجودين الذين فاق عددهم المائة، إلا أن ثمة أسئلة احتاجت إلى إجابات سريعة ومباشرة فتوجه إليه المحامي محمد قيس بسؤال عما إذا كان من الممكن أن ينتمي حزب سيف المنتظر إلى أحزاب الجبهة. ورد عليه سيف بأن ((الجبهة بشكلها الحالي مرفوضة بالكامل وليس من حيث الموضوع))، من دون أن يستبعد فكرة ((وجود أحزاب معارضة وطنية خارج السلطة))، مضيفاً أن ((السلطة أصبحت طرفاً في الحوار)) ولذلك ((أرسلت من يحاور)) في إشارة إلى أكاديميين من حزب البعث، الأمر الذي وجده سيف في غاية الأهمية، معتبراً أن الأحزاب المعارضة يمكن أن ((تشكل وسيلة ضغط دون أن يُرفع حجر)). ونفى سيف في نهاية الجلسة رغبته في أن يكون رئيس الحزب الذي سيعلمه، معتبراً أنه ((ملّ المناصب)) حيث سيتم الأمر وفقاً لانتخابات داخله.

والحوار الذي مدد لليوم التالي شهد أيضاً إعلان افتتاح منتدى جديد ((للحوار الوطني الديمقراطي)) في مدينة طرطوس، وتفتتح جلساته بمحاضرتين لسيف والدكتور طيب تيزيني في الثلث الثالث من شهر شباط (فبراير).

وترافقت مشاركة الأكاديميين البعثيين في أحد منتديات الحوار، مع ما أعلنته صحيفة ((البعث)) من تأييدها للإصلاحات الجارية، ودعوتها في الوقت نفسه إلى ((التيقظ من الأفكار المستوردة والمعدة في الخارج)).

وكتبت الصحيفة في افتتاحيتها ((لدينا ثقة عالية بإمكانيات قوى الشعب المنتجة وشرائح المثقفين والمفكرين، وأن هذه القوى قادرة ومن دون استثناء أحد منها على الإسهام الفعلي في عملية التطوير والإصلاح التي هي نهجٌ لا مناص منه للنهوض بسورية)).

وتساءلت الصحيفة ((متى كان المجتمع السوري غير مدني وغير أهلي؟)). وأضافت ((إننا مع الحوار، ندعو إليه لكن من دون أن نخلق معارك وهمية ونخلق أعداء لهذا التيار أو ذاك ونطلق التصنيفات والتقسيمات بين حرس قديم وحرس جديد)).

وأضافت الصحيفة أن ((الفرصة متاحة أمام الجميع، وكل الأفكار جائزة ومقدرة تحت سقف الثوابت الوطنية، لكن الأهم هو التسابق نحو العطاء الوطني لاجتراح أفضل الحلول وأنجع الطرق لمعالجة مشكلات الشعب وهمومه، وهي هموم بالدرجة الأولى اقتصادية)).

الأشهر الستة الأولى للرئيس بشار الأسد ..

الإصلاح في بيئة مشحونة بالمخاطر^(١٥٧)

باتريك سيل^(١٥٨)

تدخل سورية بقيادة الرئيس بشار الأسد مرحلة من التحولات العميقة. وإذا كان من المبكر تحديد المدى الذي قد تصله التغيرات، فإن إرادة الرئيس بشار في إصلاح وفتح (وأيضاً تنظيف) كل مرافق الحياة السورية واضحة بما لا يقبل الشك. إنه يطمح إلى إقامة دولة ومجتمع حديثين، وهي مهمة صعبة لا بد أن تستغرق زمناً، ولا يتوقع منه أحد اجتراح معجزة، إن مخلفات الماضي ثقيلة، ولن يكون من السهل تغيير العقليات والعادات المستحكمة في شعب بأكمله. مع ذلك يمكن القول إن البداية واعدة.

المقارنات طبعاً دوماً غير دقيقة. لكن إذا نظرنا إلى شبيهه أوروبي لما يحدث الآن في سورية فلا بد أن يكون إسبانيا غداة موت فرانكو.

تركة صعبة:

توفي الرئيس حافظ الأسد في حزيران (يونيو) ٢٠٠٠ بعد ٣٠ سنة في السلطة، استمر خلالها في البعد عن الأضواء والتفرد بالقرار والانطواء المتزايد. كان الأسد لاعباً قديراً في

^(٧)الحياة، (لندن)، ٢٦/١/٢٠٠١.

^(٨)كاتب وباحث بريطاني متخصص في شؤون الشرق الأوسط.

ساحة السياسة الإقليمية، ولابد أن التاريخ سيذكر له نجاحه في تحويل سورية إلى قوة إقليمية رئيسية. وآمن دوماً أن على العرب أن يكونوا سادة أنفسهم. ما جعله الخصم الأعدى والأكثر صموداً لمحاولات إسرائيل والولايات المتحدة فرض ((نظامهما)) على المنطقة.

لكن تركيز الأسد الطويل على الجانب الجغرافي - السياسي ترافق مع ما يشبه العزوف عن معالجة الأوضاع الداخلية، ما أدى إلى ركودها، بل تحجرها في نواح كثيرة، ويصح هذا في شكل خاص على العقد الأخير من حياته. وكانت التسعينات سنوات بالغة الصعوبة بالنسبة إليه، وكفي في هذا المجال أن نتذكر ما يلي:

- زوال الاتحاد السوفيتي، حليفه الرئيس على الساحة الدولية.

- دمار العراق وانهيار التضامن العربي أثناء حرب الخليج.

- اتفاق أوسلو في ١٩٩٣، الاتفاق الفلسطيني/ الإسرائيلي المنفرد الذي جاء إثر مفاوضات سرية وأضعف دبلوماسية الأسد للسلام.

- الضربة النفسية العميقة بوفاة نجله باسل في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ وكان الأسد يهيئه لخلافته.

- حرب العصابات لطرد إسرائيل من لبنان، والعمليات العدوانية الإسرائيلية المتكررة خلالها، مثل عملية ((المحاسبة)) في ١٩٩٣، وعناقيد الغضب في ١٩٩٦، التي هددت بجر سورية إلى الحرب.

- أعوام بنيامين نتنياهو العجاف بين ١٩٩٦ و ١٩٩٩ التي أوقفت عملية السلام تماماً.

- التعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل ضد سورية وحليفها إيران.

- الأزمة الخطيرة مع تركيا في ١٩٩٨ حول الزعيم الكردي عبد الله أوجلان.

- فوق كل ذلك الإحباط المتزايد من دبلوماسية السلام الأمريكية بتخبطها وانحيازها، والتي تكللت بقمة جنيف الفاشلة في آذار (مارس) ٢٠٠٠. وأدت هذه الدبلوماسية إلى التوقف الكامل لعملية مدريد للسلام.

أمام هذه التحديات الخارجية لا غرابة في اختيار الرئيس حافظ الأسد نهج الاستمرارية والاحتراش في الداخل.

صعود الدكتور بشار:

بدأت تهيئة الدكتور بشار للسلطة مباشرة بعد وفاة أخيه باسل في ١٩٩٤، كان عمر بشار وقتها ٢٨ سنة، وأكمل تخصصه في طب العيون في بريطانيا. ولم يبد وقتها أنه الخيار الأمثل لحكم بلد مثل سورية. لكنه دخل دورة تدريب مكثفة على الحكم خلال الأربع سنوات ونصف السنة التالية، بدأ بسنتين في القوات المسلحة ثم العمل مباشرة مع والده حيث تعرف على تفاصيل السياسة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

والواضح أنه استوعب هذه الدروس بسرعة. فهو على مستوى عال من التعليم، بشخصية مفكرة معتنية، وخلق راق وغريزة ليبرالية، وله اهتمامات علمية ومعرفة بتكنولوجيا المعلومات تفوق مستوى الهواة. كما برهن سريعاً على مقدار كبير من صلابة الشخصية.

وكان الرئيس الراحل عانى في السنتين الأخيرتين من حياته من تدهور حاد في الصحة. ودخل نجله بشار في شكل متزايد إلى عملية صنع القرار، إذ كان يعد الأوراق الرسمية لكي يوقعها والده، وبدأ بتسلم الملف اللبناني الصعب والمعقد مع لبنان، وأطلق حملة ضد الفساد، ودعم استعمال الكمبيوتر والإنترنت، إضافة إلى ذلك دفع الدكتور بشار الأسد إلى التقاعد عدداً من أفراد ((الحرس القديم)) الذين عملوا مع والده سنين طويلة، مستعاضاً عنهم بمسؤولين أقرب سناً إلى جيله. وأصبح الدكتور بشار في شكل متزايد بمثابة ((الرقيب العام)) المسئول عن معالجة تظلمات وشكاوى المواطنين تجاه السلطة، ومن هنا أثار توقعات كبرى بالتغيير.

وفي آذار (مارس) ٢٠٠٠، أي قبل ثلاثة أشهر من وفاة والده لعب الدكتور بشار دوراً رئيسياً في اختيار أعضاء حكومة جديدة برئاسة محمد مصطفى ميرو. ثم قام بعد وفاة والده مباشرة وتسلمه الأمانة العامة لحزب البعث الحاكم بتغييرات كبيرة في قيادات الحزب مُدخلًا إليها عناصر جديدة من الرجال والنساء.

ومكنه وضعه خلال كل ذلك من رصد الأخطاء والنواقص على أصعدة كثيرة في سورية، مثل الاقتصاد والمؤسسات السياسية والأجهزة البيروقراطية والقضاء والسجون وسجل حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الرسمي والنظام التعليمي. وأدرك الحاجة الملحة إلى الإصلاح الشامل.

سبل من المراسيم:

أطلق الرئيس بشار منذ تسلمه السلطة في تموز (يوليو) ٢٠٠٠ ((رياح تغيير)) حقيقة في كل أوجه الحياة في سورية تقريباً. وأصدر خلال الأشهر الستة الأخيرة عشرات المراسيم وصاغ عدداً كبيراً من القوانين وقدمها إلى مجلس الشعب للمصادقة، وبما أنه لا يمكن في هذه المحاضرة القصيرة إعطاء تفاصيل عن هذه الإصلاحات، فعلياً الاكتفاء بعدد من العناوين الرئيسية:

- الاقتصاد: لسورية إمكانات اقتصادية كبرى -في السياحة والزراعة والنفط والغاز والخدمات- لكنها إلى حد كبير لم تُطور بعد. وهناك محاولات جادة لتشجيع القطاع الخاص وصولاً إلى التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق.

وتشمل محاولات اجتذاب الاستثمار المحلي والأجنبي السماح بشراء أراضٍ تزيد على الحد الذي يسمح به الإصلاح الزراعي، وضريبة أعمال لا تتجاوز ٢٥%، وحرية أكثر في التعامل بالعملة الأجنبية وإخراج الأرباح ورعوس الأموال، إضافة إلى قرار بسعر موحد لصرف الليرة السورية، وحق إنشاء الشركات القابضة، وفوق هذا كله اتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة نظام مصرفي حديث بعيد عن سيطرة الحكومة، من خلال السماح بعملة المصارف الخاصة، ليس في المنطقة الحرة فحسب بل في عموم سورية.

لدمشق علاقات جيدة مع الاتحاد الأوروبي، وتواصل المفاوضات معه بهدف عقد اتفاق للمشاركة. كما تتعامل سورية مع مؤسسات مالية عربية، متوقعة منها المساعدة في تسريع برنامج الإصلاح الاقتصادي. كما استعادت علاقاتها الجيدة مع البنك الدولي، إذ أنها ستوفي هذه السنة كل متأخراتها للبنك.

- التخطيط الاقتصادي (بإشراف وزير الدولة المعروف بفعاليته الدكتور عصام الزعيم): يوفر العهد دوراً أكبر للتخطيط الاقتصادي لتقديم هيكل نظري للتنمية، وهو ما افتقر إليه الاقتصاد حتى الآن، وتوضيح دور كل من القطاعين الخاص والعام (الأخير الذي يعاني من ركود شبه كامل، وسيخضع من الآن فصاعداً لمعايير الربح).

- وزير التعليم العالي الجديد هو الدكتور حسن ريشة، الذي أوكلت إليه المهمة الصعبة في تطوير المهارات ورفع مستويات التعليم، خصوصاً في العلوم والتكنولوجيا.

- للرئيس بشار الأسد اهتمام خاص بإصلاح الجهاز الإداري -معتبراً أنه الشرط الضروري للتنمية- والقضاء على الفساد فيه. وتم بالفعل رفع مستوى المرتبات بنسبة ٢٥%، وهي ليست كافية لكنها خطوة في الاتجاه الصحيح. ولاحقت السلطات عدداً من المسؤولين بتهمة الفساد، في شكل جعلهم عبرة للآخرين.

- أما بالنسبة إلى المؤسسات السياسية فهناك محاولات لإدخال دم جديد في حزب البعث الحاكم- إضافة إلى التركيز على مبدأ المساءلة عن طريق إجراء انتخابات حرة على كل مستويات قيادة الحزب.

-الجبهة الوطنية التقدمية: تضم الجبهة عدداً من الأحزاب الصغيرة، والأجنحة الملتفة حول حزب البعث الحاكم، وكانت من دون وزن أو نفوذ واقتصرت مهمتها في الماضي على الموافقة على قرارات السلطة، هناك الآن محاولات لتنشيطها توجهاً لتعددية حقيقية، من خلال السماح للمنظمات بالمشاركة بإصدار صحفها الخاصة وافتتاح الفروع وتوسيع عضويتها.

وسارع الحزب الشيوعي السوري إلى استغلال الفرصة، وكانت صحيفته ((صوت الشعب)) الأولى التي تباع علناً.

من جهته أوضح الرئيس الجديد كرهه لعبادة الفرد التي رافقت عهد والده الراحل. كما أعلن أنه لا يريد أن يكون المرشح الوحيد للرئاسة بعد انتهاء ولايته في ٢٠٠٨.

يقظة المجتمع المدني:

فيما يخص حقوق الإنسان أطلق الرئيس ٦٠٠ سجين سياسي وأغلق سجوناً كانت رمزاً للانتهاكات. وقدم إلى مجلس الشعب لائحة قانون بالعفو عن عدد من الجرائم العادية من بينها التحايل على الخدمة العسكرية والتهريب. ورحبت بهذه الخطوة لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية، التي خرجت إلى العلن بعد عقد من العمل السري.

- تمت صياغة لائحة قانون جديد للمطبوعات ينهي احتكار الحكومة للصحافة وطلب رسام الكاريكاتور المعروف علي فرزت الترخيص لصحيفة ساخرة، تكون الأولى من نوعها منذ ثورة البعث ١٩٦٣.

- لكن ربما كان الأكثر إثارة للاهتمام في الأشهر الستة الأخيرة التوسع الكبير في حرية التعبير عن الرأي والتجمع. وتشهد سورية حالياً تفجراً حقيقياً في النقاش.

وفي أوائل شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠١١ وقع نحو ألف متقف على وثيقة أساسية تحض الرئيس على إجراء إصلاحات سياسية واسعة. وتدعو الوثيقة التي صاغتها ((لجان إحياء المجتمع المدني)) إلى إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق جميع السجناء السياسيين وعودة المبعدين السياسيين وتوفير الحريات السياسية واستقلال القضاء، وإطلاق الحريات الاقتصادية إلى جميع المواطنين... ثم المطلب الأكثر إثارة للخلاف: إنهاء احتكار حزب البعث للسلطة.

ولعل انتشار ((لجان إحياء المجتمع المدني)) التي شكلها الكتاب والفنانون والأكاديميون، وشارك فيها أيضاً رجال أعمال ومهنيون المؤشر الأهم على اليقظة السياسية التي يشهدها المجتمع السوري. وأثارت هذه الظاهرة، كما هو متوقع، عند بداياتها السنة الماضية قلق أجهزة الأمن، لأنها لم تعرف شبيهاً لها من قبل وأرادت قمعها. وطلب قادة الأجهزة تعليمات الرئيس في هذا الشأن، وإذا ما كان سيخولهم إسكات هذه الأصوات المتمردة. وكان جوابه بالغ الوضوح ((لكم كل الحق - بل واجبكم - معرفة ما يجري، لكن ليس لكم حق وقفه)). هكذا أصبح الرئيس حامياً هذا التحرك الليبرالي الجديد.

ثاني هذه الإصلاحات في مرحلة من الاضطراب يفوق المعتاد في بيئة سورية الإقليمية. وتتطلب المرحلة من الرئيس الشاب أكثر ما يمكن من الاحتراس وصوغ ردود الفعل المناسبة، أي أنه لم يكن منهمكاً في الشأن الداخلي فحسب، بل الخارجي أيضاً.

التطوران اللذان أديا إلى تغيير جذري في البيئة الاستراتيجية هما: أولاً، الانتفاضة الفلسطينية المشتعلة منذ أواخر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠، وتحولت إلى حرب عصابات ضد القوات الإسرائيلية والمستوطنين في الأراضي المحتلة، وثانياً: الانهيار الكامل تقريباً لسياسة أمريكا تجاه الشرق الأوسط، ليس تجاه عملية السلام العربية/الإسرائيلية فحسب بل في الخليج أيضاً.

للتطورين نتائج لا يمكن احتسابها بعد. إننا لا نعرف حتى الآن ما إذا كانت المحادثات ((الماراتونية)) الفلسطينية- الإسرائيلية في طابا ستؤدي إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة. ولاشك أن الفلسطينيين ينظرون بقلق إلى وصول أرييل شارون إلى السلطة على رأس

حكومة جديدة، فيما لا يمكن أن تكون إسرائيل سعيدة تماماً بتسلم إدارة جورج بوش السلطة في واشنطن، وخسارتها أصدقاءها الكثيرين في الإدارة السابقة و((فريق السلام)) الأمريكي، وقد تشكل مخاوف كل من الطرفين دافعاً نحو التوصل إلى صفقة.

لكن مهما تكن النتيجة فإن الانتفاضة لا تمثل نهاية مرحلة التوسع الإسرائيلية فحسب، بل أيضاً بداية مرحلة التراجع. فقد نسفت الانتفاضة ذلك الموقف الوثائق السائد حتى فترة قريبة (لاشك في أنه مستمر بين المتشددين) في قدرة إسرائيل على أن تواصل من دون معارضة تذكر قضمها التاريخي للضفة الغربية، وتوسيع المستوطنات وإعادة أقل من ٥٠% من الأراضي إلى الفلسطينيين، وذلك على شكل بقع متفرقة، إضافة إلى المحافظة على السيادة على كل القدس، وإغفال مشكلة اللاجئين هذه المرحلة انتهت. والنقاش الآن يدور على ترسيم الحدود النهائية لإسرائيل، والأرجح أنها ستكون أقرب إلى حدود ١٩٦٧ مما كان يتصور الجميع سابقاً.

هذا التغيير في الأجواء جاء بفعل القوة وليس التفاوضات، تماماً مثلما جاء انسحاب إسرائيل من لبنان عن طريق القوة وليس التفاوض. وإذا استورد الفلسطينيون إلى أراضيهم النموذج اللبناني لحرب العصابات فهم يدفعون ثمناً باهظاً في ((حرب الاستقلال)) هذه لكنها في الوقت نفسه تعدهم بالحصول على الكثير.

إسرائيل بالطبع لا ترحب بهذه التطورات فهي في حرصها على إدامة قدرتها الردعية تكره الاعتراف بأنها اضطرت إلى التراجع أمام العنف العربي، على رغم أن هذا هو الواقع. مع ذلك فالقصة لا تزال مستمرة. وإذا تسلم شارون السلطة قد يحاول صد تيار التراجع مما يعني سفك المزيد من الدماء في حرب يمكن أن تنتشر شمالاً لتشمل لبنان وربما أيضاً سورية.

قد يسعى شارون حسب المعروف عنه، على سحق الانتفاضة بالقوة، فيما يقوم في لبنان بـ ((إكمال المهمة)) التي لم يسمح له بإكمالها في ١٩٨٢، ولا بد أنه قضى الأعوام العشرين الأخيرة في التحسر على ذلك، ويأتي الاحتمالان في الوقت الذي تجد واشنطن نفسها في مرحلة الانتقال بين ولايتين، مما يعني أنها غير مستعدة للتعامل مع الوضع. كما أن سمعة أمريكا في المنطقة في الحضيض الآن، حيث تواجه موجة من العداء وحتى الهجمات الإرهابية -مثل الهجوم على البارجة ((كول)) في ميناء عدن في تشرين الأول

(أكتوبر) ٢٠٠٠ - بسبب انحيازها الكامل إلى إسرائيل واستمرارها في معاقبة ((العراق)) وما يبدو من شنها الحرب على الإسلام ككل.

انهيار السياسة الأمريكية:

تركت إدارة بيل كلينتون وراءها سجلاً تعيساً فيما يخص الشرق الأوسط فقد أثارت ((الشارع العربي)) ونفرت العالم الإسلامي وقادت رعايتها المنحازة لعملية السلام إلى انفجار للعنف أقوى من كل ما سبق في الأراضي الفلسطينية. وفشلت في التوصل إلى تسوية للصراع السوري-الإسرائيلي. كما انهارت سياسة ((الاحتواء المزدوج)) تجاه إيران والعراق الهادفة إلى عزل وشل البلدين، وتشهد العقوبات على العراق تآكلاً متزايداً، وترى أطراف كثيرة أنها غير قابلة للاستمرار. أما إيران فقد أفلتت منذ زمن من ((الاحتواء)) المفترض، وكذلك فشلت محاولات واشنطن في سياق حمايتها التفوق العسكري الإسرائيلي - دون وقف وصول السلاح إلى سورية وإيران من مصادر مثل روسيا وكوريا الشمالية. ووجدت إيران أخيراً تعاونها العسكري مع روسيا.

باختصار، إن هدف تغيير النظام الإقليمي متماثلاً مع مصالح أمريكا وإسرائيل انتهى إلى الفشل، على رغم كل محاولات التوصل إليه. السؤال الأهم هو: هل ستعلم إدارة جورج بوش هذا الدرس وتتخذ سياسة أكثر توازناً تجاه مشاكل المنطقة.

الاستمرارية والتغيير في سياسة سورية الخارجية:

هذا هو السياق الإقليمي الخطير الذي صاغ فيه الرئيس بشار ووزير الخارجية المخضرم فاروق الشرع سياسة سورية الخارجية.

ما هي مواقف سورية الرئيسة إزاء هذا السياق؟

إذا كانت التغييرات جذرية فيما يخص السياسة الداخلية فإن السياسة الخارجية تبقى ثابتة ضمن الخطوط العامة التي وضعها الرئيس الراحل حافظ الأسد. ذلك أن سورية تواصل التزامها بالسعي نحو سلام عادل وشامل، يؤدي إلى استعادة سورية كـ ل شبر من أراضيها. لكن سورية تحرص في الوقت نفسه على أن يكون هذا ((سلام الأقوياء)) الذي

سعى إليه الرئيس الراحل، أي أن يقوم على الردع المتبادل بين الطرفين العربي والإسرائيلي وليس على قوة إسرائيل لوحدها.

وبضاعف من أهمية الاعتبار الأخير ما تراه دمشق من ميل إسرائيل إلى استعمال القوة أو التهديد بها كلما واجهتها الضغوط، وتلقت سورية أخيراً بالفعل تهديداً من إسرائيل بسبب دعم دمشق لحزب الله، بعدما نفذ مقاتلوه عدداً من العمليات في ((مزارع شبعا)) المنطقة الصغيرة من لبنان التي تستمر إسرائيل في احتلالها. ودعمت موقف دمشق إلى حد ما المساندة من المملكة العربية السعودية وإيران، عندما أكدتا أنهما لن تتسامحا مع أي هجوم على سورية.

تستمر سياسة سورية الخارجية في التركيز على عدد من المحاور:

- محور دمشق/الرياض/ القاهرة يبقى حجر الأساس في سياسة دمشق ضمن العالم العربي. وبذل الرئيس بشار جهداً كبيراً لتقوية هذا المحور عن طريق الزيارات إلى الرياض والقاهرة والتشاور الدائم مع قياديي الدولتين.

- محور دمشق/ طهران الذي أقامه الرئيس الراحل قبل عشرين سنة، ويبقى التحالف الاستراتيجي الرئيسي بالنسبة إلى دمشق ويحظى منها بأشد الاهتمام.

- المحور السوري/ اللبناني، وهو جوهرى لاستراتيجية سورية الأمنية منذ قيامه في ١٩٧٦. لكن الرئيس بشار. إدراكاً منه بأن كثيرين في لبنان يستنكرون الوجود العسكري السوري، يحرص على وضع العلاقة السورية - اللبنانية على أساس المساواة والمصلحة المشتركة والتعاون الاقتصادي، وتراجع إلى حد كبير التدخل التفصيلي المباشر في شئون لبنان، والمحمّل أنه سيتراجع أكثر.

المبادرات الجديدة من الرئيس بشار:

الخطوات الجديدة في سياسة سورية الخارجية هي توسيع الانفتاح على العراق، والتحسين الكبير في العلاقات مع تركيا، والدعم القوي للانتفاضة الفلسطينية والأرجح أن النقطة الأخيرة ستؤدي بعد سنين طويلة من الشكوك المتبادلة، إلى إعادة العلاقات بين سورية والحركة التي يقودها ياسر عرفات، كما يتوقع أن يقوم الرئيس الفلسطيني بزيارة إلى

دمشق آنذاك. وكان السوريون أوضحوا أن الترحيب به سيتزايد متوافقاً مع صموده في المفاوضات مع إسرائيل. خلال ذلك لا مجال لعودة سورية إلى التفاوض مع إسرائيل في الوقت الذي يستمر قتل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

علاقات سورية مع العراق في تحسن مؤكد. وذلك بعد عقود من العداء. وزار طارق عزيز العاصمة السورية لا أقل من أربع مرات منذ تسلم الرئيس بشار السلطة. وتنشط التجارة بين الطرفين. ولاشك أنها ستزداد نشاطاً عند البدء بإعادة الإعمار في العراق. وتم إصلاح خط كركوك - بانياس النفطي وهو الآن جاهز للعمل (بل هناك من يقول إن الضخ بدأ بالفعل، سوى أن سورية لا تريد أن تظهر انتهاكها للعقوبات الدولية).

وبينما تقترب سورية من إعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع العراق يدور الكثير من الكلام في دمشق وبغداد وعمان عن مشروع لتكامل ((الهلال الخصيب)) وتكلم الرئيس بشار بحماس عن العراق كالعراق الاستراتيجي والاقتصادي والعلمي لسورية. لكنه في الوقت نفسه لا يسارع في التحرك في هذا الاتجاه لكي لا يغضب بعض القوى العربية والخليجية.

إضافة إلى ذلك، فالكل يعرف أن القاهرة والرياض لن ترتاحا إلى توصل دمشق وبغداد إلى تحالف أو شراكة استراتيجية وثيقة. في حين سيغذي ذلك في الوقت نفسه العصاب الإسرائيلي تجاه ((الخطر من الشرق)).

العلاقات مع تركيا ودية الآن، ولم يبق من أزمة ١٩٩٨ إلا ذكرى بعيدة يفضل الطرفان أن يطويها النسيان، كما أنهما عقدا اتفاقات أمنية تضمن أن أياً منهما لا يشكل خطراً أمنياً على الآخر. ويخطط الرئيس بشار لزيارة تركيا قريباً.

من نتائج هذا الدفء في العلاقات بين دمشق وأنقرة أن العلاقات التركية - الإسرائيلية تبدو حالياً أقل خطراً على سورية من السابق. لكن هناك عدداً من القضايا العالقة التي تحتاج إلى مفاوضات معقدة طويلة، من بينها مطالبة سورية بحصة منصفية من مياه الفرات، ورغبة تركيا في تنازل دمشق عن مطالبتها بلواء اسكندرون الذي خسرت سورية في ١٩٣٩، وهو الآن إقليم هاتاي التركي.

تبين الزيارات والاتصالات الخارجية التي قام بها الرئيس بشار رغبته في الانفتاح على دول الجوار، مثلما فعل والده عندما تسلم السلطة في ١٩٧٠، وهو يرى أن الروابط التجارية والاقتصادية، إضافة إلى المصالح الأمنية المشتركة، تمثل الأرضية الضرورية

للعلاقات الصحيحة مع الأردن ولبنان والعراق ومصر. ويرغب في الحصول على التمويل للتنمية من المملكة العربية السعودية وبقية دول الخليج. ويبدل أقصى الجهد لإقامة نظام اقتصادي يجتذب المستثمرين. ومن أكثر ما يشغل الرئيس بشار على الصعيد السياسي الحاجة إلى ثقل موازن لإسرائيل وشعاره هنا، كما كان الحال دوماً مع والده، هو التضامن العربي، الذي يراه عنصراً ضرورياً في سعي سورية الطويل إلى ((سلام الأقوياء)).

يأمل الرئيس السوري من إدارة الرئيس جورج بوش أن تبدي تفهماً لمصالح العرب أكثر من الإدارة السابقة. لكن رأي سورية يبقى أن على العرب في الدرجة الأولى الاعتماد على أنفسهم. وعبر عن ذلك وزير الخارجية فاروق الشرع عندما قال في محاضرة ألقاها أخيراً في دمشق، إذا اعتمدنا على الأجانب في سعينا إلى السلام العادل والشامل فعلينا الانتظار زمناً طويلاً ودفع ثمن باهظ، على الجميع أن يدركوا أن المسؤولية تقع علينا، عرباً ومسلمين، للبرهنة على تماسكنا وتعاوننا وتضامننا. علينا ألا نسمح لأحد بإغفالنا أو إغفال حقوقنا.

يبرهن الرئيس بشار الأسد بعد ستة أشهر على تسلم السلطة على أنه قائد فاعل ذكي يعمل بجهد لتحديث بلاده وحمايتها في تلك البيئة الإقليمية المليئة دوماً بالخطر.

الفصل العاشر

نهاية "ربيع دمشق"

الرئيس بشار الأسد يدلي بحديث شامل لصحيفة "الشرق الأوسط"^(١٥٩)

مفهوم المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني^(١٦٠)

الشان السوري الداخلي:

* من خلال مشاهداتي في دمشق والخطابات التي تردنا عبر بريد الصحيفة يظهر السوريون متفائلين مما يحصل في سورية، وهناك كلام عن أن سورية تدخل في مرحلة جديدة. ماذا يتوقع الرئيس لسورية في جميع المجالات؟ ما هي الرؤية العامة اليوم؟.

- الرؤية العامة هي سؤال واحد يختصر في جواب واحد. وأي إنسان على قمة الهرم في السلطة وفي أية دولة لديه جواب وحيد ومنطقي لهذا السؤال: أنا أرى سورية أكثر ازدهاراً.. ازدهاراً سياسياً.. ازدهاراً علمياً.. ازدهاراً بمجالات مختلفة، ولكنها كلها تتركز إلى ازدهار اجتماعي وبدون الازدهار الاجتماعي فإن أشكال الازدهار الأخرى تكون مؤقتة أو كاذبة ووهمية.. ولكنني لا أعني أننا يجب أن نحقق الازدهار الاجتماعي ثم نتوجه لتحقيق الازدهار في المجالات الأخرى.. بل يجب أن يكون هناك توازن. فهي بالأساس تتفاعل مع بعضها البعض أي بمعنى أن كل مجال يؤثر بالآخر سلباً أم إيجاباً.. وأحياناً الفجوة بين الوضع الاجتماعي خاصة بالمعنى الفكري والأوضاع الأخرى تتسبب في خلل أو

^(١)الشرق الأوسط،(لندن)،٢٠١١/٢/٧. وأجرى الحوار في دمشق رئيس تحرير الصحيفة عبد الرحمن الراشد.

^(٢)اقتصرنا من الحديث المطول على ما تعلق منه بالشان الداخلي السوري.

انحراف في مسيرة التطوير.. هذه هي الرؤية العامة وطبعاً ضمن كل مجال هناك تفصيلات..

* ما نشاهد في سورية جديد نسبياً خصوصاً فيما يتعلق بالحوارات السياسية.. سورية تتقدم خطوات إلى الأمام.. هل من الممكن أن نعرف بماذا يعد الرئيس الشرايح التي تتحدث عن هذا التقدم؟.. هل سنشهد انتقالاً في سورية؟.

- لا يمكن الانتقال إلى أي تطوير سياسي إلا من خلال الوضع التاريخي للبلاد. قلت في خطاب القسم إننا لسنا آتين لنسف الواقع بل لنطوره.. وكلمة تطوير تعني أنك تركز على شيء ومنه تنتقل باتجاه الأمام لا أن تنتقل من الفراغ..

* ألا تتخوفون من هذا الانتقال؟.

- لو كان هناك خوف لما تم طرح فكرة التطوير أصلاً.. وكما قلت.. كل تطوير يرتكز على القاعدة الاجتماعية.. فإذا المحذور الوحيد ألا يكون هناك تطور اجتماعي فكري.. وبالتالي فالجدول الزمني للتطوير لا يرتبط بالأشهر ولا بالسنوات بل يرتبط بسرعة تطور المجتمع.. ومن هنا قد تنتقل إلى سؤالك: بماذا تعد؟.. أيضاً في خطاب القسم لم أعد إلا بالعمل.. والمقصود هنا أن أعمل بكامل طاقتي لكنني لا أستطيع أن أعد بأي تطوير لأن التطوير لا يستند فقط إلى رئيس الجمهورية بل إلى جميع شرائح المجتمع. وإذا كان التطوير بحاجة إلى كل إنسان في المجتمع فعلى المجتمع كله أن يعد بعضه البعض.. أن يكون هناك وعد من المجتمع لنفسه بالتطوير.. رئيس الجمهورية يستطيع أن يصدر تشريعات وقوانين، لكن هذا لا يكفي لكي نقول إن هناك تطويراً ما.. وهذا يعيدنا إلى النقطة التي انطلقت منها.. ضرورة التوازي بين التطوير الاجتماعي والتطوير في المجالات الأخرى.

* في موضوع سياسي بحت، موضوع الأحزاب، أنتم طرحتم وصدر عن المؤسسات الرسمية بعض الكلام عن الأحزاب. هل يمكن أن نشهد قريباً أحزاباً مستقلة غير الأحزاب التقليدية أو أحزاباً تقليدية تتغير إلى أحزاب بأشكال مختلفة؟. كيف يمكن للمواطن السوري أن يعبر عن نفسه من خلال الأحزاب القديمة أو الجديدة؟.

- لنناقش الأمور كمبدأ.. الجدول الزمني لأي موضوع لن نصل منه إلى نتيجة لأنه مرتبط بالمجتمع وبأي موضوع سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو حتى علمياً.. بالنتيجة هو مرتبط زمنياً بالجدول الزمني للمجتمع. وتطوير المجتمع هو عملية معقدة ومن

الصعب تماماً أن تضع جدولاً زمنياً له ولكن عليك أن تضع تسلسلاً معيناً له وتسير بأقصى سرعة ممكنة دون الاقتراب من التسرع.. من هذا المبدأ بالنسبة للأحزاب وضمن توجيهها كحزب وكجبهة لا توجد فكرة ألا يكون هناك تطوير للعمل الحزبي في سورية، بل بالعكس. وبالتالي كل الاحتمالات مطروحة ومن ضمنها وجود أحزاب جديدة دون أن يرتبط هذا بجدول زمني جامد.. نحن هنا نناقش المبدأ فقط.. أما بالنسبة لكيفية تطوير الوضع السياسي.. فذلك يتم عبر الانطلاق بداية من خلال مناقشة التجربة التي ابتدأت في الماضي وما زالت مستمرة حتى هذا اليوم.. أقصد التجربة السياسية بشكل عام. مناقشة الإيجابيات والسلبيات وطبعاً تلافي السلبيات. النقطة الأخرى.. لا بد من أن تطور ما لديك الآن.. التجربة السياسية لا بد من تطويرها بشكلها الراهن بهدف الانطلاق لتجربة أخرى ولا يجوز الانطلاق لتجربة أخرى قبل تقييم وتطوير التجربة الحالية.

* ولكن هذا ممكن أن يتم خلال عشرة أيام أو عشرين سنة..

- الزمن هو مجال نقاش.. المهم الانطلاق وبخطوات مدروسة.

* ماذا عن تجربة الجبهة الوطنية التقدمية.. هل تعتبرونها ناجحة؟.

- لا بد من أن نسأل أنفسنا هل فكرة الجبهة كانت غير صحيحة كما يقول البعض؟ - مع يقيني بأنها كانت في بداية السبعينات تجربة متميزة - أم أن الظروف والممارسات أدت إلى ضعف التجربة الحزبية في سورية؟، هل الظروف منذ ذلك الوقت حتى اليوم كانت تسمح بتجربة من نوع مختلف أم لا؟.. هل كانت هناك أولويات أثرت على الاهتمام بتطوير السياسة الداخلية بشكل عام؟، أسئلة كثيرة أخرى.. لا يجوز أن ننطلق إلى المستقبل قبل أن نقيم الماضي وطبعاً تقييم الماضي يكون من خلال الخبرات والواقع وليس من خلال التنظير.. نحن نمر الآن في مرحلة تنظير.. يكثر التنظير عندما نتكلم بالتنظير وكثيراً ما يأتي التنظير من أشخاص ليست لديهم تجربة كافية على أرض الواقع.

* هل ستكون هناك تجارب جديدة؟.

- كل الاحتمالات ممكنة. لا توجد فكرة نرفضها.. كل هذا الموضوع محور للنقاش خاصة في أحزاب الجبهة ومنها في حزب البعث. الجبهة هي أول من فعل النقاش استناداً لخطاب القسم حيث طرحت فيه موضوع التطوير كمنهج تفكير ولم أحدد فيه لا مدى

التطوير ولا كيفية التطوير، لأن هذا الموضوع يحتاج لنقاش موسع وعميق وهو حالياً يناقش في أحزاب الجبهة وفي مؤسسات الدولة ذات العلاقة.

* حزب البعث رسخ نفسه ولكن لماذا لا توجد أحزاب أخرى؟.

- هناك أحزاب الجبهة وعلى كل حال فإن أي تطوير بحاجة إلى نقاش. لم يقل أحد هذا مقبول أو مرفوض. لا يوجد جواب محدد حتى الآن حول كيفية تطوير التجربة الحزبية في سورية مستقبلاً. الآن نحن في حالة دراسة لهذا الموضوع. بالنسبة لحزب البعث فإنه يركز على أيديولوجيا قومية. بعث الأمة العربية. تلغى هذه الأيديولوجيا عندما لا يعود هنا أشخاص في الوطن العربي يؤمنون بهذه الفكرة. وأنا أرى أن الوضع اليوم هو اتجاه النهضة القومية خاصة بعد الانتفاضة، وبالتالي الحزب لا يلغى إلا بنفي الفكرة القومية، والدليل أن حزب البعث لا يوجد فقط في سورية والعراق ؛ فهو موجود في دول عربية مختلفة، وأعتقد أن الشعب العربي السوري يتميز بإحساسه وفكره القومي وهذا ما يعزز فكرة وأيديولوجيا البعث.

* هل من خطوات لتطوير الإعلام السوري؟

- كان الإعلام في سورية محصوراً في حزب البعث والدولة ومؤخراً أصبحت أحزاب الجبهة مشاركة فيه وهو الآن في مرحلة دراسة وتطوير.

* هل بإمكان المواطن العربي السوري إصدار جريدة؟

- هناك موافقات أعطيت لجريدة مستقلة أو أكثر.

* يعني أن هذا الأمر بات مسموحاً به..

- هذا مسموح به ضمن ضوابط معينة. ما هو هدف الصحيفة؟. هذا هو الأساس. هل توجهها يخدم الخط الوطني والقومي؟. هناك قانون قديم للمطبوعات ومسموح فيه بإصدار الصحف وهو قيد التطوير، وستكون هناك ضوابط تهدف لجعل الصحافة تساهم في عملية التطوير لا أن تكون الصحيفة بدون هدف واضح أو أن يكون هذا الهدف معيقاً لعملية التطوير.

* اسمحوا لنا إبداء هذه الملاحظة.. لم نلمس مواكبة إعلامية رسمية فاعلة للازدهار الذي تتكلمون عنه وفي نظرنا فإن الإعلام الحر قد يحرك ويواكب بشكل أفضل.

- يمكن للإعلام الحر أن يحرك بشكل يساعد عملية التطوير، كما يمكن أن يحرك بشكل معاكس لها. عملية التطوير هي التطوير المنضبط وليس التطوير بدون ضوابط. قد تكون عملية بطيئة ولكن الأهم من السرعة أن تكون الخطوات مضمونة هذا أهم محور في محاور التطوير أن تكون الخطوات محسوبة بدقة ومضمونة النتائج على الأقل بأكبر نسبة من الضمان. أما أن تكون الخطوات سريعة وغير مدروسة فهذا خطر. استقرار التطوير وفاعلية التطوير أهم من سرعته. الإعلام هو جانب من جوانب دعم التطوير ولا تعني عدم مواكبته المفترضة أن مسيرة التطوير لا تتقدم.. الإعلام مهمته دعم وشرح عملية التطوير. قد يكون الدعم أضعف وهذا يؤثر ولكنه لا يمنع. محاور التطوير متعددة وليس بالضرورة أبداً أن تسير بنفس السرعة. المهم ألا تقف مكانها. وعلى كل حال الإعلام السوري يتطور ضمن الإمكانيات المتاحة.

* أحيانا الموضوع لا يكون في يد السلطة. اليوم هناك إعلام خارجي يصل إلى سورية من صحف وقنوات فضائية. مما يعني أن الانفتاح على المعلومة السلبية لم يعد قابلاً للمنع. لاشك في أن على الإعلام المحلي أن يواكب وما دام هناك انفتاح خارجي ألا يمكن أن يكون هناك مغامرة وأن تفلت الأمور من يد وزارة الإعلام؟.

- وجود الإعلام المفتوح لا يعني أن الأمور تفلت من يد وزارة الإعلام.. وإنما يدل بشكل واضح على أن الدولة عندها رغبة في أن يمتلك الشعب أدوات المعرفة ومنها الإعلام؛ وإلا لمنعت كل الصحون اللاقطة، وهذا ليس صعباً على الدولة. هذا يدل على رغبة الدولة في سورية ومنذ وجدت المستقبلات الفضائية على أن يكون هناك اطلاع لدى المواطن السوري.. لا توجد عقلية انغلاق لكي نتحدث عن انفتاح.. غير المنفتح لا ينغلق بصحافة داخلية وينفتح بصحافة خارجية وإعلام خارجي.. هناك رغبة من الدولة ولا يوجد انغلاق.. أما بالنسبة للسرعة فهذه كلمة نسبية. هل المقصود أيام، أشهر، سنوات؟. كل إنسان يفسر السرعة بالشكل الذي يعتقد. ننقل للمغامرة الواردة في سؤالك.. وأيضاً هنا كل إنسان يفسرها كما يريد.. على سبيل المثال إذا قمت بمغامرة فقد يعتبر إنسان آخر أن هذا العمل عادي ولا ينطوي على مغامرة. لكن لنفترض أنها مغامرة.. الإنسان يغامر في حالة واحدة. عندما يكون مضطراً للوصول إلى هدف معين. وفي حال لم يتمكن من الوصول إلى الهدف فهذا خطر.. نحن لسنا في هذه الحالة وبالتالي المغامرة غير مطلوبة.. النقطة الثانية.. المغامرة على مستوى الوطن خطيرة.. عندما يكون الموضوع متصلاً بتطوير على مستوى

الوطن لا يمكن أن تكون هناك مغامرة.. لذلك فكرة المغامرة في كل المجالات غير مطروحة لدينا... وحتى هذه اللحظة لا نشعر بالخطر.. صحيح أن هناك تأخراً في بعض المجالات.. نحن نطور لأننا نعرف هذا.. ولو لم يكن هناك تأخر لما طورنا ولما استعجلنا في التطوير، هناك تأخر وهناك تطوير، وهذا التطوير ضمن الإمكانيات الموجودة والزمن الممكن والسرعة الممكنة..

* مجموعة المثقفين السوريين تلتقي بصحفيين أجانب.. هل هذه الأصوات تسير مع خطابكم أم أنها أصوات ((مارقة))؟.

- أنا أول من طرح هذه الأفكار في خطاب القسم، وقد طرحتها كمنهج ولم أطرحها كشعارات استهلاكية.. بالنسبة لهذه البيانات.. رئيس الجمهورية لا يتعامل مع بلده من خلال بيانات خاصة عندما تأتي البيانات عبر أفضية من خارج الوطن وليس من داخل الوطن.. كما أنه لا يستطيع أن يأخذ برأي من يطرحون أنفسهم على أنهم نخب تتكلم باسم الشعب خاصة عندما تكون علاقة هذا الرئيس مع الشعب علاقة مباشرة لا تمر عبر أفضية محددة.. والشيء الطبيعي ألا تمثل مجموعة صغيرة تعتبر نفسها نخبة الشريحة الأوسع.. بل الطبيعي أن تؤخذ الأفكار من الشرائح الأوسع وأن تتضمن المجموعات الصغيرة تحت رأي المجموعة الأوسع، وبالتالي فالنخبة هي الشريحة الواسعة من الشعب وليس الشرائح الضيقة.. على الأقل بالنسبة للدولة.. الشيء الطبيعي أن تكون النخبة هي أوسع شريحة بالنسبة للدولة.. والخطأ أن تكون النخبة هي الشريحة الأصغر، وهي بالتالي قد تعبر عن وجهات نظر أو مصالح محدودة. وأنا من الأساس لي علاقات مع الشرائح كلها وعلاقات واسعة، ومن الطبيعي ألا نستند لما يقال من البعض هنا أو هناك. ومن الواضح أن هناك فرقاً في الأولويات المطروحة من قبل الشرائح الواسعة في مجتمعنا وما تطرحه هذه المجموعة. ومن الطبيعي أن نتوجه الدولة في التطوير إلى ما يحقق أولاً رغبة الغالبية من أفراد الشعب.. ثم.. الوطن هو عائلة وفي العائلة الواحدة عندما تكون هناك إشكالات بين أفراد الأسرة الواحدة.. عندما يكونون خارج المنزل فمن غير الجائز أن يتكلموا عن مشاكل المنزل لأنهم سيكونون عندها غير محترمين من قبل الآخرين.. وهنا نستطيع أن نتساءل... أي منزل؟.. المنزل هو سورية؟.. أم المنزل هو الوطن العربي؟.

إذا افترضنا أن الدول العربية أقرباء ضمن العائلة الكبيرة.. ومع ذلك العضو في العائلة الصغيرة لا يتكلم حتى مع أقربائه في مشاكله الخاصة.. الأفكار يجب أن تمر ضمن

أقنية محددة من خارج بلدك فمن الطبيعي ألا تهتم به.. النقطة الثانية.. هي سميت بيانات المتقنين.. وأنا لا أعرف من هم الأشخاص الذين سموا أنفسهم المتقنين.. هل هم متقنون فعلاً أم ماذا؟ لا توجد لدي معلومات.. لكن ما هو المقصود بكلمة متقف.. هي كلمة عامة إلى حد ما.. هل من يطلع على مواضيع مختلفة هو متقف؟ هل صاحب الشهادة العلمية هو متقف؟ هل من يقرأ كتباً كثيرة هو متقف؟ هل من يكتب الشعر أو القصة أو الرواية أو يعمل في الصحافة هو متقف؟ هي كلمة غير واضحة الحدود.. وعلى كل حال هذا التصنيف غير معتمد بالنسبة لي.. هناك نوعان من الأشخاص.. شخص يأخذ أو يتلقى الكثير من المعلومات ومن ثم يعيد استخراج هذه المعلومات كما هي.. وبالتالي يتحول عقل هذا الإنسان إلى مجرد مستودع للمعلومات يتلقى هذه المعلومات ويحللها لتخرج منه بشكل آخر على شكل استنتاج بعد أن تعالج وتحلل.. وبالتالي تعطي نتائج جديدة.. وهذا الإنسان له عقل يفكر وقد يكون هذا التفكير بطريقتين.. شخص يفكر ويخرج بنتائج ضارة بالوطن.. وشخص يفكر ويخرج بنتائج مفيدة للوطن.. فإذا لابد من تقسيم الناس إلى مفكر وغير مفكر.. وأيضاً نضيف إلى إمكانية التفكير إمكانية التطبيق وبالتالي ليس كل من قرأ أو كتب هو مفكراً وليس كل من فكر يستطيع أن يكتب وأن يعبر عن أفكاره.. لكن الأهم في الموضوع ماذا يستطيع أن يطبق من الأشياء التي يفكر بها أو الاستنتاجات التي يعرضها.. ولا يمكن أن يكون هناك تطبيق فعلي لهذه الأفكار إلا إذا كان هناك ابتعاد عن الرومانسية الفكرية.. ولا يمكن أن نتحقق الواقعية الفكرية إلا من خلال أشخاص دخلوا في معترك التجربة.. لذلك نحن في مسيرة التطوير نستند إلى تجاربنا السابقة ونعتمد على الأشخاص الذين خاضوا تلك التجارب.. ناجحة كانت أو غير ناجحة في مجالات التطوير المختلفة، وبالتالي نستطيع أن نبتعد عن مجال المزايدات الفكرية. نتحاشى أن تكون عملية التطوير تربة خصبة للباحثين عن الزعامات أو لراكبي الموجات المختلفة.. وبالتالي نصل إلى التطوير الذي نراه مناسباً لمصلحة الوطن.

* كيف تصلكم أصوات الشريحة الواسعة من الشعب ومقترحاتها؟.

- أنا لست بعيداً عن كل الشرائح.. وعلاقة الرئيس معها ليست علاقة مشاكل وحلول واقتراحات.. العلاقات هي علاقة تفاعل.. وهي تنشأ من تربية هذا الشخص وتفاعله منذ الصغر مع الناس.. وفي هذه العلاقة حوار مستمر يتضمن كل السلبيات والإيجابيات.. وهي

علاقة باتجاهين.. تمر بالأفنية الرسمية والأفنية غير الرسمية أي المباشرة.. وذلك من خلال بقاء رئيس الجمهورية على احتكاك مباشر مع الشعب.

* لكن هناك من لا يجروا على التكلم أمام رئيس الجمهورية..

- لو كانت الحقيقة لا تصل كاملة من الأساس فكيف عرفنا أن هناك خللاً ما، وكيف عرفنا مكان الخل وكيف أدفع باتجاه التطوير.. هل من المعقول أن أدفع باتجاه التطوير وأنا لا أعرف أن هناك خللاً ما.. إذاً كيف عرفت بالخل؟، كل هذا يتم من خلال الأفنية الرسمية ومنها الصحافة.. وعلاقتي بالمواطنين بالإضافة إلى أنك في مراحل حياتك تعيش الخل بشكل مباشر..

* ما تعليقكم على ما قيل حول موضوع اعتبار هؤلاء المثقفين عملاء لسفارات أجنبية؟

- لنناقش هذه النقطة بشكل موضوعي ومجرد.. وبغض النظر عما قيل، وعن الحالة التي تصدها في سؤالك.. في كل المجتمعات هناك الأبيض وهناك الأسود، وهناك حسنو النية وسيئو النية، وبالتالي لا نستطيع أن نقول عن أي وصف إنه يوجد في مجتمع يخضع لاحتمالات المختلفة، وبالتالي لا نستطيع في كل الأحوال أن نقول إننا أمام حالة مطلقة.. هذا يمكن أن نقول إن كل الناس عملاء؟ هذا مستحيل.. هل يمكن أن نقول إن كل من يطرح فكرة ظاهرها إيجابي هو وطني؟ أيضاً هذا مستحيل.. أي أننا عندما نحكم على أي قضية بالمطلق فحكمنا هو حكم خاطئ لأن كل الاحتمالات واردة.. وبالتالي فإن تعميم أي وصف على كل الناس مرفوض، ولكن هذا لا يعني أنه لا توجد استثناءات.. ولكن بغض النظر عن الأوصاف التي أشرت إليها في سؤالك.. يمكن أن ننظر إلى الموضوع بطريقة أخرى.. عندما يكون هناك قضية معروضة أمام القضاء على شكل جنائية أو جنحة وتمس مجموعة من الأفراد... يستطيع القضاء أن يتعامل معها من خلال النية.. كأن تقول إن القاتل عن قصد يعاقب بغير عقوبة القاتل عن غير قصد.. أما على مستوى الوطن فالمعالجة تختلف.. فعندما تكون نتائج أي فعل تمس الاستقرار على مستوى الوطن فهناك احتمالان.. احتمال أن يكون الفاعل عميلاً يخرب لصالح دولة ما أو أن يكون إنساناً جاهلاً ويخرب من دون قصد.. النتيجة أن الإنسان في كلتا الحالتين يخدم أعداء بلده.. وهنا في هذه الحالة أي على مستوى الوطن يكون التعامل مع النتيجة مباشرة.. وهنا يتحمل الفاعل المسؤولية كاملة بغض النظر عن النيات والخلفيات.

معنى المجتمع المدني:

* كيف تنظرون إلى مصطلح ((المجتمع المدني)) المتداول بشكل واسع في سورية؟.

- هناك خلط بين مفهوم المجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المدني.. المجتمع المدني هو مجتمع حضاري نشأ عن تراث الحضارات عبر مئات أو آلاف السنين.. وسورية لها تاريخ يمتد لأكثر من ستة آلاف عام من التاريخ الحضاري.. والقول إننا نريد أن نبني مجتمعاً مدنياً يعني بأننا نريد أن نلغي كل هذا التاريخ لنبدأ بتاريخ جديد.. طبعاً هذا غير واقعي بل خيالي عدا عن أنه يعني رفضاً لهذا التاريخ ومحاولة للخروج منه.. ومن يحاول إخراج نفسه من تاريخه فهو يخرج نفسه من الحاضر ومن المستقبل.. أما مؤسسات المجتمع المدني فهي شيء مختلف وهي موجودة في سورية وقد لا يكون ذلك بالشكل المثالي.. ولكن هذا ليس جوهر الموضوع.. الشيء الأساسي أن هذه المؤسسات ليست بديلة عن مؤسسات الدولة كما يطرح البعض، ولا يجب أن تكون سابقة لها في البناء.. بالعكس هي لاحقة لها وداعمة وهي تستند عليها ولا تبنى على أنقاضها.. لا يمكن الحديث عن مؤسسات مجتمع مدني سليمة ومكتملة دون التأكيد على إكمال بناء مؤسسات الدولة.. وبما أننا طرحنا ضرورة القيام بعملية إصلاح المؤسسات وتعزيز الفكر المؤسساتي ف تطوير مؤسسات المجتمع المدني يجب أن يأتي في مرحلة لاحقة والتالي هي ليست من الأولويات بالنسبة لنا.. وعلى كل الأحوال.. المجتمعات تتطور في سياقها الطبيعي وليس من خلال مصطلحات يفترضها البعض ويريد أن يجعل منها قوالب صغيرة يحشو فيها مجتمعات كبيرة فيعيق حركتها ويدفعها للضمور.. المصطلحات لا تنتج مجتمعات، بينما المجتمعات هي التي تنتج المصطلحات المناسبة لها وتعطيها شكلها ومضمونها الذي يتناسب مع ظروفها المختلفة بحيث تكون مرنة لتتماشى مع حركة هذا المجتمع..

* المتابع للبيانات المطروحة في الإعلام الخارجي يلفتة التركيز على انتقاد الحقبة الماضية في تاريخ سورية منذ وصول حزب البعث إلى السلطة في العام ١٩٦٣، ومروراً بعهد الرئيس حافظ الأسد... لماذا لم نسمع رداً؟

- طبعاً السلبيات وانتقادها هو من طبيعة الحياة، وبالتالي يستطيع الإنسان أن ينتقد أي مرحلة من تاريخ أي مجتمع. أما عندما يريد شخص ما أن يخص مرحلة بكل السلبيات ويحملها مسؤولية كامل الخلل دون غيرها من المراحل فلا بد من أنه قد قام بإجراء مقارنة مع المراحل التي سبقتها أو أتت بعدها. واستنتج بأنها الأسوأ بين المراحل التاريخية الأخرى..

لو طبقنا هذا المبدأ على ما يزعمه البعض من أن العقود الأربعة الماضية من تاريخ سورية كانت مسئولة عن كل سلبيات الحاضر ومشاكله وقمنا بإجراء تلك المقارنة مع المراحل التاريخية التي سبقتها لوجدنا بأن العقود الأربعة قد طبقت بمرحلتين أساسيتين.. الأولى مرحلة الانقلابات والثانية مرحلة الاحتلال.. ويبدو أن هؤلاء يفضلون لبلدهم مرحلتين الانقلابات والاحتلال على مرحلة الاستقرار التي بدأت عام ١٩٦٣ وتعززت في عام ١٩٧٠ واستمرت حتى اليوم، ولكنهم خجلوا من قول ذلك صراحة فعبروا عنه بصيغة أخرى.

أما لماذا لم ترد الدولة فلأنها تعتمد على وعي الشعب وحسه الوطني.. الذي تنبّه إلى أن أصحاب هذا الطرح هم مجموعة باحثين عن مواقع على خريطة الزعامة، ونحن اليوم لا نحمل في أيدينا سوى خريطة البناء والتطوير، وفيما يخص مرحلة الرئيس حافظ الأسد فإنجازات تلك المرحلة ووفاء سورية لها ولقائدها أكبر من أن ترد عليهم.

*** هل من الممكن أن تعيدوا النظر فيما بدأتموه؟**

- من الطبيعي أن نسلك طرقاً متعددة في المجالات المختلفة للتطوير. وحين نشعر أثناء مضينا قدماً في أحدها بأننا في مواقع قد تضر بمسيرة التطوير فمن الطبيعي أن نتوقف ونعيد مراجعة الواقع، وعندها لا بد أن نقرر هل نتابع المضي في هذا الطريق أم نغير الاتجاه أم نعود ونخرج منه ونسلك طريقاً آخر.. ولكن طبعاً القنوات لا تتغير.. قد تكون هناك طرق أكثر فائدة وأقل مخاطر.. إذا حصل أي إجراء معين فهو تغيير في الأسلوب وليس في القناة.

*** ما هي حدود الافتتاح التي ترونها؟**

- هناك مستويان: الأفقي وهو محدد بحدود الوطن، والعمودي وهو محدد بأمن واستقرار الوطن.. وبالتالي تحت سقف استقرار الوطن وضمن منهج التطوير كل شيء مسموح.. عدا عن ذلك.. ستقف الدولة بعزم بوجه أي عمل يؤدي لإحداث خلل يضر بالمصلحة العامة.

*** ماذا عن التطوير الاقتصادي..؟ ألا يستدعي السرعة أو المغامرة لكي تكون سورية في مصاف الدولة المتقدمة؟ أين بشار الأسد في الاقتصاد؟ وأين الخطوط الحمراء والخضراء..؟ أين الافتتاح في المصارف والجمارك مثلاً..؟**

- الخطوط الخضراء إذا صح هذا التعبير تأتي ضمن الازدهار الاقتصادي، وهي كلمة واضحة لها محوران أساسيان زيادة فرص العمل ورفع المستوى المعيشي للمواطنين بشكل عام، وكلاهما يتحقق على أرضية التوزيع العادل للدخل وكل ما يحقق هذين الهدفين أو المحورين هو منهج تدعّمه الدولة.

* أين الانفتاح مثلاً في المصارف والجمارك؟.

- منهجنا لا يحدد بالانفتاح أو الانغلاق بل يحدد بالتطوير.. أما الانفتاح والانغلاق فهما أداتان قد تخدمان أو تعرقلان التطوير بحسب المجال أو الظرف.. فإذا كان التطوير الاقتصادي هو محور النقاش الأساسي اليوم في سورية وله الأولوية وضمن التطوير في هذه الأولوية لا توجد حدود للتطوير في أي مجال.

* بعد الإجراءات التي اتخذت.. هل ظهرت نتائج لها أم أنه من المبكر اليوم الحديث عنها؟.

- بعض الإجراءات التشريعية أو غيرها تظهر نتائجها سريعاً بعد إقرارها والبعض الآخر تكون نتائجه متأخرة.. ولكن أغلب التشريعات التي صدرت حتى الآن الغرض منها تهيئة أرضية صلبة للانطلاق. وهناك إجراءات وتشريعات أخرى مهمة ما زالت قيد الدراسة أو قيد النقاش في المؤسسات المختلفة داخل الدولة وخارجها وأحياناً النقاش يستغرق وقتاً طويلاً يؤخر بعض الإجراءات. ولكننا نسعى دائماً لكي نشارك أكبر عدد ممكن من الأشخاص والجهات حتى يحقق أي إجراء مصلحة الوطن، وكل هذه القوانين سيكون لها تأثير على المجتمع بشكل عام وصدورها من دون دراسة معمقة قد يكون له تأثيرات سلبية واسعة النطاق وهذا ما نحاول أن نتحاشاه دائماً.

* أنتم حذرون جداً أم متفائلون؟

- نحن واقعيون جداً.. وحذرون مما هو بعد الواقع.. أي المستقبل. فالمستقبل لم يصبح واقعاً بعد.. الواقع هو الحاضر.. ومن الطبيعي أن يكون الإنسان حذراً من المستقبل إلى أن يصبح واقعاً عندها يتعامل مع هذا الواقع بثقة.

* ارتبطت صورة الدكتور بشار الأسد قبل تسلمه السلطة بمكافحة الفساد. ثم لمسنا أن هذه العملية تراجعت إن لم نقل قد توقفت.

- على أي أساس تقول إن مكافحة الفساد متوقفة أو مستمرة؟.

* العناوين والأسماء..

- كأنتي أفهم من هذا الكلام أن مكافحة الفساد تكون موجودة إذا كانت هناك أسماء معروفة يحاسب أصحابها. وإذا كان هناك أشخاص مخطئون غير معروفين يحاسبون فهذا يعني بأن مكافحة الفساد متوقفة.. طبعاً هذا الكلام غير منطقي.. عملية مكافحة الفساد هي عملية مستمرة من خلال وجود مؤسسات مهمتها متابعة الخلل في المواقع المختلفة في الدولة.. هذه المؤسسات المسؤولة عن متابعة الفساد هي مؤسسات كغيرها من المؤسسات فيها الأشخاص ولها قوانين.. أحياناً يكون هناك تفعيل في عمل هذه المؤسسات وأحياناً يكون هناك ضعف في أدائها ؛ وبالتالي هي كغيرها من المؤسسات بحاجة إلى تفعيل وتطوير مستمرين لكي تبقى مهمتها الأساسية وهي مكافحة الخلل الموجود في الدولة مستمرة.

النقطة الأخرى: مكافحة الفساد لا تأتي من خلال ملاحقة الأشخاص وإنما تأتي من خلال ملاحقة القضايا. وضمن هذه القضايا يكون هناك أشخاص مخطئون بدرجات مختلفة يحاسبون من خلال قضية محددة.. أي أن المبدأ هو الوصول إلى الأشخاص من خلال قضايا لا الوصول إلى القضايا من خلال أشخاص كما يظن البعض، فهذا مفهوم خاطئ.. ثم إن عملية مكافحة الفساد لا تقوم فقط على المحاسبة. فمن لا يرى من مكافحة الفساد سوى المحاسبة هو كمن لا يرى من السياسة سوى الحرب.. المحاسبة هي الحل الأخير في المكافحة وقد تكون الجانب الإصعافي في الحالات الطارئة لكن مكافحة الفساد الحقيقية عملية منهجية فيها محاور مختلفة منها على سبيل المثال تحسين الأنظمة الإدارية التي لا تسمح للإنسان أن يرتكب أي خطأ في عمله أو لنقل إن هذه الأنظمة تخفف هذا الخطأ إلى الحد الأدنى ؛ وبالتالي تسمح للإنسان أن يرتقي في أدائه ولا تسمح له بالانحدار، وهي بالتالي تحمي المؤسسة من هذا الانحدار. أيضاً تحسين الوضع الاقتصادي للعاملين في الدولة محور مهم جداً.. وهناك محاور مختلفة أخرى أهمها على الإطلاق الأخلاقيات التي يغذى بها الإنسان في منزله.... فما معنى أن يوضع شخصان في ظروف مهيأة تماماً لكي يكونا فاسدين فيفسد الأول ولا يفسد الثاني؟، وعندما لا تتوفر العوامل المختلفة لابد من المحاسبة التي ستكون في هذه الحالة عاملاً مؤقتاً لمكافحة الفساد وليست عاملاً دائماً ولكي نعمل للمكافحة الدائمة أو المديدة للفساد لابد من توفر كل العوامل الأخرى.. ولكنني أؤكد أن عملية مكافحة الفساد مستمرة ولن تتوقف ولا يجوز أن نتوقف لأن الفساد كما أقول دائماً موجود بوجود المجتمعات والمصالح.

* يتردد أن هناك عدم تجانس بين بعض أصحاب القرار في منهج التفكير وفي التعاطي مع القضايا المطروحة.

- عدم التجانس في منهج تفكير بعض أصحاب القرار إن وجد فقد يتسبب في مشكلة عندما لا يكون هناك من يربط بين أفكارهم المختلفة أو المتناقضة، وهذا الربط يكون من خلال المستوى الأعلى المباشر الذي يكون من مهامه أن يجمع كل تلك الأفكار بهدف الخروج بالقرار الملائم ؛ وبالتالي فإن أهمية عدم التجانس في حال وجود مستوى أعلى كفاء هي تنوع الأفكار الذي يمكن أن نعتبره المحفز لاستنباط أفكار جديدة، وهذا أساس التطوير فإذا ليست النقطة الأساسية هي وجود أو عدم وجود التجانس، بل هي وجود من يدير مجموعة من الأشخاص سواء تجانسوا أم لم يتجانسوا وهذه الفكرة تصح في جميع مستويات الإدارة.

* حين تسلمتم الرئاسة كان هناك حديث عن تغيير حكومي.. أين أصبح هذا التغيير؟.

- أي تغيير يجب أن يكون له هدف ونتائج معروفة تخدم هذا الهدف وكل تبديل في الدولة سيتم عندما تكون هناك ضرورة وفي الوقت المناسب.

* يبدو واضحاً أنكم تؤثرن المباغته عند اتخاذ القرارات خاصة الكبيرة منها.. فهل عاملاً المباغته يحول هنا دون الكشف عن تغيير حكومي مرتقب؟.

- نحبز في سورية أن نترك للأفعال أن تتحدث عن نفسها. من الممكن أن نناقش في الإعلام المبادئ والنهج والتوجهات بينما لا نناقش القرارات إلا بعد صدورها لأنها تكون قد أصبحت واقعاً.

"تجميد" نشاط المنتديات

بعد طلب السلطة "موافقة مسبقة" (١٦١)

تعطلت مناقشات عدد من المنتديات الثقافية، بعدما طلبت السلطات السورية من المثقفين الحصول على ((موافقة مسبقة)) قبل عقد أي منها، فيما يبدأ اليوم (١٧ / ٢ / ٢٠٠١) ١٧ من أعضاء القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم بـ((حملة مضادة)) في أوساط الجامعات للمواقف التي أبداهها المثقفون أخيراً.

وقال أحد المثقفين إن وقف المنتديات تزامن مع ((حملة شنها عدد من خطباء المساجد، إذ أن أحد الأئمة في طرطوس شبه دعاة المجتمع المدني بالمطالبين بالزواج المدني)).

وصرح مثقفون وناشطون سياسيون بأن ((السلطات الأمنية المعنية طلبت من منتديات مدن حمص وطرطوس وبانياس وحلب الحصول على موافقة مسبقة قبل عقد أي ندوة، مما أدى عملياً إلى تأجيل أمسية منتدى حمص للحوار)).

وقد أبلغ مسئولون أمنيون من منظمي الندوات أنهم يفضلون أن يُقدم طلب ترخيص لأي ندوة قبل أسبوعين من عقدها لتبته قيادة البعث، ولم يعارض بعض المثقفين أن ((تكون علاقتنا مع وزارة الثقافة أو الإعلام وليس مع أي جهة أخرى)).

(٢) الحياة، (لندن)، ١٧ / ٢ / ٢٠٠١.

وإذ تطرح هذه الإجراءات أسئلة عن مستقبل هذه المنتديات التي ظهرت كالفطر، في الأشهر الأخيرة وأطلقت مطالب جريئة من دون حصولها على أي موافقة رسمية، قال النائب المستقل رياض سيف ((كعضو مجلس شعب أمارس حقي وواجبي بالتواصل مع المواطنين في بيتي ووضعي مختلف عن الآخرين)).

وكان منزل الإسلامي مظهر جركش في حي جوبر قرب دمشق، شهد آخر النشاطات حيث تحدث الدكتور عارف دليلة وناقش عدداً من ((البعثيين)). كما استضاف المحامي خليل معتوق الإسلامي جودت سعيد للحديث عن ((الإسلام وحقوق الإنسان))، وكان الروائي نبيل سليمان، علق أعمال منتدى اللاذقية الثقافي بعد تعرضه لاعتداء من شخصين مجهولين.

**عبد القادر قدورة يرفع الحصانة عن
النائب المستقل رياض سيف
ويسمح بتحريك دعوى النيابة العامة ضده^(١٦٢)**

رفع رئيس مجلس الشعب السوري عبد القادر قدورة الحصانة عن النائب المستقل رياض سيف لتحريك دعوى النيابة العامة ضده.

واستخدم قدورة المادة الحادية والعشرين من النظام الداخلي لمجلس الشعب لرفع الحصانة ((الجزئية)) عن النائب المستقل رياض سيف، دون أخذ موافقة أعضاء المجلس.

وتجيز المادة الأنفة الذكر لقدورة رفع الحصانة عن نائب ما إبان عطلة المجلس الدستورية، على أن يبلغ أعضاء المجلس في أول جلسة قادمة، وأبلغ قدورة البرلمان السوري باستخدامه المادة الأنفة الذكر لتحريك الدعوى من قبل النيابة العامة ضد سيف، دون أن يذكر طبيعة الدعوى.

وهذه هي المرة الثانية التي يستخدم فيها قدورة المادة ٢١ في غضون عشرين يوماً عندما أبلغ البرلمان في الجلسة الأولى من الدورة الاستثنائية المنعقدة في الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ برفع الحصانة عن أربعة نواب، منهم ثلاثة بعثيين،

^(٤)الزمان، (لندن)، ١٩ / ٢ / ٢٠٠١.

رئيس اتحاد الفلاحين مصطفى العايد ونائبه محمد ميهوب وعضو المكتب التنفيذي رفيق درويش، ورفع الحصانة عن المحامي معاوية عبد الواحد.

وأعلم قدورة البرلمان بقراره السماح بتحريك دعوى النيابة العامة ضد النائب، والذي كان غائباً عن حضور الجلسة.

ونفى سيف علمه بموضوع الدعوى، مشيراً إلى وجود ((أهداف سياسية)) وراء ذلك، بعد قيامه بالإعلان عن نيته تأسيس حركة السلم الاجتماعي، والتي شارك بعثيون مؤخراً في الرد على ورقة المبادئ التي كتبها سيف بنفسه، في منتدى الحوار الوطني في منزله في صاحبة أشرفية صحنايا بالقرب من دمشق.

وأسس سيف منتدى الحوار الوطني، على خلفية نيته تأسيس جمعية باسم ((أصدقاء المجتمع المدني)) سرعان ما ألغي التأسيس لاعتبارات قانونية، إلا أن سيف كان أحد الموقعين على بيان الألف الخاص بالوثيقة الأساسية للمجتمع المدني.

يشار إلى أن سيف تحدث أمام جمع غفير في منتدى الحوار الوطني عن تهديد قدورة بقتله ((بعد أن أجرى مداخلته في البرلمان حول تقرير لجنة الموازنة))، إلا أن النائب ((البعثي)) أحمد قرنة ذكر في صحيفة ((تشرين)) تحت عنوان ((لقطات ومناقشات برلمانية)) أن التهديد ((لا أساس له))، وأنه ((أمر لم يحدث قط))، ولم تصل الأمور ((إلى حدود التهديد بالقتل)).

وعبر بعض أعضاء مجلس الشعب عن اعتقادهم أن وراء تحريك الدعوى ضد سيف تشكيله مؤخراً حزباً باسم حركة السلم الاجتماعي طالب فيه بـ((إلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وجميع المحاكم الاستثنائية))، و((تشكيل جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد ينسجم مع الاحتياجات الراهنة والمستقبل المنظور، يُطرح على استفتاء شعبي))، و((يشكل الحكومة الطرف السياسي الذي يملك الأكثرية في مجلس الشعب))، و((انتخاب المجالس المحلية بالاقتراع الحر وانتخاب المحافظين بالاقتراع الحر والمباشر، واعتماد مبدأ اللامركزية عبر توسيع صلاحيات مجالس المدن والبلدات)).

ورأى آخرون أن سبب دعوى النيابة العامة هي اتهامه بجمع أموال، دون توضيح أسباب تأخر قيام الداعين برفع دعواهم، ودون الإشارة إلى أسمائهم.

خدام يتهم مثقفي المنتديات السياسية بـ "استغلال الحرية ضد أمن المجتمع" (١٦٣)

انتقد نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في لقاء مع الأطر القيادية لحزب البعث في جامعة دمشق المنتديات والبيانات التي تتحدث عن الديمقراطية والحرية. وأكد أنه ((لم يكن المقصود منها لا الديمقراطية ولا الحرية ولا رفع الأحكام العرفية)). بل اعتبر أنها تجاوزت ((الخطوط الحمراء)).

وأضاف خدام ((أن القيادة أعطت فرصة ستة أشهر، لكن هناك خطوفاً حمراً هي أمن المجتمع واستقراره))، وتابع ((هناك فرق بين الحرية واستغلال الحرية ضد أمن المجتمع والدولة)).

وحمل نائب الرئيس السوري على أصحاب البيانات التي تطلب بمزيد من الحرية وإجراء انتخابات ديمقراطية، وهي بيانات تحمل خصوصاً تواقع مثقفين ومحامين يشاركون في هذه الندوات.

ورأى خدام أن ((الهدف هو إشغال سوريا في وقت تواجه فيه الصراع العربي - الصهيوني))، مضيفاً ((أنا لا أقول إنهم عملاء، لكن طريق جهنم معبد بأصحاب النيات الحسنة إذا كانت نياتهم حسنة)). إلى ذلك ربط خدام طرح مسألة ((الفسيفساء السورية)) والأقليات في سوريا بما تطرح الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية حول حق الأقليات في تقرير المصير بغية تفكيك دول العالم الثالث. وأكد نائب الرئيس السوري أن مثل هذه

(٥) الكفاح العربي، (بيروت)، ١٩ / ٢ / ٢٠٠١.

الدعوات ((لم تأت عن حسن نية، وأنه إذا كان صاحبها جاهلاً فإن من كتبها يعرف ما تعني هذه العبارة وماذا تخفي)).

من جهة ثانية، رأى خدام ضرورة ألا يتحول الجهاز الحزبي إلى جهاز إداري، وعدم انغماس الحزبين في العمل اليومي بالسلطة، وتطرق إلى بعض الجوانب السلبية في المسألة الاقتصادية والخلل الموجود بين الموارد والإنفاق ودعا إلى اعتماد مفاهيم جديدة في هذا المجال، مؤكداً ضرورة أن يترافق الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح الإداري وبالإصلاح في مجال القضاء.

وأضاف نائب الرئيس السوري ((لدينا آلية عمل سياسي سنطورها ولكن لن نستبدل منها آليات أخرى قبل أن يتأمن أمن الطعام والعمل للناس إذا استغرق هذا سنة أو سنتين أو ثلاثاً فهي ليست مشكلة، مؤكداً أن دمشق لا تريد أن تحنو حذو روسيا، حيث أدت الإصلاحات إلى فقر عام)).

وفي موازاة ذلك أبلغت السلطات السورية المسؤولين عن المنتديات المحلية ضرورة الحصول على موافقة رسمية قبل انعقاد أي ندوة سياسية. وفي هذا السياق قال نجاتي طيارة وهو باحث اجتماعي يساهم في تنظيم منتدى حمص للحوار ((إن السلطات استدعتنا وأبلغتنا ضرورة الحصول على موافقة من أجل انعقاد الندوات)).

وأضاف ((علينا تقديم طلب للحصول على الإذن قبل ١٥ يوماً من انعقاد الجلسة مع تقديم أوراق المحاضرة وانتظار الموافقة)). وأشار إلى أنه ألغى بعد إبلاغه بذلك ((محاضرة تتناول موضوعاً اجتماعياً)).

وبالتزامن مع طلب السلطات، أعلن النائب السوري رياض سيف أن رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة وافق على تحريك دعوى قضائية ضده لاستجوابه بتهمة ((الطعن بالدستور)).

وأوضح سيف أن الشكوى (لها علاقة ببيان حركة السلم الاجتماعي). الذي نشره في الحادي والثلاثين من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ معدداً فيه مبادئ الحزب السياسي الذي ينوي تشكيله. واعتبر سيف، وهو رجل أعمال في الخامسة والخمسين من العمر، الدعوى ضده بمثابة (عملية تخويف) لكي يغلق المنتدى الذي يعقده بمنزله في صحنيا قرب دمشق.

ويدعو البيان الذي تلاه النائب خلال ندوة أسبوعية ينظمها بمنزله إلى ((تشكيل جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد يطرح على استفتاء شعبي)).

ريح باردة على ربيع دمشق الخجول^(١٦٤)

قال النائب السوري رياض سيف المعروف بمواقفه المعارضة لحزب البعث الحاكم، إن مجلس الشعب أذن للقضاء باستجوابه بتهمة ((الطعن بالدستور))، وقال سيف إن ((رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة وافق على تحريك دعوى قضائية ضدي بتهمة أنني طعنت بالدستور))، وأضاف أن الشكوى ((لها علاقة ببيان حركة السلم الاجتماعي)) الذي نشره في الحادي والثلاثين من كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ معدداً فيه مبادئ هذا الحزب السياسي الذي ينوي تشكيله، ويدعو البيان الذي تلاه النائب خلال ندوة أسبوعية ينظمها في منزله إلى ((انتخابات حرة وفرص متساوية لجميع الأحزاب والقوى السياسية)) وإلى ((استقلال السلطة القضائية)) و((الفصل بين السلطات)). ويقترح البيان أيضاً ((تشكيل جمعية تأسيسية تعمل على صياغة دستور جديد للبلاد يطرح على استفتاء شعبي)).

واعتبر سيف الدعوى ضده بمثابة ((عملية تخويف)) لكي يغلق المنتدى الذي يعقده في منزله في صحنايا قرب دمشق، وتزامنت الدعوى على سيف مع قيام السلطات السورية بإبلاغ المسؤولين عن المنتديات المحلية ضرورة الحصول على موافقة رسمية قبل انعقاد أي ندوة سياسية.

^(١٦)الاتحاد، (أبو ظبي)، ١٩ / ٢ / ٢٠٠١.

وقال حبيب صالح في طرطوس ((تبلغنا بضرورة إبلاغ المحافظ بمادة المحاضرة واسم المحاضر واسم صاحب المنزل وموقع المنتدى وأسماء المشاركين)). وأضاف ((إن هذه المطالب شيه تعجيزية وخصوصاً طلب أسماء المشاركين لأن المنتديات مفتوحة للجميع)). وأشار صالح إلى أن ((هناك اثنين أو ثلاثة منتديات أخرى تبليت هذا التعميم)).

ومنذ بضعة أشهر، تضاعف عدد الندوات التي تعقد في المنازل وتتناول بنوع من الحرية مسائل سياسية، عبر أنحاء البلاد وتقوم بتنظيمها خصوصاً مثقفون، ورجال أعمال يطالبون بمزيد من الحرية.

رياض سيف يتوقع أن يطوى ملفه بعد استجوابه قضائياً^(١٦٥)

عبر النائب المستقل رياض سيف عن قناعته بأن ملف التحقيق الذي تم فتحه أخيراً معه بحجة تعمدته خرق الدستور السوري اقترب من نهايته، وبدأ كأنه آيل إلى الإغلاق، مؤكداً أن ما تعرض له ليس إلا خطأ مطبعياً قامت به جماعة موتورة، وترك آثاره السلبية على البلاد داخلياً وخارجياً.

وقال سيف إنه ذهب إلى قاضي التحقيق الأول في محكمة الجراء مروان اللوجي بناء على دعوة تلقاها سابقاً، ووجه إليه بعض الأسئلة حول ما أسماه ((مبادئ أولية للحوار)) لحزب ((حركة السلم الاجتماعي)) الذي أعلن أنه سيعمل على تأسيسه بعد إصدار قانون جديد للأحزاب مؤكداً أن جلسة استجوابه تمت ((بكل أدب واحترام ومن دون أي إزعاج)).

وكان قاضي التحقيق الأول طلب من رئيس مجلس الشعب عبد القادر قدورة في الخامس عشر من شباط (فبراير) ٢٠٠١ السماح بتحريك دعوى قضائية ضد سيف، وهو الأمر الذي وافق عليه قدورة، وأعلنه على المجلس في أول اجتماع له بعد انتهاء عطلة. وأكد سيف أن الأسئلة ((كانت في إطار المتوقع وتمحورت حول ورقة مبادئ حزب ((حركة السلم الاجتماعي)).

^(٧)الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/٣/٦.

وعن المواضيع التي أثارها قاضي التحقيق معه، قال ((كانت عبارة عن مجموعة أسئلة الأولى حول الفئة المحدودة جداً التي احتكرت كل شيء في البلاد. فرددت عليه بالقول إن هذه الفئة معروفة لدى الجميع ونحن نعرف منهم حالياً اثنين هما رئيس الوزراء السابق المننحر محمود الزعبي، ونائبه للشئون الاقتصادية سليم ياسين، أما الباقيون فسيظهرون تبعاً)).

وعن السؤال الثاني قال ((كان حول خرق الدستور السوري عبر المطالبة بتعديل المادة الثامنة التي تؤكد أن حزب البعث قائد للدولة والمجتمع. ورددت عليه بالتأكيد أنه لا يوجد هناك أي خرق للدستور، فما تقدمت به ليس إلا ورقة مبادئ للحوار والدراسة، ونقترح تشكيل لجنة أو هيئة لصياغة دستور جديد خصوصاً أن مرور ٣٠ عاماً على عمر الدستور يفرض علينا إجراء بعض التغييرات المتوافقة مع العصر)).

أما السؤال فكان كما أوضح سيف عن ((الكاريزما الشخصية والجهة التي أقصدها؟، فرددت أنني أعني بها الرئيس الراحل عبد الناصر ولا أحد غيره، وإن بدا غير ذلك في نص ورقة المبادئ، فمرده إلى عدم وجود أدوات التقطيف في مواقعها الصحيحة، إضافة إلى أن شهادة البكالوريا التي أحملها هي علمية)).

والسؤال التالي كان عن أن ((ورقة المبادئ تثير النعرات الطائفية بين السوريين فقلت، إن هذا السؤال لا أريد فيه الدفاع عن نفسي وما أطلبه هو أن تقرأ الورقة وتسجل الفقرات التي تقول إن رباط المواطنة هو أمر مقدس في الإطار الذي يقبله الجميع إضافة إلى أمور أخرى واضحة جداً من قبيل أن المواطنة يجب أن تكون بعيداً عن الطائفية والعشائرية والعائلية والمناطية)).

وأكد سيف أن آخر الأسئلة التي وجهت إليه كانت عن الاجتماعات التي عقدها في منزله تحت مسمى منتدى الحوار الوطني، وهي كانت ذات صبغة سياسية، وصدرت عنها بيانات سياسية فرددت ((أن هذا شيء طبيعي على أي عضو في مجلس الشعب وإلا ماذا أعمل؟ وأنا أمتن السياسة كعضو في المجلس وهو حق مقدس عبر الدستور)).

وعبر سيف عن اعتقاده بأن ((الدعوة للحركة ضده وصلت إلى نهايتها وسيتم طي الملف لاحقاً، موضحاً أن ((الإجراءات اللاحقة ستقتصر على إقفال هذا الملف أو تحريك

الدعوى بعد رفع نتائج التحقيق إلى النائب العام أمام محكمة الجزائية، وهو احتمال مستبعد)).

وعن السبب الذي دفع إلى تحريك الدعوى ضد سيف في المحكمة الجزائية، رد النائب المستقل أن ((الخيارات الأخرى في اتجاه المحكمة الدستورية أو محكمة أمن الدولة كانت ستسيء إلى صورة البلاد أكثر، كما أنها كانت محاولة تهدف إلى عدم التصعيد))، مؤكداً أن ما حصل ليس إلا خطأ مطبعياً صدر من جماعة مواتورة أرادوا أن يقوموا بها في آخر لحظة لكنه ثبت نهاية أنه لا يوجد أي شيء يدينني فأنا عضو في مجلس الشعب أمارس مهامى بحكم وجداني وواجباتي)).

وعن رأيه بما نشرته صحيفة ((الثورة)) الرسمية بأن ((ربيع دمشق لم ينته)) قال سيف ((أعتقد أن هناك خطأين كبيرين حصلا: الأول في إغلاق المنتديات، والثاني في تحويلي ببساطة إلى القضاء وما فهمته من افتتاحية ((الثورة)) أن عملية تحول جديد بدأت لتصحيح ضرر لحق بالبلاد على المستويين الداخلي والخارجي، وهي أيضاً محاولة لإعادة الثقة إلى المنقذين بمواصلة عملية الإصلاح وإعادة الفسحة الديمقراطية إلى زخميها)).

ونفى سيف أن يكون قاضي التحقيق وجه إليه أي أسئلة عن علاقاته بآخرين داخل أو خارج سورية.

وكان سيف قال في ورقة المبادئ التي أعلن فيها عن نيته إقامة حزب ((حركة السلم الاجتماعي)) إن ((نشوء الأحزاب السياسية في تاريخ سورية المعاصر ارتبط بهيمنة فئات اجتماعية محددة اعتبرت الحزب السياسي وسيلة لتحقيق مصالحها على حساب الفئات الأخرى، وتبنى بعض هذه الأحزاب خطاباً عقائدياً جامداً لم تمتلك المرونة لتجديده. مما جعل نشاطها يقتصر على فئة اجتماعية محددة، ويبقى عاجزاً عن استقطاب الفئات الأخرى، ولا يعبر عن مصالح المجتمع ككل، الأمر الذي أدى إلى تهميش وإقصاء أغلب فئات المجتمع السوري عن النشاط السياسي)).

وقال سيف في ورقته تلك أيضاً ((قد ينطبق ذلك بدرجة أقل على فترة الصعود القومي والتي تميزت بظهور الكاريزما الشخصية للزعيم على حساب المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية وأدى استئثار حزب الزعيم بالسلطة كقائد للدولة والمجتمع. الأمر الذي انتهى إلى انفراد حزب البعث العربي الاشتراكي بالسلطة معطياً نفسه حق قيادة الدولة

والمجتمع من خلال خطاب قومي يحمل في طياته نزعات يسارية ليقصي عن ساحة العمل السياسي كل التيارات الأخرى مما حجب عامل المنافسة الضروري لتحريض المجتمع على إعادة بناء نفسه بما ينسجم مع المتغيرات وضرورات المرحلة الجديدة)).

وذكر أيضاً أن الشعب السوري يمتاز بتعددية عرقية ودينية، لكون سورية مهداً للأديان السماوية والحضارات القديمة، كما أنها كانت على مدى التاريخ حضناً وملاذاً لمهاجرين لجأوا إليها هاربين من ظلم لحق بهم في بلدانهم وأوطانهم للعيش الهانئ والرزق.

بيان حول إغلاق "منتدى الحوار الوطني" (١٦٦)

((هناك البعض الذي فقد الشعور بالمسؤولية فقصر أو أهمل أو أساء، والدولة لا تستطيع النهوض في ظل استمرار مثل هذه الحالات)).

((إن تطوير العمل في أجهزة الدولة ومؤسساتها بات ضرورة ملحة ومسئولية وطنية حتى لا تتسع الفجوة بيننا وبين الآخرين)).

هذه العبارات التي وردت في كلمة الرئيس الراحل الموجهة لمجلس الشعب في ١١ / ٣ / ١٩٩٩، كانت نقطة البدء في إطلاق عملية الإصلاح التي وقعت مهمة إنجازها في النهاية على كاهل الرئيس بشار الأسد، الذي أكد عليها من خلال برنامجه الإصلاحي الذي تضمنه خطاب القسم مؤكداً فيه أنه ((لا يبني المجتمع ولا يتطور ولا يزدهر بالاعتماد على شريحة أو جهة أو مجموعة، بل يعتمد على تكامل عمل الكل في المجتمع الواحد))، كما أكد في الخطاب نفسه على ضرورة توفير مجموعة من قيم الإصلاح تلخص: بتطبيق مبدأ الشفافية والرقم الدقيق، ووضع الآليات المجدية للمساءلة والمحاسبة، وتحديث وتفعيل مؤسسات الدولة، ومكافحة ظاهرة الفساد، واعتماد مبدأ الحوار في التطوير، والتركيز على

^(٨) صدر هذا البيان عن عضو مجلس الشعب رياض سيف في ٢١ / ٣ / ٢٠٠١، حيث كان منتدى الحوار الوطني يعقد في منزله.

مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والذي حدده بشكل واضح بعبارة ((أن ما يحق لي يحق للآخر)).

لقد حاولت مع آخرين من دعاة الإصلاح على مدى الأشهر الماضية القول إن هناك استحقاقات مهمة لا بد من التغلب عليها ومشكلات تحتاج إلى حل، وقد كنا دائماً نبحث عن حلول سلمية وحضارية تخرجنا من الأزمة التي يقع علينا جميعاً مسئوليتها وواجب السعي للخروج منها، وإن ما تمت المطالبة به من حقوق وحريات لا تعدو كونها من بديهيات هذا العصر التي تشكل الحافز والمحرز الضروري لزوج كل قوى المجتمع في عملية البناء، وقد اخترنا طريق الكلمة الحرة الصادقة، والحوار المفتوح المتقبل لـ نقد أو معارضة، منطلقين من الشعور بالمسؤولية والاستعداد التام للعمل من أجل وطننا، وسنبقى متمسكين بهدفنا المتمثل في بناء دولة الحق والقانون التي تكفل تحقيق العدالة بين كل أبناء الوطن من خلال الممارسات الديمقراطية السليمة، دون أن نغفل واجباتنا في المساهمة الفعالة بمسيرة التحرير والسلام العادل.

إننا نؤمن أن منتدى الحوار الوطني قد ساهم على مدى الأشهر الستة الماضية في إغناء مناخ الحوار الديمقراطي الذي انتشر وتوسع على امتداد مساحة الوطن، وقد تلقينا بمرارة التوجيهات الأخيرة بإغلاق المنتديات وإعادة فرض القيود على أي نشاط فكري أو سياسي، مما أضر بمناخ التفاؤل الذي شاع بين المواطنين.

وحرصاً منا على الالتزام بتوجيهات القيادة السياسية، فقد قررنا إغلاق منتدى الحوار الوطني، مع التأكيد على مطالبتنا بإعادة افتتاحه بعد الحصول على ترخيص رسمي يتيح له استعادة نشاطه بشكل لائق ومشرف، ليساهم في توفير المناخ اللازم لإغناء حوار متكافئ يتيح للجميع المشاركة في مسيرة الإصلاح التي باتت تشكل حاجة مصيرية لحاضرنا ومستقبلنا.

فترة اختبار في سوريا..

برلماني معارض يشكل تحدياً

يمكنه أن يسرع الإصلاحات أو يدفعها إلى توقف مثير^(١٦٧)

روي غوثمان^(١٦٨)

رياض سيف، من دون أي شك، هو المعارض السياسي الأبرز في سوريا، ويقارن رجل الأعمال السابق البالغ ٥٤ عاماً، والعضو المستقل في مجلس الشعب الذي يسيطر عليه حزب البعث، أحياناً بـ"بليخ فاليسا"، زعيم حركة التضامن الذي قلب النظام الشيعي في بولندا، ولكن ليس هناك ما هو يقين بالنسبة إلى ما سيحصل لسيف الذي ظهر على أنه أهم حالة اختبار القيادة الجديدة في بلده. وما إذا كان يشعر ببعض القلق إزاء دوره، فإنه لا يظهر ذلك، وهو يشعر بتفاؤل باد فيما يدخل إلى مكتبه وسط دمشق بعد ظهيرة أحد أيام السبت قبل فترة وجيزة، وادعى سيف، الذي كان قد عاد للتو من المحكمة للرد على بعض الاتهامات السياسية التي لفقت ضده، بأنه لم يكن لديه أي ((شعور بالخوف)). وقد أعاد تأكيد التزامه بهدف ما زال يُعتبر في سوريا راديكالياً، وهو إقامة نظام تعددي للأحزاب.

وكان سيف قد استغل التغير في الظروف بعد وفاة الزعيم حافظ الأسد الذي حكم سوريا لفترة طويلة، العام الماضي وانتقال السلطة من بعده إلى ابنه بشار، ليطلق تحديه الحالي. فقد بدأ يعقد حوارات علنية متواصلة في شقته في أحد أحياء دمشق في أيلول

⁽¹⁶⁷⁾ Newsweek, Mars 27, 2001.

^(١٠) صحفي أمريكي.

(سبتمبر) ٢٠٠٠ ؛ مجتذباً ما يصل إلى ٣٠٠ شخص أسبوعياً، وانتشرت فكرة المنتديات هذه بطريقة عفوية كالعشب في الربيع كما يقول، حسب إحصاءاته فإنه كانت هناك ١٠ منتديات حوار في دمشق وحدها، ومنتدى واحد في كل مدينة رئيسية، وعشرات أخرى في المدن الصغرى في هذه البلاد التي يصل عدد سكانها إلى ١٦ مليون نسمة.

وكما هو متوقع، فإن الحرس القديم ردوا بهجوم مضاد، نائب الرئيس عبد الحليم خدام، الذي يصفه الدبلوماسيون الغربيون بـ((ثور الوجة)) في السياسة السورية، اتهم أندية الحوار بأنها قد تجاوزت ((الخط الأحمر)) للأمن والاستقرار السوريين، وعندما أعلنت الحكومة أن الاجتماعات المستقبلية ينبغي أن تسجل لدى مخافر الشرطة قبل أسبوعين من عقدها، أوقف غالبيتها نشاطاته. ولكن سيف رفض ذلك فباعتماده على حصانته البرلمانية، واصل عقد ندوات الحوار ((مع مؤيدي)).

وهكذا اندلعت المعركة. فقد رد المتشددون بمناورة برلمانية تمثلت في رفع الحصانة البرلمانية عنه من أجل إجراء تحقيق أولي معه، ول ساعتين في وقت سابق من هذا الشهر كان عليه أن يرد على أسئلة أحد قضاة التحقيق. وكان أحد الأسئلة الذي وجه إليه هو عن سبب عقده الاجتماعات في منزله. ويقول إنه أبلغ القاضي بأنه كبرلماني، إذا لم أقم بحوار مفتوح. فمن سيفعل ذلك؟.

ومنذ ذلك التاريخ، تركز التحقيق على أجندته، من كان يقصد حين شجب المجموعة الصغيرة التي استولت على السلطة، وأساءت استخدامها لمنفعتهم الخاصة، وضد مصلحة الاقتصاد والمجتمع؟. ويجب بأن الجميع يعرفون الآن أن رئيس الوزراء السابق ونائبه قد اتهما بالفساد. وكيف يمكنه أن يدعو إلى تغيير الدستور بعد أن كان حلف يمين تسلمه منصبه الحالي بناء عليه؟. وهو يرد قائلاً ((أعتقد أن لدي الحق في قول إن ذلك، ينبغي أن يحصل بطريقة طبيعية. إن الدستور السوري عمره ٣٠ عاماً الآن. إنه يرسخ اقتصاداً اشتراكياً مركزياً مخططاً. وأقول إن ذلك ليس مناسباً للنظام الجديد حيث لديه بنوك خاصة وسوق أسهم وسوق حرة)).

وقد خرج سيف متشجماً بالجو الودي ومسار التحقيق. ويقول ((أعتقد أنهم سيغلقون هذا الملف، لن يجدوا قضية معقولة ضدي تقنع الشعب في محاكمة مفتوحة)). وينفق مصدر سوري تحدث بصفته الخاصة على أن هذا التحقيق لن يذهب بعيداً. ولكن ذلك سيعتمد إلى

حد كبير على المدى الذي يريد بشار الأسد، الذي يصغر سيف بـ ٢٠ عاماً، لإصلاحاته أن تبلغه.

بشار الذي تلقى تعليمه كطبيب عيون، ولكنه وجد نفسه يُلقى به فجأة في لجنة السلطة حين توفي والده، حثّ علانيةً على أن يكون للإصلاح الاقتصادي الأولوية على الإصلاح السياسي. سيف يجادل بأن الاثنين صنوان لا ينفصلان، وأن أي إصلاح يجب أن يقوم على الفهم الشعبي والحوار.

وخلال نصف السنة المنصرمة فإن التحرك نحو الانفتاح الديمقراطي في هذه الدولة المفرطة في بوليسيتها كان تحركاً رائعاً، ولكنه غير ثابت الخطى أحياناً، فقد أطلق بشار ٦٠٠ سجين سياسي، وأغلق سجن المزة الذي كان يقع فيه السجناء السياسيون. وقد تم تخفيف الأحكام العرفية المطبقة في البلاد منذ عام ١٩٦٣. وبدأ الإصلاح يزحف ليصل إلى حزب البعث نفسه، فقد طرح بشار حين كان والده لا يزال على قيد الحياة فكرة عملية اختيار مسؤولي الحزب، وعلى الصعيد الاقتصادي، حرر بشار أسعار صرف العملات، ودعا البنوك الخاصة إلى العمل. كما اقترح فتح سوق للأسهم، ولكن ذلك كله من دون استراتيجية متماسكة.

غير أن الاهتياج ما زال ملموساً، فقد وقع تقريباً ١٠٠٠ شخص عريضة في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠١ دعوا فيها إلى إنهاء نظام الحكم القائم على حزب واحد، ومنح قدر أكبر من حرية التعبير، وقانون انتخاب جديد، وقضاء مستقل. إعلام الدولة ما زال يتسم بالخطابية الرنانة، ولكن بوسع السوريين مشاهدة القنوات الفضائية والوصول إلى صحافة بيروت الأكثر تحراً، كما أن بعض الصحافة الحرة بدأ يُسمح لها بالعمل هنا وهناك.

ومع ذلك، فإن موقف الحكومة الرسمي على كل هذا هو أن سيف على وشك أن يكتم فمه. ويقول منير علي، مدير مكتب الإعلام الأجنبي بوزارة الإعلام: إن أندية الحوار ((قوّضت وحدة الجمهورية العربية السورية)). ويقول إن للنظام الحق في حماية مصالحه. ويضيف ((إن هؤلاء لا يمثلون غالبية المثقفين السوريين، إنهم يمثلون ٣ بالمائة فقط منهم، وهم ليس لهم حق تمثيل الحياة الثقافية في سوريا)). وبالنسبة إلى سيف فهو ((ليس مثقفاً، وليست لديه شهادة))، مشيراً إلى الشهادة الجامعية، ويضيف ((أعتقد أنه خلال فترة قصيرة لن يكون لديه أحد يستمع إليه، ولديه الكثير من المشاكل المالية والضريبية، وهو مفلس)).

ولكن سيف يرفض فكرة أنه لا يمثل ((المتقنين السوريين كما تعرفهم الحكومة. ولم لا؟. هل الثقافة احتكار؟. لماذا تخشى من ٣ بالمائة ولديك ١٩ مليون (أعضاء في حزب البعث)؟. كل ما نطلب به هو أن يكون هناك نوع من التنافس النزيه)). وهو يعرب عن حيرة حين يقول ((لماذا يأخذني على محمل الجد إذا لم يكن هناك من سيستمع إليّ؟)). ويعترف سيف بأنه مفلس، ولكنه أعد وترجم إلى الإنجليزية ملفاً من ٣٤ صفحة يصف فيه كيف أن الحكومة السورية دفعته إلى الإفلاس عبر فرض ضرائب اعتباطية عليه، وهو ما أدى إلى طرد ١٠٠٠ من موظفيه من العمل، وقد تغير أسلوب معيشتة بصورة جذرية، ويقول ((إنني الآن أستمتع بمشاطرة غالبية السوريين حياة الفقر)). فهو لم يدفع أجرة مكتبه لمدة سنة ونصف السنة، كما لم يدفع مرتبات مساعديه لمدة ثلاثة شهور. ويقول ((إن مرتبي البرلمان يغطي لدفع أجرة سائقي ونفقات سيارتي)).

ولكن ما لديه هو المساندة الشعبية. فقد انتخب سيف مرتين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨. وهو اليوم واحد من ٨٣ عضواً غير بعثيين في البرلمان الذي يبلغ عدد أعضائه ٢٥٠ عضواً، وفي الانتخابات الأخيرة فاز بـ ١٨٤،٥٢٠ صوتاً، مما جعله واحداً من أنجح المرشحين المستقلين. ولكنه ليست لديه أو هام بأن مؤيديه سيخرجون إلى الشوارع إذا ما تم اعتقاله وحوكم وأدين على نشاطاته السياسية. ويقول: ((مشكلتي هي أنني أمثل أناساً لا يستطيعون (سوى) الصلاة من أجلي، أما التظاهر في الشوارع فهو أمرٌ لن يغفره النظام أبداً، حتى لو علقت على عود المشنقة، فإنهم لن يستطيعوا سوى البكاء علي)).

ومع ذلك، فإنه يشعر بأن التوجه نحو الديمقراطية لا يمكن وقفه، وهو يعتقد أن بشار رغم أنه نادراً ما يرى أو يسمع علانية يشاطره رأيه. ويقول ((برأى إنه لم يعلنها بعد. ولكن بالنظر إلى الخطوات التي يتخذها مثل عمله الدعوب على بناء كادر حزبي بعثي جديد نتوقع أنه سيتجه إلى مزيد من الديمقراطية إنما بطريقة حذرة))، وبالنسبة إليه شخصياً، يقول سيف ((هذا الشعور بالخوف تلاشى كلياً))، ويتضمن ذلك الخوف من أن يزج به في السجن. ويقول ((الوقت في جانبنا سيحين الوقت حين يكون بمقدور الناس التعبير عن آرائهم بحرية. النظام خائف من تلك اللحظة والسؤال هو ما إذا كان النظام سيستسلم أم سيرد بتوجيه ضربة صاعقة)).

دمشق تسمع بـ "منتدى الأتاسي" و"ثقافة الخوف" أولى محاضراته^(١٦٩)

أبلغ الناطق باسم ((التجمع الوطني الديمقراطي)) المعارض المحامي حسن عبد العظيم أن السلطات السورية سمحت لـ((منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي)) باستئناف نشاطاته، فألقى الدكتور عبد الرزاق عيد محاضرة عن ((ثقافة الخوف)) لافتاً إلى أن خمسة بعثيين من قيادة فرع الحزب الحاكم في جامعة دمشق أبلغوه نيّتهم حضور النقاش.

وتعتبر محاضرة الدكتور عيد أول نشاط علني رسمي لأي منتدى ثقافي منذ قرار الأمن السياسي منذ شهر آذار (مارس) ٢٠٠١ فرض خمسة شروط على نشاط المنتديات، واتهام نائب الرئيس السيد عبد الحليم خدام المثقفين ونشطاء المجتمع المدني بـ((تجاوز الخطوط الحمراء)) ودفع سورية باتجاه ((الجزارة)) علماً أن النائب المستقل رياض سيف حول ((منتدى الحوار الوطني)) الذي يقيمه في منزله ((مضافة شعبية)) يستقبل فيه المواطنين باعتباره نائباً في البرلمان.

وعلم أن مسؤولاً رفيع المستوى في الأمن السياسي أبلغ عبد العظيم و(الدكتورة سراب) ابن الراحل جمال الأتاسي بـ((موافقتهم شفويّاً على استمرار عمل المنتدى)). وكانت السلطات منعت الكاتب عيد نفسه من إلقاء محاضرة كانت مقررة في ((منتدى جلادت بدرخان الثقافي)) في السابع عشر من شهر آذار(مارس) ٢٠٠١ في مدينة القامشلي شرق

^(١٦٩)الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٣/١٢.

البلاد. وعلم أن السلطات ((اقترحت تغيير الكاتب عيد، لكنه ظل هو المحاضر نتيجة تأخر الطلب والتزام منظمي المنتدى)). وقال المحامي عبد العظيم ((تصرفنا بعد قرار وقف نشاط المنتديات على أساس أن منتدى الراحل الأتاسي مستمر في برنامجه العلني تحت الشمس، وتزامن ذلك مع إبلاغ مسئول أمني الدكتور الأتاسي بـ((الطف واحترام شديدين، أن لا اعتراض لهم على المنتدى شرط أن يكون شخص واحد مسئولاً عنه)).

وعلى الرغم من عدم وجود رخصة رسمية للمنتدى الذي اعتبر مسئولاً عنه عبد العظيم الذي خلف الراحل الأتاسي في رئاسة ((حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي)) فإن أحد المنظمين ((التزم عدم حصول استفزازات للنظام والمسؤولين، وأن يكون الحديث والنقاش موضوعيين.

في غضون ذلك وزعت ((الجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية)) نظامها الأساسي الذي طالب بإصدار العفو الذي يسمح بـ((دعوة جميع المنفيين الطوعيين بضمانات قانونية)). فيما يتوقع أن تمارس هذه اللجان عملها. وجاء في ((النظام)) أن اللجان ستعمل ((بشكل سلمي)) ووفق ((احترام الدستور وسيادة حكم القانون)) على إطلاق ((جميع معتقلي الرأي والضمير)) وتأمين ((محاكمات نزيهة وعلنية أمام القضاء العادي)) للمتهمين، إضافة إلى تأمين زيارات لـ((منظمة العفو الدولية)) أمنيستي انترناشيونال للسجناء للاطلاع من أحوالهم خلال فترة الاعتقال.

البعث في سورية "يعمم" رسمياً.. بعض المثقفين مرتبط بالخارج وأراد الفوضى وإضعاف الدولة^(١٧٠)

أكدت قيادة البعث الحاكم في سورية استمرارها في ((عملية التطوير والتحديث)) وفق ضوابط وعلى أساس القاعدة الشعبية للحزب لئلا تنتهي إلى ((الوقوع في مصالح ضيقة يدعمها الخارج)).

ووجهت القيادة ((تعميماً)) يشرح موقف البعث من نشاط المجتمع المدني والمثقفين، وحمل التعميم انتقادات شديدة لهؤلاء، لدعوتهم للعودة إلى مراحل الاحتلال الأجنبي أو الانقلابات العسكرية، وطروحاتهم التي استهدفت ((الهدم وإضعاف الدولة)) وخلق حال من الفوضى والتسيب، وصنفهم بين حاقدين ومرتبطين بالخارج والباحثين عن الزعامة، بعدما لفظتهم أحزابهم، وبالتالي أساءوا ((إلى الوطن والنتيجة واحدة سواء جاءت الإساءة عن قصد أو عن غير قصد وفي كلتا الحالتين يخدم الإنسان أعداء وطنه وعليه أن يتحمل مسؤوليات ذلك قاصداً كان أو غير قاصداً)).

وجاء في تعميم القيادة القومية للحزب الذي يقع في سبع صفحات ويحمل الرقم ١٠٧٥، أن الحزب ((هو القوة الجماهيرية الأكثر تنظيمًا وقائد الدولة والمجتمع))، حسب نص

^(١٧٠) الحياة، (لندن)، ١٩ / ٣ / ٢٠٠١.

الدستور للعام ١٩٧٣، الأمر الذي دفعه إلى أن يكون ((المبادر إلى استكشاف آفاق التطور، والتأكيد على التطوير والتحديث كحاجة ملحة من الحاجات التي تؤمن استمرار المسيرة وتصاعدها))، وقال إن الرئيس بشار الأسد حول ملامح التحديث والتطوير ((إلى مهمات محددة للمجتمع والدولة وليوطد مناخ الحوار والنقاش وسماع الرأي الآخر على قاعدة اشتراك الجميع في بناء الوطن والحفاظ على المنجزات التي تم بناؤها)).

وأخذ التعميم الذي نشرته مجلة ((المناضل)) الداخلية، على طروحات المثقفين تركيزها على أن ((تحقيق الإصلاح يتطلب إنهاء النظام السياسي والعودة بسورية إلى مراحل الضعف والتوتر والصراعات والقضاء على الوحدة الوطنية والاستقرار))، مما يدفع إلى الفهم أن هؤلاء ((يفضلون العودة إلى المراحل التي سبقت الثورة العام ١٩٦٣ وإن لم يقولوا ذلك خجلاً، وهذا يعني العودة إلى مراحل الاحتلال الأجنبي أو الانقلابات والتوتر والفوضى والتخلف الاقتصادي والاجتماعي)).

ورأى أن طروحات المجتمع المدني استهدفت ((إضعاف الدولة وتقزيم دورها))، داعياً إلى الاستناد إلى كلام الرئيس بشار الأسد ((إن المجتمع المدني هو مجتمع حضاري نشأ عن تراكم الحضارات عبر آلاف السنين، وسورية لها تاريخ يمتد لأكثر من ستة آلاف عام من التاريخ الحضاري)).

وانتقد إعلان النائب المستقل رياض سيف حركة السلم الاجتماعي والوثيقة الأساسية التي أصدرتها الهيئة التأسيسية لـ ((الجان المجتمع المدني)) من دون أن يذكرهما بالاسم. وأوضح ((أن مقولة السلم الأهلية تطرح في بلاد تعيش صراعات فئوية أو أهلية أو غيرهما، وهذا الوضع ليس موجوداً في سورية التي تعيش وحدة وطنية ناجزة واستقراراً راسخاً))، ونبه إلى مخاطر الحديث عن ((التنوع الثقافي والقومي والاثني والمذهبي والطائفي في محاولة لإلباس هذا التنوع لبوساً سياسياً، وبالتالي زرع بذور التفرقة بين أبناء الوطن على قاعدة المعايير المذكورة، والقضاء على الوحدة الوطنية المبنية على القواسم المشتركة لجميع أبناء الوطن))، وبعدها أخذ على المثقفين عدم ذكرهم ((الخطر الصهيوني ولا دور سورية القومي ولا الصراع العربي - الإسرائيلي)). أكد التعميم أن ظهور هذه المجموعات والأفراد ((لن يثينا عن عملية التطوير ومناخ الحوار الإيجابي المسئول وسماع الرأي الآخر الذي هدفه البناء والتطور)).

في غضون ذلك قال حبيب صالح إن السلطات الرسمية أبلغته عدم موافقتها على تنظيمه محاضرة في منتداه في مدينة طرطوس الساحلية، على رغم أنني تقدمت بطلب رسمي إلى المحافظ آرام صليبا قبل أسبوعين من انعقاد الندوة مرفقاً بملخص عنها التزاماً للشروط المفروضة لتنظيم المنتديات، وقد أبلغني شخصان في الأمن السياسي رفض طلبي، لكن أربعة آخرين بقيادة ضابط في الشرطة بالغوا في تصرفاتهم عندما جاءوا إلى المنزل وطلبوا مني الذهاب إلى قسم الشرطة كي أتعهد خطياً بعدم ممارسة أي نشاط له علاقة بالمنتدى.

خدام يحاور التجمع الديمقراطي المعارض^(١٧١)

بدأ نائب الرئيس السوري السيد عبد الحليم خدام جولات حوارية مع المحامي حسن عبد العظيم الأمين العام لـ((حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي)) الذي يقود تجمعاً لخمسة أحزاب معارضة بينها ((الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)) بزعامة رياض الترك.

وقال الترك في اتصال هاتفي معه في حمص وسط البلاد: ((طالما هناك رغبة من السلطة والتجمع في الحوار فلنشجع هذا التوجه، متمنين أن يتسع باتجاه الآخرين لأن التجمع لا يعبر في شكل كامل عن المعارضة))، وزاد: ((يجب أن تكون السلطة منفتحة على جميع من تهمهم مصلحة بلدهم ووطنهم)).

وكان لقاء خدام وعبد العظيم أول جلسة حوار تجري بين الاتحاد الاشتراكي وحزب البعث منذ خروج الحزب الأول من الجبهة الوطنية التقدمية في العام ١٩٧٣، بعد إقرار المادة الثامنة للدستور التي نصت على أن البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع.

ولم يكن ممكناً الاتصال بالمحامي عبد العظيم الموجود في بغداد في إطار وفد من المحامين السوريين، لكن أوساطاً مطلعة قالت إن السيد خدام دعا الأمين العام لـ((الاتحاد الاشتراكي)) إلى لقاء جرى يوم الخميس واستمر نحو ساعتين ونصف الساعة، وتناول

^(١٧) الحياة، (لندن)، ٢١ / ٣ / ٢٠٠١.

الإصلاح والتطوير المستمرين في سورية وضرورة إعطائهما الوقت الكافي لئلا يحصل أي خلل أو فوضى. وزادت تم الاتفاق بين خدام وعبد العظيم على إجراء جولات أخرى من الحوار بعد عودته من بغداد.

وعلى رغم أن المحامي عبد العظيم دعي إلى الحوار كونه أميناً عاماً لـ((الاتحاد الاشتراكي)) وليس ناطقاً باسم ((التجمع الوطني الاشتراكي))، فإنه تحدث عن ضرورة الحوار مع القوى الوطنية ومع الأحزاب الأخرى المنضوية في التجمع، وأوضحت مصادر أن اللقاء تناول الترك ودوره في وضع الحزب الشيوعي في الإطار الوطني الديمقراطي.

وكان المحامي عبد العظيم تسلم أمانة الاتحاد الاشتراكي بعد وفاة مؤسسه جمال الأتاسي في نيسان (أبريل) ٢٠٠٠، علماً أن الراحل أسس في العام ١٩٧٩ التجمع الوطني الديمقراطي من أربعة أحزاب أخرى وهي: الحزب الشيوعي – المكتب السياسي، بزعامة الترك الذي خرج من السجن قبل سنتين بعد نحو ١٧ سنة، وحزب البعث الديمقراطي، بزعامة إبراهيم ماحوس، وحركة الاشتراكيين العرب بزعامة عبد الغني عياش المنشق عن عبد الغني قنوت الذي توفي بداية شهر آذار (مارس) ٢٠٠١، وحزب العمال الثوري الذي تزعمه طارق أبو الحسن بعد رحيل ياسين الحافظ، وأوضحت الأوساط أن عبد العظيم عقد جلسة موسعة مع عدد من ممثلي أحزاب التجمع بعد لقائه السيد خدام لـ((إطلاعهم في شكل غير رسمي على الحوار وما جرى في اللقاء)). وكان مقرر أن يحضر اللقاء الترك، لكن ذلك لم يحصل لأسباب تقنية، وزادت ((هناك إقرار بضرورة وضعنا في الصورة والحوار معنا)).

وكان لافتاً أن السلطات تعاملت بطريقة مختلفة مع منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، إذ أنها استثنته من الشروط الخمسة التي وضعها الأمن السياسي على رغم انزعاج السلطات من بعض المداخلات بعد إلقاء الدكتور عبد الرزاق عيّد محاضرة عن ((ثقافة الخوف)) قبل عشرة أيام. وقال مقرر المنتدى عمر كرداس أنه مستمر وأن السلطات تعترف بوجوده وبنشاطاته.

خدام لن نسمح بـ"جزارة" سورية... والعودة إلى عهد الانقلابات^(١٢)

رفاق، بطبيعة الحال القيادة ناقشت الوضع السياسي في البلاد في ضوء قرارات المؤتمر وخطاب الرفيق رئيس الجمهورية حيث تحدث في هذا الخطاب عن آفاق تطوير التطور السياسي في البلاد. وقامت القيادة ببعض الخطوات منها الإجازة لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية بفتح مكاتب وإصدار صحف مع التوجه بخلق مناخ عام يريح الناس ويجعلهم يبحثون كيف يساهمون في دعم سياسة الدولة والحزب في هذه المرحلة التي تحتاج لدعم وطني شامل.

مع الأسف كنا نتوقع أن يقوم العديد ممن كتبوا أو يكتبون بأخذ مبادرة الرئيس بشار الأسد والإسهام في البحث عن كيفية تحويلها إلى واقع عملي في الحياة السياسية في البلاد. وهذا كان سيخلق مناخاً للحوار في البلاد من حوار بين فرد وفرد، وبين منظمة ومنظمة، لكن هذا الأمر لم يحدث. ماذا حدث؟ بيانات تصدر باسم مثقفي سورية.

^(١٢) الحياة، (لندن)، ١٠ / ٧ / ٢٠٠١. اجتمع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام مع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة دمشق على مدرج الجامعة مساء الأحد ١٨ شباط (فبراير) ٢٠٠١ لمناقشة الموضوعات والإشكاليات المطروحة. وفيما يلي النص الحرفي لما قاله السيد خدام ورأيه بالمجتمع المدني والحرية والديمقراطية والشأن الداخلي، إلى بعض المداخلات التي طرحت بعد محاضراته.

أولاً دعونا نتفق ماذا تعني الثقافة وماذا يعني المثقف؟، الدكتور قسطنطين زريق أحد رواد الفكر في الوطن العربي في كتابه ((الوعي القومي)) عرّف الثقافة قال: (الثقافة تتألف من عنصرين: الأول معرفة صحيحة عبر الجهد بالعقل الداخلي مع اطلاع متوازن على الفكر الأساسي للعلوم والفنون والآداب ومع علم متخصص بإحداها. والثاني: الجهود العقلية والروحية التي تكتسب فيها المعرفة وتصبح فيها جزءاً من حياة الإنسان)). إذن شرط أساسي للثقافة والمثقف أن يكون هناك جهد عقلي، أي أن يستخدم منهجية التحليل العلمي في البحث والاستكشاف فهل هذا ما تم؟، هل هذا ما ورد فيما ورد؟، هل صحيح أن حقبة هي أهم حقبة في تاريخ سوية ليس فيها إلا الظلم و مصادرة الحريات والفساد والاضطهاد والقتل؟، هل هذا الكلام صحيح؟، الذين حللوا الواقع هل درسوا وقائع تطور الحياة في سورية. هؤلاء الملايين من أبنائنا في المدارس والجامعات المتاح لهم كل فرص التعليم هل هذا جاء من فراغ؟، هذه البنية التحتية، هذه المستشفيات والمستوصفات والمياه والكهرباء والطرق، هل جاءت من فراغ؟. ثم سورية هي البلد العربي الوحيد في ظل قيادة المغفور له الرئيس حافظ الأسد التي بقيت واقفة صامدة بينما دول أخرى أساسية رخت، هل وقف الرئيس حافظ الأسد من الفراغ في هذه المواقف؟.

هل هناك أخطاء؟. نعم هناك أخطاء، هناك خلل، هناك فساد إذا كنا فعلاً موضوعيين وإذا كنا نستخدم المنهج العقلي العلمي في التحليل، يجب أن نقول: هذه التجربة قد أصابت في كذا وكذا، وأخطأت في كذا وكذا، لكن هل حدث ذلك؟، ثم جاء الحديث في ثلاث مسائل ((الحرية، الديمقراطية، والمجتمع المدني)) مع الأسف المسألة الأساسية التي تشغل بال كل طفل في سوية وكل شيخ وكل امرأة وكل رجل وهي مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي (لم يجر الحديث عنها) وكأن سورية بلد مرتاح إقليمياً، مرتاح دولياً، وكأن كل المسائل متوفرة لكن باتت مشكلة أن نصدر بياناً أو لا نصدر بياناً.

جرى الحديث عن الديمقراطية، مع تقديري لعلم قسم كبير من الذين أصدروا هذه البيانات هم أخطأوا في فهم الديمقراطية وحتى في معرفة نشوئها وتطورها. الديمقراطية ليست بدلة جاهزة تشتريها من السوق أو ننقلها من هذه الدولة أو تلك. في أوروبا وصلوا إلى المرحلة الراهنة من الديمقراطية ضمن كفاح وتطور منذ الثورة الفرنسية ومنذ ثورة كرونواي في بريطانيا. متى وصل الأوروبيون إلى ديمقراطية حقيقية إلى حد ما؟. عندما عرفوا حاجة المواطن الاقتصادية، المواطن في أوروبا لا يجد عملاً لكن هناك ضمان

البطالة. في سورية وفي مطلع السبعينات شكّلنا مجلس شعب وكان نتيجة اختيار. أعتقد كان نسبياً أفضل من كل المجالس التي جاءت التي جاءت فيما بعد. طبعاً كان مجلساً معيناً لا علاقة له بالديمقراطية إطلاقاً لأن شرطاً أساسياً من شروط الديمقراطية أن تكون المؤسسات منتخبة من الناس.

بعد دورات برلمانية اتخذت القيادة في العام ١٩٩٠ توجهها بترك ثلث المقاعد مفتوحة. دعونا نرى كيف جرت الانتخابات، ومن جاء وما هي المادة التي لعبت دوراً في هذه الانتخابات؟، ألم يكن المال؟، كلكم تابعتم الانتخابات في دمشق وحلب وفي حمص وفي كل مكان في دمشق، صرف المرشحون مئات الملايين من الليرات السورية لشراء الأصوات. هل نستطيع القول إن عملية الشراء تحقق الديمقراطية؟ إذن فهمنا للديمقراطية يجب أن يكون فهماً لمرحلة التطور الاقتصادي أولاً والثقافي والاجتماعي. عندما يكون هناك عاطل عن العمل وجائع ويقول له مرشح خذ ألفي ليرة أو ثلاثة آلاف ليرة (أربعين دولاراً أمريكياً) هذا لم ينتخب، المال هو الذي انتخب.

الحرية ركن أساسي من أركان حزب البعث، وهي أحد أهدافه، وناضل البعثيون منذ تأسيس الحزب من أجل حرية التعبير والانتخابات، وأعود هنا لموضوع الانتخابات. تحدث البعض عن الحالة النموذجية للانتخابات الديمقراطية في سورية في عهد الخمسينات، معظمكم قد لا يعرف شيئاً عن تلك المرحلة. في عهد الخمسينات قيل أيضاً إن الديمقراطية نموذجية في سورية في ذلك العهد، لم تكن في عهد الخمسينات ديمقراطية بالمقاييس إياها. كان ١٧ نائباً لحزب البعث في انتخابات الـ١٩٥٤، فيما كانت أكثرية المجلس من نواب ((الحزب الوطني)) و((حزب الشعب)) وكتلة المستقلين والعشائر، وجميع هذه القوى الثلاث كانت مرتبطة بالعراق وتريد الاتحاد مع العراق، مع ذلك فأى خط سياسي سارت به سورية؟ كان هو خط حزب البعث. الأقلية في المؤسسة الديمقراطية لمجلس الشعب قادت سياسة البلاد حيث كان هناك تضارب بين تطلعات الناس وعواطفها وبين القوى النيابية التي جاءت بحكم إما المال أو الإقطاع أو العشائرية أو الطائفية.

رفاق، بالنسبة إلى الحرية، حزب البعث لا يمكن أن يتخلى عن قضية الحرية؛ لأنه إذا فعل يكون تخلى عن مبدأ أساسي من مبادئه، ولا يمكن أن يخشى الحرية لأن هذا يعني أنه عاجز، فهو ليس عاجزاً، ولا متخلياً عن مواقفهم مبادئه. لكن هل الحرية قضية مطلقة؟،

الحرية هي بطبيعة الحال جزء من الطبيعة الإنسانية، وأي كبت للحرية هو مخالف للطبيعة الإنسانية، وأي كبت للحرية هو قتل للإبداع والتفكير والتقدم وكل ما هنالك.

لكن هل الحرية قضية مطلقة؟، إطلاقاً لا ليس هناك في التاريخ وفي العالم حرية مطلقة، عندما تصبح الحرية قضية مطلقة هذا يتيح لي الفرصة أن أقتل زيد ويتيح لزيد فرصة أن يقتل عمر أو يعتدي عليه. لذلك جاء الدستور وحدد الحريات، وقضى أن تصدر قوانين تنظم ممارسة هذه الحريات للفرد حرية كاملة بالتعبير والتفكير والمشاركة والممارسة على ألا يتعارض ذلك مع حق الفرد الآخر في ممارسة هذه الحقوق وعلى ألا يتعارض أيضاً مع الوحدة الوطنية وأمن البلد واستقراره.

هل من الحرية إن نقف ونقول أو نطلق شعارات وأفكاراً تؤدي إلى تفكيك الوحدة الوطنية في البلاد؟، هل هذه هي الحرية؟ عندما قال البعض: أن سورية فسيفساء جميلة من أديان وأعراق ومهاجرين، وكل فئة من هؤلاء يجب أن تكون لها ثقافتها وحضارتها، وأن يكون التعاون فيما بينها متوازناً. ماذا يعني ذلك؟ فرنسا عجزت عن هذا الأمر. إلى أين ذاهبون أفراد هذه الجماعة؟ معقول أن نقسم سورية إلى طوائف وإلى أعراق ولكل شريحة حرياتنا وحضارتنا وثقافتنا؟، ماذا يبقى في سورية؟.

أخطر ما أنتجه الوضع الدولي الجديد هو تفكيك الوحدات الوطنية عبر طرح شعار تقرير المصير، هم يريدون تقرير المصير للأقليات في يوغوسلافيا، لكن يرفضون تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا نتيجة المعايير المزدوجة في استخدام القواعد أو الأفكار السياسية.

المجتمع المدني والتجربة الجزائرية:

طرح موضوع المجتمع المدني واستندت عليه طروحات معينة. هل في سورية صراعات والناس تتقاتل مع بعضها البعض؟، أو هل يريد أن تتقاتل الناس مع بعضها البعض؟ هل نحن مجتمع مدني؟ طيب، ترفضون (كمتفقين) هذا المجتمع، ما هو المجتمع البديل؟ هل هو المجتمع الجزائري؟ هل ما حدث في الجزائر؟ هل ما حدث في يوغوسلافيا؟ هل ما حدث في الصومال؟.

في هذا المجال أريد أن أشير إلى التجربة الجزائرية: الرئيس (السابق) الشاذلي بن جديد قرر أن يقوم ببيروسترويكيا، جيد من حقه. ألقى خطاباً اتهم (حزب جبهة التحرير) واتهم الدولة كلها بالفساد والخراب وأجرى انتخابات أمر طبيعي أن تتجح المعارضة طالما رئيس الدولة يتهم جميع مؤسسات المجتمع بالخراب والفساد. جاءت جبهة الإنقاذ الإسلامية، ماذا حدث؟ قام الجيش بانقلاب ماذا حدث؟ الجزائر تتمزق. إذاً قبل أن نطرح هذا الشعار يجب أن ندرس ماذا يعني المجتمع المدني.

على كل حال الأستاذ الكبير الدكتور أنطون مقدسي شرح هذا الوضع في إحدى مقابلاته الصحفية وفي شكل واضح. هو قال: المجتمع المدني يتطلب مؤسسات ديمقراطية، ويتطلب وجود المؤسسات الوطنية أي النقابات والمنظمات.

قد يكون هناك خلل ما في هذه المؤسسة أو تلك، نناقش الخلل، لكن لا ننسف ما هو قائم لأن لا يملك البديل ولا يملك أحد القدرة على نفس ما هو قائم. هذا يجب أن يكون واضحاً لأننا لن نسمح بشكل من الأشكال أن تتحول سورية لا جزائر ولا يوغوسلافيا ولا غيرها. هذا الأمر يجب أن يكون واضحاً، ومسئولية المثقفين أن يساعدوا في تعزيز الوحدة الوطنية وفي تطوير المجتمع الوطني في البلاد. في نقد ما هو قائم، ماشي الحال لكن ليس بتجريم كل ما هو قائم، وليس اعتبار ما هو قائم ضلالاً بضلال.

نعم هناك أخطاء، رئيس الدولة المرحوم حافظ الأسد وقف مرتين في مجلس الشعب، وفي العام ١٩٩٩ تحدث عن الخلل القائم في الدولة، لا أحد يستطيع أن يدافع عن الخلل، ولا أحد يستطيع أن يقول إن هذا الخلل أمر غير ضار، لكن نناقش الخلل؟ ونناقش كيف نتجاوز هذا الخلل ونعالجه.

أليس لدينا نقابات؟ نعم لدينا نقابات. هل البعث مسيطر على النقابات؟ نعم الحزب يسيطر على النقابات، لماذا: لأن البعثيين هم أكثرية في هذه النقابات، هل المطلوب عند الانتخابات النقابية أن يصوت البعثيون لخصومهم أو لغيرهم؟ هل المطلوب من قيادة البعث أو حزب البعث أن يفصل مليون ونصف المليون من أعضائه المليونين حتى يكون هناك مجتمع مدني؟.

منذ بضع سنوات طلب السفير الأمريكي في دمشق (رايان كروكر) مقابلة رئيس اتحاد العمال (عز الدين ناصر) وقدم له مذكرة يطالبه فيها بالتعددية النقابية. يعني اتحاد العمال

يصير عشرة اتحادات يعني تمزيق الحركة العمالية، هل هذا في صالح المجتمع المدني ومن متطلباته؟ مع الأسف، هم — آسف للحديث عن أناس تربطني بعددٍ منهم صداقة واحترام — ومن المؤلم أن يجري حديث دون تقييم الوضع ودون تحليله.

دعونا نرى سورية خلال ثلاثين عاماً، لماذا تعرضت؟ ماذا حدث في سورية خلال الثلاثين عاماً؟ حرب تشرين الأول (أكتوبر) العام ١٩٧٣، ألم يكن لحرب تشرين إسقاطات على الاقتصاد الوطني؟ الحرب الأهلية في لبنان لم يكن لها إسقاطات على الوضع الداخلي في سورية؟ خلافنا مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات لم تكن له إسقاطات؟ محاصرة سورية، والأحداث الدامية التي قام بها الإخوان المسلمون خلال أربع سنوات، ألم تكن لها إسقاطات في حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الحرب العراقية — الإيرانية، اجتياح لبنان عام ١٩٨٩٢، الحرب الثانية في لبنان لم تكن لها إسقاطاتها؟ مرض الرئيس حافظ الأسد ومشكلة رفعت الأسد واجتياح العراق للكويت، هذه كلها أحداث كبيرة مرت بها البلاد، هل تمر مثل هذه الأحداث دون أن تترك بصماتها؟ لو أن من أراد أن يساهم في الحياة السياسية استخدم التحليل والبحث العلمي لوصل إلى استنتاجات أخرى.

مداخلات أساتذة الجامعة:

ولدى إفساح المجال للأسئلة والمداخلات، تحدث عدد من الأساتذة (البعثيين) الذين شاركوا في نقاشات المنتديات الثقافية، فأشار الدكتور سليم بركات إلى أن طروحات المنتديات استهدفت رأس النظام والحكم، لكنها. أفادت الحزب وخلصته من الترهل، وكما طرحتم فإن هناك الكثير من المهام التي تنتظرنا كحزب فالمعركة بدأت للتخلص من جميع التشوهات في إطار الحزب ويجب أن نستمر وعلينا أن نضع جميع المقدسات بين أيدينا للحوار، وأن نقيم ذاتنا قبل أن يقيمنا الآخرون، وإن كان تساءل: لماذا هذه المركزية التي تستبد بها القيادات العليا كالسيف على القيادات الأدنى؟ المركزية لا قيمة لها إطلاقاً في أدبيات الحزب وأنها محشوة حشواً فيها (...)، الخطأ ليس في الرفاق، وإنما الخطأ في قيادتهم، لذلك إن لم تصلح أحوال الحزب لن تصلح أحوال الدولة، ومطلوب دور فعال للحزب، وألا يكون مطية لأصحاب النفوذ، وأتمنى ألا نكون مطية لمبادئنا. لماذا لا يتم الفصل في الدستور بين ممارسة السلطة وممارسة التجارة؟ لماذا يتم التمسك بقانون الطوارئ منذ العام ١٩٦٣، وماذا يقدم غير الردع؟.

وقال الدكتور محمد كامل عمران: يجب ألا نخشى من ظاهرة المجتمع المدني التي تتشكل من بقايا مفلسين شاخواً فكرياً وزمناً، هذه الظاهرة، إذا ما التفت إليها شباب الوطن وضمنتهم لها ستكون الكارثة، والمطلوب أن تتحرك القيادة بشكل كبير لمعالجة هذه القضية، ونصح الدكتور منير الأحمد بوجوب أن نتوقع تأمراً في كل دقيقة، وهم، أي المتقنين ودعاة المجتمع المدني، بذرة الفتنة وجيل من الجرائم ينمو إن لم تتم مكافحتهم.

من جهته، أوضح الدكتور عماد فوزي شعبي، وهو غير بعثي ((فكر الرئيس الراحل في بداية عهده بموضوع المجتمع المدني كوسيط بين الدولة والمجتمع، باعتبار أن التفاصيل الداخلية في المجتمع تحتاج بشكل أو بآخر إلى مؤسسات دون مؤسسات الحزب، ولذلك أقام وزارة الإدارة المحلية، لكن لماذا لا يتم تأهيل الإدارة بالسرعة الممكنة لتقديم خدمات حقيقية للناس سريعة وملموسة بدلاً من أن نجد أنفسنا في لحظة من اللحظات، وأرجو ألا أكون أبالغ هنا أمام المحاولات التي تسعى لتشكيل سيناريو كاريكاتوري لليش فاليسا ولنقابة التضامن في بولندا عبر اختبار سورية بما لم تختبر به وهو العصيان المدني)).

لكن الدكتور أحمد برقاي، وهو أحد الذين شاركوا في المنتديات ونشاطاتها، تساءل ((لماذا ظهرت على هذا النحو ولم تظهر على نحو آخر؟، وهذه النشاطات نتاج للمناخ الذي أشاعه خطاب القسم. إذ اعتقد جمهور من المتقنين بأن هذا المنهج كفيل بأن يوصل رأيهم الآخر إلى السلطة))، كما سأل الدكتور برقاي السيد خدام: ((هل الكلام الذي سمعناه نقداً لهذه المنتديات وظاهرة المجتمع المدني أم هو قرار بالغائها ووقفها؟، المجتمع جملة من الاختلافات ومن الصعب فهم أن نطبع المجتمع بطابع واحد، وهذه الآراء على العكس تساعدنا على فهم تجربتنا وماضيها، هناك آراء نقدية وأخرى شبه نقدية وأخرى حدية، مثلاً لا نستطيع أن نسمع من شخص خرج من السجن لتوه أن يصفق للسلطة، إنه يريد أن يبحث عن نظام سياسي لا يعود معه إلى السجن وهذا أمر طبيعي وآخر يريد أن يطور التجربة)).

وزاد الدكتور "عدنان علي" على ذلك بالسؤال: ((لماذا التخوف من فكرة المجتمع المدني؟ إذا كانت هذه القوى تهدف إلى المحافظة على دستور البلاد وعلى القوانين وتريد أن تقدم بدورها في رسم القرار التنفيذي فأهلاً بها، وأريد القول إنه لا يجب أن يقف أحد بوجه هؤلاء لأنهم أبناء الوطن، ويجب أن يكون لهم دور في خدمة بلدهم لكن بالشكل الذي نتفق عليه وليس بالشكل الذي نفرضه عليهم أو يريدون أن يفرضوه علينا)).

من جهته، أجاب نائب الرئيس السوري على معظم الأسئلة والمداخلات. من جوهر ما قاله في المحاضرة، وزاد: يجب إدراك عدد من الحقائق وخاصة الظروف التي مرت بها سورية خلال ٣٠ سنة أحداث كبيرة كانت لها إسقاطات، وأدت إلى نمو الكثير من السلبيات التي نشكو منها جميعاً، هناك تراكمات إيجابية وتراكمات سلبية ومهمة الحزب يجب أن يأخذ هذه الإيجابيات ويتجنب السلبيات، وعندما نتحدث عن كل هذه الظروف هل نستطيع أن نلغي الأحكام العرفية، ونحن في حالة حرب، قانون الطوارئ مرس عبره أخطاء هذا صحيح، وطبق في ظروف كانت خطأ هذا صحيح، ويجب أن نتحدث عن الخطأ ونعمل على تجاوزه، لكن لماذا التركيز الآن على قانون الطوارئ من أجل أن تفلت البلاد؟.

وعن رأيه في مشاركة البعثيين في المنتديات، قال خدام: ((اطلعت على الحوار وبرأيي لم يكونوا موفقين ونقطة الضعف عند هذه الجماعة من النشطاء والمتقنين ليست كون رياض سيف وكيلاً لشركة أديداس، وإنما نقطة الضعف عندهم هم. وعندما ذهب الرفاق البعثيون ذهبوا ليدافعوا وليس ليهاجموا وعندما صدر قرار من القيادة لذهاب عدد من الحزبيين القادرين على الرد كان الهدف تنفيذ ما يُطرح وإظهار ثغراته وخلفياته)).

وتابع أن قيادة البعث (أعطت النشطاء والمتقنين مهلة ستة أشهر، لكن هناك حدوداً وأهم هذه الحدود أمن البلد واستقراره (...)) قيادة الحزب معنية بشكل جدي بتطوير الحياة السياسية في البلاد، لكن هذا الأمر لا يأتي في الأولوية المباشرة التي هي معالجة الوضع الاقتصادي وتوفير حاجات الناس وفرص العمل)).

عودة إلى حوار مع نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام.. من الحكمة أن نتفادى التراجع^(١٧٣)

عبد الرزاق عيد^(١٧٤)

نشرت الحياة مداخلة نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام على مدرج جامعة دمشق الأحد ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠١، والنقاشات والتعقيبات التي تداخل بها أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة.

وبما أن مداخلة السيد نائب الرئيس، نشرتها ((الحياة)) فهي لم تعد وثيقة داخلية، بل غدت من حق الرأي العام أن يتعامل معها كنص (عام) يحق للجميع أن يناقشها ويحاورها تأييداً أو نقداً.

وقبل الدخول في مناقشة مداخلة نائب الرئيس، لابد من الإشارة إلى أن حوار الأطروحة والأطروحة المضادة في بحر السنة الماضية. لم يفض إلى تركيب نوعي جديد، بل أدت إلى انتصار أطروحة السلطة. هكذا انفضت قوى السلطة، لتفتح حوار إبادة، أعاد إلى الأذهان الحوار الذي شهدته سنة ١٩٨٠.

^(١٥) الحياة، (لندن)، ٢٥ / ٨ / ٢٠٠١.

^(١٦) كاتب وناشط سوري.

يحدثنا السيد نائب الرئيس عن أن القيادة ناقشت الوضع السياسي في البلاد، وقامت ببعض الخطوات، منها الإجازة لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية بفتح مكاتب وإصدار صحف، وهنا علينا الانتباه الشديد لصوغ النائب في قوله ((مع التوجه بخلق مناخ عام يريح الناس ويجعلهم يبحثون كيف يساهمون في دعم سياسة الدولة والحزب في هذه المرحلة التي تحتاج إلى دعم وطني شامل))، لنلاحظ كيف يشتغل نظام الخطاب في عقل أحد المساهمين الأساسيين في قيادة الحياة السياسية في سورية خلال ثلاثين سنة.

الخطاب يقر بأن المناخ العام غير مريح، وأن لدى الناس حاجة اجتماعية للإسهام في صنع وتقرير مصائرهم، لكن الخطاب سرعان ما يتكشف عما هو قار وثاو في اللاشعور المعرفي، للخطاب وذلك عندما يحدد ماهية إسهام الناس حيث تكمن وفق خطاب نائب الرئيس في دعم سياسة الدولة والحزب، ذلك هو لب لباب العقل السياسي الذي حكم سورية، ولا يزال، فإسهام الناس يتوقف عند حدود دعم سياسة الدولة والحزب أي تحشيد الناس حول السياسة الحكيمة للدولة والحزب، فالنقابات تقام من أجل دعم سياسة الدولة، والمسيرات تسير للإشادة بحكمة الدولة، والتنظيمات السياسية والأحزاب والجمعيات، فإن شرعية وجودها الوحيدة هي دعم سياسة الدولة والإعلام والثقافة والجامعات والمعاهد والمدارس، والتعليم عموماً مهمته ضبط كل الحيزات من المدرسة إلى الجامعة إلى الكتاب إلى الجريدة، ضبطاً إعلامياً، أمنياً، عسكرياً من أجل دعم سياسة الدولة، وما دامت الدولة على هذه الدرجة من الحضور الكلياني إذ هي غاية الغايات، ومصير المآلات فهي تقرر فاعلية أيديولوجيتها المنهجية، حيث تغدو في أهمية العلوم الدقيقة (فيزياء - كيمياء - علوم - رياضيات) وتتقدم على العلوم الدينية، ناهيك عن الطباعة والنشر، إذ لا يمكن أن تطبع بطاقة دعوة لعرس، أو تنشر نعوة، من دون موافقة رقيب عتيد، لخدمة الدولة والحزب، وعلى هذا فإن العنصر الجوهري الحاكم في بنية نظام خطاب نائب الرئيس، هو العنصر الحاكم ذاته في بنية العقيدة الدينية.

ينعي نائب الرئيس على المثقفين أن الوثيقة الأساسية، والمقصود بها الوثيقة الصادرة عن الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني، إنها تناولت ثلاث مسائل (الحرية، الديمقراطية، المجتمع المدني) وأنها أهملت الصراع العربي - الإسرائيلي الذي هو شاغل كل طفل في سورية وكل شيخ وامرأة وكل رجل، كل ذلك ((لم يجر الحديث عنه، وكأن

سورية بلد مرتاح إقليميًّا، مرتاح دوليًّا، وكأن كل المسائل متوافرة لكن بقيت مشكلة أن نصدر بياناً أو لا نصدر بياناً)).

قبل مناقشة صلب حديث السيد نائب الرئيس، فإننا سنعبّر عن دهشة مماثلة لدهشته، فنقول: إنه ما دامت مشكلة إصدار البيان أو عدم إصداره مشكلة هينة، وضئيلة، وتافهة، فلماذا أخذت الوثيقة على كل محمل الجد هذا؟، ولماذا أطلقت كل هذه الاتهامات والتشنيعات والتهديدات واستفار كل أركان الدولة ضد مجموعة من المثقفين أصدروا مجرد بيان؟، وهذا حقاً أن هذا البيان تجاهل موضوعه الصراع العربي – الصهيوني الذي هو شاغل المجتمع، والوطن أطفالاً ونساء وكباراً، كما يتهم السيد نائب الرئيس؟.

إن من يعود إلى الوثيقة، سيجد في مقدمة الوثيقة، وفي السطر الثالث منها، طرح تحديات الصراع العربي/الإسرائيلي بوصفها بديهية الوجود الوطني التي أضيفت إليها تحديات جديدة هي العولمة.

إن أي مشغل بحقل الثقافة والمعرفة، يعرف أن المقدمة هي التي تحدد إشكالية أي نص، فإشكالية نص بياننا في الوثيقة، كان بالضبط هو تحديات الصراع العربي/الصهيوني، وأتى جسم البيان بمثابة شرح وتفسير وتعليق لحال التردّي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يشكل المهاد الحضاري والتاريخي لحال تردّي المشروع القومي في مواجهة التحدي الإسرائيلي، وأتى البيان ليبرهن على أنه من دون هذه المسائل الثلاث التي استخلصها نائب الرئيس متأسفاً (الحرية، الديمقراطية، المجتمع المدني) فلن نستطيع النهوض من أجل مواجهة استحقاقات الصراع العربي – الإسرائيلي. إن مجتمعاً وسلطة على هذه الدرجة من التردّي والفساد الإداري والقضائي والتشريعي والتعليمي، والقمع، وإلغاء الآخر، وركوب المجتمع، وامتهان كرامة الناس وحقوق الإنسان، واحتكار العمل السياسي، وهيمنة قوانين الطوارئ والأحكام العرفية، إن سلطة كهذه لا يمكن أن تنهض إلى مستوى هذا التحدي، لا سيما أن خمسين سنة برهنت لنا أن إسرائيل (المجتمع المدني) تزداد قوة وتوقفاً وخطراً وشراسة، بينما نحن مجتمع القمع نزداد ضعفاً وتردياً وخنوعاً وتفككاً وطنياً وقومياً.

يتحدث نائب الرئيس عن أن الديمقراطية ليست بدلة نستريها من هذه الدولة أو من تلك، وأن الأوروبيين لم يصلوا إلى الديمقراطية إلا ضمن كفاح وتطور منذ الثورة الفرنسية وثورة كرومويل في بريطانيا.

بداية نحيط السيد النائب علماً، أن كل من وقّع على ما سمي بوثيقة الألف، لا يستطيع أن يشتري بدلة جاهزة من الغرب، ناهيك عن سيارات المرسيدس، والشبح، والفيلات، والقصور، والمرافئ، والبيوت البيض والحرر.. الخ، هذا أولاً.

وثانياً، إن التاريخ الذي يورده السيد نائب الرئيس بصفته تاريخاً أوروبياً طويلاً للديمقراطية، يتجاهل أنه هو التاريخ ذاته للقومية ولل فكر القومي، ولذلك سميت الثورات الفرنسية والإنجليزية، بالثورات القومية الديمقراطية، فلماذا استقام لحزب البعث نظرياً أن يستورد القومية ويعف عن الديمقراطية، وأن يستلهم الاشتراكية وهي أيضاً بدلة غريبة، ولا يرى الغربة والاعتراب والاستيراد والأفكار الجاهزة إلا في الديمقراطية.

ليس دعاة إحياء المجتمع المدني هم من اخترعوا مطلب الديمقراطية، بل عاشها آبائنا يتصارعون في أحزاب، وعلى منابر الصحافة الحرة، من دون إكراه أو عنف أو تعسف، بل إن واضع المنطلقات النظرية لحزب البعث نفسه، المفكر ياسين الحافظ، هو أول بعثي تخلى عن البعث لتخلي البعث عن الديمقراطية، وكان عليه وهو الفيلسوف النظري للبعث أن يقول: كل ما أعلمه أن بعثية قومية بلا الديمقراطية تجعلني غير بعثي على الإطلاق، تماماً كما قال ماركس، لمبتدلي الماركسية: كل ما أعلمه تجاه ذلك أنني لست ماركسياً على الإطلاق.

إن قاعدة إطلاق حريات الناس لدعم سياسة الدولة والحزب، تطل من جديد في خطاب النائب من خلال إعلان وصية صريحة على الناس، بصفته قاصرين، فمجلس الشعب الذي اختاروه (السلطة) سنة ١٩٧٢ أفضل من كل المجالس التي جاءت لاحقاً، أي من المجالس المنتخبة من قبل الديمقراطية.

لا، إن عملية الشراء لا تحقق الديمقراطية، لكن أي شراء، هل شراء أصوات الناس من قبل النواب، أم شراء أصوات النواب من قبل السلطة؟.

أولئك النواب الذين لا يملكون أية حرية في التعبير والتفكير والتشريع واتخاذ القرار إلا وفق القاعدة الذهبية التي صاغها النائب دعم سياسة الدولة والحزب، وبالتالي فإن مجلس النواب سنة ١٩٥٤ الذي يسفهه النائب، ويبني تسفيهه على أنه أتاح للأقلية البرلمانية ١٧ بعثياً، أن يقدوا سياسة البلاد.

إن هذا المجلس لو كان هدفه شكلياً يقوم على تأمين غطاء من المشروعية الزائفة لنظام شمولي يفهم الحرية بصفتها خياراً طوعياً للعبودية: أي لدعم سياسة الدولة والحزب الحاكم، في زمانهم كما في زماننا، لما أتيح لحزب البعث أن يصل إلى السلطة قط.

المجتمع المدني والتجربة الجزائرية:

إنه أمرٌ يدعو إلى الدهشة ألا يجد السيد النائب نماذج للمجتمع المدني، سوى مجتمعات التفكك والحروب الأهلية، وهي الجزائر ويوغسلافيا والصومال، ولا ندري أية صلة لهذه المجتمعات بالمجتمع المدني، ولا ندري لماذا لا تكون هذه النماذج من المجتمعات المدنية بحق كفرنسا وسويسرا والسويد مثلاً؟. هل يعقل أن يقدم مجتمع قبلي قروسطي كالمجتمع الصومالي نموذجاً للمجتمع المدني؟ هل ما أسقط الجزائر في دوامة العنف هي بيريسسترويك الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وفق تشخيص السيد النائب؟ أم احتكار السلطة من قبل الحزب الواحد وتحول الكثير من نخب هذا الحزب، حزب بلد المليون شهيد، إلى طغم (صقراطية)، حولت الحزب من حزب ثورة إلى حزب ثروة وتمت عملية نهب البلاد والعباد.

لا خوف من الجزارة، حيث هي مرحلة أنجزتها سورية منذ مطلع الثمانينات، عندما حلت المشكلة ليس بالانفتاح على المجتمع، والدعوة إلى السلم الأهلي، وإحياء مؤسسات المجتمع المدني، بل بهزيمة المجتمع قاطبة باسم هزيمة الإخوان المسلمين. هذا ما لا تزال الطغم للصقراطية الجزائرية عاجزة عنه حتى الآن في الجزائر، فلا تزال القوى الشعبية الديمقراطية قادرة على رفع صوتها في وجه الأصوليين العلمانية والإسلاموية في حين أن مجتمعنا تحول إلى مقبرة بعد أن دفن حياً منذ أكثر من عقدين.

يقر نائب الرئيس بأن البعث يهيمن على النقابات، لكن مصدر هذه الهيمنة أنهم الأكثرية، ويتساءل: هل المطلوب عند الانتخابات النقابية أن يصوت البعثيون لخصومهم أو لغيرهم؟، وهل المطلوب من قيادة البعث أو حزب البعث أن يفصل مليوناً ونصف المليون من أعضائه المليونين حتى يكون هناك مجتمع مدني؟ ويضيف إلى أن السفير الأمريكي منذ سنوات قدم مذكرة طالب فيها بالتعددية النقابية، ويرى في هذا المطلب تمزيقاً للحركة العمالية.

الغريب أن السيد النائب يستعمل خطاباً لم يعد له أية مرجعية واقعية في العالم، أو فيما يسمى في لغة السرديات، ميثاق مرجعي، فالخطاب لا يؤسس لأي ميثاق يُحال إليه كمرجع، فعالم ما كان يسمى بـ((النظام الاشتراكي)) انهيار وانهار ميثاقه المرجعي الذي كان يشرعن لخطاب الأكثرية الوهمية للأحزاب الشيوعية والاشتراكية الحاكمة ولنقاباتها.

وليست البيريسسترويكا هي التي فككتهم، بل هي التي فتحت باب الكهوف، أمام تيارات الهواء فتهافت خيوط العنكبوت، فالفساد المستوطن في بنية الدولة والحزب هو الذي نخر كيانه، وأهلها لكي تدك دكاً، فالشيوعيون كانوا يصوتون لمرشحي الدولة لدعم سياسة الحزب – وفق القاعدة النظرية لمفهوم الحريات السياسية عند السيد نائب الرئيس – وعندما ألفت الساعة، لم يخرج واحد منهم للدفاع عن أنفسهم راحوا يصوتون لمن كانوا في الماضي هم الخصوم، بحسب استغراب السيد النائب، وظهرت وحدة الحزب ووحدة الحركة العمالية، ليست سوى توحيد قسري، كان ملاطه القهر والقمع والاستبداد، تماًماً كالوحدة السوفيتية (الأممية) الزائفة التي تكشف عن اثنيات، وجماعات عرقية لو تركت لتاريخها الطبيعي لانقرضت بذاتها.

كيف يمكن للخطاب القديم القائم على شرعية حاكمية الحزب الواحد، والنقابات الواحدة، والإعلام الموحد، والمجتمع الموحد حول سلطته الواحدة القاهرة، أن يتهاوى، وتتقوض كل مشروعيته النظرية، ويبقى السيد نائب الرئيس يستخدم هذا الخطاب بكل اطمئنان عقلي وراحة بال؟.

أظن أن من الحكمة لنا ولبلادنا ومجتمعاتنا وشعبونا وسلطاتنا وحكامنا، أن نتأمل ونتدبر تجربة الانهيار الكبير، بعين اليقظة والحذر لمعاورة العوامل والأسباب التي أدت إلى الانهيار، وليس رفض الانهيار وتكذيبه واعتباره مؤامرة خارجية، كما تفعل بعض حلقات الدروشة وأصحاب الطريقة (البكداشية) المشتغلة في مجال الصورة السلطانية. بهذه العين اليقظة والحذرة سنتمكن جميعاً من إنقاذ القارب الذي يحملنا جميعاً، مجتمعاً وسلطة، وأن نواجه بجرأة وجسارة، وعين مفتوحة على المستقبل نتظر إلى ما بعد لحظة المصالح الراهنة، لكي نكون قادرين على مواجهة استحقاقات المستقبل وتحدياته، فنُدفعها بالتقسيط خيراً لنا من دفعها بالجملة، بصيغة كوارث وزلازل وما لا يعلمه إلا الله. والنظام العالمي الأمريكي الجديد الذي يزرع عالمنا أسافين وأفخاخاً عرقية، واثنية، وأقوامية، وطائفية،

وقبلية، وعشائرية، وعائلية، وجبهوية، إمعاناً في التهديد والتفتيت والتزوير والحروب الأهلية.

ولا يغيب عن البال أن ما يميزنا عن تجارب النظم الشمولية ذات الحزب الواحد، أن الأيدي الوالغة في الدماء في بلادهم تفصلهم عن لحظة الانهيار أزمنة بعيدة نسبياً من الجبال الحاكم المنهار، بينما لا يزال عدد كبير من صانعي أودود الدماء على قيد الحياة في بلادنا، في زمن يقظة ضمير العدالة الدولية المشكوك بنزاهتها اليوم، والمراهن على إمكانات صدقيتها في الغد، ولذلك من المصلحة المباشرة لصانعي الأمس أن ينسحبوا من ساحة المشهد اليوم.

دعوا هذا الرئيس الشاب مع جيله من أبنائكم يقتحم مغامرة المستقبل، عبر فتنة الانقطاع مع كل رموزكم السياسية التقليدية المنكورة على ماضٍ عقيم، وخطاباتكم المتكررة والمفوتة تاريخياً وحضارياً، ونظم تفكيركم المتببسة، وقواعد سلوككم المتخشبة، ووصاياتكم الأبوية البطركية، المستلبة، المغربية، الكابحة والمعرقلة لكل حركة باتجاه المستقبل، يكفينا - نحن العرب - تحكم الماضي بالمستقبل ويكفينا اعتبار هذا الماضي هو الوحيد الذي له حق الكلام.

تقديم الإصلاح وتراجعته في سورية

في تجربتي عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠ :

كي لا يسخر التاريخ^(١٧٥)

عارف دليلة^(١٧٦)

في خضم الأزمة في سورية أواخر الستينات، وبعد ثلاث سنوات من فتح ملف المحاسبة وإغلاقه بسرعة (عام ١٩٧٧) بمجرد انكشاف قائمة من يجب أن تطالهم المحاسبة، كلف الرئيس الراحل حافظ الأسد لجنة من ستة أعضاء من القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية الحاكمة بعقد لقاءات مفتوحة مع القطاعات الاجتماعية المختلفة، وكان ذلك في أواخر عام ١٩٨٠، وهو ما يتكرر اليوم بعد عشرين عاماً ونيف.

في ذلك الوقت لم تكن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كما هي اليوم، فبعد حرب تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٣ شهدت سورية ازدهاراً مادياً اتخذ شكل طفرة مالية شملت الدولة والاقتصاد الكلي الذي يشهد معدلات نمو عالية، وارتفعت معدلات الاستثمار والتوظيف حتى بلغت البطالة أدنى مستوياتها، وكانت الرواتب والأجور تنمو مع ارتفاع الأسعار التضخمي الذي نجم عن هذه الطفرة المالية.

^(١٧٧) الحياة، (لندن)، ٩ / ٣ / ٢٠٠١.

^(١٧٨) عميد كلية الاقتصاد في جامعة دمشق سابقاً، وأحد معتقلي "ربيع دمشق".

كان الطابع السياسي للأزمة سياسياً بالدرجة الأولى، وكان استقرار المسؤولين في مواقع القرار والمسئولية لمدة ١٠- ١٥ عاماً أدى إلى خلق مراكز نفوذ وجماعات مصالح متسابقة متصارعة على الاحتكار والاستئثار، وبلغت الحمى المصلحية حداً كاد يصهر بناره البلاد والعباد ؛ مما رفع بالمقابل حمى النقد والمعارضة في المجتمع وحتى داخل الحزب الحاكم إلى درجات تستعصي على الضبط والتحكم، وكانت لا تزال لدى الناس بقايا حية من الطموحات الديمقراطية والقيم والمبادئ الأخلاقية التي يقاومون بها الاحتكار والاستئثار. وتفاعل الناس بفتح ملف المحاسبة عام ١٩٧٧ لكن إغلاق الملف بعد انكشاف المتورطين في النهب والفساد أصابهم بخيبة، خصوصاً بعد أن استقوى المتهمون بالفساد وسوء استغلال السلطة وشركاؤهم من خارج السلطة ليشكلوا دروعاً متماسكة (يمكن الإطلاع على سجل موسع لوقائع الفساد في محاضر المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي دامت جلساته حوالي ٢٥ يوماً في عام ١٩٨٥).

في مدرج جامعة دمشق وعلى المنصة إياها وفي أواخر ١٩٨٠، جلس قادة الجبهة ليقولوا، إن الوطن في خطر، وعلى الجميع أن ينكثفوا لإنقاذه، وإنهم يقفون أمام الجمهور ليسمعوا بصراحة وشفافية كاملة رأيه فيهم وفي سياساتهم وتصوره لطرق الخروج من الأزمة، مهما تكن هذه الآراء والتصورات قاسية وجارحة.

بل وصلت النبذة الديمقراطية في الجلسة الثانية (الأخيرة) وكانت مع أساتذة جامعة دمشق (بعد جلسة اليوم السابق التي كانت مع الكتاب والصحفيين) إلى القول، تشجيعاً للحاضرين على الحديث بعد استكافهم، لكم أن تعتبرونا متهمين وتحاكمونا. وإننا نعترف لكم بانقطاعنا عنكم طوال السنوات الماضية. وبمخاطبتكم من طرف واحد. والآن جئنا نسمعكم تقولون فينا ما تشاءون. وأن هذه اللقاءات ستستمر من دون توقف، مفتوحة من دون قيود أو حدود مع كل القطاعات الشعبية وفي كل المحافظات.

وكما أغلقت ملفات لجنة المحاسبة لعام ١٩٧٧، واستقوى المتهمون على الشعب، كذلك لم تحتل المكاشفة أكثر من جلستين عام ١٩٨٠، وكان ختام الجلسة الثانية والأخيرة، وبعد سماع آراء الناس التي كانت حرة جداً، كما هي هذه الأيام، في مدرج جامعة دمشق، وفي قاعات المنتديات الخاصة وأمام المسؤولين أنفسهم، كان الختام آنذاك، باللسان الذي افتتح الاجتماع بلغة بالغة الطراوة والألفة والديمقراطية، يعتمد لغة مارشالية استعلائية تهديدية

لكل من ظن أن السلطة تواضعت ونزلت إلى الجمهور من موقف ضعف بينما هي في أقوى حالاتها، وتستطيع أن تضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه التناول على مقاماتها.

بدأ ربيع سورية آنذاك وانتهى في يومين اثنين، لتخسر سورية بعد ذلك عقدين كاملين من تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويكفي توضيحاً لما نقصده بالزمن الضائع أن نقول إن متوسط نصيب الفرد السوري من الدخل القومي اليوم عام ٢٠٠١، هو أقل من متوسط نصيبه عام ١٩٨٠، أما متوسط الأجور الحقيقية اليوم فلا يزيد على ثلث متوسطه قبل عشرين عاماً، على رغم أن معدل النمو الاقتصادي العام، بحسب الإحصاءات الرسمية، كان على مدى العشرين عاماً، أعلى، بالمتوسط من معدل نمو السكان بنسبة ملموسة، إذا استثنينا العاميين الأخيرين، حيث انخفض من دون معدل نمو السكان، فأين ذهب النمو الاقتصادي على مدى عشرين عاماً، مادام لم يصل إلى الغالبية الساحقة من الشعب؟ الجواب بسيط جداً، لقد حطت الحصائل الهائلة في جيوب وحسابات المستقرين الأمنيين من أي نقد أو إشارة إلى ممارساتهم وسياساتهم الاقتصادية والاجتماعية وقوانينهم وقراراتهم، أو الضاربين عرض الحائط أي نقد، فيما لو ظهر على رغم كل الاحتياطات والرهانات، وهي الجيوب والحسابات المفتوحة بعيداً، خارج الحدود، والتي تقول بشبهة متزايدة هل من مزيد؟.

والزمن الضائع لا يُقاس بالمال فقط، بل بمقاييس اجتماعية وثقافية وعلمية وتكنولوجية وغيرها كثير، ولا ينفي الزمن الضائع أن يتحقق توسع وإنجازات على الأرض خلاله، فالمعيار هو الفرق بين ما كان وبين ما يجب أن يكون انطلاقاً من جميع الاعتبارات الموضوعية.

واليوم لابد من السؤال ماذا فعلنا نحن جماعة المنتديات ولجان إحياء المجتمع المدني عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، حتى نستحق نزول القيادات للمرة الثانية خلال ثلاثين عاماً، إلى قواعد الحزب والجماهير، للرد مرة ثانية بأبشع الاتهامات على المنتقدين؟ الأمر ببساطة، لا نحن تغيرنا، بأشخاصنا وبأفكارنا، وبممارساتنا ولا هم تغيروا، بأشخاصهم وبأفكارهم وبممارساتهم، فهل هناك بلد آخر في العالم ينعم بمثل هذا الثبات والاستقرار والاستمرار على ضفتي نهر الحياة الجاري، الذي يقال إنك لا تستطيع السباحة فيه مرتين؟.

شاعت الأقدار أن نسبح في النهر نفسه عقوداً عدة بخلاف قوانين الطبيعة الثابتة، وللإجابة عن سؤال: ماذا فعلنا وماذا فعلوا؟. من المفيد أن أذكر ببعض ما قلته في مدرج جامعة دمشق لقيادة الجبهة قبل عشرين عاماً، وأظنهم يذكرونه جيداً. قلت مما أتذكر الآن

((إننا نعيش في جمهورية ولدينا دستور عروبي تقدمي، ولدينا جبهة وطنية تقدمية تضم مجموعة من الأحزاب السياسية، ولدينا مجلس شعب ومجلس وزراء ومجالس إدارة لا تضاهي في كل مكان، ولدينا منظمات شعبية تضم جميع السكان ولدينا.. فماذا ينقصنا إذاً؟ لماذا دعوتهم لتقولوا لنا إن الوطن في خطر؟. إذا كان ما تقولون صحيحاً، وهو صحيح (أنذاك) فهذا يعني أن هذه الهياكل والأشكال جميعها ميتة، لا تمثل الشعب والوطن، وأن الخروج من الخطر يستوجب تغييرها، إنكم تتساعلون ببراءة الأطفال لماذا يحصل في وطننا ما يحصل؟. أما أنا فأقول: لو لم يكن يحصل ما يحصل لكان يجب أن نسأل لماذا لا يحصل؟. لأن ما يحصل هو النتيجة المنطقية والحتمية لسياساتكم وممارساتكم. لقد وضعت الدستور والقوانين على الرف، وأحللت محلها جميعاً قانوناً واحداً من سطرٍ واحد غير مكتوب أصبح يحكم نواحي حياتنا العامة بعد تعطيل القوانين الأخرى. وينص على أن كل من تثبت كفايته في الفساد والتخريب والتهميش يرتقي من أدنى المناصب إلى أعلاها، وكل من تثبت كفايته في العلم والعمل والوطنية والإخلاص يخفض في المناصب إلى أدناها أو إلى الحضيض. لقد كان شعبنا محسوداً بحسه الوطني الثوري الأصيل، كان يتحرك بصورة عفوية ليحطم مصالح الدول المعادية قبل أن ينطق الأعداء بمخططاتهم، فما الذي قتل روح هذا الشعب وجعله كالسردين الممل لا يتحرك ولو أحرقت الأعداء بيته إلا بتوجيهه؟. إن أي خسارة مادية مهما بلغت قابلة للتعويض، أما خسارة روح الشعب ومبادئه فهي الوحيدة التي لا تعوض أبداً.. الخ..)).

وقال الآخرون الكثير، ولسنا في حاجة لشرح كيف سار التطور بعد وقف تلك الاجتماعات، وكيف استفادت السلطة من الرأي الآخر!

الآن بعد عشرين عاماً، لا يقتصر الشبه بين المناسبتين على أن معظم الأشخاص الطبيعيين ما زالوا أنفسهم لم يتغيروا، بل على أن المشكلات والقضايا، بل منطق ومضمون الخطاب الرسمي وأسلوب الحوار، مع الرأي الآخر ما زالت نفسها لم تتغير، وكأن عشرين عاماً من أواخر القرن العشرين لا تعني شيئاً أبداً.

ما زالت المسؤولية على الأشياء والظروف والعوامل الخارجية وإسقاطاتها على الوضع الداخلي. ((لماذا لا تذكر إلا الإسقاطات السلبية؟ لماذا يصرون دائماً على تجاهل الإيجابيات؟)). من هذه الظروف حرب تشرين وحرب لبنان، والسادات واتفاقه مع إسرائيل، وأحداث الإخوان المسلمين، ومرض الرئيس الراحل ومشكلة رفعت الأسد، والحرب

العراقية/الإيرانية، والاحتياح الإسرائيلي الثاني للبنان واحتياح العراق للكويت.. الخ، هذه هي الأحداث التي أدت بحسب الخطاب الرسمي، إلى نمو الكثير من السلبيات وهي المانع لإلغاء الأحكام العرفية، وعلى الرغم من الأخطاء التي مورست في تطبيق قانون الطوارئ فإن إلغاء قانون الطوارئ يؤدي إلى أن تفلت البلاد؟ (وكان البلاد غابة وحوش بريّة)، ملاحظة: الكلام بين قوسين كبيرين من عندنا.

والأهم، الجديد مما لم يُقل عام ١٩٨٠، هو التأكيد على أنه ((إذا كانت الاشتراكية تخلق وتشيع الفساد فنحن نعمل ضد الاشتراكية)). وهذا في إطار ما يسمونه البحث عن مفاهيم جديدة، فهل احتاج مسئولونا إلى ثلاثين عاماً لاكتشاف سبب الخلل، ((الاشتراكية))، أم أنهم كانوا مبدعين جداً إذ اكتشفوا هذا السبب وعملوا ضده منذ اليوم الأول لوصولهم إلى السلطة باسم الاشتراكية وقبل عقود من سقوط الاتحاد السوفيتي؟. ألا يستحق هذا الاكتشاف المبكر والعمل على هديه منذ ذلك الوقت، ومن دون أن يؤثر حتى اليوم على التمسك بالقطاع العام وممانعة تخصيصه، جائزة نوبل في العلوم السياسية؟.

أما الاكتشاف الجديد حقاً فهو الاختيار بين طريقين للتخلص من مساوئ الاشتراكية، وهو ما لم يكن متاحاً تاريخياً عام ١٩٨٠، إنه رفض المسئولين الطريق الروسي واختيارهم الطريق الصيني! ومبرر هذا الاختيار بحسب دعائه هو أن ((التجربة الصينية تجلت بإصلاح اقتصادي كبير وخطوات صغيرة في الإصلاح السياسي)).

والآن مغزى هذا التفضيل حسبما يفهم الجميع من الكلمات آنفاً هو البقاء والنبات بالمعنى الشخصي، فإننا، للحقيقة والتاريخ ومن باب النصح، نقول إن الطريق الروسي للإصلاح برهن على أنه أكثر تمسكاً من الطريق الصيني بالأشخاص الطبيعيين، وهو عين القصد فبينما تبدلت أطقم وأجيال القيادات الصينية، الحكومية والحزبية السياسية والاقتصادية والإدارية مرات عدة خلال مرحلة الإصلاح فإن القيادات الروسية (وكذلك قيادات دول الاتحاد السوفيتي السابق) برهنت على ثبات واستمرارية تحسدان عليها، إنها حتى اليوم، وقد بلغت في عدائها للشيوعية الحد الأقصى، ما زالت هي تلك القيادات السوفيتية (الشيوعية جداً). قبل سقوط الاتحاد السوفيتي! ألا يجزنا ذلك إلى السؤال: من الذي يستطيع قيادة سورية إلى الطريق الروسي؟ المسئولون، أم النقاد؟ وهل النقاد هم الذين قادوا التحول في روسيا على طريقة يلتسين، ومن قبله جورباتشوف، أم هم الذين أرادوا استبعاد احتمال هذا الطريق، وما زالوا خصوماً له حتى اليوم؟. فلنضرب مثلاً، ليس بالنقاد الشرفاء من

الشيوعيين والمواطنين السوفيت الوطنيين، بل بأشهر منشق ومعارض للاتحاد السوفيتي آنذاك، وهو الكاتب الروسي سولجنستين، وكذلك عالم الذرة الشهير زخاروف، اللذان هاجرا إلى الغرب، وعملا كل ما بوسعهما لتقويض النظام السوفيتي، لاكتشافهما المبكر بموت آليات التطور في هذا النظام، هذا الاكتشاف الذي حصلاً بسببه، وبفضل إنجازاتهما الأدبية والعلمية، على جائزة نوبل، هذان المنشقان هما اللذان وقفوا ضد أشكال التحول من الشيوعية إلى الرأسمالية التي طبقت أيام حكم يلتسين وعصابات سلطته في التسعينات، وفضحا هذه الأشكال والقائمين عليها، إلى جانب نقدهما الرأسمالية الغربية، والأمريكية خصوصاً.

إذاً، حتى هؤلاء الأكثر تطرفاً ضد ((النظام)) كانوا يتطلعون إلى نظام آخر، نظام وطني يحافظ على كرامة وطاقات وإنجازات البلاد والعباد، ولا يقوم على رفات البلاد والعباد، لمصلحة الرأسمالية العالمية المعادية لبلادهم وشعبهم.

فإذا كان الطريق الصيني أكثر تغييراً للقيادات من الطريق الروسي في الإصلاح، فأبي من الطريقين إذا تفضلون؟ ومن هو المسؤول عن الانحراف الروسي عن مصالح الوطن والشعب، المسؤولون أم النقاد؟.

نحن متأكدون من وجود إرادة قوية ورغبة عميقة في الإصلاح، انطلاقاً من وعي وشعور صحيح بحجم الخسارة المتراكمة، التي لا يجوز تحميل مسؤوليتها إلى الاعتبارات والظروف المزعومة آنفاً، هذه الظروف التي كان يجب أن ترفع، على العكس، إلى مزيد من الإخلاص والالتزام والوطنية والفاعلية والعقلانية، وإنما يتحمل مسؤوليتها من حولوا كل شيء على أرض الوطن إلى باب رزق، وكل مبدأ وكل قيمة إلى سلطة وتجارة، إلى أن وصلنا إلى أوضاعنا الراهنة، نشك أن الله وحده هو الذي يحمينا، فلو، لا سمح الله، حدثت هزة أرضية متوسطة، كما حصل في تركيا أو الهند، لكشفت كل الأستار، ولبيّنت حجم الفساد والإهمال والتكرار للمصلحة العامة الذي منينا به على مدى الزمن الضائع، الذي أصبح فيه كل أحد. وكل شيء، يحمل في الداخل ضده، ويعمل عكس ما هو مطلوب منه أو مناط به، وذلك بعد أن مات الإحساس بالهزات الاقتصادية والاجتماعية.

إرادة الإصلاح شيء، والواقع ما زال شيئاً معاكساً تماماً. ولقد آن الأوان لنوقف الأشياء على ساقها، بعد أن مشت على رأسها دهرًا طويلاً، ولا يمكن أن تعود الأشياء

للسير على رأسها ما دام الواقع، بكل قواه المتخصصة، يقاوم بكل شراسة الإصلاح الحقيقي، أي الإصلاح الذي يصب في صالح الوطن والشعب وليس في الجيب.

من سخرية التاريخ هذه المرة، أن الرد على الاتهامات التي أطلقها المسؤولون على النقاد جاء على لسان أبناء السلطة أنفسهم، من كوادرها الحزبية المخضرمة، أولاً. ومن أوساط الجيل الجديد الذي لم يقرأ أو يسمع يوماً، وقد قضى حياته في أطرها ومنظماتها، فبماذا سيتهم هؤلاء وهم يزدون على أفكار وانتقادات الغير، من مننديات ولجان؟.

وهل نذكر بأن الانقلاب الفلسفي الذي يرجع إليه الفضل في نجاح الإصلاح الصيني النسبي، يتلخص في اعتبار الواقع هو المصدر الأول للحقيقة، وذلك بدلاً من اعتبار أفكار وخطابات القادة والمسؤولين المصدر الوحيد، الأوحده للحقيقة على مدى ثلاثين عاماً من عمر الثورة الصينية حتى بدء الإصلاح؟.

مضى على ((ثورتنا)) أكثر من ذلك الزمن من عمر الثورة الصينية، وأكثر من نصف عمر الثورة الروسية، أما أن الأوان لأن نقبل الفلسفة السائدة لدينا، والتي لا تزال تسير على رأسها حتى الآن، والتي لا تؤمن بأي مصدر للحقيقة غير الخطاب الإعلامي والرسمي، لتسير على قدميها، باعتبار الواقع الفعلي المصدر الأول للحقيقة؟.

الإصلاح المطلوب ليس ((روشتة))، يضعها شخص ما أو جهة ما، وإنما هو العدل المستمر بما يلبي متطلبات التطور واحتياجات البلاد ومصالح الشعب. وهكذا إصلاح لا يمكن فرضه وإنما يحتاج إلى استشارة ومشاركة الشعب صاحب المصلحة المباشرة وعبر ممثلين حقيقيين له يخدمونه بإخلاص مصالحه وليس فقط مصالحهم الخاصة، من أجل ذلك، نقطة البداية ومفتاح الإصلاح هما الإفراج عن الرأي الآخر عبر جميع قنوات التعبير المتاحة والممكنة في الداخل، وإعطاء الناس حرية تمثيل أنفسهم بأنفسهم أو بمن يختارون بإرادتهم الحرة، وأي إصلاح يفرض عليهم قبل ذلك سيكون نقيضاً للإصلاح الحقيقي المطلوب. هذه هي الضمانة لكي لا يعيد التاريخ نفسه.

جدال سوريا الداخلي..

بين "التصحيحي" والإصلاحي والتغييري^(١٧٧)

فولكر برتس^(١٧٨)

الجدالات العلنية وشبه العلنية في سوريا أصبحت مثيرة للاهتمام مجدداً منذ استلام بشار الأسد زمام السلطة. وموضوعات الجدل الرئيسية هي طبعاً ذات طابع محلي وخصوصاً الاقتصاد والنظام السياسي.

وليس الجدل محصوراً فيما يسمى غالباً ((الحرس القديم)) و((الحرس الجديد)). فهاتان المجموعتان موجودتان، إلا أن العملية السياسية في سوريا هي أكثر تعقيداً من أن تكون محصورة بنزاع بين فئتين أو مركزي سلطة، مع بعض التجريد، يمكن أن نميز ثلاث نزاعات من المرجح أن تستمر، على ما يبدو، في تحديد نطاق الجدل المحلي لبعض الوقت. ويمكن أن نحدد هذه النزاعات بناء على الموضوعات الرئيسية التي تركز عليها في خطاباتهما، أي ((التصحيحي)) و((الإصلاحي)) و((التغييري)).

^(١٩) النهار، (بيروت)، ٨ / ٣ / ٢٠٠١.

^(٢٠) رئيس قسم الشرق الأوسط و أفريقيا في المعهد الألماني للدراسات الدولية والأمن الدولي في برلين، له عدد من الكتب عن سورية، أهمها : I.B. : *The Political Economy of Syria under Asad*, London (Tauris) (الاقتصاد السياسي في سورية في عهد الأسد).

النزعة ((التصحيحية)) مثلاً يمكن أن نسميها ممثلة بهؤلاء الذين يركزون على ((استمرارية التصحيح))، بالإشارة إلى الحركة التصحيحية، وهي التسمية الرسمية لانقلاب حافظ الأسد عام ١٩٧٠، ويقر ((المصححون)) بأنه تم ارتكاب بعض الأخطاء، وبأنه من الضروري تصحيحها، لكنهم من جهة أخرى يصرون على أن الاستمرارية هي أمر أساسي. وهم يحذرون بشار الأسد والأشخاص المحيطين به من مس منجزات النظام القديم، وخصوصاً فيما يتعلق بالقطاع العام والبنى السياسية التي أسست خلال الأعوام الثلاثين من حكم والده.

وتتمركز قاعدة المصححين الاجتماعية في أوساط النقابات العمالية والقطاع العام والبيروقراطية الحكومية، كما في أوساط من اسميهم ((البيروقراطية الفكرية)) أي الكتاب التابعين للدولة، والصحفيون أو الأساتذة الذين يدينون بمراكزهم (وغالباً بشهاداتهم الجامعية كذلك) لإخلاصهم للنظام، ويتخوفون من أي تغيير قد يعرضهم للمنافسة الأكاديمية والثقافية الحقيقية.

جوهر المجموعة الثانية، أي جوهر ((المصلحين)) يتألف من الرئيس الأسد وخبرائه التقنيين، وفي رأي هؤلاء أن التصحيح والاستمرارية وحدهما قد يؤديان حصرًا إلى تخليد الركود الاقتصادي، لذا فإنهم يركزون على الإصلاح وعلى التحديث – التقني خصوصاً –، بما فيه الانتشار الواسع النطاق لتكنولوجيا الكمبيوتر والإنترنت والهواتف الخلوية، وهم لا يعتبرون هذه التكنولوجيات أدوات خارجة على سيطرة الحكومة وقادرة على زعزعة الاستقرار، مثلما كان يفعل عدد كبير من أعضاء النظام القديم، بل ينظرون إليها بدلاً من ذلك كعناصر حداثّة ورموز لدخول سوريا في عصر العولمة.

ولا تشمل قاعدة المصلحين الاجتماعية النخبة التكنوقراطية فحسب، بل كذلك عدداً كبيراً من أعضاء حزب البعث الشباب ومسؤوليه الذين يشعرون بأن الجيل القديم يعوق فرصهم المهنية، والأكثر من ذلك هو أن أقساماً مهمة من المؤسسة المهنية تنتمي إلى النزعة الإصلاحية، لأنها تعني أن استمرار الركود وغياب التكيف التقني قد يعرضان النظام لخطر لا تقل أهميته عن خطر التغيير المفاجئ أو الثورة السياسية.

النزعة الثالثة هي الأكثر انتقاداً للنظام بكامله، وهي تشدد على الحاجة إلى التغيير، لذا يمكن اعتبارها المعارضة الليبرالية في المعنى الواسع للكلمة. ومعظم الذين ينتمون إلى هذه النزعة يؤكدون أن القطاع العام قد تجاوز مرحلة الإصلاح، وأن النظام التعليمي قد فسد في

شكل جدي، وأن الإصلاح الاقتصادي لم يعد ممكناً من دون قدر ضئيل على الأقل من الإصلاح السياسي، بما فيه مشاركة المجتمع المدني في الجدل السياسي، وحكم القانون ومسئولية الحكومة والشفافية والتعددية السياسية الحقيقية.

جوهر هذه النزعة هم المثقفون الليبراليون، وخصوصاً هؤلاء الذين نظموا ((بيان ٩٩)) ووقعوه في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ وهو بيان ضم عدداً كبيراً من الموالين السابقين لنزعات يسارية وقومية مختلفة، والأكثر من ذلك هو أن عدداً من رجال السياسة المستقلين ينتمون إلى هذه المجموعة. وبعضهم بدأ بتنظيم جمعيات تشبه الأحزاب، هي ((النوادي))، أو بالإشارة إلى النموذج الكويتي ((الدبوانيات)).

وفي حين وجّه حديثاً كل من الجهاز الأمني وحزب البعث تحذيراً إلى الليبراليين فمن تجاوزوا حدودهم، مهددين خصوصاً وفي شكل واضح هؤلاء الذين كانوا يرغبون علناً في تأسيس أحزاب معارضة أو تحويل النوادي والدبوانيات من حلقات مناقشة إلى منابر معارضة، إلا أنه لم يتم توقيف القوة الدافعة لهذا النوع من النشاطات.

ثمة ببساطة عدد كبير من الناس الذين يسعون إلى مناقشة أكثر انفتاحاً وانتقاداً، وهم محترفون ومفكرون، وبعضهم أيضاً عناصر من مجتمع الأعمال وحتى من الجيش، لكن يجب أن يكون واضحاً أن هذه النزعة الليبرالية بعيدة كل البعد عن تشكيل مجموعة أو حركة سياسية حقيقية، والعناصر التي تكونها متنوعة إلى حد أنها لا يمكن أن تشكل تحدياً موحداً في وجه الحكومة أو النظام.

أما نقطة ضعفها الكبرى اليوم، وبغض النظر عن انقساماتها وخلافاتها الداخلية، فقد تكون واقع أنها لا تمثل حقاً جيل سوريا الشاب. إذ يجب ألا ننسى أن أكثر من نصف الشعب السوري هو تحت سن الثامنة عشرة. وبشار الأسد ومصلحوه هم أقرب إلى تلك الغالبية، على صعيد العمر على الأقل، مما هي المعارضة الليبرالية.

فيما يتعلق بالوضع السياسي لهذه النزعات المختلفة في الجدل العام، فيمكن مقارنة الوضع الراهن في سوريا بوضع إيران في ظل حكم محمد خاتمي، يعرف ((الليبراليون)) أن الرئيس ليس ملتزماً بالتغيير الجوهري للنظام. فبشار الأسد ما هو، في أي حال، إلا ابن هذا النظام. وتركيزه على الشؤون المحلية لا يعني أنه مصلح جذري. وإذا كانت غالبية العناصر الليبرالية تميل رغم ذلك إلى دعمه، فلأنها تتوقع منه تحسين ظروف النشاط السياسي

وإفساح المجال أمام توسيع المشاركة التعددية. أكثر من ذلك، هي تريد من الرئيس أن يتخلص من ((المصححين)) الذين ينوون إبطاء عملية الانفتاح، و((المصححون)) من جهتهم قلقون بازاء الميول الإصلاحية للجيل الجديد، لكنهم يعرفون كذلك، أو يحسسون، بأن التغيير أمرٌ لا مفر منه، لذا فإن بشار الأسد كان بالنسبة إليهم الرهان الذي ينطوي على أقل درجة من المجازفة، لأنه يضمن قدراً من الاستمرارية والاستقرار. ويحتاج الرئيس بدوره إلى ((المصححين)) وإلى الحرس القديم، أقله مؤقتاً، فهو يعتمد على تجربتهم وخبرتهم، ويتحدث بلغتهم في شئون السياسة الخارجية، ويتيح له هذا حماية بعض الليبراليين، إلى جانب إفساح المجال أمام خطواته الخاصة الأكثر ليبرالية، على غرار إطلاق سراح السجناء السياسيين.

وهو في المقابل يتوقع دعم الأحزاب الليبرالية وطول أُناتها، مبلّغاً إياها أنه كمصلح، يقف فعلياً إلى جانبها في المبدأ، لكن يجب عليها ألا تتوقع الحصول على الكثير سريعاً.

الفصل الثاني عشر

اغتيال "ربيع دمشق"

بيان استئناف نشاط منتدى الحوار الوطني^(١٧٩)

مساهمة منا في تفعيل الحياة العامة ونشر ثقافة الديمقراطية التي تبدأ من قبول كل منا للآخر، عبر إفساح المجال أمام مختلف فئات المجتمع للمشاركة في حوار ديمقراطي بناء، يهدف إلى البحث عن أفضل الصيغ والوسائل الكفيلة بتطوير حاضر البلاد ومستقبلها لما فيه خير جميع أبنائها. قررت لجنة منتدى الحوار الوطني استئناف نشاط المنتدى وعقد جلسات الحوار مرة كل أسبوعين في منزل عضو مجلس الشعب رياض سيف، وذلك في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الأربعاء اعتباراً من ٢٠٠١/٩/٥.

لقد كلفت الدولة الحديثة لكل مواطنيها، التمتع بحقوقهم الطبيعية في الاجتماع والإفصاح عن آرائهم وقناعاتهم بكل حرية وعلانية قولاً وكتابة وبمختلف وسائل التعبير الأخرى، كما ضمنت حقهم في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية وكفلت تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع لتكون المنافسة النزيهة والعادلة هي المحرض على الإنتاج والإبداع لكل المواطنين.

لقد أثبتت تجارب الشعوب، أن بناء الأوطان وازدهارها لا يكون إلا بمشاركة جميع أبنائها المؤمنين بواجباتهم كمواطنين، طالما أنهم يتمتعون بكل حقوق المواطنة، وعندها فقط يمكننا أن نجني ثمار برامج الإصلاح التي يؤمن بها الشعب ويشارك في تطبيقها، والتي يقوم بصياغتها ممثلوهم الذين يتم اختيارهم من خلال صناديق الاقتراع الحر والنزيه، ويتم

^(١)الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/٧/٣١.

تطبيقها على الجميع في جوٍ من الشفافية، بعد أن تتوفر جميع آليات المراقبة والمحاسبة، وتقييم أداء مؤسسات الدولة بكل تجرد ونزاهة. إن إخفاقاتنا المتكررة في جني ثمار محاولات الإصلاح وما بات يعانيه مجتمعنا من أزمت مزمنة في كل المجالات، إنما يعود إلى التضييق على حريات المواطنين وحرمانهم من المشاركة في صنع حاضرهم ومستقبل أبنائهم.

إن قدرتنا على تحفيز طاقات كل المواطنين وتوجيهها بما يخدم بناء وطن القوة والمنعة والرفاه، هو وحده الكفيل بمواجهة التحديات واستعادة أرضنا وحقوقنا المسلوبة.

إن الجميع مدعوون للمشاركة في حوار فيه كل منا بالآخر ويحترم أفكاره وطروحاته، طالما أنها تنطلق من الحرص على الصالح العام، وتنتظر بعين ملؤها التفاؤل والثقة في مستقبل أفضل، وبناء وطن يوفر لكل أبنائه السعادة والاطمئنان في جوٍ محبب للعمال والإبداع، يجعل متعة العطاء بديلاً لكل أنانية ضارة.

لجنة المنتدى

دمشق في ٢٠٠١/٧/٣٠

النائب السوري سيف.. منتدى الحوار الوطني سيستأنف نشاطاته "بعد التوقف القسري" (١٨٠)

أعلن منتدى الحوار الوطني السوري أنه قرر استئناف نشاطه بعد توقف قسري دام نحو خمسة أشهر بالرغم من عدم حصوله على الترخيص الرسمي اللازم.

وقال عضو مجلس الشعب السوري رياض سيف الذي يعقد المنتدى في منزله أن قرار استئناف النشاط يرجع لتغير الظروف الآن، ولأن القيادة السياسية السورية ((تعي ضرورة إعطاء فسحة من الديمقراطية وحرية التعبير إذا كان يهمها أن تطور حاضر البلاد ومستقبلها لما فيه خير جميع أبنائها)).

وأضاف إن وزارة الشؤون الاجتماعية رفضت مرتين طلباً تقدم به للترخيص للمنتدى بشكل رسمي نظراً لعدم الاختصاص، إلا أن لجنة منتدى الحوار قررت استئناف النشاط وعقد جلسات الحوار مرة كل أسبوعين انطلاقاً مما وصفه بحق المواطنين بالاجتماع والإفصاح عن آرائهم بحرية وعلانية. وقال: (قررنا أن نمارس حقنا الطبيعي ونحن لسنا بحاجة إلى موافقات من الدولة لممارسة هذا النشاط). وتم تشكيل المنتدى مع العديد من المنتديات الأخرى في ظل سياسة الانفتاح والإصلاح السياسي التي وعد بها الرئيس السوري بشار الأسد الذي تسلم الرئاسة في يوليو (تموز) ٢٠٠١ خلفاً لوالده الرئيس الراحل حافظ الأسد.

وأصدر بشار (٣٥ عاماً) العديد من قرارات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري وأطلق سراح ٦٠٠ سجين سياسي ينتمون لتنظيمات سياسية محظورة، كما أغلق سجن المزة

(٢) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠٠١/٧/٣١.

سيئ الصيت الذي احتجز فيه عدد من كبار السياسيين ورؤساء الدولة والوزراء وضباط الجيش السابقين.

وطرحت في المنتديات أو الصالونات السياسية انتقادات لاذعة للحكومة وطالب المتحدثون بإنهاء احتكار حزب البعث الحاكم للسلطة وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإنهاء العمل بقانون الأحكام العرفية الذي يطبق منذ عام ١٩٦٣ وبإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة وتعزيز دور القانون.

وتدخلت السلطات الرسمية لإيقاف هذه المنتديات بسبب ما وصفه المسؤولون ببث النعرات الطائفية والعرقية وبسبب تجاهل هذه المنتديات للإنجازات التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية، بالإضافة إلى إغفالها الصراع العربي - الإسرائيلي.

وقال سيف إن تحليله للظروف السائدة في البلاد حالياً هو الذي دفعه مع زملائه أعضاء المنتدى لاستئناف نشاطهم. وقال إن إغلاق المنتدى الذي جاء بمبادرة منه ((كان نتيجة التخوف من السلطة حيث فقد المنتدى الغاية منه وهي الحوار المبني على حرية التعبير)).

وأشار بيان أصدره المنتدى بمناسبة استئناف نشاطه أن هذا القرار يأتي ((مساهمة في تفعيل الحياة العامة ونشر ثقافة الديمقراطية التي تبدأ من قبول كل منا للآخر عبر إفساح المجال أمام فئات المجتمع للمشاركة في حوار ديموقراطي بناء يهدف إلى البحث عن أفضل الصيغ والوسائل الكفيلة بتطوير حاضر البلاد ومستقبلها)).

وقال: ((لقد كفلت الدولة لكل مواطنها التمتع بحقوقهم الطبيعية في الاجتماع والإفصاح عن آرائهم وقناعاتهم بكل حرية وعلمانية قولاً وكتابة وبمختلف وسائل التعبير الأخرى. كما ضمنت حقهم بالمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكفلت مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع لتكون المنافسة النزيهة والعادلة هي المحرض على الإنتاج والإبداع لكل المواطنين)).

وأشار البيان إلى أهمية مشاركة جميع أبناء الوطن في عملية الإصلاح وتوفير آليات المراقبة والمحاسبة وتقييم أداء المؤسسات بتجرد ونزاهة. وقال ((إن الجميع مدعوون للمشاركة في حوار يعترف فيه كل منا بالآخر ويحترم أفكاره وطروحاته طالما أنها تنطلق من الحرص على الصالح العام وتنتظر بعين ملؤها التفاؤل والثقة في مستقبل أفضل، وبناء وطن يوفر لكل أبنائه السعادة والاطمئنان في جو محبب للعمل والإبداع يجعل متعة العطاء بديلاً لكل أنانية ضارة)).

رياض الترك

يحذر من الوقوف في وجه التغيير^(١٨١)

حذر رئيس ((الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)) رياض الترك ((خصوم الإصلاح)) في سورية من الوقوف في وجه التغيير لأنه قادم لا محالة، مؤكداً دعمه ((أي خطوة إصلاحية)) يقوم بها الرئيس بشار الأسد داعياً ((أهل الإصلاح إلى دعم أنفسهم)).

ودعا الترك، وهو أبرز المعتقلين السياسيين السابقين، السلطات السورية إلى القيام بعدد من الخطوات بينها: رد المظالم إلى أهلها، وتحقيق الاستقرار على مبدأ المصالحة الوطنية، والاعتراف المتبادل بالجميع من جانب الجميع، لافتاً إلى أن الحالة السياسية في البلاد قائمة على ((توازن الضعف)).

جاء ذلك في محاضرة بعنوان ((مسار الديمقراطية وآفاقها في سورية)) ألقاها في ((منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي)) في دمشق، وتناول واقع البلاد من الاستقلال في ١٩٤٦ إلى تسلم حزب ((البعث)) الحكم في العام ١٩٦٣، ومن الستينات إلى نهاية القرن الماضي و ((المرحلة الراهنة)) وآفاقها المستقبلية بعد تسلم الدكتور بشار الحكم.

وهذه المرة الأولى التي يلقي فيها الترك محاضرة علنية بعد خروجه من السجن في أيار (مايو) ١٩٩٨ بعدما أمضى في السجن أكثر من ١٧ عاماً على خلفية موقفه السياسي من النظام في العام ١٩٨٠ الذي شهد المواجهات بين السلطة و((الإخوان المسلمين)). ومما قال إن مشروعين طرحا بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ((أحدهما يقابل العنف السلطة بالإرهاب))،

^(٢)الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٨/٥.

والثاني يطرح المخرج عن طريق الديمقراطية. إذ عجز النظام عن أي مخرج إلا بالمواجهة الأمنية الشاملة، الأمر الذي تنفيه السلطات لاعتقادها بأن جماعة ((الإخوان)) فرضت العنف والمواجهة المسلحة معها.

وبعدما لاحظ الترك (٧٠) عاماً أن العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهدا سيادة الركود في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أشار إلى أن انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج خلفا إحساساً فعلياً بالحاجة إلى تغيير شيء ما.

وعن ((المرحلة الراهنة)) منذ تسلم الدكتور بشار، قدم الترك عدداً من الملاحظات الإيجابية وقال: ((أهم ما يسجل على هذا العهد تغيير شبه نوعي في طبيعة النظام الرئاسي (المشخص))، إضافة إلى وجود ((نكهة مختلفة ولغة جديدة)) في خطاب القسم الذي ألقاه الأسد في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠١، وإلى ((الاعتراف بوجود أزمة بعد طول إنكار لها وبوجود معارضة سياسية بشكل غير مباشر من خلال الاعتراف بالرأي الآخر، وبالعجز عن مواجهة الأزمة الشاملة، من خلال التصريح بعدم وجود عصا سحرية)) لدى الرئيس الأسد.

وكان ((الحزب الشيوعي)) بزعامة الراحل خالد بكداش انشق في العام ١٩٧٢ فأسس الترك مع آخرين ((الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)) وانتخب أميناً عاماً في العام ١٩٧٤.

وجاء في نص المحاضرة أن السنة الأولى من حكم الأسد شهدت ((تراجعا في الخوف خطوة إلى الوراء...)) لم يشمل سوى أوساط النخبة الثقافية والسياسية، وتغييراً في أساليب عمل أجهزة الأمن ونشاطها، وتأكيداً على أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة))، وقال: ((هناك نيات إصلاحية عيّرت عنها مراسيم تدل على اتجاه الإصلاح)).

ووصف الترك الحالة السياسية الراهنة بـ ((توازن الضعف)) لأن كل القوى الموجودة ضعيفة، في النظام وقواه المتعددة من جهة، وفي المعارضة وقواه المختلفة من جهة أخرى، مما يستدعي جهداً إضافياً وانعطافاً في المواقف الثابتة المتخشب للبحث عن مخرج من المأزق الكبير، وبعدما أكد: ((دعماً للإصلاح أو أي خطوة إصلاحية لكن هذا لا يكفي وحده لضمان مسيرة الإصلاح وجديتها، ما لم يدعم أهل الإصلاح أنفسهم ومادام خصومه قادرين وحدهم على تنظيم صفوفهم وإفشال أي خطوة إلى أمام)). ختم الترك بـ ((أن التغيير قادم لا محالة، ولن يرحم التاريخ من يقف في طريقه أو يتردد في سلوك دربه)).

بيان لعضو مجلس الشعب المستقل

محمد مأمون الحمصي^(١٨٢)

إلى الإخوة المواطنين الكرام:

مضى ما يقارب العشر سنوات، ولي الشرف أن أكون ممثلاً لكم في مجلس الشعب، وكنت أسعى دائماً لنقل همومكم والدفاع عن مصالحكم بجرأة وصدق وصراحة، وأهم هذه الأمور النقاط التالية:

- ١ - المطالبة بقدسية الدستور والحد من حالات الطوارئ وإلغاء الأوامر العرفية.
- ٢ - المطالبة بسيادة القانون وتعزيز سلطة القضاء والإصلاحات الضرورية له وضمان استقلاليته.
- ٣ - المطالبة بإنهاء عمل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والتي أصبحت مصدر رعب وتصفية للحسابات وخرجت عن عملها القانوني المنوط بها.
- ٤ - مطالبة الحكومة بالكف عن فرض الرسوم والضرائب، ورفع الأسعار التي أنهكت المواطن وحطمت كل آماله، متجاهلة أي زيادة تحقق الحد الأدنى من العدالة.
- ٥ - المطالبة الدائمة بملاحقة الفساد والهدر بكل أشكاله.

^(٤) وزع في مدينة دمشق بتاريخ ٢٠٠١/٨/٧.

٦- رفع أيدي بعض المسؤولين وأبنائهم عن خيرات هذا الوطن من أجل توزيع هذه الخيرات بالعدالة والمساواة لكل فئات الشعب.

٧- المطالبة بإلغاء عقود الخليوي لما ظهر فيها من خرق للدستور وتلاعب في العقود لمصلحة بعض المتنفذين وإضاعة الفرصة لدعم الخزينة حتى تنعكس بالفائدة على المواطن.

٨- المطالبة بالحد من تداخلات الأجهزة الأمنية في الحياة اليومية، وأن يقتصر عملها على الأمور التي تخص أمن الوطن، وأن يعاد ترتيبها على هذا الأساس، وأن تحول أبنيتها المتعددة في كل المحافظات إلى جامعات من أجل أن ننزع الخوف من قلوب المواطنين، ومن أجل أن نبني أجيالاً تمارس حقها في الحرية وتتعلم الديمقراطية بشكلها السليم.

٩- المطالبة بتشكيل لجنة برلمانية لحماية حقوق الإنسان وأن تمنح الحكومة التراخيص اللازمة من أجل إنشاء هذه اللجان.

١٠- المطالبة بتفعيل دور مجلس الشعب، وعدم المساس والتعرض للناشطين فيه وعدم قمعهم، وتغيير الأسلوب المتبع بالضغط عليهم داخل المجلس وخارجه، والالتزام بالمادة (٦٦) من الدستور المتعلقة بحصانة النواب، وأن يلتزم رئيس مجلس الشعب بتطبيق النظام الداخلي بالشكل الأمثل.

أيها الإخوة المواطنون...

من المؤسف أن الدولة في الآونة الأخيرة تجاهلت كل صرخاتنا من أجل هذه النقاط وبدل أن تبدأ بالسعي لحل هموم المواطنين قررت الضغط والإساءة لي ولـبعض زملائي والتشهير بي والتشكيك بوطنيّتي وبنفس الأسلوب الذي اتبعته تجاه المثقفين السوريين والذين كثيرٌ منهم محط احترام الكثير من أبناء الشعب ومفخرة لسوريين جميعاً.

إضافة إلى أسلوب آخر وهو فرض ضرائب وهمية من صنع يديها بقيمة خمسة وأربعين مليون ليرة سورية علماً أن سجلي التجاري موجود منذ حوالي عشرين عاماً، ولم أتخلف يوماً عن دفع أي ضريبة أو رسم بل كنت أدفع دوماً الضريبة بأعلى تقديراتها، وهذا أمر موثق لدي.

وهذا الأسلوب اتبعته الدولة مع زملاء لي خارقة الدستور الذي يؤمن الحصانة لنا، ولم تجد السلطة في ثلاثة أوار تشريعية أي ما يقارب (٧٥٠) نائباً أحداً تهّرب من ضرائبه إلا

بعض المستقلين أصحاب الطروحات الجريئة والذين نالوا أعلى الأصوات في الانتخابات على مدار العشر سنوات.

ومن أجل هذا وحتى يعلم كل الأحرار في سورية وفي كل برلمانات العالم عنما نعانيه كنواب مستقلين في سورية متمنين منهم الدعم والتأييد من أجل أداء الأمانة المقدسة.

قررت الاعتصام في مكنتي والإضراب عن الطعام لمدة أسبوع

تعبيراً عن استيائي وإحباطي لما ذكرته في هذا البيان، وإن لم نجد تجاوباً من السلطة في طروحاتنا ومطالبنا الجماهيرية فإنني سأدعو زملائي لاعتصام جماعي تعبيراً عن استيائنا لما نحن فيه.

عضو مجلس الشعب المستقل

محمد مأمون الحمصي

نائب سوري يضرب عن الطعام^(١٨٣)

سجل النائب الدمشقي محمد مأمون الحمصي سابقة في العمل السياسي والبرلماني في سورية، عندما أعلن إضراباً عن الطعام لمدة أسبوع بهدف ((مقاومة حملة الضغوط والتشهير)) التي يقول إنها تمارس عليه.

استيقظ الحمصي (٤٥ عاماً) باكراً وأدى صلاة الفجر قبل أن يتوجه إلى مكتبه في وسط دمشق ليبدأ في الساعة السابعة الإضراب في حضور عشرات من المواطنين وأبنائه والعاملين معه.

وكان جهّز نفسه منذ أيام حيث رفع علم سورية على جانبي المكتب، واشترى سريراً للنوم ومروحة هوائية لمكتبه الصغير. ثم طبع عشرات النسخ من بيان الاعتصام ولصق على واجهة المكتب نسخة كبيرة تضمنت عشرة مطالب منها: ((سيادة القانون وقُدسية الدستور، والحد من حالات الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية، وملاحقة الفساد والهدر بكـ لـ أشكالهما، والحد من تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة اليومية وأن يقتصر عملها على الأمور التي تخص أمن الوطن)). إضافة إلى تشكيل لجنة برلمانية تهتم بحقوق الإنسان وإنهاء عمل ((الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش)) لأنها أصبحت ((مصدر رعب وتصفية للحسابات)) بين جهات عدة. وعلى رغم ((الضغوط التي مورست من جهات عليا)) والنصائح التي قدمت إليه من جانب الأطباء لإصابته بمرض السكري مضى الحمصي بالحماية "السياسية" عن الطعام... وليس عن الكلام أمام الصحافيين ونحو ٤٠ نائباً وعشرات المواطنين الذين زاروه. ويقول ((لن أوقف الإضراب قبل سبعة أيام إلا إذا مت أو

^(٥)الحياة، (لندن)، ٨ / ٨ / ٢٠٠١.

أخذت إلى السجن ورفعت الحصانة عني)). مستدركا: ((حتى لو سجنتم سأواصل إضرابي)).

انتخب الحمصي في العام ١٩٩٠ عندما تم توسيع البرلمان وسمح الرئيس الراحل حافظ الأسد بدخول ٨٥ نائباً مستقلاً وأعيد انتخابه في الدورين التشريعيين اللاحقين، وبيروي ((كنت أول المنتقدين، وقد ذهبت في العام ١٩٩٠ إلى الميناء الساحلي لأحضر عينة من قمح فاسد استورد إلى سورية لإطعمه إلى المواطنين))، كما أنه كان أول من أشار إلى دور أجهزة الأمن حيث اقترح في نهاية عام ٢٠٠٠ ((دمج)) الأجهزة الأمنية في فرع واحد، وتحويل الأبنية الشامخة إلى ((معاهد للمعلوماتية من أجل أن يتعلم هذا الجيل ويرتقي كما أراد الرئيس بشار الأسد)).

وخلال زيارة الأسد إلى فرنسا في حزيران (يونيو) ٢٠٠١ طلب الحمصي تشكيل لجنة تهتم بحقوق الإنسان في البرلمان السوري. وأيد النائب المستقل رياض سيف عندما حوّل منتدى الحوار الوطني إلى مضافة شعبية بعد إغلاق المنتديات في شباط (فبراير) ٢٠٠١. وكان في وداع الصحفي نزار نيوف قبل سفره إلى باريس، وشارك (لجان إحياء المجتمع المدني) الاعتصام أمام مقر الأمم المتحدة قبل أن يقدم مداخلة تأييد لما قاله رئيس ((الحزب الشيوعي-المكتب السياسي) رياض الترك في (منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي) وقال الحمصي: ((عندما سمعت ما قاله الترك تحمست أكثر للمضي في الاعتصام)).

وكان وزير المال محمد خالد المهاني أبلغ الحمصي قبل ثلاثة أيام بضرورة دفعه نحو مليون دولار أمريكي ضرائب استيراد معدات سيارات بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، ما شجّعه على تنفيذ فكرة الإضراب علماً بأنه كان هدد بالاعتصام قبل سبعة شهور عندما تبلغ بوجوب سداده عشرة آلاف دولار ضرائب. ويعتقد الحمصي: ((هذه وسيلة للضغط على النشطاء من النواب المستقلين)). مطالباً بالتزام ((الحصانة الدستورية المكفولة للنواب، إذ تنص المادة ٦٦ من الدستور بعدم جواز سؤال الأعضاء جزئياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها أو الآراء التي يبدونها أو التصويت في الجلسات العلنية أو السرية)).

ومصدر الإشكالية حول الحمصي ليس فقط طروحاته بل إنه سعى منذ سنوات إلى تشكيل شعبية حوله عبر التبرع إلى نادي ((الوحدة)) الدمشقي بمبالغ تجاوزت نصف مليون دولار جمعها من خلال عمله وكيلاً لشركة (ساينغ يونغ). ويتحدث مسئولون عن أسباب مالية تجارية فقط وعدم وجود أسباب سياسية، لكنه يعتقد: ((أن الذين لا يرتاحون إلى طروحاتي يطلقون إشاعات حولي. هم تأخروا في طرح الاتهامات بعد ١٥ سنة من العمل العام)).

اعتقال النائب مأمون الحمصي

بتهمة معاداة النظام والتخابر مع جهات خارجية^(١٨٤)

أدخل النائب الدمشقي محمد مأمون الحمصي إلى سجن عدرا قرب العاصمة السورية على ((ذمة التحقيق)) بعدما وجه إليه القضاء عدداً من التهم بينها ((التشهير بالدستور ومعاداة النظام والتخابر مع جهات خارجية)) الأمر الذي ربما يؤدي إلى صدور حكم بسجنه مدة تتجاوز ١٥ سنة.

جاء ذلك بعد يومين من إعلانه إضراباً عن الطعام بالتزامن مع توزيع بيان يتضمن مطالب عامة تتعلق بـ (رفع حالة الطوارئ وتقييد أجهزة الأمن) علماً بأن النائب الحمصي بدأ الإضراب بعد ثلاثة أيام من تسلمه بلاغاً من وزير المال محمد خالد المهيايني بوجوب سداد نحو مليون دولار أمريكي ضرائب مستحقة للدولة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥.

وقال مصدر رسمي إن رئيس مجلس الشعب (البرلمان) السيد عبد القادر قدورة أعطى مساء أول من أمس ((إذنًا خطياً)) إلى وزير العدل السيد محمد نبيل الخطيب للتحقيق مع النائب الحمصي مما يعتبر رفع حصانة جزئية عنه.

وكان نحو ثلاثين عنصراً من قوات الشرطة بقيادة ضباط كبار دهموا في ثماني سيارات في الثامنة والنصف من صباح أمس مكتب الحمصي في وسط دمشق لاصطحابه إلى قصر العدل بعد تسليمه ((مذكرة جلب قضائية)) ثم وجه رئيس غرفة التحقيق السابعة القاضي فيصل أبو دلي التهم وأصدر ((مذكرة توقيف)) أدت إلى سجنه في عدرا حيث واكبته أربع سيارات مسلحة من القصر العدلي إلى السجن. وقد قال لأولاده وأقربائه:

^(١) الحياة، (لندن)، ١٠/٨/٢٠٠١.

((ارفعوا رءوسكم، إنني فءاء الوطن، والله أكبر)) حيث حاول أبوه وأخوه الأكبر زيارته في السجن برفقة طبيب لأنه يعاني من مرض السكري.

وبعد اعتقاله حاول عدد من النواب بينهم محيي الدين حبوش ورياض سيف ونبيل داوود وأعضاء في ((جمعية حقوق الإنسان)) مثل المحامي هيثم المالح، فهم خلفية الأمر بلقاء وزير العدل، لكن الأخير رفض ذلك. وقد تضامن أيضاً مع الحمصي عدد من النواب ونشطاء حقوق الإنسان وأعضاء في ((لجان المجتمع المدني)) من خلال زيارة له.

وكان النائب الحمصي (٤٥) عاماً قال إن سبب تحريك الموضوع المالي هو نشاطه السياسي الذي شمل انتقاده أجهزة الأمن، إذ اقترح في نهاية عام ٢٠٠٠ ((دمج)) الأجهزة الأمنية في فرع واحد وتحويل الأبنية الشامخة إلى ((معاهد للمعلوماتية من أجل أن يتعلم هذا الجيل ويرتقي كما أراد الرئيس بشار الأسد)). وطالب في حزيران (يونيو) ٢٠٠١ بتشكيل لجنة تهتم بحقوق الإنسان في البرلمان السوري بعدما أيد زميله رياض سيف في ((منتدى الحوار الوطني)) وكان في وداع الصحفي نزار نيوف قبل سفره إلى باريس وآخر نشاط له هو تقديمه مداخلة تأييد لما جاء في محاضرة رئيس ((الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)) رياض الترك.

في المقابل قالت مصادر رسمية إن ما جرى للنائب الحمصي ((لا يعكس موقفاً عاماً ضد المتقنين والنشطاء والمننديين، بل إنه حال خاصة تتعلق بحالة خاصة))، وأشارت إلى ((التعاطي الإيجابي للسلطات مع الترك ونيوف اللذين ينتقدان بلغة أشد، لكن السلطات لم ولن تتساهل مع أي شخص يتحول من النشاط الاقتصادي إلى النشاط السياسي))، وضربت المصادر الرسمية مثلاً هو: ((التعاطي الرسمي الإيجابي مع منتدى جمال الآتاسي للحوار الديمقراطي لأنه يعبر عن حال سياسية، مقابل التعاطي السلبي والرفض لمنتدى سيف لأنه قادم من خلفية تجارية - صناعية))، واتهمت هذه المصادر الحمصي بأنه لجأ إلى شعارات عامة هرباً من مشاكل مالية.

وقالت المصادر إن (كل هذا دفع الجهات القضائية إلى تحريك قضية ضده وتوجيه تهم عدة منها: التشهير بالدولة، الدعوة إلى العصيان، الحض على الإضراب، التخابر مع جهات خارجية معادية، جرائم تستهدف تغيير الدستور في الدولة، منع السلطات القائمة مثل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور، والنيل من الوحدة الوطنية، القدح والذم الموجهان إلى القضاء ومؤسسات الدولة)، وأشارت المصادر إلى أن الحمصي (كان دخل السجن مرات عدة في السبعينات والثمانينات بتهم التهريب وتهم أخرى).

أنباء عن احتجاز جهات أمنية سورية للأمين العام للحزب الشيوعي المعارض^(٧)

أعلن الناطق الرسمي باسم لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية أكنم نعيصة في اتصال هاتفي مع وكالة الصحافة الفرنسية أن سلطات الأمن في مدينة طرطوس (شمال غرب) استدعت الأمين العام للحزب الشيوعي السوري المعارض رياض الترك.

وأضاف نعيصة أن الترك استدعي في طرطوس حيث كان يقضي إجازة راحة في الشاليه الخاص به أثناء زيارته لعيادة الطبيب.

وقالت مصادر مقربة من الحزب الشيوعي المعارض بعد الظهر إن الترك (٧١ عاما) "أصيب بأزمة قلبية وإنه توجه في الساعة الثامنة صباح أمس إلى عيادة الطبيب لكنه لم يعد حتى هذه الساعة".

وكان الترك، أبرز وجوه المعارضة السورية، قد دعا مطلع آب (أغسطس) ٢٠٠١ إلى "الانتقال من حالة الاستبداد أو التسلط إلى الديمقراطية"، وذلك أثناء أول ظهور علني له في دمشق منذ الإفراج عنه عام ١٩٩٨ في أعقاب ١٧ عاما في السجن.

^(٧) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٢.

إحالة رياض الترك رسمياً إلى القضاء^(١٨٦)

أعلنت مصادر رسمية أن رئيس الحزب الشيوعي -المكتب السياسي رياض الترك أحيل إلى القضاء بعد ثلاثة أيام على اعتقاله في إحدى المدن الساحلية لتطبيق "أحكام القانون بما يكفل تحقيق العدل" في قضية أثارت اهتماماً لدى شريحة من المثقفين والمواطنين السوريين.

ونقلت الوكالة السورية للأنباء (سانا) عن ((مرجع قضائي)) أن توقيف الترك وإحالاته إلى القضاء ((تما بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية، وأحكام مواد قانون العقوبات العام، وأصبح الأمر في يد السلطات القضائية المختصة والملتزمة بتحقيق العدل بما يتطابق وأحكام القانون)).

وأكدت المصادر أن الترك أحيل إلى القضاء بسبب ((الإساءات التي وجهها إلى الرئيس الراحل حافظ الأسد في الأسابيع الأخيرة وإطلاقه صفات سلبية على النظام السوري في محاضرة علنية وعلى مسمع الناس في محطة فضائية)). لكن البيان الرسمي لم يتضمن تفاصيل التهم الموجهة إلى الترك.

^(١٨٦) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٥.

"غليون" يدعو "الأسد"

إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية^(١٨٧)

استغل عدد من المثقفين السوريين استئناف النائب المستقل رياض سيف جلسات ((منتدى الحوار الوطني)) لإعلان التضامن مع رئيس الحزب الشيوعي – المكتب السياسي رياض الترك الذي أُحيل إلى محكمة أمن الدولة العليا بعد توقيفه.

جاء ذلك بعد إلقاء المفكر السوري برهان غليون محاضرة عن ((مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية)) في منتدى سيف، حيث دعا أستاذ علم الاجتماع في جامعة السوربون الفرنسية الرئيس بشار الأسد إلى ((اتخاذ مبادرة شجاعة)) بإعلان تنظيم ((انتخابات ديمقراطية)) في السنوات المقبلة.

وكانت تلك أول محاضرة ينظمها النائب سيف بعد فرض السلطات شروطاً على عمل المنتديات في شباط (فبراير) ٢٠٠١، وحضر حوالي (٥٠٠) شخص الندوة التي استمرت خمس ساعات في حضور أساتذة بعثيين من جامعة دمشق قدموا طروحات مقابلة لأفكار المعارضة وسط حماس عدد من الحضور وتصفيقهم. وكان لافتاً أن دفعات عدة من الباصات حملت مهتمين ونشطاء سياسيين من المحافظات البعيدة إلى منطقة صحنيا جنوب دمشق، لحضور أول منتدى يعقد منذ أشهر من دون إذن رسمي، وبعد توقيف الترك والنائب المستقل محمد مأمون الحمصي.

^(٩) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٧.

وبدأ غليون بتوجيه ((التحية إلى رياض الترك الذي أصبح رمزاً للحرية في البلد)).
علماً أن معارضين وقياديين في أحزاب منضوية في إطار ((التجمع الوطني الديمقراطي))
الذي يضم حزب الترك، تساءلوا عن الأسباب التي دفعته إلى رفع حدة خطابه السياسي
ومسه الرئيس الراحل حافظ الأسد بعدما قال الرئيس بشار إن ((نهج القائد خط أحمر ومن
الثابت الوطنية التي لن يسمح لأحد بالمساس بها)).

وأمل غليون في أن ((يأخذ رئيس الجمهورية المبادرة في خطاب منظر يعلن فيه عن
تكليف الحكومة بإعداد انتخابات ديمقراطية خلال فترة معقولة (سنتين أو ثلاث سنوات)
ينجم عنها جمعية تأسيسية يتلخص جدول أعمالها في تنظيم الحوار الوطني والإعداد لدستور
جديد للبلاد وبلورة مشروع الإصلاح الوطني الشامل الذي يحتاج تحقيقه إلى مساهمة جميع
قطاعات الرأي العام والتزامهم))، مشيراً إلى أن الأسد سيجد ((الشعب بجميع فئاته يقف إلى
جانب هذه المبادرة الشجاعة ويحمل مشروع إخراج سورية من حال الإحباط والشك بالذات
وانعدام الأمل بالمستقبل)).

ومن المنتظر أن تجرى الانتخابات البرلمانية المقبلة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر)
٢٠٠٢ في إطار توجه يشمل اعتماد نظام القوائم المفتوحة التي تعطي فرصاً متساوية
لمرشي أحزاب ((الجبهة الوطنية التقدمية)) التي تضم سبعة أحزاب بقيادة البعث، وباقي
المرشحين المستقلين.

منتدى "سيف" يعيد روح الحماسة إلى المنتديات السورية^(١٨٨)

أعاد منتدى الحوار الوطني الذي استأنف عاقده النائب المستقل رياض سيف نشاطه روح الحماسة والتفاعل إلى أوصال المنتديات السورية التي بدأت تستأنف نشاطها بتجاوز شروط السلطات التي قيدت وأوقفت عملها في شباط (فبراير) ٢٠١١. ومثلما جاءت محاضرة منتدى الحوار الوطني للدكتور برهان غليون أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون مهمة وجريئة في طرحها. كانت المحاضرة غنية أيضاً في حضورها ونقاشاتها التي اشتعلت مراراً حتى كادت تهدد انتظام عقدها أكثر من مرة. إلا أن اتزان المحاضر وهذوء النائب سيف وحرصه على عدم إفشال المنتدى ساعده كثيراً في استمرار المحاضرة التي استقطبت من مختلف المحافظات جمهوراً لوحظ كثرة عدده (أكثر من ٣٠٠ شخص) وتنوع انتماءاته وتصميمه على متابعة كل التفاصيل على الرغم من تأخر الوقت وإعلان سيف (الذي يعقد المنتدى في منزله بصحنايا بريف دمشق) عن بدء تحرك وسائل النقل الجماعية باتجاه دمشق، إلا أن الحضور بقي جالساً حتى منتصف الليل حتى انتهاء المحاضرة والمداخلات والرد على المداخلات.

واعتبر المراقبون استئناف سيف لمنتدىه مؤشراً إيجابياً على إعادة نشاط المنتديات في سورية ولكنها ستكون برأيهم فقط لأصحاب الآراء المعتدلة أكثر منها لأصحاب الآراء المتشددة.

^(١٨٨) الوطن، (السعودية - أبها)، ٧/٩/٢٠١١.

ومع أن المحاضرة التي حملت عنوان ((مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية.. نحو عقد وطني جديد)) قد وزعت على الحضور قبل البداية إلا أن إلقاءها من غليون كان أكثر قوة وغنى ؛ إذ كثيراً ما أضاف وأفصح عن أشياء اكتتفت واستترت بين السطور. وكان غليون قد بدأ قبل المحاضرة بتوجيه تحية لرياض الترك الذي كنت أتصور أنه سيكون بيننا الآن، الأمر الذي قابله تصفيق مدو من الحضور معتبراً إياه رمزاً للبلد فزاد التصفيق ورافقه وقوف من الجميع لعدة دقائق.

ودعا غليون في محاضرته رئيس الجمهورية إلى أخذ المبادرة لعقد وطني وديموقراطي ننسى فيه الماضي ونبدأ عهداً جديداً وذلك بتكليف رئيس الجمهورية الحكومة بالإعداد لانتخابات ديموقراطية تسمح لجميع قطاعات الرأي العام بالمشاركة في التحضير الفكري والسياسي لها وتسفر عن جمعية تأسيسية تعمل على تنظيم الحوار الوطني والإعداد لدستور جديد للبلاد. وأضاف: ((وحدها مبادرة استثنائية وخلاقة من هذا الطراز والتي لا يمكن أن تقوم بها إلا سلطة عليا تعطي للشعب المستنزف مادياً ومعنوياً الدفع والحماس النفسي وتخرج السوريين من ماضيهم وتلقيهم في المستقبل)).

وكان أهم ما صرح به د. برهان ((أنتيت لأطفئ ناراً لا لأشعلها وبهدف شعوري بالمسؤولية تجاه هذا البلد، فهناك اعتراف بيننا جميعاً بأن سورية اليوم تعاني من مشكلة، وما ظهور المنتديات ونشاط المثقفين إلا مساعد وداعم للأحزاب المعارضة وجميع الأطراف ومشاركة لهم في الوصول إلى تصور للمستقبل)).

وأشار د. غليون إلى وجود عدة تفسيرات لهذه المشكلة، فالنظام والحكم ميالان إلى عزوه إلى الفساد وإمكانية الحل بمحاربة الفساد. أما الاقتصاديون فيرونه بسبب سوء الإدارة في القطاع العام وسوء الاستراتيجية الاقتصادية. أما المعارضة وعلى رأسها المثقفون فيجدونه في النظام السياسي الاستبدادي أو التسلطي. ولكن هذا كله ليس إلا مظاهر لحقيقة واحدة ومتكاملة هي النظام الشمولي الذي يركز السلطة في يد قيادة واحدة.

توقيف النائب السوري رياض سيف رداً على عقد منتدى حوار في منزله^(١٨٩)

أصدر قاضي التحقيق الأول في دمشق مذكرة بتوقيف النائب المستقل رياض سيف المعروف بمعارضته لحزب البعث الحاكم في سورية.

وأوضحت وكالة الأنباء السورية أن قاضي التحقيق الأول ((أصدر مذكرة توقيف بحق السيد رياض سيف عضو مجلس الشعب بسبب اتهامه بارتكاب جرائم مخالفة للقانون، وذلك بعد استكمال التحقيقات الجارية معه)).

وأشارت إلى أنه ((تم إعطاء الإذن بالتوقيف الاحتياطي أصولاً من قبل رئيس مجلس الشعب)) عبد القادر قدورة.

وتزامن صدور المذكرة مع استئناف المعارضة السورية نشاطها العلني. فقد استأنف منتدى الحوار الوطني نشاطه بعد توقف قسري دام نحو ستة أشهر بعد جلسة نقاش حضرها أكبر عدد من المشاركين في ندوات الحوار حتى الآن. وأعرب النائب سيف عن سعادته بالحضور الذين تجاوز عددهم ٤٠٠ تجمعوا في منزله في بلدة صحنايا التي تقع على بعد نحو ١٥ كيلو متراً جنوبي دمشق. وتراوح عدد الحضور في الجلسات السابقة بين ١٥٠ و ٢٠٠ شخص.

^(١١) السياسة، (الكويت)، ٢٠٠١/٩/٧.

وقال سيف بعد انتهاء المحاضرة التي ألقاها الدكتور برهان غليون حول مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية إن ((الحوار كان إيجابياً جداً. رغم علو الصوت والصراخ والنزق أحياناً فقد شعر الجميع أننا الآن في السكة الصحيحة للحوار السليم)). وأضاف: ((الكل يعترف بالآخر وهذا مهم جداً لاستمرار الحوار الهادف إلى تحقيق المصلحة العليا لوطننا)).

وتحدث غليون أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس عما تم إنجازه في سورية خلال نصف القرن الماضي والصعوبات التي تعترض مسيرة التنمية وكيفية الخروج من الوضع الذي تعاني منه البلاد.

وانتقد غليون خلال إجابته عن تساؤلات الحضور عدم اهتمام الصحافة الرسمية بمنتديات الحوار وعدم تغطيتها لهذه النشاطات.

ودعا المفكر السوري بشار الأسد إلى ((اتخاذ مبادرة شجاعة)) بإعلان ((تنظيم انتخابات ديموقراطية)) خلال سنتين أو ثلاث سنوات. وأعرب غليون عن الأمل في ((أن يأخذ رئيس الجمهورية المبادرة في خطاب منظر يعلن فيه عن تكليف الحكومة بإعداد انتخابات ديموقراطية خلال فترة معقولة أي سنتين أو ثلاث سنوات)). وأضاف ((سيجد (الأسد) الشعب بجميع فئاته يقف إلى جانب هذه المبادرة الشجاعة، ويحمي مشروع إخراج سورية من حالة الإحباط والشك بالذات وانعدام الأمل بالمستقبل)).

وقال سيف إنه قرر استئناف نشاط منتهاه بالرغم من إخفاقه بالحصول على الترخيص اللازم من السلطات المسؤولة لأنه شعر أن القيادة السياسية ((أصبحت الآن تعي بصورة أكبر الحاجة إلى إعطاء مزيد من حرية التعبير والديموقراطية)).

وأكد سيف أنه تقدم بطلبين لوزارة الشؤون الاجتماعية للتخفيف لمنتداه إلا أنها رفضت الطلبين لعدم الاختصاص. لكنه قال إن قراره استئناف نشاط المنتدى لم يلق أي معارضة أو عرقلة من السلطات بالرغم من أن إعلانه عن ذلك جاء منذ ما يزيد على شهر.

في باريس طلب الاتحاد الدولي لجمعيات حقوق الإنسان في بيان له — ((الإفراج فوراً)) عن المعارض السوري رياض الترك إضافة إلى مجموعة من الإجراءات الرامية إلى إحلال الديمقراطية في سورية.

وأعرب الاتحاد عن ((قلقه الشديد إزاء توقيف السجين السياسي السابق رياض الترك (٧١ عاماً)) وطالب ((بالإفراج عنه فوراً)).

وقال البيان إن الاتحاد ((لاحظ أن ظروف هذا التوقيف سلطت الأضواء على الفرق المثير للقلق بين تعهدات سورية الدولية حول حقوق الإنسان وتشريعاتها وتطبيقاتها في هذا الإطار)).

وطالب من هذا المنطلق ((بالإفراج الفوري عن السجناء المرضى وكل سجناء الرأي)) إضافة إلى رفع حالة الطوارئ المطبقة منذ ١٩٦٣ و((العفو العام الذي سيسمح بعودة كل المبعدين)).

من جهتها اتهمت صحيفة (البعث) الناطقة باسم الحزب الحاكم في سورية الذين يهاجمون سورية باسم الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان بالتحرك بتوجيه من إسرائيل ومن أجل إضعاف سورية.

وقالت الصحيفة أن ((إسرائيل رأس حربة المشروع الصهيوني غارقة منذ عام في الدم والبطش والدمار وحروب الإبادة وجنون شارون في هاوية العجز أمام الانتفاضة الباسلة. فلماذا لا تحرك أولئك الغارقين في أوهامهم للهجوم على سورية باسم الحرية والديموقراطية وحتى حقوق الإنسان؟)).

وأضافت الصحيفة ((ظنوا وهم على ضلال، أن التسامح يعني لهم الانفلات وإن الشفافية تعني التعدي على الوطن وأمنه ولا نستغرب أنهم باسم الحرية أيضاً لهم الحق بالاتصال مع العدو الإسرائيلي أو الالتقاء مع مشروعه العنصري)).

منتديات وناشطون سياسيون يطالبون بإطلاق سيف والترك^(١٩٠)

طالبت تجمعات ومنتديات وناشطون سياسيون سوريون بالإفراج عن النائب رياض سيف، والقائد الشيعي المعارض رياض الترك اللذين اعتقلتتهما السلطات السورية في الأيام الأخيرة، فيما حذرت صحيفة ((الثورة)) من أن التحريض على الدولة سيعاقب أمام القضاء.

وقال منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، وهو المنتدى الوحيد الذي لم تغلقه السلطات، إن اعتقال رياض سيف مخالف لحقوق الإنسان، وجاء في بيان له: ((إننا إذ نستنكر بشدة هذا الاعتقال الذي يعتبر مخالفاً لحقوق الإنسان واعتداء على الحق الدستوري لعضو مجلس الشعب وعلى الحصانة التي يتمتع بها. نطالب بالإفراج الفوري عنه)). وأضاف: ((إن اعتقال السيد سيف (...)) يؤكد أن هناك قوى خفية لا تتورع عن أي فعل لمقاومة قوى الإصلاح والديموقراطية في بلادنا(...)). إننا نعلن تضامناً مع منتدى الحوار الوطني ونأمل في الإفراج الفوري عن الأستاذ سيف وسجناء بلادنا كافة)).

وصرح الناطق باسم التجمع الوطني الديموقراطي المعارض حسن عبد العظيم بقوله: ((يأتي اعتقال سيف ضربة جديدة من مسلسل أعد بتخطيط دقيق موجه ضد المعارضة الوطنية الديموقراطية والرأي الآخر))، واعتبر أن ((هدف حملة الاعتقالات إسكات الرأي الآخر))، ولفت إلى أن اعتقال سيف بعدما عقد منتدى للحوار السياسي في منزله من دون

^(١٩٠) النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/٨.

تصريح رسمي ((مخالف لنص المادة ٦٦ من الدستور لأنه يتمتع بحصانة برلمانية)). وأكد أن ((مسألة عقد منتدى للتعبير عن الرأي لا تشكل جرماً مشهوداً ويبرر رفع الحصانة في غياب المجلس)). وشدد على أن ((المعارضة الوطنية مصممة على الاستمرار في العمل السياسي الفعلي، وبالأسلوب الديمقراطي من أجل الإصلاح والتغيير والانتقال بسورية من النهج الاستبدادي الشمولي إلى النهج الوطني الديمقراطي وإلى دولة الحق والقانون)).

ونددت ((الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني، في بيان باعتقال سيف. وقالت: ((نطالب السلطات المعنية بإطلاق الأستاذ رياض سيف فوراً ونناشد السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل شخصياً للإفراج عن جميع معتقلي الرأي والضمير (...)). إن الهيئة ترى في اعتقال سيف عملاً يتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المواطن التي أقرها الدستور السوري ومخالفة صريحة لنصوص الدستور التي تتعلق بحرية الرأي والتعبير)). وتمنت ((ألا يكون هذا العمل وما سبقه من أعمال مشابهة مقدمة لإعادة البلاد إلى أجواء التوتر وإغلاق باب الحوار الذي نحرص أشد الحرص على ترسيخه وتطويره وتوسيع دائرته حتى يشمل جميع القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد))، وخلصت إلى أن ((الهيئة تهاب بجميع القوى الوطنية أن تعمل ما في وسعها للحيلولة دون الرجوع عن مناخ الانفراج والوفاق والمصالحة الوطنية وللحيلولة أيضاً دون العودة إلى أساليب الاعتقال السياسي والتوقيف التعسفي)).

وروى الناشط في مجال حقوق الإنسان المحامي أنور البني أن ضابطاً في الشرطة حضر إلى منزل سيف ليل الخميس وطلب منه التوجه لمقابلة وزير الداخلية الذي أبلغ إليه في وقت لاحق أمر القبض الذي صدر في حقه. وقال إن سيف اتهم بمحاولة تغيير الدستور، ومقاومة السلطات في تنفيذ مهماتها بحسب أمر قضائي، وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية، ومن المحتمل أن توجه إليه تهمة أخرى هي عقد تجمعات غير قانونية. وأضاف أن كل هذه التهم ((غير قانونية وهي تهمة سياسية تهدف إلى تخويف الآخرين ومنعهم من الدعوة إلى الإصلاح)).

وشنت صحيفة ((الثورة)) هجوماً عنيفاً على سيف ومن يشاركونه في المنتديات، واتهمتهم باستغلال هذه المنابر لتوجيه ((القدح والذم للآخرين واستخدام الشتائم ضدهم خلافاً لما يستوجبه الحوار الديمقراطي البناء والغاية التي وجدت من أجلها هذه المنتديات وهي الاستماع إلى صوت الآخر)). وكتبت: ((واضح أن موجة التحريض التي يشنها سيف

وأمثاله ضد مؤسسات الدولة هي تعويق مقصود لعملية الحوار الوطني بآفاقها الرحبة والمنفتحة على الجميع ومحاولة التشويش على حالة الحرية وممارسة الديمقراطية المتنامية في سورية وعلى كل الصعد، وبالتالي فهي عرقلة للجهود المتواصلة والمكثفة للمسائل التي تتمتع بأولوية اهتمامات الدولة والحكومة)). وحذرت من أن التحريض على الدولة سيعاقب أمام القضاء.

وسبق للشرطة أن أوقفت نائب المعارضة المستقل مأمون الحمصي في ٩ آب (أغسطس) والترك في الأول من أيلول (سبتمبر).

وأشار وكيل الترك المحامي خليل معنوق، أن موكله سيستجوب أمام محكمة أمن الدولة العليا ((التي لم تحدد التهم الموجهة إليه (..) لكنني أعتقد أن حديثه التلفزيوني الأخير هو سبب الاستدعاء)).

ويذكر أن الترك، أحد قادة الحزب الشيوعي، يعاني من مشاكل في القلب ومصاب بداء السكري، وكان أفرج عنه عام ١٩٩٨ بعدما أمضى ١٧ سنة في السجن، ثم أعيد اعتقاله السبت ٢٠٠١/٩/١. وخلال أول ظهور علني له منذ إطلاقه، رسم الترك صورة قاتمة للوضع الذي كان سائداً في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وانتقد طريقة وصول ابنه بشار الأسد إلى السلطة، داعياً إلى ((الانتقال من حالة الاستبداد أو التسلط إلى الديمقراطية)).

واعتبرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري أن اعتقال الترك ((يوجه رسالة تخاطب ثلاثة أطراف في وقت واحد: رسالة إلى الطيف الديمقراطي الذي برز في البلد خلال العام الأخير، وهدفها تحجيمه أو دفعه إلى الانكماش والتمزق والتآكل الداخلي. ورسالة إلى الشعب السوري الذي قد يجد في دعوة المصالحة الوطنية الشاملة، الدعوة التي أسهم رياض الترك إسهاماً بارزاً في إطلاقها ونشرها، برنامجاً لإعادة بناء سورية الجديدة الحرة. ورسالة ثالثة إلى التيار المعتدل داخل السلطة تهدف إلى المزيد من احتوائه وإضعافه وعزله وجعله متورطاً في السياسات القمعية ومشاركاً في المسؤولية عنها بحيث لا يستطيع التراجع، إن لم يدفع إلى الإيغال في هذه السياسات المدمرة)).

و في باريس صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية فرانسوا ريفاسوا: ((نحن قلقون لتوقيف رياض سيف ورياض الترك، وقد عبرنا عن قلقنا هذا للسلطات السورية في دمشق كما في باريس.

واستنكرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان اعتقال سيف، ورأت أنه دليل على ((التصعيد الخطير في أوضاع الحريات السياسية في سورية)). وقالت في بيان لها ((إن اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي تستنكر بشدة هذا التصعيد الخطير في أوضاع الحريات الأساسية في سورية، تطالب بوضع حد لجو التردّي والضغط بكل الوسائل على الرأي الآخر)). وطالبت ((بالإفراج الفوري عن رياض سيف ورياض الترك ومأمون الحمصي وعن سائر المعتقلين السياسيين في سورية)).

وفي نيويورك انتقدت منظمة ((هيومان رايتس ووتش)) الأمريكية العودة إلى سياسة ((الاعتقالات التعسفية والتخويف)). وناشدت الدول الأخرى إقناع دمشق بوضع نهاية لهذه السياسة.

وقال المدير التنفيذي للمنظمة هاني مجلي في بيان: ((إذا استمر هذا النمط الخطير فإنه يهدد بخنق أصوات المواطنين الذين ينادون بشكل سلمي وعلني بالإصلاح السياسي منذ أن خلف بشار الأسد والده رئيساً للبلاد)).

بيان حول اعتقال النائب رياض سيف^(١٩١)

أُقدمت السلطات السورية في الساعة السادسة والربع من مساء اليوم الخميس الموافق ٦/٩/٢٠٠١ على اعتقال عضو مجلس الشعب المستقبل رياض سيف وعضو مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان في سورية من منزله في أشرقية صحنايا، حيث اصطحبه قائد الشرطة بحجة لقاء وزير الداخلية.

إننا إذ نستنكر بشدة هذا الاعتقال لأنه يمثل مخالفة صريحة للدستور (المادتين ٦٦/٦٧) وسائر القوانين النافذة في سورية نطالب السلطات السورية بالإفراج عنه فوراً.

إن استئناف النائب رياض سيف لنشاط منندى الحوار الوطني في الأمس الأربعاء في منزله حيث ألقى الدكتور برهان غليون محاضرة عن (مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية نحو عقد وطني جديد) إضافة إلى إثارته صفقة عقود الخليوي التي أبرمتها الحكومة السورية والتي أشارت بإصبع الاتهام إلى تورط بعض المسؤولين السوريين في قضايا الفساد الإداري والمالي.

^(١٩٢) دمشق، ٦/٩/٢٠٠١.

لذا نؤكد على حق النائب رياض سيف في ممارسة مسؤولياته الوطنية في تعزيز الحريات الأساسية للمواطن السوري والدفاع عن حقوقه والذي لم يعتقل إلا بسبب تأكيده المستمر عليها.

لجنة منتدى الحوار الوطني في سورية

بيان حول اعتقال أعضاء منتدى الحوار الوطني^(١٩٢)

اعتقلت السلطات السورية في صباح يوم الأحد ٩ / ٩ / ٢٠٠١ أعضاء منتدى الحوار الوطني، الدكتور كمال اللبواني والدكتور وليد البني والدكتور عارف دليلة، ضمن حملة اعتقالات تعسفية متواصلة تستهدف منع الرأي الآخر من التعبير عن حقه في المشاركة في الإصلاح والتغيير اللذين باتا مطلباً وطنياً من قبل جميع شرائح المجتمع السوري.

إن اعتقال أعضاء منتدى الحوار الوطني ومن قبلهم النائب المستقل رياض سيف والذين ساهموا في الكشف عن الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في مؤسسات الدولة المختلفة، يمثل تدهوراً خطيراً على صعيد الحريات الأساسية وانتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطنين في التعبير عن رأيهم دون اعتقال أو تكتيل، إن لجنة منتدى الحوار الوطني تطالب بالإفراج عن أعضاء منتدى الحوار الوطني المعتقلين وعن النائب مأمون الحمصي والمحامي رياض الترك والأستاذ حبيب صالح وجميع معتقلي الرأي والضمير.

^(١٩٢) دمشق، ٩ / ٩ / ٢٠٠١.

كما أنها تشدد على ضرورة احترام الحوار كمبدأ أساسي في التعامل مع الآراء المختلفة، لأنه الوحيد الكفيل بإخراج سورية من أزمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لجنة منتدى الحوار الوطني

اعتقال خمسة ناشطين في سوريا

بينهم عارف دليلة وطبيبان^(١٩٢)

إظهاراً لجديتها في التعامل مع المعارضين، واصلت السلطات السورية مسلسل الاعتقالات ليشمل في أقل من ٢٤ ساعة خمسة من الناشطين في المنتديات ومجال حقوق الإنسان هم أحد رموز المعارضة ؛ الأستاذ الجامعي الخبير في الاقتصاد عضو الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني عارف دليلة، وصاحب منتدى طرطوس الثقافي حبيب صالح، والطبيب وليد البني عضو لجان إحياء المجتمع المدني، وكمال اللبواني الناشط في مجال حقوق الإنسان، ومدرس اللغة العربية المتقاعد من مدينة القامشلي حسن سعدون.

ومساء أكدت الوكالة العربية السورية للأنباء ((سانا)) الاعتقالات وجاء في نبأ لها: ((علم مندوب سانا أنه تم توقيف كل من كمال اللبواني وحبيب صالح وعارف دليلة وحسن سعدون ووليد البني وذلك لارتكابهم أعمالاً يحاسب عليها القانون وسيحالون إلى المحكمة المختصة للنظر في أوضاعهم وإجراء المقتضى القانوني)).

وفيما لم تعدد ((سانا)) التهم الموجهة إليهم، تحدثت أوساط المثقفين من المعارضة عن قائمة بأسماء ٣٠ شخصاً تنوي السلطات الأمنية اعتقالهم، ((على أن تبقى بعيدة عن الواجهة خلف القانون والدستور خصوصاً أنها تطاول أكثر المعارضين تحت عنوان انتهاكه)).

^(١٩٠) النهار، (بيروت)، ١٠ / ٩ / ٢٠١١.

وإذ تعذر الاتصال بعائلة عارف دليلة المعروف بانتقاداته اللاذعة للأداء الحكومي اقتصادياً وسياسياً، أكد الناطق باسم لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا أكثرهم نعيصة اعتقاله واعتقال الأربعة الآخرين. وقال عضو جمعية حقوق الإنسان في سوريا سامر ملحوي أن ((ثلاثة في زي مدني اصطحبوا حبيب صالح صباحاً (أمس) في سيارة بيجو تابعة للشرطة)) وأنه تعذر الاتصال بزوجه نظراً إلى تعطيل خط هاتف. وناشد الرئيس السوري بشار الأسد وقف مسلسل الاعتقالات ودعوة جميع الأطراف المعنيين في المعارضة للتباحث)). ويذكر أن صالح صاحب منتدى طرطوس الثقافي كان أنقذ الشروط الأمنية المفروضة على نشاط المنتديات في شباط الماضي ووصفها بأنها ((تعجيزية)).

وأعلن المحامي حبيب عيسى أن الطبيبين وليد البني (٢٨ سنة) وكمال اللبواني (٤٤ سنة) أوقفوا ليل السبت - الأحد، الأول في دمشق والآخر في الزبداني، وقالت هند ابنة اللبواني إن مجهولاً في زي مدني قدم بعد منتصف الليل إلى المنزل في الزبداني (على مسافة ٥٠ كيلو متراً شرق دمشق) واصطحب والدها بعدما ادعى مرض زوجته واتجه معه في سيارة مدنية زراعية نحو دمشق في الاتجاه المعاكس الذي ادعى أنه سيقصده نحو سرغايا. وأضافت أن ((الشرطة أبقت هاتف المنزل مشغولاً طوال الليل حين حاولت والدتي الاتصال بهم في ساعة متأخرة للإبلاغ عن اختفاء والدي)). وقال عيسى إن ((الأمن اعتقل البني في عيادته مساء السبت أيضاً))، مشيراً إلى محاولات بلا جدوى قام بها موكله للاتصال هاتفياً بزوجه قبل اصطحابه.

وأصدرت جمعية حقوق الإنسان في سوريا بياناً استتكرت فيها الاعتقالات التي رفعت عدد المعتقلين إلى ثمانية بعد اعتقال المعارض الشيعي رياض الترك والنائبين المستقلين رياض سيف ومأمون الحمصي، وطالبت ((السلطات المختصة والمهتمين بحقوق الإنسان في العالم بالعمل على إطلاقهم فوراً)). وطالب نعيصة الأسد ((بحماية برنامجه الإصلاحي)) فيما أصدرت لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا التي يرأسها بياناً اعتبرت فيه أن هذه الاعتقالات تأتي في ((إطار حملة غير معروفة الحدود لاعتقال النشطاء في الهيئات المدنية التي أنشئت كاستجابة عفوية بعد إطلاق الرئيس بشار الأسد مشروعه الإصلاحي)).

وبعدما نددت بهذه الحملة وخصوصاً بأساليب الاختطاف طالبت بوقفها فوراً وبضرورة الإفراج عن الزميل كمال اللبواني الذي يتناقض اختطافه وإعلان باريس ١٩٩٨ الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر

في ٩ / ١٢ / ١٩٩٨ والمتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما طالبت بالإفراج عن سائر المعتقلين وناشدت جميع المنظمات العربية والدولية لحقوق الإنسان وبقية المنظمات الإنسانية العمل على حماية نشاط المجتمع المدني في سوريا والإفراج عن المعتقلين منهم. واعتبرت في بيان آخر أن توقيف النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي وكذلك رياض الترك خطوة سلبية جديدة تسلكها السلطات بهدف وقف نشاط المجتمع السوري الذي بدأ يتنامى إثر تسلم الرئيس بشار الأسد مقاليد السلطة، ووصفت الاعتقالات بأنها ((تسفية وفيها لبس قانوني يهدف إلى كبت المعارضة والمخالفين لآراء الحكومة وتوجهاتها وتناقض جوهر التغيير والإصلاح المطروح)).

الصحافة:

ولم يصدر عن المسؤولين السوريين أي تعليق على الاعتقالات وظل الأمر في أيدي الصحف التي شنت هجوماً عنيفاً على المعارضين.

فحذرت صحيفة ((البعث)) الذين يسيئون إلى حرية التعبير من أن ((إساعتهم موجهة إلى الوطن، والمواطن يعرف كيف يدافع عن نفسه، واتهمتهم بمحاولة تحويل الحوار إلى فوضى. وقالت إن البعثيين منعوا من الكلام في المنتديات واستمعوا إلى تشهير بحزبهم وقياداته ورموزه وبالنظام والدستور (...)) إضافة إلى محاولات إثارة النعرات المختلفة وخلق شرخ واسع في الوحدة الوطنية)).

وكتبت صحيفة ((تشرين)) أن ((السلطات السورية سمحت بالمنتديات لسماع الرأي والرأي الآخر، لكن البعض جعلها منبراً للسب والشتائم بدلاً من أن تكون واحة للديمقراطية والمشاركة في عملية التطوير والتحديث، وعندما شددت القيادة على مسألة السماع للرأي والرأي الآخر كان ذلك في إطار تفعيل المشاركة الوطنية، والمساهمة في رفد برنامج الإصلاح والتطوير والتحديث بالأفكار التي تحقق عملية المشاركة الواسعة في كل المجالات، ولكن يبدو أن البعض استغل هذه الظروف لتحقيق فعل إيجابي زعزعة مناخ الحرية والديمقراطية في سوريا التي أخذت أبعاداً جديدة منذ أن تسلم الدكتور بشار الأسد سدة الرئاسة)). وأضافت أن ((من يرد أن يساهم في بلورة مشروع التحديث فالباب لا يزال مفتوحاً لذلك، أما من يرد أن يعرقه فلن يجد باباً مفتوحاً أمامه)).

وأصدر ٣٢ مثقفاً عربياً بياناً دعوا فيه إلى إطلاق مأمون الحمصي ورياض الترك ورياض سيف وجميع معتقلي الرأي في سوريا وقالوا إن اعتقال هذه الرموز الكبيرة للتغيير الديمقراطي منعطف خطير سيترك آثاراً سيئة على الوحدة الوطنية والجيئة الداخلية ومستقبل الحريات في سوريا.

وفي مقدمة الموقعين الدكتور منصف المرزوقي (تونس) والدكتور محمد حربي (الجزائر) والدكتور كاظم حبيب (العراق) والدكتورة فيوليت داغر (لبنان) والدكتور صلاح الدين سيدهم (الجزائر) والمستشار سعيد الجمل (مصر) والدكتور هيثم مناع (سوريا).

استمرار اعتقال النشطاء في سورية^(١٩٤)

انتقدت جمعية حقوق الإنسان في سورية استمرار الاعتقالات التي طالت عضوين في الجمعية هما حبيب عيسى وفواز تلو ليصل عدد المعتقلين إلى عشرة، منذ بدء الحملة في التاسع من شهر آب (أغسطس) ٢٠٠١، حيث حضر عناصر باللباس المدني إلى منزل كل منهما في ساعة مبكرة واصطحبوهما إلى ((جهة رسمية)).

وقال أحد النشطاء إن ((طبيعة الاعتقالات تشير إلى أن المستهدف هو منتدى الحوار الوطني)) الذي استأنف نشاطه في منزل النائب رياض سيف في السادس من شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ بعد تجميد نشاط المنتديات، إذ تم توقيف ستة من أصل ١٤ عضواً في لجنة منتدى الحوار الوطني.

^(١٩٦) السفير، (بيروت)، ١٣/٩/٢٠٠١.

(٦٠٢)

شاهدان في محكمة سورية..

النائب سيف لم يدع لتغيير الدستور بالقوة^(١٩٥)

استمعت محكمة الجنايات الثانية بدمشق إلى شاهدين في قضية النائب السوري رياض سيف هما نذير جزماتي ورضوان زيادة، وكلاهما أدليا بشهادة صبت في مصلحة النائب سيف لجهة ما تم طرحه في المحاضرات التي أُلقيت في منتداه وما نسب إليه.

وأشار الشاهدان إلى أن المناقشات التي سبق أن جرت في منتدى رياض سيف تركزت حول تطوير بعض مواد الدستور، وأن منتدى سيف كان علنياً، وأن الحوارات التي جرت فيه كانت أيضاً علنية وبعيدة، عن أية سرية، وأن الحضور كان مفتوحاً أمام جميع الأطياف والتيارات السياسية والفكرية والاقتصادية. وأشار الشاهد جزماتي إلى أنه سمع وقرأ في الصحف أن النائب سيف تقدم بطلب للترخيص لمنتداه عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية، وأن الصحف السورية أوردت قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام أن قانون الأحزاب السياسية في البلاد سيصدر في القريب العاجل، ونفى الشاهد جزماتي أن يكون قد سمع أية إشارة من النائب سيف تنثير نعرات طائفية أو أنه عمل على التفرقة الطائفية، مؤكداً أن مسألة الوحدة الوطنية كانت أساس المناقشة، وأن سيف طرح مطلع سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ مسألة الوحدة الوطنية وإطلاق الحريات الديمقراطية.

^(١٩٥) الشرق الأوسط، (لندن)، ٨٠/٣/٢٠٠٢.

من جهته أدلى الدكتور رضوان زيادة بشهادة متطابقة مع شهادة الشاهد جزماتي، وجاءت بمثابة مرافعة، دافع فيها عن النائب سيف مشيراً إلى أن المطالبة بتعديل الدستور لم تقتصر على النائب سيف بل إن آخرين أعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي، والجهة الوطنية التقدمية، رأوا أنه بالإمكان إجراء تعديل على بعض فقرات الدستور.

وعما إذا كان سيف قد دعا إلى تعديل بعض نصوص الدستور بالقوة، قال الدكتور زيادة، إنه لم يتم أي حديث من أنه يجب أن يتم التعديل بالقوة، بل كان الحديث يتم دائماً في الإطار الديمقراطي الوطني.

وبعد أن أعلن النائب سيف موافقته على شهادتي جزماتي وزيادة، قال إننا ندعو علناً لإصلاح سياسي كمقدمة لإصلاحات أخرى اقتصادية واجتماعية، مشيراً إلى أنه سبق أن قدم إلى مجلس الشعب مذكرتين دعا فيهما للإصلاح السياسي.

وشدد سيف في مداخلة مسبقة سمح له رئيس المحكمة جاسم محمد جاسم بالإدلاء بها، على عدم إمكانية إجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي قبل الإصلاح السياسي في البلاد، مشيراً إلى وجود تناقض بين بعض مواد الدستور السوري ويحتاج إلى تعديل.

ونوه سيف بأن المهتمين بالشأن العام شاركوا في النشاطات السياسية التي شهدتها سورية بعد خطاب القسم للرئيس بشار الأسد والتي تؤكد ضرورة العمل من أجل إصلاح سياسي وبالتالي إصلاح اقتصادي واجتماعي.

وخلال مداخلته التي استمرت أكثر من ربع ساعة أمام المحكمة، طالب النائب سيف بإصلاح شامل من قبل إصلاحيين، مؤكداً أن الإصلاح لن يؤتي ثماره من دون أخلاقيات الإصلاح، وأنه يجب على المواطن أن يشعر بأنه شريك في الوطن وفي تحمل المسؤولية الوطنية، ورأى أن عدم الاعتراف بحقوق المواطن يعني أن الإبداع سيكون في أدنى مستوياته وأن الإصلاح السياسي من شأنه أن يمكن جميع أبناء الشعب من أن يكون أدأهم جيداً. وعقب جلسة أمس التي استغرقت ساعة كاملة ورفعها القاضي الجاسم إلى الثالث عشر من شهر آذار (مارس) ٢٠٠٢ قال المحامي حسن عبد العظيم إن مجريات الجلسة توحى بأن التهم المنسوبة إلى النائب رياض سيف لم تستند إلى أي دليل أو قرينة، وأن سيف كان يعمل بمسؤولية وحرص على الوحدة الوطنية والتماسك الوطني في مواجهة التحديات الخارجية، ولا سيما العدوان الإسرائيلي المستمر والمتواصل على الشعب الفلسطيني وعلى لبنان وتهديدات إسرائيل المتواصلة ضد سورية.

السجن خمسة أعوام لرياض سيف^(١٩٦)

أصدرت محكمة الجنايات الثانية حكمها القابل للطعن بالنائب المعارض والصناعي السابق رياض سيف بالسجن خمس سنوات، وكما لم يرغب الحضور الدبلوماسي المكثف عن الجلسة لم يرغب عنها التوتر أيضاً.

وكاد ينشب عراك في قاعة المحكمة بين مؤيدي الحكم ومعارضيه.

وبعد انتظار طويل سببته المسيرة الحاشدة التي جابت دمشق دعماً للانتفاضة وسدت نصف شوارعها، وربما لأسباب أخرى، دخل رياض سيف إلى المحكمة مصحوباً برجال الشرطة واستقبل بتصفيق من بعض الحضور، وحين وجه له أحدهم التحية رد سيف بأن ((لا شيء مجانياً وأن الحرية ثمناً)).

وقرأ القاضي الحكم ((باسم الشعب السوري)) والذي تقرر وفقاً لطلب النيابة العامة من جهة وخلافاً لها من جهة تجريم المتهم)) بجناية ((استهداف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة)) وذلك ((بالاحتجاز المؤقت لخمس سنوات))، و((الحبس ستة أشهر بجنحة تشكيل جمعية سرية وعقد لقاءات غير قانونية وتولي منصب فيها)).

وتم ((دعم التهمتين)) واعتبار حبس سيف منذ ٩ / ٩ / ٢٠٠١ جزءاً من فترة الحكم كما تم تجريد سيف مدنياً من حقوقه.

^(١٩٨) السفير، (بيروت)، ٥ / ٤ / ٢٠٠٢.

وبرأت المحكمة سيف من جرمي إثارة النعرات الطائفية وإثارة الشغب لعدم توفر الأدلة.

وجاء الحكم بأكثرية القضاة وسجلت مخالفة من صفحتين للمستشار عباس ديب الذي كان سبق واعترض على حكم النائب المستقل الآخر مأمون الحمصي، وبدأ متجهماً إلى يمين القاضي جاسم محمد.

وكان ديب اعترض على حكم الحمصي في صفحة واعتبر أن ((عضوية المتهم في مجلس الشعب لا تتسلخ عنه خارجه)).

وعندما طلب سيف الكلام ((دقيقة مقابل كل سنة)) ورفض القاضي، ارتفع صوته واعتبر أن الحكم وثيقة شرف له وأن الحكم يثبت أن النظام لا يستطيع تحمل مكافحة الفساد.

لكن أحد المحامين البعثيين قاطعه بقوله ((خسئت)) وبدأت ملاسنة طغى عليها التصفيق الحاد، وبينما نعت سيف المحامي ((بالمترقة)) ردد الآخر شعارات بعثية، وبدأت الجلسة الأخيرة لمحاكمة سيف شبيهة بالجلسة الأخيرة لمننداه التي اعتقل فيها وشهدت سجلاً واسعاً بين البعثيين والمعارضة.

واتخذ القاضي قراره بإنزال سيف من القفص بينما طالب بإخراج المحامي البعثي من القاعة، وكان ثمة من ينادي على سيف وهو خارج من قاعة المحكمة برفقة رجال الأمن لتنتهي بذلك الجلسة الثانية عشرة والأخيرة من المحاكمتين السياسيتين العلنيتين الوحيدتين في سوريا بحكمين قابلين للطعن لمدة كل منهما خمس سنوات.

السجن ثلاثة أعوام لحبيب صالح^(١٩٧)

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في سوريا حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات على رجل الأعمال والمعارض حبيب صالح بعد إدانته بتهمة ((إضعاف الشعور القومي لإيقاظ النعرات الطائفية ووهن نفسية الأمة وتحقير السلطات ورئيس الدولة)).

وكان صالح (٥٢) عاماً الذي أوقف صيف العام ٢٠٠١ أقام منتدى حوارياً في مدينة طرطوس كما شارك في نقاش مننديات عدة انتشرت في ذلك الوقت.

وهو الحكم الأول في سلسلة أحكام سوف تصدر بحق مجموعة من المعارضين في مقدمتهم الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري — المكتب السياسي المحامي رياض الترك، والمحامي حبيب عيسى، والأستاذ الجامعي عارف دليلة.

وكان عيسى استمع إلى النيابة التي طالبت بـ((إنزال أقصى العقوبات به بتهمة الاعتداء على الدستور، وإثارة عصيان مسلح، والنيل من هبة الدولة وإثارة النعرات الطائفية وضم السلطات ورئيس الجمهورية)).

^(١٩) السفير، (بيروت)، ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٢.

واعتبر أحد المحامين أنه ((حكم سياسي)) في حين نقل محامون عن القاضي فايز النوري قوله إن صالح كان يمكن أن يحكم عليه بالسجن تسعة أعوام ((لكننا ترأفنا بحاله)). ورفعت الجلسة حتى السابع عشر من الشهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، وهو تاريخ النطق بالحكم على عارف دليلة.

حكم بـ "الاعتقال"

على القيادي الشيوعي السوري الترك^(١٩٨)

رزوق الغاوي^(١٩٩)

أسدلت محكمة أمن الدولة العليا السورية، الستار على ملف القيادي الشيوعي السوري رياض الترك بالحكم عليه بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف السنة وحجزه وتجريده مدنيا واحتساب مدة توقيفه من أصل العقوبة.

ونسب إلى مرجع قضائي سوري قوله إن محكمة أمن الدولة العليا أصدرت قرارها في قضية المتهم رياض الترك حيث أدانته بالجرائم المنسوبة إليه في قرار الاتهام وعقوبتها خمس سنوات، غير أن المحكمة منحت الترك الأسباب المخففة التقديرية كونه اعترف بما نسب إليه، وصرح بشكل علني أمام المحكمة أنه قال كلاما قاسيا، وأنه لا يريد أن يكون رأس فتنة ولا يريد أن يصب الزيت على النار، حيث إن هذا البلد (سورية) محاصر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، ونتيجة لذلك منح الأسباب المخففة التقديرية وتم تنزيه عقوبته من خمس سنوات إلى سنتين ونصف السنة.

وعقب انتهاء الجلسة قال المحامي محمد رعدون إن رئيس المحكمة فايز النوري، دعا الترك (٧٢ عاما) إلى تناول فنجان من القهوة معه في مكتبه. وعن حيثيات الحكم قال رعدون إنه تم تجريم الترك بجناية القيام بالاعتداء الذي يستهدف الدستور والحكم عليه ٥ سنوات، وتجريمه بجناية إلقاء الخطب بقصد العصيان وإثارة الفتنة والحكم عليه ٣ سنوات،

^(٢٠) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٧/٦/٢٠٠٢.

^(٢١) صحفي سوري.

وتجريمه بجناية ترويح أنباء كاذبة توهن عزيمة الأمة ونفسيتهما والحكم عليه ٣ سنوات، والحكم عليه بـ ٦ أشهر و ٥٠٠ ليرة سورية (١٠ دولارات) بجنحة النيل من هيئة الدولة. وأضاف: إن المحكمة وبسبب اعتراف الترك أمامها بأنه لا ينكر أنه صدر عنه كلام قاس ولا يريد أن يكون أداة فتنة ولا يريد أن يصب الزيت على النار، وطلب أن يحكم عليه فقط بالقدر والدم، فقد تم تخفيف الحكم عليه بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف السنة وحجره مدنيا واحتساب مدة توقيفه من أصل العقوبة. وأشار رعدون إلى أنه بعد حسم ربع مدة الحكم ومدة التوقيف منذ التاسع من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١، فإنه يتوجب على الترك أن يمضي سنة أخرى في القسم السياسي من سجن عدرا القريب من العاصمة السورية.

من جهته رأى المحامي خليل معتوق أن لا مبرر لهذا الحكم، وناشد الرئيس بشار الأسد وقف العمل بمحكمة أمن الدولة، وإعلان إلغائها وإطلاق جميع معتقلي الرأي والضمير، وإعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية وإلغائها تماشيا مع الالتزامات الرسمية لتأمين حق المواطنين في التعبير ضمن أحكام الدستور. وأعرب معتوق عن أمله في أن يتدخل الرئيس الأسد، ويتم طي ملفات جميع معتقلي الرأي والضمير وإطلاقهم، وفي مقدمتهم رياض الترك.

من جانبه وبعد انتهاء الجلسة، عقب المحامي حسن عبد العظيم باعتباره ناطقا باسم التجمع الوطني الديمقراطي وأميناً عاما لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (غير مرخص)، على الحكم الذي صدر بحق الترك بالدعوة إلى حوار وطني ديمقراطي بين القيادة السياسية السورية والمعارضة، مؤكدا ضرورة أن يعمل الجميع على مواجهة ما تتعرض له البلاد من تحديات ومخاطر، وقال "إننا كمعارضة وطنية ديمقراطية نأمل أن يحل الوباء في البلاد، بين السلطة والمعارضة، وأن نتفرغ جميعا لمواجهة التحديات والمخاطر الخارجية".

وقال عبد العظيم "باستثناء اللقاء الذي سبق أن تم مع نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في مارس (آذار) عام ٢٠٠٢ فإنه لم يبدأ بعد أي حوار مع القيادة السياسية السورية"، مشيراً إلى أن اللقاء الذي تم مع خدام لم يكن حوارا بل كان استكشافا لوجهات النظر.

وفي تعقيب لها على صدور أحكام بحق رياض الترك ومن قبل بحق حبيب صالح، قالت جمعية حقوق الإنسان في سورية، أنها ترى في مثل هذه الأحكام السياسية ما يعرض جميع الناشطين لخطر الإدانة والاعتقال، ويعطي السلطات الأمنية حرية الحركة بصورة تؤدي إلى قمع كل صوت معارض. وأكدت الجمعية في بيان بهذا الشأن، أن سورية في الوقت الراهن بما تواجهه من مخاطر وتهديدات خارجية، هي في أشد الحاجة إلى رص الصفوف وتوحيدها وإعطاء المواطن فرصته للعيش بحرية وكرامة تتيح له أن يكون متراسا في وجه هذه التحديات يؤدي دوره الوطني المفترض.

السجن ٥ و ١٠ سنوات لوليد البني وعارف دليلة^(٢٠٠)

أصدرت محكمة أمن الدولة في سوريا أحكاماً قاسية على الاقتصادي عارف دليلة والطبيب وليد البني المتهمين بمحاولة تغيير الدستور والحض على العصيان المسلح، إذ قضت بسجن الأول عشر سنوات والثاني خمس سنوات.

ورأى المحامي خليل معنوق أن الأحكام ((جائرة جداً ولا تستند إلى أساس قانوني، وهدفها إسكات الرأي الآخر وقمعه والتوقف عن توجيه النقد إلى الأخطاء والتجاوزات في بلادنا، وقال إن الإدانة صادرة عن محكمة استثنائية غير مختصة وهي ملغاة بحكم الدستور الدائم ولا تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة مثل حق الدفاع والطعن. وأضاف أن المحكمة العادلة هي ضمان لحقوق الإنسان في مواجهة الدولة بك لسلطاتها، وهي من الحقوق المهمة جداً في مقابل تعسف الدولة وأجهزتها المختلفة، ولضمان هذا الحق يجب أن يكون هناك فصل حقيقي بين السلطات الثلاث.

وأوضح محامون أن المحكمة استندت إلى محادثات سجلت سراً في السجن كأدلة ضد البني.

ونقل معنوق عن دليلة أنه لم يتسن لي أن أتقدم بالدفاع على الإطلاق ولم ألتق المحامين وفق أصول المحاكمات، ولم يصدر عن البني أي رد فعل لدى تلاوة الحكم عليه، واكتفى بالقول هكذا محكمة تصدر هكذا أحكاماً.

^(٢٢) النهار، (بيروت)، ١ / ٨ / ٢٠٠٢.

وتصل عقوبة تهمة تغيير الدستور بطرق غير مشروعة إلى عشر سنوات، كما قال المحامي أنور البني، ودين المتهمان كذلك بـ ((الحض على العصيان المسلح، وإذاعة أنباء كاذبة توهن نفسية الأمة، وإذاعة أنباء تضعف الثقة بالاقتصاد الوطني))، وفضل القاضي التركيز على التهمة الأولى وحكم على دليلة في مرحلة أولى بالسجن ١٦ سنة، ثم خفف العقوبة إلى عشر سنوات، وأصدر في حق البني حكماً بالسجن ١١ سنة، خففه إلى خمس سنوات. وهذه الأحكام هي الأقسى في حق معارضين اعتقلوا صيف ٢٠٠١. وكانت محكمة الجنايات في دمشق حكمت على النائبين مأمون الحمصي ورياض سيف في آذار ونيسان ٢٠٠٢ بالسجن خمس سنوات لاستهدافهما تغيير الدستور بطرق غير مشروعة. وفي حزيران، حكم على الزعيم الشيعي رياض الترك بالسجن سنتين ونصف السنة، وعلى رجل الأعمال حبيب صالح بالسجن ثلاث سنوات.

وعارف دليلة (٦٠ سنة) اقتصادي معروف، وهو عميد سابق لكلية الاقتصاد في جامعة حلب والناطق باسم لجان إحياء المجتمع المدني. وكان يدعو إلى ربط الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وإلى الشفافية في إدارة الاقتصاد. وذكر المحامي أنور البني أن دليلة ألقى محاضرة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ بين فيها كل الجوانب السلبية التي يدار بها الاقتصاد. وقال إنه مفكر اقتصادي وضع يده على مواقع الخلل، فهو ليس إلا داعية للإصلاح من طريق وسائل سلمية ودستورية ووضع حلول ناجحة لها.

أما الطبيب وليد البني فكان يشارك بفاعلية في الاجتماعات السياسية، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية السورية لحقوق الإنسان.

وأفادت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) أن المحكمة استجوبت ثلاثة متهمين آخرين هم المدرس المتقاعد حسن سعدون والمهندس فواز تئلو والطبيب كمال لبواني الذين اعتقلوا كذلك الصيف الماضي وأرجئ الحكم في قضيتهم إلى ١٩ آب (أغسطس) ٢٠٠١.

وفي ردود الفعل الأولية، قال رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية أكرم نعيصة إن الأحكام تثير القلق على مستقبل حقوق الإنسان في البلاد. ورأت زوجة دليلة أن إدانته ((مهزلة وغير عادلة))، ووصفت زوجة البني قرار المحكمة بأنه ((حكم بطيء بالإعدام)).

محكمة أمن الدولة السورية

تحكم على حبيب عيسى ٥ سنوات حبساً^(٢٠١)

حكمت محكمة أمن الدولة العليا على الناطق باسم منتدى جمال الأتاسي المحامي حبيب عيسى بالسجن لمدة خمس سنوات بعد أن أدغمت حوالي أربع عشرة سنة ونصف السنة من العقوبات عن تهم تتدرج من الاعتداء على الدستور إلى الحض على العصيان المسلح، ونشر الأنباء الكاذبة التي من شأنها أن توهن نفسية الأمة، وإثارة النعرات الطائفية ودم وقدح السلطات.

وتم تجريد عيسى من حقوقه المدنية، وقال المحامي خليل معتوق إن عيسى استقبل الحكم مبتسماً، وأن المحاكمة لم تستغرق سوى دقائق تم فيها النظر في أوضاع كل من الموقوفين الآخرين كمال اللبواني وفواز تلو وحسن سعدون على أن يتم النطق بالأحكام عليهما في الثامن والعشرين من شهر آب (أغسطس).

وتوجهت جمعية حقوق الإنسان في بيان لها إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتدخل من أجل وقف هذه المحاكمات وإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وعن جميع سجناء الرأي في سوريا وطي ملف الاعتقال السياسي.

^(٢٣) السفير، (بيروت)، ٢٠٠٢ / ٨ / ٢٠٠٢.

واعتبرت الجمعية أن هذه المحاكمات غير عادلة، وذكرت أن النيابة العامة لم تقدم أية أدلة على التهم الموجهة إلى المتهمين، مشيرة إلى أن المعتقلين يعانون من ظروف سيئة.

أحكام بالسجن على ثلاثة سياسيين وناشطين^(٢٠٢)

أُفُلت محكمة أمن الدولة العليا السورية ملف المعتقلين الثمانية من السياسيين والناشطين في مننديات المجتمع المدني بحكمها على المهندس فواز تلو بالاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات مع حجره وتجريده من حقوقه المدنية، بعد أن جرمته بجناية الاعتداء الذي يستهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة، وجناية العمل على إثارة عصيان مسلح وجناية نقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة.

كما حكمت المحكمة على الطبيب كمال لبواني بالاعتقال المؤقت لمدة ثلاث سنوات، بعد أن خففت الحكم وأنزلته من ثماني سنوات ونصف السنة، وبعد أن جرمته بجناية إلقاء الخطب بقصد إثارة العصيان المسلح ضد السلطات، وجناية نقل أنباء كاذبة في زمن الحرب من شأنها أن توهن نفسية الأمة وجنحة إثارة النعرات الطائفية والمذهبية مع حجره وتجريده مدنياً.

وتعليقاً على الحكم قال المحامي محمد رعدون إن رئيس المحكمة، فايز النوري، قال للبانى، بعد أن أصدرت المحكمة حكمها: "باعتبارك طبيباً ولكي تعود إلى ممارسة الطب وتعتزل السياسة، خففنا الحكم عليك إلى ثلاث سنوات".

وحكمت محكمة أمن الدولة العليا على حسن سعدون بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين وحجره وتجريده مدنياً، بعد أن جرمته بجناية نقل أنباء كاذبة في زمن الحرب من شأنها أن توهن نفسية الأمة وجنحة إثارة النعرات الطائفية والمذهبية، وذلك بعد تخفيف العقوبة من خمس سنوات ونصف السنة إلى سنتين، نظراً لأن سعدون سبق أن قدم بعد اعتقاله عام ٢٠٠١ اعتذاراً عن كل ما بدر منه في رسالة وجهها إلى الرئيس السوري بشار الأسد.

^(٢٠٢) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٩/٨/٢٠٠٢.

وفي تصريح للصحفيين، عَقَّب المحامي رعدون على الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة العليا، بالدعوة إلى تطبيق نص المادة ٨١ من قانون السلطة القضائية التي تحظر على القضاة الاشتغال بالسياسة وإبداء الآراء والميول السياسية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية وفي طليعتها محكمة أمن الدولة العليا، وإصدار عفو عن جميع الجرائم السياسية. واعتبر رعدون أن مسألة الانفتاح السياسي مسألة مختلفة عن مسألة صدور أحكام عن المحاكم، مضيفاً أن هذه الأحكام صدرت عن محاكم غير دستورية وهي متعلقة بإعلان حالة الطوارئ. وقال إن لهذه المحاكم مجالها، وهي مسألة تتعلق بإرساء العدالة وبنية محكمة أمن الدولة العليا، أما الانفتاح السياسي فهو مسألة تتعلق بالوضع العام في سورية والوضع العام في المنطقة كلها، وإمكانية فتح حوار مع المعارضة السياسية من قبل القيادة السياسية. واستبعد رعدون صدور عفو خاص عن المعتقلين الثمانية، لكنه رأى أن من المحتمل أن يصدر عفو عام يطل الجرائم السياسية، ويكون طيفه واسعاً بحيث يشمل نصف العقوبة أو أكثر يشمل الجميع.

وكانت محكمة أمن الدولة قد حكمت في وقت سابق على القيادي الشيوعي رياض الترك بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف السنة، وعلى رجل الأعمال حبيب صالح بمدة ثلاث سنوات، وعلى الدكتور عارف دليلة بمدة عشر سنوات، وعلى الدكتور وليد البني بمدة خمس سنوات، وعلى المحامي حبيب عيسى بالاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات، وهؤلاء جميعاً ممن نشطوا في المنتديات خلال عام ٢٠٠١.

في سياق آخر كانت محكمة الجنايات الثانية بدمشق قد حكمت على النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي خلال شهري مارس (آذار) و أبريل (نيسان) ٢٠٠٢، بسجن كل منهما مدة خمس سنوات بتهمة مماثلة للتهمة التي وجهت للترك والسبعة الآخرين الذين أُلْقُوا ملفهم.

وقد اعتبرت جمعية حقوق الإنسان في سورية أن الأحكام التي أصدرتها محكمة أمن الدولة العليا "تهدف إلى إلغاء الآخر وتصدر في ظروف عصبية تعيشها المنطقة، مما يستدعي انفراجاً عاماً أساسه الإصلاحات السياسية والاجتماعية".

ودعت الجمعية في بيان أصدرته إلى الإفراج عن المعتقلين وطلي ملف الاعتقالات، وإلغاء الأحكام الصادرة بحق المعتقلين العشرة. وأهابت بأصحاب القرار تغليب روح الحوار والمنطق على أرضية مصلحة الوطن والمواطن في التعامل مع أبناء المجتمع أفراداً وقوى، واستبعاد الحلول الأمنية، والتعامل بروح الشفافية في معالجة مشاكل الوطن.

مثقفون فرنسيون يطالبون

بإطلاق المعتقلين السياسيين في سورية^(٢٠٣)

بعض (من أجل إطلاق سراح رياض الترك وسائر المعتقلين السياسيين في سورية))
أصدر عدد من المثقفين الفرنسيين البيان الآتي:

في الثاني من أيلول ٢٠٠١ اعتقلت السلطات السورية مجدداً المحامي رياض الترك، ٧١ عاماً، أبرز وجوه الحركة الديمقراطية في سورية، والذي بقي في السجن طوال أكثر من سبعة عشر عاماً (١٩٨٠ - ١٩٩٨)، دون أية محاكمة وفي ظروف بالغة العنف والقسوة، والذي لم يتوقف، منذ إطلاق سراحه، عن العمل من أجل إطلاق الحريات العامة، وتحقيق المصالحة الوطنية.

كذلك اعتقلت شخصيات أخرى: النائبين المستقلين رياض سيف ومأمون الحمصي، والاقتصادي عارف دليلة، والطبيب وليد البني وكمال اللبواني، والمحامي حبيب عيسى، ونشطاء منتدى الحوار الديمقراطي حبيب صالح وحسن سعدون وفواز تلو، ويخشى أن تتسع موجة القمع والاعتقال هذه، وتطال في الأيام المقبلة مثقفين ورجال سياسة ووجوهاً أخرى من المجتمع، والتي تطالب بإلغاء حالة الحصار (قانون الطوارئ) السارية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وباحترام حقوق الإنسان والمواطن.

نحن الموقعين أدناه، نطالب السلطات السورية بإطلاق سراح رياض الترك وسائر معتقلي الرأي في سورية. ونوجه في الوقت نفسه ندائنا إلى سائر منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وجميع أصدقاء الشعب السوري والعالم العربي، مطالبين إياهم بالتدخل والعمل من أجل تحقيق هذا الغرض.

^(٢٠٣) النهار، (بيروت)، ١٠/١١/٢٠٠١.

بيار بورديو: الأستاذ في كوليج دو فرانس، إتيان باليبار: فيلسوف وأستاذ في السوربون، ميشال كويل: مدير مجلة ((تيمو انياج كريتيان))، جان فرانسوا كورب: مسئول النشاطات الأوروبية - المتوسطة في الفيدرالية العامة للشغل cgt، أندريه آكون: أستاذ في السوربون، نيكول بوران: سكرتيرة التحرير في دورية ((الإنسان والمجتمع))، المطران جاك غاييو: أسقف برتانيا، مونيك شوميلي - جاندرو: أستاذة في السوربون، كريستين ديلفي: مديرة دراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، سونيا دايان - هرز بران: أستاذة في السوربون، جان بيار دوران: أستاذ علم اجتماع في جامعة إيفري، جان إيزنستيد: مدير دراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، شريف فرجاني: أستاذ محاضر في جامعة ليون، ٢ جان كلود غارسان: أستاذ في جامعة بروفانس أكس - مارسيليا، ٢ أيف غونزاليس - كيخانو أستاذ محاضر في جامعة ليون، ٢ جان باتريك غيوم: أستاذ في السوربون، محمد حربي: مؤرخ وأستاذ في السوربون ومسئول سابق في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، آلان جوكس: أستاذ العلاقات الدولية، مارسيل فرنسيس كان: أستاذ في كلية الطب في باريس، جان لاکوتور: كاتب، جورج لابيكا: فيلسوف ورئيس لجنة الشهر من أجل سلام عادل وحقيقي في الشرق الأوسط، ميشال لوي: مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، كلود ليوزو: أستاذ في السوربون، منور مروش: أستاذ التاريخ في جامعة الجزائر، جيلبرت ميني: أستاذ علم الاجتماع في السوربون، مادلين روبيرو: أستاذة في السوربون ورئيسة رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان سابقاً، برنار رافنيل: رئيس جمعية التضامن الفرنسية مع فلسطين، إريك رولو: كاتب وسفير سابق، اليزابيت بيكار: مديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، فرانسوا سبينو: باحث في معهد IREMAM، بنامين ستورا: أستاذ في معهد INALCO، عمانوئيل تيري: مدير دراسات في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية EHESS، فرنسيسكا سوليفيل: مغنية، هيدي تويلا: أستاذة في السوربون، إيليني فاريكاس: أستاذة محاضرة في السوربون، جان لوك ريشار: أستاذ محاضر في جامعة رين، فرناند فيفي: أستاذ في السوربون، فرانسواز فيفي: أستاذة محاضرة في السوربون، جان تانغي: باحث في جامعة السوربون، جيرارد تولوز: مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية وعضو مراسل في أكاديمية العلوم، ليدي كوخ - ميرامون: فيزيائية ومديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية، نيكول سباتيس: أستاذة محاضرة في جامعة السوربون، كاتلين شانغ - شينغ: باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية، محمد جويني: أستاذ محاضر في السوربون، نور الدين جويني: أستاذ محاضر في السوربون، جنفايف ميكل: باحثة في المركز الوطني للبحوث العلمية، فرانسوا موريل: أستاذ محاضر في السوربون، غيوم فيو: أستاذ محاضر في السوربون، برنار غالان: باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية، تاساديت ياسين: أستاذ محاضر في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، ريشارد ماكيمون: أستاذ محاضر في جامعة بروفانس إكس - مارسيليا، فاطمة أو صديق: باحثة اجتماعية.

الاتحاد الأوروبي يعلن "قلقه" على حال حقوق الإنسان في سورية^(٢٠٤)

أعرب الاتحاد الأوروبي عن (القلق إزاء التقدم المحدود) في مجال حقوق الإنسان و (سوء شروط عمل الإعلام الإقليمي والدولي) في سورية، وذلك بعدما لاحظ بـ (رضا) الوعود الإيجابية للإصلاح الاقتصادي والسياسي إثر تسلم الدكتور بشار الأسد الحكم في تموز (يوليو) العام ٢٠٠٠.

جاء ذلك في بيان رسمي للدانمارك نيابة عن الدول الأوروبية باعتبارها تتسلم الرئاسة الدورية لمدة ستة أشهر، وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم احتجاجين رسميين إلى الخارجية السورية، لكن مسئولين في الخارجية أبلغوا سفراء أوروبيين بأن ((الموقوفين العشرة خالفوا القانون وحوكموا ويحاكمون بموجب القانون)) وأشارت الخارجية إلى أنها ((لا تستطيع التدخل في عمل القضاء)) وبدما حض البيان الحكومة السورية على ((تنفيذ وعود الإصلاح)) التي أعلنت سابقاً، أشار إلى أن الحوار بين سورية والدول الأوروبية يتعلق بـ ((قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفق أسس تم الاتفاق عليها بين الطرفين في عملية برشلونة (للعام ١٩٩٥) وسيتم التأكيد عليها في اتفاق الشراكة المستقبلي)) بعد إتمام مفاوضات الشراكة بين الطرفين.

^(٢٠٤) الحياة، (لندن)، ١٣/٨/٢٠٠٢.

وكان ممثلو ١٥ دولة أوروبية عقدوا اجتماعات عدة في دمشق وتشاوروا مع حكوماتهم قبل إصدار البيان الذي حرص على الإشارة إلى الأمور الإيجابية و((تقبل دمشق للحوار)) مع التعبير عن ((القلق)) إزاء التطورات الأخيرة التي تمثلت بإصدار أحكام قضائية على معارضين ووجود إشاعات عن احتمال توقيف أشخاص آخرين ووجود (قائمة) من المرشحين للتوقيف لاعتقاد مسئولين بأنهم ((ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون)).

وبعدما رحب الاتحاد الأوروبي بسماع السلطات السورية لدبلوماسيين أجانب بحضور محاكمات النائبين رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي قبل إصدار حكمين بالسجن خمس سنوات لكل منهما، أعرب عن ((الأسف لعدم السماح)) للدبلوماسيين بحضور محاكمات الموقوفين أمام محكمة أمن الدولة العليا قبل إصدار أحكام على رياض الترك (سنتان ونصف السنة) وعارف دليلة (١٠ سنوات) وحبيب صالح (ثلاث سنوات) ووليد البني (خمس سنوات).

كما أعرب الاتحاد عن ((القلق بسبب سوء شروط العمل للإعلام الإقليمي والدولي)) في سورية، لافتاً إلى أنه سيبقى ((يراقب وضع حقوق الإنسان خصوصاً في إطار اتفاق الشراكة))، داعياً الحكومة السورية إلى ((احترام سلطة القانون وحرية التعبير حسب الاتفاقات الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي تعتبر سورية جزءاً منها)).

اعتقالات في دمشق بسبب احتجاجات على محدودية الإصلاحات السياسية لبشار الأسد (٢٠٥)

خليل عثمان (٢٠٦)

إن عملية الإصلاح السياسي التي بدأت مع استلام الرئيس بشار الأسد للسلطة في تموز (يوليو) ٢٠٠٠ قد واجهت تراجعاً خطيراً. ففي ١٢ من شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ اعتقلت السلطات السورية، اثنين من نشطاء المعارضة (المحامي حبيب عيسى والمهندس فواز تلول).

والاثنان هما من الأعضاء المؤسسين لجمعية حقوق الإنسان في سوريا، ويجيء اعتقالهما مع تشديد الإجراءات مؤخراً والتي تظهر عدم رغبة الحكومة بالسماح بمزيد من المعارضة؟.

في ٩ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ جرى اعتقال خمسة ناشطين سياسيين لمشاركتهم في منتدى سياسي نظمه عضو مجلس الشعب المستقل رياض سيف، والذي هو نفسه اعتقل في السادس من شهر سبتمبر (أيلول).

(205) Crescent International ,October 6, 2001 .

(٢٨) صحفي سوري.

ولم تبرز السلطات الأسباب القانونية لاعتقالهم، وذكرت فقط أن هذه الأسباب ستبرز في المحاكمة قريباً. ولكن السيد أكرم نعيمة -رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا- قال إنهم اعتقلوا بسبب مشاركتهم في منتدى سياسي غير مرخص والذي نظمته رياض سيف.

وتأتي هذه الاعتقالات مباشرة بعد اعتقال القائد الوطني السياسي المعارض رياض الترك ٧١ عاماً، وهو عضو قيادي شيوعي سابق أطلق سراحه عام ١٩٩٨ بعد أن أمضى ١٧ عاماً في السجن لمعارضته نظام حافظ الأسد، وقد جرى اعتقاله في عيادة طبيب في مدينة طرطوس الساحلية.

كما أن عضواً مستقلاً آخر في مجلس الشعب وهو مأمون الحمصي أوقف أيضاً في ٩ آب (أغسطس) لتنظيمه إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الفساد وعلى الأساليب الأمنية للدولة.

وقد أحيل عضوا مجلس الشعب إلى المحكمة المدنية، أما بقية المعارضين فقد أحيلوا إلى محكمة أمن الدولة التي تأسست عام ١٩٦٤ استناداً لحالة الطوارئ منذ عام ١٩٦٣. إن محكمة أمن الدولة لا تطبق القانون المدني، وكذلك فإن قراراتها غير قابلة للاستئناف.

في شهر آب (أغسطس) أدلى رياض الترك بسلسلة من التصريحات والأحاديث دعا فيها إلى الانتقال من الحكم الاستبدادي (المطلق) إلى الديمقراطية. واستنكر كذلك عملية الوراثة (الخلافة) التي سمحت لبشار باستلام السلطة.

وخلال النقاش كان الترك يتحدث بمرارة. لقد أدى اعتقال الترك إلى نقد قاسٍ للحكومة السورية.

فقد اعتبر ٢١٦ أكاديمياً وصحفيّاً وصانع أفلام وكاتباً، اعتقال الترك ((عملاً اعتباطياً وعملاً غير قانوني، وطالبوا بإطلاق سراحه فوراً، ومحاكمة من أصدروا أمر القبض عليه)).

وبشكل مشابه فإن مفوض باريس Paris - Rased - Arab للحقوق الإنسانية أصدر بياناً يحمل فيه السلطات السورية، المسؤولية لما قد يحدث للسيد الترك. واصفاً قرار اعتقاله بأنه تجاوز لكل الخطوط الحمراء في التعامل مع المعارضة الديمقراطية.

الصحافة الرسمية ردت على النار بالمثل، ففي الصفحة الأولى (بقلم رئيس التحرير) اتهمت صحيفة الثورة اليومية الحكومية في ٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، اتهمت الترك بأنه اتخذ قراراً بتشويه السمعة والافتراء، واتهمت بشكل غير عادل كل أولئك المعارضين بمحاولة وقف عملية العصرية والتطوير في كل القطاعات.

صحيفة حكومية يومية أخرى (تشرين) في ٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، رغم أنها لم تشير إلى الترك بالاسم. هاجمت أولئك الذين قالت إنهم ((يريدون خلق مناخ سلبي عبر مخالفة القوانين، وعبر محاولاتهم خلق الانقسامات وتشويه صورة التغيرات العظيمة في سوريا)).

بعد أن أصبح بشار الأسد رئيساً تعهد بإنجاز إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية واسعة. وهو بهذا أدخل الراحة إلى العديد من المؤسسات التي جرت السيطرة عليها بشدة من قبل والده الراحل. والتي كانت تحكم السيطرة بشكل ما على المجتمع المدني. وقد أصدر أوامره في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٠ بإطلاق سراح أكثر من ٦٠٠ معتقل سياسي ينتمون إلى مختلف الجماعات والأحزاب السياسية.

وأغلق سجن المزة العسكري السيئ الصيت في ضواحي دمشق، وسمح لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وهي تحالف بين حزب البعث العربي الاشتراكي وست أحزاب اشتراكية أو قومية بإصدار صحفها الخاصة. واستناداً إلى صحيفة السفير اللبنانية (١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠١). فإن بشار عبّر في أحد اجتماعات القيادة القطرية لحزب البعث عن رغبته في إجراء انتخابات ديمقراطية لمنصب الرئاسة بدلاً مما هو قائم، وذلك عبر العودة للشعب لانتخاب رأس الدولة، وفي شباط (فبراير) ٢٠٠١ سمح بتشكيل أحزاب سياسية جديدة إلى جانب تلك القائمة في الجبهة الوطنية التقدمية.

ونتيجةً لجو الانفتاح هذا، بدأت مؤسسات المجتمع المدني بالظهور في كل أنحاء البلد، وأصبحت المنتديات (الصالونات) ظاهرة سائدة في المشهد السياسي في سوريا، وكانت نقاشاتها محدودة بقضايا تقنية مثل السياسة الاقتصادية. ولكن النقاشات في المنتديات الجديدة تحولت إلى قضايا سياسية. إن جلسات المنتديات التي كانت تعقد في منازل خاصة كانت تفتح عادةً بمحاضرة وفق برنامج معد بمواضيع محددة، يلي ذلك تعليقات ونقاشات من الحضور. الذي هو مكون من مثقفين وأكاديميين. واكتسبت هذه المنتديات شعبية حتى أن حزب البعث قرر البدء بمنتديات خاصة به. وكانت هذه المنتديات مخصصة لنقاش قضايا ثقافية.

ولكن هذه المنتديات غير الحكومية تحولت بسرعة إلى منتديات سياسية. وقد انتقد المشاركون في هذه المنتديات السياسات الحكومية ودعوا إلى انتخابات حرة. وإلغاء الأحكام العرفية، وإنهاء احتكار حزب البعث للسلطة السياسية وإطلاق سراح السجناء السياسيين. إن مقاربات الإصلاح التي جرى تبنيها من بشار ورغم أنها كانت بطيئة ومحدودة. ولكن يبدو أنها أُنذرت البيروقراطية وأجهزة الأمن والحرس القديم في حزب البعث الذين يعملون الآن على إعاقة اللبرلة السياسية.

لقد صدمت سوريا هذا العام عبر تصاعد تشديد الإجراءات على النشاطات السياسية. وأغلقت المنتديات السياسية في آذار (مارس) ٢٠٠١. تحت ضغط من المسؤولين الرسميين، الذين كانوا يناقشون ويجادلون بأنها تسبب في تعميق الخلافات، و الحط من قدر النظام.

وبالسماح بتشديد الإجراءات على المعارضين السياسيين، بدا بشار وكأنه يتوجه لاعتبارات تميل أكثر لتثبيت مواقفه في السلطة، كأفضلية على الانفتاح السياسي. وأدرك بشار أن إمساكه بالسلطة يعتمد على قدرته على ضمان ولاء جنرالات الجيش ورؤساء الأجهزة الذين يدعمون النظام.

وكان نموذج المجتمع المفتوح الذي كانت تصوره أحاديث بشار العلنية حول الإصلاحات السياسية كان بمثابة كابوس للمؤسسات العسكرية والتي كانت الأساس والداعم الرئيسي لسلطة الأسد (للجمهورية الوراثة).

إن تشديد الإجراءات العميقة الراهنة بات يظهر بوضوح تأسيس مقاومة لمواجهة التغيرات الرئيسية التي لابد أن تأتي مع تأثيرات تراخي سلطة النظام على بنية المجتمع السوري.

إن منع وكبح عنف الدولة الذي قد ينجم عن الإصلاحات السياسية. هو من المحرمات للغالبية الحاكمة الملتصقة بالسلطة.

إن الحرس القديم يخشى مما حدث لميخائيل جورباتشوف (العلنية، الانفتاح). عندما أدت الإصلاحات إلى انهيار الاتحاد السوفييتي. إن مثال جورباتشوف يظهر بوضوح المرارة لدى المؤسسات الأمنية. مثلما أنه يقلل من شرعيتها وقدرتها على وقف مد الإصلاحات. إضافة لذلك فإن الحيوية والدينامية التي ظهرت خلال فترة انفتاح بشار أظهرت أن نضال السوريين للإصلاح يمكن أن يصل إلى نقطة اللاعودة.

هل انتهى ربيع دمشق؟^(٢٠٧)

د. برهان غليون^(٢٠٨)

لو أردنا أن نترجم السؤال إلى لغة أكثر دقة لكان علينا أن نسأل: هل نجحت اعتقالات أيلول ٢٠٠١ وما تبعها ولا يزال من ملاحظات أمنية متصاعدة للناشطين من مثقفين وسياسيين مستقلين، في إيقاف حركة المطالب الاجتماعية وفي القضاء على الأمل، الذي ولدته أزمة انتقال السلطة، في اقتراب أجل النظام الشمولي وعودة الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية الطبيعية إلى سورية؟

وفي صيغته هذه سوف نكتشف كم يكون الجواب عن السؤال خطيرا ومأساويا. فانتهاى ربيع دمشق، أي إمكان الانتقال بوسائل سلمية نحو وضع طبيعي يلغي حالة الوصاية والتجريد العملي والقانوني للشعب من حقوقه المدنية والسياسية، يعني، بالضرورة، في هذه الحالة، الإقرار بفشل الحلول السياسية؛ وبالتالي إعادة البلاد إلى المناخات ذاتها التي ولدت أحداث حماة المأساوية.

ولعل جناحا قويا في النظام لا يحلم بشيء أكثر من تكرار ما حدث في الثمانينات في سبيل تصفية الساحة السياسية الوليدة في سورية من التراكمات الإيجابية التي عرفتها في

^(٢٩) النهار، (بيروت)، ٢٨/٨/٢٠٠٢.

^(٣٠) أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بباريس.

السنوات القليلة الماضية، والتي تنزع جميعاً إلى تجريد السلطة السياسية من أي وسيلة لإضفاء المشروعية على استراتيجية الحرب الأهلية التي تتبعها منذ عقود في سبيل إلغاء أي حياة سياسية ومدنية معاً، وإجبار الشعب برمته على الإذعان والاستسلام الكامل والشامل لقرارات السلطة البيرقراطية وإرادة الحزب أو من يمثلته ويتكلم باسمه .

لكن، لحسن الحظ، إذا عدنا إلى السؤال وتأملنا بالفعل في طبيعة التراكيمات التي حصلت في الأعوام الماضية منذ ١٩٩٤ لتعمق لدينا الاعتقاد بأن التحول أصبح حركة حتمية، وهي حركة مستمرة، وسوف تبقى مستمرة، ولو تحت الأرض، بالرغم من الاعتقالات، وبالرغم من تراجع الحركة العلنية للمطالب الديمقراطية وانتشار الخوف وتعميم الإحباط بل واليأس عند قطاعات الرأي العام العديدة.

ومن هذه التراكيمات وفي مقدمها الإجماع العام، بما في ذلك عند التيارات الإسلامية التي مالت في فترة ماضية إلى اللجوء إلى الوسائل العنيفة، على الالتزام الثابت بأساليب العمل السياسية، من حوار وندوات ومحاضرات واعتصامات واحتجاجات وعرائض وبيانات وتظاهرات سلمية ونبذ أي وسيلة تجنح إلى العنف أو تدعو إليه أو تراهن عليه. ومنها أيضاً الانتصار الساحق والنهائي الذي حققته الفكرة الديمقراطية في أوساط النخبة السورية والعربية كما تعبر عن ذلك وسائل الإعلام الفضائية.

ومما يزيد من قوة تأثير هذا الانتصار الفراغ السياسي المذهل الذي تعيشه البلاد بعد التراجع الرسمي عن الخيارات الاشتراكية التقليدية وافتقار الحزب الذي يعلن نفسه بالدستور قائداً للمجتمع والدولة لأي فلسفة أو رؤية جديدة للإصلاح تختلف عن تلك التي يشير إليها الانفتاح الاقتصادي، والتي ارتبطت في العالم أجمع بالديمقراطية الليبرالية. ومنها كذلك دخول مئات آلاف الشباب ممن كوتهم الأزمة الاقتصادية بنارها وقتلهم الفراغ السياسي والثقافي المستمر منذ عقود وأعدت لهم تجربة المنتديات، وما دار فيها من نقاشات وحوارات وتواصل إنساني، الثقة بأنفسهم وعرفتهم على الشعور العميق بمعنى المسؤولية الأخلاقية والوطنية؛ أقول عودة هؤلاء إلى ساحة العمل العمومي ونزوعهم، بالرغم من التهديدات التي تطالهم والمخاطر التي تحيق بهم، إلى العمل المشترك ونبذ موقف الفردية والاستقالة الأدبية التقليدية . ومنها أخيراً تحرير الرأي العام، بفضل وسائل الإعلام العابرة للدول، من قبضة الإعلام المحلي الخاضع للنظام والتخطيط العملي لوسائل الرقابة الحكومية على الفكر والضمير حتى لو استمرت وزارة الإعلام في توظيف عشرات الرقابيين الإضافيين للتحقق من ضmann الكتاب والباحثين. ومنها أخيراً وليس آخراً الهزيمة السياسية

والعسكرية والمعنوية التي مثلتها استقالة السلطات العربية جميعاً في مواجهة الحرب التي لا تزال تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على الشعب والمقاومة الفلسطينيين من دون أن يكون بإمكان هذه السلطات و قواتها المسلحة القوية والمتحكمة غالباً بمجتمعاتها تقديم أي مساهمة تذكر لنصرة الشعب المكافح والتخفيف من عذابه.

ومن الواضح أن هذه التراكمات تنزع جميعاً إلى ترك النظام عارياً أمام جميع الانتقادات المحقة وغير المحقة، وذلك سواء حصل الإصلاح الاقتصادي والإداري المنشود أو لم يحصل، بل بشكل أكبر لو حصل هذا الإصلاح. والخلاصة أن مضمون ما نعيشه اليوم في سورية في هذه الفترة ليس انتهاء ربيع دمشق، ولكن قبل أي شيء آخر انهيار الثقة بالنظام وزوال الاعتقاد بقدرته على تقديم أي مكاسب أو إنجازات للمجتمع والدولة، أي فقدان الإيمان بالنظام من حيث هو صيغة صالحة للحكم، بما في ذلك، وربما أكثر من أي فئات أخرى، عند قادة النظام وأكثرهم وعياً وصالحاً.

للتغطية على الخوف من المستقبل وانعدام الإيمان وعلى سبيل درء المخاطر الصاعدة وقطع الطريق على موجة الاحتجاج الثانية التي يعد لها لا محالة تراكم المكتسبات الفكرية والسياسية وتساعد الاعتراض العملي على الأخطاء والنقائص والفساد تسعى أوساط القرار، وهي أوساط يصعب بالضبط تحديدها بدقة لأنها متغيرة ومتبدلة تعكس البنية القلقة التي تميز الدوائر الحاكمة، إلى تطوير استراتيجيتين متوازيتين ومتكاملتين: الأولى تهدف إلى وقف حركة الاحتجاج وتفتيت النخب القيادية الوليدة وتشتيت شملها لمنعها من ممارسة أي دور قيادي مواز، وذلك عن طريق مباغنة الحركة الصاعدة للمجتمع بضربات قوية موجعة وتصيد الضغوط الأمنية وتعميمها على الأفراد وتعزيز سيطرة الحزب والأجهزة الأمنية على الدولة والإدارة والقطاع الخاص بملء جميع المناصب الإدارية والسياسية والثقافية والاقتصادية الشاغرة بالعناصر لحزبية والموالية. وهذا هو الذي يفسر التعبئة الأمنية الشاملة التي تشهدها البلاد في هذه الفترة والتشدد الذي تعرفه في مواجهة العناصر التي لا تزال ناشطة في الحياة العمومية. أما الاستراتيجية الثانية الموازية فهي تهدف إلى تحصين الموقف الداخلي خارجياً وذلك بالالتصاق بشكل أكبر من أي وقت مضى بالاستراتيجية الأمريكية العالمية والإقليمية، وهي اليوم استراتيجية مواجهة الإرهاب أو الحرب على الإرهاب، والاستفادة من واجهة هذه الحرب أو شعاراتها لتبرير وتمرير الاستراتيجية الداخلية الرامية إلى تصفية فرص التحول الديمقراطي والحصول على التغطية الدولية لهذه التصفية.

لكن، بعكس ما تنتظره تلك الأوساط المعادية لأي تحويل ديمقراطي سلمي للنظام، ستكون نتائج هاتين الاستراتيجيتين معكوسة تماماً. فالاحتلال المتزايد من قبل العناصر الحزبية والموازية للمناصب السياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية والإعلامية في الدولة وما يرافقه من ضغوط أمنية متصاعدة على العناصر النشطة في المجتمع سوف يفاقم بقوة وسرعة من القطيعة التي هي أساساً عميقة بين النظام والمجتمع ويزيد من شعور جميع الأفراد بالغربة والهامشية والغبن والظلم في الدولة التي تقول إنها تسعى إلى إصلاح أحوالهم. في حين أن الالتصاق المتزايد بالاستراتيجية الأمريكية سوف يلغي مظاهر التميز الوطني الذي سعى النظام إلى البناء عليه لتأكيد نوع من الشرعية والقبول السياسيين.

وهذا ما يدفعني إلى القول، إنه بالرغم من مظاهر القوة التي يمكن أن تظهر على سلوك النظام واختياراته في هذه الفترة، خاصة في مواجهة المتقنين الذين حولوا عملياً إلى أعداء وخصوم عنيدين، فإن جوهر استراتيجياته يعكس الشعور المتزايد بالضعف والحصار. إن الحشد الأمني الجديد والمتجدد والالتقاء على سياسات المشاركة في الحرب العالمية ضد الإرهاب التي يشكل العرب، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني، ضحيته الرئيسية، لا يمثل أي مخرج للنظام يمكنه من الانتصار على ربيع دمشق، أي على حركة التحويل الديمقراطي السلمي للمجتمع، بقدر ما يعكس سياسة الهرب إلى الأمام. وهي سياسة لا يمكن أن تقود إلى تحسين فرص إصلاح النظام ولا جعله أكثر قدرة على المناورة في الداخل والخارج بقدر ما تقاوم أزمته، وتعمل على تضيق هامش مناورته في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية معاً.

من هنا فإن ربيع دمشق، الذي شكل بالنسبة للمجتمع المقيد والمدحور أملاً وليداً في الخروج من المحنة ومعاناة الشعور بالمواطنة وإمكانية العودة بسورية إلى حياة مدنية وسياسية طبيعية، أي إنسانية، يميل إلى أن يمثل، هو ذاته، الدودة التي تتخر، وسوف تستمر تتخر في النظام، وتقاوم من الشروخ التي وسمته دائماً: بين المجتمع والدولة، بين القول والعمل، بين الوعد والواقع، وذلك حتى لو لم يبق أحد على قيد الحياة ممن شاركوا فيه. فمنذ ربيع دمشق والطروحات التي نشرها والتواصل الفكري والاجتماعي الذي بعثه في صفوف نخب مهمشة ومنبوذة منذ عقود، أصبح نظام الحزب الواحد والفكر الواحد والرأي الواحد يبدو من دون هدف ولا رؤية ولا مبرر وجود.

الفصل الثاني عشر

اغتيال "ربيع دمشق"

(٦٣٠)

بيان استئناف نشاط منتدى الحوار الوطني^(٢٠٩)

مساهمة منا في تفعيل الحياة العامة ونشر ثقافة الديمقراطية التي تبدأ من قبول كل منا للآخر، عبر إفساح المجال أمام مختلف فئات المجتمع للمشاركة في حوار ديمقراطي بناء، يهدف إلى البحث عن أفضل الصيغ والوسائل الكفيلة بتطوير حاضر البلاد ومستقبلها لما فيه خير جميع أبنائها. قررت لجنة منتدى الحوار الوطني استئناف نشاط المنتدى وعقد جلسات الحوار مرة كل أسبوعين في منزل عضو مجلس الشعب رياض سيف، وذلك في الساعة السابعة والنصف من مساء يوم الأربعاء اعتباراً من ٢٠٠١/٩/٥.

لقد كلفت الدولة الحديثة لكل مواطنيها، التمتع بحقوقهم الطبيعية في الاجتماع والإفصاح عن آرائهم وقناعاتهم بكل حرية وعلانية قولاً وكتابة وبمختلف وسائل التعبير الأخرى، كما ضمنت حقهم في المساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية وكلفت تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع لتكون المنافسة النزيهة والعادلة هي المحرض على الإنتاج والإبداع لكل المواطنين.

لقد أثبتت تجارب الشعوب، أن بناء الأوطان وازدهارها لا يكون إلا بمشاركة جميع أبنائها المؤمنين بواجباتهم كمواطنين، طالما أنهم يتمتعون بكل حقوق المواطنة، وعندها فقط يمكننا أن نجني ثمار برامج الإصلاح التي يؤمن بها الشعب ويشارك في تطبيقها، والتي يقوم بصياغتها ممثلوهم الذين يتم اختيارهم من خلال صناديق الاقتراع الحر والنزيه، ويتم

^(١)الرأي العام، (الكويت)، ٢٠٠١/٧/٣١.

تطبيقها على الجميع في جوٍ من الشفافية، بعد أن تتوفر جميع آليات المراقبة والمحاسبة، وتقييم أداء مؤسسات الدولة بكل تجرد ونزاهة. إن إخفاقاتنا المتكررة في جني ثمار محاولات الإصلاح وما بات يعانيه مجتمعنا من أزمت مزمنة في كل المجالات، إنما يعود إلى التضييق على حريات المواطنين وحرمانهم من المشاركة في صنع حاضرهم ومستقبل أبنائهم.

إن قدرتنا على تحفيز طاقات كل المواطنين وتوجيهها بما يخدم بناء وطن القوة والمنعة والرفاه، هو وحده الكفيل بمواجهة التحديات واستعادة أرضنا وحقوقنا المسلوبة.

إن الجميع مدعوون للمشاركة في حوار فيه كل منا بالآخر ويحترم أفكاره وطروحاته، طالما أنها تنطلق من الحرص على الصالح العام، وتنتظر بعين ملؤها التفاؤل والثقة في مستقبل أفضل، وبناء وطن يوفر لكل أبنائه السعادة والاطمئنان في جوٍ محبب للعمال والإبداع، يجعل متعة العطاء بديلاً لكل أنانية ضارة.

لجنة المنتدى

دمشق في ٢٠٠١/٧/٣٠

النائب السوري سيف.. منتدى الحوار الوطني سيستأنف نشاطاته "بعد التوقف القسري" (٢١٠)

أعلن منتدى الحوار الوطني السوري أنه قرر استئناف نشاطه بعد توقف قسري دام نحو خمسة أشهر بالرغم من عدم حصوله على الترخيص الرسمي اللازم.

وقال عضو مجلس الشعب السوري رياض سيف الذي يعقد المنتدى في منزله أن قرار استئناف النشاط يرجع لتغير الظروف الآن، ولأن القيادة السياسية السورية ((تعي ضرورة إعطاء فسحة من الديمقراطية وحرية التعبير إذا كان يهمها أن تطور حاضر البلاد ومستقبلها لما فيه خير جميع أبنائها)).

وأضاف إن وزارة الشؤون الاجتماعية رفضت مرتين طلباً تقدم به للترخيص للمنتدى بشكل رسمي نظراً لعدم الاختصاص، إلا أن لجنة منتدى الحوار قررت استئناف النشاط وعقد جلسات الحوار مرة كل أسبوعين انطلاقاً مما وصفه بحق المواطنين بالاجتماع والإفصاح عن آرائهم بحرية وعلانية. وقال: (قررنا أن نمارس حقنا الطبيعي ونحن لسنا بحاجة إلى موافقات من الدولة لممارسة هذا النشاط). وتم تشكيل المنتدى مع العديد من المنتديات الأخرى في ظل سياسة الانفتاح والإصلاح السياسي التي وعد بها الرئيس السوري بشار الأسد الذي تسلم الرئاسة في يوليو (تموز) ٢٠٠١ خلفاً لوالده الرئيس الراحل حافظ الأسد.

وأصدر بشار (٣٥ عاماً) العديد من قرارات الإصلاح الاقتصادي والسياسي والإداري وأطلق سراح ٦٠٠ سجين سياسي ينتمون لتنظيمات سياسية محظورة، كما أغلق سجن المزة

(٢) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠٠١/٧/٣١.

سيئ الصيت الذي احتجز فيه عدد من كبار السياسيين ورؤساء الدولة والوزراء وضباط الجيش السابقين.

وطرحت في المنتديات أو الصالونات السياسية انتقادات لاذعة للحكومة وطالب المتحدثون بإنهاء احتكار حزب البعث الحاكم للسلطة وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإنهاء العمل بقانون الأحكام العرفية الذي يطبق منذ عام ١٩٦٣ وبإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة وتعزيز دور القانون.

وتدخلت السلطات الرسمية لإيقاف هذه المنتديات بسبب ما وصفه المسؤولون ببث النعرات الطائفية والعرقية وبسبب تجاهل هذه المنتديات للإنجازات التي تحققت خلال العقود الثلاثة الماضية، بالإضافة إلى إغفالها الصراع العربي - الإسرائيلي.

وقال سيف إن تحليله للظروف السائدة في البلاد حالياً هو الذي دفعه مع زملائه أعضاء المنتدى لاستئناف نشاطهم. وقال إن إغلاق المنتدى الذي جاء بمبادرة منه ((كان نتيجة التخوف من السلطة حيث فقد المنتدى الغاية منه وهي الحوار المبني على حرية التعبير)).

وأشار بيان أصدره المنتدى بمناسبة استئناف نشاطه أن هذا القرار يأتي ((مساهمة في تفعيل الحياة العامة ونشر ثقافة الديمقراطية التي تبدأ من قبول كل منا للآخر عبر إفساح المجال أمام فئات المجتمع للمشاركة في حوار ديموقراطي بناء يهدف إلى البحث عن أفضل الصيغ والوسائل الكفيلة بتطوير حاضر البلاد ومستقبلها)).

وقال: ((لقد كفلت الدولة لكل مواطنها التمتع بحقوقهم الطبيعية في الاجتماع والإفصاح عن آرائهم وقناعاتهم بكل حرية وعلمانية قولاً وكتابة وبمختلف وسائل التعبير الأخرى. كما ضمنت حقهم بالمساهمة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكفلت مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع لتكون المنافسة النزيهة والعادلة هي المحرض على الإنتاج والإبداع لكل المواطنين)).

وأشار البيان إلى أهمية مشاركة جميع أبناء الوطن في عملية الإصلاح وتوفير آليات المراقبة والمحاسبة وتقييم أداء المؤسسات بتجرد ونزاهة. وقال ((إن الجميع مدعوون للمشاركة في حوار يعترف فيه كل منا بالآخر ويحترم أفكاره وطروحاته طالما أنها تنطلق من الحرص على الصالح العام وتنتظر بعين ملؤها التفاؤل والثقة في مستقبل أفضل، وبناء وطن يوفر لكل أبنائه السعادة والاطمئنان في جو محبب للعمل والإبداع يجعل متعة العطاء بديلاً لكل أنانية ضارة)).

رياض الترك

يحذر من الوقوف في وجه التغيير^(٢١١)

حذر رئيس ((الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)) رياض الترك ((خصوصاً الإصلاح)) في سورية من الوقوف في وجه التغيير لأنه قادم لا محالة، مؤكداً دعمه ((أي خطوة إصلاحية)) يقوم بها الرئيس بشار الأسد داعياً ((أهل الإصلاح إلى دعم أنفسهم)).

ودعا الترك، وهو أبرز المعتقلين السياسيين السابقين، السلطات السورية إلى القيام بعدد من الخطوات بينها: رد المظالم إلى أهلها، وتحقيق الاستقرار على مبدأ المصالحة الوطنية، والاعتراف المتبادل بالجميع من جانب الجميع، لافتاً إلى أن الحالة السياسية في البلاد قائمة على ((توازن الضعف)).

جاء ذلك في محاضرة بعنوان ((مسار الديمقراطية وآفاقها في سورية)) ألقاها في ((منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي)) في دمشق، وتناول واقع البلاد من الاستقلال في ١٩٤٦ إلى تسلم حزب ((البعث)) الحكم في العام ١٩٦٣، ومن الستينات إلى نهاية القرن الماضي و ((المرحلة الراهنة)) وآفاقها المستقبلية بعد تسلم الدكتور بشار الحكم.

وهذه المرة الأولى التي يلقي فيها الترك محاضرة علنية بعد خروجه من السجن في أيار (مايو) ١٩٩٨ بعدما أمضى في السجن أكثر من ١٧ عاماً على خلفية موقفه السياسي من النظام في العام ١٩٨٠ الذي شهد المواجهات بين السلطة و((الإخوان المسلمين)). ومما قال إن مشروعين طرحا بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ ((أحدهما يقابل العنف السلطة بالإرهاب))،

^(٢١) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٨/٥.

والثاني يطرح المخرج عن طريق الديمقراطية. إذ عجز النظام عن أي مخرج إلا بالمواجهة الأمنية الشاملة، الأمر الذي تنفيه السلطات لاعتقادها بأن جماعة ((الإخوان)) فرضت العنف والمواجهة المسلحة معها.

وبعدما لاحظ الترك (٧٠) عاماً أن العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهدا سيادة الركود في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أشار إلى أن انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج خلفا إحساساً فعلياً بالحاجة إلى تغيير شيء ما.

وعن ((المرحلة الراهنة)) منذ تسلم الدكتور بشار، قدم الترك عدداً من الملاحظات الإيجابية وقال: ((أهم ما يسجل على هذا العهد تغيير شبه نوعي في طبيعة النظام الرئاسي (المشخص))، إضافة إلى وجود ((نكهة مختلفة ولغة جديدة)) في خطاب القسم الذي ألقاه الأسد في ١٧ تموز (يوليو) ٢٠٠١، وإلى ((الاعتراف بوجود أزمة بعد طول إنكار لها وبوجود معارضة سياسية بشكل غير مباشر من خلال الاعتراف بالرأي الآخر، وبالعجز عن مواجهة الأزمة الشاملة، من خلال التصريح بعدم وجود عصا سحرية)) لدى الرئيس الأسد.

وكان ((الحزب الشيوعي)) بزعامة الراحل خالد بكداش انشق في العام ١٩٧٢ فأسس الترك مع آخرين ((الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)) وانتخب أميناً عاماً في العام ١٩٧٤.

وجاء في نص المحاضرة أن السنة الأولى من حكم الأسد شهدت ((تراجعا في الخوف خطوة إلى الوراء...)) لم يشمل سوى أوساط النخبة الثقافية والسياسية، وتغييراً في أساليب عمل أجهزة الأمن ونشاطها، وتأكيداً على أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة))، وقال: ((هناك نيات إصلاحية عيّرت عنها مراسيم تدل على اتجاه الإصلاح)).

ووصف الترك الحالة السياسية الراهنة بـ ((توازن الضعف)) لأن كل القوى الموجودة ضعيفة، في النظام وقواه المتعددة من جهة، وفي المعارضة وقواه المختلفة من جهة أخرى، مما يستدعي جهداً إضافياً وانعطافاً في المواقف الثابتة المتخشب للبحث عن مخرج من المأزق الكبير، وبعدما أكد: ((دعماً للإصلاح أو أي خطوة إصلاحية لكن هذا لا يكفي وحده لضمان مسيرة الإصلاح وجديتها، ما لم يدعم أهل الإصلاح أنفسهم ومادام خصومه قادرين وحدهم على تنظيم صفوفهم وإفشال أي خطوة إلى أمام)). ختم الترك بـ ((أن التغيير قادم لا محالة، ولن يرحم التاريخ من يقف في طريقه أو يتردد في سلوك دربه)).

بيان لعضو مجلس الشعب المستقل

محمد مأمون الحمصي^(٢١٢)

إلى الإخوة المواطنين الكرام:

مضى ما يقارب العشر سنوات، ولي الشرف أن أكون ممثلاً لكم في مجلس الشعب، وكنت أسعى دائماً لنقل همومكم والدفاع عن مصالحكم بجرأة وصدق وصراحة، وأهم هذه الأمور النقاط التالية:

- ١ - المطالبة بقدسية الدستور والحد من حالات الطوارئ وإلغاء الأوامر العرفية.
- ٢ - المطالبة بسيادة القانون وتعزيز سلطة القضاء والإصلاحات الضرورية له وضمان استقلاليته.
- ٣ - المطالبة بإنهاء عمل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش والتي أصبحت مصدر رعب وتصفية للحسابات وخرجت عن عملها القانوني المنوط بها.
- ٤ - مطالبة الحكومة بالكف عن فرض الرسوم والضرائب، ورفع الأسعار التي أنهكت المواطن وحطمت كل آماله، متجاهلة أي زيادة تحقق الحد الأدنى من العدالة.
- ٥ - المطالبة الدائمة بملاحقة الفساد والهدر بكل أشكاله.

^(٤) وزع في مدينة دمشق بتاريخ ٢٠٠١/٨/٧.

٦- رفع أيدي بعض المسؤولين وأبنائهم عن خيرات هذا الوطن من أجل توزيع هذه الخيرات بالعدالة والمساواة لكل فئات الشعب.

٧- المطالبة بإلغاء عقود الخليوي لما ظهر فيها من خرق للدستور وتلاعب في العقود لمصلحة بعض المتنفذين وإضاعة الفرصة لدعم الخزينة حتى تنعكس بالفائدة على المواطن.

٨- المطالبة بالحد من تداخلات الأجهزة الأمنية في الحياة اليومية، وأن يقتصر عملها على الأمور التي تخص أمن الوطن، وأن يعاد ترتيبها على هذا الأساس، وأن تحول أبنيتها المتعددة في كل المحافظات إلى جامعات من أجل أن ننزع الخوف من قلوب المواطنين، ومن أجل أن نبني أجيالاً تمارس حقها في الحرية وتتعلم الديمقراطية بشكلها السليم.

٩- المطالبة بتشكيل لجنة برلمانية لحماية حقوق الإنسان وأن تمنح الحكومة التراخيص اللازمة من أجل إنشاء هذه اللجان.

١٠- المطالبة بتفعيل دور مجلس الشعب، وعدم المساس والتعرض للناشطين فيه وعدم قمعهم، وتغيير الأسلوب المتبع بالضغط عليهم داخل المجلس وخارجه، والالتزام بالمادة (٦٦) من الدستور المتعلقة بحصانة النواب، وأن يلتزم رئيس مجلس الشعب بتطبيق النظام الداخلي بالشكل الأمثل.

أيها الإخوة المواطنون...

من المؤسف أن الدولة في الآونة الأخيرة تجاهلت كل صرخاتنا من أجل هذه النقاط وبدل أن تبدأ بالسعي لحل هموم المواطنين قررت الضغط والإساءة لي ولـبعض زملائي والتشهير بي والتشكيك بوطنيّتي وبنفس الأسلوب الذي اتبعته تجاه المثقفين السوريين والذين كثيرٌ منهم محط احترام الكثير من أبناء الشعب ومفخرة لسوريين جميعاً.

إضافة إلى أسلوب آخر وهو فرض ضرائب وهمية من صنع يديها بقيمة خمسة وأربعين مليون ليرة سورية علماً أن سجلي التجاري موجود منذ حوالي عشرين عاماً، ولم أتخلف يوماً عن دفع أي ضريبة أو رسم بل كنت أدفع دوماً الضريبة بأعلى تقديراتها، وهذا أمر موثق لدي.

وهذا الأسلوب اتبعته الدولة مع زملاء لي خارقة الدستور الذي يؤمن الحصانة لنا، ولم تجد السلطة في ثلاثة أوار تشريعية أي ما يقارب (٧٥٠) نائباً أحداً تهّرب من ضرائبه إلا

بعض المستقلين أصحاب الطروحات الجريئة والذين نالوا أعلى الأصوات في الانتخابات على مدار العشر سنوات.

ومن أجل هذا وحتى يعلم كل الأحرار في سورية وفي كل برلمانات العالم عنما نعانيه كنواب مستقلين في سورية متمنين منهم الدعم والتأييد من أجل أداء الأمانة المقدسة.

قررت الاعتصام في مكنتي والإضراب عن الطعام لمدة أسبوع

تعبيراً عن استيائي وإحباطي لما ذكرته في هذا البيان، وإن لم نجد تجاوباً من السلطة في طرورحاتنا ومطالبنا الجماهيرية فإنني سأدعو زملائي لاعتصام جماعي تعبيراً عن استيائنا لما نحن فيه.

عضو مجلس الشعب المستقل

محمد مأمون الحمصي

(٦٤٠)

نائب سوري يضرب عن الطعام^(٢١٢)

سجل النائب الدمشقي محمد مأمون الحمصي سابقة في العمل السياسي والبرلماني في سورية، عندما أعلن إضراباً عن الطعام لمدة أسبوع بهدف ((مقاومة حملة الضغوط والتشهير)) التي يقول إنها تمارس عليه.

استيقظ الحمصي (٤٥ عاماً) باكراً وأدى صلاة الفجر قبل أن يتوجه إلى مكتبه في وسط دمشق ليبدأ في الساعة السابعة الإضراب في حضور عشرات من المواطنين وأبنائه والعاملين معه.

وكان جهّز نفسه منذ أيام حيث رفع علم سورية على جانبي المكتب، واشترى سريراً للنوم ومروحة هوائية لمكتبه الصغير. ثم طبع عشرات النسخ من بيان الاعتصام ولصق على واجهة المكتب نسخة كبيرة تضمنت عشرة مطالب منها: ((سيادة القانون وقُدسية الدستور، والحد من حالات الطوارئ وإلغاء الأحكام العرفية، وملاحقة الفساد والهدر بكـل أشكالهما، والحد من تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة اليومية وأن يقتصر عملها على الأمور التي تخص أمن الوطن)). إضافة إلى تشكيل لجنة برلمانية تهتم بحقوق الإنسان وإنهاء عمل ((الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش)) لأنها أصبحت ((مصدر رعب وتصفية للحسابات)) بين جهات عدة. وعلى رغم ((الضغوط التي مورست من جهات عليا)) والنصائح التي قدمت إليه من جانب الأطباء لإصابته بمرض السكري مضى الحمصي بالحماية "السياسية" عن الطعام... وليس عن الكلام أمام الصحافيين ونحو ٤٠ نائباً وعشرات المواطنين الذين زاروه. ويقول ((لن أوقف الإضراب قبل سبعة أيام إلا إذا مت أو

^(٢١٢) الحياة، (لندن)، ٨ / ٨ / ٢٠٠١.

أخذت إلى السجن ورفعت الحصانة عني)). مستدركا: ((حتى لو سجنتم سأواصل إضرابي)).

انتخب الحمصي في العام ١٩٩٠ عندما تم توسيع البرلمان وسمح الرئيس الراحل حافظ الأسد بدخول ٨٥ نائباً مستقلاً وأعيد انتخابه في الدورين التشريعيين اللاحقين، وبيروي ((كنت أول المنتقدين، وقد ذهبت في العام ١٩٩٠ إلى الميناء الساحلي لأحضر عينة من قمح فاسد استورد إلى سورية لإطعمه إلى المواطنين))، كما أنه كان أول من أشار إلى دور أجهزة الأمن حيث اقترح في نهاية عام ٢٠٠٠ ((دمج)) الأجهزة الأمنية في فرع واحد، وتحويل الأبنية الشامخة إلى ((معاهد للمعلوماتية من أجل أن يتعلم هذا الجيل ويرتقي كما أراد الرئيس بشار الأسد)).

وخلال زيارة الأسد إلى فرنسا في حزيران (يونيو) ٢٠٠١ طلب الحمصي تشكيل لجنة تهتم بحقوق الإنسان في البرلمان السوري. وأيد النائب المستقل رياض سيف عندما حوّل منتدى الحوار الوطني إلى مضافة شعبية بعد إغلاق المنتديات في شباط (فبراير) ٢٠٠١. وكان في وداع الصحفي نزار نيوف قبل سفره إلى باريس، وشارك (لجان إحياء المجتمع المدني) الاعتصام أمام مقر الأمم المتحدة قبل أن يقدم مداخلة تأييد لما قاله رئيس ((الحزب الشيوعي-المكتب السياسي) رياض الترك في (منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي) وقال الحمصي: ((عندما سمعت ما قاله الترك تحمست أكثر للمضي في الاعتصام)).

وكان وزير المال محمد خالد المهاني أبلغ الحمصي قبل ثلاثة أيام بضرورة دفعه نحو مليون دولار أمريكي ضرائب استيراد معدات سيارات بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥، ما شجّعه على تنفيذ فكرة الإضراب علماً بأنه كان هدد بالاعتصام قبل سبعة شهور عندما تبلغ بوجوب سداده عشرة آلاف دولار ضرائب. ويعتقد الحمصي: ((هذه وسيلة للضغط على النشطاء من النواب المستقلين)). مطالباً بالتزام ((الحصانة الدستورية المكفولة للنواب، إذ تنص المادة ٦٦ من الدستور بعدم جواز سؤال الأعضاء جزئياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها أو الآراء التي يبدونها أو التصويت في الجلسات العلنية أو السرية)).

ومصدر الإشكالية حول الحمصي ليس فقط طروحاته بل إنه سعى منذ سنوات إلى تشكيل شعبية حوله عبر التبرع إلى نادي ((الوحدة)) الدمشقي بمبالغ تجاوزت نصف مليون دولار جمعها من خلال عمله وكيلاً لشركة (ساينغ يونغ). ويتحدث مسئولون عن أسباب مالية تجارية فقط وعدم وجود أسباب سياسية، لكنه يعتقد: ((أن الذين لا يرتاحون إلى طروحاتي يطلقون إشاعات حولي. هم تأخروا في طرح الاتهامات بعد ١٥ سنة من العمل العام)).

اعتقال النائب مأمون الحمصي

بتهمة معاداة النظام والتخابر مع جهات خارجية^(٢١٤)

أدخل النائب الدمشقي محمد مأمون الحمصي إلى سجن عدرا قرب العاصمة السورية على ((ذمة التحقيق)) بعدما وجه إليه القضاء عدداً من التهم بينها ((التشهير بالدستور ومعاداة النظام والتخابر مع جهات خارجية)) الأمر الذي ربما يؤدي إلى صدور حكم بسجنه مدة تتجاوز ١٥ سنة.

جاء ذلك بعد يومين من إعلانه إضراباً عن الطعام بالتزامن مع توزيع بيان يتضمن مطالب عامة تتعلق بـ (رفع حالة الطوارئ وتقييد أجهزة الأمن) علماً بأن النائب الحمصي بدأ الإضراب بعد ثلاثة أيام من تسلمه بلاغاً من وزير المال محمد خالد المهيايني بوجوب سداد نحو مليون دولار أمريكي ضرائب مستحقة للدولة بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥.

وقال مصدر رسمي إن رئيس مجلس الشعب (البرلمان) السيد عبد القادر قدورة أعطى مساء أول من أمس ((إذنًا خطياً)) إلى وزير العدل السيد محمد نبيل الخطيب للتحقيق مع النائب الحمصي مما يعتبر رفع حصانة جزئية عنه.

وكان نحو ثلاثين عنصراً من قوات الشرطة بقيادة ضباط كبار دهموا في ثماني سيارات في الثامنة والنصف من صباح أمس مكتب الحمصي في وسط دمشق لاصطحابه إلى قصر العدل بعد تسليمه ((مذكرة جلب قضائية)) ثم وجه رئيس غرفة التحقيق السابعة القاضي فيصل أبو دلي التهم وأصدر ((مذكرة توقيف)) أدت إلى سجنه في عدرا حيث واكبته أربع سيارات مسلحة من القصر العدلي إلى السجن. وقد قال لأولاده وأقربائه:

^(٢١) الحياة، (لندن)، ١٠/٨/٢٠٠١.

((ارفعوا رءوسكم، إنني فداء الوطن، والله أكبر)) حيث حاول أبوه وأخوه الأكبر زيارته في السجن برفقة طبيب لأنه يعاني من مرض السكري.

وبعد اعتقاله حاول عدد من النواب بينهم محيي الدين حبوش ورياض سيف ونبيل داوود وأعضاء في ((جمعية حقوق الإنسان)) مثل المحامي هيثم المالح، فهم خلفية الأمر بلقاء وزير العدل، لكن الأخير رفض ذلك. وقد تضامن أيضاً مع الحمصي عدد من النواب ونشطاء حقوق الإنسان وأعضاء في ((لجان المجتمع المدني)) من خلال زيارة له.

وكان النائب الحمصي (٤٥) عاماً قال إن سبب تحريك الموضوع المالي هو نشاطه السياسي الذي شمل انتقاده أجهزة الأمن، إذ اقترح في نهاية عام ٢٠٠٠ ((دمج)) الأجهزة الأمنية في فرع واحد وتحويل الأبنية الشامخة إلى ((معاهد للمعلوماتية من أجل أن يتعلم هذا الجيل ويرتقي كما أراد الرئيس بشار الأسد)). وطالب في حزيران (يونيو) ٢٠٠١ بتشكيل لجنة تهتم بحقوق الإنسان في البرلمان السوري بعدما أيد زميله رياض سيف في ((منتدى الحوار الوطني)) وكان في وداع الصحفي نزار نيوف قبل سفره إلى باريس وآخر نشاط له هو تقديمه مداخلة تأييد لما جاء في محاضرة رئيس ((الحزب الشيوعي - المكتب السياسي)) رياض الترك.

في المقابل قالت مصادر رسمية إن ما جرى للنائب الحمصي ((لا يعكس موقفاً عاماً ضد المتقنين والنشطاء والمننديين، بل إنه حال خاصة تتعلق بحالة خاصة))، وأشارت إلى ((التعاطي الإيجابي للسلطات مع الترك ونيوف اللذين ينتقدان بلغة أشد، لكن السلطات لم ولن تتساهل مع أي شخص يتحول من النشاط الاقتصادي إلى النشاط السياسي))، وضربت المصادر الرسمية مثلاً هو: ((التعاطي الرسمي الإيجابي مع منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي لأنه يعبر عن حال سياسية، مقابل التعاطي السلبي والرفض لمنتدى سيف لأنه قادم من خلفية تجارية - صناعية))، واتهمت هذه المصادر الحمصي بأنه لجأ إلى شعارات عامة هرباً من مشاكل مالية.

وقالت المصادر إن (كل هذا دفع الجهات القضائية إلى تحريك قضية ضده وتوجيه تهم عدة منها: التشهير بالدولة، الدعوة إلى العصيان، الحز على الإضراب، التخابر مع جهات خارجية معادية، جرائم تستهدف تغيير الدستور في الدولة، منع السلطات القائمة مثل الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور، والنيل من الوحدة الوطنية، القدح والذم الموجهان إلى القضاء ومؤسسات الدولة)، وأشارت المصادر إلى أن الحمصي (كان دخل السجن مرات عدة في السبعينات والثمانينات بتهم التهريب وتهم أخرى).

أنباء عن احتجاز جهات أمنية سورية للأمين العام للحزب الشيوعي المعارض^(٧)

أعلن الناطق الرسمي باسم لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية أكنم نعيصة في اتصال هاتفي مع وكالة الصحافة الفرنسية أن سلطات الأمن في مدينة طرطوس (شمال غرب) استدعت الأمين العام للحزب الشيوعي السوري المعارض رياض الترك.

وأضاف نعيصة أن الترك استدعي في طرطوس حيث كان يقضي إجازة راحة في الشاليه الخاص به أثناء زيارته لعيادة الطبيب.

وقالت مصادر مقربة من الحزب الشيوعي المعارض بعد الظهر إن الترك (٧١ عاما) "أصيب بأزمة قلبية وإنه توجه في الساعة الثامنة صباح أمس إلى عيادة الطبيب لكنه لم يعد حتى هذه الساعة".

وكان الترك، أبرز وجوه المعارضة السورية، قد دعا مطلع آب (أغسطس) ٢٠٠١ إلى "الانتقال من حالة الاستبداد أو التسلط إلى الديمقراطية"، وذلك أثناء أول ظهور علني له في دمشق منذ الإفراج عنه عام ١٩٩٨ في أعقاب ١٧ عاما في السجن.

^(٧) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٢.

إحالة رياض الترك رسمياً إلى القضاء^(٢١٦)

أعلنت مصادر رسمية أن رئيس الحزب الشيوعي -المكتب السياسي رياض الترك أحيل إلى القضاء بعد ثلاثة أيام على اعتقاله في إحدى المدن الساحلية لتطبيق "أحكام القانون بما يكفل تحقيق العدل" في قضية أثارت اهتماماً لدى شريحة من المثقفين والمواطنين السوريين.

ونقلت الوكالة السورية للأنباء (سانا) عن ((مرجع قضائي)) أن توقيف الترك وإحالاته إلى القضاء ((تما بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية، وأحكام مواد قانون العقوبات العام، وأصبح الأمر في يد السلطات القضائية المختصة والملتزمة بتحقيق العدل بما يتطابق وأحكام القانون)).

وأكدت المصادر أن الترك أحيل إلى القضاء بسبب ((الإساءات التي وجهها إلى الرئيس الراحل حافظ الأسد في الأسابيع الأخيرة وإطلاقه صفات سلبية على النظام السوري في محاضرة علنية وعلى مسمع الناس في محطة فضائية)). لكن البيان الرسمي لم يتضمن تفاصيل التهم الموجهة إلى الترك.

^(٢١٦) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٥.

(٦٤٨)

"غليون" يدعو "الأسد"

إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية^(٢١٧)

استغل عدد من المثقفين السوريين استئناف النائب المستقل رياض سيف جلسات ((منتدى الحوار الوطني)) لإعلان التضامن مع رئيس الحزب الشيوعي – المكتب السياسي رياض الترك الذي أُحيل إلى محكمة أمن الدولة العليا بعد توقيفه.

جاء ذلك بعد إلقاء المفكر السوري برهان غليون محاضرة عن ((مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية)) في منتدى سيف، حيث دعا أستاذ علم الاجتماع في جامعة السوربون الفرنسية الرئيس بشار الأسد إلى ((اتخاذ مبادرة شجاعة)) بإعلان تنظيم ((انتخابات ديموقراطية)) في السنوات المقبلة.

وكانت تلك أول محاضرة ينظمها النائب سيف بعد فرض السلطات شروطاً على عمل المنتديات في شباط (فبراير) ٢٠٠١، وحضر حوالي (٥٠٠) شخص الندوة التي استمرت خمس ساعات في حضور أساتذة بعثيين من جامعة دمشق قدموا طروحات مقابلة لأفكار المعارضة وسط حماس عدد من الحضور وتصفيقهم. وكان لافتاً أن دفعات عدة من الباصات حملت مهتمين ونشطاء سياسيين من المحافظات البعيدة إلى منطقة صحنايا جنوب دمشق، لحضور أول منتدى يعقد منذ أشهر من دون إذن رسمي، وبعد توقيف الترك والنائب المستقل محمد مأمون الحمصي.

^(٢١) الحياة، (لندن)، ٢٠٠١/٩/٧.

وبدأ غليون بتوجيه ((التحية إلى رياض الترك الذي أصبح رمزاً للحرية في البلد)).
علماً أن معارضين وقياديين في أحزاب منضوية في إطار ((التجمع الوطني الديمقراطي))
الذي يضم حزب الترك، تساءلوا عن الأسباب التي دفعته إلى رفع حدة خطابه السياسي
ومسه الرئيس الراحل حافظ الأسد بعدما قال الرئيس بشار إن ((نهج القائد خط أحمر ومن
الثابت الوطنية التي لن يسمح لأحد بالمساس بها)).

وأمل غليون في أن ((يأخذ رئيس الجمهورية المبادرة في خطاب منتظر يعلن فيه عن
تكليف الحكومة بإعداد انتخابات ديمقراطية خلال فترة معقولة (سنتين أو ثلاث سنوات)
ينجم عنها جمعية تأسيسية يتلخص جدول أعمالها في تنظيم الحوار الوطني والإعداد لدستور
جديد للبلاد وبلورة مشروع الإصلاح الوطني الشامل الذي يحتاج تحقيقه إلى مساهمة جميع
قطاعات الرأي العام والتزامهم))، مشيراً إلى أن الأسد سيجد ((الشعب بجميع فئاته يقف إلى
جانب هذه المبادرة الشجاعة ويحمل مشروع إخراج سورية من حال الإحباط والشك بالذات
وانعدام الأمل بالمستقبل)).

ومن المنتظر أن تجرى الانتخابات البرلمانية المقبلة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر)
٢٠٠٢ في إطار توجه يشمل اعتماد نظام القوائم المفتوحة التي تعطي فرصاً متساوية
لمرشحي أحزاب ((الجبهة الوطنية التقدمية)) التي تضم سبعة أحزاب بقيادة البعث، وباقي
المرشحين المستقلين.

منتدى "سيف" يعيد روح الحماسة إلى المنتديات السورية^(٢١٨)

أعاد منتدى الحوار الوطني الذي استأنف عاقده النائب المستقل رياض سيف نشاطه روح الحماسة والتفاعل إلى أوصال المنتديات السورية التي بدأت تستأنف نشاطها بتجاوز شروط السلطات التي قيدت وأوقفت عملها في شباط (فبراير) ٢٠١١. ومثلما جاءت محاضرة منتدى الحوار الوطني للدكتور برهان غليون أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون مهمة وجريئة في طرحها. كانت المحاضرة غنية أيضاً في حضورها ونقاشاتها التي اشتعلت مراراً حتى كادت تهدد انتظام عقدها أكثر من مرة. إلا أن اتزان المحاضر وهذوء النائب سيف وحرصه على عدم إفشال المنتدى ساعده كثيراً في استمرار المحاضرة التي استقطبت من مختلف المحافظات جمهوراً لوحظ كثرة عدده (أكثر من ٣٠٠ شخص) وتنوع انتماءاته وتصميمه على متابعة كل التفاصيل على الرغم من تأخر الوقت وإعلان سيف (الذي يعقد المنتدى في منزله بصحفا بريف دمشق) عن بدء تحرك وسائل النقل الجماعية باتجاه دمشق، إلا أن الحضور بقي جالساً حتى منتصف الليل حتى انتهاء المحاضرة والمداخلات والرد على المداخلات.

واعتبر المراقبون استئناف سيف لمنتدىه مؤشراً إيجابياً على إعادة نشاط المنتديات في سورية ولكنها ستكون برأيهم فقط لأصحاب الآراء المعتدلة أكثر منها لأصحاب الآراء المتشددة.

^(٢١٠) الوطن، (السعودية - أبها)، ٧/٩/٢٠١١.

ومع أن المحاضرة التي حملت عنوان ((مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية.. نحو عقد وطني جديد)) قد وزعت على الحضور قبل البداية إلا أن إلقاءها من غليون كان أكثر قوة وغنى ؛ إذ كثيراً ما أضاف وأفصح عن أشياء اكتفت واستترت بين السطور. وكان غليون قد بدأ قبل المحاضرة بتوجيه تحية لرياض الترك الذي كنت أتصور أنه سيكون بيننا الآن، الأمر الذي قابله تصفيق مدو من الحضور معتبراً إياه رمزاً للبلد فزاد التصفيق ورافقه وقوف من الجميع لعدة دقائق.

ودعا غليون في محاضرته رئيس الجمهورية إلى أخذ المبادرة لعقد وطني وديمقراطي ننسى فيه الماضي ونبدأ عهداً جديداً وذلك بتكليف رئيس الجمهورية الحكومة بالإعداد لانتخابات ديمقراطية تسمح لجميع قطاعات الرأي العام بالمشاركة في التحضير الفكري والسياسي لها وتسفر عن جمعية تأسيسية تعمل على تنظيم الحوار الوطني والإعداد لدستور جديد للبلاد. وأضاف: ((وحدها مبادرة استثنائية وخلاقة من هذا الطراز والتي لا يمكن أن تقوم بها إلا سلطة عليا تعطي للشعب المستنزف مادياً ومعنوياً الدفع والحماس النفسي وتخرج السوريين من ماضيهم وتلقيهم في المستقبل)).

وكان أهم ما صرح به د. برهان ((أثبت لأطفئ ناراً لا لأشعلها وبهدف شعوري بالمسؤولية تجاه هذا البلد، فهناك اعتراف بيننا جميعاً بأن سورية اليوم تعاني من مشكلة، وما ظهور المنتديات ونشاط المثقفين إلا مساعد وداعم للأحزاب المعارضة وجميع الأطراف ومشاركة لهم في الوصول إلى تصور للمستقبل)).

وأشار د. غليون إلى وجود عدة تفسيرات لهذه المشكلة، فالنظام والحكم ميالان إلى عزوه إلى الفساد وإمكانية الحل بمحاربة الفساد. أما الاقتصاديون فيرونه بسبب سوء الإدارة في القطاع العام وسوء الاستراتيجية الاقتصادية. أما المعارضة وعلى رأسها المثقفون فيجدونه في النظام السياسي الاستبدادي أو التسلطي. ولكن هذا كله ليس إلا مظاهر لحقيقة واحدة ومتكاملة هي النظام الشمولي الذي يركز السلطة في يد قيادة واحدة.

توقيف النائب السوري رياض سيف رداً على عقد منتدى حوار في منزله^(٢١٩)

أصدر قاضي التحقيق الأول في دمشق مذكرة بتوقيف النائب المستقل رياض سيف المعروف بمعارضته لحزب البعث الحاكم في سورية.

وأوضحت وكالة الأنباء السورية أن قاضي التحقيق الأول ((أصدر مذكرة توقيف بحق السيد رياض سيف عضو مجلس الشعب بسبب اتهامه بارتكاب جرائم مخالفة للقانون، وذلك بعد استكمال التحقيقات الجارية معه)).

وأشارت إلى أنه ((تم إعطاء الإذن بالتوقيف الاحتياطي أصولاً من قبل رئيس مجلس الشعب)) عبد القادر قدورة.

وتزامن صدور المذكرة مع استئناف المعارضة السورية نشاطها العلني. فقد استأنف منتدى الحوار الوطني نشاطه بعد توقف قسري دام نحو ستة أشهر بعد جلسة نقاش حضرها أكبر عدد من المشاركين في ندوات الحوار حتى الآن. وأعرب النائب سيف عن سعادته بالحضور الذين تجاوز عددهم ٤٠٠ تجمعوا في منزله في بلدة صحنايا التي تقع على بعد نحو ١٥ كيلو متراً جنوبي دمشق. وتراوح عدد الحضور في الجلسات السابقة بين ١٥٠ و ٢٠٠ شخص.

^(٢١٩) السياسة، (الكويت)، ٢٠٠١/٩/٧.

وقال سيف بعد انتهاء المحاضرة التي ألقاها الدكتور برهان غليون حول مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية إن ((الحوار كان إيجابياً جداً. رغم علو الصوت والصراخ والنزق أحياناً فقد شعر الجميع أننا الآن في السكة الصحيحة للحوار السليم)). وأضاف: ((الكل يعترف بالآخر وهذا مهم جداً لاستمرار الحوار الهادف إلى تحقيق المصلحة العليا لوطننا)).

وتحدث غليون أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون في باريس عما تم إنجازه في سورية خلال نصف القرن الماضي والصعوبات التي تعترض مسيرة التنمية وكيفية الخروج من الوضع الذي تعاني منه البلاد.

وانتقد غليون خلال إجابته عن تساؤلات الحضور عدم اهتمام الصحافة الرسمية بمنتديات الحوار وعدم تغطيتها لهذه النشاطات.

ودعا المفكر السوري بشار الأسد إلى ((اتخاذ مبادرة شجاعة)) بإعلان ((تنظيم انتخابات ديموقراطية)) خلال سنتين أو ثلاث سنوات. وأعرب غليون عن الأمل في ((أن يأخذ رئيس الجمهورية المبادرة في خطاب منظر يعلن فيه عن تكليف الحكومة بإعداد انتخابات ديموقراطية خلال فترة معقولة أي سنتين أو ثلاث سنوات)). وأضاف ((سيجد (الأسد) الشعب بجميع فئاته يقف إلى جانب هذه المبادرة الشجاعة، ويحمي مشروع إخراج سورية من حالة الإحباط والشك بالذات وانعدام الأمل بالمستقبل)).

وقال سيف إنه قرر استئناف نشاط منتداه بالرغم من إخفاقه بالحصول على الترخيص اللازم من السلطات المسؤولة لأنه شعر أن القيادة السياسية ((أصبحت الآن تعي بصورة أكبر الحاجة إلى إعطاء مزيد من حرية التعبير والديموقراطية)).

وأكد سيف أنه تقدم بطلبين لوزارة الشؤون الاجتماعية للتخفيف لمنتداه إلا أنها رفضت الطلبين لعدم الاختصاص. لكنه قال إن قراره استئناف نشاط المنتدى لم يلق أي معارضة أو عرقلة من السلطات بالرغم من أن إعلانه عن ذلك جاء منذ ما يزيد على شهر.

في باريس طلب الاتحاد الدولي لجمعيات حقوق الإنسان في بيان له — ((الإفراج فوراً)) عن المعارض السوري رياض الترك إضافة إلى مجموعة من الإجراءات الرامية إلى إحلال الديمقراطية في سورية.

وأعرب الاتحاد عن ((قلقه الشديد إزاء توقيف السجين السياسي السابق رياض الترك (٧١ عاماً)) وطالب ((بالإفراج عنه فوراً)).

وقال البيان إن الاتحاد ((لاحظ أن ظروف هذا التوقيف سلطت الأضواء على الفرق المثير للقلق بين تعهدات سورية الدولية حول حقوق الإنسان وتشريعاتها وتطبيقاتها في هذا الإطار)).

وطالب من هذا المنطلق ((بالإفراج الفوري عن السجناء المرضى وكل سجناء الرأي)) إضافة إلى رفع حالة الطوارئ المطبقة منذ ١٩٦٣ و((العفو العام الذي سيسمح بعودة كل المبعدين)).

من جهتها اتهمت صحيفة (البعث) الناطقة باسم الحزب الحاكم في سورية الذين يهاجمون سورية باسم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان بالتحرك بتوجيه من إسرائيل ومن أجل إضعاف سورية.

وقالت الصحيفة أن ((إسرائيل رأس حربة المشروع الصهيوني غارقة منذ عام في الدم والبطش والدمار وحروب الإبادة وجنون شارون في هاوية العجز أمام الانتفاضة الباسلة. فلماذا لا تحرك أولئك الغارقين في أوهمهم للهجوم على سورية باسم الحرية والديمقراطية وحتى حقوق الإنسان؟)).

وأضافت الصحيفة ((ظنوا وهم على ضلال، أن التسامح يعني لهم الانفلات وإن الشفافية تعني التعدي على الوطن وأمنه ولا نستغرب أنهم باسم الحرية أيضاً لهم الحق بالاتصال مع العدو الإسرائيلي أو الالتقاء مع مشروعه العنصري)).

منتديات وناشطون سياسيون يطالبون بإطلاق سيف والترك^(٢٠)

طالبت تجمعات ومنتديات وناشطون سياسيون سوريون بالإفراج عن النائب رياض سيف، والقائد الشيعي المعارض رياض الترك اللذين اعتقلتتهما السلطات السورية في الأيام الأخيرة، فيما حذرت صحيفة ((الثورة)) من أن التحريض على الدولة سيعاقب أمام القضاء.

وقال منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي، وهو المنتدى الوحيد الذي لم تغلقه السلطات، إن اعتقال رياض سيف مخالف لحقوق الإنسان، وجاء في بيان له: ((إننا إذ نستنكر بشدة هذا الاعتقال الذي يعتبر مخالفاً لحقوق الإنسان واعتداء على الحق الدستوري لعضو مجلس الشعب وعلى الحصانة التي يتمتع بها. نطالب بالإفراج الفوري عنه)). وأضاف: ((إن اعتقال السيد سيف (...)) يؤكد أن هناك قوى خفية لا تتورع عن أي فعل لمقاومة قوى الإصلاح والديموقراطية في بلادنا (...)). إننا نعلن تضامناً مع منتدى الحوار الوطني ونأمل في الإفراج الفوري عن الأستاذ سيف وسجناء بلادنا كافة)).

وصرح الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي المعارض حسن عبد العظيم بقوله: ((يأتي اعتقال سيف ضربة جديدة من مسلسل أعد بتخطيط دقيق موجه ضد المعارضة الوطنية الديمقراطية والرأي الآخر))، واعتبر أن ((هدف حملة الاعتقالات إسكات الرأي الآخر))، ولفت إلى أن اعتقال سيف بعدما عقد منتدى للحوار السياسي في منزله من دون

^(٢٠) النهار، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/٨.

تصريح رسمي ((مخالف لنص المادة ٦٦ من الدستور لأنه يتمتع بحصانة برلمانية)). وأكد أن ((مسألة عقد منتدى للتعبير عن الرأي لا تشكل جرماً مشهوداً ويبرر رفع الحصانة في غياب المجلس)). وشدد على أن ((المعارضة الوطنية مصممة على الاستمرار في العمل السياسي الفعلي، وبالأسلوب الديمقراطي من أجل الإصلاح والتغيير والانتقال بسورية من النهج الاستبدادي الشمولي إلى النهج الوطني الديمقراطي وإلى دولة الحق والقانون)).

ونددت ((الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني، في بيان باعتقال سيف. وقالت: ((نطالب السلطات المعنية بإطلاق الأستاذ رياض سيف فوراً ونناشد السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل شخصياً للإفراج عن جميع معتقلي الرأي والضمير (...)). إن الهيئة ترى في اعتقال سيف عملاً يتنافى مع أبسط مبادئ حقوق الإنسان وحقوق المواطن التي أقرها الدستور السوري ومخالفة صريحة لنصوص الدستور التي تتعلق بحرية الرأي والتعبير)). وتمنت ((ألا يكون هذا العمل وما سبقه من أعمال مشابهة مقدمة لإعادة البلاد إلى أجواء التوتر وإغلاق باب الحوار الذي نحرص أشد الحرص على ترسيخه وتطويره وتوسيع دائرته حتى يشمل جميع القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد))، وخلصت إلى أن ((الهيئة تهاب بجميع القوى الوطنية أن تعمل ما في وسعها للحيلولة دون الرجوع عن مناخ الانفراج والوفاق والمصالحة الوطنية وللحيلولة أيضاً دون العودة إلى أساليب الاعتقال السياسي والتوقيف التعسفي)).

وروى الناشط في مجال حقوق الإنسان المحامي أنور البني أن ضابطاً في الشرطة حضر إلى منزل سيف ليل الخميس وطلب منه التوجه لمقابلة وزير الداخلية الذي أبلغ إليه في وقت لاحق أمر القبض الذي صدر في حقه. وقال إن سيف اتهم بمحاولة تغيير الدستور، ومقاومة السلطات في تنفيذ مهماتها بحسب أمر قضائي، وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية، ومن المحتمل أن توجه إليه تهمة أخرى هي عقد تجمعات غير قانونية. وأضاف أن كل هذه التهم ((غير قانونية وهي تهمة سياسية تهدف إلى تخويف الآخرين ومنعهم من الدعوة إلى الإصلاح)).

وشنت صحيفة ((الثورة)) هجوماً عنيفاً على سيف ومن يشاركونه في المنتديات، واتهمتهم باستغلال هذه المنابر لتوجيه ((القدح والذم للآخرين واستخدام الشتائم ضدهم خلافاً لما يستوجبه الحوار الديمقراطي البناء والغاية التي وجدت من أجلها هذه المنتديات وهي الاستماع إلى صوت الآخر)). وكتبت: ((واضح أن موجة التحريض التي يشنها سيف

وأمثاله ضد مؤسسات الدولة هي تعويق مقصود لعملية الحوار الوطني بآفاقها الرحبة والمنفتحة على الجميع ومحاولة التشويش على حالة الحرية وممارسة الديمقراطية المتنامية في سورية وعلى كل الصعد، وبالتالي فهي عرقلة للجهود المتواصلة والمكثفة للمسائل التي تتمتع بأولوية اهتمامات الدولة والحكومة)). وحذرت من أن التحريض على الدولة سيعاقب أمام القضاء.

وسبق للشرطة أن أوقفت نائب المعارضة المستقل مأمون الحمصي في ٩ آب (أغسطس) والترك في الأول من أيلول (سبتمبر).

وأشار وكيل الترك المحامي خليل معنوق، أن موكله سيستجوب أمام محكمة أمن الدولة العليا ((التي لم تحدد التهم الموجهة إليه (..) لكنني أعتقد أن حديثه التلفزيوني الأخير هو سبب الاستدعاء)).

ويذكر أن الترك، أحد قادة الحزب الشيوعي، يعاني من مشاكل في القلب ومصاب بداء السكري، وكان أفرج عنه عام ١٩٩٨ بعدما أمضى ١٧ سنة في السجن، ثم أعيد اعتقاله السبت ٢٠٠١/٩/١. وخلال أول ظهور علني له منذ إطلاقه، رسم الترك صورة قاتمة للوضع الذي كان سائداً في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد، وانتقد طريقة وصول ابنه بشار الأسد إلى السلطة، داعياً إلى ((الانتقال من حالة الاستبداد أو التسلط إلى الديمقراطية)).

واعتبرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري أن اعتقال الترك ((يوجه رسالة تخاطب ثلاثة أطراف في وقت واحد: رسالة إلى الطيف الديمقراطي الذي برز في البلد خلال العام الأخير، وهدفها تحجيمه أو دفعه إلى الانكماش والتمزق والتآكل الداخلي. ورسالة إلى الشعب السوري الذي قد يجد في دعوة المصالحة الوطنية الشاملة، الدعوة التي أسهم رياض الترك إسهاماً بارزاً في إطلاقها ونشرها، برنامجاً لإعادة بناء سورية الجديدة الحرة. ورسالة ثالثة إلى التيار المعتدل داخل السلطة تهدف إلى المزيد من احتوائه وإضعافه وعزله وجعله متورطاً في السياسات القمعية ومشاركاً في المسؤولية عنها بحيث لا يستطيع التراجع، إن لم يدفع إلى الإيغال في هذه السياسات المدمرة)).

و في باريس صرح الناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية فرانسوا ريفاسوا: ((نحن قلقون لتوقيف رياض سيف ورياض الترك، وقد عبرنا عن قلقنا هذا للسلطات السورية في دمشق كما في باريس.

واستنكرت اللجنة العربية لحقوق الإنسان اعتقال سيف، ورأت أنه دليل على ((التصعيد الخطير في أوضاع الحريات السياسية في سورية)). وقالت في بيان لها ((إن اللجنة العربية لحقوق الإنسان التي تستنكر بشدة هذا التصعيد الخطير في أوضاع الحريات الأساسية في سورية، تطالب بوضع حد لجو التردّي والضغط بكل الوسائل على الرأي الآخر)). وطالبت ((بالإفراج الفوري عن رياض سيف ورياض الترك ومأمون الحمصي وعن سائر المعتقلين السياسيين في سورية)).

وفي نيويورك انتقدت منظمة ((هيومان رايتس ووتش)) الأمريكية العودة إلى سياسة ((الاعتقالات التعسفية والتخويف)). وناشدت الدول الأخرى إقناع دمشق بوضع نهاية لهذه السياسة.

وقال المدير التنفيذي للمنظمة هاني مجلي في بيان: ((إذا استمر هذا النمط الخطير فإنه يهدد بخنق أصوات المواطنين الذين ينادون بشكل سلمي وعلني بالإصلاح السياسي منذ أن خلف بشار الأسد والده رئيساً للبلاد)).

بيان حول اعتقال النائب رياض سيف^(٢٢١)

أُقدمت السلطات السورية في الساعة السادسة والربع من مساء اليوم الخميس الموافق لـ ٦ / ٩ / ٢٠٠١ على اعتقال عضو مجلس الشعب المستقبل رياض سيف وعضو مجلس إدارة جمعية حقوق الإنسان في سورية من منزله في أشرفية صحنايا، حيث اصطحبه قائد الشرطة بحجة لقاء وزير الداخلية.

إننا إذ نستنكر بشدة هذا الاعتقال لأنه يمثل مخالفة صريحة للدستور (المادتين ٦٦ / ٦٧) وسائر القوانين النافذة في سورية نطالب السلطات السورية بالإفراج عنه فوراً.

إن استئناف النائب رياض سيف لنشاط منتدى الحوار الوطني في الأمس الأربعاء في منزله حيث ألقى الدكتور برهان غليون محاضرة عن (مستقبل الإصلاح والتغيير في سورية نحو عقد وطني جديد) إضافة إلى إثارته صفقة عقود الخليوي التي أبرمتها الحكومة السورية والتي أشارت بإصبع الاتهام إلى تورط بعض المسؤولين السوريين في قضايا الفساد الإداري والمالي.

^(١٣) دمشق، ٦ / ٩ / ٢٠٠١.

لذا نؤكد على حق النائب رياض سيف في ممارسة مسؤولياته الوطنية في تعزيز الحريات الأساسية للمواطن السوري والدفاع عن حقوقه والذي لم يعتقل إلا بسبب تأكيده المستمر عليها.

لجنة منتدى الحوار الوطني في سورية

بيان حول اعتقال أعضاء منتدى الحوار الوطني^(٢٢٢)

اعتقلت السلطات السورية في صباح يوم الأحد ٩ / ٩ / ٢٠٠١ أعضاء منتدى الحوار الوطني، الدكتور كمال اللبواني والدكتور وليد البني والدكتور عارف دليلة، ضمن حملة اعتقالات تعسفية متواصلة تستهدف منع الرأي الآخر من التعبير عن حقه في المشاركة في الإصلاح والتغيير اللذين باتا مطلباً وطنياً من قبل جميع شرائح المجتمع السوري.

إن اعتقال أعضاء منتدى الحوار الوطني ومن قبلهم النائب المستقل رياض سيف والذين ساهموا في الكشف عن الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في مؤسسات الدولة المختلفة، يمثل تدهوراً خطيراً على صعيد الحريات الأساسية وانتهاك حقوق الإنسان وحقوق المواطنين في التعبير عن رأيهم دون اعتقال أو تكتيل، إن لجنة منتدى الحوار الوطني تطالب بالإفراج عن أعضاء منتدى الحوار الوطني المعتقلين وعن النائب مأمون الحمصي والمحامي رياض الترك والأستاذ حبيب صالح وجميع معتقلي الرأي والضمير.

^(١٤) دمشق، ٩ / ٩ / ٢٠٠١.

كما أنها تشدد على ضرورة احترام الحوار كمبدأ أساسي في التعامل مع الآراء المختلفة، لأنه الوحيد الكفيل بإخراج سورية من أزمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لجنة منتدى الحوار الوطني

اعتقال خمسة ناشطين في سوريا بينهم عارف دليلة وطبيبان^(٢٢٢)

إظهاراً لجديتها في التعامل مع المعارضين، واصلت السلطات السورية مسلسل الاعتقالات ليشمل في أقل من ٢٤ ساعة خمسة من الناشطين في المنتديات ومجال حقوق الإنسان هم أحد رموز المعارضة ؛ الأستاذ الجامعي الخبير في الاقتصاد عضو الهيئة التأسيسية للجان إحياء المجتمع المدني عارف دليلة، وصاحب منتدى طرطوس الثقافي حبيب صالح، والطبيب وليد البني عضو لجان إحياء المجتمع المدني، وكمال اللبواني الناشط في مجال حقوق الإنسان، ومدرس اللغة العربية المتقاعد من مدينة القامشلي حسن سعدون.

ومساء أكدت الوكالة العربية السورية للأنباء ((سانا)) الاعتقالات وجاء في نبأ لها: ((علم مندوب سانا أنه تم توقيف كل من كمال اللبواني وحبيب صالح وعارف دليلة وحسن سعدون ووليد البني وذلك لارتكابهم أعمالاً يحاسب عليها القانون وسيحالون إلى المحكمة المختصة للنظر في أوضاعهم وإجراء المقتضى القانوني)).

وفيما لم تعدد ((سانا)) التهم الموجهة إليهم، تحدثت أوساط المثقفين من المعارضة عن قائمة بأسماء ٣٠ شخصاً تنوي السلطات الأمنية اعتقالهم، ((على أن تبقى بعيدة عن الواجهة خلف القانون والدستور خصوصاً أنها تطاول أكثر المعارضين تحت عنوان انتهاكه)).

^(١٥) النهار، (بيروت)، ١٠ / ٩ / ٢٠١١.

وإذ تعذر الاتصال بعائلة عارف دليلة المعروف بانتقاداته اللاذعة للأداء الحكومي اقتصادياً وسياسياً، أكد الناطق باسم لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا أكثرهم نعيصة اعتقاله واعتقال الأربعة الآخرين. وقال عضو جمعية حقوق الإنسان في سوريا سامر ملحوي أن ((ثلاثة في زي مدني اصطحبوا حبيب صالح صباحاً (أمس) في سيارة بيجو تابعة للشرطة)) وأنه تعذر الاتصال بزوجه نظراً إلى تعطيل خط هاتف. وناشد الرئيس السوري بشار الأسد وقف مسلسل الاعتقالات ودعوة جميع الأطراف المعنيين في المعارضة للتباحث)). ويذكر أن صالح صاحب منتدى طرطوس الثقافي كان أنقذ الشروط الأمنية المفروضة على نشاط المنتديات في شباط الماضي ووصفها بأنها ((تعجيزية)).

وأعلن المحامي حبيب عيسى أن الطبيبين وليد البني (٢٨ سنة) وكمال اللبواني (٤٤ سنة) أوقفوا ليل السبت - الأحد، الأول في دمشق والآخر في الزبداني، وقالت هند ابنة اللبواني إن مجهولاً في زي مدني قدم بعد منتصف الليل إلى المنزل في الزبداني (على مسافة ٥٠ كيلو متراً شرق دمشق) واصطحب والدها بعدما ادعى مرض زوجته واتجه معه في سيارة مدنية زراعية نحو دمشق في الاتجاه المعاكس الذي ادعى أنه سيقصده نحو سرغايا. وأضافت أن ((الشرطة أبقت هاتف المنزل مشغولاً طوال الليل حين حاولت والدتي الاتصال بهم في ساعة متأخرة للإبلاغ عن اختفاء والدي)). وقال عيسى إن ((الأمن اعتقل البني في عيادته مساء السبت أيضاً))، مشيراً إلى محاولات بلا جدوى قام بها موكله للاتصال هاتفياً بزوجه قبل اصطحابه.

وأصدرت جمعية حقوق الإنسان في سوريا بياناً استتكرت فيها الاعتقالات التي رفعت عدد المعتقلين إلى ثمانية بعد اعتقال المعارض الشيوعي رياض الترك والنائبين المستقلين رياض سيف ومأمون الحمصي، وطالبت ((السلطات المختصة والمهتمين بحقوق الإنسان في العالم بالعمل على إطلاقهم فوراً)). وطالب نعيصة الأسد ((بحماية برنامجه الإصلاحي)) فيما أصدرت لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا التي يرأسها بياناً اعتبرت فيه أن هذه الاعتقالات تأتي في ((إطار حملة غير معروفة الحدود لاعتقال النشطاء في الهيئات المدنية التي أنشئت كاستجابة عفوية بعد إطلاق الرئيس بشار الأسد مشروعه الإصلاحي)).

وبعدما نددت بهذه الحملة وخصوصاً بأساليب الاختطاف طالبت بوقفها فوراً وبضرورة الإفراج عن الزميل كمال اللبواني الذي يتناقض اختطافه وإعلان باريس ١٩٩٨ الخاص بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان، وكذلك إعلان الجمعية العمومية للأمم المتحدة الصادر

في ٩ / ١٢ / ١٩٩٨ والمتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. كما طالبت بالإفراج عن سائر المعتقلين وناشدت جميع المنظمات العربية والدولية لحقوق الإنسان وبقية المنظمات الإنسانية العمل على حماية نشطاء المجتمع المدني في سوريا والإفراج عن المعتقلين منهم. واعتبرت في بيان آخر أن توقيف النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي وكذلك رياض الترك خطوة سلبية جديدة تسلكها السلطات بهدف وقف نشاط المجتمع السوري الذي بدأ يتنامى إثر تسلم الرئيس بشار الأسد مقاليد السلطة، ووصفت الاعتقالات بأنها ((تسفية وفيها لبس قانوني يهدف إلى كبت المعارضة والمخالفين لآراء الحكومة وتوجهاتها وتناقض جوهر التغيير والإصلاح المطروح)).

الصحافة:

ولم يصدر عن المسؤولين السوريين أي تعليق على الاعتقالات وظل الأمر في أيدي الصحف التي شنت هجوماً عنيفاً على المعارضين.

فحذرت صحيفة ((البعث)) الذين يسيئون إلى حرية التعبير من أن ((إساعتهم موجهة إلى الوطن، والمواطن يعرف كيف يدافع عن نفسه، واتهمتهم بمحاولة تحويل الحوار إلى فوضى. وقالت إن البعثيين منعوا من الكلام في المنتديات واستمعوا إلى تشهير بحزبهم وقياداته ورموزه وبالنظام والدستور (...)) إضافة إلى محاولات إثارة النعرات المختلفة وخلق شرخ واسع في الوحدة الوطنية)).

وكتبت صحيفة ((تشرين)) أن ((السلطات السورية سمحت بالمنتديات لسماع الرأي والرأي الآخر، لكن البعض جعلها منبراً للسب والشتائم بدلاً من أن تكون واحة للديمقراطية والمشاركة في عملية التطوير والتحديث، وعندما شددت القيادة على مسألة السماع للرأي والرأي الآخر كان ذلك في إطار تفعيل المشاركة الوطنية، والمساهمة في رفد برنامج الإصلاح والتطوير والتحديث بالأفكار التي تحقق عملية المشاركة الواسعة في كل المجالات، ولكن يبدو أن البعض استغل هذه الظروف لتحقيق فعل إيجابي زعزعة مناخ الحرية والديمقراطية في سوريا التي أخذت أبعاداً جديدة منذ أن تسلم الدكتور بشار الأسد سدة الرئاسة)). وأضافت أن ((من يرد أن يساهم في بلورة مشروع التحديث فالباب لا يزال مفتوحاً لذلك، أما من يرد أن يعرقه فلن يجد باباً مفتوحاً أمامه)).

وأصدر ٣٢ مثقفاً عربياً بياناً دعوا فيه إلى إطلاق مأمون الحمصي ورياض الترك ورياض سيف وجميع معتقلي الرأي في سوريا وقالوا إن اعتقال هذه الرموز الكبيرة للتغيير الديمقراطي منعطف خطير سيترك آثاراً سيئة على الوحدة الوطنية والجيئة الداخلية ومستقبل الحريات في سوريا.

وفي مقدمة الموقعين الدكتور منصف المرزوقي (تونس) والدكتور محمد حربي (الجزائر) والدكتور كاظم حبيب (العراق) والدكتورة فيوليت داغر (لبنان) والدكتور صلاح الدين سيدهم (الجزائر) والمستشار سعيد الجمل (مصر) والدكتور هيثم مناع (سوريا).

استمرار اعتقال النشطاء في سورية^(٢٢٤)

انتقدت جمعية حقوق الإنسان في سورية استمرار الاعتقالات التي طالت عضوين في الجمعية هما حبيب عيسى وفواز تلو ليصل عدد المعتقلين إلى عشرة، منذ بدء الحملة في التاسع من شهر آب (أغسطس) ٢٠٠١، حيث حضر عناصر باللباس المدني إلى منزل كل منهما في ساعة مبكرة واصطحبوهما إلى ((جهة رسمية)).

وقال أحد النشطاء إن ((طبيعة الاعتقالات تشير إلى أن المستهدف هو منتدى الحوار الوطني)) الذي استأنف نشاطه في منزل النائب رياض سيف في السادس من شهر أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ بعد تجميد نشاط المنتديات، إذ تم توقيف ستة من أصل ١٤ عضواً في لجنة منتدى الحوار الوطني.

^(١٦) السفير، (بيروت)، ٢٠٠١/٩/١٣.

(170)

شاهدان في محكمة سورية..

النائب سيف لم يدع لتغيير الدستور بالقوة^(٢٢٥)

استمعت محكمة الجنايات الثانية بدمشق إلى شاهدين في قضية النائب السوري رياض سيف هما نذير جزماتي ورضوان زيادة، وكلاهما أدليا بشهادة صبت في مصلحة النائب سيف لجهة ما تم طرحه في المحاضرات التي أُلقيت في منتداه وما نسب إليه.

وأشار الشاهدان إلى أن المناقشات التي سبق أن جرت في منتدى رياض سيف تركزت حول تطوير بعض مواد الدستور، وأن منتدى سيف كان علنياً، وأن الحوارات التي جرت فيه كانت أيضاً علنية وبعيدة، عن أية سرية، وأن الحضور كان مفتوحاً أمام جميع الأطياف والتيارات السياسية والفكرية والاقتصادية. وأشار الشاهد جزماتي إلى أنه سمع وقرأ في الصحف أن النائب سيف تقدم بطلب للترخيص لمنتداه عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية، وأن الصحف السورية أوردت قول نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام أن قانون الأحزاب السياسية في البلاد سيصدر في القريب العاجل، ونفى الشاهد جزماتي أن يكون قد سمع أية إشارة من النائب سيف تنثير نعرات طائفية أو أنه عمل على التفرقة الطائفية، مؤكداً أن مسألة الوحدة الوطنية كانت أساس المناقشة، وأن سيف طرح مطلع سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٠ مسألة الوحدة الوطنية وإطلاق الحريات الديمقراطية.

^(٢٢٥) الشرق الأوسط، (لندن)، ٨٠/٣/٢٠٠٢.

من جهته أدلى الدكتور رضوان زيادة بشهادة متطابقة مع شهادة الشاهد جزماتي، وجاءت بمثابة مرافعة، دافع فيها عن النائب سيف مشيراً إلى أن المطالبة بتعديل الدستور لم تقتصر على النائب سيف بل إن آخرين أعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي، والجهة الوطنية التقدمية، رأوا أنه بالإمكان إجراء تعديل على بعض فقرات الدستور.

وعما إذا كان سيف قد دعا إلى تعديل بعض نصوص الدستور بالقوة، قال الدكتور زيادة، إنه لم يتم أي حديث من أنه يجب أن يتم التعديل بالقوة، بل كان الحديث يتم دائماً في الإطار الديمقراطي الوطني.

وبعد أن أعلن النائب سيف موافقته على شهادتي جزماتي وزيادة، قال إننا ندعو علناً لإصلاح سياسي كمقدمة لإصلاحات أخرى اقتصادية واجتماعية، مشيراً إلى أنه سبق أن قدم إلى مجلس الشعب مذكرتين دعا فيهما للإصلاح السياسي.

وشدد سيف في مداخلة مسهبة سمح له رئيس المحكمة جاسم محمد جاسم بالإدلاء بها، على عدم إمكانية إجراء إصلاح اقتصادي واجتماعي قبل الإصلاح السياسي في البلاد، مشيراً إلى وجود تناقض بين بعض مواد الدستور السوري ويحتاج إلى تعديل.

ونوه سيف بأن المهتمين بالشأن العام شاركوا في النشاطات السياسية التي شهدتها سورية بعد خطاب القسم للرئيس بشار الأسد والتي تؤكد ضرورة العمل من أجل إصلاح سياسي وبالتالي إصلاح اقتصادي واجتماعي.

وخلال مداخلته التي استمرت أكثر من ربع ساعة أمام المحكمة، طالب النائب سيف بإصلاح شامل من قبل إصلاحيين، مؤكداً أن الإصلاح لن يؤتي ثماره من دون أخلاقيات الإصلاح، وأنه يجب على المواطن أن يشعر بأنه شريك في الوطن وفي تحمل المسؤولية الوطنية، ورأى أن عدم الاعتراف بحقوق المواطن يعني أن الإبداع سيكون في أدنى مستوياته وأن الإصلاح السياسي من شأنه أن يمكن جميع أبناء الشعب من أن يكون أدأهم جيداً. وعقب جلسة أمس التي استغرقت ساعة كاملة ورفعها القاضي الجاسم إلى الثالث عشر من شهر آذار (مارس) ٢٠٠٢ قال المحامي حسن عبد العظيم إن مجريات الجلسة توحى بأن التهم المنسوبة إلى النائب رياض سيف لم تستند إلى أي دليل أو قرينة، وأن سيف كان يعمل بمسؤولية وحرص على الوحدة الوطنية والتماسك الوطني في مواجهة التحديات الخارجية، ولا سيما العدوان الإسرائيلي المستمر والمتواصل على الشعب الفلسطيني وعلى لبنان وتهديدات إسرائيل المتواصلة ضد سورية.

السجن خمسة أعوام لرياض سيف^(٢٢٦)

أصدرت محكمة الجنايات الثانية حكمها القابل للطعن بالنائب المعارض والصناعي السابق رياض سيف بالسجن خمس سنوات، وكما لم يرغب الحضور الدبلوماسي المكثف عن الجلسة لم يرغب عنها التوتر أيضاً.

وكاد ينشب عراك في قاعة المحكمة بين مؤيدي الحكم ومعارضيه.

وبعد انتظار طويل سببته المسيرة الحاشدة التي جابت دمشق دعماً للانتفاضة وسدت نصف شوارعها، وربما لأسباب أخرى، دخل رياض سيف إلى المحكمة مصحوباً برجال الشرطة واستقبل بتصفيق من بعض الحضور، وحين وجه له أحدهم التحية رد سيف بأن ((لا شيء مجانياً وأن الحرية ثمناً)).

وقرأ القاضي الحكم ((باسم الشعب السوري)) والذي تقرر وفقاً لطلب النيابة العامة من جهة وخلافاً لها من جهة تجريم المتهم)) بجناية ((استهداف تغيير دستور الدولة بطرق غير مشروعة)) وذلك ((بالاحتجاز المؤقت لخمس سنوات))، و((الحبس ستة أشهر بجنحة تشكيل جمعية سرية وعقد لقاءات غير قانونية وتولي منصب فيها)).

وتم ((دعم التهمتين)) واعتبار حبس سيف منذ ٩ / ٩ / ٢٠٠١ جزءاً من فترة الحكم كما تم تجريد سيف مدنياً من حقوقه.

^(١٨) السفير، (بيروت)، ٥ / ٤ / ٢٠٠٢.

وبرأت المحكمة سيف من جرمي إثارة النعرات الطائفية وإثارة الشغب لعدم توفر الأدلة.

وجاء الحكم بأكثرية القضاة وسجلت مخالفة من صفحتين للمستشار عباس ديب الذي كان سبق واعترض على حكم النائب المستقل الآخر مأمون الحمصي، وبدأ متجهماً إلى يمين القاضي جاسم محمد.

وكان ديب اعترض على حكم الحمصي في صفحة واعتبر أن ((عضوية المتهم في مجلس الشعب لا تتسلخ عنه خارجه)).

وعندما طلب سيف الكلام ((دقيقة مقابل كل سنة)) ورفض القاضي، ارتفع صوته واعتبر أن الحكم وثيقة شرف له وأن الحكم يثبت أن النظام لا يستطيع تحمل مكافحة الفساد.

لكن أحد المحامين البعثيين قاطعه بقوله ((خسئت)) وبدأت ملاسنة طغى عليها التصفيق الحاد، وبينما نعت سيف المحامي ((بالمترقة)) ردد الآخر شعارات بعثية، وبدأت الجلسة الأخيرة لمحاكمة سيف شبيهة بالجلسة الأخيرة لمننداه التي اعتقل فيها وشهدت سجلاً واسعاً بين البعثيين والمعارضة.

واتخذ القاضي قراره بإنزال سيف من القفص بينما طالب بإخراج المحامي البعثي من القاعة، وكان ثمة من ينادي على سيف وهو خارج من قاعة المحكمة برفقة رجال الأمن لتنتهي بذلك الجلسة الثانية عشرة والأخيرة من المحاكمتين السياسيتين العلنيتين الوحيدتين في سوريا بحكمين قابلين للطعن لمدة كل منهما خمس سنوات.

السجن ثلاثة أعوام لحبيب صالح^(٢٢٧)

أصدرت محكمة أمن الدولة العليا في سوريا حكماً بالسجن لمدة ثلاث سنوات على رجل الأعمال والمعارض حبيب صالح بعد إدانته بتهمة ((إضعاف الشعور القومي لإيقاظ النعرات الطائفية ووهن نفسية الأمة وتحقير السلطات ورئيس الدولة)).

وكان صالح (٥٢) عاماً الذي أوقف صيف العام ٢٠٠١ أقام منتدى حوارياً في مدينة طرطوس كما شارك في نقاش مننديات عدة انتشرت في ذلك الوقت.

وهو الحكم الأول في سلسلة أحكام سوف تصدر بحق مجموعة من المعارضين في مقدمتهم الأمين الأول للحزب الشيوعي السوري — المكتب السياسي المحامي رياض الترك، والمحامي حبيب عيسى، والأستاذ الجامعي عارف دليلة.

وكان عيسى استمع إلى النيابة التي طالبت بـ((إنزال أقصى العقوبات به بتهمة الاعتداء على الدستور، وإثارة عصيان مسلح، والنيل من هبة الدولة وإثارة النعرات الطائفية ودم السلطات ورئيس الجمهورية)).

^(١٩) السفير، (بيروت)، ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٢.

واعتبر أحد المحامين أنه ((حكم سياسي)) في حين نقل محامون عن القاضي فايز النوري قوله إن صالح كان يمكن أن يحكم عليه بالسجن تسعة أعوام ((لكننا ترأفنا بحاله)). ورفعت الجلسة حتى السابع عشر من الشهر حزيران (يونيو) ٢٠٠٢، وهو تاريخ النطق بالحكم على عارف دليلة.

حكم بـ "الاعتقال"

على القيادي الشيوعي السوري الترك^(٢٢٨)

رزوق الغاوي^(٢٢٩)

أسدلت محكمة أمن الدولة العليا السورية، الستار على ملف القيادي الشيوعي السوري رياض الترك بالحكم عليه بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف السنة وحجزه وتجريده مدنيا واحتساب مدة توقيفه من أصل العقوبة.

ونسب إلى مرجع قضائي سوري قوله إن محكمة أمن الدولة العليا أصدرت قرارها في قضية المتهم رياض الترك حيث أدانته بالجرائم المنسوبة إليه في قرار الاتهام وعقوبتها خمس سنوات، غير أن المحكمة منحت الترك الأسباب المخففة التقديرية كونه اعترف بما نسب إليه، وصرح بشكل علني أمام المحكمة أنه قال كلاما قاسيا، وأنه لا يريد أن يكون رأس فتنة ولا يريد أن يصب الزيت على النار، حيث إن هذا البلد (سورية) محاصر من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل، ونتيجة لذلك منح الأسباب المخففة التقديرية وتم تنزيه عقوبته من خمس سنوات إلى سنتين ونصف السنة.

وعقب انتهاء الجلسة قال المحامي محمد رعدون إن رئيس المحكمة فايز النوري، دعا الترك (٧٢ عاما) إلى تناول فنجان من القهوة معه في مكتبه. وعن حيثيات الحكم قال رعدون إنه تم تجريم الترك بجناية القيام بالاعتداء الذي يستهدف الدستور والحكم عليه ٥ سنوات، وتجريمه بجناية إلقاء الخطب بقصد العصيان وإثارة الفتنة والحكم عليه ٣ سنوات،

^(٢٠) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٧/٦/٢٠٠٢.

^(٢١) صحفي سوري.

وتجريمه بجنائية ترويح أنباء كاذبة توهن عزيمة الأمة ونفسيتهما والحكم عليه ٣ سنوات، والحكم عليه بـ٦ أشهر و٥٠٠ ليرة سورية (١٠ دولارات) بجنحة النيل من هيئة الدولة. وأضاف: إن المحكمة وبسبب اعتراف الترك أمامها بأنه لا ينكر أنه صدر عنه كلام قاس ولا يريد أن يكون أداة فتنة ولا يريد أن يصب الزيت على النار، وطلب أن يحكم عليه فقط بالقدر والدم، فقد تم تخفيف الحكم عليه بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف السنة وحجره مدنيا واحتساب مدة توقيفه من أصل العقوبة. وأشار رعدون إلى أنه بعد حسم ربع مدة الحكم ومدة التوقيف منذ التاسع من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١، فإنه يتوجب على الترك أن يمضي سنة أخرى في القسم السياسي من سجن عدرا القريب من العاصمة السورية.

من جهته رأى المحامي خليل معتوق أن لا مبرر لهذا الحكم، وناشد الرئيس بشار الأسد وقف العمل بمحكمة أمن الدولة، وإعلان إلغائها وإطلاق جميع معتقلي الرأي والضمير، وإعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية وإلغائها تماشيا مع الالتزامات الرسمية لتأمين حق المواطنين في التعبير ضمن أحكام الدستور. وأعرب معتوق عن أمله في أن يتدخل الرئيس الأسد، ويتم طي ملفات جميع معتقلي الرأي والضمير وإطلاقهم، وفي مقدمتهم رياض الترك.

من جانبه وبعد انتهاء الجلسة، عقب المحامي حسن عبد العظيم باعتباره ناطقا باسم التجمع الوطني الديمقراطي وأميناً عاما لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي (غير مرخص)، على الحكم الذي صدر بحق الترك بالدعوة إلى حوار وطني ديمقراطي بين القيادة السياسية السورية والمعارضة، مؤكدا ضرورة أن يعمل الجميع على مواجهة ما تتعرض له البلاد من تحديات ومخاطر، وقال "إننا كمعارضة وطنية ديمقراطية نأمل أن يحل الوباء في البلاد، بين السلطة والمعارضة، وأن نتفرغ جميعا لمواجهة التحديات والمخاطر الخارجية".

وقال عبد العظيم "باستثناء اللقاء الذي سبق أن تم مع نائب رئيس الجمهورية عبد الحليم خدام في مارس (آذار) عام ٢٠٠٢ فإنه لم يبدأ بعد أي حوار مع القيادة السياسية السورية"، مشيراً إلى أن اللقاء الذي تم مع خدام لم يكن حوارا بل كان استكشافا لوجهات النظر.

وفي تعقيب لها على صدور أحكام بحق رياض الترك ومن قبل بحق حبيب صالح، قالت جمعية حقوق الإنسان في سورية، أنها ترى في مثل هذه الأحكام السياسية ما يعرض جميع الناشطين لخطر الإدانة والاعتقال، ويعطي السلطات الأمنية حرية الحركة بصورة تؤدي إلى قمع كل صوت معارض. وأكدت الجمعية في بيان بهذا الشأن، أن سورية في الوقت الراهن بما تواجهه من مخاطر وتهديدات خارجية، هي في أشد الحاجة إلى رص الصفوف وتوحيدها وإعطاء المواطن فرصته للعيش بحرية وكرامة تتيح له أن يكون متراسا في وجه هذه التحديات يؤدي دوره الوطني المفترض.

السجن ٥ و ١٠ سنوات لوليد البني وعارف دليلة^(٢٣٠)

أصدرت محكمة أمن الدولة في سوريا أحكاماً قاسية على الاقتصادي عارف دليلة والطبيب وليد البني المتهمين بمحاولة تغيير الدستور والحض على العصيان المسلح، إذ قضت بسجن الأول عشر سنوات والثاني خمس سنوات.

ورأى المحامي خليل معنوق أن الأحكام ((جائرة جداً ولا تستند إلى أساس قانوني، وهدفها إسكات الرأي الآخر وقمعه والتوقف عن توجيه النقد إلى الأخطاء والتجاوزات في بلادنا، وقال إن الإدانة صادرة عن محكمة استثنائية غير مختصة وهي ملغاة بحكم الدستور الدائم ولا تتوافر فيها ضمانات المحاكمة العادلة مثل حق الدفاع والطعن. وأضاف أن المحكمة العادلة هي ضمان لحقوق الإنسان في مواجهة الدولة بك لسلطاتها، وهي من الحقوق المهمة جداً في مقابل تعسف الدولة وأجهزتها المختلفة، ولضمان هذا الحق يجب أن يكون هناك فصل حقيقي بين السلطات الثلاث.

وأوضح محامون أن المحكمة استندت إلى محادثات سجلت سراً في السجن كأدلة ضد البني.

ونقل معنوق عن دليلة أنه لم يتسن لي أن أتقدم بالدفاع على الإطلاق ولم ألتق المحامين وفق أصول المحاكمات، ولم يصدر عن البني أي رد فعل لدى تلاوة الحكم عليه، واكتفى بالقول هكذا محكمة تصدر هكذا أحكاماً.

^(٢٣) النهار، (بيروت)، ١ / ٨ / ٢٠٠٢.

وتصل عقوبة تهمة تغيير الدستور بطرق غير مشروعة إلى عشر سنوات، كما قال المحامي أنور البني، ودين المتهمان كذلك بـ ((الحض على العصيان المسلح، وإذاعة أنباء كاذبة توهن نفسية الأمة، وإذاعة أنباء تضعف الثقة بالاقتصاد الوطني))، وفضل القاضي التركيز على التهمة الأولى وحكم على دليلة في مرحلة أولى بالسجن ١٦ سنة، ثم خفف العقوبة إلى عشر سنوات، وأصدر في حق البني حكماً بالسجن ١١ سنة، خففه إلى خمس سنوات. وهذه الأحكام هي الأقسى في حق معارضين اعتقلوا صيف ٢٠٠١. وكانت محكمة الجنايات في دمشق حكمت على النائبين مأمون الحمصي ورياض سيف في آذار ونيسان ٢٠٠٢ بالسجن خمس سنوات لاستهدافهما تغيير الدستور بطرق غير مشروعة. وفي حزيران، حكم على الزعيم الشيعي رياض الترك بالسجن سنتين ونصف السنة، وعلى رجل الأعمال حبيب صالح بالسجن ثلاث سنوات.

وعارف دليلة (٦٠ سنة) اقتصادي معروف، وهو عميد سابق لكلية الاقتصاد في جامعة حلب والناطق باسم لجان إحياء المجتمع المدني. وكان يدعو إلى ربط الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وإلى الشفافية في إدارة الاقتصاد. وذكر المحامي أنور البني أن دليلة ألقى محاضرة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ بين فيها كل الجوانب السلبية التي يدور بها الاقتصاد. وقال إنه مفكر اقتصادي وضع يده على مواقع الخلل، فهو ليس إلا داعية للإصلاح من طريق وسائل سلمية ودستورية ووضع حلول ناجحة لها.

أما الطبيب وليد البني فكان يشارك بفاعلية في الاجتماعات السياسية، وهو أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية السورية لحقوق الإنسان.

وأفادت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) أن المحكمة استجوبت ثلاثة متهمين آخرين هم المدرس المتقاعد حسن سعدون والمهندس فواز تئلو والطبيب كمال لبواني الذين اعتقلوا كذلك الصيف الماضي وأرجئ الحكم في قضيتهم إلى ١٩ آب (أغسطس) ٢٠٠١.

وفي ردود الفعل الأولية، قال رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في سورية أكرم نعيسة إن الأحكام تثير القلق على مستقبل حقوق الإنسان في البلاد. ورأت زوجة دليلة أن إدانته ((مهزلة وغير عادلة))، ووصفت زوجة البني قرار المحكمة بأنه ((حكم بطيء بالإعدام)).

محكمة أمن الدولة السورية

تحكم على حبيب عيسى ٥ سنوات حبساً^(٢٣١)

حكمت محكمة أمن الدولة العليا على الناطق باسم منتدى جمال الأتاسي المحامي حبيب عيسى بالسجن لمدة خمس سنوات بعد أن أدغمت حوالي أربع عشرة سنة ونصف السنة من العقوبات عن تهم تتدرج من الاعتداء على الدستور إلى الحض على العصيان المسلح، ونشر الأنباء الكاذبة التي من شأنها أن توهن نفسية الأمة، وإثارة النعرات الطائفية وذم وقذح السلطات.

وتم تجريد عيسى من حقوقه المدنية، وقال المحامي خليل معتوق إن عيسى استقبل الحكم مبتسماً، وأن المحاكمة لم تستغرق سوى دقائق تم فيها النظر في أوضاع كل من الموقوفين الآخرين كمال اللبواني وفواز تالو وحسن سعدون على أن يتم النطق بالأحكام عليهما في الثامن والعشرين من شهر آب (أغسطس).

وتوجهت جمعية حقوق الإنسان في بيان لها إلى الرئيس السوري بشار الأسد للتدخل من أجل وقف هذه المحاكمات وإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وعن جميع سجناء الرأي في سوريا وطي ملف الاعتقال السياسي.

^(٢٣) السفير، (بيروت)، ٢٠٠٢ / ٨ / ٢٠٠٢.

واعتبرت الجمعية أن هذه المحاكمات غير عادلة، وذكرت أن النيابة العامة لم تقدم أية أدلة على التهم الموجهة إلى المتهمين، مشيرة إلى أن المعتقلين يعانون من ظروف سيئة.

أحكام بالسجن على ثلاثة سياسيين وناشطين^(٢٣٢)

أُفُلت محكمة أمن الدولة العليا السورية ملف المعتقلين الثمانية من السياسيين والناشطين في منتهيات المجتمع المدني بحكمها على المهندس فواز تلو بالاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات مع حجره وتجريده من حقوقه المدنية، بعد أن جرمته بجناية الاعتداء الذي يستهدف تغيير الدستور بطرق غير مشروعة، وجناية العمل على إثارة عصيان مسلح وجناية نقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهم نفسية الأمة.

كما حكمت المحكمة على الطبيب كمال لبواني بالاعتقال المؤقت لمدة ثلاث سنوات، بعد أن خففت الحكم وأنزلته من ثماني سنوات ونصف السنة، وبعد أن جرمته بجناية إلقاء الخطب بقصد إثارة العصيان المسلح ضد السلطات، وجناية نقل أنباء كاذبة في زمن الحرب من شأنها أن توهم نفسية الأمة وجنحة إثارة النعرات الطائفية والمذهبية مع حجره وتجريده مدنياً.

وتعليقاً على الحكم قال المحامي محمد رعدون إن رئيس المحكمة، فايز النوري، قال للبانوي، بعد أن أصدرت المحكمة حكمها: "باعتبارك طبيباً ولكي تعود إلى ممارسة الطب وتعتزل السياسة، خففنا الحكم عليك إلى ثلاث سنوات".

وحكمت محكمة أمن الدولة العليا على حسن سعدون بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين وحجره وتجريده مدنياً، بعد أن جرمته بجناية نقل أنباء كاذبة في زمن الحرب من شأنها أن توهم نفسية الأمة وجنحة إثارة النعرات الطائفية والمذهبية، وذلك بعد تخفيف العقوبة من خمس سنوات ونصف السنة إلى سنتين، نظراً لأن سعدون سبق أن قدم بعد اعتقاله عام ٢٠٠١ اعتذاراً عن كل ما بدر منه في رسالة وجهها إلى الرئيس السوري بشار الأسد.

^(٢٤) الشرق الأوسط، (لندن)، ٢٩/٨/٢٠٠٢.

وفي تصريح للصحفيين، عَقَّب المحامي رعدون على الأحكام الصادرة عن محكمة أمن الدولة العليا، بالدعوة إلى تطبيق نص المادة ٨١ من قانون السلطة القضائية التي تحظر على القضاة الاشتغال بالسياسة وإبداء الآراء والميول السياسية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية وفي طليعتها محكمة أمن الدولة العليا، وإصدار عفو عن جميع الجرائم السياسية. واعتبر رعدون أن مسألة الانفتاح السياسي مسألة مختلفة عن مسألة صدور أحكام عن المحاكم، مضيفاً أن هذه الأحكام صدرت عن محاكم غير دستورية وهي متعلقة بإعلان حالة الطوارئ. وقال إن لهذه المحاكم مجالها، وهي مسألة تتعلق بإرساء العدالة وبنية محكمة أمن الدولة العليا، أما الانفتاح السياسي فهو مسألة تتعلق بالوضع العام في سورية والوضع العام في المنطقة كلها، وإمكانية فتح حوار مع المعارضة السياسية من قبل القيادة السياسية. واستبعد رعدون صدور عفو خاص عن المعتقلين الثمانية، لكنه رأى أن من المحتمل أن يصدر عفو عام يطل الجرائم السياسية، ويكون طيفه واسعاً بحيث يشمل نصف العقوبة أو أكثر يشمل الجميع.

وكانت محكمة أمن الدولة قد حكمت في وقت سابق على القيادي الشيوعي رياض الترك بالاعتقال المؤقت لمدة سنتين ونصف السنة، وعلى رجل الأعمال حبيب صالح بمدة ثلاث سنوات، وعلى الدكتور عارف دليلة بمدة عشر سنوات، وعلى الدكتور وليد البني بمدة خمس سنوات، وعلى المحامي حبيب عيسى بالاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات، وهؤلاء جميعاً ممن نشطوا في المنتديات خلال عام ٢٠٠١.

في سياق آخر كانت محكمة الجنايات الثانية بدمشق قد حكمت على النائبين رياض سيف ومأمون الحمصي خلال شهري مارس (آذار) و أبريل (نيسان) ٢٠٠٢، بسجن كل منهما مدة خمس سنوات بتهمة مماثلة للتهمة التي وجهت للترك والسبعة الآخرين الذين أُلْقُوا ملفهم.

وقد اعتبرت جمعية حقوق الإنسان في سورية أن الأحكام التي أصدرتها محكمة أمن الدولة العليا "تهدف إلى إلغاء الآخر وتصدر في ظروف عصبية تعيشها المنطقة، مما يستدعي انفراجاً عاماً أساسه الإصلاحات السياسية والاجتماعية".

ودعت الجمعية في بيان أصدرته إلى الإفراج عن المعتقلين وطلي ملف الاعتقالات، وإلغاء الأحكام الصادرة بحق المعتقلين العشرة. وأهابت بأصحاب القرار تغليب روح الحوار والمنطق على أرضية مصلحة الوطن والمواطن في التعامل مع أبناء المجتمع أفراداً وقوى، واستبعاد الحلول الأمنية، والتعامل بروح الشفافية في معالجة مشاكل الوطن.

مثقفون فرنسيون يطالبون

بإطلاق المعتقلين السياسيين في سورية^(٢٣٣)

بمعنوان ((من أجل إطلاق سراح رياض الترك وسائر المعتقلين السياسيين في سورية)) أصدر عدد من المثقفين الفرنسيين البيان الآتي:

في الثاني من أيلول ٢٠٠١ اعتقلت السلطات السورية مجدداً المحامي رياض الترك، ٧١ عاماً، أبرز وجوه الحركة الديمقراطية في سورية، والذي بقي في السجن طوال أكثر من سبعة عشر عاماً (١٩٨٠ - ١٩٩٨)، دون أية محاكمة وفي ظروف بالغة العنف والقسوة، والذي لم يتوقف، منذ إطلاق سراحه، عن العمل من أجل إطلاق الحريات العامة، وتحقيق المصالحة الوطنية.

كذلك اعتقلت شخصيات أخرى: النائبين المستقلين رياض سيف ومأمون الحمصي، والاقتصادي عارف دليلة، والطبيب وليد البني وكمال اللبواني، والمحامي حبيب عيسى، ونشطاء منتدى الحوار الديمقراطي حبيب صالح وحسن سعدون وفواز تلولو، ويخشى أن تتسع موجة القمع والاعتقال هذه، وتطال في الأيام المقبلة مثقفين ورجال سياسة ووجوهاً أخرى من المجتمع، والتي تطالب بإلغاء حالة الحصار (قانون الطوارئ) السارية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، وباحترام حقوق الإنسان والمواطن.

نحن الموقعين أدناه، نطالب السلطات السورية بإطلاق سراح رياض الترك وسائر معتقلي الرأي في سورية. ونوجه في الوقت نفسه ندائنا إلى سائر منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، وجميع أصدقاء الشعب السوري والعالم العربي، مطالبين إياهم بالتدخل والعمل من أجل تحقيق هذا الغرض.

^(٢٣٥) النهار، (بيروت)، ١٠/١١/٢٠٠١.

بيار بورديو: الأستاذ في كوليغ دو فرانس، إتيان باليبار: فيلسوف وأستاذ في السوربون، ميشال كويل: مدير مجلة ((تيمو انياج كريتيان))، جان فرانسوا كورب: مسئول النشاطات الأوروبية - المتوسطة في الفيدرالية العامة للشغل cgt، أندريه آكون: أستاذ في السوربون، نيكول بوران: سكرتيرة التحرير في دورية ((الإنسان والمجتمع))، المطران جاك غاييو: أسقف برتانيا، مونيك شوميلي - جاندر: أستاذة في السوربون، كريستين ديلفي: مديرة دراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، سونيا دايان - هرز بران: أستاذة في السوربون، جان بيار دوران: أستاذ علم اجتماع في جامعة إيفري، جان إيزنستيد: مدير دراسات في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، شريف فرجاني: أستاذ محاضر في جامعة ليون، ٢ جان كلود غارسان: أستاذ في جامعة بروفانس أكس - مارسيليا، ٢ أيف غونزاليس - كيخانو أستاذ محاضر في جامعة ليون، ٢ جان باتريك غيوم: أستاذ في السوربون، محمد حربي: مؤرخ وأستاذ في السوربون ومسئول سابق في جبهة التحرير الوطني الجزائرية، آلان جوكس: أستاذ العلاقات الدولية، مارسيل فرنسيس كان: أستاذ في كلية الطب في باريس، جان لاکوتور: كاتب، جورج لابيكا: فيلسوف ورئيس لجنة الشهر من أجل سلام عادل وحقيقي في الشرق الأوسط، ميشال لوي: مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، كلود ليوزو: أستاذ في السوربون، منور مروش: أستاذ التاريخ في جامعة الجزائر، جيلبرت ميني: أستاذ علم الاجتماع في السوربون، مادلين روبيرو: أستاذة في السوربون ورئيسة رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان سابقاً، برنار رافنيل: رئيس جمعية التضامن الفرنسية مع فلسطين، إريك رولو: كاتب وسفير سابق، اليزابيت بيكار: مديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية CNRS، فرانسوا سبينو: باحث في معهد IREMAM، بنامين ستورا: أستاذ في معهد INALCO، عمانوئيل تيري: مدير دراسات في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية EHESS، فرنسيسكا سوليفيل: مغنية، هيدي تويلا: أستاذة في السوربون، إيليني فاريكاس: أستاذة محاضرة في السوربون، جان لوك ريشار: أستاذ محاضر في جامعة رين، فرناند فيفي: أستاذ في السوربون، فرانسواز فيفي: أستاذة محاضرة في السوربون، جان تانغي: باحث في جامعة السوربون، جيرارد تولوز: مدير أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية وعضو مراسل في أكاديمية العلوم، ليدي كوخ - ميرامون: فيزيائية ومديرة أبحاث في المركز الوطني للبحوث العلمية، نيكول سباتيس: أستاذة محاضرة في جامعة السوربون، كاتلين شانغ - شينغ: باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية، محمد جويني: أستاذ محاضر في السوربون، نور الدين جويني: أستاذ محاضر في السوربون، جنفايف ميكل: باحثة في المركز الوطني للبحوث العلمية، فرانسوا موريل: أستاذ محاضر في السوربون، غيوم فيو: أستاذ محاضر في السوربون، برنار غالان: باحث في المركز الوطني للبحوث العلمية، تاساديت ياسين: أستاذ محاضر في المعهد العالي للعلوم الاجتماعية، ريشارد ماكيمون: أستاذ محاضر في جامعة بروفانس إكس - مارسيليا، فاطمة أو صديق: باحثة اجتماعية.

الاتحاد الأوروبي يعلن "قلقه" على حال حقوق الإنسان في سورية^(٢٢٤)

أعرب الاتحاد الأوروبي عن (القلق إزاء التقدم المحدود) في مجال حقوق الإنسان و (سوء شروط عمل الإعلام الإقليمي والدولي) في سورية، وذلك بعدما لاحظ بـ (رضا) الوعود الإيجابية للإصلاح الاقتصادي والسياسي إثر تسلم الدكتور بشار الأسد الحكم في تموز (يوليو) العام ٢٠٠٠.

جاء ذلك في بيان رسمي للدانمارك نيابة عن الدول الأوروبية باعتبارها تتسلم الرئاسة الدورية لمدة ستة أشهر، وكان الاتحاد الأوروبي قد قدم احتجاجين رسميين إلى الخارجية السورية، لكن مسئولين في الخارجية أبلغوا سفراء أوروبيين بأن ((الموقوفين العشرة خالفوا القانون وحوكموا ويحاكمون بموجب القانون)) وأشارت الخارجية إلى أنها ((لا تستطيع التدخل في عمل القضاء)) وبعدما حض البيان الحكومة السورية على ((تنفيذ وعود الإصلاح)) التي أعلنت سابقاً، أشار إلى أن الحوار بين سورية والدول الأوروبية يتعلق بـ ((قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفق أسس تم الاتفاق عليها بين الطرفين في عملية برشلونة (للعام ١٩٩٥) وسيتم التأكيد عليها في اتفاق الشراكة المستقبلي)) بعد إتمام مفاوضات الشراكة بين الطرفين.

^(٢٢٦) الحياة، (لندن)، ١٣/٨/٢٠٠٢.

وكان ممثلو ١٥ دولة أوروبية عقدوا اجتماعات عدة في دمشق وتشاوروا مع حكوماتهم قبل إصدار البيان الذي حرص على الإشارة إلى الأمور الإيجابية و((تقبل دمشق للحوار)) مع التعبير عن ((القلق)) إزاء التطورات الأخيرة التي تمثلت بإصدار أحكام قضائية على معارضين ووجود إشاعات عن احتمال توقيف أشخاص آخرين ووجود (قائمة) من المرشحين للتوقيف لاعتقاد مسئولين بأنهم ((ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون)).

وبعدما رحب الاتحاد الأوروبي بسماع السلطات السورية لدبلوماسيين أجانب بحضور محاكمات النائبين رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي قبل إصدار حكمين بالسجن خمس سنوات لكل منهما، أعرب عن ((الأسف لعدم السماح)) للدبلوماسيين بحضور محاكمات الموقوفين أمام محكمة أمن الدولة العليا قبل إصدار أحكام على رياض الترك (سنتان ونصف السنة) وعارف دليلة (١٠ سنوات) وحبيب صالح (ثلاث سنوات) ووليد البني (خمس سنوات).

كما أعرب الاتحاد عن ((القلق بسبب سوء شروط العمل للإعلام الإقليمي والدولي)) في سورية، لافتاً إلى أنه سيبقى ((يراقب وضع حقوق الإنسان خصوصاً في إطار اتفاق الشراكة))، داعياً الحكومة السورية إلى ((احترام سلطة القانون وحرية التعبير حسب الاتفاقات الدولية للحقوق المدنية والسياسية التي تعتبر سورية جزءاً منها)).

اعتقالات في دمشق بسبب احتجاجات على محدودية الإصلاحات السياسية لبشار الأسد^(٢٣٥)

خليل عثمان^(٢٣٦)

إن عملية الإصلاح السياسي التي بدأت مع استلام الرئيس بشار الأسد للسلطة في تموز (يوليو) ٢٠٠٠ قد واجهت تراجعاً خطيراً. ففي ١٢ من شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ اعتقلت السلطات السورية، اثنين من نشطاء المعارضة (المحامي حبيب عيسى والمهندس فواز تلول).

والاثنان هما من الأعضاء المؤسسين لجمعية حقوق الإنسان في سوريا، ويجيء اعتقالهما مع تشديد الإجراءات مؤخراً والتي تظهر عدم رغبة الحكومة بالسماح بمزيد من المعارضة^{٢٣٧}.

في ٩ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ جرى اعتقال خمسة ناشطين سياسيين لمشاركتهم في منتدى سياسي نظمه عضو مجلس الشعب المستقل رياض سيف، والذي هو نفسه اعتقل في السادس من شهر سبتمبر (أيلول).

⁽²³⁵⁾ Crescent International ,October 6, 2001 .

^(٢٨) صحفي سوري.

ولم تبرز السلطات الأسباب القانونية لاعتقالهم، وذكرت فقط أن هذه الأسباب ستبرز في المحاكمة قريباً. ولكن السيد أكرم نعيمة -رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا- قال إنهم اعتقلوا بسبب مشاركتهم في منتدى سياسي غير مرخص والذي نظمته رياض سيف.

وتأتي هذه الاعتقالات مباشرة بعد اعتقال القائد الوطني السياسي المعارض رياض الترك ٧١ عاماً، وهو عضو قيادي شيوعي سابق أطلق سراحه عام ١٩٩٨ بعد أن أمضى ١٧ عاماً في السجن لمعارضته نظام حافظ الأسد، وقد جرى اعتقاله في عيادة طبيب في مدينة طرطوس الساحلية.

كما أن عضواً مستقلاً آخر في مجلس الشعب وهو مأمون الحمصي أوقف أيضاً في ٩ آب (أغسطس) لتنظيمه إضراباً عن الطعام احتجاجاً على الفساد وعلى الأساليب الأمنية للدولة.

وقد أحيل عضوا مجلس الشعب إلى المحكمة المدنية، أما بقية المعارضين فقد أحيلوا إلى محكمة أمن الدولة التي تأسست عام ١٩٦٤ استناداً لحالة الطوارئ منذ عام ١٩٦٣. إن محكمة أمن الدولة لا تطبق القانون المدني، وكذلك فإن قراراتها غير قابلة للاستئناف.

في شهر آب (أغسطس) أدلى رياض الترك بسلسلة من التصريحات والأحاديث دعا فيها إلى الانتقال من الحكم الاستبدادي (المطلق) إلى الديمقراطية. واستنكر كذلك عملية الوراثة (الخلافة) التي سمحت لبشار باستلام السلطة.

وخلال النقاش كان الترك يتحدث بمرارة. لقد أدى اعتقال الترك إلى نقد قاسٍ للحكومة السورية.

فقد اعتبر ٢١٦ أكاديمياً وصحفيّاً وصانع أفلام وكاتباً، اعتقال الترك ((عملاً اعتبارياً وعملاً غير قانوني، وطالبوا بإطلاق سراحه فوراً، ومحاكمة من أصدروا أمر القبض عليه)).

وبشكل مشابه فإن مفوض باريس Paris - Rased - Arab للحقوق الإنسانية أصدر بياناً يحمل فيه السلطات السورية، المسؤولية لما قد يحدث للسيد الترك. واصفاً قرار اعتقاله بأنه تجاوز لكل الخطوط الحمراء في التعامل مع المعارضة الديمقراطية.

الصحافة الرسمية ردت على النار بالمثل، ففي الصفحة الأولى (بقلم رئيس التحرير) اتهمت صحيفة الثورة اليومية الحكومية في ٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، اتهمت الترك بأنه اتخذ قراراً بتشويه السمعة والافتراء، واتهمت بشكل غير عادل كل أولئك المعارضين بمحاولة وقف عملية العصرية والتطوير في كل القطاعات.

صحيفة حكومية يومية أخرى (تشرين) في ٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١، رغم أنها لم تشير إلى الترك بالاسم. هاجمت أولئك الذين قالت إنهم ((يريدون خلق مناخ سلبي عبر مخالفة القوانين، وعبر محاولاتهم خلق الانقسامات وتشويه صورة التغيرات العظيمة في سوريا)).

بعد أن أصبح بشار الأسد رئيساً تعهد بإنجاز إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية واسعة. وهو بهذا أدخل الراحة إلى العديد من المؤسسات التي جرت السيطرة عليها بشدة من قبل والده الراحل. والتي كانت تحكم السيطرة بشكل ما على المجتمع المدني. وقد أصدر أوامره في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٠ بإطلاق سراح أكثر من ٦٠٠ معتقل سياسي ينتمون إلى مختلف الجماعات والأحزاب السياسية.

وأغلق سجن المزة العسكري السيئ الصيت في ضواحي دمشق، وسمح لأحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، وهي تحالف بين حزب البعث العربي الاشتراكي وست أحزاب اشتراكية أو قومية بإصدار صحفها الخاصة. واستناداً إلى صحيفة السفير اللبنانية (١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠١). فإن بشار عبّر في أحد اجتماعات القيادة لحزب البعث عن رغبته في إجراء انتخابات ديمقراطية لمنصب الرئاسة بدلاً مما هو قائم، وذلك عبر العودة للشعب لانتخاب رأس الدولة، وفي شباط (فبراير) ٢٠٠١ سمح بتشكيل أحزاب سياسية جديدة إلى جانب تلك القائمة في الجبهة الوطنية التقدمية.

ونتيجةً لجو الانفتاح هذا، بدأت مؤسسات المجتمع المدني بالظهور في كل أنحاء البلد، وأصبحت المنتديات (الصالونات) ظاهرة سائدة في المشهد السياسي في سوريا، وكانت نقاشاتها محددة بقضايا تقنية مثل السياسة الاقتصادية. ولكن النقاشات في المنتديات الجديدة تحولت إلى قضايا سياسية. إن جلسات المنتديات التي كانت تعقد في منازل خاصة كانت تفتح عادةً بمحاضرة وفق برنامج معد بمواضيع محددة، يلي ذلك تعليقات ونقاشات من الحضور. الذي هو مكون من مثقفين وأكاديميين. واكتسبت هذه المنتديات شعبية حتى أن حزب البعث قرر البدء بمنتديات خاصة به. وكانت هذه المنتديات مخصصة لنقاش قضايا ثقافية.

ولكن هذه المنتديات غير الحكومية تحولت بسرعة إلى منتديات سياسية. وقد انتقد المشاركون في هذه المنتديات السياسات الحكومية ودعوا إلى انتخابات حرة. وإلغاء الأحكام العرفية، وإنهاء احتكار حزب البعث للسلطة السياسية وإطلاق سراح السجناء السياسيين. إن مقاربات الإصلاح التي جرى تبنيها من بشار ورغم أنها كانت بطيئة ومحدودة. ولكن يبدو أنها أُنذرت البيروقراطية وأجهزة الأمن والحرس القديم في حزب البعث الذين يعملون الآن على إعاقة اللبرلة السياسية.

لقد صدمت سوريا هذا العام عبر تصاعد تشديد الإجراءات على النشاطات السياسية. وأغلقت المنتديات السياسية في آذار (مارس) ٢٠٠١. تحت ضغط من المسؤولين الرسميين، الذين كانوا يناقشون ويجادلون بأنها تسبب في تعميق الخلافات، و الحط من قدر النظام.

وبالسماح بتشديد الإجراءات على المعارضين السياسيين، بدا بشار وكأنه يتوجه لاعتبارات تميل أكثر لتثبيت مواقفه في السلطة، كأفضلية على الانفتاح السياسي. وأدرك بشار أن إمساكه بالسلطة يعتمد على قدرته على ضمان ولاء جنرالات الجيش ورؤساء الأجهزة الذين يدعمون النظام.

وكان نموذج المجتمع المفتوح الذي كانت تصوره أحاديث بشار العلنية حول الإصلاحات السياسية كان بمثابة كابوس للمؤسسات العسكرية والتي كانت الأساس والداعم الرئيسي لسلطة الأسد (للجمهورية الوراثة).

إن تشديد الإجراءات العميقة الراهنة بات يظهر بوضوح تأسيس مقاومة لمواجهة التغيرات الرئيسية التي لابد أن تأتي مع تأثيرات تراخي سلطة النظام على بنية المجتمع السوري.

إن منع وكبح العنف الدولة الذي قد ينجم عن الإصلاحات السياسية. هو من المحرمات للغالبية الحاكمة الملتصقة بالسلطة.

إن الحرس القديم يخشى مما حدث لميخائيل جورباتشوف (العلنية، الانفتاح). عندما أدت الإصلاحات إلى انهيار الاتحاد السوفييتي. إن مثال جورباتشوف يظهر بوضوح المرارة لدى المؤسسات الأمنية. مثلما أنه يقلل من شرعيتها وقدرتها على وقف مد الإصلاحات. إضافة لذلك فإن الحيوية والدينامية التي ظهرت خلال فترة انفتاح بشار أظهرت أن نضال السوريين للإصلاح يمكن أن يصل إلى نقطة اللاعودة.

هل انتهى ربيع دمشق؟^(٢٣٧)

د. برهان غليون^(٢٣٨)

لو أردنا أن نترجم السؤال إلى لغة أكثر دقة لكان علينا أن نسأل: هل نجحت اعتقالات أيلول ٢٠٠١ وما تبعها ولا يزال من ملاحظات أمنية متصاعدة للناشطين من مثقفين وسياسيين مستقلين، في إيقاف حركة المطالب الاجتماعية وفي القضاء على الأمل، الذي ولدته أزمة انتقال السلطة، في اقتراب أجل النظام الشمولي وعودة الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية الطبيعية إلى سورية؟

وفي صيغته هذه سوف نكتشف كم يكون الجواب عن السؤال خطيرا ومأساويا. فانتهاى ربيع دمشق، أي إمكان الانتقال بوسائل سلمية نحو وضع طبيعي يلغي حالة الوصاية والتجريد العملي والقانوني للشعب من حقوقه المدنية والسياسية، يعني، بالضرورة، في هذه الحالة، الإقرار بفشل الحلول السياسية؛ وبالتالي إعادة البلاد إلى المناخات ذاتها التي ولدت أحداث حماة المأساوية.

ولعل جناحا قويا في النظام لا يحلم بشيء أكثر من تكرار ما حدث في الثمانينات في سبيل تصفية الساحة السياسية الوليدة في سورية من التراكمات الإيجابية التي عرفتها في

^(٢٩) النهار، (بيروت)، ٢٨/٨/٢٠٠٢.

^(٣٠) أستاذ علم الاجتماع السياسي ومدير مركز دراسات الشرق المعاصر في جامعة السوربون بباريس.

السنوات القليلة الماضية، والتي تنزع جميعاً إلى تجريد السلطة السياسية من أي وسيلة لإضفاء المشروعية على استراتيجية الحرب الأهلية التي تتبعها منذ عقود في سبيل إلغاء أي حياة سياسية ومدنية معاً، وإجبار الشعب برمته على الإذعان والاستسلام الكامل والشامل لقرارات السلطة البيروقراطية وإرادة الحزب أو من يمثلته ويتكلم باسمه .

لكن، لحسن الحظ، إذا عدنا إلى السؤال وتأملنا بالفعل في طبيعة التراكيمات التي حصلت في الأعوام الماضية منذ ١٩٩٤ لتعمق لدينا الاعتقاد بأن التحول أصبح حركة حتمية، وهي حركة مستمرة، وسوف تبقى مستمرة، ولو تحت الأرض، بالرغم من الاعتقالات، وبالرغم من تراجع الحركة العلنية للمطالب الديمقراطية وانتشار الخوف وتعميم الإحباط بل واليأس عند قطاعات الرأي العام العديدة.

ومن هذه التراكيمات وفي مقدمها الإجماع العام، بما في ذلك عند التيارات الإسلامية التي مالت في فترة ماضية إلى اللجوء إلى الوسائل العنيفة، على الالتزام الثابت بأساليب العمل السياسية، من حوار وندوات ومحاضرات واعتصامات واحتجاجات وعرائض وبيانات وتظاهرات سلمية ونبذ أي وسيلة تجنح إلى العنف أو تدعو إليه أو تراهن عليه. ومنها أيضاً الانتصار الساحق والنهائي الذي حققته الفكرة الديمقراطية في أوساط النخبة السورية والعربية كما تعبر عن ذلك وسائل الإعلام الفضائية.

ومما يزيد من قوة تأثير هذا الانتصار الفراغ السياسي المذهل الذي تعيشه البلاد بعد التراجع الرسمي عن الخيارات الاشتراكية التقليدية وافتقار الحزب الذي يعلن نفسه بالدستور قائداً للمجتمع والدولة لأي فلسفة أو رؤية جديدة للإصلاح تختلف عن تلك التي يشير إليها الانفتاح الاقتصادي، والتي ارتبطت في العالم أجمع بالديمقراطية الليبرالية. ومنها كذلك دخول مئات آلاف الشباب ممن كوتهم الأزمة الاقتصادية بنارها وقتلهم الفراغ السياسي والثقافي المستمر منذ عقود وأعدت لهم تجربة المنتديات، وما دار فيها من نقاشات وحوارات وتواصل إنساني، الثقة بأنفسهم وعرفتهم على الشعور العميق بمعنى المسؤولية الأخلاقية والوطنية؛ أقول عودة هؤلاء إلى ساحة العمل العمومي ونزوعهم، بالرغم من التهديدات التي تطالهم والمخاطر التي تحيق بهم، إلى العمل المشترك ونبذ موقف الفردية والاستقالة الأدبية التقليدية . ومنها أخيراً تحرير الرأي العام، بفضل وسائل الإعلام العابرة للدول، من قبضة الإعلام المحلي الخاضع للنظام والتحطيم العملي لوسائل الرقابة الحكومية على الفكر والضمير حتى لو استمرت وزارة الإعلام في توظيف عشرات الرقابيين الإضافيين للتحقق من ضmann الكتاب والباحثين. ومنها أخيراً وليس آخراً الهزيمة السياسية

والعسكرية والمعنوية التي مثلتها استقالة السلطات العربية جميعاً في مواجهة الحرب التي لا تزال تشنها الولايات المتحدة وإسرائيل على الشعب والمقاومة الفلسطينيين من دون أن يكون بإمكان هذه السلطات و قواتها المسلحة القوية والمتحكمة غالباً بمجتمعاتها تقديم أي مساهمة تذكر لنصرة الشعب المكافح والتخفيف من عذابه.

ومن الواضح أن هذه التراكمات تنزع جميعاً إلى ترك النظام عارياً أمام جميع الانتقادات المحقة وغير المحقة، وذلك سواء حصل الإصلاح الاقتصادي والإداري المنشود أو لم يحصل، بل بشكل أكبر لو حصل هذا الإصلاح. والخلاصة أن مضمون ما نعيشه اليوم في سورية في هذه الفترة ليس انتهاء ربيع دمشق، ولكن قبل أي شيء آخر انهيار الثقة بالنظام وزوال الاعتقاد بقدرته على تقديم أي مكاسب أو إنجازات للمجتمع والدولة، أي فقدان الإيمان بالنظام من حيث هو صيغة صالحة للحكم، بما في ذلك، وربما أكثر من أي فئات أخرى، عند قادة النظام وأكثرهم وعياً وصلاًحاً.

للتغطية على الخوف من المستقبل وانعدام الإيمان وعلى سبيل درء المخاطر الصاعدة وقطع الطريق على موجة الاحتجاج الثانية التي يعد لها لا محالة تراكم المكتسبات الفكرية والسياسية وتساعد الاعتراض العملي على الأخطاء والنقائص والفساد تسعى أوساط القرار، وهي أوساط يصعب بالضبط تحديدها بدقة لأنها متغيرة ومتبدلة تعكس البنية القلقة التي تميز الدوائر الحاكمة، إلى تطوير استراتيجيتين متوازيتين ومتكاملتين: الأولى تهدف إلى وقف حركة الاحتجاج وتفتيت النخب القيادية الوليدة وتشتيت شملها لمنعها من ممارسة أي دور قيادي مواز، وذلك عن طريق مباغنة الحركة الصاعدة للمجتمع بضربات قوية موجعة وتصيد الضغوط الأمنية وتعميمها على الأفراد وتعزيز سيطرة الحزب والأجهزة الأمنية على الدولة والإدارة والقطاع الخاص بملء جميع المناصب الإدارية والسياسية والثقافية والاقتصادية الشاغرة بالعناصر لحزبية والموالية. وهذا هو الذي يفسر التعبئة الأمنية الشاملة التي تشهدها البلاد في هذه الفترة والتشدد الذي تعرفه في مواجهة العناصر التي لا تزال ناشطة في الحياة العمومية. أما الاستراتيجية الثانية الموازية فهي تهدف إلى تحصين الموقف الداخلي خارجياً وذلك بالالتصاق بشكل أكبر من أي وقت مضى بالاستراتيجية الأمريكية العالمية والإقليمية، وهي اليوم استراتيجية مواجهة الإرهاب أو الحرب على الإرهاب، والاستفادة من واجهة هذه الحرب أو شعاراتها لتبرير وتمرير الاستراتيجية الداخلية الرامية إلى تصفية فرص التحول الديمقراطي والحصول على التغطية الدولية لهذه التصفية.

لكن، بعكس ما تنتظره تلك الأوساط المعادية لأي تحويل ديمقراطي سلمي للنظام، ستكون نتائج هاتين الاستراتيجيتين معكوسة تماماً. فالاحتلال المتزايد من قبل العناصر الحزبية والموازية للمناصب السياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية والإعلامية في الدولة وما يرافقه من ضغوط أمنية متصاعدة على العناصر النشطة في المجتمع سوف يفاقم بقوة وسرعة من القطيعة التي هي أساساً عميقة بين النظام والمجتمع ويزيد من شعور جميع الأفراد بالغربة والهامشية والغبن والظلم في الدولة التي تقول إنها تسعى إلى إصلاح أحوالهم. في حين أن الالتصاق المتزايد بالاستراتيجية الأمريكية سوف يلغي مظاهر التميز الوطني الذي سعى النظام إلى البناء عليه لتأكيد نوع من الشرعية والقبول السياسيين.

وهذا ما يدفعني إلى القول، إنه بالرغم من مظاهر القوة التي يمكن أن تظهر على سلوك النظام واختياراته في هذه الفترة، خاصة في مواجهة المتقنين الذين حولوا عملياً إلى أعداء وخصوم عنيدين، فإن جوهر استراتيجياته يعكس الشعور المتزايد بالضعف والحصار. إن الحشد الأمني الجديد والمتجدد والالتقاء على سياسات المشاركة في الحرب العالمية ضد الإرهاب التي يشكل العرب، وفي مقدمتهم الشعب الفلسطيني، ضحيته الرئيسية، لا يمثل أي مخرج للنظام يمكنه من الانتصار على ربيع دمشق، أي على حركة التحويل الديمقراطي السلمي للمجتمع، بقدر ما يعكس سياسة الهرب إلى الأمام. وهي سياسة لا يمكن أن تقود إلى تحسين فرص إصلاح النظام ولا جعله أكثر قدرة على المناورة في الداخل والخارج بقدر ما تقاوم أزمته، وتعمل على تضيق هامش مناورته في مواجهة المخاطر الداخلية والخارجية معاً.

من هنا فإن ربيع دمشق، الذي شكل بالنسبة للمجتمع المقيد والمدحور أملاً وليداً في الخروج من المحنة ومعاناة الشعور بالمواطنة وإمكانية العودة بسورية إلى حياة مدنية وسياسية طبيعية، أي إنسانية، يميل إلى أن يمثل، هو ذاته، الدودة التي تتخر، وسوف تستمر تتخر في النظام، وتقاوم من الشروخ التي وسمته دائماً: بين المجتمع والدولة، بين القول والعمل، بين الوعد والواقع، وذلك حتى لو لم يبق أحد على قيد الحياة ممن شاركوا فيه. فمنذ ربيع دمشق والطروحات التي نشرها والتواصل الفكري والاجتماعي الذي بعثه في صفوف نخب مهمشة ومنبوذة منذ عقود، أصبح نظام الحزب الواحد والفكر الواحد والرأي الواحد يبدو من دون هدف ولا رؤية ولا مبرر وجود.